ISSN 2519-7436

مجلّة جامعة

الحسين بن طلال

للبحوث

مجلّة علميّة محكمة دورية

تصدر عن عمادة البحث العلميّ والدّراسات العليا

مجلد (9) العدد (3) لعام 2023

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا-جامعة الحسين بن طلال معان ص.ب.(20) الأردن فاكس 96232179052+

البريد الإلكترونيّ Editors@ahu.edu.jo

مجلد (9) العدد (3) لعام 2023
ISSN 2519-7436

المملكه الأردنية الهاشمية

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنيّة المملكة الأردنية الهاشمية

د/2014/5291

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا– جامعة الحسين بن طلال معإنّ ص.ب.(20) الأردن

فاكس 96232179052+

البريد الإلكترونيّ Editors@ahu.edu.jo

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونيّة عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي المجلة

دائرة المكتبه الوطنيّة او أي جهة حكومية اخرى

الناشر
عمادة البحث العلمي
جامعة الحسين بن طلال
معإنّ ص.ب.(20)
الأردن
فاكس 96232179052+
البريد الإلكتروني editors@ahu.edu.jo

مجلّة جامعة

الحسين بن طلال للبحوث

مجلة علميّة محكّمة دورية تصدر عن عمادة البحث العلميّ والدّراسات العليا

مجلد (9) العدد (3) لعام 2023

رقم التصنيف المعياري الدولي

ISSN 2519-7436

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية المملكة الاردنية الهاشمية

د/2014/5291

الناشر

عمادة البحث العلمي

جامعة الحسين بن طلال

معان ص.ب.(20)

الاردن

فاكس 96232179052+

البريد الالكتروني editors@ahu.edu.jo

رئيس التحرير

الاستاذ الدكتور عادل عبدربه ال خطاب.

مدير التحرير

د.عاطف عادل المحاميد

هيئة التحرير

أ. د. عادل عبدربه ال خطاب.	رئيسا
أ. د. أحمد محمود السعيدات .	عضوا
د. لبنى عبدالله دويرج.	عضواً
أ. د. جهاد جمعة الجرادين.	عضواً
أ. د. صلاح سالم الذيابات.	عضواً
أ. د. المثنى مصطفى القسايمه.	عضواً
أ. د. مخلص منصور العبابنة.	عضواً
أ. د. بسمان عمر الضلاعين.	عضواً
د. وليد سليمان العلايا.	عضواً
د. عامر احمد الرهايفة	عضواً
د.عاطف عادل المحاميد. مدير التحرير	امينا للسر

الهيئة الاستشارية

أ. د.عاطف الخرابشة	رئيس جامعة الحسين بن طلال
أ. د. أحمد أبوجري	نائب رئيس جامعة الحسين بن طلال للشؤون الاكاديمية
ا.د. محمد الرصاعي	نائب رئيس جامعة الحسين بن طلال للشؤون الادارية
ا.د. أسامة مهاوش	جامعة مؤتة
ا.د. ميرين حسن رشيد	جامعة أربيل التقنية / كردستان
د. سندس اليتامي	كلية الدراسات التجارية / الكويت

ما ورد في هذا العدد يعبر عن آراء كاتبيه ولا يعكس بالضرورة آراء هيئة التّحرير أو سياسة جامعة الحسين بن طلال

مجلّة جامعة الحسين بن طلال للبحوث

قواعد و شروط النشر

أ- **الشروط العلمية**

1. تنشر المجلة البحوث العلمية التي تتوافر فيها الأصالة والمنهجية العلمية ويتوافر فيها مقومات ومعايير إعداد مخطوط البحث.
2. أن لا يكون البحث قد سبق تقديمه للتحكيم أو نشره في مجلة أُخرى. وعلى الباحث أن يقدم تعهداً خطياً بذلك.
3. أن لا يكون البحث فصلاً أو جزءاً من رسالة للدكتوراه أو الماجستير أو كتاب منشور.
4. أن يرفق الباحث مع بحثه السيرة الذاتية والعلمية ، موضحا فيها مكان عمله ، ورتبته الأكاديمية ، وتخصصه الدقيق ، وأهم أبحاثه.
5. إذا كان البحث مدعوماً من جهة ما، فعلى الباحث بيان ذلك وتقديم وثيقة محررة من الجهة الداعمة ، موجهة إلى رئيس تحرير المجلة ، تفيد عدم ممانعتها نشر البحث.
6. تعرض البحوث المقدمة للنشر في المجلة في حال قبولها مبدئياً على محكمينْ اثنينْ على الأقل من ذوي الاختصاص ، يتم اختيارهما بسرية مطلقة.
7. تقرر هيئة التحرير قبول البحث أو عدم قبوله للنشر في المجلة ، بعد مروره بإجراءات التحكيم السري المعتمدة لدى المجلة.
8. تقوم المجلة بإبلاغ الباحث / الباحثين حال وصول البحث، وحال قبوله، أو عدم قبوله للنشر.
9. تحتفظ المجلة بحقها في أن تطلب من المؤلف أن يحذف أو يعيد صياغة بحثه أو أي جزء منه ، بما يتناسب وسياستها في النشر ، وللمجلة إجراء أية تعديلات شكلية تتناسب وطبيعة المجلة.

10. إذا أراد الباحث نشر بحثه في مكان آخر بعد نشره في المجلة فعليه الحصول على موافقة خطية من رئيس التحرير .
11. لا تدفع المجلة مكافأة عن البحوث التي تُنشر فيها.
12. تهدي المجلة لمؤلف البحث بعد نشره نسخة من عدد المجلة الذي يحتوي البحث المنشور.
13. تُنقل حقوق طبع البحث ونشره إلى المجلة عند إخطار صاحب البحث بقبول بحثه للنشر

ب- الشروط الفنية

1. أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة للابحاث في الكليات الانسانية و (20) صفحة للابحاث في الكليات العلمية, بما في ذلك الأشكال والرسوم والجداول و الملاحق.
2. تقدم البحوث بإحدى اللغتين العربية أو الإنجليزية، أو بأية لغة اخرى بموافقة هيئة التحرير.
3. يشترط أن يحتوي البحث على ملخصٍ باللغة العربية بالإضافة إلى ملخص باللغة الإنجليزية وبواقع 150 كلمة .
4. يتبع كل ملخص بالكلمات المفتاحية (Keywords) التي تمكن الآخرين من الوصول إلى البحث من خلال قواعد البيانات بحيث ألاّ يتجاوز عددها خمس كلمات.
5. يجب أن يكون البحث مطبوعا باستخدام برمجية MS. Word وأن يتم تحميله على موقع المجله من خلال عنوان الجامعة الاليكتروني www.ahu.edu.jo.
6. يقدم البحث حسب المواصفات التالية للابحاث المكتوبه باللغة العربيه:

أن تكون مطبوعة على الحاسوب بخط نوع (Simplified Arabic) حجم (14) و ذلك لنص المتن على أن يكون النص بشكل عامود واحد (Single column format),

<u>التوثيق</u> تعتمد المجلة نظام (American Psychological Association APA) للنشر العلمي

مجلّة جامعة الحسين بن طلال للبحوث
مجلّة علميّة محكّمة مفهرسة تصدر عن جامعة الحسن بن طلال

قسيمة الاشتراك

أرجو قبول اشتراكي في مجلة جامعة الحسين للبحوث

الاسم.....
العنوان.....
الاشتراك
لسنة.....
...
التّاريخ : / / التّوقيع.....

طريقة الدّفع : ☐ شيك ☐ حوالة بنكيّة ☐ حوالة بريديّة

قيمة الاشتراك السنويّ (بالدينار الأردنيّ أو ما يعادلها)

* داخل الأردن للأفراد (5) دنانير للمؤسسات (10) دنانير

*خارج الأردن (30) دولاراً أمريكيّاً قيمة الاشتراك السنويّ أو ما يعادلها

تُملأ هذه القسيمة، وترسل مع قيمة الاشتراك على العنوان التّالي:

معان ص.ب.(20)
الأردن
فاكس 96232179052+
البريد الإلكتروني editors@ahu.edu.jo .

تقديم

يطيب لنا في جامعة الحسين بن طلال إصدار العدد الثالث من المجلد التاسع من مجلّة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، إيماناً بدور الجامعات في تنمية البحث العلميّ، وإتاحة المزيد من المسارات الجديدة لنّشر البحوث والدّراسات، بمعايير تعمل على ضمان تقديم إضافة نوعيّة للمعرفة العلميّة، وقد حرصت هيئة تحرير مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث على تحقيق كل ما من شأنه الارتقاء بمستوى النشر العلمي في المجلة من خلال التأسيس لأعراف علمية دقيقة تراعي اخلاقيات البحث العلمي والموضوعية والامانة العلمية والفعالية في اجراءات تحكيم البحوث وفحصها .ومجلّة جامعة الحسين بن طلال للبحوث العلميّة مجلّة علمية، محكّمة، ومفهرسة، تنشر على صفحاتها نتاج أعمال بحثيّة متنوّعة، تمتاز بالأصالة والجدّة، وما يحقق فائدة للباحثين في شتّى فروع المعرفة، وتحرص هيئة تحرير المجلّة على أن تتم عملية نشر البحوث العلميّة وفق المعايير الدّقيقة سعياً إلى تحقيق مستوًى متميّز للمجلّة، حيث عمدت هيئة التّحرير إلى إعداد قائمة تتضمن مجموعة من المحكمين ذوي الخبرة الواسعة في مجالاتهم المعرفيّة محليّاً وعالميّاً، ويسعدنا في المجلّة أن نعرب لكم عن استعدادنا لتقبّل أيّ مقترحات أو أفكار من شأنها تطوير عمل وجودة النّشر العلميّ، ونتطلّع إلى إسهاماتكم الجادة والفاعلة في تعزيز الجهود التي يسعى لها أعضاء هيئة تحرير المجلّة والهيئة الاستشاريّة لديها.

يتضمن العدد الحالي مجموعة من البحوث في مجالات معرفيّة متعدّدة شملت العلوم التّربويّة والعلوم الإداريّة والاعلام واللّغات والعلوم الهندسية، وقد شارك في هذا العدد باحثون من دول وجهات عديدة وقد كتبت بعض البحوث باللّغة العربيّة وبعضها الآخر باللّغة الإنجليزيّة، آملين أن تتاح الفرصة للمزيد من الباحثين بنشر أعمالهم وبحوثهم العلميّة في الأعداد القادمة من المجلّة بأذن الله.

والله الموفق

رئيس التّحرير

الاستاذ الدكتور عادل عبدربه ال خطاب

الفهرس

رقم البحث	عنوان البحث	المؤلفون	رقم الصفحة
1	The effectiveness of Using Educational Software in Developing Some Concepts among First Grade Student in Jordan	Intisar Turki Al Darabah, Zaid Al kuri, Khaled M Hamadin, Bayan Thaher Almadi	1
2	المصلحة المرسلة وتطبيقاتها في السياسة الشرعيّة	الدكتور رأفت محمود حمبوظ	16
3	أثر استخدام البدائل المركبة في تقدير معالم فقرات ودالة معلومات الاختبار بالاعتماد على النموذج ثلاثي المعلمة في النظرية الحديثة في القياس	د. حابس سعد الزبون	42
4	آثار شرط الاحتفاظ بالمُلكيّة فيما بين البائع والمشتري وفقاً لقانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة الأردنيّ رقم 20 لسنة 2018	الدكتور جهاد محمد الجراح	65
5	القيم الدلاليّة واللغويّة التي يكتسبها المضاف إليه من المضاف	محمد عبد الرحمن الحجوج البطوش، د. زكريا محمد البطوش	96
6	صياغة الاستراتيجية وأثرها على تحقيق التميز المؤسسي (دراسة ميدانية في الشركات التعدينية والاستخراجية في الأردن)	وليد حسين عبد الرحمن الكفاوين	134
7	مسؤولية متعهد النقل متعدد الوسائط بين التحديد والتشديد في قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني رقم (29) لعام 2018	سليمان فارس الصعوب، أ.د. جمال الدين مكناس	162
8	فاعلية تدريس مختبر الفيزياء العمليّة باستخدام استراتيجية الأمواج المتداخلة في التحصيل وتنمية مهارات عمليّات العلم لدى طلبة جامعة الحسين بن طلال	د. خالد عاشق أبو تايه، د. أسامة مرزوق كريشان، د. ختام محمد الغزو	201
9	التباين المكانيّ للتركيب النوعيّ لسكان الحضر والريف في المملكة الأردنيّة الهاشمية حسب تعدادي 2004 و2015	فيصل مناور المعيوف، باسم عبد العزيز العثمان، عايد محمد طاران	233

رقم البحث	عنوان البحث	المؤلفون	رقم الصفحة
10	دراسة تحليلية لاثر مبادئ الحوكمة المؤسسية على تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية	طلال ناصر بن بحلق	263
11	اتجاهات طلبة الثانوية العامة "التوجيهي" نحو استخدام منصة درسك المخصصة للتعلّم عن بعد في محافظة معان بالأردن في ظل جائحة كورونا	حسن عبدربه علي الحسنات، ريما أسعد عبد الجواد أبو عمر	293
12	واقع استخدام التطبيقات الإلكترونيّة في التعليم من وجهة نظر المعلمين في محافظة معان	سامر سمير محمد القرامسة	324
13	واقع البحث العلمي في جامعة الحسين بن طلال من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وتصوراتهم لآليات تطويره	محمد الرصاعي، عبدربه الجازي	354
14	مستوى توظيف المعلمين لتكنولوجيا التعليم وأثرها على التحصيل الدراسي من وجهة نظر معلمي الحاسوب في الأردن	نهيد بسام سعيد، حسين محمد النعيمات	375
15	أثر استخدام تقنية الواقع المعزز في تنمية مهارات التفكير الإبداعي في مادة الفيزياء لدى طلبة الصف التاسع الأساسي	محمود إبراهيم أبو قمر، جمان غالب الشاويش	397
16	دور المكتبات الجامعيّة في إتاحة المصادر الرقمية وقواعد البيانات في تحسين جودة البحث العلمي من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة الحسين بن طلال	إيمان محمود الخطيب، ريم عبد القادر ال خطاب	418
17	درجة استخدام طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان للمنصات التعليمية واتجاهاتهم نحوها	محمود سالم احمد قنديل	441
18	الحقوق المكتسبة الناشئة عن القرارات الإدارية	عمر نجرس محمد طه، د. جهاد ضيف الله الجازي	469
19	درجة استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية في مدارس محافظة الكرك من وجهة نظر المدرسين	سناء عدنان صلاح الحوامده، خوله كريشان	503
20	مستوى التفكير الإيجابيّ لدى طلبة الصف العاشر الأساسي وعلاقته بمفهوم الذات	اياد نايف الحوارنــة	536

رقم البحث	عنوان البحث	المؤلفون	رقم الصفحة
21	مؤسسات المُجتمع المدني ودورها في تعزيز المُشاركة السياسية في مدينة معان	محمد ذياب احمد النسعه، د. تهاني صفا رمضان مصطفى	566
22	Impact of Electronic Document Management System on the Quality of Services during Covid-19	الدكتورة عفاف عطية ابو سرحان	591
23	المرأة الأردنيّة والمشاركة السياسيّة "دراسة ميدانيّة لعينة من محافظة معان"	الدكتور ناصر عبدالله ابو زيتون	612

The effectiveness of Using Educational Software in Developing Some Concepts among First Grade Student in Jordan

Intisar Turki Al Darabah
Al Hussen Bin Talal University - School Of Educational Studies

Zaid Al kuri
Khaled M Hamadin
Jerash University - School Of educational Studies

Bayan Thaher Almadi
Al al-Bayt University - school of education

Abstract

This study aimed to address Collins mathematical curriculum for the first basic grade in shadow of COVID-19 Pandemic, and the effect of using the educational software in facilitating and implementing the curriculum for the first basic grade students in Jordan. Study sample consisted of three branches from the basic first grade in Al-Hussein Ben Talal University School, their number reached (70) student, and the study sample was classified into two groups: the experimental group which consisted of (35) male and female students, and the control group which consisted of (35) male and female students. Results of the study showed the presence of difference with statistical significance at significance level ($a \leq 0.05$) between means of the two groups' scores on post-test of the mathematical concept and in favor of the experimental group, which studied the mathematical concepts according to Collins curriculum using the educational software. Also, the results showed the absence of difference at significance level ($a \geq 0.05$) of effect of gender variable in making the differences in degree of the sub-dimensions and the total degree at the post-test degree to test the mathematical concepts of Collins developmental mathematical curriculum. The study recommended the necessity of using the educational software in teaching the children, also

holding the training courses for the female teachers on turning the educational subject to educational software and use them in the classroom.

Keywords: *Educational software, Mathematical concept, First grade.*

Introduction

With the increasing investment in education and the challenges it is facing in the 21st century, the interest has increased in selecting the teaching strategies, which care about the learner and the teacher, and in accordance with their new roles, in shadow of this developmental and cognitive development. So, the view has developed starting from the new teaching strategies, used by the teacher which is based on self-learning (Al-Wraikat and Al-Shaw'a, 2016).

In Jordan, at the beginning of this scholastic year, the decision has been made about the textbooks according to a curriculum called Collins from the first till the fourth basic grades, after the general perception about the need for changing the curriculum and improving the teaching methods after the bad results of the kingdom's students on the international tests (TIMSS, PISA) (Arab Organization for Education, Culture and Science 2014), and recommendation from the National Council for Developing the Human Resources in the Kingdom that the current curricula are out of date. The rank of Jordan in education has dropped to the fifth at the Arabic level after being the first and the Bank ranked Jordan at the (52) rank in education poverty (Ministry of Education,2018).

Because of the cognitive development and its reflection on the students and on the teaching methods, it has become necessary to use the new and modern strategies based on best design principles helping in facilitating the delivery of information, support the interaction and communication between the teacher and his students (Abu-Zaina, 2010).On the other side, COVID-19 Pandemic has motivated the innovation and search for methods and strategies inside the education sector to develop solutions regarding the distant teaching with the focus on the scientific curricula like mathematics and sciences to support continuity of the education, (Ministry of Education ,2020).

Statement of the Problem

Jordanian curricula twenty years ago were prominent curricula among the Arab countries curricula, and many of the countries have benefited from the Jordanian experiences

to develop their curricula. The chaos of teaching policies and our dependence on omitting difficult topics focusing on the upper mental processes year after year have led in Jordan to aggregation unable to innovate, adjust and solve the problems (Al-Na'was, 2010).

When asking the teachers about Collins' curricula, it became clear that there is confusion between the teachers that has led to the creation of educational crisis, including difficulty in delivering same topics to the first grade students in mathematics.

The Problem of this Study is presented in the Three Questions

1- What is the effectiveness of educational software in acquiring the mathematical concepts in Collins developmental mathematics curricula for the first basic grade children in Jordan?
2- Are there differences with statistical significance at significance level (a≤0.05) between the mean of the students' performance on the mathematical concepts dimensions as a whole (Balancing Act, Arithmetic, Integer, Unite Rate, Number Line, Area Model Decimals, and Quality)?
3- Are there differences with statistical significance at significance level (a≤0.05) between the means of the first basic grade students on the dimensions of the mathematical concepts attribute to gender variable?

Hypothesis of the Study

The study seeks to test the following hypothesis:

H01: There are no differences with statistical significance at significance level (a≤0.05) in the means at the total degree and the sub-dimensions degree (Balancing Act, Arithmetic, Integers, Unite Rate, Number Line, Area Model Decimals and Equality) to test the post mathematical concepts between the experimental group individuals who studied by using the educational software compared to their peers who learned by the normal way.

H02: There are no differences with statistical significance at significance level (a≤0.05) between means of the grades at the first basic grade students on the degree of the sub-dimensions to test the post mathematical concepts attribute to gender variable.

The Study Significance

1- Importance of this present study stems from introducing modern strategic solutions to implement Collins developmental mathematical curriculum in anxiety way for the first basic grade children in Jordan, helping them to learn in an easy and effective way through depending on educational software to facilitate the mathematical concepts mentioned in the curricula.

2- The age stage addressed by the present study is considered the basic stage at which the child starts to study the preliminary mathematical concepts.

3- Information might benefit the female teachers who are willing to apply new strategies like the electronic learning through the use of the educational software to increase the learning effectiveness and children love and derive to learn, increasing their acceptance of the new concepts and information in a way to their cognitive development.

Theoretical Frame

The process of developing the curricula, which took place in Jordan targeted mathematics and sciences topics for the first and fourth grades, came as a result of the international exams which showed great regression in the scientific subjects achievement among the students in Jordan. Ministry of education has introduced a tender for developing the curricula, Collins Harper has won the tender and build and designed this curricula (Badawi, 2012).

Advantages of Collin's Curricula

1- It focuses on the modern education strategies considering the differences in the children's capabilities and building knowledge in a gradual way preparing for the next grades.

2- Collin's Curricula was diversified educational method to implant the concepts and linking the science with the practical life and the child's environment, characterized by modernization and rich content.

3- It is the first time that the Arabic numbers were used instead of the Indian numbers used in the previous books.

4- Collin's Curricula was built according to the structural cognitive theory.

Mathematical Concepts

Mathematical concepts have great importance since they are the base for the mathematical knowledge. Although many educators agree that teaching the concepts is one of the most difficult stages in teaching. These should be relevant teaching methods to be used to understand the other concepts (National Council of Teachers of Mathematics, 2000). One of the main aims of teaching the mathematical concepts to the children is to develop the child's imagination and creative capabilities through developing the observation power and training on problem solving (Abrahamson, 2006). Another aim is to develop the engineering sense, and to increase inquiry about the modern inventions (Abu Zaina, 2010).

Role of the Female Teacher in Motivating the Acquisition of Pre-School Children of the Mathematical Concepts

Usiskin, (2001) and Toh(2007) see that the mathematical teacher to teach mathematics in a better way and delivers the mathematical concepts to the teachers should possess the knowledge about the mathematical content and concepts, and his ability to link between the ideas to help in providing innovative solutions and untraditional for the problems in which there are many innovation.

The teacher should acquire principles to make the mathematical concepts lovely, exciting and attracting the children's attention through (Randal et al., 2000):

1- Helping the child to feel self-confident.

2- Encouraging the child to face the failure in a positive way, making failure a mean for new learning.

3- Encouraging the child to use positive enhancement skills, and interest in the child's attempts not in the results.

4- Refraining from the use of competitive activities between the children and the focus on cooperative activities.

Related Studies

Al-Khateeb (2018) study aimed to find out the effect of using the educational drama in acquiring the mathematical and scientific concepts among the kindergarten children, the study reached the superiority of the experimental group on the control group in test of the mathematical and scientific concepts.Also, results of the study revealed the absence of

differences with statistical significance attribute to gender in achieving the mathematical and scientific concepts between the males and females children in the experimental group.

Ghanbari & Shariatmadari(2011) study aimed to investigate the effect of the educational groups on learning the mathematical concepts at the basic stage. Study sample consisted of (50) students from the first grade.Results showed the positive effect of the educational games on learning the mathematical concepts in favor of the experimental group.Swearing (2011) study aimed at investigating the effect of the electronic games on the achievement of the ninth grade students and on their performance in mathematics, and no differences between the experimental group and the control group attribute to gender variable.

Nelson (2009) study aimed at finding out the effect of acquiring the basic mathematical facts fluently through using the computerized mathematical games.Results showed that using the computerized mathematical games contribute to acquire the mathematical concepts in an effective way.

Kappers (2009) conducted a study aimed to find out the effect of the educational video games on the students achievement in mathematics for the 7th grade. Results revealed the presence of clear difference in the achievement degrees in mathematics subject in favor of the experimental group.Also, the results showed the differences between the two genders, the females are less willing to use the educational video games, especially regarding time and feeling comfort with the game.

The study Method

Study Sample

Study sample consisted of first grade children in Al-Hussein Ben Talal University School pertains to Directorate of Education in Ma'an Governorate. The school has been purposely selected because of the researcher's work conditions.The first grade consisted of three branches, then selecting the experimental and control group after controlling the teacher's factor.The experimental group studied by using the educational software whiles the control group studied by the traditional way.The sample individuals were selected randomly from the study population and (70) individuals to represent the study sample.Experimental group consisted of (35) students and the control group consisted of (35) students, the females formed (52.9%) while the males forward (47.1%).Table (1) clarifies the demographic characteristics of the study sample individuals regarding the group and gender.

Table 1: Demographic Variables of the Study Sample (N=70)

Variable	Category	Frequency	Percentage
The Group	Experimental	35	50%
	Control	35	50&
Gender	Male	33	47.1%
	Female	37	52.9%

Controlling the Variables influencing on the Study

Variables that might influence efficiency of the independent variable were controlled regarding age, since the researcher has reviewed the children's records to assert their ages equivalent which ranged between (6-7) years, and from the other side, the groups equivalence regarding social and economic level, since the researcher has selected the sample individuals from Ma'an Governorate, this population is characterized by proximity in the cultural, economic and social levels, in addition to controlling content's variables and number of activities in order for the children in the experimental and the control group to study the same content.The application has started in the first scholastic term year 2019-2020.

Instruments of the Study

1. Educational software: to achieve the primary of the study, the researcher used the educational software from (PhET) site, since they introduce enjoyable, free, and interactive simulation for sciences and mathematics at different stages of study.This site depends on designing the software on simulation processes in Java or Flash or HTML languages, can be operated through the internet or download them on the personal computer device.One of the most important features of this electronic site is that all the simulation processes are open free all teachers and students.There has been an agreement to select seven mathematical concepts represent in (Balancing Act, Arithmetic, Integers, Unite Rate, Number Line, Area Model Decimals, and Equality). Here,s a screenshot of yhe interactive simulation:

Shape1. Interactive Simulations

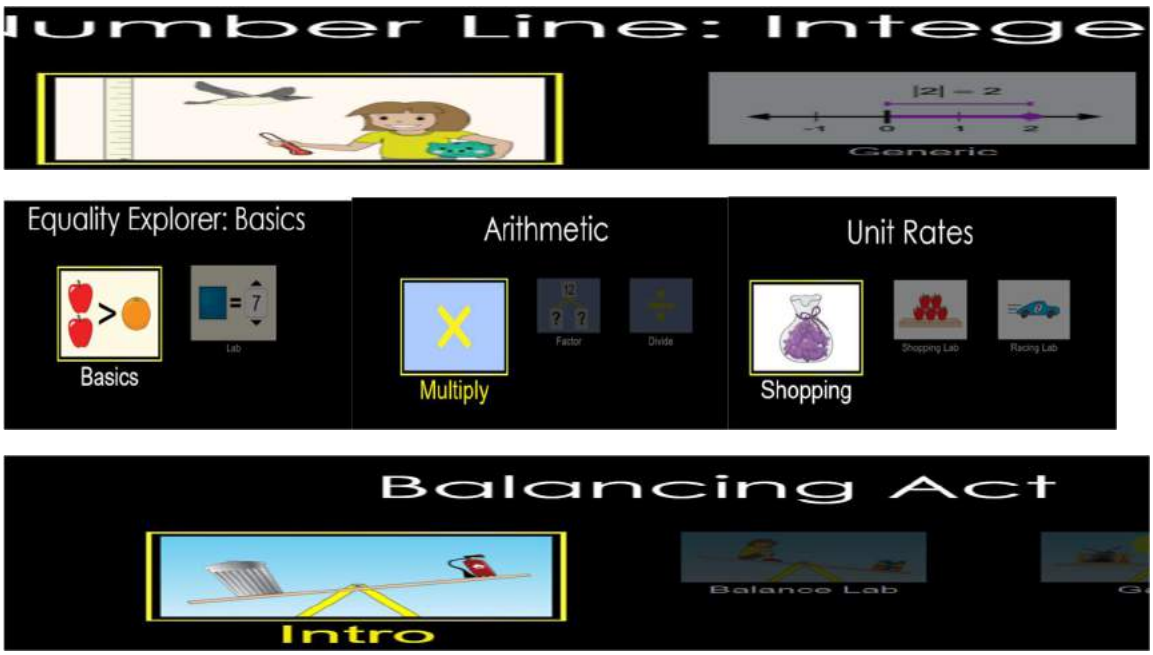

2. Testing the mathematical concepts: objective of the test is to measure the children acquisition of the mathematical concepts mentioned in Collins curricula through the female teachers and educational supervisors' recommendations.

The nature of the test was relevant photographed cards to the mathematical concepts and to the children at this stage.In light of that, vocabularies were wanted for the test consisted of (21) photographed card in a simple and enjoyable method to be understand by the first grade students.The researcher determined one degree for the right answer by the child on each concept and zero for the wrong answer the final degree of the test will be (21) degree, the students were subjected to the educational software in the computer's lab for the children to use it individually, every two days on skill, and the child sees the software describes the mathematical concept in its complete form.

Pilot Study

The test has been applied to a pioneering sample reached (20) male and female child from the first grade out of the sample individuals who previously studied these concepts.The time of the test was calculated for the first child who ended the test answer which is (35) minutes, and the time spent by the last child to finish the test answer which is (45) minutes, then mean time was calculated, time of the test 35+45/2=40 minutes.

Validity of the Two Instruments

The test and the interactive software were introduced to a group of specialist arbiters in kindergartens and in education technology, in curricula and teaching methods, their number was (15) arbiters, to present their opinions about extent of validity of the test and the interactive software in facilitating the mathematical concepts mentioned in Collins method, and to measure the mathematical concepts and their relevance for each question to measure the concept appropriate linguistic wording based on the arbiters' opinions, the researcher made the required modifications.

Reliability of the Two Instruments

Reliability of the mathematical concepts test was calculated on the same pioneering sample which consisted of (20) male and female child from the first grade, using Cronpach's Alpha coefficient, results showed that the reliability coefficient (0.89) which is a high value then calculating reliability coefficient of the educational software, results showed that the reliability coefficient was (083) which is a high value indicating that the scale and the software have high degree ofreliability.

Discussion of the Results

Results relating to the first hypothesis of the study:***There are no differences with statistical significance at significance level (a≤0.05) in the means of the total degree and degree of the sub-dimensions (Balancing Act, Arithmetic, Integers, Unite Rate, Number Line, Area Model Decimals, and Equality) for the post-test of the mathematical concepts between the experimental group individuals who learned by using the educational software compared to their peers who learned by using the normal way".***

To test this hypothesis the researcher has extracted the means and the modified means and the standard deviations for the post achievement at the total degree for each of the dimensions and at the total degree of the mathematical concepts test of Collins developmental mathematical method. Table (2) shows results of this analysis.

Table 2: Means and the modified means and standard deviations for the mathematical concepts test of the mathematical curriculum of Collins

Dimensions	The Group	Mean	Standard Deviation	Standard Error
Balancing Act	Experimental	2.94	0.338	0.159
	Control	1.60	0.381	0.164
Arithmetic	Experimental	3.06	0.725	0.146
	Control	1.46	0.919	0.146
Integers	Experimental	2.74	0.780	0.175
	Control	1.69	1.057	0.175
Unite Rates	Experimental	3.06	1.070	0.256
	Control	1.23	0.843	0.256
Number Line	Experimental	2.43	0.739	0.148
	Control	1.51	0.887	0.148
Area Model Decimals	Experimental	3.29	0.893	0.171
	Control	1.60	1.012	0.171
Equality	Experimental	2.91	0.742	0.181
	Control	1.54	0.912	0.181
Total	Experimental	20.43	2.593	0.502
	Control	10.63	3.097	0.502

Based on the above table, there are apparent differences in the means on the post performance of the sub-dimensions degrees and the total degree of the mathematical concepts tests of Collins developmental mathematical curricula between the experimental and control group individuals and in favor of the experimental group individuals.

And to reveal if these differences were with statistical significance at significance level ($a \leq 0.05$), the researcher used (MANCOVA) test to study these differences considering their degrees on the same scale which has been applied before starting the program as a variable.Table (3) shows results of this analysis

Table 3: Results of (MANCOVA) Analysis to test the mathematical concepts of Collins Developmental Mathematical Curriculum between the experimental and control group individuals

Post Variable	Source of the Variable	Sum of the Squares	Freedom Degrees	Means of the Squares	(F) Statistical Value	Sig Value	Effect of R2 Value
Balancing Act	Pre-variable	0.001	1	0.001	0.001	0.972	
	The group	16.020	1	16.020	22.965	0.000	0.274
	The error	42.803	61	0.624			
	Total	449.0	70				
Arithmetic	Pre-variable	0.026	1	0.026	0.042	0.838	
	The group	38.379	1	32.379	51.789	0.000	0.460
	The error	38.071	61	0.624			
	Total	448.0	70				
Integers	Pre-variable	0.018	1	0.15	0.020	0.888	
	The group	0.329	1	8.329	9.321	0.003	0.133
	The error	59.508	61	0.894			
	Total	429.0	70				

Unite Rate	Pre-variable	0.390	1	0.390	0.203	0.654	
	The group	50.749	1	50.749	26.390	0.000	0.302
	The error	117.294	61	1.923			
	Total	429.0	70				
Number Line	Pre-variable	5.470	1	3.470	5.392	0.054	
	The group	6.143	1	6.143	3.545	0.003	0.135
	The error	39.256	4	0.649			
	Total		733200				
Area Model Decimal	Pre-variable	0.138	1	0.138	0.160	0.690	
	The group	47.783	1	47.783	55.491	0.000	0.476
	The error	52.526	61	0.861			
	Total	537.0	70				
Equality	Pre-variable	0.058	1	0.058	0.063	0.803	
	The group	88.458	1	28.453	29.681	0.000	0.327
	Total	442.0	70				
Total degree of the test	Pre-variable	16.710	1	16.716	2.262	0.138	
	The group	435.243	1	1185.243	160.441	0.000	0.725
	The error	450.633	61	7.387			
	Total	19115.0	70				

Table (3) shows the presence of differences with statistical significance at level of significance($a \leq 0.05$) between the modified mean of performance of the experimental group individuals and the control group individuals at the degree of each dimension and at the total degree of the post mathematical concepts test and in favor of the experimental group individuals the highest in the means, since size effect of the educational software on acquiring the mathematical concepts on Collins curricula among the children of the first basic grade in Jordan ranged between medium to high.

These results confirm importance of the educational software in the children acquiring the mathematical concepts. This can be attributed to using the educational software which might help in forming the correct mental images about the mathematical concepts, and to get rid of the normal methods, and maybe increased the children's motivation and interest about the information introduced to them of helping in acquiring mathematical concepts among the kindergarten children (Badawi, 2012).

In other words, using the educational software might help in increasing their understanding and focus on the educational situations leading to positive influence in acquiring the mathematical concepts (Al-Khateeb, 2018).Since educational software in their nature work to evoke the children's attention and contribute to increase their enjoyment and excitement because of the elements of the picture, sound, movement and color, increasing the child's motivation to learn, because they address both audio and visual scenes (Ghose&Kundu, 2016) and Kappers, 2009).It is noticed from these results and results of this

present study effectiveness of using the modern learning strategies, including the educational software in improving the children acquiring the information and the skills.

Results Relating to Testing the Second Primary Hypothesis "There are no differences with statistical significance at significance level (a≤0.05) between means of the degrees of the first basic grade students on the total degree and on degree of the sub dimensions (Balancing Act, Arithmetic, Integers, Unite Rate, Number Line, Area Model Decimals, and Equality) for testing the post-concepts of the mathematical concepts attribute to gender variable".

To test this hypothesis, the researcher has extracted the means and standard deviations of the post-achievement at the total degree for each dimension and the total degree for testing the mathematical concepts of Collins developmental mathematical curriculum. Table (4) shows results of this analysis

Table 4: Means and standard deviations for the post-achievement of testing the mathematical concepts of Collins' mathematical curriculum

Variable	Category	Frequency	Percentage
Balancing Act	Males	2.24	1.062
	Females	2.30	1.199
Arithmetic	Males	2.42	1.20
	Females	2.11	1.10
Integers	Males	2.52	1.064
	Females	1.95	1.104
Unite Rate	Males	2.27	1.180
	Females	0.03	1.007
Number Line	Males	2.06	0.827
	Females	1.89	1.022
Area Model Decimals	Males	2.33	1.361
	Females	2.54	1.282
Equality	Males	2.18	1.158
	Females	2.27	1.126
Total	Males	16.03	5.126
	Females	15.05	6.188

Table (4) shows apparent differences in the means for the sub-dimensions and the total degree of the mathematical concept test between the males and the females.

And to conform if these differences were with statistical significance at significance level (a≤0.05), (MANCOVA) test was used as seen in table (5).

Table 5. Results of MANCOVA

The Variable	Welx Lambda Value	F Value	Significance
Gender	0.847	1.135	0.355

It is clear from table (5) that there is no effect of gender variable on causing the differences on degree of the sub-dimensions and the total degree on degree of the post-test the mathematical concept of Collins' developmental mathematical curricula attribute to gender, since Welex Lambda value was (0.847) with statistical significance of (0.355) which is higher than sig level (a≤0.05).This result attributes to the similar educational environment and the used activities in the study, in addition to the equal capabilities and prepositions of the two gender's kindergarten's children age 5-6 years.

In other words, the introduced educational software is consistent with the developmental characteristics for both genders, also there are no barriers facing the application of software of the sessions in applying the software for both genders and the nature of the sessions in applying the software was general and does not form any specificity to the gender. This has led to the absence of differences with statistical significance.This results agree with results of Al-Khateeb (2017) study and with (Swearing, 2011) study.But results of this present study disagree with results of Kappers (2009) study which showed differences between the two genders.

Recommendations

In light of the previous results, the researcher has a number of recommendations, the most important are:

1- Necessity for using the educational programs in teaching the children because of their effectiveness in facilitating the delivery of information to the children.
2- Ministry of Education should hold training courses to the female teachers of the basic education stage to turn the educational subject into the educational software and use them in the classroom.
3- Conducting more experimental studies regarding effect of the educational software on teaching the students in the first basic grade in other subjects and using other variables.

References

- Abrahamson, D. (2004). Mathematical representations as conceptual composites. *American Chapter of Mathematics Education,* (2), 464-466.
- Abu-Zaina, F. (2010). *Developing and teaching the scholastic mathematical curricula, Jordan*: Dar Wa'el for Publishing.
- Al-Khateeb, M. (2018). Effect of the educational drama in acquiring the mathematical and scientific concepts among the kindergarten children in Jordan. *Journal of the Educational Psychology Studies,* 113(2), 129.
- Al-Na'wasi, q. (2010). *Mathematics for all children and its scientific application,* second edition, Amman, Jordan.
- Al-Wraikat, A and Al-Shawa, H. (2015). Effect of teaching mathematics by using playing learning strategy in acquiring the mathematical skills and improving social communication skills among the first grade students in Jordan. *Journal of Educational Sciences, 43 (1).*
- Arab Organization for Education and Science, (2014). *Analyzing results of international evaluation TIMSS for the year 2011,* Arab Observatory for Education, Education Administration.
- Ghanbari, N &Shariatmadari, A. (2011). Study of education play effect to learn concepts of mathematics curriculum. *Australian Journal of Basic and Applied Sciences,* 5(12): 2431-2437.
- Ghasem, R &Sleymani, B. (2016). Relation between math self-efficacy and mathematics achievement with control of math attribute. *Applied Mathematics, 6(1), 16-19.*
- Ghose, A &Kundu, A. (2016). The relationship between attitude and self-efficacy in mathematics among higher secondary students. *Journal of Humanities and Social Sciences, 21(4), 25-31.*
- Jordanian Ministry of Education (2020), *National Council Report for the Family and Child Affairs.*
- Jordanian Ministry of Education (2018), National Council Report for the Family and Child Affairs.Amman.
- Kappers, W. (2009). Educational video game effects upon mathematics achievements and motivation scores. *(Doctorate Dissertation),* the University of Central Florida, Orlando, Florida.

- Nelson, M. (2009). The effects of computer math games on increasing student accuracy and fluency in basic multiplication facts, *(Thesis Master),* Caldwell College.
- Swearnigen, D. (2011). *Effect of digital game based learning on 9th grade students' mathematics achievement.* University of Oklahoma Graduate College, Norixan, Oklahoma.
- Toh, T. (2007). An algebra content upgrading course for in service mathematics teachers. *International Journal of Mathematics Education in Science and Technology* 38(4), 489-500.
- Usiskin, Z. (2001). A collection of content learning to be a field. *The Mathematics Educator,* 6(1) 86-98.

مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث ، مجلة علمية محكّمة تصدر عن عمادة البحث العلميّ والدّراسات العليا، ISSN 2519-7436

المجلد (9) العدد (3) لعام 2023 م

المصلحة المرسلة وتطبيقاتها في السياسة الشرعيّة

الدكتور رأفت محمود حمبوظ

محاضر غير متفرغ / الجامعة الأردنيّة

عمان –الأردن

الملخص

جاء هذا البحث ليتناول موضوعاً أصوليّاً وهو المصلحة المرسلة وعلاقة هذه المصلحة المرسلة في السّياسة الشرعيّة، وتوضيح أثر المصلحة المرسلة في السّياسة الشرعيّة، وبيان أبرز التّطبيقات والشّواهد المختلفة على تطبيق المصلحة المرسلة على السّياسة الشرعيّة، وقسّم هذا البحث على ثلاثة مباحث هي: حقيقة المصلحة المرسلة والسّياسة الشرعيّة وأسباب الأخذ بالمصلحة المرسلة، ثمّ حقيقة تغيّر الأحكام وأهميته وأسبابه، وأخيرًا أثر المصلحة المرسلة في تغيّر أحكام السّياسة الشرعيّة.

وكانت منهجية البحث على النّحو التالي: المنهج الوصفي طريقة التّقرير العلمي، والمنهج الحواري للمقارنة بين النّقاط المختلفة، وتوصّل البحث إلى مجموعة من النّتائج التّوصيات أبرزها المصلحة المرسلة معتبرة لدى الفقهاء جميعاً، وإن اختلف توصيفها، وأنّ المصلحة المرسلة تُعدّ مؤثرة في السّياسة الشرعيّة، ويوصي الباحث بضرورة بيان دور المصلحة المرسلة في المعاملات وغيرها من أبواب الفقه المختلفة لتبيّن للنّاس الأحكام المختلفة للمسائل المستجدة.

وهذا المصدر فيه من المتسع لمواكبة تطورات الناس بما يحقق مصالحهم وحاجاتهم وفيه المجال الواسع لتأصيل الفقه السّياسي أو السّياسة الشرعيّة؛ لأنّ السّياسة الشرعيّة هي فقه المصالح التي تقتضيها ظروف الأمة في كلّ زمان ومكان، وبما أنّ السّياسة الشرعيّة قائمة على فقه المصالح، فإنّ هذه المصالح قد تتغيّر وتتبدّل من زمن إلى آخر ومن مكان إلى آخر.

الكلمات المفتاحية: المصلحة المرسلة، السياسة الشرعيّة

Sent interest and its applications in legitimate policy

Abstract

This research addresses the position of the fundamentalist ، which is the sent interest and the relationship of this interest sent in the legitimate policy ، and to clarify the impact of the sent interest on the legitimate policy ، and to show the most prominent applications and various evidence on the application of the interest sent to the legitimate policy. This research is divided into three sections. First ، we have the reality of the interest and the policy Legitimacy and the reasons for adopting the sent interest. Second ، we have the reality of changing the rulings ، its importance and its causes. And finally ، we have the effect of the sent interest in changing the rulings of the legitimate policy.

The descriptive approach was used. The scientific report and dialogue were also used to compare the different major points. The research reached a set of recommendations. The research indicates that the general political interest is considered influential in legitimate policy. Therefore ، the researcher recommends the necessity of the role of the interest in transactions to show people the different provisions of emerging issues.

This source has ample space to keep pace with people's developments in a way that achieves their interests and needs ، and it has a wide scope for rooting political jurisprudence or legitimate politics. Since legitimate politics is based on the jurisprudence of interests ، these interests may change from time to time and from place to another.

Keywords: Sentencing interest، legitimate policy**.**

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين والصّلاة والسّلام على سيّد الأنبياء والمرسلين محمد بن عبد الله _عليه وعلى آله وصحبه أجمعين_ أمّا بعد.

فمن السّمات التي تميّزت الشّريعة الإسلاميّة بها عن غيرها سمة المرونة والصّلاحية لكلِّ زمان ومكان، المستوحاة من المصادر الأصلية لهذه الشريعة وهما الكتاب والسّنة النّبوية اللّذان يمثلان عماد الدّين، وممّا يُثري من خصوبة هذه الشّريعة ويزيدها، وجود مصادر تشريعيّة أخرى هي المصادر التّبعية، ومن هذه المصادر المصالح المرسلة التي عالجت كثيراً من النّوازل والمستجدات التي لم يشهدْ لها شاهد خاص بالاعتبار.

وهذا المصدر فيه من المتسع لمواكبة تطورات النّاس بما يحقق مصالحهم وحاجاتهم، وفيه المجال الواسع لتأصيل الفقه السّياسي أو السّياسة الشرعيّة؛ لأنَّ السّياسة الشرعيّة هي فقه المصالح التي تقتضيها ظروف الأمّة في كل زمان ومكان، وبما أنَّ السّياسة الشرعيّة قائمة على فقه المصالح فإنَّ هذه المصالحَ قد تتغيرُ من زمنٍ إلى آخر ومن مكانٍ إلى آخر وتتبدلُ.

وبالتالي يتغيّر الحكم السّياسيّ الشرعيّ تبعًا للمصلحة المتوخاة تحقيقًا لمقصود الشّارع، ولذلك جاءت دراستي هذه؛ لتبيّنَ أثرَ المصالحِ المرسلةِ في تغيّر أحكام السّياسة الشرعيّة ودورَها.

مشكلة الدِّراسة:

توضّح الدِّراسة وتجيب عن هذه الأسئلة:

1. ماهية المصلحة المرسلة والسّياسة الشرعيّة؟
2. هل للمصلحة المرسلة أثر في تكوين السّياسة الشرعيّة؟
3. ما النّتائج المتحصلة من الأخذ بالمصلحة المرسلة في السّياسة الشرعيّة؟
4. ما هي الشّواهد على تطبيق المصلحة المرسلة في السّياسة الشرعيّة؟

أهميّة الدّراسة:

1. بيان أنَّ المصلحةَ المرسلةَ من أغزر مصادر التّشريع التّبعية للأحكام الفقهيّة.

2. بيان صلاحية الفقه الإسلاميّ لكل زمانٍ ومكانٍ من خلال الأحكام المختلفة التي يبيّنها للنّاس.
3. أنَّ السّياسة الشرعيّة جاءت لرعاية شؤون النّاس وتحقيق مصالحهم وحمايتها.

أهداف الدِّراسة:

تهدف الدِّراسة إلى الإجابة عن التّساؤلات التّالية:

1. بيان المصلحة المرسلة والسّياسة الشرعيّة.
2. توضيح أثر المصلحة المرسلة في السّياسة الشرعيّة.
3. بيان نتائج الأخذ بالمصلحة المرسلة بالسّياسة الشرعيّة.
4. ذكر التّطبيقات والشّواهد المختلفة للمصلحة المرسلة في السّياسة الشرعيّة.

الدِّراسات السّابقـة:

من الدّراسات السّابقة التي تناولت موضوع الدّراسة بشكل دقيق، ما يلي:

1. رسالة ماجستير بعنوان " **دور المصلحة المرسلة في توجيه أحكام السّياسة الشرعيّة**"، في سنة 2009م، لمحمد تحسين رجب من الجامعة الإسلاميّة– غزة، وكانت الإضافة عليه بذكر الأمثلة المختلفة من تطبيقات في شتّى المجالات والمختلفة وعدم الاقتصار عليها في جانب دون الآخر.
2. رسالة ماجستير بعنوان " **المصلحة المرسلة وتطبيقاتها المعاصرة في الحكم والنظم السّياسيّة** "، في سنة 2009م، لعبد الحميد علي محمود من جامعة النجاح– غزة، وكانت الإضافة عليه بتعدد الأمثلة والتّطبيقات المختلفة التي تساعد على إدراك دور المصلحة المرسلة في السّياسة الشرعيّة وهي كأداة فعّالة يلجأ إليها الحاكم لاستخراج الأحكام الشرعيّة المختلفة.
3. رسالة ماجستير بعنوان " **المصلحة المرسلة في احكام السّياسة الشرعيّة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم**" في سنة 2010م، لـ عبدالإله أحمد أبو رحمة، الجامعة الإسلامية غزة، كلية الشريعة والقانون\ قسم أصول الفقه– فلسطين، وكانت الإضافة على هذه الرّسالة بيان أثر المصلحة المرسلة في السّياسة الشرعيّة، وكذلك تنوّع الأمثلة الدّالة على المصلحة المرسلة في السّياسة الشرعيّة القديمة والمعاصرة منها.

4. رسالة ماجستير بعنوان " **المصلحة المرسلة ضوابطها وتطبيقاتها في الفقه الإسلامي – مسائل السّياسة الشرعيّة أنموجاً**–" في سنة 2011م، لـ سمية قرين، جامعة الحاج لخضر– باتنه، الجزائر، وكانت الإضافة على هذه الرسالة بيان أثر المصلحة المرسلة على السّياسة الشرعيّة.
5. بحث محكم بعنوان" **المصلحة المرسلة وأثرها في السّياسة الشرعيّة**"، مجلة كلية المعارف الجامعيّة، المجلد (32) العدد (1)، في سنة 2021، لخالد محمد جاسم، قسم التّربية الإسلاميّة، كلية التّربية الأساسيّة، الجامعة المستنصرية، العراق، وكانت الإضافة على البحث بيان حقيقة تغير الأحكام وأهميته وأسبابه، وذكر الأمثلة المعاصرة.

منهجيّة البحث:

سيسلك الباحث المناهج التالية:

1. استخدام المنهج الوصفي طريقة التقرير العلمي منه؛ وهي التي تقوم على الاستقراء الجزئيّ من خلال الرجوع إلى المصادر المعتمدة في الشّريعة الإسلاميّة والدّراسات السّابقة التي عُنيت بالموضوع.
2. استخدام المنهج الحواري للمقارنة بين النّقاط المختلفة لإظهار نقاط الاتفاق والاختلاف بينها.

خطة البحث:

المبحث الأول: حقيقة المصلحة المرسلة والسّياسة الشرعيّة وأسباب الأخذ بالمصلحة المرسلة.

المطلب الأول: حقيقة المصلحة المرسلة.

المطلب الثاني: مفهوم السّياسة الشرعيّة لغة واصطلاحًا.

المطلب الثالث: الأسباب الدّاعية إلى الأخذ بالمصلحة المرسلة.

المبحث الثاني: حقيقة تغيّر الأحكام وأهميته وأسبابه.

المطلب الأول: حقيقة التّغيّر(لغة واصطلاحاً).

المطلب الثاني: أهمية تغيّر الأحكام الشرعيّة.

المطلب الثالث: أسباب تغيير الأحكام.

المبحث الثالث: أثر المصلحة المرسلة في تغير أحكام السّياسة الشرعيّة.

المطلب الأول: علاقة تغيّر الحكم بالمصلحة المرسلة.

المطلب الثاني: دور المصلحة المرسلة في تغير أحكام السّياسة الشرعيّة.

الخاتمة.

المبحث الأول: حقيقة المصلحة المرسلة والسّياسة الشرعيّة وأسباب الأخذ بالمصلحة المرسلة.

المطلب الأول. حقيقة المصلحة المرسلة:

أولا: المصلحة المرسلة لغةً.

المصلحة المرسلة لفظ مركب من جزأين ومعرفة معنى هذا اللّفظ يتوقف على معرفة جزأي المركب.

- المصلحة لغة: الصّلاح، ضد الفساد، صلح يصلح، واحدة المصالح والاستصلاح.

وأصلح الشيء بعد فساده: أقامه[1].

- المرسلة لغة: مؤنث المرسل قلادة طويلة تقع على الصّدر، والقول أرسل الشيء: أطلقه وأهمله، يقال: أرسلت الطائر من يدي ويقال: أرسل الكلام: أطلقه من غير تقييد[2].

ثانيا: المصلحة المرسلة اصطلاحًا.

- المصلحة اصطلاحًا: هي المحافظة على مقصود الشّارع من الخلق خمسة وهو أنْ يحفظ عليهم دينهم ونفسهم ونسلهم ومالهم[3].

وبقي علينا أنْ نبيّن معنى مصطلح المصلحة المرسلة بعَدّه مصطلحاً مركباً عند الأصوليين، فقد وقع اختيار الباحث على تعريف شامل واضح للمصلحة المرسلة وهي: " كل واقعة لم يرد عن الشارع نص خاص يدل على اعتبارها ولا على إلغائها، وليس لها نظير تقاس عليه فهي إذن تكون في الوقائع المسكوت عنها، ولكن يحصل من بناء الحكم عليها جلب منفعة للخلق أو دفع مفسدة عنهم، وهي بالتالي تندرج تحت القواعد والكليات التشريعية"[4].

هذا ويمكن أنْ يمثل للمصلحة المرسلة: "بمصلحة الدولة الإسلاميّة في فرض أموال على الرعيّة عندما لا تفي خزينتها تجييش الجيوش وسدّ الثّغور وصَدّ الأعداء إذا لم يكن شيء من مال الدولة يُصرف في السّرف والبذخ أو في ما لا حاجة إليه فهي مصلحة ليس لها شاهد بالاعتبار، كما أنه لا شاهد لها بالإلغاء، ولكنها داخلة ضمن أهم مقصد من مقاصد الشريعة الإسلاميّة وهي حفظ الدّين"[5].

---

(1) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت – لبنان، د ، ط ، ت، ج2 ، ص515 .
(2) أنيس، ابراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ج1، ص344.
(3) الغزالي، محمد بن محمد، المستصفى من علم الأصول، ت: حمزه بن زهير حافظ، ج2، ص481.
(4) صالح، عبدالله محمد، المصلحة المرسلة وتطبيقاتها المعاصرة، بحث منشور، مجلة دمشق، م16، عدد 1، 2000م، ص356.
(5) البغا، مصطفى ديب، أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي، دار المصطفى، دمشق، ط1، 2011م، ص36.

المطلب الثاني: مفهوم السّياسة الشرعيّة لغة واصطلاحًا.

أولاً: تعريف السّياسة لغة.

جاء في المصباح المنير: "سَاسَ زيد الأمرَ يسوسه: أيّ دبَّره وقام بأمره"(1).

ثانياً: تعريف السّياسة الشرعيّة اصطلاحاً.

عرَّف أهل العلم السّياسة الشرعيّة بتعريفات متعددة منها:

1- تدبير الشؤون العامة للدولة الإسلاميّة بما يكفل تحقيق المصالح ورفع المضار ممّا لا يتعدى حدود الشريعة وأصولها الكلية وإن لم يتفق وأقوال الأئمة المجتهدين(2).

2- هي القواعد التي توضع لتنظيم مؤسسات الدولة وتدبير شؤونها والسّير بالمجتمع نحو حياة أفضل دون قيد، بالمقاييس التي يلتزم به الفقهاء في استنباط الأحكام الشرعيّة(3).

التّعريف غير جامع فقد حصر السّياسة بتنظيم شؤون مؤسسات الدّولة فقط، ولكن السّياسة الشرعيّة تشمل شؤون الدول الدّاخليّة والخارجيّة وشؤون الشّعب.

3- هي ما كان فعلًا يكون معه النّاس أقربَ إلى الصّلاح وأبعد عن الفساد وإنْ لم يضعه الرّسول – صلّى الله عليه وسلم – ولا نزل به الوحي(4).

غير جامع فلم يبيّن علاقة الدّولة الخارجيّة وشؤونها الدّاخليّة في تنظيم أعمالها ومؤسساتها.

ويرى الباحث أنَّ التّعريف الجامع المانع للسّياسة الشرعيّة هو التّعريف الأول مع حذف العامّة وإضافة الدّاخليّة والخارجيّة: " **تدبير الشّؤون الدّاخليّة والخارجيّة للدّولة بما يكفل تحقيق المصالح ورفع المضار مما لا يتعدى حدود الشّريعة وأصولها الكليّة وإنْ لم يتفقْ وأقوال الأئمة المجتهدين**(5).

المطلب الثالث: الأسباب الداعية إلى الأخذ بالمصلحة المرسلة.

هناك أسباب لا بدّ من وجودها حتى يتسنّى لنا الأخذ بالمصلحة المرسلة وهي ما يلي(6):

- جلب المنافع: وهي الأمور التي يحتاج إليها أفراد المجتمع لتوفير حياة للنّاس تقوم على أسس قويّة.

(1) أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس، المتوفى: نحو 770هـ) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ج4، ص 413.
(2) خلاف، عبد الوهاب، السّياسة الشّرعيّة، ص14.
(3) بيرم، محمد حسين، رسالة في السّياسة الشّرعيّة، ت: محمد الصالح، ط1، 2002، مركز جمعه الماجد، دبي، ص79.
(4) ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، الطرق الحكمية في السّياسة الشّرعيّة، ج1، ص 16.
(5) خلاف، عبد الوهاب، السّياسة الشّرعيّة، ص14.
(6) الزرقا، مصطفى، الاستصلاح والمصالح المرسلة في الشريعة الاسلامية، دار القلم، دمشق، ط1، 1988م، ص 37.

- درء المفاسد: وهي الأمور التي تفضي إلى إلحاق الضرر بإفراد المجتمع سواء أكان ضررها ماديًا أم معنويًا.
- تغيّر الزّمان: أي اختلاف النّاس في عاداتهم، وأخلاقهم، وأوضاع حياتهم المعيشيّة العامّة عمّا كانت عليه فكلّ واحد من هذه الأسباب السّابقة يدعو إلى سلوك طريق الاستصلاح باستحداث الأحكام العامّة التي يترتّب على تشريعها تحقيق السّعادة لأفراد المجتمع، والجمود على المنقولات خللٌ الدّين، وجهل بمقاصد علماء المسلمين والسّلف الماضين[1].

المبحث الثاني: حقيقة تغيّر الأحكام أهميته وأسبابه .

المطلب الأول: حقيقة التّغيّر.

أولًا: التّغيّر لغة.

1. أصلح: فيقال: ترك القوم يغيّرون: أي يصلحون الرحال، ومثال ذلك: قوله: " ما من قوم يعمل فيهم بالمعاصي هم أعز منهم وأمنع لا يغيرون خلق الله إلا عمّهم الله بعقاب"[2].

فجاء التّغيير في هذا الحديث بمعنى الإصلاح، واستحقّ القوم العقوبة الرّبانية لتركهم الإصلاح.

3. اختلف: فيقال: " تغايرت الأشياء: أي اختلفت"[3].
4. ومن المجاز: جاء ببيّنات غير أي بأكاذيب[4].
5. وخلص من ذلك أنّ مادة (غيَّر) في اللّغة تدور في أصلين هما: إحداث شيء لم يكن قبله، وانتقال الشّيء من حالة إلى حالة أخرى[5].

فمن الأصل الأول (غيره): جعله غير ما كان، ومن الأصل الثّاني (غير): أي تغيّر الحال وانتقالها من الصلاح إلى الفساد[6]، وغير: الاسم من قولك: " غيرت الشّيء فتغيّر"[7].

---

(1) القرافي، شهاب الدين أحمد بن أدريس، أنوار البروق في أنواع الفروق، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، د.ط، ج1، ص177.

(2) ابن ماجة، أبو عبد الله (د.ت)، سنن ابن ماجة، تحقّيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر بيروت، لبنان، ج2، ص1329، كتاب الفتن، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، رقم الحديث (4009) حديث صحيح، انظر: أمير العظيم اباذي، عون المعبود، كتاب الملاحم، باب الأمر بالمعروف، ص1878.

(3) الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (1974)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقّيق: حسين نصّار، دار التراث العربي، الكويت، ج16، ص 284+288.

(4) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (1982)، أساس البلاغة، تحقّيق عبد الرحيم محمود، دار المعرّفة، بيروت، لبنان، ص 331، كتاب الغير، مادة غير.

(5) الجرجاني، على بن محمد بن علي (1425ه)، التعريفات، تحقّيق إبراهيم الإبياري، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ج1، ص87، باب التاء.

(6) ابن منظور، لسان العرب، ج5، ص31، حرف الراء، مادة "غير".

(7) ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد (1997)، النهاية في غريب الحديث والاثر، ط1، تحقّيق طاهر أحمد الزاوي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان ج3، ص360، باب الغين مع الياء، مادة "غير".

ثانيًا: التّغيير اصطلاحًا.

ولبيان معنى التّغيير فقد عقد ابن القيم فصلًا كاملًا في كتابه إعلام الموقعين بعنوان " تغيّر الفتوى واختلافها بحسب تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنّيات والعوائد"[1].

وهذا واضح من أنَّ معنى التّغيّر هو تحوّل الحكم وتبدله من الجهة التي كان عليها إلى أمر آخر مغايرًا له تمامًا.

وأما التّغيّر في الفقه: " هو انتقاله من حالة كونه مشروعًا فيصبح ممنوعًا، أو ممنوعًا فيصبح مشروعًا باختلاف درجات المشروعيّة والمنع، أو ترك الحكم الأوّل إلى حكم اجتهادي مستجد آخر هو أقدر على تحقيق المصلحة والعدل نظرًا لكون المناط الذي هو مستند الحكم الأول قد انتقل إلى ما يقتضيه الاجتهاد الجديد، وقد يكون التّغيّر إمّا إلى الأعلى أو إلى الأسفل، وقد ينشأ عن التّغيّر التّقدم، ولا يعدُّ تغيّر الأحكام نسخًا لها؛ لأنّ النّسخ رفع الحكم الشرعيّ بدليل شرعيّ متأخر عنه على وجه لولاه لكان ثابتًا"[2].

فتغيّر الأحكام لتغيّر المناط يمنع الحكم لانتفاء لازمه، فإن وجد المناط تحقق الحكم.

المطلب الثّاني: أهمية تغيّر الأحكام الشرعيّة.

إنَّ تغيّر الأحكام الشرعيّة القابلة للتّغيير له أهمية كبيرة في الإسلام وفوائد جمّة حرصت الشّريعة الإسلاميّة عليها ومن هذه الفوائد:

تغيّر الأحكام الشرعيّة العمليّة يعطي المجتهد مرونة في اجتهاده، تجعله يستوعب مستجدات العصر، ممّا يؤكد صلاحيّة هذا الدّين لكلِّ زمانٍ ومكانٍ.

وقد أشار حسين مطاوع " أنَّ تغيير الأحكام الشرعيّة القابلة للتّغيير يجعل من الانسجام والتّوافق بين الحكم الاجتهاديّ الجزئيّ والأصل الكليّ في الشّريعة الإسلاميّة ممّا يمهّد لبناء حكم شرعيّ صحيح هو مراد الشّارع؛ لأنَّ عدم

(1) ابن القيم، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ابن القيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، دار الجيل – بيروت، 1973، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، ج2 ، ص425.

(2) السفياني، عابد محمد، الثبات والشمول في الشريعة الاسلامية، رسالة دكتوراه، أم القرى، 1987م، ص446.

القول بتغيّر الأحكام الشرعيّة وفق شروطه وأسبابه المنضبطة يصف الشّريعة بالتّناقض بين الجزئيات والأصول فهذا فيه انتقاص وقصور في الشّريعة[1].

إنَّ مرونة الفقه الإسلاميّ وقابليته يجعله قادرًا على أنْ يفي بحاجات النّاس ومصالحهم المشروعة، فكانَ سرّ استمرار صلاحيّة الإسلام دينًا وتشريعًا، لكلِّ زمانٍ ومكانٍ، وديمومةٍ توجهاته، ونجاعة أساليبه في معالجة النّفس الإنسانيّة: "أنَّ أصوله العامّة وفروعه المقطوع بها تتعلّق بالمصالح الإنسانيّة الثّابتة التي تعتبر من مطالب الفطرة وحاجاتها الدّائمة"[2].

وقد بيّن محمد تحسين " أنَّ القولَ بتغيّر الأحكام أمرٌ واجبٌ في الدِّين؛ لأنَّه يحقّق مصلحة العباد ويدفع المفسدة عنهم، ويحقّ الحقّ والخير، وهذا وما يجعل المبدأ وثيق الصّلة بمقاصد الشّريعة الإسلاميّة، وإلاّ لم يكن التّشريع عادلًا؛ لأنّه لا يكون عادلًا إلّا إذا كانت أحكامه تلائم مَن شرع لهم بمراعاة أعرافهم وظروف بيئتهم[3].

وقد أشار فتحي الدّريني إلى أهمية المصلحة المرسلة في تكوين السّياسة الشرعيّة: " إنَّ تغيّر الأحكام في مجال السّياسة الشرعيّة خصوصًا أمرٌ لا مندوحة عنه مطلقًا، فلمّا كانت معظم النّظم والتّشريعات التي تقوم عليها سياسة الدّولة تقوم أساسًا على اعتبار المصالح فيما لا نصّ فيها، ومصالح النّاس تتغيّر، فلا بدّ من أنّ تتغيّر لها أحكام السّياسة الشرعيّة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنَّ هذه المصالح لا بدّ أنْ يقوم بتقديرها أهل الخبرة والتّخصص العلميّ في كلِّ شأنٍ من شؤون الدّولة، وكذلك المجتهدون من علماء الشّريعة، ولا بدّ أنْ يأخذ الجميع بعين الاعتبار تقدير الظّروف الملابسة للوقائع أو للأمّة أو الدّولة بشكل عام؛ لأنَّ لهذه الظّروف أثاراً كبيرةً في تشكيل الحكم تبعاً لاختلاف نتائج التطبيق باختلاف الظّروف، وهذا يستلزم تغيّر الحكم الاجتهاديّ الفرعيّ[4].

وهذا ممّا يدلّل لنا على صلاحية الشرعيّة المطهرة لكلِّ زمانٍ ومكانٍ، ويبيّن لنا صفة الخلود لهذه الشريعة وعظيم الأثر في مرونة أحكام الشّريعة الإسلاميّة، ومرونة الفقه السّياسيّ خصوصًا.

---

(1) الترتوري، حسين مطاوع، تغير الأحكام بتغير الأزمان ، بحث منشور ص31، .http://islamfeqh.com

(2) نعراني، خليل محمود، أثر الظرف في تغيير الأحكام الشرعية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، غزة، 2003م، ص26.

(3) رجب، محمد تحسين، دور المصلحة المرسلة في أحكام السّياسة الشّرعيّة في عهد الصحابة، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، 2009م، ص73.

(4) الدريني، فتحي، خصائص التشريع الاسلامي في السياسة والحكم، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط2، 2013، ص192.

المطلب الثالث: أسباب تغيير الأحكام.

من المعلوم لدينا أنَّ الأحكام المتغيرة هي الأحكام المستنبطة بطريق الاجتهاد (المصادر الاجتهادية) التي اختلف فقهاء الأمّة في مدى الاحتجاج بها ما بين موسّع ومضيّق ومقلٍ ومكثرٍ مثل الإجماع والقياس والاستحسان والمصالح المرسلة وشرع ما قبلنا وغير ذلك من الاجتهاد وطرائق الاستنباط.

فالتّغيير إمّا أنْ يكون لتغيّر مصلحة أو لتغيّر عرف أو لتغيّر الزّمان أو المكان، ولتوضيح ذلك فلا بدّ من البيان اليسير حول هذه الأسباب.

أولا: تغيّر الحكم بتغيّر العرف.

ويلاحظ أنَّ الشّريعة الإسلاميّة أصلتْ بعض أحكامها على العرف وجعلت الأحكام المبنية على العرف تتغيّر بتغيّر العرف زمانًا ومكانًا وهذا هو المقصود من قول الفقهاء " لاينكر تغيّر الأحكام بتغيّر الأزمان"[1]، وكذلك قال الشّيخ القرضاوي: " إنّ استمرار الأحكام التي مدركها العرف والعادة مع تغيّر تلك العوائد خلاف الإجماع وجهالة الدّين"[2].

ومن الأمثلة على تغيّر الحكم لتغيّر عُرفه، إنّ النّبي – صلّى الله عليه وسلم–، فرض صدقة الفطر صاعًا من تمرٍ أو صاعًا من شعيرٍ أو صاعًا من زبيبٍ أو صاعًا من أقط، وهذه كانت غالب أقواتهم في المدينة، فإذا تبدّلت الأقوات أعطي الصّاع من الأقوات الجديدة[3].

والأحكام المبينة على العرف تتعلّق بأعراف النّاس التي اعتادوا عليها، فإنْ اختلفت الأعراف توقف الحكم، لعدم ورود محله، ولا يعتبر هذا التّوقف نسخًا؛ لأنّ مناط الحكم وهو عرف النّاس انتهى، وليس كالنّسخ؛ لأنَّ النّسخ بقاء المناط وتغيّر الحكم، كما مرّ بالمثال السّابق، إذا اختلفت أقوات النّاس اختلف ما يقدّمونه، وفي هذا يقول الشّاطبي: " معنى الاختلاف أنَّ العوائد إذا اختلفت رجعت كلّ عادة إلى أصل شرعيّ، يحكم به عليها"[4].

---

(1) الزرقا، أحمد بن الشيخ محمد [1285هـ – 1357هـ]، شرح القواعد الفقهية، صححه وعلق عليه: مصطفى أحمد الزرقا، الناشر: دار القلم – دمشق / سوريا، الطبعة: الثانية، 1409هـ – 1989م، ص149.

(2) القرضاوي، يوسف، الخصائص العامة للإسلام، مؤسسة الرسالة بيروت – لبنان، ط3، 1985م، 246.

(3) القرضاوي، يوسف، الخصائص العامة للإسلام، مؤوسسة الرسالة بيروت – لبنان، ط3، 1985م، 246.

(4) الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي (المتوفى: 790هـ)، الموافقات، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، الطبعة: الطبعة الأولى 1417هـ/ 1997م، 1\8.

وليستقرّ الحكم في بنائه على العرف لا بدّ أن يكون الاجتهاد جماعيّاً حمايةً للأحكام من الأهواء، فيقول القرضاوي: " فالجماعة أكثر دقة من الفرد، وأكثر قربًا إلى الصواب، وأقلّ احتمالاً في الخطأ"[1].

ثانيًا: تغيّر الحكم بتغيّر أحوال النّاس.

إذا تغيّر حال النّاس من الصّلاح والإصلاح فيما بينهم، وقصرت الأخلاق، وتعاظم الفساد بين النّاس، شرع من الأحكام ما يتناسب مع أحوال النّاس وصلاحهم، فإذا عظم الذّنب غلظ الحكم، ليكون به معنى التّأديب لصاحبه، والمنع لغيره، ونجد ذلك واضحًا في التقاط ضوال الإبل فقد ورد عن سيّدنا عثمان بن عفّان – رضي الله عنه –، أنّه أمر بالتقاط ضوال الإبل[2]، لما طرأ على النّاس من التقاط ضوال الإبل، فكان لا بدّ أن يكون الحكم الشرعيّ يتناسب من أفعال المكلفين جزرًا وردعًا.

ثالثا: تغيّر الحكم بتغيّر الزّمانِ والمكانِ.

يقول الإمام ابن القيم في هذا الأمر كلامًا قيمًا: " وهذا محض الفقه، ومن أفتى النّاس بمجرد المنقول في الكتب على اختلاف عرفهم وعوائدهم وأزمنتهم وأمكنتهم وأحوالهم وقرائن أحوالهم فقد ضلّ وأضلّ، وكانت جنايته على الدّين أعظم من جناية من طبب النّاس كلهم على اختلاف بلادهم وعوائدهم وأزمنتهم وطبائعهم بما في كتاب من كتب الطّب على أبدانهم، بل هذا الطّبيب الجاهل وهذا المفتي الجاهل أضرّ ما على أديان النّاس وأبدانهم والله المستعان"[3].

فدلّ كلام الإمام ابن القيم أنّ مراعاة الزّمان والمكان معتبر في بيان الحكم، ولا ينفك عنه؛ لأنّ الأحكام جاءت لتراعي مصالح النّاس وأحوالهم، وعند عدّ الاعتبار لها يكون الحكم خالف مناطه.

ويقول الشرفي في هذا الأمر: " ولكن هذا التّغيّر في المسألة وحكمها يستدعي وجود من يلاحظ هذا التّغيّر ويجتهد بمقتضاه، وهو المجتهد. والاجتهاد في هذا النّوع من المسائل مهم في التّشريع وفي تحقيق مصلحة الأمة، إلاّ أنّه قد يستغل ذريعة؛ لتعطيل أحكام الشّريعة لتغيّر الزّمان والمكان؛ لذلك وجب أنْ يكون الاجتهاد فيه جماعيًا ليؤمن معه من هوى الأفراد

(1) القرضاوي، يوسف، الخصائص العامة للإسلام، مؤوسسة الرسالة بيروت – لبنان، ط3، 1985م، 246.
(2) سابق، سيد (المتوفى: 1420هـ)، فقه السنة، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، 1397 هـ - 1977 م، 3\263.
(3) ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، أعلام الموقعين عن رب العالمين، دار ابن الجوزي/ السعودية، ط1، 3\66.

وخطأ تقديرهم، ولأنَّ الاجتهاد الجماعيّ يكون الحكم فيه مبنياً على تحرٍّ دقيق ونقاشٍ مستفيض من قِبل مجموعة كبيرة من العلماء الرّاسخين"[1].

المبحث الثالث: أثر المصلحة المرسلة في تغيير أحكام السّياسة الشرعيّة.

المطلب الأول:- علاقة تغيّر الحكم بالمصلحة المرسلة.

إنّ الشّريعة الإسلاميّة جاءت لتحقيق مصالح العباد فشرعت الأحكام الفقهيّة بما يجلب للعباد الخير والمنفعة وبما يبعد عنهم الشّر والمفسدة، فكان تغيّر الحكم الشرعيّ للأسباب السّالفة الذّكر لتحقيق المصلحة ودرء المفسدة عن العباد.

ووردت عند الفقهاء أقوال وشواهد تؤيّد كون الأحكام متأثرة بالزّمان والمكان، أي بالبيئة والعرف لمصلحة المجتمع، ومن ذلك قول ابن القيم: " الشّريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد"[2]، ومن ذلك أيضًا قول الشّاطبي: "وضع الشّرائع إنّما هو لصالح العباد في العاجل والآجل معًا"[3]، ويقول الزّيلعي: " قالوا الأحكام قد تختلف باختلاف الزّمان. ألا ترى أنّ النّساء كنْ يخرجنْ إلى الجماعات في زمن النّبي – صلّى الله عليه وسلم – وفي زمن أبي بكر – رضي الله عنه – حتى منعهنْ عمر – رضي الله عنه – واستقرّ الأمر عليه وكان ذلك هو الصّواب وكان الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يقول يجب الأجر ويحبس عليها، وقال في النّهاية يفتى بجواز الاستئجار على تعليم الفقه أيضًا في زماننا ثمّ قال وفي روضة الزّندوستي كان شيخنا أبو محمد عبد الله الخيزاخزي يقول في زماننا يجوز للإمام والمؤذن والمعلم أخذ الأجر قال كذا في الذّخيرة ولا يجوز استئجار المصحف وكتب الفقه لعدم التّعارف"[4].

ولذلك فإنّ المحرك الأساس لتغيّر الأحكام هو نظرية الاستصلاح، فلا يكون اعتبار الأزمنة والأمكنة والعوائد والأعراف إلّا لتحصيل مصالح العباد ودفع المفاسد عنهم، فكلّ هذه الأمور (الأسباب) تدور حول تحقيق مقاصد الشّريعة من جلب المصلحة للعبد ودفع المفسدة عنه، وهذا ممّا يؤكّد لنا من أنّ تغيّر الحكم قائم على المصلحة المرسلة بشكل أساسي.

---

(1) الشرفي، عبد المجيد السوسوة، الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي، كتاب الأمة، العدد 62، ذو القعدة 1418، قطر، ص
(2) ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، أعلام الموقعين عن رب العالمين، دار ابن الجوزي/ السعودية، ط1، 3\11.
(3) الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي (المتوفى: 790هـ)، الموافقات، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، الطبعة: الطبعة الأولى 1417هـ/ 1997م، 1\10.
(4) الزيلعي، عثمان بن علي بن محجن البارعي، (المتوفى: 743 هـ)، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشِّلْبِيِّ، الحاشية: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس الشِّلْبِيُّ (المتوفى: 1021 هـ)، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية – بولاق، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1313 هـ، 5\125.

المطلب الثاني: دور المصلحة المرسلة في تغيّر أحكام السّياسة الشرعيّة.

إنّ الأحكام المبنية على مصلحة معينة تظلّ ما بقيت هذه المصلحة فإذا انتفت وجب أنْ يتغيّر الحكم تبعًا لها؛ لأنّ الحكم يدور مع علّته وجودًا وعدمًا.

والاجتهاد في مسائل السّياسة الشرعيّة قد يؤدي إلى " استنباط أحكام اجتهاديّة جديدةً تبعًا لتغيير الأزمان مراعاة لمصالح النّاس والعباد، أو نفي أحكام اجتهادية سابقة إذا ما أصبحت غير محصّلة لمصلحة أو مؤدية لضرر أو فساد، أو غير مسايرة لتطور الأزمان والأحوال والأعراف، أو كانت الأحكام الاجتهادية الجديدة أكثر تحقيقًا للمصالح ودفعًا للمفاسد"[1].

وبالتالي فإنّ أحكام السّياسة الشرعيّة تتبدل وتتغيّر وفقًا لما تبتغيه المصلحة فإذا بقيت المصلحة التي من أجلها وجد الحكم فإنّ الحكم يبقى موجودًا تبعًا للمصلحة وأمّا إذا انتفت المصلحة فإنّ الحكم عندها يتغيّر ويتبدّل.

وهذا الأمر له شواهد كثيرة في الفقه السياسيّ الإسلاميّ التي تغيّر الحكم فيها لتغيّر المصلحة ومن هذه الشّواهد:

الشّاهد الأول: موقف عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– في تأخير الزّكاة.

ويتجلّى ذلك في أنّه –رضي الله عنه– أخّر الزّكاة عن أرباب الماشية من الإبل والبقر والغنم في عام الجدب على أنْ يأخذها منهم بعد أنْ تتحسن ظروفهم وفي ذلك تقديرًا لأمر مصلحي وهو التّيسير على النّاس في عام الجدب والقحط ولم يلزم عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– النّاس بدفع الزّكاة إلّا بعد أن انتهت عام الرّمادة إلا انتهت المجاعة وخصبت الأرض، بعد ذلك أمر في جمع الزّكاة عام الرّمادة ثمّ أخذها منهم بعد أنْ عدّها دينًا في ذمّة القادرين منهم حتى يسدّ العجز، لدى الأفراد المحتاجين، وليبقي في بيت المال رصيدًا بعد أنْ أنفقه كلّه على النّاس[2].

قال يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب: إنّ عمر –رضي الله عنه– كان قد أمر بتأخير صدقة عام الرّمادة، فلم يلبث السّعاة جامعو أموال الصّدقات، فلمّا كان عام قابل، ورفع الله ذلك الجدب، أمرهم أن يخرجوا عقالين[3]، فأمرهم أن

(1) الشريف، محمد بن شاكر، السّياسة الشّرعيّة تعريف وتأصيل، http://www.saaid.net
(2) الصلابي، محمد علي، فصل الخطاب في سيرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، المكتبة العصرية، بيروت، 1427هـ/ 2007م، ص217.
(3) عقال: صدقة عام، وإنه كان على كل صاحب إبل أن يؤدي على كل فريضة عقالاً تعقل به، الأزهري، تهذيب اللغة، ج1، ص239، كلمة عقل.

يتسموا عقالاً، ويقوموا عليه بعقال[1]: فما وجد في بني فرازة، كلها إلّا ستين فريضة، فقسّم ثلاثين، وقدّم عليه السّاعي بثلاثين الباقية[2].

ويرى الباحث بأنّ هذا موقف فيه تدبير مصلَحي قام به أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بحكم ولايته على المسلمين فقد غيّر فيه الحكم أو أخّر تطبيق الحكم الشرعيّ تقديرًا لأمرٍ مصْلَحي وهو اجتهاد مبني على المصلحة المرجوة من ذلك ورفع المشقة والحرج عن أرباب الأموال في ذلك العام لما لحقهم من قحط وجدب.

الشّاهد الثّاني: تغيّر فتوى عقوبة شارب الخمر .

تغيير فتوى الصّحابة في مقدار عقوبة شارب الخمر التي لم يكن فيها مقدارٌ محددٌ زمن النّبي –صلّى الله عليه وسلم– وكانت في زمن أبي بكر –رضي الله عنه– أربعين جلدة فلمّا كانت زمن عمر ين الخطاب –رضي الله عنه– وأجمعوا على حدّ شارب الخمر ثمانين بالاجتهاد حتى قال علي –رضي الله عنه–: إنّه إذا شرب سكر، وإذا سكر هذى، وإذا هذى افترى، فأرى أنْ يقام عليه حدّ المفترين، وقال: عبد الرحمن بن عوف هذا حدّ وأقلّ الحدود ثمانين[3].

فيرى الباحث أنّ المصلحة المرسلة من تغيير عقوبة شارب الخمر هي أنّه لمّا رأى الصّحابة تزايد الأقدام على شرب الخمر وتهاون النّاس في ذلك؛ لأنّ العقوبة لم تكن رادعة فقد أجمع الصّحابة في زمن عمر –رضي الله عنه– على جعل حدّ شارب الخمر ثمانين جلدة؛ لتكون زاجرة ورادعة لشاربي الخمر ليتحقق مقصود الشّارع من فرض عقوبة شارب الخمر، فكان زيادة مقدار الجلد تدبير سياسي من أمير المؤمنين عمر بن الخطاب –رضي الله عنه–.

الشّاهد الثّالث: حذف كلمة "الجزية " عن نصارى بني تغلب.

لقد قبل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– من نصارى بني تغلب الجزية باسم الصدقة وضعفها عليهم وقال لهم : "سموها ما شئم "فكان هذا اجتهاد منه –رضي الله عنه– يدخل ضمن السّياسة الشرعيّة بحكم ولايته مبناه أمر مصْلحي رأه أمير المؤمنين، وروى أبو عبيد القاسم بن سلام في " كتاب الأموال: عن زرعة بن النعمان، أو النعمان بن زرعة: إنّه سأل عمر بن الخطاب –رضي الله عنه –، وكلّمه في نصارى بني تغلب، قال: وكان عمر –رضي الله عنه– قد

(1) ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الزهري (ت 230 ه). الطبقات الكبير، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1421ه/ 2001م.، ج3، ص300.

(2) المرجع السابق، ج3، ص300.

(3) الآمدي ، علي بن محمد الآمدي أبو الحسن ، الإحكام في أصول الأحكام ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط1، 1404، تحقيق : د. سيد الجميلي، ج1، 326ص .

همّ أن يأخذ منهم الجزية، فتفرّقوا في البلاد، فقال النّعمان بن زرعة لعمر: يا أمير المؤمنين، إنّ بني تغلب قوم عرب يأنفون من الجزية، وليست لهم أموالًا، إنّما هم أصحاب حروث ومواشي، ولهم نكاية في العدو، فلا تعن عدوك عليك بهم، قال: فصالحهم عمر –رضي الله عنه– على أنْ تضعف عليهم الصّدقة، واشترط عليهم أنْ لا ينصروا أولادهم(1).

فهذا رأي فقهي سياسي لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– ؛لأنّه حين درأ عنهم القتل، وقبل منهم الأموال، لم يجعلها جزية كسائر ما على أهل الذّمة، ولكن جعلها صدقة مضاعفة، وإنّما استجازها فيما نرى وترك الجزية ممّا رأى من نفارهم وأنفهم منها، فلم يأمن شقاقهم واللّحاق بالرّوم، فيكونوا ظهيرًا لهم على أهل الإسلام، وعلم أنّه لا ضرر على المسلمين من إسقاط ذلك الاسم عنهم، مع استبقاء ما يجب عليهم من الجزية، فأسقطها عنهم، واستوفاها منهم باسم الصدقة حين ضاعفها عليهم، فكان في ذلك رتق ما خاف من فتقهم مع الاستبقاء لحقوق المسلمين في رقابهم(2).

ويرى الباحث أنّ فعل أمير المؤمنين –رضي الله عنه– يدلّ على جلب المصلحة بدفع بني تغلب الجزية وإنفاذ الحكم الفقهي، ودفع ضرر التحاق بني تغلب مع الرّوم وإلحاق الضّرر بالمسلمين.

الشّاهد الرّابع: منع عمر بن الخطاب الزّواج بنساء أهل الكتاب.

لقد منع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– الزّواج من الكتابيات، فعندما ولى حذيفة على المدائن وقد تزوّج حذيفة بامرأة من أهل الكتاب فأمره عمر بتطليقها، فعن شقيق ابن سلمة قال: تزوّج حذيفة يهودية فكتب إليه عمر: خلِّ سبيلها. فكتب إليه: أتزعم أنّها حرام فأخلي سبيلها؟ فقال: لا أزعم أنّها حرام ولكنّي أخاف أنْ تعاطوا المومسات منهنّ(3).

ويرى الباحث أنّ منعه –رضي الله عنه– من الزّواج بالكتابيات وأمره لحذيفة بتطليقها كان لعلتين خشي عمر – رضي الله عنه– أنْ تقع في الأمة وهما:

1. الخوف من أنْ يواقعوا المومسات منهن.
2. الخوف من أن يقتدي المسلمون بقائدهم فيختارون نساء أهل الذّمة لجمالهن ويتركون الزّواج بالمسلمات وبذلك تقع الفتنة في نساء المسلمين.

(1) أبو عبيد القاسم بن سلام (ت : 224هـ)، كتاب الأموال ، المحقق : خليل محمد هراس، دار الفكر. – بيروت، ص 650
(2) أبو عبيد القاسم بن سلام (ت : 224هـ)، كتاب الأموال ، المحقق : خليل محمد هراس، دار الفكر. – بيروت ص651 .
(3) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (224 – 310)، جامع البيان في تفسير القرآن، مكتب التحقيق بدار هجر، دار هجر، ط1، ج1، ص432.

فهذا تدبير مصْلَحي صدر من أمير المؤمنين بحكم ولايته عليهم ويدخل ضمن أحكام السّياسة الشرعيّة فهذا الأمر من صلاحيات ولي الأمر مع أنَّ النّصوص القطعيّة جاءت بجواز الزّواج من نساء أهل الكتاب، ولكن لماّ أصبح هذا الأمر لا يحقق مقصود الشّارع من إباحته الزّواج بالكتابيات فتغيّر الحكم تبعاً للمصلحة المتوخاة أو لدفع مفسدة أكبر من المصلحة المرجوة فلذلك منع أمير المؤمنين هذا الزّواج.

الشّاهد الخامس: رأي عثمان وعلي –رضي الله عنهما– في ضالة الإبل.

اتفق العلماء على أنّ ضالة الإبل لا تلتقط، ففي البخاري ومسلم عن زيد بن خالد أنّ النّبي –صلّى الله عليه وسلم–، سئل عن ضالة الإبل، فقال: مالك ولها، دعها فإنّ معها حذاءها وسقاءها، ترد الماء وتأكل الشّجر حتى يجدها ربّها"[1]، قال ابن شهاب الزهري: كانت ضوال الإبل في زمان عمر بن الخطاب إبل مؤبلة حتى إذا كان زمان عثمان بن عفان أمر بتعريفها ثمّ تُباع، فإذا جاء صاحبها أعطي ثمنها رواه مالك في الموطأ، على أنّ الإمام عليًا –كرّم الله وجهه– أمر بعد عثمان أنْ يبني لها بيتًا يحفظها فيه ويعلفها علفًا لا يسمنها ولا يهزلها، ثمّ من يقيم البينة على أنّه صاحب شيء منها تعطى له، وإلا بقيت على حالها لا يبيعها[2].

فإنّ ما فعله سيدنا عثمان وعلي –رضي الله عنهما– لم يكن مخالفة منهما للنّص الشرعيّ بل نظر إلى مقصوده، فحيث تغيّرت أخلاق النّاس ودبّ فيهم فساد الذّمم، وامتدت أيدي بعضهم إلى الحرام، فكان ترك الضّوال من الإبل إضاعة لها، وتفويتا لها على صاحبها، وهو لم يقصده النّبي–صلّى الله عليه وسلم– قطعًا حين نهى عن التقاطهما، فكان درء هذه المفسدة متعينا وهي في ذاتها مصلحة متحققة لصاحبها[3].

ويرى الباحث أنّ هذا الموقف أو الرأي الشرعيّ الذي اتخذه (الصّحابيان عثمان وعلي –رضي الله عنهما–)، فقد اتخذاه لما رأوه من مصلحة مرسلة لم يشهد لها بالاعتبار شاهد خاص بل يدخل ضمن المقصد العام وهو حفظ المال، فإنّ اتخاذ هذا الموقف بحكم ولايتهما العامة على المسلمين.

(1) صحيح البخاري، البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، 1422هـ، عدد الأجزاء: 9، كتاب اللقطة، باب ضالة الابل، رقم الحديث 2428، 3\124.
(2) سابق، سيد (المتوفى: 1420هـ)، فقه السنة، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، 1397 هـ – 1977 م، 3\263.
(3) بلتاجي، محمد بلتاجي حسن، منهج عمر بن الخطاب في التشريع، دار السلام، القاهرة، ط2، 2003م، ص151.

الشّاهد السّادس :- حرق قصر سعد بن أبي وقاص لما احتجب في قصره عن الرّعية.

فذكر الإمام أحمد -رحمه الله- في مسائل ابنه صالح: إنّه دعا محمد بن مسلمة فقال: " اذهب إلى سعد بالكوفة، فحرق عليه قصره، ولا تحدثن حدثاً حتى تأتيني " فذهب محمد إلى الكوفة، فاشترى من نبطي حزمة حطب، وشرط عليه حملها إلى قصر سعد فلمّا وصل إليه ألقى الحزمة فيه، وأضرم فيها النّار، فخرج سعد، فقال: " ما هذا؟" قال: "عزمة أمير المؤمنين فتركه حتى احترق، ثمّ انصرف إلى المدينة، فعرض عليه سعد نفقة، فأبى أنْ يقبلها، فلمّا قدم على عمر قال له: " هلا قبلت نفقته؟ " فقال: " إنّك قلت: لا تحدثنّ حدثاً حتى تأتيني"[1].

فيرى الباحث أنّ هذا الأمر منه -رضي الله عنه- مبناه المصلحة وهي أنْ يردع ويزجر الوالي الذي احتجب عن الرّعية وفيه درس ومصلحة لغيره من الولاة.

الشّاهد السّابع : حلق الخليفة عمر -رضي الله عنه- رأس نصر بن حجاج، ونفاه من المدينة لتشبيب النّساء به[2].

ويرى الباحث أنّ هذا الموقف منه -رضي الله عنه- ليدفع المفسدة التي وقعت، وبه جلب مصلحة وهي سلامة المجتمع من أنْ تنتشر به الفواحش.

الشّاهد الثّامن: إلزام الصّحابة أنْ يقللوا الحديث عن رسول الله -صلّى الله عليه وسلم- لما اشتغلوا به عن القرآن، سياسة منه، إلى غير ذلك من سياساته التي ساس بها الأمة -رضي الله عنه-[3].

ويرى الباحث أنّ إلزام الخليفة عمر -رضي الله عنه- الصّحابة بالحديث، هو جلب مصلحة بالاهتمام والبيان للحديث الشّريف لما له من أثر على حال الأمة.

الشّاهد التّاسع: فتوى الخليفة عمر -رضي الله عنه- في طلاق الثّلاث.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: ومن ذلك إلزامه للمطلق ثلاثاً بكلمة واحدة بالطلاق، وهو يعلم أنّها واحدة، ولكن لما أكثر النّاس منه رأى عقوبتهم بإلزامهم به، ووافقه على ذلك رعيته من الصحابة، وقد أشار هو إلى ذلك، فقال: "

(1) ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، الطرق الحكمية في السّياسة الشّرعيّة، ت: محمد جميل غازي، مطبعة المدني، القاهرة، ج1، ص17.

(2) ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1411هـ - 1991م، 4\284.

(3) ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، الطرق الحكمية في السّياسة الشّرعيّة، ت: محمد جميل غازي، مطبعة المدني، القاهرة ، ج1، ص18.

إنّ النّاس قد استعجلوا في شيء كانت لهم فيه أناة، فلو أنا أمضيناه عليهن؟ " فأمضاه عليهم ليقلوا منه فإنّهم إذا علموا أنّ أحدهم إذا أوقع الثّلاثة جملة واحدة وقعت، وأنّه لا سبيل له إلى المرأة: أمسك عن ذلك.

فكان الإلزام به عقوبة منه لمصلحة رأها، ولم يكن يخفى عليه أنّ الثّلاث كانت في زمن النّبي –صلى الله عليه وسلم– وأبي بكر تجعل واحدة، بل مضى على ذلك صدر من خلافته، حتى أكثر النّاس من ذلك، وهو اتخاذ آيات الله هزوا[1].

ويرى الباحث بأنّ إيقاع الطّلاق بلفظ الثّلاث ثلاثاً، فيه نهرٌ للنّاس ودفع مفسدة من الاستخفاف بالطّلاق بإيقاعه جميعًا دفعة واحدة، فكانت سياسة سيدنا عمر ألزم للنّاس في الحدّ من الطّلاق عمومًا، ومن استخدام الطّلاق باللّفظ الثّلاث خصوصًا.

الشّاهد العاشر : التّعزير بالمال (العقوبات الماليّة والغرامات).

جاء في الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل: " التّعزير بالمال سائغ إتلافاً وأخذاً"[2]، وذكر ابن القيم: " وأمّا التّعزير بالعقوبات الماليّة، فمشروع أيضًا في مواضع مخصوصة في مذهب مالك وأحمد، وأحد قولي الشّافعي، وقد جاءت السّنة عن رسول الله –صلّى الله عليه وسلم – وعن أصحابه بذلك في مواضع: منها: إباحته – صلّى الله عليه وسلم – سلب الذي يصطاد في حرم المدينة لمن وجده، ومثل: أمره – صلى الله عليه وسلم – بكسر دنان الخمر وشق ظروفها"[3].

ويرى الباحث أنّ إيقاع العقوبات المالية فيه دفع لمفسد التّعدي والتّجاوز أو التّقصير والامتناع عن الفعل من قبل الشّخص الذي تمّ إيقاع العقوبة الماليّة في حقّه، وهو أنفع في دفع النّاس إلى الإلتزام بالتّعليمات والأحكام المختلفة إمّا من جانب الفعل أو من جانب التّرك.

(1) ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، الطرق الحكمية في السّياسة الشّرعيّة، ت : محمد جميل غازي، مطبعة المدني، القاهرة، ص 22.وانظر القرضاوي، يوسف، عوامل السعة والمرونة في الشريعة الإسلامية ، دار الصحوة ، القاهرة ، ط1 ، 1985، ص100.

(2) المقدسي، موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم الحجاوي ثم الصالحي، شرف الدين، أبو النجا (المتوفى: 968هـ)، الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: عبد اللطيف محمد موسى السبكي، الناشر: دار المعرفة بيروت – لبنان، 4\270.

(3) ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى : 751هـ)، الطرق الحكمية في السّياسة الشّرعيّة، ت :محمد جميل غازي، مطبعة المدني، القاهرة، ص 224.

الشّاهد الحادي عشر : سنّ قوانين السّير .

فقد قرر مجلس مجمع الفقه الإسلاميّ الدوليّ أنّ مجلس مجمع الفقه الإسلاميّ الدوليّ المنعقد في دورة مؤتمره الثّامن ببندر سيري بيجوان، بروناي دار السّلام من 1–7 محرم 1414هـ الموافق 21–27 حزيران (يونيو) 1993م، " أولًا:

أ– إن الالتزام بتلك الأنظمة التي لا تخالف أحكام الشّريعة الإسلاميّة واجب شرعًا، لأنّه من طاعة ولي الأمر فيما ينظمه من إجراءات بناءً على دليل المصالح المرسلة، وينبغي أنْ تشتمل تلك الأنظمة على الأحكام الشرعيّة التي لم تطبق في هذا المجال.

ب– مما تقتضيه المصلحة أيضًا سنّ الأنظمة الزّاجرة بأنواعها، ومنها التّعزير المالي، لمن يخالف تلك التّعليمات المنظمة للمرور لردع من يعرض أمن النّاس للخطر في الطّرقات والأسواق من أصحاب المركبات ووسائل النّقل الأخرى أخذًا بأحكام الحسبة المقررة[1].

فيرى الباحث أنّ سنّ القوانين النّافعة للمجتمع التي تجلب المنافع وتحفظها عليه، وتدفع عنه الضّرر هي مصلحة مقدرة لدى الشّارع الحكيم، وتعتبر من واجبات الحاكم في سياسته للمحافظة على مقدرات وممتلكات الأفراد والجماعات.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النّتائج والتّوصيات.

أولا: النّتائج.

1. الشّريعة الإسلاميّة جاءت لجلب المصالح للنّاس ودرء المفاسد عنهم، رحمة من الله تعالى.
2. المصلحة مرسلة لا بدّ من أن تكون داخلة في مقاصد الشّرع دون أنْ يشهد لها دليل خاص بالاعتبار أو الإلغاء.
3. المصلحة المرسلة معتبرة لدى الفقهاء وإنْ اختلفوا بتوصيفها.
4. إنّ الصّحابة رضوان الله عليهم كانوا يراعون المصلحة في اجتهاداتهم.
5. إنّ الخلفاء الرّاشدين والصّحابة الكرام راعوا في اجتهاداتهم المصلحة وبالأخص في ميدان السّياسة الشرعيّة.
6. إنّ السّياسة الشرعيّة قائمة على المصالح المرسلة في أكثر الأحكام.
7. إنّ أحكام السّياسة الشرعيّة تتبدل وتتغيّر وفقاً لما تبتغيه المصلحة، فإذا وجدت المصلحة التي من أجلها وجد الحكم استمر الحكم، وأمّا إذا انتفت المصلحة، فإنّ الحكم عندها يتغيّر تبعًا للمصلحة.

(1) https://iifa-aifi.org/ar/1953.html، موقع منظمة التعاون الإسلامي\ مجمع الفقه الإسلامي الدولي.

8. إنّ الاجتهاد في مسائل السّياسة الشرعيّة قد يؤدي إلى 'استنباط أحكام اجتهادية جديدة تبعًا لتغيير الأزمان مراعاة لمصالح النّاس والعباد، أو نفي أحكام اجتهادية سابقة إذا ما أصبحت غير محصلة لمصلحة أو مؤديّة لضرر أو فساد، أو غير مسايرة لتطور الأزمان والأحوال والأعراف.

ثانيًا. التّوصيات:

1. زيادة البحث في أثر المصلحة المرسلة في باب المعاملات.
2. تفريد كتب تبين أثر السّياسة الشرعيّة في سنّ القوانين المختلفة التي من شأنها التّيسير على النّاس.
3. إعداد مساقات مختلفة في كليات الشّريعة تأصيلًا وتفصيلًا لبيان السّياسة الشرعيّة وأثرها على الأمّة.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد (1997)، النهاية في غريب الحديث والأثر، ط1، تحقّيق طاهر أحمد الزاوي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، الطرق الحكمية في السّياسة الشرعيّة، ت: محمد جميل غازي، مطبعة المدني، القاهرة.
- ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الزهري (ت 230 هـ). الطبقات الكبير، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1421هـ/ 2001م.، ج3، ص300.
- ابن ماجة، أبو عبد الله (د.ت)، سنن ابن ماجة، تحقّيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر بيروت، لبنان.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت – لبنان.
- أبو عبيد القاسم بن سلام (ت: 224هـ)، كتاب الأموال، المحقق: خليل محمد هراس، دار الفكر – بيروت.
- أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو 770هـ) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير.
- الآمدي، علي بن محمد الآمدي أبو الحسن، الإحكام في أصول الأحكام، دار الكتاب العربي – بيروت، ط1، 1404، تحقيق: د. سيد الجميلي.
- أنيس، ابراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ج1.
- البغا، مصطفى ديب، أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي، دار المصطفى، دمشق، ط1، 2011م .
- بلتاجي، محمد بلتاجي حسن، منهج عمر بن الخطاب في التشريع، دار السلام، القاهرة، ط2 ، 2003م.
- بيرم، محمد حسين، رسالة في السّياسة الشرعيّة، ت: محمد الصالح، ط1، 2002، مركز جمعه الماجد، دبي.
- الجرجاني، على بن محمد بن علي (1425هـ)، التعريفات، تحقّيق إبراهيم الإبياري، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

- خلاف، عبدالوهاب، السّياسة الشرعيّة .
- رجب، محمد تحسين، دور المصلحة المرسلة في أحكام السّياسة الشرعيّة في عهد الصحابة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009م.
- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (1974)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقّيق: حسين نصّار، دار التراث العربي، الكويت.
- الزرقا، مصطفى، الاستصلاح والمصالح المرسلة في الشريعة الإسلامية، دار القلم، دمشق، ط1، 1988م.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (1982)، أساس البلاغة، تحقّيق عبد الرحيم محمود، دار المعرّفة، بيروت، لبنان.
- الزيلعي، عثمان بن علي بن محجن البارعي، (المتوفى: 743 هـ)، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشِّلْبِيِّ، الحاشية: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس الشِّلْبِيِّ (المتوفى: 1021 هـ)، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية – بولاق، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1313 هـ.
- السفياني، عابد محمد، الثبات والشمول في الشريعة الاسلامية، رسالة دكتوراه، أم القرى، 1987م.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي (المتوفى: 790هـ)، الموافقات، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، الطبعة: الطبعة الأولى 1417هـ/ 1997م.
- الشرفي، عبدالمجيد السوسوة، الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي، كتاب الأمة، العدد 62، ذو القعدة 1418، قطر.
- صالح، عبدالله محمد، المصلحة المرسلة وتطبيقاتها المعاصرة، بحث منشور، مجلة دمشق، م16، عدد 1، 2000م
- صحيح البخاري، البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، 1422هـ، عدد الأجزاء: 9،
- الصلابي، محمد علي، فصل الخطاب في سيرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، المكتبة العصرية، بيروت، 1427هـ/ 2007م.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (224 – 310)، جامع البيان في تفسير القرآن، مكتب التحقيق بدار هجر، دار هجر، ط1، ج1، ص432.

- الغزالي، محمد بن محمد، المستصفى من علم الأصول، ت: حمزة بن زهير حافظ.
- القرافي، شهاب الدين أحمد بن أدريس، أنوار البروق في أنواع الفروق، دار إحياء الكتب العربية، بيروت.
- القرضاوي، يوسف، الخصائص العامة للإسلام، مؤوسسة الرسالة بيروت – لبنان.
- مجلة مجمع الفقه الاسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي بجدة، تصدر عن منظمة المؤتمر الاسلامي بجدة.
- نعراني، خليل محمود، أثر الظرف في تغيير الأحكام الشرعيّة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، غزة، 2003م.
- الترتوري، حسين مطاوع، تغير الأحكام بتغير الأزمان، بحث منشور ص31، http://islamfeqh.com.
- الشريف، محمد بن شاكر، السّياسة الشرعيّة تعريف وتأصيل، http://www.saaid.net

المراجع الأجنبية:

- Ibn al-Atheer ، Abu al-Saadat al-Mubarak ibn Muhammad (1997) ، The End in Gharib al-Hadith and Athar ، 1 ، edited by Taher Ahmad al-Zawi ، Scientific Library ، Beirut ، Lebanon.
- Ibn al-Qayyim ، Muhammad ibn Abi Bakr ibn Ayoub ibn Saad Shams al-Din Ibn Qayyim al-Jawziyya (died: 751 AH) ، Judicial Paths in Shari'a Politics ، t.: Muhammad Jamil Ghazi ، Al-Madani Press ، Cairo.
- Ibn Saad ، Muhammad bin Saad bin Manea Al-Zuhri (d. 230 AH). Al-Tabaqat Al-Kabeer ، investigated by Ali Muhammad Omar ، Al-Khanji Library ، Cairo ، 1421 AH / 2001 AD ، vol. 3 ، p. 300.
- Ibn Majah ، Abu Abdullah (D.T) ، Sunan Ibn Majah ، investigated by Muhammad Fouad Abdel Baqi ، Dar Al-Fikr ، Beirut ، Lebanon.
- Ibn Manzoor ، Muhammad bin Makram ، Lisan Al Arab ، Dar Sader ، Beirut - Lebanon.
- Abu Obaid Al-Qasim bin Salam (T.: 224 AH) ، Book of Money ، Investigator: Khalil Muhammad Harras ، Dar Al-Fikr - Beirut.
- Ahmed bin Muhammad bin Ali al-Fayoumi ، then al-Hamawi ، Abu al-Abbas (died: about 770 AH) the luminous lamp in the strange explanation of the great.
- Al-Amidi ، Ali bin Muhammad Al-Amidi Abu Al-Hassan ، Al-Hakam fi Usul Al-Ahkam ، Dar Al-Kitab Al-Arabi - Beirut ، 1 ، 1404 ، investigation: Dr. Mr. Gemayel.
- Anis ، Ibrahim and others ، The Mediator Lexicon ، House of Revival of Arab Heritage ، Beirut - Lebanon ، Part 1.

- Al-Bagha ، Mustafa Deeb ، The Impact of Different Evidence in Islamic Jurisprudence ، Dar Al-Mustafa ، Damascus ، 1 ، 2011 AD.
- Biltaji ، Muhammad Biltaji Hassan ، Omar Ibn Al-Khattab's Approach to Legislation ، Dar Al-Salaam ، Cairo ، 2nd Edition ، 2003 AD.
- Bayram ، Muhammad Husayn ، A Treatise on Sharia Politics ، T: Muhammad Al-Saleh ، 1st Edition ، 2002 ، Juma Al Majid Center ، Dubai.
- Al-Jurjani ، Ali bin Muhammad bin Ali (1425 AH) ، Definitions ، investigated by Ibrahim Illabiari ، 1st edition ، Dar Al-Kitab Al-Arabi ، Beirut ، Lebanon.
- Khallaf ، Abdel Wahab ، Sharia Politics.
- Rajab ، Muhammad Tahseen ، The role of the sent interest in the rulings of Sharia policy in the era of the Companions ، MA thesis ، Islamic University ، Gaza ، 2009 AD.
- Al-Zubaidi ، Muhammad Murtada Al-Husseini (1974) ، The Crown of the Bride from the Jewels of the Dictionary ، Edited by: Hussain Nassar ، Arab Heritage House ، Kuwait.
- Al-Zarqa ، Mustafa ، Reclamation and the sent interests in Islamic law ، Dar Al-Qalam ، Damascus ، 1st edition ، 1988 AD.
- Al-Zamakhshari ، Abu Al-Qasim Mahmoud bin Amr bin Ahmed (1982) ، The Basis of Rhetoric ، edited by Abdel Rahim Mahmoud ، Dar Al-Maarafa ، Beirut ، Lebanon.
- Al-Zayla'i ، Othman bin Ali bin Mahjen Al-Barei ، (died: 743 AH) ، explaining the facts ، explaining the treasure of the minutes and the footnote of Al-Shalabi ، footnote: Shihab Al-Din Ahmed bin Muhammad bin Ahmed bin Younis bin Ismail bin Younis Al-Shalabi (deceased: 1021 AH) ، publisher : Grand Amiri Press - Bulaq ، Cairo ، Edition: First ، 1313 AH.
- Al-Sufyani ، Abed Muhammad ، Constancy and Comprehensiveness in Islamic Sharia ، Ph.D. thesis ، Umm Al-Qura ، 1987 AD.
- Al-Shatibi ، Ibrahim bin Musa bin Muhammad Al-Lakhmi Al-Gharnati (died: 790 AH) ، Investigator: Abu Obeida Mashhour bin Hassan Al Salman ، Publisher: Dar Ibn Affan ، Edition: First Edition 1417 AH / 1997 AD.
- Al-Sharafi ، Abdul Majeed Al-Suswa ، Collective Jurisprudence in Islamic Legislation ، Kitab Al-Ummah ، No. 62 ، Dhul-Qa'dah 1418 ، Qatar.
- Salih ، Abdullah Muhammad ، Al-Maslah Al-Mursala and its Contemporary Applications ، published research ، Damascus Journal ، Vol. 16 ، No. 1 ، 2000 AD

- Sahih Al-Bukhari ، Al-Bukhari ، Muhammad bin Ismail Abu Abdullah ، Investigator: Muhammad Zuhair bin Nasser Al-Nasser ، Publisher: Dar Touq Al-Najat ، Edition: First ، 1422 AH ، Number of Parts: 9 ،
- Al-Sallabi ، Muhammad Ali ، Chapter Al-Khattab in the Biography of the Commander of the Faithful Omar Ibn Al-Khattab ، Al-Asriya Library ، Beirut ، 1427 AH / 2007 AD.
- Al-Tabari ، Abu Jaafar Muhammad bin Jarir al-Tabari (224-310) ، Jami' al-Bayan fi Tafsir al-Qur'an ، Investigation Office ، Dar Hajar ، Dar Hajar ، Volume 1 ، Volume 1 ، pg. 432.
- Al-Ghazali ، Muhammad bin Muhammad ، Al-Mustafa min Al-Usul ، T: Hamza bin Zuhair Hafez.
- Al-Qarafi ، Shihab Al-Din Ahmed bin Idris ، Anwar Al-Burq fi Kinds of Differences ، House of Revival of Arabic Books ، Beirut.
- Al-Qaradawi ، Youssef ، The General Characteristics of Islam ، The Mission Foundation ، Beirut - Lebanon.
- The Journal of the Islamic Fiqh Academy of the Organization of the Islamic Conference in Jeddah ، issued by the Organization of the Islamic Conference in Jeddah.
- Naarani ، Khalil Mahmoud ، The Impact of Circumstance on Changing Shari'a Rulings ، Master's Thesis ، An-Najah National University ، Gaza ، 2003 AD.

Websites:

- Al-Sharif ، Muhammad bin Shaker ، "Shari'a Politics: Definition and Rooting،" http://www.saaid.net
- Al-Tarturi ، Hussein Mutawa ، Changing Rulings with the Change of Times ، published research ، p. ،31 http://islamfeqh.com.

مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث ، مجلة علمية محكّمة تصدر عن عمادة البحث العلميّ والدّراسات العليا، ISSN 2519-7436

المجلد (9) العدد (3) لعام 2023 م

أثر استخدام البدائل المركبة في تقدير معالم فقرات ودالة معلومات الاختبار بالاعتماد على النموذج ثلاثي المعلمة في النظرية الحديثة في القياس

د. حابس سعد الزبون

جامعة الحسين بن طلال

الملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى أثر استخدام البدائل المركبة في تقدير معالم فقرات ودالة معلومات الاختبار بالاعتماد على النموذج ثلاثي المعلمة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم بناء اختبار تحصيليّ تكون بصورته النهائية من (36) فقرة، وبالاعتماد على هذا الاختبار تم اشتقاق صورة أخرى من الاختبار تضمنت بدائل مركبة ضمن بدائل فقرات الاختبار، طبقت صورتي الاختبار على عينة تكونت من (450(معلماً ومعلمة من معلمي محافظة معان ولواء وادي السير اختيروا عشوائياً بالاعتماد على طريقة العينة العشوائية البسيطة.

وبعد التأكد من الخصائص السيكومترية للاختبار والفقرات تم الاعتماد على برنامج (Bilog–MG3) لمطابقة الأفراد والفقرات للنموذج الثلاثي المعلمة وإيجاد دالة المعلومات لفقرات صورتي الاختبار.

توصلت نتائج الدراسة إلى وجود فروق بين المتوسطات الحسابية لمعالم الفقرات تبعاً لنوع البديل (البدائل التقليدية، البدائل المركبة) ودالة معلومات الاختبار ولصالح صورة الاختبار ذي البدائل التقليدية.

الكلمات المفتاحية: *البدائل المركبة، دالة المعلومات، النظرية الحديثة في القياس.*

The effect of the using the composite alternatives in estimating the items parameters and the test information function based on the three-parameter model in item Response Theory

Abstract

The study aimed to identify the impact of the use of composite alternatives in estimating the items parameters of the test items and the test information function based on the three-parameter model under item response theory. To achieve the objectives of the study the researcher built an achievement test. The test is formed of (36) items. Another form of the test was derived included composite alternatives within the alternatives to the test items. The two test forms were applied to a sample of (450) teachers from Ma'an governorate selected randomly. After finding the psychometrics properties of the test، Bilog-MG3 software was used to analyze the data and to match individuals and items to the three-parameter logistics model and to find the information function for the test items for the two forms.

The results of the study showed that there are differences between the mathematical means of items parameters depending on the type of alternative (traditional alternatives، composite alternatives) and the test information function in favor of the test forms with traditional alternatives.

Key words: *Composite Alternatives، Test Information Function، Item Response Theory (IRT).*

المقدمة والإطار النظري:

يُعد الاختبار التحصيليّ أداة من أهم الأدوات التي يُعتمد عليها في تحديد مستويات الطلبة؛ وذلك من أجل معرفة مدى مستواهم التحصيليّ، ومعرفة درجة تحقق الأهداف والنواتج التعليمية، وما يقدمه المعلم من معلومات تساعد في تنمية تحصيل الطلبة؛ لذلك حرص المشرفون التربويّون على أنْ تتمتع هذه الاختبارات بخصائص جيده، وتُمثل الاختبارات التربويّة عنصراً حيوياً في العمليّة التعليمية؛ لما لها من أثر فاعل على العمليّة التربويّة كلها، فعن طريقها تصدر الأحكام القيمية على قدرة العمليّة التربويّة أو فشلها في تحقيق الأهداف المرجوة. ولهذا فقد اهتمت المؤسسات التربويّة اهتماماً خاصاً بالاختبارات التحصيليّة وأعطتها اهتماماً بالغاً، لتصبح الاختبارات التحصيليّة تحتل المكانة الأولى في المدارس والمعاهد والجامعات (الدوسري، 2004).

وتتنوع الاختبارات تبعاً للأهداف التي وضعت من أجلها، فما يصلح لمادة دراسية قد لا يصلح لأخرى، وما يصلح لهدف قد لا يصلح لآخر، وما يصلح لمستوى من الطلاب قد لا يصلح لمستوى آخر، فعلى المدرس أنْ يختار النوع المناسب، ومن أهم هذه الأنواع اختبارات التحصيل (Achievement Tests) التي تهدف لقياس تحصيل الطلبة (الكيلاني وعدس، 1986).

وتعدد أشكال الاختبارات فمنها الموضوعية والإنشائية، وتعدّ اختبارات الاختيار من متعدد أكثر أنواع الأسئلة الموضوعية استخداماً وانتشاراً عند بناء الاختبارات التحصيليّة وبنوك الأسئلة، وذلك لما تتمتع به من مرونة وسهولة تطبيقه على عدد كبير من المفحوصين، وسهولة التصحيح والموضوعية وثبات درجات المفحوصين، وتوفر تغطية جيدة للمادة الدراسية، ويتكون هذا النوع من الاختبارات من مجموعة من البدائل بالإضافة إلى الإجابة الصحيحة، ويعد اختيار نوع البديل وعدد البدائل المناسب من القضايا الهامة التي يجب الاهتمام بها عند بناء مثل هذا النوع من الاختبارات (Sahin&Anil، 2017).

وتتكون أسئلة الاختيار من متعدد من سؤال أو مشكلة رئيسة تشمل على الجذر وعدد من البدائل المطروحة لاستثارة تفكير المفحوص بحيث تشتمل هذه البدائل على الإجابة الصحيحة وثلاثة أو أربعة مشتتات أو بدائل أو أكثر لذا فإنّ تصميم هذه البدائل وصياغتها وعددها يؤثر تأثيراً مباشراً على اختيار الإجابة الصحيحة ومن ثم على معامل تمييز الفقرة وبالتالي على ثبات وصدق الاختبار ككل (الزيات، 1989).

وتعد اختبارات الاختيار من متعدد من أهم أدوات تقويم الطالب وأكثرها شيوعاً واستخداماً، وربما يعود ذلك لما تمتاز به من قدرة على تمثيل المجال السلوكي للسمة موضوع القياس، وسهولة التصحيح، والموضوعية .... غير أن هذه الاختبارات، لا تخلو من أخطاء القياس، التي تؤثر بشكل كبير على عمليّة التقييم والقرارات المترتبة عليها التي تكون أحياناً غير صحيحة نتيجة هذه الأخطاء Ban–Simon،(1997).

وقد اهتمت العديد من الدراسات بتقديم إرشادات لصياغة أسئلة الاختيار من متعدد وتؤكد هذه الإرشادات على أن صياغة بدائل فعالة يعد من الموضوعات الهامة والأساسية لبناء أسئلة ذات خصائص سيكومترية جيده الجودة، أمّا على أرض الواقع وبرغم من وجود هذه الإرشادات، إلّا أن صياغة بدائل حقيقية جيدة يعد مهمة صعبة، لوجود عدد من الاشتراطات التي يجب أنْ يحافظ عليها واضع الاختبار، ومع زيادة عدد الأسئلة تصبح المهمة أكثر صعوبة، فيلجأ البعض لاستخدام البدائل المركبة للحفاظ على عدد ثابت للبدائل في اختبار الاختيار من متعدد (Rich & Johanson،1990).

ويُعد استخدام النظرية الحديثة في القياس (Item Response Theory) في بناء وتحليل البيانات المتعلقة بالاختبارات النفسية والتربويّة مثابة حلّ لتلافي معظم جوانب الضعف والمشاكل الموجودة في النظرية الكلاسيكية في القياس (Classical Test Theory)، ونذكُر منها على وجه التحديد تأثر الخصائص السيكومترية للفقرات بخصائص قدرة عينة المفحوصين الذين أجابوا عليها، وتأثر درجات عينة المفحوصين بالخصائص السيكومترية لعينة الفقرات المكونة للاختبار، و كذلك قصورها في معالجة معادلة درجات الاختبار و تحيّز الفقرات وبنوك الأسئلة، ومن أهم ما جاءت به نظرية استجابة الفقرة خاصية اللاتغير في تقديرات معالم الفقرات المكونة للاختبار بتغير شكل توزيع قدرة المفحوصين (Person Free)، وكذلك اللاتغير في تقديرات معلمة القدرة للمفحوصين بتغير معالم الفقرات التي أجابوا عليها (Item Free)، وهذا النجاح الذي حققته نظرية استجابة الفقرة في معالجة المشاكل الموجودة في النظرية الكلاسيكية، جاء نتيجة بحوث سيكومترية وإحصائية مكثفة لتطوير نظرية استجابة الفقرة، وذلك من أجل توفير الطرق الإحصائية والاحتمالية المختلفة لحل مشكلات النظرية الكلاسيكية في القياس، و كما أنّ نتائج هذه البحوث جعلت من النظرية الحديثة في القياس منهجاً جديداً للقياس النفسي والتربويّ، وكأي نظرية إحصائية أو احتمالية نظرية فإنّ استجابة الفقرة قامت على مجموعة من الافتراضات الواجب تحقيقها في البيانات من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة(Hambleton & Swaminathan،1985) وEmbretson & Reise)، 2000) ومن هذه الافتراضات افتراض أحادية البعد

(Unidimensionality) الذي يبين وجود سمة وحيدة تُفسر أداء المفحوصين على الاختبار، بمعنى أنّ درجة المفحوص على الاختبار تعكس السمة التي يقيسها الاختبار فقط، وهناك طرق إحصائية مختلفة تُستخدم لفحص تحقيق البيانات لهذا الافتراض ومن أهمها أسلوب التحليل العاملي، ثانيا افتراض الاستقلال الموضعي (Local Independence) و تحقيق هذا الافتراض يتطلب أن تكون استجابات المفحوصين على فقرات الاختبار مستقلة عن بعضها بعضاً عند مستوى قدرة معين، بمعنى آخر أنه لا تتأثر الإجابة على فقرة ما إيجاباً أو سلباً بإجابة المفحوص على الفقرات الأخرى(Crocker & Algina،1986). وهذا الافتراض يتحقق فقط في حالة أن الاختبار أحادي البعد الذي يعني أن الأفراد من مستوى قدرة معين لا يتأثر أداؤهم على فقرة ما بأدائهم على فقرة أخرىHambleton & Swaminathan،(1985)، أما الافتراض الثالث الذي يسمى بمنحى خصائص الفقرة (ICC) (Item Characteristics Curve) حيث إنّ مفهوم منحنى نظرية استجابة الفقرة عبارة عن اقتران رياضي يربط بين احتمالية نجاح المفحوص على الفقرة و القدرة التي تقيسها مجموعة من الفقرات المكونة للاختبار، و أخيراً افتراض السرعة في الأداء (Speediness)، الذي يفترض أن عامل السرعة لا يؤثر في الإجابة على فقرات الاختبار، أي أن الإجابة الخاطئة على الفقرة سببها القدرة و ليس الوقت المخصص للاختبار (علام،2005).

ونتج عن نظرية استجابة الفقرة عدد من النماذج، عُرفت باسم نماذج السمات الكامنة (Latent Trait Models)، والتي تهدف إلى دراسة العلاقة بين أداء المفحوص على الاختبار والسمة التي تُفسر هذا الأداء، وتعد النماذج اللوجستية ذات المعلمة الواحدة (نموذج راش) والمعلمتين والثلاثة معالم، من أهم النماذج واسعة الانتشار، وتتميز النماذج عن بعضها في عدد معالم الفقرة وتقديرها، ويمثل النموذج ثلاثي المعلمة الصيغة العامة للنماذج اللوجستية؛ لأنّه يحتوي على المعالم الثلاثة الممكنة للفقرة، وهي الصعوبة ، والتمييز ، التخمين (c_i،a_i،b_i) على الترتيب، وتعبر المعادلة الآتية عن النموذج الثلاثي، التي تقيس احتمال إجابة المفحوص ذي القدرة (θ) على الفقرة (i).

$$P_i(\theta) = C_i + \frac{1 - C_i}{1 + e^{-1.7a_i(\theta_i - b_i)}}$$

$P_i(\theta)$: احتمال إجابة مفحوص تم اختياره عشوائياً من مستوى القدرة (θ)إجابة صحيحة على الفقرة. وحيث إنّ:

b_i: معلمة الصعوبة للفقرة (i). عدد فقرات المكونة للاختبار. e: الأساس اللوغاريتمي الطبيعي ويساوي (2.718) θ: قيمة مستوى القدرة. D: عامل التدريج ويساوي (1.7). (c_i) :معلمة التخمين للفقرة (i)

وقد أوضح هامبلتون وسوامينثان (Hambleton & Swaminathan،1985) أن إحدى الطرق التي تمكننا من خلال نماذج السمات الكامنة بناء اختبارات أفضل، بحيث تعطي معلومات أكثر عن السمة الكامنة المقدرة هو استخدام اقتران المعلومات، ويمكن استخدامها أيضاً للتأكد من دقة تقدير معالم الفقرة ومعلمة القدرة، وتأتي أهمية اقتران معلومات الفقرة بأنّ مساهمة كل فقرة باقتران معلومات الاختبار مستقل عن باقي فقرات الاختبار، أمّا في النظرية الكلاسيكية فإنّ مساهمة الفقرات بثبات الاختبار وصدقه لا يتحدد بشكل مستقل عن باقي فقرات الاختبار، ويتناسب اقتران معلومات الاختبار عكسياً مع الخطأ المعياري في التقدير، وبذلك تُعدّ تقديراً لثبات الاختبار؛ لأنّه بزيادة الخطأ المعياري في التقدير يقل الثبات ويزيد الثبات عندما تقل قيمة الخطأ المعياري، واقتران معلومات الاختبار هو ناتج جمع اقترانات المعلومات لجميع الفقرات ويُعبر عنه بالمعادلة الآتية :

$$I(\theta) = \sum I_i(\theta)$$

$\boldsymbol{I_i(\theta)}$: كمية المعلومات التي يوفرها الاختبار عند مستوى القدرة $\boldsymbol{\theta}$.

$\boldsymbol{I(\theta)}$: كمية المعلومات التي توفرها الفقرة (I) عند مستوى القدرة $\boldsymbol{\theta}$

ويشير كروكر والجينا (Croker & Algina،1987) أنّ اقتران المعلومات له فوائد متعددة مثل مقارنة اختبارات مختلفة تقيس نفس السمة، أو مقارنة طريقتين مختلفتين لتصحيح نفس الاختبار، بالإضافة إلى مقارنة استراتيجيات مختلفة في تشكيل اختبارات مختلفة مثل المقارنة بين الاختبار التقليدي ولاختبار التكيفي وذلك بمقارنة كمية المعلومات الناتجة عن كل اختبار.

وتتأثر دالة المعلومات بمعالم الفقرة، ففي النماذج اللوجستية الأحادية والثنائية تكون أعلى كمية معلومات عند معلم الصعوبة للفقرة (عند تساوي القدرة مع الصعوبة)؛ لأنّ شكل دالة معلومات الفقرة بشكل عام قريب من الشكل الجرسي (bellshape)، بينما في حالة النموذج اللوجستي الثلاثي يمكن ملاحظة تأثير معالم الفقرة على دالة معلومات الاختبار من خلال تبسيط المعادلة الرياضية لدالة معلومات الاختبار على النحو الآتي (Hambleton& Swaminathan،1993).

$$I_i(\theta) = \frac{2.89a_i^{\,2}(1-c_i)}{(c_i + e^{(1.7a_i(\theta-b_i))})(1+e^{(1.7a_i(\theta-b_i)})^2}$$

وبالاعتماد على المعادلة الرياضية السابقة يمكن ملاحظة ما يأتي:

1. تكون كمية المعلومات أكبر بشكل عام عندما تكون معلمة التمييز كبيرة.
2. تزداد كمية المعلومات كلما اقتربت معلمة التخمين من الصفر.
3. تكون كمية المعلومات عندما تكون (θ) قريبة من (b_i) أكبر من كمية المعلومات عندما تكون عندما تكون (θ) بعيدة من (b_i) .

ويشير هامبيلتون (Hambleton،1989) أن دالة معلومات الفقرة تعتبر من المفاهيم الأساسية والهامة في بناء وتطوير الاختبارات، لذلك يجب اختيار الفقرات التي تقدم دقة قياس مرتفعة عند نقطة معينة على متصل السمة، وذلك بسبب أن دالة معلومات الفقرة تختلف عند المستويات المختلفة للسمة المقاسة، كما أن الفقرات ذات التمييز العالي تُعطي معلومات أكبر عن قدرة المفحوصين وبالتالي زيادة دقة القياس.

ويشير هامبلتون (Hambelton،1989) أنّ دالة معلوماتية الفقرة عند كل مستوى من مستويات القدرة تعطى بالعلاقة الرياضية الآتية:

$$I_i(\theta) = \frac{\left(P'_i(\theta)\right)^2}{P(\theta)_i Q_i(\theta)}$$

إذ تشير العلاقة الرياضية السابقة إلى أنّ دالة معلوماتية الفقرة هي القيمة العددية لحاصل النسبة بين مربع المشقة الأولى لاقتران منحنى خصائص الفقرة إلى تباين الأداء على الفقرة. وتبعاً للنماذج اللوجستية لنظرية استجابة الفقرة فان داله المعلوماتية تتخذ عنده صيغ رياضية تبعاً للنموذج اللوجستي المستخدم، فالصيغة الرياضية لدالة معلوماتية الفقرة تبعاً للنموذج الأحادي المعلمة وثنائي المعلمة وثلاثي المعلمة لنظرية استجابة الفقرة تعطى بالصيغ الرياضية الآتية وعلى التوالي:

$$I_i(\theta) = P_i(\theta)Q_i(\theta)$$

$$I_i(\theta) = a_i^{\,2} P_i(\theta)Q_i(\theta)$$

$$I_i(\theta) = a^2 \left[\frac{Q_i(\theta)}{P_{ii}(\theta)} \right] \left[\frac{P_i(\theta) - c}{1 - c} \right]$$

وهناك العديد من الدراسات التي تناولت الاختبارات الموضوعية وخصائصها وعدد بدائل الفقرة بالاعتماد على النظرية الكلاسيكية والنظرية الحديثة في القياس إلا أنّ هذه الدراسات لم تركز على موضوع البدائل المركبة وفقا للنظرية الحديثة في القياس ومن هذه الدراسات دراسة كريهان وهالدينا وبريور(Crehan،Haladyna & Brewer، 1993) التي هدفت إلى معرفة العدد المناسب لبدائل أسئلة اختبار الاختيار من متعدد، ومعرفة أثر تضمين البديل "لا شيء مما ذكر" من ضمن البدائل، في صعوبة الفقرات وتمييزها، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار (48) فقرة من دليل المعلم لمادة علم النفس في جامعة "وسترن" من قبل مدرسي المادة وأعيد كتابة بدائل فقراتها بأربع صور، الصورة الأولى كانت لفقراتها أربعة بدائل دون تضمين البديل "لا شيء مما ذكر" والثانية كان لفقراتها أربعة بدائل أحدها البديل "لا شيء مما ذكر" أما الثالثة فكان لفقراتها ثلاثة بدائل دون تضمين البديل "لا شيء مما ذكر" والرابعة لفقراتها ثلاثة بدائل أحدهما البديل "لا شيء مما ذكر" وتم الحصول على الصورة التي لفقراتها ثلاثة بدائل بحذف أقل المموهات تمييزا من الصورة التي لفقراتها أربعة بدائل وطبقت الصور الثلاثة على عينة تكونت من (330) طالباً توزعوا على الصور الثلاثة بالتساوي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الفقرات ذات البدائل الثلاثة أصعب من الفقرات ذات البدائل الأربعة، بالإضافة إلى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لعدد البدائل على تمييز الفقرات.

وهدفت دراسة الشريفين وطعامنة (2009) إلى معرفة أثر عدد بدائل اختبار الاختيار من متعدد في تقدير قدرة المفحوص، وتقدير معلمة صعوبة ودالة معلومات الفقرة والاختبار.تكونت عينة الدراسة من (600) طالبٍ وطالبةٍ تم اختيارهم بشكل عشوائي من مجتمع الدراسة، وتم بناء اختبار اختيار من متعدد في مادة الرياضيات للصف العاشر الأساسي تكون من (40) فقرة، وبعد التأكد من خصائصه السيكومترية تم اشتقاق ثلاثة نماذج من الاختبار الأساسي اختلفت في عدد البدائل الخاصة بكل فقرة، حيث تكونت فقرات النموذج الأول من ثلاثة بدائل، وفقرات النموذج الثاني من أربعة بدائل، وخمسة بدائل لفقرات النموذج الثالث، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها عدم وجود فروق دالة إحصائيّاً بين متوسطات الأخطاء المعيارية لتقدير معلمة صعوبة الفقرة، وعدم وجود فروق ذات دالة إحصائيّاً تعزى لعدد البدائل في معاملات الثبات .

وهدفت دراسة ملياني (2010) إلى المقارنة بين معاملات صعوبة الفقرة وقدرة الأفراد تبعاً لاختلاف عدد بدائل الفقرة بالاعتماد على النظرية الكلاسيكية والنموذج أحادي المعلمة (نموذج راش). وتم بناء اختبار تحصيليّ من نوع الاختيار من متعدد في الرياضيات للصف الثاني الثانوي تكون من (52) فقرة من نوع الاختيار من متعدد أُشتق منه ثلاثة نماذج (ثلاثة البدائل، أربعة بدائل، خمسة بدائل)، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها وجود فروق دالة إحصائيّاً في قدرات الافراد المقدرة بالاعتماد نموذج راشو لصالح النموذج ذي الثلاثة بدائل، عدم وجود أثر دال إحصائيّاً يعزى للنموذج في قدرات الافراد المقدرة وفق النموذج أحادي المعلمة، وجود علاقة ارتباطيَّة دالة إحصائيّاً بين قيم معاملات الصعوبة المقدرة وفق النَّظريَّة الكلاسيكية ونموذج راش في الثلاثة نماذج، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق في قيم معاملات الصعوبة المقدرة وفق النظرية الكلاسيكية تعزى للنموذج، وتبين وجود أثر دال إحصائيّاً في قيم معاملات الصعوبة المقدرة وفق النموذج أحادي المعلمة ولصالح النموذج المكون من ثلاثة بدائل.

وقام نوادنجول ونابل (Nwadinigwel & Naibil, 2013) بدراسة هدفت لمعرفة أثر عدد البدائل في اختبار الاختيار من متعدد على الخصائص السيكومترية للاختبار، تم بناء اختبار في مادة الرياضيات للصف السادس الأساسي تكون من نموذجين من نوع الاختيار من متعدد تكونت فقرات النموذج الأول من خمسة بدائل، وفقرات النموذج الثاني تكونت من ثلاثة بدائل، طُبقت صورتي الاختبار على عينة تكونت من (159) مفحوصاً من طلبة الصف السادس الأساسي في نيجيريا، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك أثراً دالاً إحصائيّاً لعدد البدائل على معاملات صعوبة وتمييز الفقرة ولصالح الاختبار ذي الثلاثة بدائل.

وهدفت دراسة أتلامس وكنكستون (Atalmis& Kingston, 2017) إلى اختبار عدد البدائل وأثر استخدام البديل "لا شيء مما سبق" على معاملات تمييز وصعوبة وثبات الفقرة، حيث تم بناء اختبار في مادة الرياضيات طُبق على عينة تكونت من (585) مفحوصاً من طلبة الصف السابع والثامن، ومن أهم نتائج الدراسة بأنه لا توجد فروق في صعوبة السؤال وتميزه ومعامل ثباته بين الأسئلة ذات الاربعة بدائل بنوعيها ذات البدائل الحقيقية والبدائل التي تتضمن البديل "لا شيء مما سبق"

وهدفت دراسة النصراوين (2019) التعرف إلى أثر عدد البدائل في اختبار الاختيار من متعدّد على دالة معلومات الفقرة والاختبار بالاعتماد على النظرية الحديثة في القياس باستخدام النموذج ثلاثي المعلمة؛ وقام الباحث ببناء

اختبار تحصيليّ في مادة الرياضيات للصف العاشر الأساسي تكون بصورته النهائية من (83) فقرة من نوع الاختيار من متعدد. أُشتق منه ثلاثة صور (ثلاثة بدائل، اربعة بدائل، خمسة بدائل) تم تطبيقها على عينة تكونت من (1530) طالبًا، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها وجود فروق دالة إحصائيّاً في معاملات الثبات لصالح صورة الاختبار ذي الخمسة والأربع بدائل، وعدم وجود فروق دالة إحصائيّاً في تقدير قيم دالة المعلومات تعزى لعدد بدائل الفقرة.

وبمراجعة الدراسات السابقة نلاحظ أن الدراسات السابقة تطرقت لدراسة خصائص فقرات اختبارات الاختيار من متعدد ودالة معلومات الاختبار باختلاف عدد بدائل الفقرة أو شكل البديل ولا يوجد دراسات في حدود علم الباحث تناولت موضوع أثر استخدام البدائل المركبة في تقدير معالم فقرات ودالة معلومات الاختبار بالاعتماد على النموذج الثلاثي في نظرية استجابة الفقرة لذلك جاءت هذه الدراسة والتي تحددت مشكلتها بما يلي:

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تُعد الاختبارات التحصيليّة الوسيلة الأكثر استخداماً لقياس تحصيل الطلبة في جميع مراحل التعليم، وأكثر أنماط هذه الاختبارات استخداماً في مرحلة التعليم الجامعي والمدرسي هي الاختبارات ذات الإجابة المنتقاة وخاصة اختبارات الاختيار من المتعدد، ويسعى مُعدّ هذا النوع من الاختبارات إلى تهيئة كافة الظروف التي تجعل القياس أكثر دقة وموضوعية، وخاصة ما يتعلق ببدائل الفقرة وقوة هذه البدائل وما هو العدد الأنسب للبدائل وذلك لما لذلك من أثر كبير على خصائص الاختبار وخصائص فقراته، لذلك لا يستطيع واضعي الاختبارات أحياناً وضع بديل فعال وقوي مما يدفعهم للاعتماد على بديل مركب من البدائل الموجودة للفقرة مما قد يؤثر في دقة القياس، وبالتالي على خصائص الاختبار لذلك جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف أثر البدائل المركبة في تقدير الخصائص معالم فقرات ودالة معلومات الاختبار باستخدام النموذج الثلاثي لنظرية استجابة الفقرة وبالتحديد سيحاول البحث الإجابة عن الأسئلة الآتية :

1- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية لمعالم الفقرة (الصعوبة، التمييز، التخمين) تُعزى لنوع البديل (البدائل التقليدية، البدائل المركبة)؟
2- هل تختلف دالة معلومات الاختبار باختلاف نوع البديل (البدائل التقليدية، البدائل المركبة)؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة تأثير البدائل المركبة في فقرات الاختبار التحصيليّ على معالم فقرات ودالة معلومات الاختبار باختلاف نوع البديل (البدائل التقليدية، البدائل المركبة).

أهمية الدراسة:

تأتي الأهمية العمليّة لهذه الدراسة؛ لاعتماد كثيرين على علامة الاختبار؛ وذلك من أجل ترتيب المفحوصين وإعطائهم درجات، وأيضاً لمفاضلتهم وتعيينهم، وأحد الطرق التي تستخدم للحصول على اختبارات جيده للمفاضلة بين المفحوصين الاعتماد على دالة معلومات الفقرة لاختيار الفقرات عند بناء الاختبارات، بالاعتماد على النظرية الحديثة في القياس، على افتراض أنّ معلومات الفقرة تتغير عبر مستويات السمة المختلفة؛ وعليه فإنّه من الممكن اختيار فقرات تقدم دقة قياس مرتفعة عند نقطة معينة على متصل السمة وذلك بانتقاء الفقرات التي تقدم أعلى كمية معلومات وأقل خطأ معياري في تقدير القدرة للاختبار، ومما يزيد أهمية هذه الدراسة أيضاً قلة وجود دراسات محلية تناولت هذا الموضوع، حيث تسعى هذه الدراسة إلى معرفة أثر البدائل المركبة في تقدير معالم فقرات الاختبار ودالة معلوماته بالاعتماد على النموذج ثلاثي المعلمة، وكذلك لتعطي ملاحظة إلى الأشخاص الذين يضعون الاختبارات بأنْ يهتموا بنوع البديل المناسب عند إعدادهم الاختبار.

مصطلحات الدراسة:

معالم الفقرة (item parameter): هيمعلمةالتمييز، معلمة الصعوبة، ومعلمة التخمين.

معلمة الصعوبة(Threshold): هيالنقطة على متصل القدرة التي تقابل احتمال 2/(1+ci) للإجابة الصحيحة على الفقرة (i)، ويشير الرمز (ci) إلى معلمة التخمين.

معلمة التمييز(Slope): نسبة ميل منحنى خصائص الفقرة الذي يقابل النقطة التيتتساوى عندهاصعوبة الفقرة مع علامة القدرة.

معلمة التخمين(Asymptote): هي خط المقاربة الأدنى Lower Asymptote من منحنى خصائص الفقرة ويمثل احتمال إجابة المفحوص ذي القدرة المتدنية على الفقرة إجابة صحيحة.

دالة معلومات **الاختبار(Test Information Function):** هو كمية المعلومات التي يوفرها الاختبار عند مستوى القدرة θ والذي يعبر عن مجموع دوال معلومات فقرات الاختبار عند مستوى معين من القدرة ويمكن التعبير عنه بالصيغة الآتية:

$$I(\theta) = \sum I_i(\theta)$$

اختبار الاختيار من متعدد: اختبار تتكون كل فقرة من فقراته من متن الفقرة وله بدائل عدة، يعطى الفرد العلامة (1) عند اختيار البديل الصحيح والعلامة (0) عند اختيار البديل الخاطئ. وفي البحث الحالي له صورتان (البدائل التقليدية، البدائل المركبة).

البدائل المركبة: هو بديل يتكون من بديلين من البدائل الخاصة بالفقرة، يتم بناءه بالاعتماد على الخيارات الموجودة الخاصة بالفقرة.

الطريقة والإجراءات:

مجتمع الدراسة:

تكون من جميع معلمي ومعلمات محافظة معان ولواء وادي السير بواقع (2853) معلماً ومعلمة.

عينة الدراسة

تكونت من (450) معلماً ومعلمة من معلمي محافظة معان ولواء وادي السير تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة.

أداة الدراسة

تم بناء اختبار تحصيليّ تكون من (40) فقرة من نوع الاختيار من متعدد لكل فقرة منها أربعة بدائل أحدهما الإجابة الصحيحة، في مناهج البحث يقيس مهارات المعلمين بالبحث التربويّ ولا سيما انّ هذه المهارات أصبحت ضرورية بالنسبة للمعلمين في ظل حاجتهم إلى هذه المهارات لعمل الابحاث وذلك للاستفادة من نظام رتب المعلمين.

الخصائص السيكومترية للاختبار:

صدق المحكمين:

عرض الاختبار بصورته الأولية على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم التربويّة تخصص المناهج العامة والقياس والتقويم، وعلم النفس التربويّ، في جامعة الحسين بن طلال والجامعات الأخرى وطُلب منهم الحكم على فقرات الأداة من حيث علاقة الفقرات بموضوع الدراسة، وضوح الصياغة اللغوية، ومدى تغطية الفقرات لموضوع البحث وتم حذف فقرة بناء على رأي المحكمين.

صدق الاتساق الداخلي:

للتحقق من دلالات صدق الاتساق الداخلي للاختبار بصورته الأولية والمُكَّون من (39) فقرة وبعد إجراء التعديلات بناء على ملاحظات المحكِّمين تم تطبيقه على عينة استطلاعية قوامها (30) معلماً ومعلمة من مجتمع الدراسة ومن خارج عينتها، واستخرجت معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية على الاختبار، وقد انحصرت قيم معاملات ارتباط درجات الفقرات مع الدرجة الكلية ما بين (0.33 – 0.82) وكانت جميع معاملات الارتباط كانت ذات درجات مقبولة ودالة إحصائيّاً.

ثبات الاختبار:

تم حساب معامل ثبات الاختبار التحصيليّ بعد تطبيقه على أفراد عينة الدراسة الاستطلاعية التي بلغت (30) معلماً ومعلمة وذلك بالاعتماد طريقة التجزئة النصفية، وللتخلص من أثر التجزئة النصفية تم الاعتماد على معادلة سبيرمان بروان، وكانت قيمة معامل الثبات بالاعتماد على طريقة التجزئة النصفية (0.88) وهذا يدل على أن الاختبار يتمتع بدرجة عالية من الثبات مما يطمئن الباحث لتطبيقه على عينة الدراسة.

الخصائص السيكومترية لفقرات الاختبار:

تم التحقق من الخصائص السيكومترية لفقرات الاختبار بإيجاد قيم معاملات الصعوبة والتمييز لفقرات الاختبار بعد تطبيقه على عينة استطلاعية تكونت من (30) معلماً ومعلمة وبالاعتماد على القيم الناتجة فقد تم حذف (3) فقرات من فقرات الاختبار ذات معاملات التمييز المنخفض (أقل من 0.19) والفقرات ذات معاملات الصعوبة المتدنية (أقل من 0.2) وذات معاملات الصعوبة المرتفعة (أعلى من 0.8) وبذلك أصبح الاختبار بصورته النهائية مكوناً من (36) فقرة. مع الأخذ بعين الاعتبار أن الفقرات المتبقية بعد الحذف تحقق شموليتها وتمثيلها لمهارات البحث العلمي التي يتوقع من المعلمين معرفتها والخاصة بالبحث التربويّ، وقد تراوحت قيم معاملات الصعوبة لفقرات الاختبار التحصيليّ بين (0.30–0.78) وتعتبر جميع معاملات الصعوبة جيده ومناسبة ويعد ذلك مؤشراً على جودة فقرات الاختبار ومناسبتها للهدف الذي أعد من أجله وتراوحت باقي قيم معاملات التمييز لفقرات الاختبار التحصيليّ بين (0.28–0.67) والتي تعتبر معاملات تمييز موجبة ومناسبة ، وتشير إلى أن فقرات الاختبار تتمتع بمعامل تمييز جيدة.

وبعد التأكد من الخصائص السيكومترية للاختبار وفقراته تم حذف أحد البدائل عشوائياً من بدائل كل فقرة من فقرات الاختبار واضافة بديل مركب لبدائل الفقرة لتتكون صورة جديدة للاختبار، ومن ثم تطبيق صورتي الاختبار بالصورة النهائية على عينة الدراسة وجمع استجابات عينة الدراسة وإدخالها وتحليلها بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (spss).

التحقق من افتراضات نظرية الاستجابة للفقرة.

1-افتراض أحادية البعد Unidimensionality:

تم فحص هذا الافتراض بالاعتماد على التحليل العاملي الاستكشافي لاستجابات المفحوصين (Factor Analysis) بطريقة المكونات الرئيسية (Principal Component) والاعتماد على طريقة (varimax) لتدوير المحاور. ويظهر في الجدول (1) قيم الجذور الكامنة (Eigen Values) ونسبة التباين الذي يفسره كل عامل (Explained Variance) وكذلك التباين المفسر التراكمي لكل عامل من العوامل:

جدول (1): قيم الجذور الكامنة ونسبة التباين المفسر والتراكمي للاختبار.

العامل	الجذر الكامن	نسبة التباين المفسر	نسبة التباين المفسر التراكمي	الجذر الكامن الأول / الجذر الكامن الثاني
1	6.74	18.71	18.71	3.12
2	2.16	6.02	24.72	
3	2.06	5.73	30.46	
4	2.00	5.56	36.01	
5	1.79	4.97	40.98	
6	1.67	4.64	45.63	

يتضح من الجدول رقم (1) أن العامل الأول يفسر أعلى نسبة تباين بالمقارنة مع العوامل الأخرى. كما يتبين أن ناتج قسمة الجذر الكامن للعامل الأول على الجذر الكامن للعامل الثاني أكبر من (2). مما يدل على وجود سمة سائدة للاختبار، وهذا مؤشر على تحقق افتراضية أحادية البعد للاختبار (Hattie،1985).

كما تم الاعتماد على التمثيل البياني باستخدام (Scree Plot) للعوامل مع الجذور الكامنة والشكل التالي يوضح ذلك.

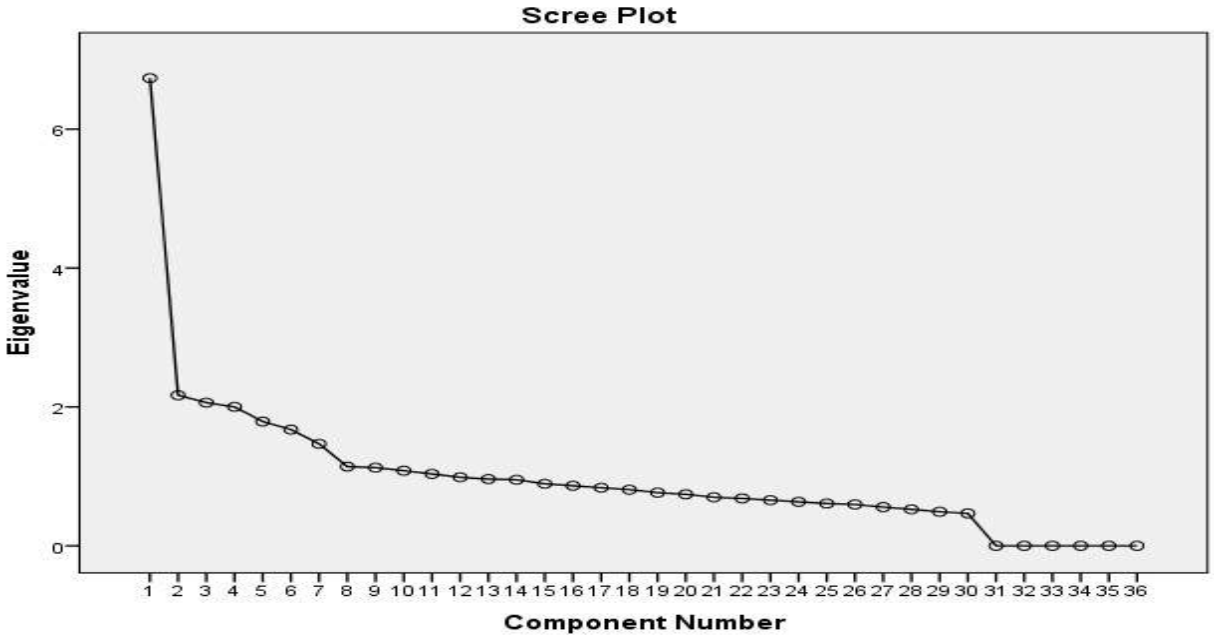

شكل رقم (1): الرسم البياني لقيم الجذور الكامنة للعوامل.

يتضح من التمثيل السابق أنّ العامل الأول هو العامل الطاغي حيث فسر أعلى نسبة من التباين مقارنة مع العوامل الأخرى، وهذا يعتبر أيضًا مؤشرًا على أحادية البعد.

2-افتراض الاستقلال الموضعي Local Independence:

يوضح هذا الافتراض أن إجابة المستجيب عن الفقرة لا تتأثر بإجابته عن فقرة أخرى والعامل الوحيد المؤثر على احتمال الإجابة عن الفقرة هو مقدار القدرة (θ) وخصائص الفقرة. وللتحقق من هذا الافتراض تم اعتماد أنْ تَحقُّق افتراضاً أحادية البُعد لفقرات الاختبار يُعَدّ دليلًا على تَحقُّق افتراض الاستقلال الموضعي، إذ إنّ هذا الافتراض مكافئ لافتراض أحادية البعد،(Hambleton & Swaminathan, 1985).

3-التحرر من السرعة في الأداء:

يمكن التأكد من هذا الافتراض من خلال معرفة نسبة المفحوصين الذين أكملوا الاختبار، ومعرفة الفقرات التي لم يجب عنها المفحوصين. ووفقًا لما يراه هامبلتون وآخرون (Hambleton et al., 1985). فإنه إذا أكمل (75%) من الطلبة الإجابة عن الاختبار، وتمت الإجابة عن (80%) من فقرات الاختبار، فإن السرعة لا تعد في هذه الحالة عاملًا

مهمًا في الأداء على الاختبار. علماً بأن جميع الطلبة أجابوا على هذا الاختبار وبنسبة (100%)، وأنه تمت الإجابة على نسبة من الفقرات تجاوزت (92%) وهذا يؤكد أن الاختبار يقيس القوة وليس السرعة.

التحقق من مطابقة الأفراد والفقرات للنموذج الثلاثي لنظرية استجابة الفقرة:

استخدم برنامج (Bilog-MG3)؛ للتأكد من مطابقة الأفراد (Person-Fit)، ومطابقة الفقرات (Item-Fit) للنموذج الثلاثي باستخدام اختبار مربع كاي (χ^2) عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$)، وقد أظهرت نتائج التحليل عدم مطابقة استجابات ثمانية أفراد للنموذج ثلاثي المعلمة، حيث كانت القيم الاحتمالية لهم أقل من (0.01)؛ لذا تم حذف استجابتهم وأصبح حجم العينة في صورتها النهائية (442) مفحوصاً.

وفيما يتعلق بفحص مطابقة الفقرات للنموذج المستخدم أُعيد التحليل باستخدام برنامج (Bilog-MG3) بعد حذف استجابات الأفراد غير المطابقين للنموذج بالاعتماد على مؤشر (χ^2) عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$)؛ وأظهرت نتائج التحليل مطابقة جميع فقرات الاختبار للنموذج ثلاثي المعلمة، حيث كانت القيمة الاحتمالية أكبر من (0.01) لجميع الفقرات.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

السؤال الأول: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية لمعالم الفقرة (الصعوبة، التمييز، التخمين) تُعزى لنوع البديل (البدائل التقليدية، البدائل المركبة)؟

للإجابة على هذا السؤال تم حساب معالم الفقرات بالاعتماد باستخدام برنامج (Bilog-mg3) وفق النموذج ثلاثي المعلمة ثم تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعالم الفقرة (الصعوبة، التمييز، التخمين) تبعاً لنوع البديل (البدائل التقليدية، البدائل المركبة) واستخدام اختبار(ت) للعينات المستقلة (Independent Samples Test) لمعرفة دلالة الفروق بالاعتماد على برنامج (SPSS)، والجدول (2) يوضح هذه النتائج.

جدول (2): اختبار (ت) للعينات المستقلة والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعالم الفقرة (الصعوبة، التمييز، التخمين) تبعاً لنوع البديل (البدائل التقليدية، البدائل المركبة).

معلم الفقرة	نوع البديل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
الصعوبة	البدائل التقليدية	1.808-	1.57	2.74	70	0.008
	البدائل المركبة	0.871-	1.31			
التمييز	البدائل التقليدية	0.318	0.07	2.37	70	0.02
	البدائل المركبة	0.167	0.10			
التخمين	البدائل التقليدية	0.001	0.001	2.34	70	0.02
	البدائل المركبة	0.081	0.202			

يتبين من الجدول (2) وجود فروق دالة إحصائيّاً بين المتوسطات الحسابية لمعلمة الصعوبة تبعاً لنوع البديل (البدائل التقليدية، البدائل المركبة) ولصالح صورة الاختبار ذي البدائل المركبة، أي أن المفحوصين يفضلون البدائل المركبة أفضل من البدائل التقليدية وبالنسبة لهم سيكون الاختبار أسهل منه في حال الاعتماد على البدائل التقليدية، وربما يعود السبب في ذلك أنه عند اعتماد الطالب على البدائل المركبة فإنّ معرفته لأحد البدائل المتضمنة في البديل المركب أنه غير صحيح سيدفعه إلى استبعاد البديل المركب، أي إنّ اختيار البديل المركب أو استبعاده مرتبط باختيار أو استبعاد البدائل الأخرى مما يزيد من نسبة التخمين للإجابة الصحيحة عند المفحوص فيصبح السؤال سهلاً بالنسبة له وبالتالي ستزيد قيمة معاملات الصعوبة.

كما يتبين من الجدول (2) وجود فروق دالة إحصائيّاًبين المتوسطات الحسابية لمعلمة التمييز تبعاً لنوع البديل (البدائل التقليدية، البدائل المركبة) ولصالح نوع البديل التقليدي، وهذا يؤكد أن معاملات التمييز للفقرات في حالة الاعتماد على البدائل التقليدية ستكون أعلى بالمقارنة باستخدام البدائل المركبة وربما يعود السبب في ذلك أنّ الاعتماد على البدائل المركبة يزيد من فرصة التخمين لدى المفحوصين وبالتالي سيؤثر ذلك على دقة القياس وعدم قدرة الفقرة على التصنيف الحقيقي للمفحوصين حسب ما لديهم من قدرة.

كما يتضح من الجدول (2) وجود فروق دالة إحصائيّاً بين المتوسطات الحسابية لمعلمة التخمين تبعاً لنوع البديل (البدائل التقليدية، البدائل المركبة) ولصالح نوع البديل المركب. أي تزداد قيمة التخمين في حال استخدام البدائل المركبة من قبل المفحوصين وذلك بسبب أنه معرفة الطالب لأحد البدائل المتضمنة في البديل المركب أنه غير صحيح سيدفعه إلى استبعاد البديل المركب مما يزيد من نسبة التخمين للإجابة الصحيحة.

السؤال الثاني: هل تختلف دالة معلومات الاختبار باختلاف نوع البديل (البدائل التقليدية، البدائل المركبة)؟

للإجابة على السؤال تم حساب دالة المعلومات لكل فقرة من فقرات صورتي الاختباربالاعتماد على برنامج (Bilog–mg3) وفق النموذج ثلاثي المعلمة ثم تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقيم دوال المعلومات لكل صورة من صور الاختبار (البدائل التقليدية، البدائل المركبة) واستخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة (Independent Samples Test) لمعرفة دلالة الفروق بالاعتماد على برنامج (SPSS)، والجدول (3) يوضح هذه النتائج.

جدول (3):اختبار ت للعينات المستقلة والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدالة معلومات الفقرة لصورتي الاختبار (البدائل التقليدية، البدائل المركبة).

صورة الاختبار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
الصورة الأولى (البدائل التقليدية)	0.37	0.12	4.71	70	0.00
الصورة الثانية (البدائل المركبة)	0.22	0.13			

يتضح من الجدول (3) وجود فروق دالة إحصائيّاًبين المتوسطات الحسابية لدالة معلومات الفقرة لصورتي الاختبار (البدائل التقليدية، البدائل المركبة) ولصالح نوع البديل التقليدي. وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن البدائل المركبة قد تؤثر سلباً على دالة معلومات الفقرات وبالتالي دالة معلومات الاختبار؛ إذْ تزداد فرصة التخمين في حالة وجود البدائل المركبة ضمن فقرات الاختبار إذْ إنّ اعتماد الطلبة على التخمين العشوائي سيؤثر سلباً على كل من صدق وثبات الاختبار وزيادة الخطأ المعياري في القياس وبالتالي سيؤثر ذلك أيضاً سلبا على دالة معلومات الاختبار إذْ إنّ اعتماد الطلبة على التخمين سيضيف تباينا لا يرتبط بالتباين في القدرة الحقيقية. حيث إنّه عند اعتماد الطالب على البدائل المركبة يؤدي إلى أنّه عند معرفة الطالب لأحد الخيارات المتضمنة في البديل المركب أنه غير صحيح سيدفعه إلى استبعاد البديل المركب مما يزيد من نسبة التخمين للإجابة الصحيحة عند المفحوص. وربما يعود السبب في ذلك أيضاً أن معامل التمييز سيكون منخفضاً في حال الاعتماد على البدائل المركبة بالمقارنة مع البدائل التقليدية أي أنه في حال الاعتماد على البدائل المركبة سوف تعطي دالة معلومات أقل للفقرات وبالتالي للاختبار ككل وهذا أمر منطقي حيث إنّ الفقرة ذات التمييز المنخفض لديها قدرة ضعيفة على التمييز بين المجموعتين العليا والدنيا من الطلبة حيث انه كل ما كان معامل التمييز للفقرة عالي كلما أشار ذلك إلى قدرة الفقرة على تصنيف المفحوصين وتدريجهم حسب ما لديهم من قدرة. وهذا يتضح من المعادلة الآتية:

$$I_i(\theta) = \frac{2.89a_i^{\,2}(1-c_i)}{(c_i + e^{(1.7a_i(\theta-b_i))})(1+e^{(1.7a_i(\theta-b_i)})^2}$$

حيث يتضح من المعادلة السابقة أنّه إذا زادت نسبة التخمين ستقل قيمة البسط للمعادلة وبالتالي يقل المقدار الكلي أي تقل قيمة دالة المعلومات عند استخدام البدائل المركبة في الاختبارات. وهذا يتضح أيضاً من الرسم البياني التالي لدالة المعلومات للاختبار إذْ يتضح أن قيمة دالة المعلومات في حالة الاعتماد على البدائل المركبة أقل منها في حالة الاعتماد على البدائل التقليدية.

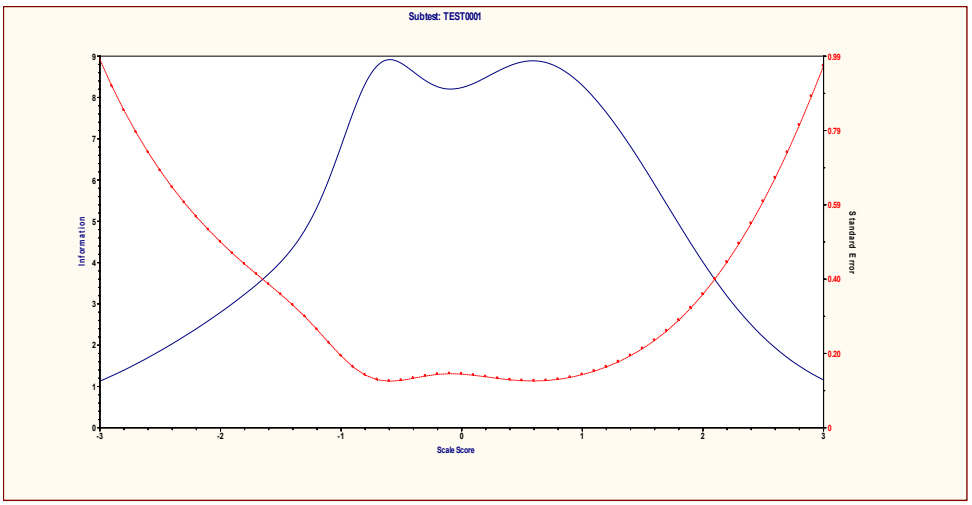

منحى دالة المعلومات لصورة الاختبار الأولى (البدائل التقليدية)

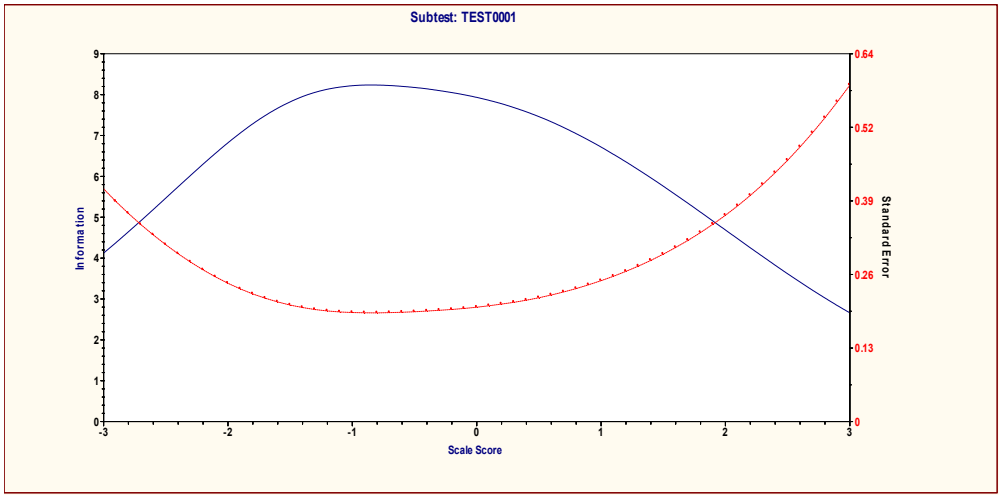

منحى دالة المعلومات لصورة الاختبار الثانية (البدائل المركبة)

التوصيات:

اعتماداً على نتائج الدراسة يوصي الباحث:

1. الابتعاد عن استخدام البدائل المركبة ضمن فقرات اختبار الاختيار من متعدد من قبل واضعي الاختبارات.
2. إجراء دراسات للمقارنة بين أنواع اخرى من بدائل فقرات اختبار الاختيار من متعدد مثل " لا شيء مما ذكر " " جميع ما ذكر صحيح"

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- الشريفين، نضال وطعامنة، إيمان (2009). أثر عدد البدائل في اختبار الاختيار من متعدد في تقديرات القدرة للأفراد والخصائص السيكومترية للفقرات والاختبار وفق نموذج راش في نظرية الاستجابة للفقرة، المجلة الأردنيّة في العلوم التربويّة، 5(4)، 309-335.

- الزيات، فتحي (1989). أثر قوة تشتيت البدائل في أسئلة الاختيار من متعدد على صدق الاختبار وثباته: دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، مجلد 11، ص ص 86-108.

- النصراوين، معين (2019). أثر عدد البدائل في اختبار الاختيار من متعدّد على دالة معلومات الفقرة والاختبار وفق النموذج الثلاثي المعلمة في إطار نظرية استجابة للفقرة، المجلة الدولية للأبحاث التربويّة، 43(3)، 159-181.

- الدوسري، راشد حماد (2004). القياس والتقويم التربويّ الحديث مبادئ وتطبيقات وقضايا معاصرة. الأردن، عمان: دار الفكر.

- الكيلاني، عبدالله وعدس، عبد الرحمن (1986). القياس والتقويم في التربية وعلم النفس. مركز الكتاب الأردنيّ، الأردن، عمان.

- ملياني، زياد. (2010). مقارنة أثر اختلاف عدد البدائل في اختبار الاختيار من متعدد على صعوبة الفقرة وقدرة الفرد في ضوء كل من النظرية الكلاسيكية ونموذج راش. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

المراجع الأجنبية:

- Al-Dosari، H (2004). Modern educational measurement and evaluation contemporary principles، applications and issues. Jordan، Amman: Dar al-Fiker for publishing & distributing.

- AL-Kilani، A& Ades، A (1986). Measurement and evaluation in education and psychology. Jordan Book Center، Jordan، Amman.

- Al-Nasraween، M.(2019). Information Function for Item and Test and Reliability When Using Three Forms of Multi-Choice Test Under Item Response Theory، International Journal for Research in Education، 43(3)، 159-181.

- AL- shrifin & Taamnah،E.(2009) conducted a study investigated the effect of multiple choice test number of alternatives on the estimation of a person's ability and the psychometric properties of a test and its items according to Rasch model in item response theory (IRT)،Jordan Journal of Educational Sciences،5(4)،309-335.

- Atalmis، E & Kingston، N .(2017). Three ، four، and none of the above options in multiple-choice items. Turkish Journal of Education، 6(4)، 143-157.

- AL-Zayat، F. (1989). The effect of the dispersal of alternatives in multiple selection questions on the validity and reliability of the test: analytical study، journal of the Faculty of Education، Mansoura University، Volume 11، p. 86-108.

- Ben-simon، A. & Budescu ،D. & Nevo، B. (1997). A comparative study of measures of partial knowledge in multiple – choice tests. Applied psychological measurement، Vol 21(1)، PP.65-88.

- Cerhan، K،Haladyna، T، and Brewer،B. (1993). Use of an inclusive option and the optimal of options for multiple choice items، Educational and psychological Measurement، 53،241-247.

- Crocker، L.& Algina ، J.(1987)، Introduction to Classical and Modern Test Theory. University of Florida، U.S.A.

- Hambleton،R. (1989). Principle and selected application of item response theory، Educational measurement (3rd ed)، 147-201. New York: Amarican council on Education، Macmillan publishing company.

- Hambleton،R.k.، & Swaminathan،H، &Rogers. H.j.(1993). Fundamentals of Item Response Theory: International Educational and Professional. Publisher Newbury park.

- Hambleton،R. k.، & Swaminathan، H. (1985). Item Response Theory: Principles and applications. Boston MA: Kluwer-Nyjhoff.

- Melini، Z.(2010). Comparing the impact of the different number of alternatives in the multiple choice test on the item difficulty and the ability of the individual in the light of both the Calsic theory and the Rasch model. Unpublished Doctoral Thesis، Um al-Qura University، Mecca

- Nwadinigwel، P. & Naibi1، L. (2013). The number of options in a multiple choice test item and the psychometric characteristics. Journal of Education and Practice، 4(28)، 22-34.

- Rich، C، & Johanson، G. (1990). An item-level analysis of "non of the above" paper presented at the annual meeting of the American Educational Research Association، Boston، MA .Retrieved February 15th ،2022، from http://files.eric.ed.gov/fulltext/ED400299.PDF

- Shahin، A & Anil، D. (2017). The effect of the test length and sample size on item parameters in item response theory. Educational sciences: Theory and practice، 17(1) ،321-335.

مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث ، مجلة علمية محكّمة تصدر عن عمادة البحث العلميّ والدّراسات العليا، ISSN 2519-7436

المجلد (9) العدد (3) لعام 2023 م

آثار شرط الاحتفاظ بالمُلكيّة فيما بين البائع والمشتري وفقاً لقانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة الأردنيّ رقم 20 لسنة 2018

الدكتور جهاد محمد الجراح

جامعة العلوم الإسلامية العالمية

الملخص

إن إدراج شرط الاحتفاظ بمُلكيّة المبيع من قبل البائع، يجعل هذا الإجراء من شأنه أنْ يقتطع من سلطات المالك على المبيع سلطتي الاستعمال والاستغلال، بينما يحتفظ البائع (المالك) بسلطة حق التصرف في الرقبة فقط، وهذا من شأنه أيضاً أنْ يجعل على المبيع حقّين عينيين لشخصين مختلفين في آنٍ معاً.

وإن ما سبق يشوبه كثير من التعقيد في العلاقة بين طرفي العقد في ظل عدم التنظيم القانوني في قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة الأردنيّ، فيما يتعلق بمركز المشتري قبل أن يصبح مالكاً، وما هي السلطات التي يتمتع بها قبل سداد الثمن، كما أنه لم يحدد السلطات التي يستطيع المشتري ممارستها على المبيع، وكذلك حقوق والتزامات الأطراف، وبالتالي الآثار القانونية على هذه العلاقة القانونية، وأخيراً التنظيم القانوني للآليات القانونية التي تكفل تحقيق التزام المشتري بدفع الثمن، مما يضعنا أمام حالة فراغ قانوني، وهو أمر غير مبرر ولا محمود ويثير العديد من الإشكالات القانونية.

وقد حاول الباحث التصدي للإشكالات القانونية السابقة للوصول إلى معالجات لها من خلال تقسيم البحث الى ثلاثة مطالب : عالج الأول أثر الشرط على أحكام المُلكيّة بين المتعاقدين، بينما كان الثاني لمعالجة أثر شرط احتفاظ البائع بمُلكيّة المبيع على التزامات المشتري، وكان الثالث مخصصاً للآليات القانونية التي تكفل تنفيذ التزام المشتري بدفع الثمن، وبعد ذلك كان من أهم النتائج التي توصلنا إليها أنّ جوهر هذا البيع هو بسبب عجز المشتري عن الوفاء بكامل الثمن عند التعاقد، لذا يُسلّم المبيع للمشتري للانتفاع به وفق الطريقة التي تتناسب مع مصلحته بهدف جعل المشتري

بالنهاية قادراً على الوفاء بالثمن لكي تخلص له مُلكيّة المبيع، وهذا لا يتوافق مع ما ذهب إليه المشرّع الأردنيّ في المادة 8 من القانون المذكور من حيث اعتبار المبيع أمانة في يد المشتري.

كما توصل الباحث إلى أن السلطات التي أعطاها المشرع للدائن بالتنفيذ الطوعي على الضمانة جاءت غير منضبطة بقيود من شأنها مراعاة مصلحة المدين الضامن وتحقيق العدالة بين الطرفين بحيث يستوفي الدائن حقه ودون إجحاف بحق المدين.

أما أهم التوصيات التي توصل إليها الباحث فمنها: النص على أنّ المركز القانوني للمشتري قبل أن يصبح مالكاً هو بمركز صاحب حق الانتفاع بحيث يخوله هذا الحق سلطة استعمال واستغلال المبيع وملحقاته ضمن الأوجه المعتادة.

وكذلك نقترح على المشرع النص على منح المشتري سلطة التصرف بحق الانتفاع باعتباره يمثل قيمة اقتصادية مع انتقال المبيع للغير محمّلاً بحقوق البائع.

وأخيراً نقترح النص على أن المسؤولية عن تعيّب أو هلاك المبيع ترتبط بالحيازة، وكذلك منح البائع الحق باسترداد المبيع وإعطائه حق امتياز عليه في حال لم يقم المشتري بأداء كامل الثمن.

الكلمات المفتاحية: *سلطة الاستعمال، سلطة الاستغلال، حق الانتفاع، الحيازة، الضمانة، التنفيذ الطوعي، حق البائع بالاسترداد.*

Effects of the Condition for Reserving Ownership between the Seller and the Buyer under Jordanian Law No. 20 of 2018 on Security Rights to Movable Properties

Abstract

The inclusion of the condition of retaining the ownership of the property sold by the seller would deprive the owner from the powers of use and exploitation, while the seller (owner) retains the right to dispose of the title only, and this would also give two rights in the sold property for two different persons simultaneously.

The abovementioned features much of complexity in the relationship between the two parties to the contract by virtue of the lack of legal regulation in the Jordanian Movable Property Rights Law, with regard to the position of the buyer before they become an owner, and what powers they enjoy before paying the amount. Also, it did not specify the authority that the buyer can exercise on the sold property. As well as the rights and obligations of the parties and consequently, the legal effects on this relationship. And finally, the regulation of the legal mechanisms that ensure the fulfillment of the buyer's commitment to pay the amount, leaving us with a Legal Vacuum neither justified nor commendable and raises many legal problems.

The researcher attempted to address the previous legal problems to reach solutions. One of the prominent findings is that the core of such kind of sale is due to the buyer's inability to pay the full price upon contracting, and then the sold property is delivered to the buyer for their use as suitable as to their interest with the aim of, eventually, making the buyer able to pay the full price to redeem the ownership of the sold property. And such is not consistent with what the Jordanian legislator intended in Article 8 of the aforesaid law in terms of considering the sold property as a trust in the hands of the buyer.

The researcher also concluded that the powers that the legislator gave to the creditor by voluntary execution of the security came uncontrolled with restrictions that take into account the interest of the guaranteeing debtor and achieve justice between the two parties so that the creditor fulfills his right and without prejudice to the right of the debtor.

The key recommendations that the researcher reached include: Stating that the legal position of the buyer before becoming an owner is the usufructuary, so that this right gives them the power to use and exploit the sold property and its accessories within the usual aspects.

We also suggest that the legislator stipulates that the buyer be given the authority to dispose of the usufruct right, for it represents an economic value, with the transfer of the sold property to third parties bearing the rights of the seller.

Finally, we suggest stipulating that the responsibility for the defect or loss of the property sold is related to possession, as well as granting the seller the right to retrieve the property sold and give him/her a lien over the buyer in the event that the buyer does not pay the full price.

تقديم:

الأصل أن عقد البيع عقد فوري التنفيذ، والمقصود بذلك أنّ التزامات المتعاقدين تتحدد بمجرد انعقاد العقد، وبالتالي لا يدخل الزمن عنصراً جوهرياً في تنفيذ العقد، ويكون البائع ملزم بتسليم المبيع في الحال وكذلك يكون المشتري ملزم بدفع الثمن، وبالتالي تنتهي آثار عقد البيع لكلا الطرفين عند هذا الحد[1].

كما أن من خصائص عقد البيع أن عقد ناقل للمُلكيّة[2]، حيث تنتقل مُلكيّة المبيع إلى المشتري وتنتقل مُلكيّة الثمن إلى البائع فور انعقاد العقد ولو لم يتم التسليم، وكل ذلك وفقاً لما تقضي به المادة 199 من القانون المدني الأردنيّ.

إلا أن حاجة المعاملات التجارية قد تضطر المشتري إلى تأجيل الوفاء بالثمن إلى موعد لاحق، الأمر الذي يجعل هذا البيع محفوفاً بالمخاطر بالنسبة لحق البائع أمام احتمال عدم قدرة المشتري على الوفاء بالثمن، حيث قد تطرأ ظروف – خلال الفترة التي تمتد بين تمام العقد وحلول أجل الوفاء بالثمن–تجعل المشتري غير قادر على الوفاء.

وما سبق يستوجب توفير الحماية القانونية للبائع من خلال تكيّف المقتضيات التشريعية مع متطلبات الحياة الاقتصادية والتوفيق بين فكرة تداول الأموال وفكرة توفير الحماية لأصحابها، وهو ما يرتب ضرورة البحث عن وسائل ضمان جديدة فعّالة تقي البائع مخاطر ما سبق بالنظر لعدم تعاصر تنفيذ الالتزامات الناشئة عن عقد البيع.

(1) عبدالرحمن الحلالشة– عقد البيع، دار وائل للنشر –عمان–الطبعة الأولى، 2011، ص 19.

(2) محمد الزعبي –عقد البيع في القانون الأردني– جامعة مؤتة، ص 22، كذلك: عدنان السرحان ونوري خاطر– مصادر الحقوق الشخصية، دار الثقافة، عمّان، الطبعة الأولى، 2000، ص 241.

لذا حرص البائعون في ظل هذه البيوع على إيجاد ضمانات فعّالة من خلال توظيف المُلكيّة كأداة ضمان وتم ترجمة ذلك من خلال اشتراطهم الاحتفاظ بمُلكيّة المبيع إلى حين استيفائهم الثمن، وهو ما يجعلنا أمام وضع قانوني خاص يختلف عن البيع العادي الذي تتعاصر فيه تنفيذ الالتزامات الناشئة عنه في الحال.

وقد أخذ المشرع الأردنيّ بهذا الوضع القانوني وأجازه في المادة 3/أ/2 من قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة رقم 20 لسنة 2018[1]، إلاّ أنّه لم يحدد السلطات التي يستطيع المشتري ممارستها على المبيع، كما أنّه لم يحدد حقوق والتزامات الأطراف وبالتالي الآثار القانونية المترتبة على هذا الوضع القانوني بينهما، وهو أمر غير مبرر ولا محمود، حيث يثير ذلك العديد من الإشكالات القانونية فيما بين البائع والمشتري، ومن أمثلة هذه الإشكالات:

- أثر الشرط على أحكام المُلكيّة فيما بين المتعاقدين.
- أثر شرط احتفاظ البائع بالمُلكيّة على التزامات المشتري.
- الآليات التي تكفل تحقيق التزام المشتري بدفع الثمن.

وإن الإجابة على التساؤلات السابقة يقتضي ابتداءً تحديد المركز القانوني للمشتري، وهذا لا يكون إلا لمعرفة الطبيعة القانونية لحق المشتري على المبيع، وقد تصدّى الباحث للإجابة عن ذلك في بحث سابق قيد النشر[2]، حيث توصل إلى أنّه يمثل حق انتفاع على المبيع، وهذا يقتضي تطبيق الأحكام القانونية الخاصة بذلك.

وبالبناء على ما سبق، سنقوم بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مطالب، نخصص كل مطلب للإجابة على أحد التساؤلات السابقة.

المطلب الأول: أثر الشرط على أحكام المُلكيّة فيما بين المتعاقدين

إن نقطة الانطلاق لتحديد الأحكام القانونية للمُلكيّة وانتقالها فيما بين المتعاقدين تقوم من الطبيعة القانونية للعلاقة التي تحكم الطرفين، وطالما توصلنا في بحث سابق إلى أن هذه الطبيعة تمثل حق انتفاع مقرر لمصلحة المشتري كمنحة سلطة استعمال واستغلال مال مملوك للبائع، فإن أحكام المُلكيّة يجب أن تتوافق مع هذه النتيجة، وبالبناء على ذلك نستطيع القول إنّ إدراج شرط الاحتفاظ بمُلكيّة المبيع من قبل البائع، يجعل هذا الإجراء من شأنه أن يقتطع من سلطات المالك على

(1) قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة رقم 20 لسنة 2018 المنشور على الصفحة 2387 من عدد الجريدة الرسمية رقم 5513 بتاريخ 2018/5/2 ،وسيشار إلى هذا القانون لاحقاً هكذا: قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة.

(2) الماهية والطبيعة القانونية لبيع المال المنقول بشرط تأجيل نقل ملكية المبيع لحين استيفاء الثمن –وفق قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة الأردني رقم 2– لسنة 2018.

المبيع سلطتي الاستعمال والاستغلال بينما يحتفظ المالك بسلطة حق الرقبة فقط، وهذا من شأنه أيضاً أن يجعل على المبيع ذاته حقين عينيين لشخصين مختلفين في آن معاً، وبمعنى آخر فإنه في حالة وجود المبيع في حيازة البائع (المالك الأصلي) وقبل تسليمه للمشتري، فإنه (البائع) يكون له كل عناصر المُلكيّة من استعمال واستغلال وتصرف[1]، فإذا قام بالتصرف في المبيع الذي باعه مع احتفاظه بملكيته فقد سلطتي الاستعمال والاستغلال وبقي له حق التصرف في الرقبة فقط.

وبالتالي فإن إدراج شرط الاحتفاظ بالمُلكيّة في عقد البيع يُشكّل أثراً هاماً فيما بين المتعاقدين بحيث يحول دون الانتقال الفوري للمُلكيّة بكامل عناصرها عند تمام العقد للمشتري، وهذا على غير الوضع القانوني في البيع العادي، حيث يكون هذا العقد ناقلاً للمُلكيّة بذاته فوراً وبمجرد انعقاد العقد وبكامل عناصر حق المُلكيّة[2].

وإن كان ما سبق يبدو سهلاً من الناحية النظرية، إلا أنه يشوبه كثير من التعقيد في العلاقة بين طرفي العقد خصوصاً في ظل تعارض مصالحهما من جهة، وعدم التنظيم القانوني الذي يتعلق بمركز المشتري قبل أن يصبح مالكاً وما هي السلطات التي يتمتع بها قبل سداد الثمن، مما يضعنا أمام حالة فراغ قانوني لم ينظمها المشرع الأردنيّ في قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة رقم 20 لسنة 2018 ، وسيقوم الباحث بتجلية ما سبق من خلال تقسيم هذا المطلب الى فرعين : نناقش في الأول المركز القانوني للمشتري قبل أنْ يصبح مالكاً، بينما نتولى بيان سلطات المشتري على المبيع في الفرع الثاني .

الفرع الأول: المركز القانوني للمشتري قبل أن يصبح مالكاً

إزاء ما سبق ذهب البعض إلى أن السلطات التي تكون للمشتري والتي يمكن اعتبارها مكوّنة لحق عيني ناشئ عن تجزئة حق المُلكيّة، (حق انتفاع) بحيث يمنح هذا الحق العيني صاحبه سلطة استعمال المبيع واستغلاله[3]، وبذلك تتشابه حالتنا هنا عند تجزئة حق المُلكيّة مع حالة المستأجر، فحق المستأجر هو الآخر ناشئ عن تجزئة حق المُلكيّة، لكن بالرغم من وجه الشبه هذا إلا أن هناك العديد من أوجه الخلاف بينهما ومن ذلك[4]:

(1) Trigeaud J.M., La reserve de propriêtê et le transfert de propriêtê, J.C.P. 1982. 11. 13744.

(2) المادة 199، المادة 485 مدني أردني.

(3) Michel Pêdamon, 'La reserve depropriêtê en droit allemande et le droit Francais', Rev. jur. Com., n° special, 1982, p. 16.

(4) للمزيد انظر: محمد وحيد الدين سوار –أسباب كسب الملكية، الطبعة الأولى، دار الثقافة– عمان، 1999، الفصل 350، ص 363.

1- أن حق المشتري (المنتفع) هو حق مباشر على الشيء يستطيع ممارسته دون إذن المالك، أما حق المستأجر فهو حق شخصي يتعلق بذمة المؤجر، ولا يستطيع المستأجر ممارسته إلا بإذن المؤجر.

2- حق المشتري باعتباره حق انتفاع فهو حق عيني، ولذا فهو حجة على الغير، أمّا حق المستأجر باعتباره حقاً شخصياً فيقتصر أثره على المتعاقدين ولا يكون حجة إلا على المؤجر وخلفه العام.

3- يشترط في حق الانتفاع العقاري لقيامه أو انتقاله التسجيل الرسمي، أما عقد الإيجار فلا يشترط تسجيه من حيث الأصل.

4- يرد عقد الإيجار على الأشياء الاستعمالية حصراً، بينما حق الانتفاع فالأصل أنه يرد على الأشياء الاستعمالية كون المنتفع ملزم بالرد، إلا أنه يجوز أن يرد بحسب قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة الأردنيّ على الأشياء الاستعمالية والديون والحقوق المعنوية والحسابات الدائنة والسندات الخطية (المادة 3)، وكذلك الأشياء المثلية (المادة 22).

بناءً على ما سبق فإن تحديد المركز القانوني للمشتري ابتداءً ينبني عليه لاحقاً تحديد سلطاته على المبيع، وفي هذا السبيل فقد ذهب اتجاه من الفقه[1] فيما يتعلق بمركز المشتري إلى اعتباره بمركز الحائز العرضي باعتبار أن البائع يبقى مالكاً للمبيع ذلك اعتماداً على الأثر الواقف لشرط الاحتفاظ بالمُلكيّة، كما أن المشتري ذهب بدوره أيضاً إلى اعتبار المشتري بمركز الحائز العرضي كذلك، حيث نصت المادة 8 من قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة على أنه: "تعتبر الضمانة أمانة في يد حائزها بمجرد حيازتها بموجب عقد الضمان وإلى حين انقضائه وعلى حائزها بذل عناية الرجل المعتاد في حفظها بما يتناسب مع طبيعتها".

والباحث بدوره لا يسلّم بالرأي السابق لأسباب عديدة منها:

* أن المشرع ساوى في المركز القانوني بين المشتري الذي انتقل إليه المبيع بموجب عقد بينه وبين البائع، مع المركز القانوني للحائز، حيث إنّ الحيازة كسبب من أسباب كسب المُلكيّة في القانون المدني الأردنيّ تقوم بالأساس على ركنين[2]: أحدهما مادي ويتمثل بأعمال مادية وسيطرة فعلية على كل معين، والركن الثاني هو الركن المعنوي الذي يتمثل

(1) Antoin Brocca/ Manuel de La clausa de reserve de proprite/effecte de La clause donsles conts/Lyon 1982, p.26, 27.

وانظر كذلك: محمود سمير الشرقاوي –القانون التجاري، ج2، دار النهضة – القاهرة، 1984، ص 33.

(2) المادة 1171 مدني أردني.

بنية الحائز بالسيطرة لحساب نفسه، وما سبق يعني أن الحيازة في الأصل تقوم على أعمال مادية بينما البيع بشرط الاحتفاظ بمُلكيّة المبيع هو تصرف قانوني، وبالتالي الفرق واضح بين الحالين.

* إذا افتقدت الحيازة الركن المعنوي وانتصرت على الركن المادي كانت الحيازة حيازة عرضية ومن أمثلتها[1] حيازة النائب لحساب الأصيل وحيازة التابع لحساب المتبوع وحيازة المستأجر لحساب المؤجر.

وإن اعتبار مركز المشتري على المبيع المحتفظ بملكيته من قبل البائع بمركز الحائز العرضي لا يعطيه الوضع الطبيعي الذي يرتبه له عقد البيع، حيث إنّ المشتري تسلّم المبيع بموجب عقد بيع صحيح منتج لآثاره كلها ما عدا انتقال المُلكيّة التي يبقى البائع محتفظاً بها لحين قيام المشتري بتسديد الثمن.

كما إنّ اعتبار المبيع أمانة بيد المشتري –بحسب ما ذهبت إليه المادة 8 من قانون ضمان الحقوق، يجعل المشتري بمركز الوديع في عقد الوديعة، وهذا المركز يختلف عن مركز المشتري في عقد البيع مع احتفاظ البائع بمُلكيّة المبيع؛ لأنّ مضمون عقد الوديعة هو وضع مال لدى آخر بإذن صاحبه، ليس على وجه التمليك وبقصد حفظ ذلك المال على أن يقوم المودع لديه برده عيناً[2]، وتكون الوديعة أمانة في يد المودع لديه[3]، وعلى المودع لديه أنْ يعنى بحفظ الوديعة عناية الشخص المعتاد[4]، بينما يتم تسليم المبيع إلى المشتري بموجب عقد البيع الذي هو من عقود التمليك في الأصل بالرغم من وجود شرط الاحتفاظ بالمُلكيّة.

وبالتالي نتبين أن الغرض من عقد الوديعة هو المحافظة على المال المودع، وعليه فإن التزام المودع لديه بحفظ المال هو الالتزام الرئيس المترتب على عقد الوديعة، فلا وديعة إذا لم يكن هناك التزام بالحفظ، بينما يعتبر عقد البيع من عقود التصرف، ثم إن من طبيعة عقد الوديعة أنه عقد غير لازم من جهة صاحب الوديعة ويستطيع طلب رد الوديعة وفسخ العقد في أي وقت يشاء ولو كان ذلك قبل انقضاء الأجل[5]، بينما لا يستطيع البائع فسخ عقد البيع واسترداد المبيع المحتفظ بملكيته من المشتري إلا بعد انقضاء الأجل.

(1) علي هادي العبيدي – الحقوق العينية، دار الثقافة– عمّان، 2021، ص 174.
(2) المادة 868، مدني أردني.
(3) المادة 872، مدني أردني.
(4) المادة 873 مدني أردني.
(5) المادة 876 مدني أردني.

كما أنه ليس للمودع لديه استعمال الوديعة[1]، بينما الهدف الأساس من البيع المحتفظ بمُلكيّة المبيع هو أن يستطيع المشتري استعمال المبيع ولو بدون إذن البائع، وإلا كان تسليم المبيع بغير فائدة، ثم إن الأصل في عقد الوديعة أنه عقد ملزم لجانب واحد وهو المودع لديه ويتمثل التزامه فقط بحفظ الوديعة[2]، بينما عقد البيع المحتفظ بملكيته هو عقد ملزم للجانبين يرتب على كل منهم التزامات متقابلة.

وإن كل ما سبق يدلّل على صحة ما ذهب إليه الباحث باعتبار أن المركز القانوني للمشتري في عقد البيع الذي يحتفظ فيه البائع بمُلكيّة المبيع، هو بمركز صاحب حق الانتفاع الذي يتيح للمنتفع (المشتري) سلطتي استعمال المبيع واستغلاله وتحجب عنه سلطة التصرف في المُلكيّة، حيث تبقيها في يد البائع حتى يقوم بتسديد ثمن المبيع فتتكامل له عناصر المُلكيّة الثلاث.

وتأسيساً على كل ما سبق، نطالب المشرع الأردنيّ بتعديل نص المادة 8 من قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة لتنص صراحة على اعتبار المركز القانوني للمشتري هو بمركز المنتفع بدلاً من مركز الحائز العرضي (المودع لديه)

الفرع الثاني: تحديد سلطات المشتري على المبيع

بعد أن انتهينا من تحديد المركز القانوني للمشتري في ظل احتفاظ البائع بمُلكيّة المبيع، جاء الدور للتساؤل عن السلطات التي يمكن أن يمارسها المشتري على المبيع ومدى هذه السلطات قبل الوفاء بالثمن.

ففي ظل تراخي انتقال مُلكيّة المبيع إلى المشتري بفعل احتفاظ البائع بمُلكيّة المبيع، إلا أن ذلك لا يحول دون انتقال حيازة المبيع إلى المشتري بالتسليم، وفي ظل الموقف غير الموفق للمشرع الأردنيّ –الذي أشرنا له فيما سبق– حيث اعتبر المبيع أمانة في يد المشتري، (المادة 8 من قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة)، وبالإضافة لما سقناه من حجج تدلك على ضعف هذا الرأي نضيف أنّ هذا الموقف لا يتفق مع الهدف من هذا البيع ولا مع مقاصد الطرفين، حيث إن جوهر هذا البيع هو بسبب عجز المشتري عن الوفاء بكامل الثمن، فيسلّم المبيع للمشتري بالرغم مما سبق للانتفاع به،

(1) المادة 875 مدني أردني.

(2) المادة 872 مدني أردني.

وبالطريقة التي تتناسب مع مصلحة المشتري وضمان حق البائع، لخلق حالة من الانسجام والتوافق بين الواقع الاقتصادي والواقع القانوني، وكل ذلك لجعل المشتري بالنتيجة قادراً على الوفاء بكامل الثمن فتخلص له مُلكيّة المبيع.

ولا يكون ما سبق إلاّ بمنح المشتري بعض عناصر حق المُلكيّة كحق استعماله وحق استغلاله[1]، كما أن موقف المشرع الأردنيّ لا يتفق مع الناحية الواقعية والفعلية لهذا الوضع القانوني، فالمشتري بعد تسلمه للمبيع يظهر عليه بمظهر المالك، ولكن هذا المظهر يبقى على خطر الزوال حتى يسفر انقضاء الأجل عن قيامه بتنفيذ التزامه بدفع الثمن، فتخلص له مُلكيّة المبيع[2].

وإزاء ما سبق، فلا بد من تحديد السلطات التي تكون للمشتري، والحدود التي يجب التوقف عندها حين ممارسته لهذه السلطات، إذْ إنّ المشرع الأردنيّ وإن أجاز احتفاظ البائع بالمُلكيّة، إلا أنه لم يحدد السلطات التي يستطيع المشتري ممارستها على المبيع، ولذا لا بد من العودة إلى المركز القانوني للمشتري –وهو حق الانتفاع– لبيان وتحديد هذه السلطات، حيث يعتبر حق الانتفاع الأقرب إلى حق المُلكيّة، بعد انتقاص حق التصرف، إذ يخول صاحبه ممارسة سلطتين من سلطات المالك وهما الاستعمال والاستغلال، مع احتفاظ البائع بحق التصرف بمُلكيّة الرقبة.

أولاً: سلطة استعمال المبيع المنتفع به

نتيجة غياب التنظيم القانوني للسلطات التي يمكن أن يمارسها المشتري على المبيع في ظل شرط الاحتفاظ بالمُلكيّة بشكل عام في قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة، فلا بد من اللجوء لقواعد القانون المدني الأردنيّ باعتباره الشريعة العامة، حيث منح المشرع الأردنيّ لصاحب حق الانتفاع سلطة استعمال الشيء محل هذا الحق في المادة 1209، وفصّل في الأحكام المتعلقة بهذه السلطة، حيث جعل المشرع الأساس الذي يستند إليه لبيان أحكام هذه السلطة وحدودها هو سند إنشائها (العقد بين الطرفين)، فإذا كان هذا العقد مقيداً بقيود معينة ومتفق عليها بين الطرفين، فيتوجب على المنتفع (المشتري) الالتزام بأوجه الاستعمال المتفق عليها أو بما هو أدنى منها (المادة 2/1209)، أما إذا كان العقد مطلقاً من القيود فيمكن له أنْ يستعمل العين المنتفع بها (المبيع) بجميع أوجه الاستعمال المعتادة (المادة 1/1209).

(1) محمد حسين منصور –شرط الاحتفاظ بالملكية، دار الجامعة الجديدة– الاسكندرية، 2007، ص 116.

(2) هادي حسين الكعبي –احتفاظ البائع بملكية المبيع، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، 2011، ص 80.

كما أنّه يجوز ممارسة هذه السلطة من قبل المنتفع شخصياً أو من قبل شخص آخر ينوب عنه، وله أنْ يستعمل ما يتصل بهذا الشيء من ملحقات عند تقرير حق الانتفاع[1]، وبالطبع عليه أنْ يتقيد بالقيود المفروضة على المالك أصلاً من جهة، ومن جهة أخرى بتلك القيود المرتبطة بطبيعة حق الانتفاع، والغرض المخصص له وأن يتّسم كل ذلك بحدود المشروعية[2].

ويثور التساؤل حول عدم مراعاة المنتفع للقيود السابقة، والإجراء الذي يمكن أن يتخذ، والجزاء الذي يترتب إزاء ذلك، حيث أجابت على كل ذلك الفقرة الثانية من المادة 1209 من القانون المدني وأجازت لمالك الرقبة (البائع) أن يعترض على أي استعمال غير مشروع أو لا يتفق مع طبيعة الشيء المنتفع به، كما له أن يطلب من المحكمة إنهاء حق الانتفاع ورد الشيء إليه، وكل ما سبق يكون بالإضافة لمطالبته بالتعويض عن الأضرار التي أصابته وذلك وفقاً للقواعد العامة للمسؤولية المدنية[3]، أمّا قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة فقد أعطى الحق لكل ذي مصلحة أنْ يطلب من قاضي الأمور المستعجلة إجراء الكشف على المبيع (الضمانة) أينما وجدت للتحقق من عدم إتلافها أو تغييرها، وبعكس ذلك فإن هناك جزاءات قررها المشرع على المشتري (المادة 28 من قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة).

ثانياً: سلطة استغلال المبيع المنتفع به

إن المقصود بالاستغلال هنا هو حق المنتفع بالحصول على ثمار الشيء المبيع (المنتفع به)، وسواء كانت هذه الثمار طبيعية أو صناعية أو مدنية، وذلك خلال مدة الانتفاع وهي في هذه الحال المدة الواقعة بين انعقاد عقد البيع والمدة المحددة للوفاء بكامل الثمن، وسلطة الاستغلال السابقة لا تشمل الحصول على المنتجات، والعلّة من وراء ذلك أن المنتجات تنتقص من أصل الشيء[4]. وبذلك يختلف حق الاستعمال السابق إذ ليس لصاحبه سلطة استغلال الشيء المبيع[5]، وقد تأيّد ما سبق بإقرار المشرع الأردنيّ هذا الحق للمنتفع حيث نصت المادة 1208 من القانون المدني الأردنيّ على أنه: "ثمار الشيء المنتفع به من حق المنتفع مدة انتفاعه"، وقد أخذ المشرع المصري بالموقف السابق في المادة 987 مدني.

(1) محمد وحيد الدين سوار –أسباب كسب الملكية، مرجع سابق، الفصل 362، ص 373.

(2) للمزيد حول محددات حق المنتفع بالاستعمال انظر: محمد وحيد الدين سوار، أسباب كسب الملكية، مرجع سابق، الفصل 370، ص 381.

(3) علي أحمد المهداوي –الحقوق العينية الأصلية، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة/الشارقة، 2010، ص 203.

(4) علي هادي العبيدي –الحقوق العينية، مرجع سابق، ص 210.

(5) سعيد مبارك –الحقوق العينية، مركز حمادة للطباعة، إربد–الأردن، ص 183.

ويستطيع المنتفع ممارسة هذه السلطة مباشرة بنفسه أو بطريق غير مباشر عن طريق غيره، ولكن في الحالين تجب مراعاة المحددات التي يقررها القانون أو سند إنشاء حق الانتفاع[1].

ثالثاً: سلطة التصرف بحق الانتفاع

إن مركز المشتري يتضمن من الناحية القانونية قيمة اقتصادية، وبالطبع فإنّ هذه القيمة الاقتصادية تتزايد بالتدريج مع تناقص الجزء المتبقي من الثمن، وإن هذه القيمة الاقتصادية يتوجب الاستفادة منها في هذه المرحلة.

ويرى بعض الفقه الألماني أنّ المشتري يتمتع خلال هذه المرحلة بحق يسمى "Anwartschafstrecht" أي حق في دور التكوين أو حق مرتقب وبالتالي يجوز للمشتري التصرف في حقه للغير، ويكون ذلك في الغالب لصالح البنك الذي يمنحه الائتمان وذلك على سبيل الضمان[2].

وإن شرط الاحتفاظ بمُلكيّة المبيع وإنْ قام أصلاً كعامل ضمان لحق البائع في استيفاء الثمن، وفعالية هذا الدور تؤدي إلى تشجيع الائتمان، حيث يقبل البائع على توريد بضاعته للمشتري بالرغم من عدم استيفائه الثمن مسبقاً، وهذا يؤدي بالطبع إلى ازدهار النشاط الاقتصادي، لكن ضرورات الحياة الاقتصادية طوّرت هذ الشرط لتضيف إليه وظيفة أخرى بالإضافة لوظيفة الضمان، وهذه الوظيفة الجديدة هي وظيفة التمويل، وذلك من خلال نقل شرط الاحتفاظ بالمُلكيّة إلى الغير ضماناً لهذا التمويل، خصوصاً إذا كان هذا الغير مؤسسة بنكية تقوم بعملية التمويل[3].

وانسجاماً مع ما ذهبنا إليه سابقاً من أن حق المشتري يمثل حق انتفاع، فإن المشرع الأردنيّ أجاز للمنتفع التنازل عن هذا الحق (المادة 1215، 1218 من القانون المدني الأردنيّ)، إلا أن ما سبق مقيد بعدد من المحددات منها:

1- صدور هذا التصرف خلال مدة الانتفاع.

2- التقيد بالشروط الواردة بالسند المنشئ لحق الانتفاع وبما يسمح به القانون وطبيعة هذا الحق.

3- ألا يؤثر تصرف المنتفع على التزاماته الأصلية تجاه مالك العين (البائع).

4- وبالطبع فإن تصرف المشتري بحقه قد يكون بمقابل أو بدون مقابل وحسب ما يراه هو.

---

(1) محمد مرسي زهرة –الحقوق العينية الأصلية، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 1999، ص 703.

(2) نقلاً عن: محمد حسين منصور –شرط الاحتفاظ بالملكية، مرجع سابق، ص 121.

(3) محمد العلواني –آثار توظيف الملكية كضمان في البيع الائتماني، الجزء الثاني، المجلة المغربية للدراسات والاستشارات القانونية، 2012، ص58.

وبعد ما تقدم، فإن المشرع الأردنيّ في قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة ذهب إلى خلاف ما سبق، بحيث لم يجز التصرف بالمبيع (الضمانة) في ظل شرط الاحتفاظ بالمُلكيّة (المادة 28 من القانون المذكور)، كما أجاز لكل ذي مصلحة أن يطلب إلى قاضي الأمور المستعجلة إجراء الكشف المستعجل على الضمانة (المبيع) أينما وجدت للتحقق من عدم التصرف بها.

كما وضح المشرع جزاءات قانونية إذا تبين أنه تم التصرف بالمبيع، ومن هذه الجزاءات: اعتبار أجل الدين حالاً أو تقديم ضمانات بديلة أو إضافية.

وإن موقف المشرع الأردنيّ السابق هو موقف غير محدود ومنتقد لأنه يتنافى مع ما بيناه من أهداف نبتغيها من وراء هذا التعرف، ولذا فإن الباحث يتمنى على المشرع الأردنيّ تعديل هذه المادة لتسمح للمشتري بالتصرف بالمبيع محمّلاً بحقوق البائع تجاه من ينتقل إليه المبيع، بحيث لا يؤثر انتقال المبيع على التزامات المنتفع (المشتري) تجاه البائع الأصلي من ناحية وبحيث يستطيع الأخير أيضاً اقتضاء حقه بالأولوية أيضاً من ثمن المبيع حتى لو انتقل إلى حائز إلى مشتري جديد، وذلك في حال لم يستطع اقتضاء حقه من المشتري الأول.

كما يتمنى الباحث على المشرع الأردنيّ أيضاً تنظيم سلطات المشتري على المبيع وذلك بالنص صراحة على حقه في استعمال واستغلال المبيع، حتى يتحقق الهدف من هذا البيع كما ذكرنا سابقاً.

المطلب الثاني: أثر شرط احتفاظ البائع بمُلكيّة المبيع على التزامات المشتري

إن عقد البيع الذي يتضمن شرط الاحتفاظ بالمُلكيّة يقتضي احتفاظ البائع بمُلكيّة المبيع لاقتضاء حقه (الثمن)، ولكن المشتري يتسلم هذا المبيع وينتفع به لتسيير نشاط مشروعه، حيث يتمكن من استعماله واستغلاله والحصول على ثماره، وكل ما سبق كي يتمكن من الوفاء بالثمن.

وانطلاقاً من حقيقة أن المشتري يمارس سلطات الاستعمال والاستغلال على مال مملوك لغيره، فإن المشرع الأردنيّ ووفقاً لقواعد القانون المدني، رتّب على المنتفع عدد من الالتزامات القانونية المرتبطة بهذا الوضع القانوني نناقش أربعة أفرع متتالية منها، وهي كالتالي.

الفرع الأول: حفظ محل حق الانتفاع وصيانته وتحمّل النفقات المترتبة على ذلك

يقابل حق المنتفع باستعمال واستغلال عين مملوكة للغير، التزامه بالمحافظة على هذه العين وصيانتها وتحمل النفقات اللازمة والناتجة عن هذا الاستعمال، باذلاً في سبيل ذلك عناية الشخص المعتاد، وقد فرّق المشرع الأردنيّ في الحكم القانوني بين أعمال الإدارة المعتادة ومثالها القيام ببعض الترميمات والإصلاحات البسيطة ودفع الضرائب والرسوم المتحققة على محل حق الانتفاع، حيث تقع هذه الأعمال على عاتق المنتفع، وبين أعمال الإدارة غير المعتادة ومثالها الإصلاحات الجسيمة، حيث تقع على عاتق المالك إلا إذا تسبّب بها المنتفع (المشتري)، فإنّ نشأت عن خطأ الأخير تحمّل هو نفقاتها. وما يجدر التنويه له أن القواعد السابقة ليست من النظام العام، وبالتالي يجوز الاتفاق على خلافها، وبالتالي يجوز تشديد أو تخفيف أو إعفاء أي منهما من المسؤولية[1].

الفرع الثاني: التزام المنتفع (المشتري) بإعلام المالك عن كل أمر يقتضي تدخله

كما يقع على عاتق المشتري (المنتفع) التزام باستعمال الشيء بحسب ما أعدّ له، وللبائع (المالك) أن يعترض على أي استعمال غير مشروع أو لا يتفق وطبيعة الشيء المنتفع به، وله في هذه الحالة أن يطلب من المحكمة إنهاء حق الانتفاع ورد الشيء إليه[2]، والقاضي الذي ينظر ذلك هو قاضي الأمور المستعجلة في المحكمة المختصة بعد أن يقوم بالكشف على المبيع (الضمانة) وبعد التحقق من تلفها أو تغييرها[3]، وهنا نطالب المشرع الأردنيّ بتعديل نص المادة 28 من قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة حيث اقتصرت هذه المادة على حالتي: إتلاف الضمانة أو تغييرها ولم تشمل هذه المادة سوء الاستعمال، لذا نتمنى على المشرع إضافة حالة سوء الاستعمال حتى لا نصل إلى حالة التلف أو حالة التغيير ويكون للمالك خياراً مبكراً في حفظ حقوقه واسترداد المبيع.

الفرع الثالث: التزام المنتفع (المشتري) بإعلام المالك عن كل أمر يقتضي تدخله

نتيجة لوقوع المبيع تحت يد المشتري (المنتفع) وبعده عن مراقبة المالك (البائع)، فإنه قد يطرأ على المبيع ما يتطلب تدخل المالك شخصياً للمحافظة على حقوقه باعتباره لا زال مالكاً، لذا أوجب القانون على المنتفع (المشتري) إعلام

---

(1) أحمد الحياري –شرح أحكام الحقوق العينية، دار الثقافة –عمّان، الطبعة الأولى، 2021، ص 276. كذلك: انظر المادة 1210 من القانون المدني الأردني.

(2) المادة 2/1209 قانون مدني أردني.

(3) المادة 28 من قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة.

المالك بما يستجد من ذلك، حيث حدّد المشرع الأردنيّ في المادة 1213 من القانون المدني على الأسباب الموجبة لهذا الالتزام وكذلك الجزاء المترتب على الإخلال بذلك.

حيث يُلزم المنتفع بإعلام المالك إذا ادّعى الغير حقاً على الشيء المبيع (دعوى الاستحقاق)، وذلك حتى يتمكن البائع من اتخاذ ما يلزم لحماية ماله، كذلك يقوم الالتزام بالإعلام على المشتري إذا غصب المبيع غاصب، أو هلك أو تلف أو احتاج إلى إصلاحات جسيمة، وذلك لكي يتمكن البائع من إجراء هذه الإصلاحات لمنع زيادة الضرر، كما يشمل الالتزام بالإعلام إذا احتاج المبيع لاتخاذ إجراء لدفع خطر خفي.

وفي كل الأحوال السابقة يجب أن يتم الإعلام خلال مدة معقولة من تاريخ علم المشتري بالأمر الذي يتطلب تدخل البائع، بالرغم من أن نص المادة (1213) مدني أردنيّ لم ينص على تحديد مدة معينة، إلا أن الغاية منها تقتضي أن تكون مدة معقولة وبحسب الأحوال[1]. أما الجزاء الذي فرضه المشرع بموجب المادة السابقة على الإخلال بالالتزام بالإعلام فهو قيام مسؤولية المشتري بضمان الضرر الذي لحق بالمالك البائع.

الفرع الرابع: التزام المشتري بتحمل تبعة الهلاك

لعل من أهم المسائل التي تثور في الآثار المترتبة على شرط الاحتفاظ بمُلكيّة المبيع بين البائع والمشتري في المرحلة الممتدة ما بين انعقاد العقد إلى حين تحقق شرط الوفاء بالثمن هو: مسألة من يتحمل تبعة هلاك المبيع في حال حصوله خلال تلك الفترة. ولا بد من توضيح المقصود بتبعة الهلاك ابتداء، لكي تكون نقطة انطلاق لما بعدها وهو تحمل نتيجتها، فالمقصود بها هو تحمل نتائج فقد أو تلف المبيع دون إمكانية الرجوع على شخص آخر، ويحدث ذلك نتيجة قوة قاهرة أو سبب أجنبي لا يد لأحد المتعاقدين فيه.

وبالتالي فإنّ ما سبق يعني أنه إذا كان الهلاك أو التعيب عن تعدي أو تقصير من المنتفع (المشتري) فتقوم مسؤوليته بالضمان (المادة 2/1211 من القانون المدني الأردنيّ)، وبمعنى آخر فإنه حتى تقوم مسؤولية المنتفع السابقة فيتوجب على المالك إثبات التعدي أو التقصير للمشتري، وبالتالي فإن مسؤولية الأخير غير مفترضة وواجبة الإثبات، والباحث بدوره لا يتفق مع ما ذهب إليه المشرع الأردنيّ لأكثر من سبب، لعلّ أهمها أن المبيع في حوزة المشتري وتحت يده وبالتالي فهو بعيد عن مالكه البائع، فكيف للأخير إثبات تعدي أو تقصير الحائز للمبيع وهو بعيد عنه لا يعلم أحواله، وإن

(1) غازي أبو عرابي –الحقوق العينية الأصلية، الطبعة الأولى، دار وائل– عمّان، 2016، ص 327.

إلقاء عبء الإثبات بهذا الشكل على عاتق البائع فيه إرهاق كبير له، يؤدي إلى عزوفه عن مثل هذه العقود، لذا نتمنى على المشرع الأردنيّ النص صراحة على أن المسؤولية عن تعيّب أو هلاك أو تلف المبيع ترتبط بحيازة المبيع، فمتى تم تسليمه للمشتري فيكون الأخير هو المسؤول عن الهلاك أو التعيب أو التلف إلاّ إذا قام بإثبات العكسي أي أنه بذل العناية الواجبة في الحفظ والعناية للمبيع، وهذا الموقف القانوني يتّسم بالعدل والواقعية القانونية، حيث يكون عبء الإثبات على الحائز ولكن يجوز له التخلص منه بإثبات العكس.

والسؤال الذي يثور بعد ما سبق هو الذي تم طرحه في البداية وهو الذي يكون نتيجة قوة قاهرة أو سبب أجنبي لا يد لأحد المتعاقدين فيه، فمن يتحمّل نتيجته؟

وفي الإجابة على ذلك يمكن القول إنّ معظم القوانين في إجابتها عن ذلك تتراوح بين اتجاهين: اتجاه يربط تبعة الهلاك بانتقال المُلكيّة، واتجاه آخر يربط هذه التبعة بواقعة التسليم، فمثلاً نجد القانون الفرنسي يربط هذه التبعة بالمُلكيّة، حيث تنص المادة 1138 على أن المشتري يتحمل تبعة هلاك المبيع منذ اللحظة التي تنتقل إليه ملكيته ولو لم يتم تسليمه بعد، وهذا الموقف القانوني يؤدي إلى أن يظل البائع متحملاً لتبعة هلاك المبيع طوال فترة الاحتفاظ بالمُلكيّة، وسواء قبل أو بعد تسليمه للمشتري، وبالتالي فإن تحمل البائع لتبعة هلاك المبيع المحتفظ بملكيته لا يتأثر بانتقال حيازته إلى المشتري، ولا يؤثر التسليم على ذلك، والموقف القانوني السابق منتقد؛ لأنه يؤدي إلى استمرار تحمل البائع لتبعة هلاك المبيع بالرغم من قيامه بتنفيذ التزامه بتسليم المبيع للمشتري ليقوم الأخير باستعماله واستغلاله والانتفاع به، وبالرغم من أن البائع (المالك) فقد السيطرة الفعلية عليه، وعليه فإذا كان شرط الاحتفاظ بالمُلكيّة يحمي البائع من خطر عدم استيفاء الثمن، فإن البائع بالمقابل يتحمل مسؤولية هلاك المبيع باعتباره مالكاً[1].

وعلى الجهة الأخرى هناك طائفة من القوانين تربط تبعة هلاك المبيع بواقعة التسليم، والمقصود بالتسليم هنا هو التسليم القانوني لا التسليم الفعلي، أي وضع المبيع تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن الأخير من حيازته والانتفاع به دون عائق ولو لم يتم حيازته حيازة ماديّة من قبله ما دام البائع قد أعلمه بذلك[2]، ومن الأمثلة على القوانين التي ربطت تبعة الهلاك بواقعة التسليم: القانون المدني المصري (المادة 437) وكذلك القانون المدني العراقي (المواد 547، 548)،

(1) محمد حسين منصور –شرط الاحتفاظ بالملكية، مرجع سابق، ص 127.

(2) محمد العوراني –آثار توظيف الملكية كضمان في البيع الائتماني، مرجع سابق، ص 43.

وكذلك القانون المدني الألماني (446 وما بعدها)، وكذلك فإن الحكم ذاته في القانون الإنجليزي (الفصل 20 من قانون بيع السلعة لسنة 1893) والذي ينص على أن المخاطر تنتقل ابتداءً مع انتقال المال من البائع إلى المشتري[1].

والقانون الأردنيّ بدوره تبنى الاتجاه الثاني الذي يربط تبعة الهلاك بواقعة التسليم، حيث نص في المادة 500 من القانون المدني الأردنيّ على أنه: إذا هلك المبيع قبل التسليم بسبب لا يد لأحد المتابعين فيه، انفسخ البيع واسترد المشتري ما أداه من الثمن، وهذه المادة تدلك بوضوح على أن المشتري لا يخسر شيئاً نتيجة هلاك المبيع بسبب أجنبي وأنه يسترد ما دفعه للبائع من الثمن.

وقد فرّقت المادة السابقة في الحكم القانوني بين الهلاك الكلي والهلاك الجزئي للمبيع:

أ- حُكم الهلاك الكلي للمبيع:

إذا كان الهلاك كلياً انفسخ البيع بقوة القانون واسترد المشتري ما دفعه من الثمن، لأنّه يصبح تنفيذ الالتزام مستحيلاً، وهذا يؤدي إلى انعدام التزام البائع وانقضاء التزام المشتري المقابل، أي أن المشتري يصبح غير ملتزم بدفع الثمن، وينفسخ العقد من تلقاء نفسه وبقوة القانون[2]، ولا يجبر البائع بالمقابل على تقديم مبيع جديد بدل الهالك[3].

ب- حكم الهلاك الجزئي للمبيع:

إذا كان الهلاك جزئياً فيخيّر المشتري بين فسخ البيع أو أخذ المتبقي من المبيع بما يقابله من الثمن، وبالتالي يكون الخيار للمشتري بين أن يفسخ العقد كله، وهنا يعود المتعاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل التعاقد، فيسترد المشتري الثمن إذا كان قد دفعه، ويتحمل البائع تبعة الهلاك باعتبار أن المبيع ما زال في يده بالإضافة إلى أنه المالك، والخيار الثاني للمشتري هو أن يأخذ الجزء غير الهالك من المبيع بما يقابله من الثمن، وهنا طبعاً يجب أن يكون المبيع قابلاً للتجزئة وبحيث يمكن الانتفاع بالجزء الباقي[4].

(1) R.A. East wood, L. L.d, The contract of sale of good, second edition, 1946m p.93.

(2) المادة 247 مدني أردني.

(3) محمد الزعبي –عقد البيع في القانون الأردني– جامعة مؤتة، الطبعة الأولى، 1993، ص 320.

(4) عبد الرحمن الحلالشة –عقد البيع، دار وائل، الطبعة الأولى، 2011، ص 210.

واستقر نهج المشرع الأردنيّ على ربط تبعة هلاك المبيع بواقعة التسليم كما في البيع بشرط التجربة (المادة 472) مدني أردنيّ، وكذلك في البيع على سوم الشراء فإن تبعة هلاك الشيء المقبوض على سوم الشراء تكون على القابض أي أن تبعة الهلاك تدور مع تسليم المبيع (المادة 527 مدني أردنيّ).

المطلب الثالث: الآليات القانونية التي تكفل تحقيق التزام المشتري بدفع الثمن

يتعرض البائع في البيوع آجلة الثمن لمخاطر عدم قيام المشتري بتسديد ثمن المبيع، وإن شرط الاحتفاظ بالمُلكيّة كضمانة اتفاقية بين المتعاقدين جاء بهدف رئيس كي يمكن البائع من استيفاء حقه في الثمن المؤجل، والبائع يمكن أن يتعرض لعدد من الصعوبات التي يمكن أن تواجهه لتحقيق الهدف السابق، ومنها تقاعس المشتري عن السداد، كما يمكن أن يتعرض المشتري خلال تلك الفترة لمخاطر الإعسار، لذا يثور التساؤل عن الآليات التي تكفل حق المشتري في الحصول على الثمن، لذا سنحاول من خلال فرعين متتاليين بحث أهم هذه الآليات والتي نص عليها المشرع الأردنيّ في قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة وهي:

- التنفيذ الطوعي على المبيع.
- حق البائع باسترداد المبيع.

الفرع الأول: التنفيذ الطوعي على المبيع

لعلّ دور الضمان الذي يؤديه شرط الاحتفاظ بالمُلكيّة لا ينحصر فقط في دفع المشتري إلى الوفاء بالثمن، ولكنه يتعدّاه إلى حماية البائع في استيفاء حقه بالثمن، ولكن هذا الحق للبائع وإن كان أمراً يبدو يسيراً من الناحية النظرية، إلا أنه يتسم بنوع من الغموض والتعقيد من الناحية العملية، ولعلّ السبب الرئيس وراء ذلك مردّه انتقال الحيازة والسيطرة على المبيع إلى المشتري.

وأمام الوضع القانوني السابق وما ينطوي عليه من تعارض للمصالح بين الطرفين من جهة، وأمام حاجة الطرفين للتوفيق بين مصالحهما المتعارضة والبحث عن حلول لخلق نوع من التوازن في سبيل ذلك، جاء النص على فكرة مستحدثة في التنفيذ وهي فكرة التنفيذ الطوعي على المبيع وذلك في قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة.

ولعل هذه الفكرة تنسجم مع ما يذهب إليه الفكر القانوني الحديث من حيث ضرورة حث الأطراف على تسوية منازعاتهم ودّياً بعيداً عن ساحات القضاء وتعقيداته كلما أمكن ذلك، حيث يؤدي ذلك إلى التسريع في إجراءات حصول

الدائن على حقه مبكراً، وبالتالي اقتصاد الوقت والجهد والإجراءات والنفقات، ومن جهة أخرى التخفيف عن كاهل القضاء منازعات يمكن حلّها خارج ساحاته.

ويبدو أنه في محاولة لترجمة الأفكار السابقة تبنى المشرع الأردنيّ فكرة التنفيذ الطوعي على المبيع كوسيلة ناعمة من الوسائل البديلة لحل النزاعات[1]، إضافة إلى الوسائل البديلة السابقة التي أخذ بها سابقاً، مثل: الوساطة والصلح والتحكيم وإدارة الدعوى المدنية[2] وقد جاء تبني المشرع الأردنيّ لهذه الوسيلة الجديدة من خلال النص عليها في قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة وتحديداً في المادة 29 منه، حيث جاء فيها: "أ- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر، يجوز الاتفاق بين الضامن والمضمون له على منح المضمون له الحق، بعد استحقاق الالتزام المضمون، بالتنفيذ على الضمانة استيفاء لحقه، ولا يعتد بهذا الاتفاق ما لم يرد في اتفاق خاص ضمن عقد الضمان أو ضمن وثيقة منفصلة" ، ولبيان **مفهوم التنفيذ الطوعي على المبيع** لا بد من القول ابتداءً إنّ المبيع هو صورة من صور الضمانة المنصوص عليها في المادة 29 السابقة، لأن المشرع الأردنيّ في المادة 2 من ذات القانون عرّف الضمانة بأنها: "المال المنقول الذي يوضع تأميناً للوفاء بالتزام"، كما قرّر المشرع في المادة 3 من ذات القانون سريان أحكامه على المعاملات والعقود التي تتضمن شرطاً يقضي بضمان الوفاء بالتزام بما في ذلك: "بيع المال المنقول بشرط تأجيل نقل ملكيته إلى حين استيفاء الثمن".

ومن خلال صياغة نص المادة 29 السابقة نستطيع أن نتبين عدداً من النقاط القانونية، والتي من خلالها يمكن إلقاء الضوء على هذا المفهوم واستجلائه، ومن أهم هذه النقاط:

أولاً: إنّ صياغة النص وفي مستهل تلك المادة جاءت لتبين أنها استثناء وأنها واردة على خلاف الأصل، حيث أنه في الضمانات العينية ومنها الرهن التأمينيّ والرهن الحيازي، لا يجوز فيها للدائن أن ينفذ على المال المرهون بنفسه إلا من خلال دائرة التنفيذ المختصة وبعد اتباع الإجراءات القانونية اللازمة (المادة 1342 من القانون المدني فيما يتعلق بالرهن التأمينيّ)، كما أنه لا يجوز له تملك العين المرهونة مقابل دينه، وإذا اشترط مثل هذا الشرط بين المتعاقدين، فالشرط باطل والرهن صحيح (المادة 1343 من القانون المدني فيما يتعلق بالرهن التأمينيّ)، ومثل ما سبق بالنسبة للرهن الحيازي (المادة 1398 مدني أردنيّ).

(1) عوض الزعبي –أصول المحاكمات المدنية الأردني، بلا ناشر، الطبعة 4، السنة 2020، ص 398.

(2) انظر القانون رقم 26 لسنة 2002 المعدّل لقانون أصول المحاكمات المدنية الأردني المنشور على الصفحة 2069، العدد 4547 من الجريدة الرسمية.

ثانياً: إن ورود مفهوم التنفيذ الطوعي كاستثناء على القواعد المستقرة فيما يتعلق بالضمانات، أراده المشرع لحكمة ابتغاها وهي كما ذكرنا بالتقديم كوسيلة مستحدثة لحل النزاعات واستثمار ميزانها من تقليل لكلف التقاضي واستثمار للوقت وتشجيع للدائنين على منح الائتمان اللازم للمدينين بغية سرعة الوصول لحقوقهم، ذلك أنه إذا دققنا النظر في الضمانات التقليدية لوجدنا أن وضع الأموال المنقولة ضماناً للدين الغاية منه تقليدياً هي التمتع بميزتي التتبع والتقدم على الضمانة لأجل التنفيذ عليها مستقبلاً عند تخلف المدين عن الوفاء بالتزامه، وحتى هاتين الميزتين (السلطتين). فإن سلطة التتبع لم توجد إلا لخدمة سلطة التقدم، والأخيرة بدورها خادمة لغاية الدائن الأساسية في استيفاء حقه المضمون[1].

ثم إننا إذا دققنا النظر مرة أخرى لوجدنا أن سلطة الحبس في الرهن الحيازي للأموال المنقولة يستعاض عنها بإشهار الرهن، وهذا ما نص عليه المشرع الأردنيّ في المادة 6 من قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة، فالهدف من تجريد المدين من الحيازة ونقلها إلى الدائن حتى يحتج الأخير بحقه (الدين) على الكافة وبحيث يكون آمناً لاستعمال سلطته في الحيازة لاقتضاء دينه بالأولوية، وبتلخيص ما سبق يمكن القول إنّ نقل الحيازة إلى الدائن المرتهن يساوي التنفيذ على المال (الضمانة) تنفيذاً سابقاً لأوانه.

يتضح من كل ما سبق أن المشرع الأردنيّ جاء لتحقيق الهدف من استيفاء الدائن لحقه المضمون ولكن دون المرور بالإجراءات الطويلة والمكلفة، متجاوزاً المحذور الذي كان يمنع الدائن من التنفيذ على المال المضمون بنفسه خشية أن يستغل الدائن ضعف المدين وحاجته إلى المال، فيقوم بتملك المال أو ببيعه بأقل من سعره العادل، ولعلّ المشرع في ذلك (التنفيذ الطوعي على الضمانة) غلّب الإيجابيات السابقة على هذا المحذور الأخير.

ثالثاً: وبالبناء على النقطة السابقة فإن التنفيذ الطوعي يتم بعيداً عن دائرة التنفيذ ودون اتباع الإجراءات القانونية الرسمية، بل من خلال الاتفاق عليه بين المتعاقدين وسواء من خلال شرط في عقد الضمان الرئيس أو ضمن وثيقة منفصلة، بحيث يكون بموجبه للدائن أن ينفذ على الضمانة استيفاء لحقه بعد حلول أجل الدين وعدم قيام المدين بالوفاء.

ويتضح من نص المادة 29 من قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة أن المشرع تطلب شكلية معينة لهذا التنفيذ الطوعي وهي أن يرد الاتفاق في شكل خاص ضمن عقد الضمان أو وثيقة منفصلة، مما يعني وجود وروده مكتوباً وبالتالي

(1) أحمد سلامة –الرهن الطليق– مجلة العلوم القانونية والاقتصادية– جامعة عين شمس– كلية الحقوق، ص 105.

لا يعتد بالاتفاق الشفوي، ويثور التساؤل هنا حول شرط الكتابة هل هو: للانعقاد أم للصحة والنفاذ؟ ونحن نعتقد أنه للانعقاد، وبمعنى آخر فإن عدم مراعاة هذه الشكلية تجعل من شرط التنفيذ الطوعي باطلاً لا أثر له، أما بخصوص العقد الأصلي للضمان فيبقى صحيحاً بالرغم من بطلان الشرط، وسندنا في ذلك ما ورد في المادة 29 نفسها حيث ذكرت: "ولا يعتد بهذا الاتفاق ما لم يرد في اتفاق خاص..."، وبالتالي فإنها قصرت البطلان على الشرط دون العقد الأصلي للضمان.

رابعاً: إن مصطلح التنفيذ الطوعي الوارد في المادة 29 السابقة جاء مصطلحاً غامضاً بعض الشيء، حيث لم يحدد المشرع الأردنيّ المقصود به من حيث إنّه يقتصر على تخويل الدائن حق بيع المال المضمون فقط أم يتعدى ذلك إلى حد إعطاءه حق تملك هذا المال؟ خصوصاً أن المشرع أعطاه في الفقرة بحق التملك إذا كانت الضمانة سندات خطية قابل للتحويل فالمشرع أعطى الخيار للدائن بين أن يتم تحصيل المبالغ التي تمثلها هذه السندات أو تملك البضائع التي تمثلها تلك السندات، وزيادة على ما سبق، فإن المشرع أعطى المضمون له أن يعرض على الضامن بعد استحقاق الالتزام المضمون تملك الضمانة كلياً أو جزئياً لاستيفاء حقوقه شريطة عدم وجود حقوق أخرى نافذة في مواجهة الغير على الضمانة.

خامساً: جاءت السلطات التي أعطاها المشرع للدائن بالتنفيذ على الضمانة سواء من خلال بيعها واستيفاء حقه من ثمنها أو من خلال تملكها، جاءت هذه السلطات غير منضبطة بقيود من شأنها مراعاة مصلحة المدين الضامن وتحقيق العدالة بين الطرفين بحيث يستوفي الدائن حقه ودون إجحاف بحق المدين وذلك من خلال الاشتراط تقييم الضمانة بقيمتها الحقيقية العادلة، مما يبعد المحذور الذي من أجله منع المشرع في وسائل الضمان التقليدية للدائن تملك المال المرهونة، وبحيث يتم النص على معيار للقيمة العادلة وهو سعر السوق يوم البيع، أو أن يتم تحديد سعرها بواسطة خبراء يتم الاتفاق على أسمائهم بين المتعاقدين.

كما يتوجب النص على تحمل المتعاقدين لنفقات البيع وأجور الخبراء بينهما مناصفة.

الفرع الثاني: حق البائع باسترداد المبيع

طالما وصلنا إلى أن حق المشتري على المبيع في ظل وجود شرط احتفاظ البائع بمُلكيّة المبيع هو حق انتفاع، وطالما أن حق الانتفاع في الأصل هو حق مؤقت شأنه في يذلك شأن كل الحقوق العينية المتفرعة عن حق المُلكيّة، حيث لا يتصور وجودها كلها دون صفة التأقيت، لأنها تنتقص من حقوق وسلطات المالك الأصلية بحرمانه من سلطتي

الاستعمال والاستغلال[1]، لذا فالأصل أن حق الانتفاع هذا ينقضي بانقضاء مدته المحددة بالعقد وبالتالي يلتزم المنتفع (المشتري) برد العين محل الانتفاع (الضمانة) إلى صاحبها بعد انقضاء مدة هذا الحق وبالحالة التي كانت عليها وقت بدء الانتفاع طالما كان الرد ممكناً[2].

فإذا أبقى المنتفع المبيع بحيازته بعد انقضاء الأجل المحدد، دون اتفاق مع المالك، كان المنتفع مسؤولاً عن تلف أو هلاك يصيب الضمانة حتى لو كان ذلك بغير تقصير أو تعمد منه[3].

وإذا كان ما سبق هو الأصل في العلاقة بين الطرفين، إلا أنّه يجوز لهما الاتفاق على خلافه، وفي حالتنا هذه إذا قام المشتري بأداء الثمن المتفق عليه عند انتهاء مدة حق الانتفاع انتقلت مُلكيّة الضمانة من البائع إلى المشتري، وتحوّلت يد الآخر عليها من يد انتفاع إلى يد ملك، باعتبار أن البيع مع شرط البائع احتفاظه بالمُلكيّة يشكل نوعاً من البيوع الائتمانية التي تهدف إلى ضمان أداء الثمن المستحق.

وبالمقابل قد يحصل أن لا يؤدي المشتري ما يترتب في ذمته من الثمن، وهنا يكون البائع أمام ثلاثة خيارات:

الخيار الأول: التنفيذ الطوعي على المبيع (الضمانة) وذلك وفق المفهوم الذي عرضنا له في الفرع الأول.

الخيار الثاني: في حال تعذر التنفيذ الطوعي على المبيع إما لغياب الاتفاق على ذلك أو لأي سبب آخر، فللبائع اللجوء إلى التنفيذ الجبري على المبيع من خلال قيام البائع بتقديم طلب لقاضي التنفيذ لدى المحكمة المختصة لإصدار قرار بوضع اليد على المبيع ومن ثم بيعه وعن طريق المزاد العلني ووفق الإجراءات المحددة في قانون التنفيذ لأجل أن يستوفي البائع حقه من الثمن الذي تم به بيع المبيع (المادة 30 من قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة).

الخيار الثالث: قد يغيب الاتفاق على التنفيذ الطوعي بين المتعاقدين، كما قد يجد البائع نفسه أمام إجراءات قضائية طويلة في حال التنفيذ الجبري مما يؤخر حصره على حقه، لذا يكون من حق البائع استرداد الشيء المبيع باعتباره لا زال مالكاً له تحت شرط الاحتفاظ بالمُلكيّة، خصوصاً إذا كانت مصلحة البائع تتمثل باسترداده وليس ببيعه عن طريق القضاء، لذا نصت التشريعات المقارنة على هذا الحق للبائع ومنها القانون المدني الفرنسي في

(1) أحمد الحياري –أحكام الحقوق العينية، مرجع سابق، ص 268.
(2) المادة 1215 مدني أردني.
(3) أحمد الحياري –المرجع السابق، ص 278.

الفصل 2371[1]، وكذلك فعل المشرع المغربي في قانون الالتزامات والعقود المعدل والمتمم بالقانون رقم 18-21 انظر الفصل 24-618.

ويشكل حق البائع باسترداد المبيع ضمانة كبيرة له من خلال إعطائه حق امتياز عليه مما يجنبه الدخول في حالة تزاحم مع باقي دائني المدين[2]، كما أن النص عليه باعتباره حقاً للبائع يجعله يقع بمجرد طلبه من قبل الأخير وبالتالي يجنبه السلطة التقديرية للقاضي في حال عدم النص عليه التي قد تستجيب لطلب البائع أو ترفضه[3].

ويثور التساؤل حول مسألة الأداء الجزئي للثمن دون أن يقوم المشتري بإكمال الثمن، حول مصير الأقساط المدفوعة في حال استرداد المبيع من قبل البائع؟

لقد أجاب على هذه المسألة الفصل 22-618 من قانون الالتزامات والعقود المغربي المعدل بالقانون رقم 18-21 بالقول: "يترتب عن الأداء الجزئي لثمن بيع الأشياء القابلة للاستهلاك، الانقضاء الجزئي لشرط الاحتفاظ بمُلكيّة هذه الأشياء، وذلك في حدود الثمن المؤدى، ما لم يشترط على غير ذلك"، ويتبين من هذا النص أن الأداء الجزئي يرتب الانقضاء الجزئي لشرط الاحتفاظ بالمُلكيّة، فكلما أدى المشتري قسطاً من الثمن كلما تلاشى حق الاحتفاظ بمُلكيّة الأشياء بالنسبة للبائع، والأصل هو تمام الوفاء بالثمن، إلّا أن النص السابق لا يمنع الاتفاق على تجزئة الثمن، وبالتالي فإن المشرع ترك تنظيم ذلك للحرية التعاقدية للأطراف[4].

لكن يؤخذ على النص السابق أنه عالج مسألة بيع الأشياء الاستهلاكية دون الأشياء الاستعمالية، حيث إنّ الأخيرة أيضاً تفقد جزءاً كبيراً من قيمتها مع الاستعمال، وبالتالي عندما يستعيدها البائع تكون قيمتها أقل، وهذا يستوجب تعريض البائع عن نقصان قيمة المبيع من خلال خصم جزء من الأقساط يتناسب وهذا النقصان.

(1) Art 2371 C. Civ: "A dêfaut de complet paiement ā l'êchêance, le crêancier peut demander la restitution du bien".

(2) محمد العلواني –الملامح الجديدة للتأمينات العينية المنقولة في القانون الفرنسي– مجلة الحقوقة، العدد 16 و 17، 2014، ص 100.

(3) محمد حسين منصور –شرط الاحتفاظ بالملكية– دار الجامعة الجديدة– الاسكندرية، 2007، ص 121.

(4) طارق أولاد علي –البيع مع شرط الاحتفاظ بالملكية على ضوء القانون رقم 18-21 المتعلق بالضمانات المنقولة، مجلة منازعات الأعمال، العدد 57، 2020، ص 123.

وبعد ما سبق، فإن المشرع الأردنيّ وللأسف لم ينص على حق البائع باسترداد المبيع كأحد الخيارات التي يمكن أن يلجأ لها للحفاظ على حقه بالحصول على كامل الثمن عند استحقاقه، ولذا نتمنى على المشرع الأردنيّ النص صراحة على ذلك على نحو ما سنقترحه بالتوصيات في نهاية هذا البحث.

الخاتمة

بعد أن أنهينا هذه الدراسة توصلنا إلى عدد من النتائج والتوصيات، نعرض النتائج أولاً ونتبعها بالتوصيات ثانياً.

أولاً: النتائج :

1. إنّ إدراج شرط الاحتفاظ بالمُلكيّة من قبل البائع من شأنه أن يقتطع من سلطاته على المبيع سلطتي الاستعمال والاستغلال لصالح المشتري بينما يحتفظ بسلطة التصرف فقط.
2. إنّ إدراج شرط الاحتفاظ بالمُلكيّة في العلاقة بين المتعاقدين من شأنه أنْ يجعل على المبيع ذاته حقّين عينيين لشخصين مختلفين في آن معاً.
3. هناك حالة فراغ قانوني لم ينظمها المشرع الأردنيّ في قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة فيما يتعلق بمركز المشتري قبل أن يصبح مالكاً في ظل شرط احتفاظ البائع بمُلكيّة المبيع، ويمتد هذا الفراغ القانوني فيما يتعلق بالسلطات التي يتمتع بها المشتري قبل سداد الثمن.
4. بالرغم من تشابه حق المستأجر مع المؤجر –من حيث تجزئة حق المُلكيّة– مع المشتري في ظل احتفاظ البائع بالمُلكيّة، إلا أن حق المستأجر يبقى حقاً شخصياً بينما حق المشتري هو حق عيني مع ما يتبع ذلك من نتائج تترتب على هذا التكييف.
5. إن المشرع الأردنيّ ساوى في المركز القانوني للمشتري في ظل شرط الاحتفاظ بالمُلكيّة مع الحائز، مع أن الحيازة كسبب من أسباب كسب المُلكيّة تقوم بالأساس على سيطرة فعلية وأعمال مادية من قبل الحائز على الشيء محل الحيازة، بينما البيع بشرط الاحتفاظ بالمُلكيّة هو تصرف قانوني وليس عملاً مادياً.
6. إن اعتبار المبيع أمانة في يد المشتري بحسب ما ذهبت إليه المادة 8 من قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة يجعل المشتري بمركز الوديع (المودع لديه) في عقد الوديعة، وبحيث تكون الوديعة أمانة في يد المودع

لديه، وما سبق يختلف عن مركز المشتري في ظل احتفاظ البائع بمُلكيّة المبيع، حيث يتم تسليم المبيع للمشتري بموجب عقد البيع الذي هو من عقود التمليك وعقود التصرف وليس من عقود الأمانة.

7. إن جوهر البيع تحت شرط احتفاظ البائع بالمُلكيّة هو بسبب عجز المشتري عن الوفاء بكامل الثمن عند التعاقد، لذا يُسلّم المبيع للمشتري للانتفاع به وفق الطريقة التي تتناسب مع مصلحته، بهدف جعل المشتري بالنهاية قادراً على الوفاء بالثمن لكي تخلص له مُلكيّة المبيع، وهذا لا يتوافق مع الموقف غير الموفق للمشرع الأردنيّ في ظل المادة 8 السابقة من حيث اعتبار المبيع أمانة في يد المشتري.

8. كما أن موقف المشرع الأردنيّ في ظل المادة 8 السابقة لا يتفق مع الناحية الواقعية والفعلية لهذا الدافع القانوني، فالمشتري بعد تسلمه للمبيع يظهر عليه بمظهر المالك ويمارس عليه سلطتي الاستعمال والاستغلال.

9. إن للمشتري الحق بممارسة سلطتين الاستعمال والاستغلال على المبيع، كما أن المشرع الأردنيّ وبموجب القواعد العامة في القانون المدني (المواد 1215، 1218) أجاز له التصرف بحق الانتفاع (التنازل عن هذا الحق للغير)، لكن المشرع الأردنيّ في ظل شرط الاحتفاظ بالمُلكيّة تحت طائلة جزاءات قررها المشرع في المادة 28 من القانون المذكور، وإن ما سبق يخلق تعارضاً غير محمود بين موقفي المشرع.

10. يقابل حق المنتفع باستعمال واستغلال عين تحض الغير التزامه بالمحافظة على هذه العين وصيانتها باذلاً في ذلك عناية الشخص المعتاد، كما يجوز تشريد أو تخفيف أو الإعفاء من هذه المسؤولية.

11. يقع على المشتري في ظل شرط الاحتفاظ بالمُلكيّة –التزام باستعمال المبيع بحسب ما أعد له، وللبائع أن يعترض على أي استعمال مخالف أو غير مشروع أو لا يتفق وطبيعة الشيء المنتفع به، وله في هذه الحال طلب إنهاء حق الانتفاع ورد الشيء إليه.

12. يقع على المشتري التزام بإعلام المالك عن كل أمر يقتضي تدخله شخصياً باعتباره (البائع) ما زال مالكاً، وذلك حتى يتمكن الأخير من اتخاذ ما يلزم لحماية ماله.

13. إن مسؤولية المشتري (المنتفع) عن هلاك المبيع وفقاً للمادة 2/1211 من القانون المدني هي مسؤولية واجبة الإثبات من قبل البائع بالرغم من أن المبيع في حيازة المشتري وتحت يده، وبالتالي فهو بعيد عن مالكه (البائع) فكيف للأخير إثبات هذه المسؤولية، وإن هذا فيه إرهاقللبائع يؤدي إلى عزوفه عن هذه العقود. والمشرع الأردنيّ

لم يعالج أحكام تبعة الهلاك في النصوص الخاصة في قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة، كما أن موقف المشرع الأردنيّ السابقة يخالف توجهه – دون سبب وجيه – حول ذات الموضوع في عقد البيع العادي.

14. نص المشرع الأردنيّ على فكرة مستحدثة في التنفيذ وهي فكرة التنفيذ الطوعي على المبيع في قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة كوسيلة ناعمة لتسوية المنازعات وديًّا بعيداً عن ساحات القضاء وتعقيداته وبالتالي اقتصاد الوقت والجهد والإجراءات والنفقات (المادة 29 من القانون المذكور).

15. تطلب المشرع شكلية خاصة لفكرة التنفيذ الطوعي على المبيع وهي ورود ذلك باتفاق ضمن عقد الضمان أو وثيقة منفصلة وأن يكون هذا الاتفاق مكتوباً، وأن الكتابة هنا ليست لغايات الإثبات فقط وإنما لانعقاد التصرف صحيحاً، وأن من شأنه مخالفة ذلك بطلان هذا الشرط، ولكن البطلان لا يمتد إلى العقد الأصلي للبيع.

16. جاءت السلطات التي أعطاها المشرع للدائن بالتنفيذ الطوعي على الضمانة غير منضبطة بقيود من شأنها مراعاة مصلحة المدين الضامن وتحقق العدالة بين الطرفين بحيث يستوفي الدائن حقه ودون إجحاف بحق المدين.

17. طالما أن حق المشتري في ظل شرط الاحتفاظ بالمُلكيّة هو حق انتفاع، فهو حق مؤقت شأنه في ذلك شأن كل الحقوق المتفرعة عن حق المُلكيّة، لذا فالأصل أن هذا الحق ينقضي بانتهاء مدته المحددة في العقد وبالتالي يلتزم المشتري برد العين (الضمانة) إلى صاحبها طالما كان الرد ممكناً، وبخلاف ذلك يكون مسؤولاً عن أي تلف أو هلاك يصيب الضمانة ولو كان ذلك بسبب أجنبي.

18. يجوز للأطراف الاتفاق على أنه إذا قام المشتري بدفع كامل الثمن عند انتهاء مدة حق الانتفاع، تنتقل مُلكيّة الضمانة له.

19. إذا غاب الاتفاق على التنفيذ الطوعي، ولم يرغب البائع باللجوء إلى بيع الضمانة عن طريق التنفيذ الجبري، بحيث كان له مصلحة باستردادها باعتباره لا زال مالكاً لها تحت شرط الاحتفاظ بالمُلكيّة، لذا نصت التشريعات المقارنة على هذا الحق للبائع وغاب هذا النص عن التشريع الأردنيّ.

ثانياً: التوصيات:

1. نتمنى على المشرع الأردنيّ النص في قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة، على أن المركز القانوني للمشتري –تحت شرط احتفاظ البائع بمُلكيّة المبيع وقبل أن يصبح مالكاً –هو بمركز صاحب حق الانتفاع.
2. نتمنى على المشرع الأردنيّ تنظيم السلطات التي يتمتع بها المشتري قبل سداد الثمن، والنص صراحة على منحه سلطة استعمال واستغلال المبيع وملحقاته ضمن الأوجه المعتادة.
3. نتمنى على المشرع الأردنيّ تعديل نص المادة 28 من قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة، لتتوافق مع نص المادتين 1215، 1218 من القانون المدني، وذلك بمنح المشتري سلطة التصرف بحق الانتفاع، باعتبار هذا الحق يمثل قيمة اقتصادية يمكن الاستفادة منها، مع حفظ حق البائع من خلال النص على انتقال المبيع للغير محمّلاً بحقوق البائع تجاه من ينتقل إليه المبيع.
4. نتمنى على المشرع الأردنيّ النص صراحة على التزامات المشتري ومنها المحافظة على المبيع وتحمّل النفقات اللازمة والناتجة عن استعماله واستغلاله، والتزامه بإعلام المالك عن كل أمر يقتضي تدخله، باذلاً في ذلك عناية الرجل المعتاد.
5. نتمنى على المشرع الأردنيّ تعديل نص المادة 1/1211 من القانون المدني، والنص صراحة ضمن قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة على أن المسؤولية عن تعيّب أو هلاك المبيع ترتبط بالحيازة، وبالتالي فهي تقع على عاتق المشتري منذ لحظة الاستلام.
6. نتمنى على المشرع الأردنيّ تعديل نص المادة 29 من قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة لتوضيح فكرة التنفيذ الطوعي من حيث تخويل الدائن حق بيع المال المضمون، بالإضافة إلى حق تملك هذا المال، وتقييد الحقين السابقين بضمانات من شأنها عدم الإجحاف بحق المدين (المشتري)، وذلك من خلال الاشتراط على ضرورة تقييم المبيع بقيمته العادلة، ومعيار القيمة العادلة هو سعر السوق يوم البيع أو بواسطة خبراء يتفق على أسمائهم المتعاقدين.

وكذلك النص في التعديل على تحمّل المتعاقدين لنفقات البيع وأجور الخبراء مناصفةً.

7. النص صراحة على حق البائع باسترداد المبيع وإعطائه حق امتياز عليه يجنبه مزاحمة بقية الدائنين، كأحد الضمانات للحفاظ على حقه بالحصول على كامل الثمن عند استحقاقه في حال لم يقم المشتري بأداء هذا الالتزام.

وتنظيم هذا الحق من خلال وضع حلول للأداء الجزئي للثمن، وكذلك تحمّل المشتري المسؤولية عن نقصان قيمة المبيع نتيجة الاستعمال أو الاستغلال، من خلال خصم جزء من الأقساط التي تم دفعها وبحيث يتناسب هذا الخصم مع قيمة النقصان.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

القوانين:

1. القانون المدني الأردنيّ رقم 43 لسنة 1976 المنشور على الصفحة 2 من العدد 2645 من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ 1 / 8 / 1976.

2. قانون أصول المحاكمات المدنية الأردنيّ رقم 24 لسنة 1988 وتعديلاته، المنشور على الصفحة 735 من عدد الجريدة الرسمية رقم 3545 بتاريخ 2 / 4 / 1988

3. قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة رقم 20 لسنة 2018، المنشور على الصفحة 2387 من عدد الجريدة الرسمية رقم 5513 بتاريخ 2 / 5 / 2018.

المراجع الأجنبية:

- Abu Orabi, G. (2016). The original in-kind rights (in Arabic). Dar Wa'el, first edition.

- Al-Alwani, M. (2012). Effects of Employing Ownership as Security in Credit Sale, Part Two (in Arabic). The Moroccan Journal of Studies and Legal Consultations, 13.

- Al-Alwani, M. (2014). New Features of Movable In-Kind Insurance in French Law (in Arabic). Al-Haqqa Journal, Issues 16 and 17.

- al-Halalsha, A. al-Rahman. (2011). Contract of Sale (in Arabic). Dar Wael Publishing, 1.

- Al-Hiyari, A. (2021). Explanation of the provisions of rights in kind. Dar Althqafh, 1.

- Al-Kaabi, H. H. (2011). The Seller's Retention of Ownership of the Sale (in Arabic). Al-Halabi Human Rights Publications, Beirut, first edition.

- Al-Mahdawi, A. A. (2010). The original in-kind rights (in Arabic). University Library / Sharjah (in Arabic), first edition.

- Al-Obaidi, A. H. (2021). Rights in kind (in Arabic). Dar Althqafh.

- Al-Sarhan, A., & Khater, N. (2000). Sources of Personal Rights (in Arabic). Dar Althqafh,1.

- Al-Sharqawi, M. S. (1984). Commercial Law (in Arabic). Dar Al-Nahda - Cairo, 2.

- Al-Zoubi, A. (2020). Jordanian Civil Procedure (in Arabic). Unpublished, 4th Edition.

- Al-Zoubi, M. (1993). Sale Contract in Jordanian Law (in Arabic). Mutah University, first edition.

- Antoin Brocca/ Manuel de La clausa de reserve de proprite/effecte de La clause donsles conts/Lyon 1982.

- Art 2371 C. Civ: “A dêfaut de complet paiement ā l’êchêance, le crêancier peut demander la restitution du bien”.

- Awlad Ali, T. (2020). Sale with the condition of retaining ownership in the light of Law No. 18-21 relating to movable guarantees (in Arabic). Business Disputes Journal, 57.

- Mansour, M. H. (2007). the condition of retaining ownership (in Arabic). Dar Aljam’eh Aljdydh - Alexandria.

- Michel Pêdamon, ‘La reserve de propriêtê en droit allemande et le droit Francais’, Rev. jur. Com., n° special, 1982.

- Mubarak, S. (n.d.). Rights in Kind (in Arabic). Hamada Center for Printing, Irbid - Jordan.

- R.A. East wood, L. L.d, The contract of sale of good, second edition, 1946m.

- Salama, A. (n.d.). Free Mortgage. Journal of Legal and Economic Sciences.

- Swar, M. W. A.-D. (1999). Reasons for Owning Ownership (in Arabic). Dar Althqafh, First Edition, Chapter 350.

- Trigeaud J.M., La reserve de propriêtê et le transfert de propriêtê, J.C.P. 1982. 11. 13744.

- Zahra, M. M. (1999). The original in-kind rights (in Arabic). United Arab Emirates University Press, first edition.

القيم الدلاليّة واللغويّة التي يكتسبها المضاف إليه من المضاف

محمد عبدالرحمن الحجوج البطوش

جامعة العلوم الإسلامية العالمية

د. زكريا محمد البطوش

الجامعة الأردنية – فرع العقبة

الملخص

تعالج هذه الدراسة الدلالة اللغويّة التي يكتسبها المضاف إليه من المضاف، إذ تسهم العلائق التركيبية في باب الإضافة في انسجام الكلام وتماسكه، لأنّها تجرد المضاف من قرائن الانفصال، كما تسهم في تحليل البعد الدلاليّ المكتسَب من خلال القرائن السياقية والمقامية بهدف الكشف عن القيم النحويّة والدلاليّة التي يكتسبها المضاف إليه من المضاف، وقُسّمت إلى قيم دلاليّة، ونحويّة، وشكليّة، واعتمدت الدراسة المنهجين: الاستقرائي، والوصفي التحليلي، وخلصت إلى أنّ لتراكيب الإضافة مزايا دلاليّة ونحويّة وشكليّة يكتسبها المضاف إليه من المضاف، حيث أحصت أربعة عشر معنًى دلاليّاً ونحويّاً.

الكلمات المفتاحية: *المضاف إليه، المضاف، الاكتساب، القيم، الدلالة.*

The Semantic And Linguistic Values That The Annexed Acquires From The Annexing

Abstract

The study deals with semantics acquired by the annexed acquires from the annexing, as structural relationships in the additional contribute to speech harmony and coherence because it strips the annexing from the clues of separation. It also contributes to the analysis of the semantic dimension acquired through contextual and evaluative evidence in order to detect the grammatical and semantic values acquired by the annexed from the annexing. It is divided into semantic, grammatical, and formal values. The study adopted two methods: inductive and analytical-descriptive.

The study concluded that the additive structures had semantic, grammatical, and morphological advantages that the annexed acquires from the annexing, counting fourteen semantic and grammatical meanings.

Key words: *Annexed, Annexing, Acquisition, Values, And Semantics.*

التمهيد:

يتشكل المركب الإضافي من علاقة اسمين، الأول رأس المركب المتمثل بالمضاف، ويمتاز بعدم تنوينه، ويأخذ الإعراب المسند إلى المركب بأتمه، بحكم علاقته بالوظيفة التي يشغلها، والآخر المتمّم له، المتمثل بالمضاف إليه، وتكون مجرورة دائمًا، وتشغل وظيفة المالك، وقد عدّ الفهري هذه العلاقة علاقة قائمة على مستوى البنية المكوّنة للجملة، وتتعلق بوظيفة نحويّة واحدة هي وظيفة الملكية، وتُوافِق الوظيفة النحويّة أدوارًا دلاليّة مختلفة تمثل العلاقة بين عنصري المركب الإضافي، منها: دلالة ملكية، نحو: كتاب زيدٍ، ودلالة احتواء، نحو: فنجان قهوة، ودلالة مكان، نحو: أمير القفار، ودلالة شكل ومادة، نحو: خاتم ذهب، ودلالة منفذ وضحية، نحو: قاتل السجين، وغيرها[1]؛ أي أن المضاف خادم للمضاف إليه

(1) الفهري، عبدالقادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال – الدار البيضاء، المغرب، ط1/1985م. ص158.

على المستوى البنيوي؛ لأنه يمنحه العلاقة الإعرابية المتمثلة بالجر، وكذلك يعد المضاف إليه خادمًا للمضاف على المستوى المعنوي؛ لأنه يمنحه التعريف والتخصيص، وغيرها من المعاني الدلاليّة[1].

ونظرًا لشدة اتصال المضاف بالمضاف إليه وحاجة كلّ منهما للآخر، فقد عدّ هذا التركيب من المتلازمات اللفظية، وعومل معاملة الكلمة الواحدة، غير أن الحذف قد ينال أحد ركني المركب الإضافي، وغالبًا ما يحذف رأسه (المضاف)، حيث شاع واطَّرد في القرآن وكلام العرب[2]، فتحل فضلته المجرورة (المضاف إليه) محلّه وتأخذ حكمه الإعرابي، وتكتسب صفاته، وقد خُرّجت كثير من التراكيب اللغويّة في القرآن الكريم وكلام العرب على حذف المضاف، غير أن هذه المسألة قصرها بعض النحاة كأبي الحسن الأخفش على السماع ولم يجز القياس عليها[3]، وكذلك عدّ ابن القيم حذف المضاف وتقديره في بعض التراكيب مسلكًا ضعيفًا؛ لأنه يسوّغ الادّعاء مطلقًا، ويُلبس الخطاب، ويُعطّل الأدلة، ويُفسد التفاهم، قال: "إذ ما من لفظِ أمرٍ أو نهي أو خبرٍ يتضمّن مأمورًا به ومنهيًّا عنه ومخبَرًا، إلا ويمكنُ على هذا أن يُقَدَّر له لفظ مضاف يُخرجه عن تعلُّق الأمر والنهي والخبرية"، ومثل على فساد تقدير المضاف بقوله: "فيقول الملحدُ في قوله: {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ} [آل عمران:97] أي: معرفة حج البيت، و {كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ} [البقرة: 183] أي: معرفة الصيام، وإذا فُتِحَ هذا الباب فسَدَ التَّخَاطُبُ وتعطَّلَتِ الأدلَّةُ، وإنما يضمَرُ المضافُ حيث يتعيَّنُ ولا يصِحُّ الكلامُ إلا بتقديره للضرورة، كما إذا قيل: (أكَلْتُ الشَّاةَ) فإن المفهوم من ذلك: (أكَلْت لَحْمَها)، فحَذف المضاف لا يُلْبس"[4].

إنّ من المعلوم لدى الدارسين تأثّر المضاف بالمضاف إليه، حتى إنّه يأخذ بعض خصائصه وصفاته فيكتسبها منه، وقد أشار النحاة إلى ذلك متفرّقًا في طيّات مدوّناتهم، وهنالك تأثُّرٌ مغايرٌ يكمن في تأثّر فضلة المركب الإضافي (المضاف إليه) برأس المركب (المضاف)عند حذفه.

(1) نبهان، أروى قدور، المصدر مركبًا نحويًا، دراسة سياقية في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، 2018م. ص197.

(2) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت:392هـ)، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1990/4م.286/2، 316، 364، 454. وقد أحصى عبدالفتاح الحموز لحذف المضاف أكثر من ألف ومائتي موضع في القرآن الكريم، ينظر: الحموز، عبدالفتاح، التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشيد، الرياض، ط1404/1هـ،1984م. 364/1.

(3) ابن جني، أبو الفتح، الخصائص 286/2

(4) الجوزية، ابن القيم (٦٩١-٧٥١هـ)، بدائع الفوائد، تح: علي بن محمّد العمران، راجعه: سليمان بن عبد الله العمير (جـ ١- ٥)، ومحمد أجمل الإصلاحي (جـ١-2)، وجديع بن محمد الجديع (جـ ١-٥)، دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، ط5، ١٤٤٠هـ-٢٠١٩م. 3/ 871 - 872

وتكمن أهمية الدراسة في الوقوف على المعاني الدلاليّة واللغويّة التي يكتسبها المضاف إليه من المضاف، وجمعها في دراسة واحدة، والدافع لكتابتها يتمثل في:

- الرغبة في الوقوف على الأثر الدلاليّ واللغويّ الذي يكتسبه المضاف إليه من المضاف.
- جمع شتات هذه المسألة في دراسة مستقلة.
- لم يسبق لأحد من الدارسين– في حدود اطلاعنا[1]– أن تناول هذا الموضوع في دراسة مستقلة، مع أنّ بعض النحاة القدامى والدارسين المحدثين أشار إلى بعض المعاني التي يكتسبها المضاف إليه من المضاف، لكنها إشارات سريعة ومختصرة ومتفرقة في مدونات النحو، وقد أفادت الدراسة من تلك الإشارات وانتفعت بها. كما انتفعت بالأنظار النحويّة والدلاليّة لعلماء النحو والتفسير، فحاولت استظهار المعاني النحويّة والدلاليّة لتراكيب الإضافة التي احتكم إليها النحاة في تحليلهم، والأبعاد السياقيّة المقامية التي عرض لها المفسّرون؛ لتكون المعالجة متكاملة تركيبًا ودلاليّاً.

وتكمن قيمة الدراسة في استخراج القيم الدلاليّة واللغويّة والشكلية التي يكتسبها المضاف إليه من المضاف، وجمع شتاتها، معتمدة على المنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي التحليلي من خلال ما ذكره النحاة حول ذلك الاكتساب في جملة من المصادر والمراجع المثبتة في قائمة المصادر والمراجع.

(1) تعددت الدراسات التي تناولت الإضافة، وتختلف اختلافًا كبيرًا عن هذه الدراسة، وأقربها دراسة بعنوان (الإضافة في العربية دراسة تركيبية دلالية) حيث وقعت في ثمانية عشرة صفحة، وهي منشورة في مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد السابع، العدد الثاني/ أنساني/2009م. جاءت في تمهيد وفصلين وخاتمة، تناول المبحث الثالث من الفصل الثاني معنى واحدًا يكتسبه المضاف إليه من المضاف، وأن ما ذكره ليس مما يكتسبه المضاف إليه من المضاف، بل هو مما يكتسبه المضاف من المضاف إليه. وهنالك دراسة أخرى بعنوان (حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وأثره على المعنى في كتابي الكشاف للزمخشري والتبيان للعكبري) رسالة ماجستير لياسر بن عبدالعزيز بن عوض السلمي، جامعة أم القرى، 1434هـ، 2013م، وكان تركيزها على الجانب النحوي وأثره على المعنى والأحكام الفقيه والمباحث الأصولية، ولم تتعرض لما يكتسبه المضاف إليه من المضاف. ودراسة أخرى قريبة من السابقة بعنوان (إِقامَةُ المُضافِ إِلَيهِ مُقامَ المُضافِ أَغراضُهُ ووَظائِفُهُ وصُورُهُ، دِراسةٌ فِي إعرابِ القُرآنِ لأبِي جعفر النَّحّاس (ت388هـ) لسعد الدين إبراهيم المصطفى، منشورة على الشابكة العنكبوتية منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية.–http://www.m–a arabia.com/vb/showthread.php?t=17320

وهذه الدراسات مع أهميتها واهتمامها بباب الإضافة إلا أنها لم تتعرض لما يكتسبه المضاف إليه من المضاف، ومع ذلك أفدنا منها.

وجاءت الدراسة في تمهيد وثلاثة مباحث، تناول الأول: القيم الدلاليّة التي يكتسبها المضاف إليه من المضاف، والثاني: القيم النحويّة التي يكتسبها المضاف إليه من المضاف، والأخير: القيم الشكلية، وهي القيم التي تتعلق بالبنية الشكلية، وانتفت عنها القيم الدلاليّة والنحويّة[1].

المبحث الأول: القيم الدلاليّة التي يكتسبها المضاف إليه من المضاف

1. التنكير:

وهي مسألة أجازها الخليل وابن مالك، واستقبحها سيبويه وعدها من باب الضعيف[2]، ويقصد بذلك أن المضاف إليه المعرفة يقوم مقام المضاف النكرة عند حذفه، فيكتسب منه صفة التنكير وإعرابه، إن كان المضاف المحذوف لفظ (مثل) ووقع نعتًا أو حالًا أو اسم لا النافية للجنس، فالنعت كما في جملة: "مررتُ برجُلٍ زهيرٍ شعرًا"، باعتبار أنّ (زهير) نعت لـ(رجل)؛ لأنّ أصل التقدير: مررتُ برجلٍ مثلِ زهيرٍ شعرًا، حيث لم يكتسب المضاف (مثل) التعريف من المضاف إليه المعرفة (زهير)، بل اكتسب المضاف إليه المعرفة (زهير) صفة التنكير من المضاف النكرة (مثل) بدليل أنه وقع نعتًا للنكرة عند حذف المضاف، فأخذ حكمه من حيث التنكير، وأعرب إعرابه، كما أنّه قد يقع حالًا لمعرفة، نحو: "هذا زيدٌ زهيرًا شعرًا"، والتقدير: هذا زيدٌ مثْلَ زهيرٍ شعرًا، فمن خلال التقدير يتّضح أنّ المضاف قد حُذف، ونوي معناه، فجرى مجراه المضاف إليه، وإنْ كان معرفة في اللفظ[3]، أي أن المضاف إليه (زهير) أخذ حكم المضاف (مثل) الإعرابي بعد حذفه، وأخذ أيضًا حكمه المعنوي وهو التنكير، ومن أمثلة ذلك أيضًا قولهم: "تفرّقوا أيادي سبا"؛ أيْ مثل أيادي سبا، فحُذِف ما كان مضافًا، وأقيم ما كان مضافًا إليه مقامه، في التنكير والإعراب[4].

---

(1) قد تتداخل القيم ببعضها، لكن هذا التقسيم اعتمد على الجانب الغالب للقيمة التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه.

(2) الأنصاري، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق. ط6/1985.ص126.

(3) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت180هـ)، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4 /1425هـ/2004م.1./61. ابن مالك، جمال الدّين، (ت672هـ)، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمّد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيّد، دار الكب العلمية، بيروت– لبنان، ط1/1422هـ/2001م.133/3. الأندلسي، أبو حيّان محمّد بن يوسف، (654–754هـ)، ارتشاف الضَّرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمّد، ومراجعة: رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1/1418هـ/1998م. 4/1837–1838.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل، 133/3، ابن مالك، جمال الدين، شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط1/، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م. 435/1.

وكذلك يقوم المضاف إليه المعرفة مقام المضاف النكرة في تركيب لا النافية للجنس، كقوله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا هَلَكَ كِسْرَى، فَلا كِسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرُ، فَلا قَيْصَرَ بَعْدَهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتُنْفَقَنَّ كُنُوزُهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ»[1]. ومن ذلك أيضًا قولهم: قضية ولا أبا حسن لها، وقولهم: لا أمية في البلاد، وقولهم: لاهي ثم الليلة للمطيّ، وقولهم: يُبْكَى على زيد ولا زيدَ مثلُه. فهذه التراكيب وأمثالها محمولة على حذف المضاف النكرة (مثل)، فاكتسب المضاف إليه المعرفة صفة التنكير، ومن ثَمَّ أخذ حكمه الإعرابي؛ لأن النحاة اشترطوا لإعمال (لا) تنكير معموليها، بدليل أن اسم لا النافية للجنس لا يوصف إلا بنكرة، فيقال: لا أبا أمية عاقلاً لك، ولا يصح أن يقال: لا أبا أمية العاقل لك. وقد أنكر عباس حسن هذه التأويلات قائلًا: «والحق أن مثل هذا التأويلات افتعال لا خير فيه، لعدم مسايرته الحقيقة الناطقة، بأن بعض العرب قد يعمل: "لا" مع تعريف اسمها»[2]، وقال أيضًا عن تلك الأمثلة المسموعة: «وقد تناولها النحاة بالتأويل كي يخضعوه الشرط التنكير. وهو تأويل لا داعي لتكلفه مع ورود تلك الأمثلة الصريحة، الدالة على أن فريقاً من العرب لا يلتزم التنكير. فعلينا أن نتقبل تلك النصوص بحالها الظاهر دون محاكاتها، ونقتصر في استعمالنا على اللغة الشائعة المشهورة التي تشترط الشروط التي عرفناها؛ توحيداً لأداة التفاهم، ومنعًا للتشعيب بين المتخاطبين بلغة واحدة»[3]. وفي كلامه نظر؛ إذ كيف يصح الاقتصار على هذه التراكيب وعدم محاكاتها، وأصولهم تقول: إن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب[4].

2. سلْبُ التعريف:

ويقصد بسلب التعريف أنْ يُنزّل المعرفة منزلة النكرة، لعاملٍ قد دخل على اسم معرفة، يعامل معاملة المعارف، إلا أنّه أُوِّل بنكرة؛ لوجود ذلك العامل، ولا سيما أنّ المقصود بالعامل (رُبَّ)، و(كمْ)، إذْ لا يدخلان على المعارف، ولا يباشرانها؛ لأنّهما من خواصّ النكرات.

(1) ابن بطال، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (ت ٤٤٩هـ)، شرح صحيح البخارى لابن بطال، تح: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد – السعودية، الرياض، ط2/١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م. 276/5.

(2) حسن، عباس(ت ١٣٩٨هـ)، النحو الوافي، دار المعارف بمصر، ط/15، 1966. 695/1.

(3) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(4) ابن جني، الخصائص 358/1.

ومن أمثلة ذلك قولهم: "رُبَّ رَجُلٍ وأخيه"، و"كمْ ناقةً وفصيلَها؟"[1]، وذلك إذا عُطف اسم مضاف على مجرور (رُبّ)، أو منصوب (كم الاستفهامية) على أنْ يكون المعطوف مضافًا إلى ضميرِ المعطوف عليه، فيُعدّ المضاف والضمير الذي في أصله أعرف المعارف نكرة؛ لإضافته إلى نكرة[2]،ودليل ذلك أيضًا أنّه لم يُحدث تعريفاً في اسم قابل للتعريف، ليس موغلا في الإبهام، ولهذا أجمع النحاة على أن معطوفيها نكرة[3]. وعدّ الضمير نكرة أمرٌ محصور بثلاثة شروط أساسية: الإضافة إلى نكرة، والعطف؛ لأنّ العطف يتضمّن نيّة تكرار العامل، وعودة الضمير على نكرة.

ومن ذلك أيضًا قولهم: (فعل ذلك جهدَه وطاقته)، فـ(جهده، وطاقته) وإن بدأت معرفة فهي نكرة؛ لأنّ الحال لا تكون إلا نكرة، ومن ثَمَّ سُلب تعريف المضاف إليه، ومن ذلك أيضًا قولهم: "لا أباك تخوفيني"؛ فـ(أباك) سلب التعريف؛ لأنّ (لا) لا تعمل في المعرفة[4].

ومثل هذه الألفاظ معارف من حيث اللفظ، إلّا أنّ تقدير تنكيرها واجب؛ لوقوعها موقع ما لا يكون معرفة، وكذلك الحال في الأسماء الموغلة في الإبهام، التي لم تقبل التعريف، نحو: (غير، ومثل، وحسب)[5]، فإضافة هذه الأسماء لا تزيل إبهامها، إلا بأمر خارج عن الإضافة، كوقوع (غير) بين ضدين، نحو: (مررت بالكريم غير البخيل).

والخلاصة أن المضاف إليه سلب تعريفه؛ لأنه تركب مع اسم قبله موغل بالإبهام، أو أنه وقع مع ما قبله موقع النكرة، كما في الحال واسم لا النافية للجنس.

3. إحلال الموصوف محلّ الصفة بقصد التعيين (القصد والتوضيح):

تعدت أبواب الحذف وطرائقه وأحكامه بين الوجوب والجواز، حتى عدّ من شجاعة العربية[6]، ومن الحذف الجوازيّ حذف الصفة، وبقاء الموصوف، أو حذف الموصوف وبقاء الصفة، إلّا أنّ الصفة قد تكون معرِفة؛ لإضافتها لإحدى المعارف،

---

(1) المبرّد، أبو العبَّاس محمَّد بن اليزيد، (ت285هـ)، المقتضب، تح: محمَّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتاب، بيروت– لبنان،(1431هـ/2010م). 288/4.ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 413/1.

(2) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 413/1.

(3) ابن مالك، شرح الكافية الشافية 918/2

(4) المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم (ت: ٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١٤٢٨/1هـ – ٢٠٠٨م.195/1

(5) ابن مالك، شرح التسهيل 91/3–92.

(6) ابن جني، الخصائص 362/2.

كأنْ تُضاف إلى ضمير، ثمّ تُحذف الصفة، ويبقى موصوفها، ومضافها الذي هو الضمير، فيتعيّن لزوم إضافة الضمير للموصوف، كما في قول الشاعر (من الطويل)[1]:

عَلَا زَيْدُنا يومَ النَّقَا رأسَ زيدِكم * بأبْيَضَ ماضِي الشَّفْرَتَين يَمانِ**

والتقدير: علا زيدٌ صاحبُنا رأس زيدٍ صاحبِكم[2]، ولكن حُذفت الصفتانِ المضافتان إلى الضميرينِ: ضمير المتكلّم في التركيب الأول، وضمير المخاطب في التركيب الثاني، ثمّ جعل الموصوف خَلَفًا عن الصفة، ولو لم يخرَّج الشاهد من قبيل هذا الباب لكان من قبيل تنكير المعارف؛ لإضافة الاسم (زيد) لِما بعده.

ولا تقتصر إضافة الموصوف على الضمير المضاف إلى الصفة، فحسب، بل يمكن إضافته إلى اسم ظاهر مضاف للصفة المحذوفة، كما في قول الشاعر[3](من الطويل):

فإن قُريشَ الحَقِّ لَنْ تَتبعَ الهوى ***ولنْ يقبَلوا في الله لَومَةَ لائمِ

والتقدير: فإنّ قريشًا أصحاب الحقّ[4].

وكذلك ما في قوله –صلّى الله عليه وسلّم–: "زيد الخيل"[5]؛ لأنّه كان صاحب خيلٍ كريمة، كثيرة، والتقدير: زيد صاحب خيلٍ كريمة[6]. وفي المثالين الأخيرين كانت الإضافة إلى الخبر، ومعلومٌ أنّ الخبر والصفة صنوان.

وتكمن الإشكالية في الأمثلة السابقة في إضافة العلم؛ لأنّ الأصل فيه ألّا يضاف لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف الإضافة، وشرط الإضافة الحقيقية تجريد المضاف من التعريف، وما جاء من إضافة العلم أوّل بتنكيره، لوقوع الاشتراك في مسمى هذا العلم؛ أي خلع عنه التعريف، واكتسب التعريف من الإضافة، فـ(زيدنا وزيدكم) جرى مجرى أخيك وأصاحبكم.

---

(1) البيت من شواهد البغدادي في الخزانة، ينظر: البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م. 224/2

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص97. العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، (ت855هـ)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1–1426هـ–2005م.511/2.

(3) جرير، ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تح: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط3، 997/2، وهو من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل، 232/3.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص97.

(5)الطبراني، سليمان بن أحمد (ت٣٦٠هـ)، المعجم الكبير، تح: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط2، رقم الحديث (10464)، 202/10.

(6) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص97.

وتعريف العلم بالإضافة أولى من تعريفه بالأداة حتى لا يكون بصورة ما عُرّف بالأداة من الأجناس ولم يكن له أصل في العلمية، نحو: الغلام، والجارية، والثوب، والفرس، لذلك استنكر النحاة تعريف الأعلام بالأداة، وأجازوا تعريفها بالإضافة؛ لأنها موجودة في أنفس الأعلام كثيرًا، كالأسماء المركبة تركيبًا إضافيًا، نحو: عبدالله، وذي الرمة، وعامة الكنى، نحو: أبي محمد، وأبي القاسم[1].

وأجاز الرضي[2] إضافة العلم مع بقاء تعريفه إذا أضيف إلى ما هو متصف به معنى، نحو: (زيدُ الصدقِ)، و(مضمرُ الحمراءِ)، إذ لا منع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا كما في باب النداء.

وصحّ إضافة العلم إلى المعرفة لداعٍ بلاغي، كقصد تعيينه، نحو (محمد علي) بشرط ألّا يكون المضاف من أولاد المضاف إليه[3]، كما أن إضافة العلم تكسبه زيادة توضيح لا يؤديه القطع عن الإضافة[4].

والخلاصة أن إضافة العلم إلى مضاف إليه معرفة، يكسب المضاف تعينًا وزيادة توضيح.

4. الإفراد:

قد يكتسب المضاف إليه صفة الإفراد من المضاف المحذوف فضلًا عن إعرابه، من ذلك على سبيل المثال قول النبي– صلى الله عليه وسلم[5] – :"إن هذين حرام على ذكور أمتي" يعني الذهب والحرير. حيث أفرد الخبر والمخبر عنه مثنى، والأصل في الخبر المطابقة، فدلّ ذلك على اكتساب المضاف إليه (هذين) فضلاً عن الحكم الإعرابي صفة الإفراد من المضاف المفرد المحذوف (استعمال أو لبس)؛ لأن التقدير: (إن استعمال هذين حرام على ذكور أمتي).

ويرى ابن القيم[6] أن في إفراد الخبر سرًّا بديعًا يتمثّل في التنبيه والإشارة على أن كلَّ واحدٍ منهما بمفرده موصوفٌ بأنه حرامٌ، وتثنية الخبر ليس فيها هذا التنبيه على هذا المعنى، فدلّ إفرادُ الخبر على إرادة الإخبار عن كل واحدٍ بمفرده.

---

(1) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت:392هـ)، سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط1/١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م، 2/124–125.

(2) الأستراباذيّ، رضي الدين (ت:686هـ)، شرح كافية ابن حاجب، تح: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة (د.ت.ط)، 2/239.

(3) حسن، عباس، النحو الوافي، 1/127

(4)السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ط١٤٢٠،1هـ/٢٠٠٠م.1/82.

(5) الألباني، محمد ناصر الدين، صَحِيحُ التَّرْغِيب وَالتَّرْهِيب ، مكتَبة المَعارف لِلنَشْرِ والتوزيْع، الرياض، السعودية، ط1/١٤٢١هـ – ٢٠٠٠ م.

وحمل النحاة الإخبار بالمصدر عن الذات، نحو قوله تعالى: {إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ} [التوبة: 28]، حيث أفرد الخبر مع أن المبتدأ جمع، أو الوصف به، نحو قوله تعالى: {وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ} [يوسف: 18]، على ثلاثة أوجه[1]: الأول: على تقدير مضاف محذوف، والثاني: تأويله بمشتق، والثالث: أن يكون من باب المبالغة.

5. الجمع:

كما يكتسب المضاف إليه دلالة المفرد من المضاف عند حذفه، كذلك يكتسب منه دلالة الجمع، من ذلك على سبيل المثال قوله تعالى: {وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا} [الكهف:59]، والتقدير: أهل القرى، حيث حذف المضاف (الأهل) وأقام المضاف إليه (القرى) مقامه، فعاد إليه ضمير الجمع المذكر(هم) في (أهلكناهم)، كما كان يعود إلى الأهل، بدليل أنه قال(ظلموا)، ولو لم يكتسب المضاف إليه ذلك لقال(أهلكناها)، و(ظلمت)؛ أي القرى.

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: {وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا} [الأعراف:85]، والتقدير أَهْلُ مَدْيَنَ[2] بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: {وَمَا كُنْتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ} [القصص: 4]، فلما حذف المضاف (أهل) اكتسب المضاف إليه (مدين) دلالة الجمع، فعاد الضمير (هم) في (أخاهم) إليه مجموعًا، ومثل ذلك أيضًا قوله تعالى: {وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا} [الأعراف: 7].ومن ذلك أيضًا قول زهير بن أبي سلمى[3] [من الطويل]:

مَتَّى يَشْتَجِرْ قَوْمٌ يَقُلْ سَرَوَاتُهُمْ * هُمُ بَيْنَنَا فَهُمْ رِضًا وَهُمُ عَدْلُ**

حيث أفرد في موضع الجمع، والأصل أن يقول هم مرضيون، وهم عدول، ليتطابق الخبر مع المبتدأ، ويمكن أن يكون على حذف مضاف؛ أي فهم ذوو رضًا وذوو عدل، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه فأخذ إعرابه ودلالته على الجمع، كما جاء في قوله تعالى: {وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ} [الطلاق: 2].

---

(1) الحموز، عبدالفتاح، التأويل النحوي 1/389-391.

(2) الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين (ت ٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، ط١/١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧م, 3/148. وانظر: ابن الشجري، ضياء الدين (ت ٥٤٢هـ) أمالي ابن الشجري تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١/١٤١٣هـ –١٩٩١م. (المقدمة/ 87)

(3) ثعلب، أبو العباس، شرح شعر زهير بن أبي سلمى، تح: فخر الدين قباوة، مكتبة هارون الرشيد، دمشق، ط3/1428هـ،2008م.ص90

ويبدو أنه لا حذف فيه؛ لأنه ما مصدر ان، والمصدر يقع بلفظ الواحد على المثنى والجمع، والمذكر والمؤنث، وحمله على عدم الحذف أبلغ في المدح؛ لأنه "جعلهم هم العدل وهم الرضا، مبالغة في المدح، وتعظيماً وتشبيهاً للمعنى بالعين، وهو أولى من حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه"[1].

6. التشريف والتعظيم:

يكتسب المضاف صفة التشريف والتعظيم من المضاف إليه، إذا كان المضاف إليه عظيمًا وشريفًا، كالإضافة إلى لفظ الجلالة والرسول، من ذلك قوله تعالى: {يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ} [المائدة: 15]، فالمضاف (رسول) اكتسب صفة التشريف؛ لأنه أضيف إلى الضمير العائد على لفظ الجلالة، ومنه قوله تعالى:{وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ} [النساء: 119]، حيث عظُم الخلق لإضافته إلى عظيم، وكل ما أضيف إلى لفظ الجلالة ورسوله اكتسب التشريف والتعظيم، نحو (كتاب الله، ورسول الله، وشهر الله الحرام، وبيت الله،..."، نحو (رسول رسول الله، وآل الرسول، وسنة النبي، ...)، وكذلك كل ما أضيف إلى عظيم وشريف.

7. المبالغة في كمال القبح:

قد يكتسب المضاف صفة القبح من المضاف إليه، من ذلك قوله تعالى {إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنْصَابُ وَالأَزْلامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ} [المائدة:90]، فحمل المضاف (عمل) صفة القبح؛ لأنّه أضيف إلى قبيح، وهو الشيطان، ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: {فَوَكَزَهُ مُوسى فَقَضى عَلَيْهِ قالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطانِ}[الْقَصَصِ:15]،وتطرد هذه الدلالة في كل ما أضيف إلى لفظة الشيطان، يقول الرازي: "كل ما أضيف إلى الشيطان فالمراد من تلك الإضافة المبالغة في كمال قبحه"[2].

المبحث الثاني: القيم النحويّة التي يكتسبها المضاف إليه من المضاف

شاع حذف المضاف وفشا في كلام العرب، وفي القرآن الكريم، وعدّ حذفه ضربًا من الاتساع، والإيجاز، وطرح فضول الكلام، ويحذف لأغراض تتعلق بالمعنى، وعلم المخاطب به، والمحذوف من اللفظ إذا دلت الدلالة عليه كان بمنزلة

1 القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله (من أعيان القرن ٦هـ)، إيضاح شواهد الإيضاح، تح: محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط1/ ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧م. 755/2.

2() الرازي، فخر الدين (ت ٦٠٦هـ)، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط3 / ١٤٢٠هـ. 424/12. وينظر أيضًا: أحمد، رحيم جبر، دلالة المتضايفين في سياق النظم القرآني في سورة المائدة، مجلة بابل للعلوم الإنسانية، كلية التربية، ع2007/11.

الملفوظ به، وحذفه في التركيب يؤدي معنى لا يؤديه المقدّر، ويمتع الذهن؛ لأنّ النفس تذهب في تقديره مذاهب شتى، ولا يصار إليه إلا إذا دعت إليه الحاجة[1].

ويشترط في حذف المضاف أنْ يقوم دليل في الكلام عليه أمنًا للبس، فلا يصح حذف المضاف في قولك: (جلست زيدًا) وأنت تريد (جلست جلوس زيد)؛ لأنّه ليس في الكلام ما يدل على المضاف المحذوف (الجلوس)، كما أنّ الكلام يحتمل حرف الجر (إلى) (جلست إلى زيد)، فنزع الخافض وانتصب الاسم، كما يشترط في حذف المضاف أن يكون المضاف إليه مفردًا لا جملةً؛ لأنه لا يستدل على المضاف من الجملة الواقعة مضافًا إليه، ولا يصح إقامة المضاف إليه (الجملة) مقام المضاف المحذوف[2].

وتتباين الحالة الإعرابية للمضاف إليه عند حذف المضاف، وهي على النحو الآتي:

- **مطابقة إعراب المضاف:**

يكتسب المضاف إليه من المضاف عند حذفه إعرابه رفعًا ونصبًا وجرًا بحسب حال المضاف، وهذا هو الغالب عند حذف المضاف، وقد أشار إلى ذلك ابن مالك في قوله[3]:

وَمَا يَلِي الْمُضَاف يَأْتِي خلفا * عَنهُ فِي الْإِعْرَاب إِذا مَا حذفا**

نحو قوله تعالى: {وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ} [البقرة: 93]؛ أي: حبّ العجل[4]، فكلمة (العجل) مضاف إليه مجرور، فلما حذف المضاف (حبَّ) أخذ المضاف إليه إعرابه، وبعضهم يقدره على حذف أكثر من مضاف، والتقدير (حبّ

(1) ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، (194/1، 2/ 316، و286، 364، و 453). وينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن،104/3. المصطفى، سعد الدين إبراهيم، إقامَةُ المُضافِ إلَيهِ مُقامَ المُضافِ أَغراضُهُ ووَظائِفُهُ وصُورُهُ، دِراسةٌ فِي إعرابِ القُرآنِ لأبِي جعفر النَّحّاس (ت388هـ) منشورة على الشابكة العنكبوتية منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية.-http://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?t=17320.

(2) ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله، (ت761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، (2004م)، (د.ط).حاشية المحقق 144/3.

(3) ابن مالك، جمال الدين (ت:672هـ)، ألفية ابن مالك، دار التعاون. ص38، والزمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمر (ت528هـ)، المفصَّل في صنعة الإعراب، تح: خالد إسماعيل حسَّان، راجعه: رمضان عبد التوّاب، مكتبة الآداب، ميدان الأوبرا، القاهرة، ط2/1430هـ/2009م. ص134.

(4) المرادي، أبو محمد بدر الدين، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك(ت:749هـ)، تح: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1/ 1428هـ – 2008م. 819/2.

عبادة العجل)، وحذف المضاف دلّ على المبالغة، وقد شاع حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وحذفه أبلغ من ذكره[1].

- **بقاء الإعراب:**

يغلب عند حذف المضاف أنْ يخلفه المضاف إليه في الإعراب، كما سبق، وربّما يُحذف المضاف، ويبقى المضاف إليه على إعرابه، والهيئة التي كان عليها قبل حذف المضاف، وكأنّ المضاف باقٍ في اللفظ مع عدم نيّة التلفُّظ به؛ أي مجرورًا مع حذف المضاف وعدم نيته، ويمكن أنْ يُصطلح على هذا الضرب (البقاء الإعرابي)، وقد أشار إلى ذلك ابن مالك في قوله[2]:

وَرُبَّمَا جَرُّوا الذِي أَبْقَوْا كَمَا * كَانَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ لَزِمَا**

وهذا الحذف على ضربين: **أولهما:** كثير، وهو أن يكون في اللفظ مثل المضاف؛ أي يشترط أن يكون المضاف المحذوف معطوفًا على مثله لفظًا ومعنًى بعاطف متصل، أو منفصل، وقد أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله:

لكِنْ بِشَرط أَنْ يَكُوْنَ مَا حُذِفْ * مُمَاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ**

وحذف المضاف بهذا الشرط مقيس، ولا يشترط فيه أن يتقدمه نفي أو استفهام[3].

وقد أوضح ابن الحاجب في أماليه بأنّ المضاف إليه يبقى على إعرابه، وإنْ كان هذا على خلاف القياس، ولكن بقي أثر المضاف على ما كان عليه، ويتعيّن ذلك بالمضاف إذا كان أحد اللفظين: (كلّ)، و(مثل) التي يراد بها التحقيق لا التشبيه، نحو: "ما مثلُ عبدِ الله ولا أخيه يقولان ذلك"، والتقدير: ما مثلُ عبدِ الله ولا مثلُ أخيه، وإنّما اختصّت (كلّ، ومثل) بذلك من حيث كانا لذات واحدة في المعنى[4].

(1) ينظر: الجرجاني، عبدالقاهر (ت:471هـ)، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مصر، ودار المدني، جدة، ط1413/3هـ – 1992م. ص427، 521.

(2) الأزهري، خالد بن عبد الله(ت ٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان، ط1/ ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م. 729/1.

(3) المرادي، أبو محمد بدر الدين، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. 819/2.

(4) ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان، (570–646هـ)، أمالي ابن الحاجب، تح: فخر صالح سليمان قداره، دار الجليل، بيروت– لبنان، دار عمّار، عمّان، (1409هـ/1989م)، (د.ط). 1/ 297–299.

ومثال المعطوف بعاطف متصل قول أبي دؤاد الإيادي (من المتقارب)[1]:

أكلَّ امرئٍ تحسبينَ امرأً * ونارٍ تَوَقَّدُ بالليل نارا؟**

والشاهد: جرّ (نار)، في مطلع العجُز، على حذف مضافٍ دلّ عليه مضافٌ سابق مثلُه في اللفظ، والتقدير: وكلّ نارٍ، وذهب سيبويه إلى أنّه قد استُغني عن تثنية (كلّ)، أيْ: إعادتها؛ لذكرها أوّل الكلام، ولعدم التباسه على المخاطب[2].

ولا سبيل أنْ تكون (نار) من باب المعطوف على (نار) في الشطر الأول، وإنّما مخفوضة بـ(كلّ) المقدّرة في حكمِ الموجود، وليس الأمر من قبيل العطف على معمولَي الفعلِ (تحسبين)[3]. وهذا التقدير يصاحبُ هذا الشاهد، وما شابهه، وربما جُرّ المضاف إليه دون عطف كما في رواية الكسائي عن العرب: "أطعمونا لحمًا سمينًا شاةٍ ذبحوها" أيْ لحمَ شاةٍ ذبحوها[4].

وثانيهما: قليل، وشرطه ألّا يكون في اللفظ مثل المضاف، وهذا الضرب يحفظ ولا يقاس عليه، ومثاله قولهم: "ما كلُّ سوداءَ تمرة ولا بيضاءَ شحمة"، برفع (شحمة)، ونصبها، وبقاء (بيضاء) مجرورة بالفتحة؛ لمنعها من الصرف؛ لذا كأنّ الكلام باقٍ على إظهار (كلّ)[5]، وكقراءة ابن جماز[6]:{وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةِ}[الأنفال:67]، بجر (الآخرة)، ومن ذلك أيضًا قول الشاعر[7]:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ * فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءُ**

---

(1) الإيادي، أبو دؤاد، ديوانه، جمْع وتحقيق: أنوار محمود الصالحي، وأحمد هاشم السامرائي، دمشق- سوريا، دار العصماء، (د.ط)، 1431هـ/2010م. ص112. وهو من شواهد سيبويه، الكتاب، ج1، ص66.

(2) سيبويه، الكتاب، 66/1

(3) سيبويه، الكتاب، 66/1. وابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، 297/1- 298.

(4) ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن ، (ت669هـ)، ضرائر الشعر، وضع حواشيه: خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (1420هـ/1999م)، ط1، ص132. الأندلسي، أبو حيان، 1849/4.

(5) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(6) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، ط/:١٣٨٦ – ١٣٨٩هـ، ١٩٦٦ – ١٩٦٩م. 281/1.

(7) الطائي، أبو زبيد، شعر أبي زبيد الطائي، جمعه وحققه، نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف – بغداد 1967م. ص30.

الشاهد فيه "ولاتَ أوانٍ"، إذ جعلها الأخفش على حذف المضاف وبقاء المضاف إليه مجرورًا على أصله، والتقدير (ولات حين أوانٍ)[1].

وما ذكره الفرّاء من قولهم: "والله لو تعلمون العلمَ الكبيرةِ سنَّه الدقيقُ عظمه"، والتقدير: علمَ الكبيرة[2]، وأيضًا قول الشاعر (من الرجز)[3]:

الآكلُ المالَ اليتيمِ بطرًا ***يأكل نارًا وسيصلى سقرا.

والتقدير: الآكلُ المالَ مالَ اليتيمِ.

ويمكن القول إنّ مسوغ بقاء المضاف إليه مجرورًا عند حذف المضاف هو أن يكون المضاف منويًا في المعنى، وأن يتفق آخر الكلام مع أوله في الاستواء والرتبة؛ أي أن يكون المضاف المحذوف مماثلًا للمعطوف عليه، ولذلك يصح (في الدار زيد والحجرةِ عمرو)و(أن في الدار زيدًا والحجرةِ عمرًا)، ولا يصح (زيد في الدار، والحجرة عمرو)[4]، وهذا ما نصت عليه الدراسات اللسانية الحديثة في أنّ عطف المكونات يخضع لقيود دلاليّة وتركيبيّة وتداولية تتمثل في أن الحدين المتعاطفين (أو الحدود المتعاطفة) يجب أن يكونا حاملين للوظيفة الدلاليّة نفسها، نحو (قابل زيد عمرًا في المقهى والشارع)، وكذلك للوظيفة التركيبية نفسها؛ أي نفس الشكل والبناء، وتتمثل القيود التداولية في تناظر الحدين المتعاطفين (أو الحدود المتعاطفة)

(1) تباينت آراء النحاة في توجيه جر (ولات أوان)، حيث جعل الفراء (لات) حرف جر، وما بعدها مجرور بها، وجعلها ابن جني على حذف مضاف وبقاء عمله، وخرجها الزمخشري بمعنى (إذ) وقطعها عن الإضافة وبناها على الكسر، والتنوين عوض عن المحذوف، وردّ قول الزمخشري بأن (إذ) مبنية على السكون وكسرها لالتقاء ساكنين، ولا يصح بناء (أوان) على السكون؛ لأن ما قبل آخره ساكن، كما أن العوض يسد مسد المعوض به، ولو ذكر المضاف إليه لوجب الإعراب، وكذلك يجب مع عوضه أن يذكر، وذكر ابن الناظم أن الأصل (أوان صلح) فحذف المضاف إليه، وبنى المضاف حملًا على قبل وبعد، وبني على الكسر تشبيها له بـ(نزال) في الوزن، ثم نونه لضرورة. ينظر: الأنصاري، ابن هشام (ت: ٧٦١ هـ)، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تح: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط1/1406هـ- 1986م. ص304- 305.

(2) الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب، 1840/4.

(3) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(4) الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب، 1840/4.

من حيث الوظيفة التداولية (بؤرة، محور ...)[1]، نحو (جاء من وزيد) حيث عطف مكون محور (زيد) على مكون بؤرة (من)[2].

1. بناء الجزأين:

إنّ من المفردات اللغويّة التي جاءت ملحقة بالأسماء المبنيّة على فتح الجزأين (ابن أمَّ، وابن عمَّ)؛ مع أنّها ليست من الألفاظ المركبة مزجيًّا أو عدديًّا، وإنّما أصلهما الإضافة، والبناء محصور في هذين اللفظينِ، مضافينِ إلى لفظِ (ابن)، في النداء دون غيره.

وفي هذا التركيب (ابن أمّ) و(ابن عمّ) ثلاث لغات، منهم من يجعله اسمًا واحدًا، فيبنه على الفتح، فيقول: (يا ابنَ أمَّ، وابنَ عمَّ)، وهي موضع الشاهد هنا، ومنهم من يكسر ويحذف الياء، فيقول: (ابنَ أمِّ، وابنَ عمِّ)، ومنهم من يثبت الياء، فيقول: (ابن أمّي، وابن عمي)[3].

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: {قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِي} [سورة الأعراف:150]. حيث قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وحفص عن عاصم، ببناء الجزأين على الفتح[4]، وكذلك الحال فيقوله تعالى: {يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي} [طه: 94].

(1) – البؤرة في النحو الوظيفي هي " المكون الحامل للمعلومة الأكثر اهمية، والكثر بروزًا في الجملة"، ويمكن التمييز بين نوعين من البؤرة: أ) بؤرة الجديد: وهي المسندة إلى المكون الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب. ب) بؤرة المقابلة: وهي المسندة غلى المكون الحامل للمعلومة التي يشكّ المخاطب في ورودها أو ينكرها.

– المحور: هو المكون الدال على ما يشكل (المحدث عنه) داخل الحمل، ويأخذ وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية. ينظر: المتوكل، أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1/1405هـ،1985م. ص28–29.

(2) سعدية، نعيمة، الربط حروفه ومعانيها في الأبنية اللغوية – من منظور اللسانيات الحديثة – مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، ع/23، نوفمبر 2011.ص43.0–431

(3) الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق (ت 340هـ)، كتاب الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، إربد – الأردن، ط1/1404هـ، 1984م. ص162.

(4) ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباسي، (ولد245هـ)، كتاب السبعة في القراءات، تح: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا، (1428هـ/2007م)، ط1، ص222. الأزهري، معاني القراءات، 425/1. الزمخشري، محمود بن عمر، (ت528هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح: أبي عبدالله الداني بن منير آل زهوي، دار الكتاب العربي، بيروت– لبنان،(2012م)، (د.ط). 121/2، الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، 182/5. عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة،(1425هـ–2004م)، (د.ط). 525/3.

وقد ذهب سيبويه والبصريون إلى جعل الاسمين اسمًا واحدًا مبنيًّا على فتح الجزأين؛ لكثرة استعماله في كلامهم[1]؛ أي أنه شبههما بالمركب المزجي، وذكر ابن عصفور أنّهم جعلوا المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، إلّا أنّ الوجه الذي يُجعل فيه الاسم بعد حذفِ الياء يكون بمنزلة اسمٍ لم يُحذف منه شيءٌ؛ فيُبنى الأخير على الفتح تشبيهًا بـ(بعلبك)[2]، وذهب الكسائي والفراء إلى أن الأصل بالياء، ثم قلبت الياء ألفًا، فصارت(ابن أمّا وابن عَمَّا)،ثُمَّ حذفت الألف المنقلبة عن ياء المُتَكلِّم وبقيت الفتحة قبلها دليلاً عليها[3].

والشاهد في ذلك أن المضاف إليه اكتسب البناء (الفتحة) من المضاف.

قال أبو علي: "من قال: يا ابن عمَّ فحذف الياء من عمي، جعل (ابن) مع (عم) شيئًا واحدًا، ثم أضافه إلى نفسه، فحذف الياء التي هي للمتكلم هنا كحذفه من (يا غلامَ غلامي)، وإذا قيل: إن حذف الياء من يا ابن عَمَّ لكثرة الاستعمال كان أقْيَس من أن يقال: جُعلا بمنزلة خمسة عشر؛ لأنه ليس في ابن عمّ معنى الحرف، فيَلزم بناء الاسمين كما لزم بناء خمسة عشر لما فيهما من معنى الحرف، وإن ما يلزم بناء الاسم متى تضمَّن معنى الحرف، فأما إذا لم يتضمن معنى الحرف، لم يجب أن يُبنى"[4]؛ أي أن المضاف إليه في هذه التراكيب اكتسب البناء من المضاف لكثرة استعماله.

2. مصدريّة المضاف إليه:

قد يكتسب المضاف المصدرية من المضاف إليه، فيعامل غير المصدر معاملة المصدر، ويأخذ لقبه الإعرابي؛ لإضافته إليه، كما في قوله تعالى: {وَسَيَعْلَمُ الذين ظلموا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ} [الشعراء: 227]، حيث اكتسب المضاف(أي) المصدرية من المضاف إليه (منقلب)، وقد يغاير التركيب اللغويّ ذلك، فيكتسب المضاف إليه المصدرية من المضاف[5]، المحذوف، كقول الأعشى[6] (من الطويل):

---

(1) سيبويه، الكتاب، 214/2. وينظر: الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب، 2207/4، الأندلسي البحر المحيط، 182/5.

(2) ابن عصفور، أبو الحسن علي بن المؤمن (ت669هـ), المقرّب, تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض, دار الكتب العلمية, بيروت–لبنان, ط1 /1418هـ/1998م. ص249.

(3) الأزهري، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، ط1/١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م. 137/2.

(4) الفارسي، أبو علي (ت377هـ) ، التعليقة على كتاب سيبويه، تح: عوض القوزي، ط410/1هـ –1990م، 1/ 354

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، 132/3.

(6) الأعشى، ميمون بن قيس، الديوان، تح: فوزي عطوي، دار صعب، بيروت،(1980م)، (د.ط).ص105، وهناك رواية أخرى: ألَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا ... وبِتَّ كما باتَ السَّليمُ مُسَهَّدًا

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيلَةَ أَرْمَدَا * وَعَادَ كَمَا عَادَ السَّلِيمَ المسهّدَا**

والشاهد في البيت حذف المصدر الواقع مضافًا، وجعْل المضاف إليه (ليلة) التي هي في الأصل ظرف، والتقدير: ألم تغتمض عيناك اغتماض ليلةِ أرمد، فلمّا حُذِف المضاف الذي هو المصدر أقيمت (ليلة) مقامه؛ فنُصب الاسم على المصدر وليس على الظرفية[1]، وكذلك عدّ العيني (ليلة) مصدرًا، جاعلًا التقدير: اغتماضًا مثلَ اغتماضِ ليلة الأرمد[2].

ومن ذلك أيضًا قول الشاعر (من المتقارب)[3]:

وطَعْنَة مُسْتَنْبِلٍ ثَائِرٍ ***تَرُدُّ الكَتيبَةَ نِصْفَ النَّهَارِ

فنصف النهار منصوب على المصدر لا على الظرف، والمعنى: تردّ الكتيبة مقدارَ نصفِ النهار؛ أي: مقدارَ مسيرة نصفِ يوم، ردًّا مقدارَ ردِّ نصفِ النهار[4].

والخلاصة أن المضاف إليه (الظرف) اكتسب معنى المصدرية من المضاف (المصدر) المحذوف، بدليل أنه أعرب إعرابه.

3. الظرفيّة:

لا تقتصر الظرفية على اكتساب المضاف من المضاف إليه، فقد تكون خلاف ذلك، من خلال اكتساب المضاف إليه الظرفية من مضافٍ محذوف، سواء أكانت ظرفية زمانية، أم مكانية. وتحتمل الظرفية الزمانية أنْ يكون المضاف إليه الذي أُعرب ظرفًا مصدرًا[5]، أو اسمًا، أو مشتقًّا، والمصدر نحو قوله تعالى:{وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَارَ النُّجُومِ} [الطور: 49]؛ أي وقت إدبار النجوم، ومنه قولهم: "خُفُوق النجم"، أي: وقت خفوق النجم،[6]و"انتظرتُه نَحْرَ جزورين"؛ أي: زمن أو حين

(1) ابن جني، الخصائص،325/3–326، 355. ابن مالك، شرح التسهيل،182/3، 268. العيني، المقاصد النحوية، 307/2– 312.

(2) العيني، المقاصد النحوية، 312/2.

(3) نسب هذا البيت إلى سبرة بن عمرو الفقعسي، ينظر: الأنصاري، أبو زيد، النوادر في اللغة، تح: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط1/ ١٤٠١ هـ – ١٩٨١م. ص439.

(4) ابن جني، الخصائص، 322/3–326. والعيني، المقاصد النحوية، 312/2.

(5) لا يصح أن يقع المصدر الصريح وغير الصريح ظرفًا عند بعض النحويين إلا إذا قدر قبله مضاف، ينظر: الحموز، عبدالفتاح، التأويل النحوي 377/1.

(6) سيبويه، الكتاب، 222/2. ابن السرّاج, أبو بكر محمد بن سهل, (ت316هـ), الأصول في النّحو, تح: عبد الحسين الفتلي, مؤسسة الرسالة, بيروت, ط3 (1417هـ–1996م). 193/1.

نحر جزورين[1]، وقولهم: "لقيته صَكّةَ عَميّ"، أي: وقت اشتداد الحرّ، وذكر الفارسي أنّ صكّة عميّ مصدر واقع موقع الظرف، مثل مَقْدَم الحاجّ، وخُفُوقَ النجم[2]، وجئتك طلوعَ الشمس، والتقدير: جئتك وقتَ طلوعِ الشمس. أمّا مجيئه اسمًا فنحو: "لا آتيك مِعْزى الفِزْرِ"[3]، وأمّا مجيئه اسمًا مشتقّاً، فنحو قولهم: "سرتُ مَقدَمَ الحاجّ"، أي: سرتُ إليه زمن مقدم الحاج[4].

أمّا إفادة الظرفية المكانية فتكثر في كون المضاف إليه الواقع ظرفًا مشتقًّا لاسم المكان من ناحية صرفية، كما في قولهم: "تركته بملاحس البقرِ أولادَها"، أي: مكان ملاحس البقر أولادها، كناية عن المكان البعيد القفر[5]، وكذلك قولهم: "هو مني مَنْزِلَةَ الشَّغاف"، و"هو مني مَنْزِلَةَ الولد"، ويقول سيبويه: "ويدلّك على أنّه ظرف قولك: هو مني بمنزلة الولد"[6]. ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي (من الكامل)[7]:

فَوَرَدْنَ وَالْعَيُّوقُ مَقْعَدَ رَابِئٍ ال * ضُّرَبَاءِ خَلْفَ النَّجْمِ لَا يَتَتَلَّعُ**

وقول الأحوص (من الطويل)[8]:

وإنَّ بني حَرْبٍ كمَا قَد عَلِمْتُمُ * مَناطَ الثُّرَيَّا قَد تَعَلَّت نُجُومُها**

والشاهد أنّ كلّ هذه الظروف مقدّر قبلها مضافٌ محذوف، تقديره: مكان، أو موضع[9].

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّها جميعاً من المشتقات، وينبغي أنْ تضاف إلى أسماء أمكنة على أنْ يكون العامل فيها ممّا هو جذرٌ لها، إذْ لا يعمل –مثلا– في مقعد إلا الفعل قعد، ومُصلّى الفعل صلّى، كما يجب فيها حتّى تستعمل ظرفية أنْ تدلّ على القرب، أو البعد المعنويّ، لا الحسيّ، فإذا دلّت على الحسّ تبطلُ ظرفيتها، وحدّها السماع، وظرفيتها محضة[10].

---

(1) الزمخشريّ، المفصّل، ص105.

(2) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، (ت377هـ)، المسائل المشكِلة، قرأه وعلّق عليه: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، (1424هـ/2003م)، ط1، ص240.

(3) الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمّد بن إبراهيم النيسابوري، (ت518هـ)، مجمع الأمثال، تح: محمّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت– لبنان،(1419هـ/ 1998م)، (د.ط).212/2.

(4) سيبويه، الكتاب، 222/1. الفارسي، المسائل المشكلة، ص240.

(5) الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب، 1434/3، الميداني، مجمع الأمثال، 135/1 .

(6) سيبويه، الكتاب، 412/1.

(7) الهذلي، أبو ذؤيب، ديوانه، تح: أنطونيوس بطرس، دار صادر، بيروت، ط1424/1هـ،2003م. وهو من شواهد سيبويه، الكتاب، 413/1.

(8) سيبويه، الكتاب، 413/1.

(9) سيبويه، الكتاب، 413/1. الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب، 1439/1.

(10) ابن مالك، شرح التسهيل، 153/2، 154. الأندلسي، أبو حيان، 1440/3.

والخلاصة أن بعض الأسماء المشتقة الواقعة مضافًا إليه في البنية العميقة في مثل التراكيب السابقة تكتسب الظرفية من المضاف عند حذفه.

4. سلْب ظرفيّة المضاف إليه:

ومفادُ ذلك أنْ يُحذف المضاف المقدّر بمصدر، ويكون المضاف إليه ظرفًا ثمّ تُسلبُ ظرفيته؛ بحكم تقدير الإضافة لمصدر محذوف، وقد أشار ابن جني إلى ذلك من خلال الاستشهاد بقوله تعالى: {أَزِفَتِ الْآزِفَةُ* لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ} [سورةالنجم:57–58]، والتقدير: ليس لها من جزاء عبادةِ معبودِ دونِ الله كاشفة، ثمّ حذف المضاف الأول (جزاء)، فأصبحت (العبادة) في هذا التقدير مصدرًا مضافًا إلى المفعول، كما في قوله تعالى: {قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ} [ص: 24]، ثمّ حُذف المضاف الثاني (عبادة)، وأصبح التقدير: ليس لها من معبود دون الله كاشفة، ثمّ حذف المضاف الثالث (معبود)، فاستوت الجملة في بنيتها السطحية الاستعمالية(ليس لها من دون الله كاشفة)، وفي ضوء هذا التقدير يكون (دون) اسمًا لا ظرفًا؛ لأنّ الإضافة المقدَّرة إليه قد سلبَتْه الظرفية[1]، ومن أمثلة ذلك قول الشاعر (من الرجز):

يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدّارِ[2]

والشاهد فيه جعل الظرف (الليلة) مفعولاً به مضافًا في المعنى على سعة الكلام[3]، والأصل أن تكون ظرفًا لكن سلبت ظرفيتها.

ولا بأس بكثرة الإضافات المقدّرة كما ذهب ابن جني، مشيرًا في ذلك إلى سيبويه، حيث يقول: "وتلك عادة سيبويه إذا أراد تجريد الظرف من معنى الظرفية، وذلك ممّا ينافي تقدير حرف الجرّ معه؛ لأنّ حرف الجرّ يسقط ، فلا يعترض بين المضاف والمضاف إليه"[4]، ولم يستنكر ابن جني كثرة الإضافات المحذوفة، من بابِ أنّ المعنى إذا دلّ عليه شيء، وقَبِلَه القياس فإنّه يمضي على ذلك بغير وحشيّة؛ مشيرًا إلى قوله تعالى: {فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَلِكَ سَوَّلَتْ لِي

(1) ابن جني، المحتسب، 295/2.

(2) ينظر: سيبويه، الكتاب، 1/ 175– 177. ابن جني، المحتسب، 295/2.

(3) سعة الكلام أو «التَّوَسُّع: جعل الظَّرْف مَفْعُولا بِهِ على طَرِيق الْمجَاز فيسوغ حِينَئِذٍ إضماره غير مقرون بـ(فِي) نَحْو الْيَوْم سرته وَلَا يجوز ذَلِك فِي الْمَنْصُوب على الظَّرْف بل إِذا أضمر وَجب التَّصْرِيح بـ(فِي) لِأَن الضَّمِير يرد الْأَشْيَاء إِلَى أُصُولها فَيُقَال الْيَوْم سرت فِيهِ" السيوطي، همع الهوامع، 166/3.

(4) ابن جني، المحتسب،296/2.

نَفْسِي} [طه: 96]، والتقدير: من تراب أرض أثر وطء حافر فرس الرسول؛ أي من تراب الأرض الحاملة لأثر وطء فرس الرسول[1]. والخلاصة أنّ الظرف إنْ وقع مضافًا إليه وحذف المضاف تسلب ظرفيته؛ لأنه قام مقامه فأخذ حكمه وإعرابه.

المبحث الثالث: القيم الشكلية التي يكتسبها المضاف إليه من المضاف

1. ترخيم المضاف إليه:

تمنع الإضافة الترخيم، وربّما كان المقصود بذلك ترخيمَ المضاف، لا المضاف إليه، والمتتبّع للشواهد التي ساقها النحاة على جواز الترخيم يجدها في المضاف إليه، لا المضاف، وإنّما الذي سوّغ ترخيمها إضافتها لمنادى، فضلا عن اختلاف النحاة، في جواز ذلك، أو عدمه[2]، فقد أجاز الكوفيون ترخيم المضاف إليه؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد، فجاز ترخيمه كالمفرد، واستدلوا على ذلك بقول زهير بن أبي سلمى[3](من الطويل):

خُذوا حظَّكُم يَا آلَ عِكْرِمَ واذْكُرُوا * أَوَاصِرَكمْ والرِّحْمُ بالغَيْبِ تُذْكَرُ**

أراد يا آل عكرمة، ومنعه البصريون، وقالوا: لا حجة في هذا الشاهد وأمثاله، وحملوه على الضرورة.

وذكر ابن الخباز[4] أنه لا يجوز ترخيم المضاف؛ لأنه معرب، ولا المضاف إليه؛ لأنه حالّ محل التنوين، ولأنه معرب أيضًا، وغير منادى، وقد جاء ترخيم المضاف إليه في ضرورة الشعر حسب.

وأنكر المبرد ترخيم المضاف إليه في الشعر، وذكر أن (عكرم) في قول زهير السابق اسم يقع على قبيلة، والفتحة فتحة إعراب لعدم الصرف، لا للترخيم[5].

---

(1) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(2)الأنباري، أبو البركات، كمال الدين (ت ٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، ط4/1380هـ، 1961م. المسألة (48)، 347/1.

(3) ابن أبي سلمى، زهير، شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة الأعلم الشّنتمري، تح: فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة – القاهرة، ط3/1400هـ/1980م. ص159.

(4) ابن الخباز، أحمد بن الحسين، توجيه اللمع، تح: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية، ط2/١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م. ص338.

(5)السيرافي، أبو سعيد (ت ٣٦٨ هـ)، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1/٢٠٠٨م. 308/1.

إلّا أنّ ما يُرخّم عجُزه بإجماع النحاة، واتفاقهم أحدُ لفظَي: (أمّ، وعمّ) المضافين إلى (ابن، أو ابنة)، ولا يُرخّمان في سوى ذلك، وتجدر الإشارة إلى أنّ العلاقة تكمن في تأثر المضاف إليه بالمضاف؛ لأنّ الترخيم لا يكون إلا في المفرد المعرفة؛ لذا يكون الجزء الثاني قد تنزّل من الجزء الأول منزلة بعض أحرفه.

وقد ذكر سيبويه أنّ من كلامهم: (يا ابنَ أُمِّ، ويا ابنَ عمِّ)، فجعلوا الأولَ والآخرَ اسمًا واحدًا ثمّ أضافوا إلى الياء[1]. وفي هذا التركيب خمس لغات، هي: يا ابنَ أمّي، ويا ابنَ أمِّ، ويا ابن أُمّا، ويا ابنَ أُمَّ، وما يقال في (أُمّ) يقال في (عمّ)[2]، والخامسة: يا ابنَ أُمّتِ، بتعويض التاء من ياء الإضافة عند البصريين، ولا يُجمع بينهما إلا ضرورة، وقد تُفتح التاء، فيقال: يا ابنَ أُمّتَ[3].

والقول بترخيم المضاف إليه أولى من حمله على الشذوذ؛ لأن من أصولهم أنّ المضاف والمضاف إليه اسم واحد، ومن ثَمَّ يعامل معاملة الاسم المفرد غير المضاف، فضلاً عن كثرة شواهده.

2. الإلغاء:

ويراد بالإلغاء هنا إلغاء أثر المضاف إليه بتعريف المضاف أو تخصيصه، فدلالة المضاف تغني عن المضاف إليه، وأطلق النحاة على ذلك إضافة المعتبر إلى الملغى[4]، ولا يعتد بالمضاف إليه إلا كالاعتداد بالحرف الزائد للتوكيد، ومن شواهد ذلك: قول بعض الطائيين (من الطويل):

أَقَامَ بِبَغْدَادِ العِرَاقِ وَشَوْقُهُ * لِأَهْلِ دِمَشْقِ الشَّامِ شَوْقٌ مُبَرِّحُ[5].**

فهذا من إضافة المعتبر إلى الملغى، حيث أضاف الشاعر بغداد إلى العراق، ودمشق إلى الشام، فدخول المضاف إليه وخروجه سواء، وعدّ ابن مالك هذه الإضافة الشبيهة بالمحضة[6]. وذكر الصبان أن المضاف لم يُلغَ لوقوعه في مركزه[7]،

(1) سيبويه، الكتاب، 214/2.

(2) ابن عصفور، المقرب، ص248، ص249. الأندلسي، أبو حيان، 2207/4– 2208.

(3) الأندلسي، أبو حيان، 2208/4. ابن هشام، أوضح المسالك،35/4.

(4) المرادي، توضيح المقاصد، 790/2.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، 101/3– 102. الأندلسي، أبو حيان، 1809/4. العيني، المقاصد النحوية، 516/2.

(6) المرادي، توضيح المقاصد 790/2

(7) الصبان، محمد بن علي (ت:1206هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1417/1هـ – 1997م. 366/2

وأن سبب إلغاء المضاف إليه هو معرفة المخاطب بالمضاف معرفة تامة، كونهما علمين لمدينتين معروفتين لدى السامع، ولو كان السامع أو المخاطب لا يعرفهما، أو أن هنالك أكثر من مدينة تحمل هذا الاسم (بغداد) أو (دمشق) لكانت الإضافة محضة، وهي من نوع إضافة العلم إلى ما يخصصه بعد أن فقد علميته بسبب اشتراكه مع غيره في الاسم[1].

ومن إضافة المعتبر إلى الملغى، قولهم: (اضربْ أيَّهم أساء) فالمضاف إليه وهو الضمير في (أيَّهم) ملغى؛ لأن المضاف (أيّ) لم يتعرف بالمضاف إليه (هم)، وإنما يتعرف بالصلة؛ لأنّ الموصولات تتعرف بصلاتها، ولو اعتد بالمضاف إليه للزم في التركيب اجتماع معرفتين على معرف واحد، لذلك ألغي المضاف إليه. ومن النحاة من يرى أن المضاف إليه في مثل هذا التركيب هو ملغى من حيث تعيين الشخص، وليس من حيث تعيين الجنس؛ لأنّ الاسم الموصول له إيهام من جهة الجنس، وإيهام من جهة الشخص، فإضافته إلى المعرفة لتعيين الجنس، وإضافته إلى الصلة لتعيين الشخص[2]. والخلاصة أنّ المضاف إليه ألغي أثره المعنوي؛ لأن معناه مفهوم لدى السامع أو المخاطب، وقد أغنى عن معناه المضاف.

3. التذكير

يكتسب المضاف إليه صفة التذكير من المضاف المذكَّر المحذوف، كقولهم: جُدِعَ هندٌ، والأصل: جُدِعَ أنفُ هندٍ، حيث ذكر الفعل الواجب التأنيث[3]، ومن ذلك أيضًا قول حسان بن ثابت[4] من [الكامل]:

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عليهِمُ * بَرَدَى يُصَفَّقُ بالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ**

حيث عاد الضمير على الاسم المؤنث (بردى) مذكرًا؛ لأنّ التقدير: ماءَ بردى، حيث (بردى) من صيغ المؤنث وهو اسم نهر بالشام، فعندما حذف المضاف المذكر (ماء) حلّ المضاف إليه المؤنث (بردى) محلّه، فأخذ إعرابه واكتسى صفته (التذكير) بدليل عود الضمير المستكن في (يصفق) عليه مذكرًا.

(1) ينظر: حسن، عباس، النحو الوافي 46/3

(2) الصبان، حاشية الصبان. 366/2.

(3) ينظر: الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب 530/2 .

(4) البيت لحسان بن ثابت في : ديوانه : 122 ، وشرح المفصل : 25/3 ، وخزانة الأدب : 352/4 ، والدرر : 38/5 ورواه صاحب الأغاني : 108/8 (تُصفَّق) بالتاء ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية والبيت بلا نسبة في : الأمالي النحوية : 151/2.

ويمكن أنْ يكون تذكير الفعل هنا جاء حملًا على معنى النهر، فقد أورد البغدادي رأيًا لابن المستوفى يسوّغ ذلك، يقول فيه «لَو قَالَ قَائِل: إنّه أعَاد الضَّمِير مذكّراً على الْمَعْنى لأنّ بردى نهر لوجد مساغاً»[1]،وتبعه ابن القيم حيث قال: «وأما قوله: "بَرَدَى يُصَفَّقُ" فليس أيضًا من باب حذف المُضاف، بل أراد "ببَرَدَى" النهر وهو مُذَكَّرٌ، فوصفه بصفة المذكَّر فقال: يُصَفَّقُ، فلم يُذَكَّر بناء على حذف مضاف، وإنما ذُكَر بناءً على أن بَرَدَى المُرادُ به النهرُ. فإن قلتَ: فلا بُدَّ من حذف مضاف؛ لأنهم إنما يَسقُونَ ماءَ بَرَدَى لا نفسَ النهر. قلتُ: هذا وإنْ كان مرادَ الشاعر فلم يلزمْ منه صحَّةُ ما ادَّعاه من أنه ذكر "يُصَفَّقُ" باعتبار الماء المحذوف، فإنّ تذكيره إنّما يكونُ باعتبار إرادة النهر وهو مذكَّرٌ، فلا يدلُّ على ما ادَّعَوْه»[2].

ومما حُمل على اكتساب المضاف إليه صفة التذكير من المضاف المحذوف أحد أوجه تأويل[3] قوله تعالى:{إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِين} [الأعراف:56]، والتقدير (مكان رحمة الله) حيث حذف المضاف (مكان) وحلّ المضاف إليه (رحمة) مكانه آخذًا إعرابه وصفته الجنسية.

4. التأنيث:

إذا أضيف اسم مؤنث إلى اسم مذكر، وحذف المضاف المؤنث، فإنّ المضاف إليه يحل محله ويأخذ حكمه في الإعراب والتأنيث، نحو قولهم: فقئ زيد، وفقأت زيدا[4]؛ لأنّ أصل التركيب(فُقِئَت عين زيد، وفَقاتُ عينَ زيد)، فلما حذف المضاف المؤنث (عين) حلّ محله المضاف إليه (زيد) فأخذ حكمه الإعرابي، واكتسى صفته، ومن ذلك أيضًا قول الشاعر[5] (من السريع):

مرَّتْ بنا في نِسْوةٍ خَوْلَةٌ * والمِسْكُ من أرْدَانِها نَافِحة**

(1) البغدادي، خزانة الأدب 4/ 382.

(2) ينظر: ابن الجوزية، بدائع الفوائد 3/ 873

(3) ذكر ابن هشام ثلاثة عشر وجهًا تبين علة تذكير كلمة قريب في آية الأعراف 56، ينظر: الأنصاري، ابن هشام (ت761هـ)، مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى{إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِين}، تح: عبدالفتاح الحموز، دار عمار، عمان – الأردن، ط1/1405هـ –1985م. ص36.

(4) يُنظر: أبو، حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب 4/ 1838، وناظر الجيش، محمد بن يوسف (ت ٧٧٨ هـ)، شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، تح: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة –مصر، ط1، ١٤٢٨ هـ . 7/ 3256

(5) البيت مجهول النسب، وهو من شواهد الأشموني في شرحه لألفية ابن مالك 173/2، والسيوطي في الهمع 291/4

حيث اكتسب المضاف إليه (المسك) من المضاف المحذوف (رائحة أو ريح) الحكم الإعرابي وصفة التأنيث؛ لذلك أخبر عنه بالمؤنث؛ لأنّ من شروط الخبر أنْ يطابق المبتدأ في التذكير والتأنيث.

الخاتمة:

إنّ من الملاحظ بعد دراسة الدلالات والمعاني اللغويّة التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه، أن الدراسة قد خلصت إلى جملة من النتائج، أهمها:

- الحكم الغالب عند حذف المضاف أن يأخذ المضاف إليه إعرابه، أمّا بقاؤه مجرورًا فهي حالة قيدها النحاة بشروط، منها: أن يكون المضاف المحذوف أحد لفظي (كل) و(مثل)، ومنويًّا في المعنى، وأن يكون معطوفًا على مثله لفظًا ومعنًى، وألّا يحدث لبسًا لدى المخاطب أو السامع.
- جاء الاستعمال التداولي في التعامل مع حذف المضاف في مستويين: الأول، الالتفات إليه، وكأنه ملفوظ به، فهو مرعيّ في الإفراد والجمع والتذكير والتأنيث، والآخر، عدم الالتفات إليه أبدًا، فيجرون أحكامهم من حيث الإفراد والجمع والتذكير والتأنيث على ما قام مقامه وهو المضاف إليه.
- أنَّ علاقة التأثر والتأثير بين المضافين علاقة تبادلية، ليست مقصورة على تأثير أحدهما في الآخر من الناحية الدلاليّة، والمعنى اللغويّ بدليل أنّ القيم التي يكتسبه المضاف إليه من المضاف في بعض حالاته، هي نفسها التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه.
- لا يحذف المضاف اعتباطًا فلا بدّ من قرينة معنوية، أو لفظية يتضمنها المضاف إليه للدلالة على المضاف المحذوف.
- أنّ الإضافة إذا تعددت، لا يقتصر التأثير على المضافين الأوَّلين فقط إذا كان ثمة حذفٌ.
- أنَّ بقاء المضاف إليه بعد حذفِ المضاف يُكسبه حِلّاً إعرابيًا لم يكن له أصلا.
- كشفت الدراسة عن أن المضاف إليه يكتسب من المضاف قيمًا دلاليّة، ونحويّة، وشكلية، وأحصت منها أربع عشرة قيمة، وهو ما تفردت به هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى التي تناولت موضوع الإضافة.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- القرآن الكريم

- أحمد، رحيم جبر. (2007) دلالة المتضايفين في سياق النظم القرآني في سورة المائدة، مجلة بابل للعلوم الإنسانية، كلية التربية، ع11.

- المتوكل، أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1/1405هـ،1985م.

- الأزهري، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ). (١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، ط1.

- الأستراباذيّ، رضي الدين (ت:686هـ)، شرح كافية ابن حاجب، تح: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة (د.ت.ط).

- الأعشى، ميمون بن قيس،(1980م)، الديوان، تح: فوزي عطوي، دار صعب، بيروت،(د.ط).

- الألباني، محمد ناصر الدين(١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م)، صَحِيحُ التَّرْغِيب وَالتَّرْهِيب ، مكتَبة المَعارف لِلنَشْرِ والتوزيْع، الرياض، السعودية، ط1.

- الأنباري، أبو البركات، كمال الدين (ت ٥٧٧هـ)، (1380هـ، 1961م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين: البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، ط4.

- الأندلسي، أبو حيَّان محمَّد بن يوسف، (654–754هـ)، (1418هـ/1998م)، ارتشاف الضَّرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمَّد، ومراجعة: رمضان عبد التوَّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1.

- الأنصاري، أبو زيد. (١٤٠١هـ – ١٩٨١م)، النوادر في اللغة، تح: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط1.

- الأنصاري، ابن هشام (ت: ٧٦١ هـ). (11406هـ- 1986م)، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تح: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط.

- الأنصاري، ابن هشام (ت761هـ). (1405هـ -1985م)، مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى{إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِين}، تح: عبدالفتاح الحموز، دار عمار، عمان – الأردن، ط1.

- الأنصاري، ابن هشام(ت ٧٦١هـ).(1985م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق. ط6.

- الإيادي، أبو دؤاد(1431هـ/2010م)، ديوانه، جمْع وتحقيق: أنوار محمود الصالحي، وأحمد هاشم السامرائي، دمشق- سوريا، دار العصماء، (د.ط).

- ابن بطال، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (ت ٤٤٩هـ). (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م)، شرح صحيح البخاري لابن بطال، تح: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد – السعودية، الرياض، ط2.

- البغدادي، عبد القادر بن عمر(ت ١٠٩٣هـ).(١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)،خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4.

- ثعلب، أبو العباس. (1428هـ،2008م)، شرح شعر زهير بن أبي سلمى، تح: فخر الدين قباوة، مكتبة هارون الرشيد، دمشق، ط3.

- الجرجاني، عبدالقاهر(ت:471هـ)، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مصر، ودار المدني، جدة، ط3/1413هـ - 1992م.

- جرير، ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تح: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط3.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت:392هـ). (1990م)، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط4.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان(ت:392هـ). (١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م)،سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط1.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ). (١٣٨٦ - ١٣٨٩هـ، ١٩٦٦ - ١٩٦٩م).المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر.

- الجوزية، ابن القيم(٦٩١-٧٥١هـ). (١٤٤٠هـ-٢٠١٩م)، بدائع الفوائد، تح: علي بن محمّد العمران، راجعه: سليمان بن عبد الله العمير(جـ١- ٥)، ومحمد أجمل الإصلاحي (جـ١-2)، وجديع بن محمد الجديع (جـ ١-٥)، دار عطاءات العلم، الرياض، ودار ابن حزم، بيروت، ط5.

- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان، (570-646هـ).(1409هـ/1989م)، أمالي ابن الحاجب، تح: فخر صالح سليمان قداره، دار الجليل، بيروت- لبنان، دار عمَّار، عمَّان، (د.ط).

- حسن، عباس(ت ١٣٩٨هـ).(1966)، النحو الوافي، دار المعارف بمصر، ط15.

- الحموز، عبدالفتاح، التأويل النحويّ في القرآن الكريم، مكتبة الرشيد، الرياض، ط1/1404هـ،1984م.

- ابن الخباز، أحمد بن الحسين. (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م)، توجيه اللمع، تح: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية، ط2.

- الرازي، فخر الدين (ت ٦٠٦هـ). (١٤٢٠هـ)، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط3.

- الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق (ت 340هـ). (1404هـ، 1984م)،كتاب الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، إربد - الأردن، ط1.

- الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين (ت ٧٩٤هـ). (١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م)،البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، ط1.

- الزمخشري، محمودبن عمر، (ت528هـ). (2012م)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح: أبي عبدالله الداني بن منير آل زهوي، دار الكتاب العربي، بيروت– لبنان، (د.ط).

- الزمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمر (ت528هـ). (1430هـ/2009م)،المفصّل في صنعة الإعراب، تح: خالد إسماعيل حسَّان، راجعه: رمضان عبد التوَّاب، مكتبة الآداب، ميدان الأوبرا، القاهرة، ط2.

- السامرائي، فاضل صالح. (١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م)، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع–الأردن،ط1.

- ابن السرّاج, أبو بكر محمد بن سهل, (ت316هـ).(1417هـ–1996م)، الأصول في النَّحو, تح: عبد الحسين الفتلي, مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3.

- سعدية، نعيمة. (2011)، الربط حروفه ومعانيها في الأبنية اللغويّة – من منظور اللسانيات الحديثة – مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، ع/23، نوفمبر.

- ابن أبي سلمى، زهير. (1400هـ/1980م)، شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة الأعلم الشّنتمري، تح: فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة – القاهرة، ط3.

- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت180هـ). (1425هـ/2004م)،الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4 .

- السيرافي، أبو سعيد (ت ٣٦٨ هـ). (٢٠٠٨م)،شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1.

- ابن الشجري، ضياء الدين (ت ٥٤٢هـ). (١٤١٣هـ –١٩٩١م)،أمالي ابن الشجري تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1.

- الصبان، محمد بن علي (ت:1206هـ). (1417هـ – 1997م)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1.

- الطائي، أبو زبيد. (1967م)، شعر أبي زبيد الطائي، جمعه وحققه، نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف – بغداد.

- الطبراني، سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠هـ)، المعجم الكبير، تح: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط2.

- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن ، (ت669هـ). (1420هـ/1999م)،ضرائر الشعر، وضع حواشيه: خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1.

- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن المؤمن (ت669هـ). (1418هـ/1998م)،المقرّب، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1.

- عضيمة، محمد عبد الخالق. (1425هـ–2004م)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة،(د.ط).

- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، (ت855هـ). (1426هـ–2005م)،المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفية، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان ، ط1.

- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار(ت377هـ). (410هـ –1990م)، التعليقة على كتاب سيبويه، تح: عوض القوزي، ط1.

- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار (ت377هـ). (1424هـ/2003م)، المسائل المشكِلة، قرأه وعلّق عليه: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1.

- الفهري، عبدالقادر الفاسي. (1985م)، اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال – الدار البيضاء، المغرب، ط1.

- القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله (من أعيان القرن ٦هـ). (١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م)،إيضاح شواهد الإيضاح، تح: محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط1.

- ابن مالك، جمال الدين (ت:672هـ)، ألفية ابن مالك، دار التعاون.

- ابن مالك، جمال الدِّين، (ت672هـ). (1422هـ/2001م).شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمَّد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيِّد، دار الكب العلمية، بيروت- لبنان، ط1.

- ابن مالك، جمال الدين. (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م)، شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط1.

- المبرّد، أبو العبَّاس محمَّد بن اليزيد، (ت285هـ). (1431هـ/2010م)، المقتضب، تح: محمَّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتاب، بيروت- لبنان.

- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباسي، (ولد245هـ). (1428هـ/2007م)، كتاب السبعة في القراءات، تح: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط1.

- المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم (ت: ٧٤٩هـ). (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م)،توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1.

- المصطفى، سعد الدين إبراهيم، إِقامَةُ المُضافِ إِلَيهِ مُقامَ المُضافِ أَغراضُهُ ووَظائِفُهُ وصُورُهُ، دِراسةٌ فِي إعرابِ القُرآنِ لأبِي جعفر النَّحّاس (ت388هـ) منشورة على الشابكة العنكبوتية منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية.http://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?t=17320.

- الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمَّد بن إبراهيم النيسابوري، (ت518هـ).(1419هـ/1998م) ، مجمع الأمثال، تح: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، (د.ط).

- الهذلي، أبو ذؤيب. (1424هـ،2003م)، ديوانه، تح: أنطونيوس بطرس، دار صادر، بيروت، ط1.

- ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله، (ت761هـ). (2004م)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، (د.ط).

- ناظر الجيش، محمد بن يوسف (ت ٧٧٨ هـ). (١٤٢٨هـ)،شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، تح: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر ، القاهرة - مصر، ط1.

– نبهان، أروى قدور.(2018هـ)، المصدر مركبًا نحويًا، دراسة سياقية في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

المراجع الأجنبية:

- The Holy Quran

- Ahmed, Rahim Gabr. (2007) The significance of the mutualists in the context of the Qur'anic systems in Surat Al-Ma'idah, Babel Journal for Human Sciences, Al-Tariba College, p. 11.

- Al-Mutawakil, Ahmed, Deliberative Functions in the Arabic Language, House of Culture, Casablanca, Morocco, 1/1/1405 AH, 1985 AD.

- Al-Azhari, Khalid bin Abdullah (d. 905 AH). (1421 AH - 2000 AD), Explanation of the Declaration on the Technological or the Declaration of the Content of the Technological in Grammar, Dar al-Kutub al-Ilmiyya - Beirut - Lebanon, Vol 1.

- Al-Istrabadhi, Radhi Al-Din (T.: 686 A.H.), Sharh Kaffiyeh of Ibn Hajib, ed.: Ahmed Al-Sayed Ahmed, Al-Tawfiqia Library, Cairo (D.T.T).

- Al-A'sha, Maymoon bin Qais, (1980 AD), Al-Diwan, edited by: Fawzi Atwi, Dar Saab, Beirut, (d. i).

- Al-Albani, Muhammad Nasir al-Din (1421 AH - 2000 AD), Sahih al-Targheeb wa'l-Tarheeb, Al-Ma'arif Library for Publishing and Distribution, Riyadh, Saudi Arabia, 1st.

- Al-Anbari, Abu Al-Barakat, Kamal Al-Din (d. 577 A.H.), (1380 A.H., 1961 A.D.), Fairness in matters of dispute between the two grammarians: Basri and Al-Kufi, and with him the book Al-Intisf min Al-Insaf, Muhammad Muhyi Al-Din Abdel Hamid, House of Revival of Arab Heritage, i. 4.

- Al-Andalusi, Abu Hayyan Muhammad ibn Yusuf, (654-754 AH), (1418 AH / 1998 AD), The Reflection of Al-Darb from Lisan Al-Arab, edited by: Rajab Othman Muhammad, and revised by Ramadan Abdel-Tawab, Al-Khanji Library, Cairo, 1st.

- Al-Ansari, Abu Zayd. (1401 A.H. - 1981 A.D.), Anecdotes in the Language, edited by: Muhammad Abdul Qadir Ahmed, Dar Al-Shorouk, 1st ed.

- Al-Ansari, Ibn Hisham (died: 761 AH). (11406 A.H. - 1986 A.D.), Clearing the Evidences, Benefits and Benefits, edited by: Abbas Mustafa Al-Salihi, Dar Al-Kitab Al-Arabi, t.

- 1st Edition Al-Ansari, Ibn Hisham (d. 761 A.H). (1405 AH - 1985 AD), the issue of wisdom in a close reminder in the rebuke of the Almighty {Indeed, the mercy of God is close to the doers of good}, Jordan, edited by: Abdel-Fattah 12. Al-Hamuz, Dar Ammar, Amman, edited by: Abdel-Fattah Al-Hamuz, Dar Ammar, Amman.

- Al-Ansari, Ibn Hisham (d. 761 AH). (1985 AD), Mughni Al-Labib on the books of Al-A'arib, edited by: Mazen Al-Mubarak and Muhammad Ali Hamdallah, Dar Al-Fikr - Damascus. i 6.

- Al-Ayadi, Abu Dawad (1431 AH / 2010 AD), his collection, collection and investigation: Anwar Mahmoud Al-Salihi, and Ahmed Hashem Al-Samarrai, Damascus - Syria, Dar Al-Asmaa, (Dr. i).

- Ibn Battal, Abu al-Hasan Ali bin Khalaf bin Abdul Malik (died 449 AH). (1423 AH - 2003 AD), the explanation of Sahih al-Bukhari by Ibn Battal, edited by: Abu Tamim Yasser bin Ibrahim, Al-Rushd Library - Saudi Arabia, Riyadh, 2nd ed.

- Al-Baghdadi, Abdul Qadir bin Omar (d. 1093 AH). (1418 A.H. - 1997 A.D.), The Treasury of Literature and The Heart of Lisan Al Arab, Edited by: Abdel Salam Muhammad Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, 4th edition.

- Fox, Abu Al-Abbas. (1428 A.H., 2008 A.D.), Explanation of the Poetry of Zuhair bin Abi Salma, edited by: Fakhr Al-Din Qabawah, Harun Al-Rashid Library, Damascus, 3rd Edition.

- Al-Jarjani, Abdul Qaher (T.: 471 AH), Evidence of Miracles, investigation: Mahmoud Muhammad Shaker, Al-Madani Press, Egypt, and Dar Al-Madani, Jeddah, 3/1413 AH - 1992 AD.

- Jarir, Jarir's Diwan with an explanation of Muhammad bin Habib, edited by: Numan Muhammad Amin Taha, Dar Al-Maaref, Cairo - Egypt, 3rd edition.

- Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman (died: 392 AH). (1990 AD), Genie, edited by: Muhammad Ali Al-Najjar, House of General Cultural Affairs, Baghdad, 4th edition.

- Ibn Jinni, Abu al-Fath Othman (d.: 392 AH). (1421 A.H. - 2000 A.D.), The Secret of the Syntax of Syntax, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1st Edition.

- Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman (d. 392 AH). (1386 - 1389 AH, 1966-1969 AD). Muhtasib in explaining and clarifying the faces of deviant readings, edited by: Ali Al-Najdi Nassef, Abdel Halim Al-Najjar, Abdel Fattah Ismail Shalaby, Ministry of Endowments - Supreme Council of Islamic Affairs, Egypt.

- Al-Jawziyah, Ibn al-Qayyim (6751 AH). (1440 A.H. - 2019 A.D.), Badaa' Al-Fawa'id, edited by: Ali bin Muhammad Al-Omran, revised by: Suleiman bin Abdullah Al-Omair (Volume 1-5), Muhammad Ajmal Thawrat Al-Thawra (Vol. 1-2), and Wajdi bin Muhammad Al-Juday' (V. 1-5) Dar Attaat Al-Ilm, Riyadh, and Dar Ibn Hazm, Beirut, 5th floor.

- Ibn al-Hajib, Abu Amr Othman, (570-646 AH). (1409 A.H. / 1989 A.D.), Amali Ibn Al-Hajeb, ed.: Fakhr Saleh Suleiman Qadara, Dar Al-Jalil, Beirut - Lebanon, Dar Ammar, Amman, (Dr. i).

- Hassan, Abbas (died 1398 AH). (1966), Adequate Grammar, Dar Al Maaref in Egypt, 15th Edition.

- Al-Hamuz, Abdel-Fattah, Grammatical Interpretation in the Noble Qur'an, Al-Rasheed Library, Riyadh, i. 1/1404 AH, 1984 AD.

- Ibn al-Khabbaz, Ahmad ibn al-Husayn. (1428 A.H. - 2007 A.D.), Guiding Al-Lama', edited by: Fayez Zaki Muhammad Diab, Dar Al-Salaam for printing, publishing, distribution and translation - Arab Republic of Egypt, 2nd ed.

- Al-Razi, Fakhr Al-Din (d. 606 AH). (1420 AH), Keys to the Unseen = The Great Interpretation, House of Revival of Arab Heritage - Beirut, 3rd Edition.

- Al-Zajji, Abu Al-Qasim Abdul Rahman bin Ishaq (died 340 AH). (1404 A.H., 1984 A.D.), The Book of Camel in Grammar, edited by: Ali Tawfiq Al-Hamad, Al-Resala Foundation, Beirut, and Dar Al-Amal, Irbid - Jordan, 1st Edition.

- Al-Zarkashi, Abu Abdullah Badr al-Din (d. 794 AH). (1376 A.H. - 1957 A.D.), The Proof in the Sciences of the Qur'an, edited by: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, House of Revival of Arabic Books, Issa Al-Babi Al-Halabi and Associates, 1st Edition.

- Al-Zamakhshari, Mahmoud bin Omar, (died 528 AH). (2012 AD), The Discoverer of the Truths of the Mysteries of Revelation and the Eyes of Gossip in Interpretation, edited by: Abi Abdullah Al-Dani, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut - Lebanon, (d. i).

- Al-Zamakhshari, Abu al-Qasim Mahmoud bin Omar (died 528 AH). (1430 A.H. / 2009 A.D.), Al-Mufasseel in the Art of Syntax, edited by: Khaled Ismail Hassan, revised by: Abdel Tawab, Library of Arts, Opera Square, Cairo, 2nd ed.

- Al-Samarrai, Fadel Saleh. (1420 AH / 2000 AD), Meanings of Grammar, Dar Al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution - Jordan, 1st Edition.

- Ibn Al-Sarraj, Abu Bakr Muhammad bin Sahel, (d. 316 AH). (1417 A.H.-1996 A.D.), Origins in Grammar, edited by: Abdul Hussein Al-Fatli, Al-Resala Foundation, Beirut, 3rd Edition.

- Saadia, Naima. (2011), Connecting its letters and meanings in linguistic structures - the perspective of modern linguistics - Journal of Human Sciences, University of Biskra, p / 23, November.

- Ibn Abi Salma, Zuhair. (1400 AH / 1980 AD), the poetry of Zuhair bin Abi Salma, the work of Al-Alam Al-Shantamri, edited by: Fakhr Al-Din Qabawah, Dar Al-Afaq Al-Jadida Publications - Cairo, 3rd Edition.

- Sibawayh, Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar, (d. 180 AH). (1425 AH / 2004 AD), the book, edited by: Abdel Salam Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, 4th edition.

- Serafi, Abu Saeed (d. 368 AH). (2008 AD), Explanation of Sibawayh's Book, edited by: Ahmed Hassan Mahdali, and Ali Sayed Ali, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1st Edition.

- Ibn al-Shjari, Dia al-Din (d. 542 AH). (1413 A.H. - 1991 A.D.), Amali Ibn Al-Shajari, T: Mahmoud Muhammad Al-Tanahi, Al-Khanji Library, Cairo, 1st ed.

- Al-Sabban, Muhammad bin Ali (T.: 1206 AH). (1417 A.H. - 1997 A.D.), Al-Sabban's Commentary on the Ashmouni Explanation of the Millennium of Ibn Malik, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1st Edition.

- Al-Ta'i, Abu Zabid. (1967 AD), the poetry of Abu Zabid al-Ta'i, collected and verified, Nuri Hamoudi al-Qaisi, Al-Maaref Press - Baghdad.

- Al-Tabarani, Suleiman bin Ahmed (d. 360 AH), The Great Dictionary, edited by: Hamdi bin Abdul Majeed Al-Salafi, Ibn Taymiyyah Library - Cairo, 2nd ed.

- Ibn Asfour, Abu al-Hasan Ali bin Moamen, (d. 669 AH). (1420 AH / 1999 AD), Draa'ir poetry, put in footnotes: Khalil Imran Al-Mansour, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1st.

- Ibn Asfour, Abu al-Hasan Ali Ibn al-Mu'min (d. 669 AH). (1418 AH/1998 AD), the Closer, edited by: Adel Ahmed Abdel-Mawgod, and Ali Muhammad Moawad, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1st.

- Udayma, Muhammad Abdul Khaliq. (1425 AH - 2004 AD), Studies of the Style of the Noble Qur'an, Dar al-Hadith, Cairo, (d. i).

- Al-Aini, Badr Al-Din Mahmoud bin Ahmed, (d. 855 AH). (1426 AH - 2005 AD), Grammatical purposes in explaining the evidence of the explanations of the millennium, edited by: Muhammad Basil Oyoun al-Soud, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1st ed.

- Al-Farsi, Abu Ali (d. 377 AH). (410 AH - 1990 AD), the commentary on Sibawayh's book, edited by: Awad al-Qawzi, 1st ed.

- Al-Farsi, Abu Ali Al-Hassan bin Ahmed bin Abdul Ghaffar, (d. 377 AH). (1424 AH / 2003 AD), problematic issues, read and commented on: Yahya Murad, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1st Edition.

- Al-Fihri, Abdel-Qader Al-Fassi. (1985 AD), Linguistics and the Arabic Language, Dar Toubkal - Casablanca, Morocco, 1st Edition.

- Al-Qaisi, Abu Ali Al-Hassan bin Abdullah (a notable of the 6th century AH). (1408 AH - 1987AD), Clarifying Evidence of Clarification, edited by: Muhammad bin Hammoud Al-Dajani, Dar Al-Gharb Al-Islami, Beirut - Lebanon, 1st Edition.

- Ibn Malik, Jamal al-Din (T.: 672 AH), Alfiya Ibn Malik, Dar al-Ta'awon.

- Ibn Malik, Jamal al-Din, (d. 672 AH). (1422 AH / 2001 AD). Explanation of the facilitation, facilitating the benefits and complementing the purposes, edited by: Muhammad Abdel Qader Atta, and Tariq Fathi Al-Sayyid, Dar Al-Kab Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1st Edition.

- Ibn Malik, Jamal al-Din. (1402 AH - 1982 AD), Explanation of the Healing Sufficient, edited by: Abdel Moneim Ahmed Haridi, Umm Al-Qura University, Center for Scientific Research and the Revival of Islamic Heritage, College of Sharia and Islamic Studies, Makkah Al-Mukarramah, i. 1.

- Al-Mubarrad, Abu Al-Abbas Muhammad bin Al-Yazid, (d. 285 AH). (1431 AH / 2010 AD), al-Muqtab, edited by: Muhammad Abdul-Khaleq Udayma, The World of the Book, Beirut - Lebanon.

- Ibn Mujahid, Abu Bakr Ahmed bin Musa bin Al Abbasi, (born 245 AH). (1428 AH / 2007 AD), The Book of Seven in the Readings, edited by: Jamal Al-Din Muhammad Sharaf, House of the Companions for Heritage, Tanta, 1st Edition.

- Al-Muradi, Abu Muhammad Badr Al-Din Hassan bin Qasim (T.: 749 AH). (1428 AH - 2008 AD), clarification of purposes and paths, explained by Alfiya Ibn Malik, edited by: Abdul Rahman Ali Suleiman, Arab Thought House, 1st.

- Al-Mustafa, Saad Al-Din Ibrahim, Establishing the Maqam of the Added, its Purposes, Functions and Images, A Study in the Syntax of the Qur'an by Abu Jaafar Al-Nahhas (d. 388 A.H.) Published on the World Wide Web. /vb/showthread.php?t=17320.

- Al-Maidani, Abu Al-Fadl Ahmed bin Muhammad bin Ibrahim Al-Nisaburi, (d. 518 AH). (1419 AH / 1998 AD), Al-Amthal Complex, edited by: Muhammad Muhyi Al-Din Abdel Hamid, Al-Asriya Library, Beirut - Lebanon, (d. i).

- Al-Hadhali, Abu Dhu'ayb. (1424 AH, 2003 AD), his Diwan, edited by: Anthony Boutros, Dar Sader, Beirut, 1st ed.

- Ibn Hisham, Abu Muhammad Abdullah Jamal al-Din bin Yusuf bin Ahmed bin Abdullah, (d. 761 AH). (2004 AD), explained the paths to Alfiya Ibn Malik, investigated by: Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid, Dar al-Tala'i, (d. i).

- The Military Supervisor, Muhammad bin Yusuf (d. 778 AH). (1428 AH), Explanation of the Facilitation called "Paving the Rules Explaining the Facilitation of Benefits", edited by: Ali Muhammad Fakher and others, Dar al-Salaam for Printing and Publishing, Cairo - Egypt, 1st ed.

- Nabhan, Arwa Kadour. (2018H), The source is a grammatical compound, a contextual study in the Holy Qur'an, a master's thesis, the International University of Islamic Sciences.

مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث ، مجلة علمية محكّمة تصدر عن عمادة البحث العلميّ والدّراسات العليا، ISSN 2519-7436

المجلد (9) العدد (3) لعام 2023 م

صياغة الاستراتيجية وأثرها على تحقيق التميز المؤسسي

(دراسة ميدانية في الشركات التعدينية والاستخراجية في الأردن)

وليد حسين عبدالرحمن الكفاوين

جامعة مؤته

الملخص

سعت الدراسة إلى التعرف على أثر صياغة الاستراتيجية على تحقيق التميز المؤسسي في الشركات التعدينية والاستخراجية بالأردن بالتركيز على شركتي الفوسفات المساهمة العامة المحدودة، والبوتاس العربية المساهمة العامة. وتمثلت مشكلة الدراسة في: **ما هو أثر صياغة الاستراتيجية على تحقيق التميز المؤسسي في الشركات التعدينية والاستخراجية بالأردن؟** إذ اعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان بالتطبيق على المستويات الإدارية العليا والوسطى من رئيس قسم فأعلى في الشركات موضوع التحليل، حيث تم اختيار (200) موظف عشوائياً خلال عام (2021)، موزعة بنسبة 52.5% و47.5% لكل من شركة البوتاس العربية وشركة الفوسفات الأردنية على التوالي. وتم استرداد (186) استبانة. وقد اعتمدت الدراسة علىبرمجية تحليل الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)؛ إضافة إلى العديد من الأساليب الإحصائية الملائمة. وقد خلصت الدراسة لوجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لتحديد التوجه الاستراتيجي والخيار الاستراتيجي في تحقيق التميز القيادي، وكذلك لكل من تحديد التوجه الاستراتيجي والتحليل البيئي في تحقيق تميز الهيكل التنظيمي، مع وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية لبُعد الخيار الاستراتيجي في تحقيق التميز الإنتاجي. وقد أوصت الدراسة بأهمية قيام الشركات التعدينية والاستخراجية بعملية صياغة استراتيجيات دقيقة لما لذلك من أثر مهم في تحقيق التميز المؤسسي في تلك الشركات.

الكلمات الدالة: *صياغة الاستراتيجية، التميز المؤسسي، الشركات التعدينية والاستخراجية، شركة مناجم الفوسفات الأردنية، شركة البوتاس العربية المساهمة العامة.*

Strategy Formulation and Impact on Achieving Institutional Excellence

(Field study in mining and extractive companies in Jordan)

Abstract

This Study aims at identifying the impact of strategy formulation on achieving institutional excellence in mining and extractive companies in Jordan focusing on Phosphate Public Shareholding Company and The Arab Potash Company. The research question is: What is the impact of strategy formulation on achieving institutional excellence in mining and extractive companies in Jordan? The study relied on questionnaire tool applied to the higher administrative levels from the head of a department or higher in the two companies، where (200) employees were randomly selected during the year (2021)، distributed by 52.5% and 47.5% for each of the Arab Potash Company and the Jordan Phosphate Company، respectively. (186) questionnaires were retrieved. The study used the Statistical Packages Analysis for Social Sciences (SPSS) software.

The study concluded that there is a positive، statistically significant effect of determining the strategic direction and the strategic choice in achieving leadership excellence، with a negative statistically significant impact of the dimension of the strategic choice in achieving productive excellence. The study recommended the importance of the process of formulating accurate strategies because of this important impact in achieving institutional excellence in these companies.

Key Words: Strategy Formulation، Institutional Excellence، mining and extractive companies، the Phosphate Public Shareholding Company، The Arab Potash Company

مقدمة

تواجه كافة الشركات في عصرنا الراهن سواء كانت عامة أم خاصة، إنتاجية أم خدمية، تحديات عديدة نتيجة للتغيرات والتطورات العلمية والتقنية السريعة، وما صاحب ذلك من تزايد في حدة المنافسة. وأمام تلك التحديات أضحى النهج التقليدي في الإدارة غير قادرًا على تعزيز قدرة الشركات على المنافسة، الأمر الذي يحتم على الأخيرة استخدام أساليب إدارية حديثة لتحسين وتطوير أدائها وصولًا للتميز المؤسسي، الذي أصبح ضرورة من ضرورات بقاء الشركات واستمراريتها.

لذلك أخذت الشركات في التوجه نحو الإدارة الاستراتيجية وصياغة استراتيجيات تمكنها من تحقيق الأهداف التي وُجدت من أجلها، ومواجهة التغيرات البيئية المستمرة والسريعة والتكيف معها، كون الإدارة الاستراتيجية هي الأداة التي تقوم بمقتضاها الإدارة العليا بتحديد التوجه الاستراتيجي للمنظمة، والتحليل البيئي، وتحديد الموقف الاستراتيجي، بالإضافة إلى تطوير البدائل الاستراتيجية ثم تحديد الخيار الاستراتيجي. وتظهر أهمية صياغة الاستراتيجية في مساعدة المنظمة في تحقيق الأهداف المرجوة التي تسعى لتحقيقها.

في ظل التغيرات المتلاحقة والسريعة التي تواجهها الشركات الصناعية في الأردن بشكل عام والشركات التعدينية والاستخراجية بشكل خاص، فإن دور صياغة الاستراتيجية في تحقيق التميز المؤسسي أضحى ذا أهمية كبرى في تحسين أداء تلك الشركات، وبما يساعدها على تحقيق أهدافها. بالإضافة إلى مساعدة صناع القرار من أجل تطوير الأداء المؤسسي الشامل للشركات التعدينية والاستخراجية وفقًا لمعايير التميز المؤسسي، وبالتالي تعزيز تنافسيتها، ومن هنا جاءت الدراسة الراهنة كخطوة لمعرفة تأثير صياغة الاستراتيجية في تحقيق التميز المؤسسي في الشركات التعدينية والاستخراجية في الأردن.

أولًا: مشكلة الدراسة

لم يعد التميز المؤسسي أحد الخيارات المطروحة أمام الشركات الصناعية فحسب، بل أصبح ضرورة حتمية فرضتها التغيرات المتسارعة الداخلية والخارجية التي تشهدها تلك الشركات الصناعية ومنها الشركات التعدينية والاستخراجية، متمثلًا في زيادة حدة المنافسة، إضافة إلى تزايد التحديات النابعة من البيئة الداخلية والخارجية. وفي ظل

التغيرات السوقية اليومية التي يصعب التنبؤ باتجاهاتها لم تعد هذه الشركات مطالبة بتحقيق الأداء المطلوب فحسب، إنّما أصبحت كذلك مطالبة بالتميز في الأداء كضرورة من أجل البقاء والاستمرار.

وبذلك تمثل التساؤل الرئيس للدراسة في: **ما هو أثر صياغة الاستراتيجية على تحقيق التميز المؤسسي في الشركات التعدينية والاستخراجية بالأردن؟**

ثانيًا: أهمية الدراسة

على المستوى التطبيقي، يُعد القطاع التعديني والاستخراجي بالأردن أحد أكبر القطاعات الاقتصادية بالبلاد، ويُشكل الفوسفات والبوتاس أبرز الموارد الطبيعية في البلاد، ويبلغ مجموع رأس المال المستثمر في هذا القطاع ما يُقارب من (504.6) مليون دينار أردني حتى عام 2019، كما بلغ إجمالي عدد العاملين فيه (8972) موظفاً في العام ذاته. كما بلغ حجم صادرات هذا القطاع نحو (1234.7) مليون دينار أردني عام 2019، بحيث يستحوذ القطاع التعديني والاستخراجي ما نسبته (20.1%) من إجمالي حجم صادرات المملكة الأردنية الهاشمية لعام 2019. وتعد كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومصر والهند أبرز الدول المستوردة للمنتجات التعدينية والاستخراجية الأردنية.

ومحليا، يُسهم هذا القطاع في الإيفاء بمتطلبات السوق المحلي من تلك المواد. ويتميز هذا القطاع باستخدامه للأساليب العلمية الحديثة ذات العلاقة باستخراج وتعدين الموارد الطبيعية وتحويلها لمنتجات أولية أو وسيطة أو نهائية لغايات استخدامها محلياً أو تصديرها خارجياً. مع تطلعات بمزيد من التطوير لهذا القطاع لزيادة قيمته المضافة للاقتصاد الأردني وتلبية الطلب على المستويين المحلي والإقليمي والانتقال للمستوى العالمي.

أمّا من الناحية العلمية، فتمثلت أهمية الدراسة في إثراء المعرفة النظرية والتراث العلمي الإداري بإطار نظري تناول العلاقة التأثيرية لصياغة الاستراتيجية على التميز المؤسسي في الشركات التعدينية والاستخراجية في الأردن.

ثالثًا: أهداف الدراسة

سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1-التعرف على مستوى ممارسة صياغة الاستراتيجية في الشركات التعدينية والاستخراجية في الأردن من وجهة نظر المديرين في الإدارتين العليا والوسطى.

2-التعرف على مستوى تحقق التميز المؤسسي في الشركات التعدينية والاستخراجية في الأردن من وجهة نظر المديرين في الإدارتين العليا والوسطى.

3-التعرف على أثر صياغة الاستراتيجية على تحقيق التميز المؤسسي في الشركات التعدينية والاستخراجية في الأردن من وجهة نظر المديرين في الإدارتين العليا والوسطى.

4-تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات للمديرين في الإدارتين العليا والوسطى من أجل تحسين وتطوير الأداء للوصول إلى التميز المؤسسي في الشركات التعدينية والاستخراجية في الأردن.

رابعًا: فرضيات الدراسة

1-لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لصياغة الاستراتيجية بأبعادها على تحقيق التميز القيادي في الشركات التعدينية والاستخراجية في الأردن موضع التحليل.

2-لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لصياغة الاستراتيجية بأبعادها على تحقيق تميز الموارد البشرية في الشركات التعدينية والاستخراجية في الأردن موضع التحليل.

3-لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لصياغة الاستراتيجية بأبعادها على تحقيق تميز الهيكل التنظيمي في الشركات التعدينية والاستخراجية في الأردن موضع التحليل.

4-لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لصياغة الاستراتيجية بأبعادها في على تحقيق التميز المعرفي في الشركات التعدينية والاستخراجية في الأردن موضع التحليل.

5-لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لصياغة الاستراتيجية بأبعادها على تحقيق التميز الإنتاجي في الشركات التعدينية والاستخراجية في الأردن موضع التحليل.

خامسًا: حدود الدراسة

الحدود البشرية: تشمل المديرين العاملين في الشركات التعدينية والاستخراجية بالأردن وهي: شركة الفوسفات المساهمة العامة المحدودة، وشركة البوتاس العربية المساهمة العامة وتحديدًا المدراء ومساعديهم ورؤساء الأقسام.

الحدود المكانية: تنحصر الدراسة في شركة الفوسفات المساهمة العامة المحدودة، وشركة البوتاس العربية المساهمة العامة.

الحدود الزمانية: تتمثل الفترة الزمنية للدراسة في عام 2020.

الحدود الموضوعية: تتمثل الجوانب التي تناقشها الدراسة في صياغة الاستراتيجية والتميز المؤسسي.

سادسًا: أنموذج ومتغيرات الدراسة

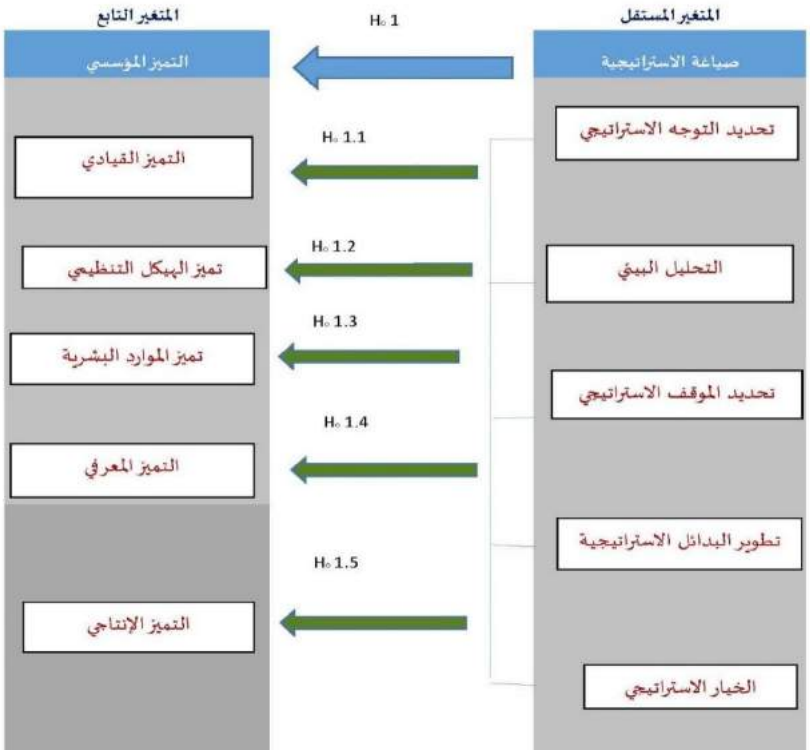

فيما يتعلق المتغير المستقل (صياغة الاستراتيجية)حدد الباحث خمس مراحل لصياغة الاستراتيجية هي: تحديد التوجه الاستراتيجي، والتحليل البيئي، وتحديد الموقف الاستراتيجي، وتطوير البدائل الاستراتيجية، والخيار الاستراتيجي.

وفيما يخص المتغير التابع (التميز المؤسسي) حدد الباحث خمسة أبعاد للتميز المؤسسي هي: التميز على مستوى القيادة، وتميز الموارد البشرية، وتميز الهيكل التنظيمي، والتميز المعرفي، والتميز الإنتاجي.

سابعًا: الدراسات السابقة

(1) الدراسات التي تناولت صياغة الاستراتيجية:

ناقشت عدد من الدراسات صياغة الاستراتيجية كمتغير مستقل أو متغير تابع، من بينها دراسة (محمد، 2021) التي هدفت إلى اختبار تأثير تحليل البيئة الداخلية والخارجية على صياغة استراتيجية فعالة في منظمات التمويل متناهي الصغر، حيث اعتمدت الدراسة على الاستبانة. وقد خلصت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتحليل نقاط القوة والضعف في صياغة استراتيجية فعالة في هذا النوع من المنظمات إلا أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية فيما يخص الفرص والتهديدات عند صياغة الاستراتيجية.

ويمكن الإشارة إلى دراسة (Chan and Aladag, Altin, Köseoglu, 2020) التي هدفت إلى التعرف على الطريقة التي يصف بها مديرو الفنادق الاستراتيجية وتحدي عوامل النجاح الرئيسية لصياغتها وتنفيذها، وقد خلصت الدراسة إلى أن مديري الفنادق يعطون الأولوية لتحليل المنافسين وظروف البيئة الخارجية مقارنة بالعوامل الداخلية كالعمل الجماعي وتأثيره على صياغة الاستراتيجية. وقد حددت الدراسة أن الإدارة الاستراتيجية هي عملية تمر بمراحل متعددة يمكن إجمالها في مرحلتين هي صياغة الاستراتيجية وتقييمها. وحددت الدراسة أهمية صياغة الاستراتيجية في تحديد المشكلات الرئيسة التي تواجهها المنظمة، وإيجاد بدائل وحلول، واختيار استراتيجية ملائمة.

ودراسة (Kim,2020) التي ناقشت دور صياغة الاستراتيجية على اتخاذ أفضل الخيارات الاستراتيجية وذلك كنموذج تحليل يستهدف توفير إطار عمل استراتيجي رياضي لإيجاد أفضل لحظة لتغيير الاستراتيجية. وذلك بهدف مساعدة متخذي القرار على معرفة التوقيت المناسب كميا لتغيير الاستراتيجيات الراهنة.

وكذلك دراسة (راضي وقاسم، 2020) التي هدفت إلى التعرف على أثر التوجه الاستراتيجي والذي حددته الدراسة بالتوجه نحو السوق، والتوجه نحو التكنولوجيا، والتوجه الريادي في التأثير على البراعة التنظيمية ببعديها (الإبداع الاستكشافي، والإبداع الاستثماري) بالتطبيق على بعض المصارف الخاصة في محافظات الوسط والجنوب بالعراق. وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التوجه الاستراتيجية والبراعة التنظيمية في المصارف التي طبقت بها. وقد أوصت الدراسة بأهمية وجود قسم للتسويق ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف، مع أهمية الاستفادة من الدراسات الأكاديمية والأساتذة الأكاديميين والنتائج التي يتم التوصل إليها في معالجة المشكلات التي تُعاني منها المصارف العراقية، وكذلك أهمية إجراء عملية التوزان بين التوجه نحو السوق والتوجه الريادي والتوجه نحو التكنولوجيا بحيث لا يتم التركيز على بعد دون آخر.

ودراسة (Appiah and Okafor،Bowen, 2020) التي تؤكد على أهمية مراعاة كلّ من المسؤولية الاجتماعية للشركات وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي، حيث تناقش الورقة أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات كمكلمة في بناء عملية صياغة الاستراتيجية وكذلك دور وسائل التواصل الاجتماعي كأداة تواصل شاملة تعزز تقنيات الاتصال المزدوجة. لتخلص إلى أن صياغة الاستراتيجية في ظل بيئة أعمال غير مؤكدة ومتقلبة يتطلب شراكة متكاملة بين المنظمات وأصحاب المصلحة حيث تساعد المسؤولية الاجتماعية للشركات في بناء العلاقات وتعزيز الثقة.

(2) الدراسات التي ناقشت التميز المؤسسي:

خلال السنوات الأخيرة حظي مفهوم التميز المؤسسي بنقاش أكاديمي واسع نظرياً وتطبيقياً، وسنعرض لنماذج من تلك الدراسات لأهمية المفهوم كمتغير تابع للدراسة الراهنة.

من الدراسات الحديثة التي يمكن الإشارة إليها (Al-Subaie, 2022) التي هدفت إلى تقديم نموذج مقترح لتقييم جهود التميز المؤسسي في الجامعات السعودية استناداً لنموذج التميز الأوروبي، حيث اشتمل النموذج المقترح على خمسة مجالات هي: القيادة الجامعية، وسياسات الجامعة واستراتيجياتها، وإدارة الموارد البشرية بالجامعة، والشراكات الجامعية وإدارة الموارد، وإدارة عمليات الجامعة، والخدمات والمنتجات.

وكذلك دراسة (El-Gharbawy and Ghanem، Ragab،Elsakaan, 2021) التي هدفت إلى استكشاف دور الأداء التنظيمي كمتغير وسيط بين الحمض النووي للمنظمة والتميز المؤسسي بالتطبيق على شركات البترول بمحافظة

الإسكندرية المصرية، حيث خصلت الدراسة إلى وجود تأثير للحمض النووي للمنظمة على التميز المؤسسي في الشركات موضع الدراسة، لتوصي الدراسة بأهمية تشجيع المنظمات على تحقيق التميز من خلال غرس معايير التميز في الإجراءات الإدارية اليومية، مع أهمية اهتمام المنظمات بمكونات الحمض النووي التنظيمي وتشمل حق اتخاذ القرار، والمعلومات، والهيكل. لدورها في تشكيل ثقافة المنظمة. وقد حددت الدراسة أبعاد التميز المؤسسي في: التميز الثقافي للمنظمة، وتميز المرؤوسين، وتميز القيادة، وتميز الهيكل التنظيمي، والتميز في استراتيجية المنظمة.

بالإضافة إلى دراسة (Beil–Hildebrand, 2021) التي هدفت إلى استكشاف ووصف آليات تغيير ثقافة المنظمة بشكل جوهري وكيف يمكن أن يسهم ذلك في تحقيق التميز المؤسسي وذلك بالتطبيق على مستشفى عام خلال الفترة من 1996/ 1997 وحتى عام 2014/ 2015. لتوصي الدراسة بأهمية إيجاد إداريين داخل المستشفيات العامة يمكنهم إدارة التغيير لضمان الاستقلالية المهنية للأطباء وأطقم التمريض، مع الحرص إيجاد ثقافة مؤسسية صحية.

وكذلك دراسة (آل براهيم، 2020) التي ناقشت متطلبات تطبيق إدارة التميز المؤسسي بمكاتب العمل في مدينة الرياض في ضوء جائزة التعليم للتميز وذلك من وجهة نظر المشرفات التربويات. وقد خلصت الدراسة إلى أنه من جهة نظر المشرفات التربويات فإن هناك موافقة مرتفعة على متطلبات تطبيق إدارة التميز المؤسسي بمكاتب التعليم في ضوء معايير جائزة التميز من حيث القيادة والتخطيط والتطوير المستمر. وجاء ترتيب متوسطات المجالات على النحو التالي: معايير التنظيم الإداري، معايير التخطيط والتطوير المستمر، معايير القيادة، معايير مجال الإبداع والابتكار. كما خلصت الدراسة إلى أنّه من وجهة نظر المشرفات التربويات فإنّ هناك موافقة مرتفعة على متطلبات تطبيق إدارة التميز المؤسسي بمكاتب التعليم في ضوء معايير جائزة التميز من حيث إدارة الأداء وجاء ترتيب المعايير، ومجال إدارة عمليات التعليم والتعلم، ومجال المستفيدون،

كما يمكن الإشارة إلى دراسة (Aljamal, 2021) التي هدفت إلى فهم دور الإدارة التحويلية في تحقيق التميز المؤسسي من وجهة نظر العاملين في مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل، وقد حددت الدراسة أبعاد التميز المؤسسي في: التميز القيادي، والتميز بتقديم الخدمة، والتميز البشري. وأظهرت النتائج أن درجة التميز المؤسسي في مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل كانت متوسطة في النتيجة الإجمالية وفي جميع المجالات. كانت أعلى مجالات التميز المؤسسي هي التميز الريادي، والتميز في تقديم الخدمات، وأخيراً التميز البشري.

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

أولًا: مفاهيم الدراسة

(1) صياغة الاستراتيجية:

تُعد صياغة الاستراتيجية المرحلة الجوهرية في عملية التخطيط الاستراتيجي، فهي العملية التي يمكن للمنظمة من خلالها تحقيق أهداف وغايات محددة، إضافة لكونها الوسيلة التي تتمكن بموجبها المنظمة من التوافق مع بيئتها الداخلية والخارجية.

ومصطلح "الاستراتيجية" Strategy هو مصطلح يوناني، إذ تعني في اللغة الإغريقية علم الجنرال وفن قيادة الحرب، فقد كانت تُطلق على أسلوب التحرك العسكري المخطط لإدارة الحروب. وقد تم استخدام المفهوم خلال الحرب العالمية الثانية، وكانت البداية عسكرية إشارة إلى قيادة القوات المسلحة ووضع استراتيجيات عسكرية للمعارك مع الخصوم وغير ذلك، إلا أنّه مع نهاية الحرب العالمية الثانية أصبح المفهوم يُستخدم في علم الإدارة (Raposo and Mainardes, Ferreira, 2014) وتُعدَ الاستراتيجية الإطار العام الذي يمكن للمنظمة من خلاله اتخاذ القرارات، لدورها في تحديد غايات وأهداف المنظمة وخططها، وكذلك أولويات تخصيص الموارد (الدجني، 2011). كما أنّ للاستراتيجية دورًا مهمًا في تحديد قدرة المنظمة على التعامل مع الفرص والتهديدات القادمة من البيئة الخارجية. فلا يمكن لأي منظمة أنْ تستغنى بأي حال عن وجود استراتيجية عامة تبنى عليها كافة الخطط الاستراتيجية للمنظمة.

كما تُعد صياغة الاستراتيجية Strategy Formulation المرحلة الرئيسة والمحورية في عملية التخطيط الاستراتيجي Strategic Planning. ويُعنى التخطيط الاستراتيجي بالأهداف المستقبلية من خلال وضع بدائل للمفاضلة بينهما بما يدعم متخذ القرار كغاية رئيسة للتخطيط الاستراتيجي.

وتتمثل **أهمية صياغة الاستراتيجية** كعملية في تحديد التوجه الاستراتيجي المستقبلي للمنظمة، بما يساعد على بلوغ المنظمة لأهدافها المستقبلية، إضافة إلى أهمية تلك المرحلة في تحقيق المنظمة لأداء متميز، مع تعزيز قدرتها على المنافسة خاصة في ظل التغيرات المتلاحقة التي تشهدها البيئة المحيطة، مع تعزيز قدرة المنظمة على الإيفاء بمتطلبات العميل الخارجي، وإيجاد منتجات جديدة للمنافسة. مع زيادة الوعي لدى كافة العاملين بوضع المنظمة والمنافسة التي

تواجهها وتنسيق الجهود بشأن كيفية مواجهتها. هذا ويتم عند صياغة الاستراتيجية استخدام العديد من الأدوات الكمية بهدف توفير فهم دقيق للبيئة الداخلية والخارجية (المليكي، الفقيه، والشوافي، 2019).

ويُعرف الباحث صياغة الاستراتيجية بأنها: عملية وضع وتحديد غايات الشركات التعدينية والاستخراجية بالأردن– مجال الدراسة –وأهدافها الاستراتيجية في ضوء الممارسات التي تتبعها الإدارة العليا عند القيام بالتخطيط الاستراتيجي للشركة، التي تتمثل في تحديد التوجه الاستراتيجي (الرؤية، الرسالة)، التحليل البيئي، تحديد الموقف الاستراتيجي، تطوير البدائل الاستراتيجية، والخيار الاستراتيجي.

وبموجب هذا التعريف تتمثل مراحل صياغة الاستراتيجية: تحديد التوجه الاستراتيجي، والتحليل البيئي، وتحديد الموقف الاستراتيجي، وتطوير البدائل الاستراتيجية، والخيار الاستراتيجي.

(2) التميز المؤسسي:

فرضت التطورات المتلاحقة في بيئة الأعمال على المنظمات ضرورة تطوير أدوات ومناهج جديدة من أجل التكيف مع تلك التطورات، بحيث تعزز تلك المناهج الجديدة من قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها في المدى الطويل، ويُمثل التميز المؤسسي أحد المناهج التي تساعد على تحقيق هذا الهدف لما له من قدرة على ضمان أن كافة الأنظمة داخل المنظمة متوافقة وتعمل بشكل متناغم معًا (Vykydal & Waloszek،Nenadál, 2018).

ويُعد التميز المؤسسي (Institutional Excellence) أحد الموضوعات المهمة في علم الإدارة، إذ أصبح توجهًا رئيسًا لكافة المنظمات في الوقت الراهن أيا كانت طبيعة عملها بما يعزز من قدرتها على مواجهة المنافسة المتزايدة. فالتميز يُعدّ هدفًا تسعى كافة المنظمات إلى تحقيقه، فالغاية النهائية لأي منظمة هو تحقيق التميز.

وبذلك لم يعد سعي الشركات والمنظمات لتحقيق التميز خيارًا قد تلجأ أو لا تلجأ إليه، فتزايد حدة المنافسة في عصر العولمة جعل المنظمات في بحث مستمر عن عوامل وأدوات لتحقيق التميز بأبعاده ومستوياته المختلفة. مع الإشارة إلى أنّ سعي الشركات لتحقيق التميز ليس بالضرورة سهلًا، وهو ما ينتج عن أنّ البيئة المحيطة أصبحت أكثر تعقيدًا وغموضًا وهو ما يفرض ضغوطًا متزايدة في تحديد جوانب ومجالات التميز (خضير، 2017). حتى تتمكن المنظمات من الاستمرار في مواجهة التحديات المتزايدة.

وفي ضوء أهمية التميز المؤسسي للمنظمات فقد أصبحت هناك حالة من التنافس للحصول على جوائز في مجال التميز المؤسسي، فهناك العديد من الجوائز العربية والدولية للتميز المؤسسي والتي يضع كل منها تعريفه للمنظمة المتميزة. ومن بينها المؤسسة الأوربية للجودة (EFQM) وجائزة ديمنج (Deming) اليابانية لإدارة التميز المؤسسي، وجائزة مالكوم بالدريج الوطنية الأمريكية (MBNQA)، وعربيًا يمكن الإشارة إلى جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز المؤسسي بالأردن، وجائزة الملك عبد العزيز للجودة في القطاع التعليمي، وجائزة دبي للأداء الحكومي المتميز.

تؤدي جوائز التميز المؤسسي دورًا مهمًا في مساعدة المنظمات على قياس درجة نجاح ومسار المنظمة لدور تلك النماذج في تقييم الأداء المؤسسي وتعزيزه والمتابعة والتقييم المستمر.

ويُعرف الباحث التميز المؤسسي بأنه: الارتقاء بأداء الشركات التعدينية والاستخراجية من ثقافة الحد الأدنى إلى ثقافة الإتقان والتفرد، للوصول إلى أفضل النتائج الملموسة، من أجل تحقيق توقعات ورغبات المستفيدين وتلبية متطلباتهم المستقبلية، من خلال مجموعة الأنشطة التي تجعل المنظمة متميزة في أدائها مما ينعكس على كيفية التعامل مع العملاء، وكيفية أداء أنشطتها وعملياتها وإعداد سياساتها واستراتيجياتها الإدارية والتنظيمية.

ويحدد نموذج الدراسة أبعاداً خمسة للتميز المؤسسي: التميز على مستوى القيادة، وتميز الموارد البشرية، وتميز الهيكل التنظيمي، والتميز المعرفي والتميز الإنتاجي.

وبذلك يتضح أنه من الناحية النظرية توجد صلة بني متغيري الدراسة؛ إذ توجد علاقة وثيقة بين التميز المؤسسي وصياغة الاستراتيجية، فالهدف الرئيس من صياغة الاستراتيجية وعملية التخطيط الاستراتيجي بشكل أوسع هو تحقيق المنظمة للتميز المؤسسي. فعند صياغة استراتيجية الشركة فمن المهم أنْ تكون رؤية ورسالة الشركة تضمن تحقيق التميز المؤسسي، كما يلعب التميز المؤسسي دورًا مهمًا في اكتشاف الفرص المتاحة أمام الشركة بما يمكنها من استغلالها والبناء عليها.

منهجية البحث العلمي

أولًا: الأساليب الإحصائية المُستخدمة في تحليل البيانات

استخدمت الدراسة العديد من الأساليب الإحصائية الملائمة لبيانات الدراسة اعتماداً على برمجية تحليل الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)؛ حيث عمدت بداية إلى استخدام مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics)، واختبار كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha) للتحقق من ملائمة أداة الدراسة، واختبار التحليل العاملي لفقرات أداة الدراسة لوصف التباين في فقرات المجال البحثي، واختبارات التداخل الخطي والارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة المستقلة للتحقق من ملائمة أنموذج الدراسة عن طريق ضمان عدم وجود مشاكل الارتباط العالي (Multicollinearity)، بالإضافة إلى اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات (Normality)، وأخيراً اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) والانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) لاختبار فرضيات الدراسة والتوصل إلى نتائجها.

وقد عمدت الدراسة إلى استخدام العينة العشوائية البسيطة لاختيار عينة مستهدفة من مجتمع الدراسة ممن يعملون ضمن المستويات الإدارية الوسطى والعليا في ضوء ما يتوافر لديهم من خبرة ودراية تلاءم أهداف الدراسة. كما لجأت الدراسة إلى التحقق من ملائمة فقرات الدراسة واتساقها لمجالاتها البحثية بصورةإحصائية من خلال استخدام اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha) تقدير الثبات من خلال الاتساق الداخلي بين فقرات المجال الذي صممت من أجله، حيث يجب أن تزيد معاملات الثبات وفقاً لمعاملات كرونباخ ألفا عن (70%) لضمان ثبات فقرات المجال البحثي وتمثيلها لمجالها (Bryman & Cramer, 2002; 2003، Greene)، ويبين الجدول رقم (1) أن كافة فقرات المتغيرات سواءً المستقلة أو التابعة حققت معدلات ثبات أعلى من (70%). بحيث يمكن الاعتماد على الأداة والنتائج التي تم التوصل إليها.

جدول (1) معدلات الثبات لمتغيرات الدراسة وفقا لمعامل كرونباخ ألفا

المتغير	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha)
المتغيرات المستقلة – صياغة الاستراتيجية		
البعد الأول: تحديد التوجه الاستراتيجي	14	0.868
البعد الثاني: التحليل البيئي	4	0.780
البعد الثالث: تحديد الموقف الاستراتيجي	4	0.737
البعد الرابع: تطوير البدائل الاستراتيجية	4	0.810
البعد الخامس: الخيار الاستراتيجي	4	0.740

المتغيرات التابعة – التميز المؤسسي		
البعد الاول: التميز القيادي	4	0.758
البعد الثاني: تميز الهيكل	5	0.772
البعد الثالث: تميز الموارد البشرية	4	0.775
البعد الرابع: التميز المعرفي	5	0.721
البعد الخامس: التميز الانتاجي	6	0.800
كافة فقرات الاستبيان	**54**	**0.871**

وقد تضمنت أداة الدراسة (الاستبانة) بصورتها النهائية (54) فقرة لقياس متغيراتها وفقاً لمجالاتها المعرفية ذات العلاقة، حيث تم قياس المتغيرات المستقلة (تحديد التوجه الاستراتيجي، التحليل البيئي، تحديد الموقف الاستراتيجي، تطوير البدائل الاستراتيجية، والخيار الاستراتيجي) ذات العلاقة بصياغة الاستراتيجية من خلال (30) فقرة موزعة ضمن مجالاتها المعرفية، وتم قياس المتغيرات التابعة (التميز القيادي، تميز الهيكل التنظيمي، تميز الموارد البشرية، التميز المعرفي، والتميز الإنتاجي) ذات العلاقة بتحقيق التميز المؤسسي من خلال (24) فقرة موزعة أيضاً ضمن مجالاتها المعرفية. وللتعرف على مدى موافقة المبحوثين عينة الدراسة على فقرات قياس المتغيرات، فقد اعتمدت الدراسة على استخدام معاملات الإحصاء الوصفي المتمثلة بمعاملات الوسط الحسابي والانحراف المعياري، والرتبة اعتماداً على درجة الوسط الحسابي، حيث تتمركز معاملات الوسط الحسابي وفقاً للمقياس المعتمد في الدراسة الحالية بين حدي (1/ موافق بدرجة قليلة جداً إلى 5/ موافق بدرجة كبيرة جداً)

طبيعة العينة وحجمها

يتمثل مجتمع الدراسة في كافة العاملين في المستويات الإدارية الوسطى والعليا في شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة، وشركة البوتاس العربية المساهمة العامة؛ إذ يبلغ عدد العاملين في المستويات الإدارية العليا والوسطى (من مستوى رئيس قسم (إدارة وسطى) فأعلى (إدارة عليا)) حتى نهاية عام 2021 في شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة حوالي (153) موظفاً، و (169) موظفًا في شركة البوتاس العربية المساهمة العامة. وعمدت الدراسة إلى استخدام العينة العشوائية البسيطة لاختيار عينة مستهدفة من مجتمع الدراسة، حيث تم اختيار (200) موظف عشوائياً خلال عام (2021)، موزعة بنسبة 52.5% و47.5% لكل من شركة البوتاس العربية وشركة الفوسفات الأردنية على التوالي. وتم استرداد (186) استبانة بنسبة (93%)، في حين تم استبعاد (5) استبانات لعدم صلاحياتها للتحليل نظراً

لعدم إجابة المبحوثين على كافة تساؤلات الاستبانة، ويبين الجدول رقم (2) تفاصيل عدد مفردات العينة وحجم المسترد من الاستبانات الموزعة بالطريقة اليدوية وعدد الاستبيانات الصالحة للتحليل الإحصائي.

جدول (2): حجم العينة وعدد الاستبيانات المستردة والصالحة للتحليل

حجم العينة	العدد	النسبة المئوية %	عدد الاستبيانات المستردة	النسبة المئوية %	عدد الاستبيانات الصالحة	النسبة المئوية %
شركة مناجم الفوسفات	95 موظفاً	%47.5	92	%96.8	91	%95.7
شركة البوتاس	105 موظفاً	%52.5	94	%89.5	90	%85.7
الإجمالي	**200 موظفاً**	**%100**	**186**	**%93**	**181**	**%90.5**

وصف العينة

تضمنت أداة الدراسة خمسة تساؤلات ديموغرافية، وهي: النوع الاجتماعي، والعمر، والمستوى التعليمي، والموقع الوظيفي الحالي، وعدد سنوات العمل في الشركة، ويبين الجدول رقم (3) نتائج معاملات الإحصاء الوصفي لهذه الفقرات اعتماداً على معاملات التكرار والتكرار النسبي.

جدول (3):الإحصاء الوصفي للبيانات الديموغرافية

البيان		التكرار	التكرار النسبي %	التكرار التراكمي %
1. النوع الاجتماعي	ذكر	146	80.7	80.7
	أنثى	35	19.3	100.0
2. العمر	أقل من 30 سنة	15	8.3	8.3
	من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة	44	24.3	32.6
	من 40سنة إلى أقل من 50 سنة	80	44.2	76.8
	من 50سنة فأكثر	42	23.2	100.0
3. المستوى التعليمي	دبلوم فاقل	11	6.1	6.1
	بكالوريوس	111	61.3	67.4
	ماجستير	52	28.7	96.1
	دكتوراه	7	3.9	100.0
4. الموقع الوظيفي الحالي	مدير عام /نائب مدير عام	6	3.3	3.3
	مدير إدارة	25	13.8	17.1
	مدير دائرة	12	6.6	23.8
	نائب/ مساعد مدير دائرة	22	12.2	35.9
	رئيس قسم	116	64.1	100.0
5. عدد سنوات العمل بالشركة	أقل من خمس سنوات	6	3.3	3.3
	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	13	7.2	10.5
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	36	19.9	30.4

	من15 سنة إلى أقل من 20 سنة	84	46.4	76.8
	20 سنة فأكثر	42	23.2	100.0

وتُشير النتائج إلى أنّ ما نسبته (80.7%) من أفراد عينة الدراسة كانوا من فئة الذكور، في حين بلغت نسبة الإناث (19.3%)؛ الأمر الذي يُعزى إلى حقيقة أنّ طبيعة الأعمال التعدينية والاستخراجية قد تتطلب بعض الجهود الملائمة لفئة الذكور بشكل أكبر. كما أنّ ما نسبته (76.8%) قد كانوا من الأفراد الذين تقل أعمارهم عن (50) عاماً، في حين إنّ الأفراد الذين ازدادت أعمارهم عن (50) عاماً بلغت نسبتهم (23.2%) من إجمالي أفراد العينة.

وبالنظر إلى المستوى التعليمي، فقد لوحظ أنّ الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة من حملة الدرجات العلمية العالية، حيث شكل من يحملون درجة البكالوريوس ما نسبته (61.3%) من مجمل أفراد العينة، ويلي ذلك حملة درجة الماجستير بنسبه (28.7%)، مما يشير إلى قدرة أفراد عينة الدراسة على الإجابة على فقرات الاستبانة بصورة علمية.

وفيما يتعلق بالموقع الوظيفي الحالي، فكانت النسبة الأكبر من المبحوثين في وظيفة رئيس قسم بنسبة (64.1%) تلتها وظيفة مدير إدارة بنسبة 13.8%. أمّا بالنسبة لعدد سنوات العمل في الشركة مثلت النسبة الأكبر (76.8%) ممن قضوا في الشركة ما بين 15- 20 سنة فأكثر، والنسبة التالية في الترتيب كانت من نصيب من قضوا 20 عامًا فأكثر مما يدلل على توافر الخبرة بطبيعة الشركة والتطورات والتحديات التي تواجهها لدى المبحوثين.

ثانيًا: نتائج التحليل

1-التحليل الوصفي الإحصائي للمتغير المستقبل: صياغة الاستراتيجية:

أ.تحديد التوجه الاستراتيجي

يُقصد بتحديد التوجه الاستراتيجي، تحديد الرؤية والسالة والأهداف الاستراتيجية للشركة، حيث تم صياغة (14) فقرة لقياس هذه المجالات للوصول إلى مدى دراية المبحوثين بالتوجه العام للشركة. ويبين الجدول رقم (4) نتائج الاختبارات الإحصائية الوصفية لهذه الفقرات. إذ تُشير النتائج إلى أنّ أعلى معامل وسط حسابي بين فقرات قياس الرؤية بلغ (4.022) بانحراف معياري (0.641)، وذلك للفقرة "تمتلك الشركة رؤية قابلة للتحقيق"، في حين بلغ أدنى معامل وسط حسابي (3.724) بانحراف معياري (0.684) وذلك للفقرة "يوجد اتفاق على رؤية الشركة من قبل العاملين بها"، مما يؤكد أنّ غالبية إجابات المبحوثين قد تمركزت حول موافق بدرجة كبيرة على فقرات قياس مجال الرؤية. كما بلغ أعلى معامل

وسط حسابي بين فقرات قياس مجال الرسالة (3.950) بانحراف معياري (0.838) وذلك للفقرة "يشارك في صياغة الرسالة جميع المستويات الإدارية في الشركة"، ويلي ذلك الفقرة التي تنص على "تتطابق رسالة الشركة مع الرؤية" وبمعامل وسط حسابي (3.884) بانحراف معياري (0.677)، في حين بلغ أدنى معامل وسط حسابي (3.707) وبانحراف معياري (0.766)، وذلك للفقرة "تتسم صياغة رسالة الشركة بعبارات واضحة"، مما يُشير أيضا إلى أنّ غالبية إجابات المبحوثين قد تمركزت حول موافق بدرجة كبيرة على الأسئلة المتعلقة بقياس الوعي برسالة الشركة.

جدول (4): الإحصاء الوصفي لبُعد تحديد التوجه الاستراتيجي

الفقـرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
أولاً: الرؤية			
تمتلك الشركة رؤيا واضحة حول ما تريد الوصول اليه مستقبلاً.	3.829	0.378	الثانية
يوجد اتفاق على رؤية الشركة من قبل العاملين بها.	3.724	0.684	الرابعة
تفصح الشركة عن رؤيتها للمجتمع الداخلي والخارجي على السواء.	3.785	0.686	الثالثة
تمتلك الشركة رؤية قابلة للتحقيق.	4.022	0.641	الأولى
ثانياً: الرسالة			
تتطابق رسالة الشركة مع الرؤية.	3.884	0.677	الثانية
تتسم صياغة رسالة الشركة بعبارات واضحة.	3.707	0.766	الخامسة
يشارك في صياغة الرسالة جميع المستويات الإدارية في الشركة.	3.950	0.838	الأولى
توضح الشركة الخدمات التي تقدمها في بيان رسالتها.	3.851	0.662	الثالثة
يوجد توافق بين رسالة الشركة والاستراتيجيات التي تسعى لتنفيذها.	3.796	0.743	الرابعة
ثالثاً: الأهداف الاستراتيجية			
تمثل أهداف الشركة الاستراتيجية التطلعات التي تسعى لتحقيقها.	4.044	0.766	الأولى
تتسم الأهداف التي تسعى الشركة لتحقيقها بالواقعية.	3.790	0.538	الرابعة
تتسم الأهداف التي تسعى الشركة لتحقيقها بالمرونة من حيث التكيف مع المستجدات في البيئة الخارجية.	3.873	0.606	الثانية
يوجد تنسيق في الشركة بين الأهداف طويلة الامد والأهداف على مستوى الوحدات الإدارية.	3.569	0.845	الخامسة
تشتق الأهدافالاستراتيجية من رسالة الشركة.	3.818	0.654	الثالثة
كافة الفقرات (14 فقرة)	**3.831**	**0.417**	

كما يظهر الجدول أيضاً أنّ أعلى معامل وسط حسابي بين فقرات قياس الأهداف الاستراتيجية بلغ (4.044) بانحراف معياري (0.766) وذلك للفقرة "تمثل أهداف الشركة الاستراتيجية التطلعات التي تسعى لتحقيقها"، ويلي ذلك معامل الوسط الحسابي (3.873) بانحراف معياري (0.606) وذلك للفقرة "تتسم الأهداف التي تسعى الشركة لتحقيقها بالمرونة من حيث التكيف مع المستجدات في البيئة الخارجية"، في حين بلغ أدنى معامل وسط حسابي (3.569) بانحراف

معياري (0.845) وذلك للفقرة "يوجد تنسيق في الشركة بين الأهداف طويلة الأمد والأهداف على مستوى الوحدات الإدارية". بحيث يمكن ملاحظة تمركز إجابات المبحوثين على فقرات مجال الأهداف الاستراتيجية حول موافق بدرجة كبيرة.

ختاماً، ومع إمعان النظر في معامل الوسط الحسابي العام لكافة فقرات قياس بُعد التوجه الاستراتيجي الذي بلغ (3.831) بانحراف معياري (0.417) يتضح أن إجابات المبحوثين – بشكل عام– كانت أقرب إلى موافق بدرجة كبيرة، كما تظهر معاملات الانحراف المعياري عدم وجود اختلافات جوهرية كبيرة بين إجابات المبحوثين على فقرات هذا البُعد.

ب. التحليل البيئي

يبين الجدول رقم (5) نتائج الاختبارات الإحصائية الوصفية لفقرات قياس بُعد التحليل البيئي؛ حيث تُظهر النتائج أنّ أعلى معامل وسط حسابي بلغ (4.039) بانحراف معياري (0.476) وذلك للفقرة "تستخدم الشركة الأساليب العلمية لتحليل البيئة الداخلية"، ويلي ذلك الفقرة التي تنص على "تقوم الشركة باستمرار بتحليل بيئتها الداخلية لتحديد نقاط القوة والضعف" بمعامل وسط حسابي (3.807) وبانحراف معياري (0.651). في حين، بلغ أدنى معامل وسط حسابي (3.635) وبانحراف معياري (0.803) للفقرة "تحاول الشركة الاستفادة من الفرص المتاحة في البيئة الخارجية". وبذلك، يشير معامل الوسط الحسابي العام لكافة فقرات قياس بُعد التحليل البيئي إلى أنّ غالبية إجابات المبحوثين عينة الدراسة قد تمركزت حول الموافق بدرجة كبيرة، إذ بلغ معامل الوسط الحسابي العام (3.820) بانحراف معياري (0.477).

جدول (5): الإحصاء الوصفي لبُعد التحليل البيئي

الفقـرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
تستخدم الشركة الأساليب العلمية لتحليل البيئة الداخلية.	4.039	0.476	الأولى
تقوم الشركة باستمرار بتحليل بيئتها الداخلية لتحديد نقاط القوة والضعف.	3.807	0.651	الثانية
تقوم الشركة باستمرار بتحليل بيئتها الخارجية لتحديد الفرص والتهديدات.	3.801	0.465	الثالثة
تحاول الشركة الاستفادة من الفرص المتاحة في البيئة الخارجية.	3.635	0.803	الرابعة
كافة الفقرات (4 فقرات)	**3.820**	**0.477**	

ج. تحديد الموقف الاستراتيجي

تم وضع أربع فقرات لقياس بُعد تحديد الموقف الاستراتيجي من أبعاد صياغة الاستراتيجية، ويبين الجدول رقم (6) نتائج معاملات الإحصاء الوصفي من خلال معاملات الوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة لهذه الفقرات. وتشير النتائج إلى أنّ أعلى معامل وسط حسابي (4.149) بانحراف معياري (0.662) كان للفقرة " لدى الشركة الخبرة في

التعامل مع التهديدات وتقليل آثارها"، في حين كان أدنى معامل وسط حسابي (3.729) بانحراف معياري (0.822) وذلك للفقرة "تملك الشركة القدرة على الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة". كما أشار معامل الوسط الحسابي العام إلى أنّ غالبية إجابات المبحوثين قد كانت حول الموافق بدرجة كبيرة على كافة فقرات البُعد، إذْ بلغ (4.011) بانحراف معياري (0.531)، كما يمكن ملاحظة أنّه لا يوجد انحرافات جوهرية بين إجابات المبحوثين ذات العلاقة بفقرات هذا البُعد.

جدول (6): الإحصاء الوصفي لبُعد الموقف الاستراتيجيّ

الفقــرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
تمتلك الشركة القدرة على تقييم الوضع الاستراتيجي الداخلي والخارجي.	4.028	0.645	الثالثة
تمتلك الشركة مزايا تنافسية تمكنها من الحصول على حصة سوقية مناسبة.	4.138	0.697	الثانية
تملك الشركة القدرة على الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة.	3.729	0.822	الرابعة
لدى الشركة الخبرة في التعامل مع التهديدات وتقليل آثارها.	4.149	0.662	الأولى
كافة الفقرات (4 فقرات)	**4.011**	**0.531**	

د. تطوير البدائل الاستراتيجية

تضمنت الاستبانة أربع فقرات ترتبط بقياس بُعد تطوير البدائل الاستراتيجية، ويظهر الجدول رقم (7) نتائج معاملات الوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة لإجابات المبحوثين لهذا البعد؛ حيث تشير النتائج إلى أنّ أعلى معامل وسط حسابي بلغ (4.072) بانحراف معياري (0.641) وذلك للفقرة " لدى الشركة آليات عملية لتطوير بدائل استراتيجية في حال تغير ظروف البيئة الداخلية والخارجية"، وبلغ أدنى معامل وسط حسابي (3.713) بانحراف معياري (0.892) وذلك للفقرة " تتضمن استراتيجية الشركة مجموعة من البدائل المناسبة". كما بلغ معامل الوسط الحسابي العام (3.884) بانحراف معياري (0.595) مما يُشير إلى أنّ غالبية إجابات المبحوثين قد كانت أقرب إلى الموافق بدرجة كبيرة على كافة فقرات المجال البحثي، كما أنه لا يوجد فروقات جوهرية بين إجابات المبحوثين على فقرات قياس المجال البحثي أيضاً.

جدول (7): الإحصاء الوصفي لبُعد تطوير البدائل الاستراتيجية

الفقــرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
تتضمن استراتيجية الشركة مجموعة من البدائل المناسبة.	3.713	0.892	الرابعة
يشارك المديرون ورؤساء الأقسام في تحديد البدائل والخيارات الاستراتيجية.	3.746	0.747	الثالثة
يتم تطوير البدائل الاستراتيجية للشركة في ضوء البيانات الخاصة بالبيئة	4.006	0.679	الثانية

المحيطة.			
لدى الشركة آليات عملية لتطوير بدائل استراتيجية في حال تغير ظروف البيئة الداخلية والخارجية.	4.072	0.641	الأولى
كافة الفقرات (4 فقرات)	**3.884**	**0.595**	

هـ. الخيار الاستراتيجي

وفيما يتعلق بالبعد الأخير والمتعلق بالخيار الاستراتيجي، فقد بينت نتائج الإحصاء الوصفي كما يتضح من جدول رقم (8) أن غالبية إجابات المبحوثين قد تمركزت حول الموافق بدرجة كبيرة على كافة الفقرات، إذ بلغ معامل الوسط الحسابي العام (3.776) بانحراف معياري (0.448)، ويشير معامل الانحراف المعياري لكافة الفقرات على عدم وجود انحرافات جوهرية بين إجابات المبحوثين عينة الدراسة على هذه الفقرات. وكان أعلى معامل وسط حسابي بلغ (3.845) بانحراف معياري (0.378) للفقرة "تقوم الشركة باشراك المديرين في المفاضلة بين البدائل الاستراتيجية"، في حين كان أدنى معامل وسط حسابي والذي بلغ (3.702) بانحراف معياري (0.737) وذلك للفقرة "يتم اختيار البديل الاستراتيجي للشركة في ضوء مقارنة موضوعية بين المزايا والعيوب للبدائل المطروحة.

جدول (8): الإحصاء الوصفي لبُعد الخيار الاستراتيجي

الفقــرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
تقوم الشركة باشراك المديرين في المفاضلة بين البدائل الاستراتيجية.	3.845	0.378	الأولى
تقوم الشركة باختيار البديل الاستراتيجي الذي يتلاءم مع ظروف بيئتها الداخلية.	3.757	0.728	الثالثة
تقوم الشركة باختيار البديل الاستراتيجي الذي يتلاءم مع ظروف بيئتها الخارجية.	3.801	0.465	الثانية
يتم اختيار البديل الاستراتيجي للشركة في ضوء مقارنة موضوعية بين المزايا والعيوب للبدائل المطروحة.	3.702	0.737	الرابعة
كافة الفقرات (4 فقرات)	**3.776**	**0.448**	

2- التميز المؤسسي

جاءت نتائج التحليل الإحصائي لأبعاد التميز المؤسسي الخمسة وفقا لنموذج الدراسة على النحو التالي:

أ. التميز القيادي

صاغ الباحث أربع فقرات لقياس التميز القيادي، ويُظهر الجدول رقم (9) نتائج معاملات الوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة لكل فقرة، حيث تُشير النتائج إلى أنّ كلاً من الفقرة التي تنص على: "تحرص الإدارة العليا في

الشركة على المشاركة الفاعلة للعاملين في حل المشكلات بطريقة علمية" والفقرة التي تنص على: "تتبنى الإدارة العليا بالشركة نهج التخطيط الاستراتيجي في التعرف على الاحتياجات المستقبلية للشركة"، بلغ المتوسط الحسابي لهما (3.823) وبانحراف معياري (0.383: 0.598 على التوالي)، في حين بلغ أدنى معامل وسط حسابي (3.685) بانحراف معياري (0.749) للفقرة " تتبنى الإدارة العليا حلولًا ابتكارية لمواجهة المواقف المتغيرة التي تواجه الشركة". كما بلغ معامل الوسط الحسابي العام لكافة الفقرات (3.775) بانحراف معياري (0.466) وبذلك يتضح أن غالبية إجابات المبحوثين قد تمركزت حول الموافق بدرجة كبيرة، كما لا يوجد انحرافات جوهرية بين الإجابات فيما بينهم.

جدول (9): الإحصاء الوصفي لبُعد التميز القيادي

الفقــرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
تقوم الإدارة العليا بالشركة بترسيخ ثقافة التميز.	3.768	0.659	الثالثة
تحرص الإدارة العليا في الشركة على المشاركة الفاعلة للعاملين في حل المشكلات بطريقة علمية.	3.823	0.383	الأولى
تتبنى الإدارة العليا حلولًا ابتكارية لمواجهة المواقف المتغيرة التي تواجه الشركة.	3.685	0.749	الرابعة
تتبنى الإدارة العليا بالشركة نهج التخطيط الاستراتيجي في التعرف على الاحتياجات المستقبلية للشركة.	3.823	0.598	الثانية
كافة الفقرات (4 فقرات)	**3.775**	**0.466**	

ب. تميز الهيكل التنظيمي

يعكس معامل الوسط الحسابي العام الذي يظهره الجدول رقم (10) ذو العلاقة بنتائج الإحصاء الوصفي لفقرات قياس تميز الهيكل التنظيمي أنّ كافة إجابات المبحوثين كانت حول الموافق بدرجة كبيرة، إذ بلغ (3.851) بانحراف معياري (0.538). كما بينت النتائج أيضا أنّ أعلى معامل وسط حسابي بلغ (3.956) بانحراف معياري (0.690) وذلك للفقرة " تقوم الإدارة العليا بمختلف مستوياتها بتفويض الصلاحيات". ويلي ذلك معامل الوسط الحسابي (3.901) بانحراف معياري (0.810) وذلك للفقرة "تحاول الإدارة العليا تبسيط إجراءات العمل بين أقسام ووحدات الشركة باستمرار". في حين بلغ أدنى معامل وسط حسابي (3.751) بانحراف معياري (0.795) وذلك للفقرة "تحرص الإدارة العليا على مراجعة العلاقات التنظيمية بين الأقسام والوحدات الإدارية في الشركة باستمرار".

جدول (10): الإحصاء الوصفي لبُعد تميز الهيكل التنظيمي

الفقــرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
تقوم الإدارة العليا بمختلف مستوياتها بتفويض الصلاحيات.	3.956	0.690	الأولى
تحاول الإدارة العليا تبسيط اجراءات العمل بين أقسام ووحدات الشركة باستمرار.	3.901	0.810	الثانية
تشجع الإدارة العليا سرعة تبادل المعلومات بين الأقسام الإدارية في الشركة.	3.807	0.597	الرابعة
تحرص الإدارة العليا على مراجعة العلاقات التنظيمية بين الأقسام والوحدات الإدارية في الشركة باستمرار.	3.751	0.795	الخامسة
تحرص الإدارة العليا بالرقابة بشكل مستمر على مرافقها لتحسين طرق تقديم المنتج في الشركة.	3.840	0.804	الثالثة
كافة الفقرات (4 فقرات)	**3.851**	**0.538**	

ج. تميز الموارد البشرية

تم صياغة أربع فقرات لقياس بُعد تميّز الموارد البشرية ضمن أبعاد التميز المؤسسي، إذ أشارت نتائج الإحصاء الوصفي التي يبينها الجدول رقم (11) أنّ أعلى معامل وسط حسابي بلغ (3.939) بانحراف معياري (0.634) كان للفقرة " تركز الشركة على تقديم حوافز لمواردها البشرية المتميزة"، في حين كان أدنى وسط حسابي (3.569) بانحراف معياري (0.804) للفقرة "تهتم الشركة بتقييم أداء مواردها البشرية للوقوف على نقاط القوة والضعف لها". كما يظهر معامل الوسط الحسابي العام لكافة فقرات المجال البحثي أنّ إجابات المبحوثين تمركزت حول الموافق بدرجة كبيرة، إذ بلغ (3.750)، ويُظهر معامل الانحراف المعياري العام والذي بلغ (0.528)عدم وجود اختلافات جوهرية بين إجابات المبحوثين.

جدول (11): الإحصاء الوصفي لبُعد تميز الموارد البشرية

الفقــرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
تعمل الشركة على استقطاب وتعيين الموارد البشرية المؤهلة.	3.779	0.646	الثانية
تهتم الشركة بتقييم أداء مواردها البشرية للوقوف على نقاط القوة والضعف لها.	3.569	0.804	الرابعة
تهتم الشركة بتطوير قدرات ومهارات الموارد البشرية لديها .	3.713	0.637	الثالثة
تركز الشركة على تقديم حوافز لمواردها البشرية المتميزة.	3.939	0.634	الأولى
كافة الفقرات (4 فقرات)	**3.750**	**0.528**	

د. التميز المعرفي

يُظهر الجدول رقم (12) أنّ أعلى معامل وسط حسابي بين فقرات قياس بُعد التميز المعرفي بلغ (3.994) بانحراف معياري (0.553) وكان للفقرة "تعتبر الشركة العاملين فيها والمستفيدين من خدماتها أحد مصادر المعرفة"، ويلي ذلك معامل الوسط الحسابي (3.983) بانحراف معياري (0.562) للفقرة "تدفق المعلومات والمعارف يتم وفقًا لمسار واضح ومعروف لكافة العاملين داخل الشركة". في حين، بلغ أدنى معامل وسط حسابي (3.602) بانحراف معياري (0.801) وذلك للفقرة "تهتم الشركة بنشر المعرفة المكتسبة بين العاملين والاستفادة منها"، كما أن معامل الوسط الحسابي العام بلغ (3.856) بانحراف معياري (0.432)، ممّا يشير إلى أنّ غالبية إجابات المبحوثين على فقرات المجال البحثي تمركزت حول الموافق بدرجة كبيرة، وأنّه لا يوجد اختلافات جوهرية بين إجابات المبحوثين فيما بينهم.

جدول (12): الإحصاء الوصفي لبُعد التميز المعرفي

الفقــرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
تملك الشركة الأدوات والأساليب التي تمكنها من اكتساب المعرفة وتوثيقها.	3.950	0.570	الثالثة
تهتم الشركة بنشر المعرفة المكتسبة بين العاملين والاستفادة منها.	3.602	0.801	الخامسة
تملك الشركة قواعد بيانات تمكنها من تخزين وإعادة استرجاع المعرفة.	3.751	0.623	الرابعة
تعتبر الشركة العاملين فيها والمستفيدين من خدماتها أحد مصادر المعرفة.	3.994	0.553	الأولى
تدفق المعلومات والمعارف يتم وفقًا لمسار واضح ومعروف لكافة العاملين داخل الشركة.	3.983	0.562	الثانية
كافة الفقرات (4 فقرات)	**3.856**	**0.432**	

هـ. التميّز الإنتاجي

يعد بُعد التميّز الإنتاجي البعد الخامس ضمن أبعاد التميز المؤسسي وفقًا لنموذج الدراسة، حيث تم صياغة ست فقرات لقياسه، ويشير الجدول رقم (13) أنّ أعلى معامل وسط حسابي بين هذه الفقرات كان (3.851) ذا العلاقة بالفقرات التالية: " تهتم الشركة باستطلاع آراء العملاء عن مستوى جودة منتجاتها؛ تتسم منتجات الشركة بدرجة عالية من الجودة والتميز؛ تحقق منتجات الشركة درجة عالية من إشباع حاجات العملاء بما تتسم به من مواصفات متميزة" بمعامل انحراف معياري (0.357) لكلٍّ منها. في حين، بلغ أدنى معامل وسط حسابي (3.702) وذلك لكلّ من الفقرة التي تنص على "تطبق الشركة الطرق والأساليب الخاصة بالرقابة على الجودة على خدماتها ومنتجاتها" والفقرة التي تنص على "تستطيع

الشركة تحقيق السرعة في تلبية حاجات العملاء" وبمعامل انحراف معياري (0.714) لكل منها. كما بلغ الوسط الحسابي العام (3.793) بانحراف معياري (0.384)، وبذلك يمكن ملاحظة أن غالبية إجابات المبحوثين كانت حول الموافق بدرجة كبيرة على كافة فقرات المجال البحثي، كما أنّه لا يوجد انحرافات جوهرية بين إجابات المبحوثين.

جدول (13): الإحصاء الوصفي لبُعد التميز الإنتاجي

الفقــرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
تتسم منتجات الشركة بدرجة عالية من الجودة والتميز .	3.851	0.357	الثانية
تطبق الشركة الطرق والأساليب الخاصة بالرقابة على الجودة على خدماتها ومنتجاتها.	3.702	0.714	الخامسة
تحقق منتجات الشركة درجة عالية من إشباع حاجات العملاء بما تتسم به من مواصفات متميزة.	3.851	0.357	الثالثة
تستطيع الشركة تحقيق السرعة في تلبية حاجات العملاء.	3.702	0.714	السادسة
هناك تنوع مناسب في منتجات الشركة بما يحقق رضا كافة فئات العملاء.	3.801	0.600	الرابعة
تهتم الشركة باستطلاع آراء العملاء عن مستوى جودة منتجاتها.	3.851	0.357	الأولى
كافة الفقرات (4 فقرات)	**3.793**	**0.384**	

الخاتمة

1-نتائج الدراسة

بالإشارة إلى نتائج الاختبارات الإحصائية الملائمة ذات العلاقة باختبار فرضيات الدراسة، يمكن صياغة أهم الاستنتاجات التالية، كما يلي:

أولاً: إنّ لتحديد التوجه الاستراتيجي والخيار الاستراتيجي من ضمن أبعاد صياغة الاستراتيجية أثراً إيجابيًا ذا دلالة إحصائية في تحقيق التميز القيادي، كما أن لمتغير التحليل البيئي أثرًا سلبيًا ذا دلالة إحصائية في تحقيق التميز القيادي. في حين لم يكن هنالك أثر ذو دلالة إحصائية لكلّ من تحديد الموقف الاستراتيجي وتطوير البدائل الاستراتيجية في تحقيق التميز القيادي في الشركات التعدينية والاستخراجية في الأردن.

ثانياً – يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لكلّ من تحديد التوجه الاستراتيجي والتحليل البيئي من أبعاد صياغة الاستراتيجية في تحقيق تميز الهيكل التنظيمي، في حين إنّ لبُعد الخيار الاستراتيجي أثرًا سلبيًا ذا دلالة إحصائية. بينما لم يكن هنالك أثر ذو دلالة إحصائية لكلّ من تحديد الموقف الاستراتيجي وتطوير البدائل الاستراتيجية في تحقيق تميز الهيكل التنظيمي في الشركات التعدينية والاستخراجية في الأردن.

ثالثاً – إنّ لبُعد تحديد التوجه الاستراتيجي أثرًا إيجابيًا ذا دلالة إحصائية في تحقيق تميز الموارد البشرية، في حين لم يكن هنالك أثر ذو دلالة إحصائية للأبعاد الأخرى لصياغة الاستراتيجية في تحقيق تميز الموارد البشرية في الشركات التعدينية والاستخراجية في الأردن.

رابعاً – لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد صياغة الاستراتيجية (تحديد التوجه الاستراتيجي، التحليل البيئي، تحديد الموقف الاستراتيجي، تطوير البدائل الاستراتيجية، والخيار الاستراتيجي) في تحقيق التميز المعرفي في الشركات التعدينية والاستخراجية في الأردن.

خامساً – يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لبُعد الخيار الاستراتيجي في تحقيق التميز الإنتاجي، في حين لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكلّ من تحديد التوجه الاستراتيجي والتحليل البيئي وتحديد الموقف الاستراتيجي، وتطوير البدائل الاستراتيجية في تحقيق التميز الإنتاجي في الشركات التعدينية والاستخراجية في الأردن.

2- التوصيات

في ضوء ما خلصت إليه الدراسة من نتائج يمكن أن توصي الدراسة بما يلي:

-أهمية قيام الشركات التعدينية والاستخراجية بعملية صياغة استراتيجيات دقيقة لما لذلك من أثر مهم فيما يخص تحقيق التميز المؤسسي في تلك الشركات. مع الاهتمام بوضع خطط تنفيذيةAction Plan للخطط الاستراتيجية مع أهمية تطوير آليات ملائمة للمتابعة والتقييم.

– من المهم للشركات التعدينية والاستخراجية التركيز على التميز المعرفي وربط خطط الشركات بهذا العنصر، من خلال العمل على تقديم وتبني المناهج والمعارف الجديدة في عمل الشركات وأنْ يتضمن ذلك في الخطط الاستراتيجية لتلك الشركات.

- كذلك من المهم تبني مناهج وأفكار جديدة في الإنتاج وربط ذلك بالمراحل المختلفة لصياغة الاستراتيجية وبما يسهم في زيادة رضا العملاء وزيادة قدرة الشركات على المنافسة.
- ضرورة اهتمام الشركات التعدينية والاستخراجية بتطوير مناهج التدريب للعاملين بها بما يتلاءم مع التحديات المتزايدة في البيئة الداخلية والخارجية وبما يعظم من منافسة تلك الشركات.
- من المهم لتلك الشركات تدشين وطرح مبادرات اجتماعية للتفاعل مع البيئة المحيطة وبما يعزز من المسؤولية المجتمعية للشركات.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- الدجني، إياد على (2011). **دور التخطيط الاستراتيجي في جودة الأداء المؤسسي: دراسة وصفية تحليلية في الجامعات النظامية الفلسطينية**، دراسة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، 2011.

- المليكي، محمد عبد الجليل، الفقيه، منال أحمد، والشوافي، أفراح علي، (2019). آليات تطبيق أدوات مرحلة صياغة الاستراتيجية في الجامعات العربية، **مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، 6(25).

- خضير،أحمد محروس (2017). دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق التميز المؤسسي للمنظمات: دراسة ميدانية على الشركات السياحية المصرية، **مجلة كلية السياحة والفنادق– جامعة مدينة السادات**، 1(1).

- راضي، جواد محسن، وقاسم، زهراء نعيم، (2020). التوجه الاستراتيجي وتأثيره في تحقيق البراعة التنظيمية: دراسة استطلاعية لآراء عينة من مدراء بعض المصارف الخاصة، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 9(35).

- محمد، ولاء جابر السيد، (2021). دور التحليل الاستراتيجي "SWOT" في صياغة استراتيجية فعالة لمؤسسات التمويل متناهي الصغر، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، جامعة عين شمس، كلية التجارة، (1).

المراجع الأجنبية:

- Aljamal،Sameer S. (2018). The Practice of Transformational Management and its Role in Achieving Institutional Excellence from the Point of View of Workers in the Directorates of Education in Hebron. **Journal of Accounting and Applied Business Research**، 1(1).

- Al-Subaie، Obaid bin Abdullah، (2022). A Proposed Model to Evaluate the Efforts of Institutional Excellence in Saudi Universities in Light of the Constituents of the

European Model of Quality and Excellence، **Journal of Entrepreneurship Education.** 25(1).

- Beil-Hildebrand، Margitta B. (2021). Institutional excellence reloaded: a 17-years، two-phase in-depth study of corporate culture change in the health care sector، **Journal of Health Organization and Management**، 35(9).

- Bowen، Gordon، Appiah، Dominic and Dominic، and Okafor Sebastian، (2020)، The Influence of Corporate Social Responsibility (CSR) and Social Media on the Strategy Formulation Process، **Sustainability**، 12(6057).

- Bryman، A.، & Cramer، D. (2002). **Quantitative data analysis with SPSS release 10 for Windows**: A guide for social scientists. Routledge.

- Elsakaan، Rania Abd-Elazeem Mohamed، Ragab، Ayman Ahmed، El-Gharbawy، Alaa and Ghanem، Abdel-Nasser، (2021). The Impact of the Organizational DNA on the Institutional Excellence of Alexandria Petroleum Companies through Improving Organizational Performance as a Mediating Variable، **Open Access Library Journal**، 8(e7691).

- Ferreira. João J. M. ، Raposo. Mario and Mainardes. Emerson Wagner، (2014). Strategy and Strategic Management Concepts: Are They Recognised by Management Students? **E a M: Economie a Management**، 17(1)

- Greene، W. H. (2003). Econometric analysis. Pearson Education India.

- Kim، Song-Kyoo (Amang)، (2020). Advanced Mathematical Business Strategy Formulation Design، **Mathematics**، 8 (1642).

- Köseoglu، Mehmet Ali، Altin، Mehmet، Chan، Eric and Aladag، Omer Faruk، (2020). What are the key success factors for strategy formulation and implementation? Perspectives of managers in the hotel industry، **International Journal of Hospitality Management**، 89 (102574).

- Nenadál، Jaroslav، Vykydal، David & Waloszek، David (2018). Organizational Excellence: Approaches، Models and Their Use at Czech Organizations، **Quality Innovation Prosperity**، 22(2).

مسؤولية متعهد النقل متعدد الوسائط بين التحديد والتشديد في قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني رقم (29) لعام 2018

سليمان فارس الصعوب
جامعة مؤتة

أ.د. جمال الدين مكناس
جامعة مؤتة

الملخص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على مسؤولية متعهد النقل الدولي متعدد الوسائط من حيث التحديد والتشديد، حيث تمثلت مشكلة البحث في أنّ النقل الدولي متعدد الوسائط، يعتمد على أكثر من واسطة من وسائط النقل، ويتولى تنفيذ تلك الوسائط ومسؤولية متابعتها شخص واحد هو متعهد النقل، وهذه المسؤولية قد تخضع لأحكام التشديد أو الإعفاء التي نظمها المشرع الأردني بقانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني رقم (29) لسنة 2018 المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ: 18-6-2018، كما يمكن أنْ يستفيد هذا المتعهد من تحديد مسؤوليته بسقف معين نص عليه القانون، وقد جاء هذا البحث لبيان مواقع القصور والغموض التي وردت في هذا القانون فيما يخص مسؤولية متعهد النقل بالإضافة إلى بيان موقف المشرع الأردني من الخروج على القواعد العامة في القانون، وذلك من خلال النص على الاتفاق على تشديد المسؤولية بين أطراف عقد النقل الدولي متعدد الوسائط. وتم استخدم المنهج الوصفي والتحليلي المقارن للنصوص القانونية التي أوردها المشرع الأردني في قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني لتنظيم مسؤولية متعهد النقل، وأظهرت النتائج أنّ المشرع الأردني نص على جواز الاتفاق بين أطراف عقد النقل الدولي متعدد الوسائط على تشديد مسؤولية متعهد النقل في عقد النقل، وإن شروط هذا التشديد تكون صحيحة ومرحباً بها في نطاق النقل الدولي للبضائع. ونوصي المشرع الأردني على إضافة نص في قانون النقل الدولي متعدد الوسائط يحدد فيه مسؤولية الناقل الفعلي في عملية النقل وذلك في حال

اتفاق الشاحن ومتعهد النقل على تشديد مسؤولية المتعهد، أسوةً بما أخذ به برتوكول غوادالاجارا لعام 1961 المعدل لاتفاقية وارسو للنقل الجوي في المادة الثالثة الفقرة الثانية منه.

الكلمات الافتتاحية: – النقل الدولي، الشخص، متعهد النقل، متعهد النقل، الشاحن، وثيقة النقل، المرسل اليه، وحدة الشحن، التسليم.

الكلمات الافتتاحية: –

- النقل الدولي: نقل البضائع بأكثر من وسيلة نقل بموجب عقد نقل واحد ووثيقة نقل واحدة من مكان استلام البضائع في بلد ما الى مكان تسليمها للمرسل إليه في بلد آخر.
- الشخص: أي شخص طبيعي أو معنوي.
- متعهد النقل: الشخص المرخص من الهيئة لمزاولة أعمال النقل الدولي متعدد الوسائط وفق أحكام هذا القانون.
- الشاحن: الشخص الذي يبرم عقد النقل مع متعهد النقل لنقل البضائع الى المرسل إليه سواء كان مالكا للبضاعة أو مفوضاً عنه.
- وثيقة النقل: مستند نقل دولي متعدد الوسائط يصدر بموجب عقد النقل وفقا لحكام هذا القانون.
- المرسل إليه: الشخص الذي يحق له استلام البضائع من متعهد النقل.
- وحدة الشحن: العبوة أو الطرد أو الوحدة التي يتم عدها أو رصها في وحدة النقل الجزئية سواء كانت حاوية أو منصة نقالة أو أي أداة نقل تستخدم في تحزيم البضائع أو تعبئتها.
- التسليم: تسليم البضائع الى المرسل إليه أو وضعها تحت تصرفه بموجب وثيقة النقل.

Responsibility of the international multimedia transport operator between specification and emphasis in Jordan's International Multimedia Transport Act No. (29) of 2018

Abstract

This research aims to identify the responsibility of international intermodal transport in terms of specification and emphasis, where the problem of the research was that international intermodal transport depends on more than one mode of transport, which is implemented and followed up by one person, the transport operator, whose responsibility may be held during the transport process.

This responsibility may be subject to the strict or exempt provisions regulated by the Jordanian legislator by Jordan's International Multimodal Transport Act No. (29) of 2018 published in the Official Gazette on 18-6-2018. He/she may benefit from determining responsibility by a certain threshold provided for by law. This research was designed to show the area of the shortcomings and ambiguities contained in this law regarding the responsibility of the transport operator, as well as the attitude of the Jordanian legislator on breaking the rules of law by providing for an agreement to increase responsibility between the parties to the international intermodal transport contract.

In this research, the descriptive analytical approach and comparative analysis to the legal texts provided by the Jordanian legislator in the Jordanian Multimodal International Transport Act were used to regulate the responsibility of the transport operator.

This research results showed that the Jordanian legislator in Jordan's multimodal international transport law stipulated that it was permissible for the parties in the intermodal international transport contract to agree on the increased responsibility of the transport operator in the transport contract, and that the terms of such an emphasis were valid and welcomed within the scope of international transport of goods. The researcher proposes to the Jordanian legislator to add a provision in the International Intermodal Transport Act specifying the actual responsibility of the operator in the transport process if the shipper and transport operator agree to increase the responsibility of the contractor, as was the case with

the 1961 Guadalajara Protocol amended by the Warsaw Air Transport Convention in Article III, second paragraph.

مقدمة:

على إثر ثورة الحاويات، والتطور الحاصل في مجال النقل، جاءت ظاهرة النقل الدولي متعدد الوسائط أي النقل من الباب إلى الباب عبر وسائل نقل مختلفة برية، بحرية، جوية، ولعل من المناسب أنْ نشير إلى أنّ تلك الظاهرة، جاءت تطبيقاً لنظام النقل الحديث الذي يعتمد على أكثر من واسطة من وسائط النقل، فهذا النظام نجد فيه أنّ متعهد النقل الدولي متعدد الوسائط يقوم بدلاً من الناقل بتوصيل البضائع من نقطة القيام إلى نقطة الوصول، باستخدام أكثر من واسطة من وسائط النقل بموجب وثيقة واحدة، وتحت مسؤولية واحدة نظير أجر.

وقد قام المشرع الأردني واستكمالاً للتشريعات الوطنية التي تنظم قطاع النقل في أنماطه المختلفة البرية والبحرية والجوية ولسد النقص في مجال النقل الدولي المتعدد الوسائط للبضائع ولتلافي المشاكل القانونية التي قد تظهر في عملية النقل التي تتم بواسطتي نقل أو أكثر وخاصة ما يتعلق منها بحدود المسؤولية عن البضائع من حالات التلف أو الضياع أو التأخير في تاريخ التسليم الناجم عن تعدد المنفذين في عملية النقل، بوضع قانون النقل الدولي متعدد الوسائط رقم (29) لسنة 2018 الذي دخل حيز النفاذ بتاريخ: 18-6-2018.

ومن أهم أسباب انعقاد مسؤولية متعهد النقل هو خطأ متعهد النقل متعدد الوسائط وإهماله وما يترتب عليه من أضرار سواء كان هلاك أو تلف البضاعة أو التأخير في تسليمها، ولكن لا بد أن يحصل هذا الخطأ أو الإهمال الذي أدى إلى الضرر في الوقت الذي تكون البضاعة في عهدة متعهد النقل متعدد الوسائط لتنعقد مسؤوليته، لأنّ مسؤوليته تبدأ مع انعقاد العقد وتنتهي بالتنفيذ الكامل لبنود العقد وتسليم البضاعة محل العقد في مكان التسليم المتفق عليه في العقد.

وكان من الثابت من خلال نصوص القوانين والاتفاقيات التي نظمت عملية النقل الدولي متعدد الوسائط، أن إدراج أي شرط يعفي الناقل من المسؤولية في عقد النقل متعدد الوسائط يُعدّ باطلاً، وسبب حرمان الناقل من إدراج مثل هذا

الشرط هو من أجل حماية الشاحنين، بحيث يتم التوازن بين متعهدي النقل والشاحنين وأيضاً تم وضع حد معين أو حد اقصى لا يمكن تجاوزه عند المطالبة بالتعويض.[1]

لكن هناك حالات معينة عند تحققها يستبعد الأخذ بالحد الأقصى المنصوص عليه ويحرم المتعهد من حقه بالتمسك بهذه الحدود وتصبح عند ذلك مسؤولية المتعهد غير محددة بسقف معين؛ لأنّ تقرير المسؤولية المحدودة للناقل أو متعهد النقل في التشريع يهدف بالدرجة الأساسية إلى توجيه حماية لهم من التعويضات الباهظة الناجمة عن الأضرار التي قد تترتب على عملية النقل، وكذلك لتشجيعهم على الاستمرار في العمل بهذا المجال كي لا يثقل بعبء باهض من التعويضات التي قد تجره إلى الخراب والإفلاس والذي يؤدي بالتالي إلى شل حركة نقل البضائع.[2]

والتشريعات أباحت للمتعاقدين أن يتفقوا على زيادة سقف مسؤولية متعهد النقل بخصوص التعويض، وعلى الرغم من أنّ شروط تشديد مسؤولية متعهد النقل توفر ضمانات للشاحنين ومالكي البضائع تجاه متعهدي النقل الذين عادة ما يتميزون بإمكانيات اقتصادية ضخمة إلا أنّها تعتبر أقل شيوعاً في العمل التجاري بسبب هيمنة الطرف القوي صاحب الإمكانيات الاقتصادية " متعهد النقل" وامتناعه عن قبول هذه الشروط.

وتأسيساً على ما تقدم سوف يتم تقسيم هذا الدراسة إلى ثلاثة مطالب فسوف نتحدث في المطلب الأول: عن انعقاد مسؤولية متعهد النقل متعدد الوسائط وحدود مسؤوليته نتيجة هلاك أو تلف البضاعة أو التأخير في التسليم أما المطلب الثاني: فسوف نتحدث عن حدود مسؤولية متعهد النقل الدولي متعدد الوسائط أما المطلب الثالث فسوف نتحدث عن تشديد المسؤولية على متعهد النقل متعدد الوسائط في حال تم الاتفاق على رفع سقف المسؤولية أو كان الخطاء الذي نتج عنه الضرر نتيجة تعمد أو إهمال من قبل متعهد النقل.

أهمية الدراسة: –

تبدو أهمية الدراسة في أنّ نظام النقل الدولي متعدد الوسائط صار في عالم اليوم بمثابة النقل الأكثر فعالية في تطوير التجارة الدولية، واختزال الإجراءات المتعارف عليها في وسائط النقل الأخرى ممّا يعمل على سرعة إنهاء إجراءات

(1) أحمد مصطفى محمد، اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقود النقل الدولي للبضائع عن طريق البحر " اتفاقية روتردام"، منشاة المعارف، الإسكندرية، 2017, ص118.
(2) محمد فريد وفخري، رفعت العريني، القانون الجوي، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر, 1994, ص159.

البضائع المصدرة من ميناء القيام إلى ميناء الوصول في زمن قياسي، وأيضاً تحديد مسؤولية متعهد النقل متعدد الوسائط أثناء عملية النقل ودخول البضاعة في عهدته، وذلك وفقاً لقواعد قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني.

مشكلة الدراسة: –

تتمثل مشكلة الدراسة في أنّ عقد النقل الدولي متعدد الوسائط، يعتمد في تنفيذه على مجموعة من وسائل النقل المختلفة، وهي تتمثل في وسائل النقل البحرية والجوية والبرية التي تتعاون مع بعضها البعض لتنفيذ عقد النقل، وعن مدى ملاءمة القواعد القانونية التي وضعها المشرع الأردني في قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني رقم (29) لسنة 2018 لمعالجة مسؤولية متعهد النقل، وذلك من خلال تحديد مسؤولية متعهد النقل وإمكانية الاتفاق على تشديد هذه المسؤولية بين أطراف العقد من خلال ما نص عليه في القانون.

وعليه تتمثل المشكلة في الإجابة على الأسئلة الآتية: –

1- ماهي حالات قيام مسؤولية متعهد النقل بمواجهة الشاحن أو المرسل إليه وفقاً للقانون الأردني؟

2- هل يجوز التخفيف من مسؤولية متعهد النقل أم لا يجوز وفقاً للقانون الأردني والاتفاقيات الدولية للنقل متعدد الوسائط؟

3- هل يحق للأطراف عقد النقل الاتفاق على تشديد المسؤولية على متعهد النقل وزيادة سقفها بما يتعلق بالتعويض أيضا؟

أهدف الدراسة: –

تهدف هذه الدراسة لمعرفة الأحكام القانونية الخاصة بمسؤولية متعهد النقل متعدد الوسائط من حيث تحديد هذه المسؤولية بحسب ما نص عليه القانون الأردني للنقل الدولي متعدد الوسائط، وحالات قيامها وأيضاً تشديد هذه المسؤولية، وهل يجوز التخفيف منها أو عفاء متعهد النقل من هذه المسؤولية باتفاق أطراف العقد وفقاً للقانون الأردني.

منهج الدراسة: –

في هذه الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي والتحليلي المقارن، المنهج الوصفي: في تجميع وعرض المعلومات المتعلقة بمشكلة الدراسة، كما استخدم الباحث المنهج التحليلي المقارن من خلال الوقوف على النصوص القانونية في

القانون الأردني بالمقارنة مع الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة للنقل متعدد الوسائط لسنة 1980 وتحليلها وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينها. وذلك في تفسير النصوص القانونية المتعلقة بتحديد مسؤولية متعهد النقل، ومتى يمكن تشديد المسؤولية لمتعهد النقل.

تقسيم الدراسة:-

وسوف يتم تقسيم هذا الدراسة إلى ثلاثة مطالب فسوف نتحدث في المطلب الأول: عن انعقاد مسؤولية متعهد النقل متعدد الوسائط وحدود مسؤوليته نتيجة هلاك أو تلف البضاعة أو التأخير في التسليم أمّا المطلب الثاني: فسوف نتحدث عن حدود مسؤولية متعهد النقل الدولي متعدد الوسائط أمّا المطلب الثالث: فسوف نتحدث عن تشديد المسؤولية على متعهد النقل متعدد الوسائط في حال تم الاتفاق على رفع سقف المسؤولية أو كان الخطاء الذي نتج عنه الضرر نتيجة تعمد أو إهمال من قبل متعهد النقل.

المطلب الأول: حالات قيام مسؤولية متعهد النقل الدولي

من أهم أسباب انعقاد مسؤولية متعهد النقل هو خطأ متعهد النقل متعدد الوسائط وإهماله وما يترتب عليه من أضرار سواء كان هلاكاً أو تلف البضاعة أو التأخير في تسليمها، ولكن لا بد أنْ يحصل هذا الخطأ أو الإهمال الذي أدى إلى الضرر في الوقت الذي تكون البضاعة في عهدة متعهد النقل متعدد الوسائط؛ لأنّ مسؤوليته تبدأ مع انعقاد العقد وتنتهي بالتنفيذ الكامل لبنود العقد وتسليم البضاعة محل العقد في مكان التسليم المتفق عليه في العقد، وهذا يفرض على الناقل أنْ يتخذ كافة الإجراءات والاحتياطات اللازمة التي من شأنها الحيلولة دون وقوع أي ضرر للبضاعة،[1] وبالتالي فإنّ متعهد النقل يكون مسؤولاً عما تتعرض له البضائع محل العقد من هلاك أو تلف أو تأخير في التسليم .

وقد أكد المشرع الأردني في قانون النقل الدولي متعدد الوسائط على الحالات التي تتحقق فيها مسؤولية متعهد النقل، وذلك بنص المادة (17/أ) من قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني التي تنص على أنّه " أ-يكون متعهد النقل بعد استلامه البضائع مسؤولاً عن:

1- هلاك البضائع أو نقصها أو تلفها كلياً أو جزئياً.

(1) موسى عبد جمعة، عقد النقل البري للبضائع، دار الحرية للطباعة، بغداد , 1994 , ص151.

2- التأخير في تسليمها خلال المدة الزمنية المتفق عليها وإي خسارة أو تلف أو ضرر ناجم عن هذا التأخير. "[1]

وقبل دراسة حالات تحقق مسؤولية متعهد النقل الدولي متعدد الوسائط لابد لنا من بيان شروط انعقاد مسؤولية متعهد النقل، فلابد من توفر شرطين:

الشرط الأول: وجود البضاعة في عهدة متعهد النقل متعدد الوسائط

نجد أنّ هذا الشرط هو ما يعبر عنه بفترة مسؤولية متعهد النقل التي نصت عليها المادة (11/أ) من قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني،[2] ومن خلال هذا النص فإنّ مسؤولية متعهد النقل تنحصر خلال الفترة الواقعة بين دخول البضاعة في عهدته وبين لحظة خروجها من عهدته وذلك بتسليمها إلى المرسل إليه، بمعنى آخر إنّ هذه الفترة هي الفترة التي يتمكن متعهد النقل فيها من السيطرة الفعلية على البضاعة من خلال فحصها وتداولها ونقلها،[3] وبالتالي فإنّ متعهد النقل متعدد الوسائط لا يتحمل مسؤولية البضائع إذا لم يكن له السيطرة الفعلية على البضاعة، ليتمكن من خلالها بتنفيذ الالتزامات المفروضة عليه بموجب عقد النقل، ومن خلال ما جاء في هذه النصوص الخاصة بتحديد فترة مسؤولية متعهد النقل من اللحظة التي أخذ بها البضاعة في عهدته ولغاية تسليمها إلى المرسل إليه، هو شرط أساسي لانعقاد مسؤولية متعهد النقل.

والشرط الثاني: صدور خطأ أو إهمال من قبل متعهد النقل

لقد أجمعت أغلب الاتفاقيات الخاصة بنقل البضائع والمشرع الأردني أيضاً في قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني على فكرة الخطأ المفترض كأساس لانعقاد مسؤولية متعهد النقل أو الناقل.

والخطأ هو فكرة أخلاقية وهو: " انحراف الشخص في سلوكه مع إدراكه لهذا الانحراف ".[4]

إنّ لهذه الفكرة أهمية كبيرة في تقرير عبء الإثبات، ولما كانت الفكرة أنّ عبء الإثبات يقع على المدعي وهو الملزم بإثبات ادعائه وعلى الدائن أن يثبت خطأ المدين، بمعنى آخر أنْ يثبت الدائن عدم تنفيذ المدين لالتزاماته، ومن

(1) قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني رقم (29) لسنة 2018المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ: 18-6-2018.
(2) انظر المادة (14) من اتفاقية الأمم المتحدة للنقل متعدد الوسائط وانظر المادة (11) الفقرة (أ) من قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني
(3) إسراء خضر خليل العبيدي، مستند النقل متعدد الوسائط للبضائع، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة بغداد، العراق، 2004, ص155
(4) عبد الحي حجازي. النظرية العامة للالتزام، مصادر الالتزام، ج2,مطبعة نهضة مصر، القاهرة، 1954, ص34, وكذلك نادية محمد معوض، مسؤولية متعهد النقل متعدد الوسائط، رسالة دكتوراه، ط2, جامعة القاهرة, 1989، ص421.

خلال ذلك فإنّ المُشّرع الأردني في قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني قد خالف القاعدة العامة وافترض أنّ مسؤولية متعهد النقل تقوم بمجرد وقوع الحادث الذي سبب الضرر للبضائع في الفترة التي كانت في عهدته.

الفرع الأول: حالات قيام مسؤولية متعهد النقل الخاصة

إن الالتزام الجوهري لمتعهد النقل هو نقل البضاعة وتسليمها للمرسل إليه بالحالة التي استلمها من الشاحن، ومصدر هذا الالتزام هو عقد النقل المبرم، ويكون متعهد النقل مخطئاً بمجرد عدم تحقق النتيجة المقصودة وهي أنْ تصل البضاعة كاملة وسليمة وفي الموعد المحدد في العقد،[1] لذلك فإنّ متعهد النقل يسأل عن جميع الخسائر الناتجة عن تلف أو هلاك البضاعة وأيضاً يسأل عن التأخير في التسليم إذا حصل الحادث بعد استلامة للبضاعة التي لحق بها التلف أو الهلاك، وتكاد جميع الاتفاقيات المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع سواء كانت متعلقة بالنقل المجزأ أو متعدد الوسائط، أنْ تتفق على أنّ الحالات التي تتحقق فيها مسؤولية متعهد النقل هي الهلاك والتلف والتأخير في تسليم البضاعة، واستقر الاجتهاد القضائي لمحكمة التمييز الأردنية على أنّ مبدأ عقود النقل للبضائع هو اعتبار الناقل مسؤولاً عن نقل البضاعة إلى الطرف المستلم سليمة وخالية من أي نقص[2].

وهذا يعني أنّ متعهد النقل مسؤول عن أي ضرر يصيب البضاعة أثناء عملية النقل، ونلاحظ أنّ هذه المسؤولية لا تتغير تبعاً لمكان وقوع الهلاك أو التلف أو التأخير وإنما حدود المسؤولية هي التي تختلف تبعاً لذلك وعليه يمكن إجمال حالات مسؤولية متعهد النقل الدولي متعدد الوسائط في ثلاث حالات وهي كالآتي:

1- **الهلاك:** قد تتعرض البضاعة أثناء نقلها للهلاك كلياً أو جزئياً سواء كان هذا الهلاك حقيقياً أو حكمياً، والهلاك بصورة عامة هو فناء البضاعة أو زوالها أو تدميرها أو اختفائها، بحيث يتعذر على متعهد النقل تسليمها إلى المرسل إليه في المكان والزمان المحددين في عقد النقل، ويعتبر اختفاء البضاعة أو عدم العثور عليها من حالات الهلاك، فقد جاء بنص المادة (16) من قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني أنه: " يقوم متعهد **النقل باستلام البضائع وإعدادها وتجهيزها وتحميلها ومناولتها وتوضيبها بطريقة مناسبة لحفظها من الهلاك**

(1) هاني دويدار، النقل البحري والجوي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008، ص85.
(2) انظر قرار محكمة التمييز الأردنية رقم (2011/1205) تميز حقوق، موقع قسطاس.

والتلف وتفريغها بصورة سليمة، ما لم يتم الاتفاق في عقد النقل على أن يقوم الشاحن أو من له حق التصرف في البضائع أو المرسل إليه بذلك."[1]

وقد وضع المشرع الأردني التزاماً على متعهد النقل وهو القيام بالإجراءات اللازمة للمحافظة على البضاعة المنقولة من أي ضرر قد يلحق بها حتى يقوم بتسليمها بنفس الحالة التي كانت عليها قبل شحنها، وأنّ متعهد النقل يُسأل عن هلاك البضاعة التي يقوم بنقلها بموجب عقد النقل وبغض النظر إنْ كان الهلاك حقيقياً أم حكمياً، ويعتبر الهلاك الحالة الواضحة والمثلى لتحقق الضرر إذ يصعب على متعهد النقل المنازعة في وقوعه، بينما في حالة التلف أو التأخير فإنه يكون أوفر حظاً عندما يقوم بالدفع بعدم حصول الضرر، كما أنّ الهلاك هو أخطر حالات مسؤولية متعهد النقل؛ لأنّ متعهد النقل ملزم بتسليم البضاعة إلى المرسل إليه بنفس الحالة والكمية التي تسلمها عليها من الشاحن والمثبتة في وثيقة النقل متعدد الوسائط، وهذا ما أكد عليه القضاء الأردني من خلال أحكامه حيث أكدت محكمة استئناف عمان في أحد أحكامها الذي جاء فيه: " إنّ المسؤولية مصدرها عقد النقل وهذه المسؤولية تقوم على حالة هلاك الأشياء المنقولة وتعيبها أو نقصانها لهذا كان الناقل ملزم بتوصيل البضاعة سليمة كماً ونوعاً كما استلمها من المرسل وتسليمها للمرسل إليه بالحالة التي استلمها ... ".[2]

وهلاك البضاعة يعني زوالها أو تدميرها بحيث يتعذر على متعهد النقل تسليمها في التاريخ والمكان المحددين وإنهاء التزامه، كما يلحق بالهلاك الفقدان أو الضياع من ناحية متعهد النقل ففي الحالتين لا يستطيع متعهد النقل تسليم البضاعة للمرسل إليه، لكن ذلك يختلف عن حالة مصير البضاعة المنقولة غير المعروف مصيرها على وجه التحديد، مثل سرقة حاوية كاملة من البضاعة مع عدم إمكانية استعادتها من جديد،[3] والهلاك إما أنْ يكون كلياً أو جزئياً، الهلاك الكلي كحالة فقدان البضاعة بأكملها ويستحيل عند ذلك على متعهد النقل تسليم البضاعة إلى المرسل إليه كما لو غرقت وحدة الشحن أو غرقت البضاعة،[4] أمّا الهلاك الجزئي الذي يعني فقد جزء من البضاعة المنقولة أو وصولها ناقصة الوزن أو

(1) قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني.

(2) قرار محكمة استئناف عمان رقم (2018/25632) استئناف عمان، موقع قسطاس.

(3) نداء كاظم المولي، المركز القانوني للناقل البحري في نقل الحاويات، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، العراق, 1990,ص150.

(4) وائل ربيع الداود، مسؤولية الناقل متعدد الوسائط للبضائع، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر, 2016, ص271.

الكمية عن تلك المثبتة في وثيقة الشحن، ويعامل الهلاك الجزئي معاملة التلف ولا يتحمل الناقل المسؤولية إلا إذا كان واقعاً خلال عملية النقل وقبل عملية التسليم.[1]

وهذا ما يسمى بالهلاك الحقيقي للبضاعة والمشرع الأردني في قانون النقل الدولي متعدد الوسائط أقر نوعاً آخر من الهلاك وهو ما يسمى بالهلاك الحكمي، ويتحقق الهلاك الحكمي عندما لا يقوم متعهد النقل بتسليم البضاعة للمرسل إليه خلال 90 يوماً متصلة من تاريخ التسليم المتفق عليه أو المدة المعقولة التي يحتاجها متعهد النقل المجتهد لإيصال البضاعة،[2] ويتم إثبات هلاك البضاعة من خلال قيام المرسل إليه بتقديم وثيقة النقل التي أصدرها متعهد النقل التي بموجبها يلتزم متعهد النقل بتسليم البضاعة إليه كاملة وكما وردت في الوثيقة، وإذا لم يسلم البضاعة أو الأشياء المذكورة في وثيقة الشحن أو سلم جزء منها تحققت مسؤولية المتعهد، فإذا كان مستند الشحن مستنداً نظيفاً وخالياً من التحفظات، فإنّ المرسل إليه يستطيع أن يثبت هلاك البضاعة بسهولة عن طريق تقديم مستند النقل في حالة عدم استلامها ليثبت حالة الهلاك للبضاعة من خلال مقارنة البضاعة التي وصلت إليه وبين البيانات المدرجة في مستند الشحن ليثبت هلاك البضاعة الكلي أو الجزئي، وهذا ما أشار إليه المشرع الأردني في المادة (14) من قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني حيث نصت على انه: "باستثناء البيانات التي تحفظ عليها متعهد النقل وفقا لأحكام المادة (12) من هذا القانون:

أ- تعتبر وثيقة النقل دليلاً قانونياً على انتقال مسؤولية البضائع الى متعهد النقل كما وصفت في وثيقة النقل.

ب- لا يقبل من متعهد النقل إثبات عكس ما ورد في وثيقة النقل القابلة للتداول إذا تم تداولها وتصرف حاملها بحسن نية اعتماداً على وصف البضائع الواردة في تلك الوثيقة."

أما في حال إنْ كانت بنود مستند النقل تشتمل على تحفظات فإن مهمة المرسل إليه في إثبات هلاك البضاعة الكلي أو الجزئي عسيرة، لأنّ التحفظات الواضحة والمحددة تعتبر قرينة لصالح متعهد النقل ولكن هذه القرينة قابلة لإثبات العكس، وهذا ما أشار إليه المشرع الأردني في المادة (12) حيث نصت على أنّه: "أ- إذا علم متعهد النقل أن البيانات الواردة في وثيقة النقل لا تمثل تمثيلاً دقيقاً البضائع التي أصبحت بحيازته أو كانت لديه أسباب معقولة للاشتباه في ذلك، أو إذا لم تكن لديه وسائل كافية للتثبت من صحة هذه البيانات وجب عليه أنْ يدرج في وثيقة النقل تحفظاً يحدد فيه

(1) عبد جمعة موسى، عقد النقل البري للبضائع، مرجع سابق، ص153.

(2) انظر المادة (17) الفقرة (ج) من قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني لعام 2018, والمادة (16) الفقرة (3) من اتفاقية الأمم المتحدة للنقل متعدد الوسائط لعام 1980.

البيانات غير الصحيحة أو أسباب الاشتباه في ذلك أو عدم وجود الوسائل الكافية للتثبت من صحتها"،[1] ومعنى هذا أنّ متعهد النقل قد استلم البضاعة بالحالة الموصوفة في وثيقة النقل، فإذا ما أراد متعهد النقل أنْ يهدم هذه القرينة فإنّه يجب عليه أنْ يثبت ما يخالفها، أي أنْ يثبت أنّ البضاعة قد سلمت لمتعهد النقل من الشاحن بوصف غير الذي ورد في وثيقة النقل وكذلك يثبت أنّ خطأ متعهد النقل أو تابعية هو السبب في هلاك البضاعة وحدوث الضرر.

2- **التلف:** المقصود بالتلف هو وصول البضاعة كاملة المقدار قياساً وعدداً ووزناً لكنها محتوية على بعض العيوب التي تجعلها غير صالحة للغرض الذي أعدت من أجله،[2]والتلف الذي يصيب البضاعة إمّا أنْ يكون تلفاً كلياً أي يشمل البضاعة كلها أو تلفاً جزئياً قاصراً على جزء من البضاعة، ولكن في حال تلف جزء من البضاعة بحيث لا يصلح الباقي في استعماله فيما أعد وخصص له فإنّ هذا يعتبر هلاكاً كلياً للبضاعة وأيضاً في حال سوء حالة البضاعة واختلافها كلياً عما تم تدوينة في وثيقة الشحن لا يعدم قيمة البضاعة بالكامل فقد تصل البضاعة كاملة الوزن والعدد إلا أنّ جزءاً منها يكون تالفاً،[3]والفيصل في التفريق بين الهلاك الكلي والتلف هو حصول عملية التسليم من عدمه، فالهلاك الكلي ليس فيه تسليم للبضاعة وذلك بسبب الهلاك الكلي للبضاعة، ولكن في حال التسليم وكان التلف شاملاً للبضاعة كلها فإننا نكون بصدد تلف كلي للبضاعة وليس هلاكاً،[4] ويتم التأكد من تلف البضاعة وإثباته من خلال مقارنة البيانات المدرجة في وثيقة النقل والبضاعة عند تسليمها ويقع عبء إثبات التلف على المرسل إليه باعتباره دائناً، ومتعهد النقل ملزم بإنْ يسلم البضاعة بالحالة التي استلمها من الشاحن فإذا كان المستند نظيفاً وخالياً من التحفظات فيجب أنْ تسلم البضاعة كما هي موجودة فيه، ولكن إذا تضمن مستند الشحن تحفظات، على سبيل المثال أنْ يتم الاتفاق على أن التسليم بالعدد فإنّ متعهد النقل غير ملزم إذا وصلت البضاعة كاملة العدد ولكن كان الوزن أقل،[5] ولذلك فإن تلف البضاعة يتحقق عندما يسلم متعهد النقل البضاعة للمرسل إليه في حالة أسوأ من الحالة التي استلمها من الشاحن.

---

(1) قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني.

(2) أكرم يا ملكي القانون التجاري، ج1, دار الثقافة والنشر والتوزيع، عمان، 2010, ص 175. وأيضا لطيف جبر كوماني، مسؤولية الناقل البحري في نقل البضائع، دار الثقافة والنشر والتوزيع عمان, 2001, ص 91.

(3) محمود محمد عبابنة، أحكام عقد النقل، مرجع سابق، ص103.

(4) إخلاص لطيف محمد، مسؤولية الناقل البحري عن تلف البضاعة وهلاكها "دراسة مقارنة", مجلة لارك للفلسفة اللسانية والعلوم الاجتماعية، العدد 26, ص2.

(5) إبراهيم مكي، نظام النقل بأوعية الشحن (الحاويات)، دار القبس، ط1، الكويت،1975، ص73.

فإذا وصلت البضاعة إلى المرسل إليه جزء منها صالح للاستخدام والجزء الآخر تالف ففي هذه الحالة يكون الناقل مسؤولاً عن تلفها، وعلى المرسل إليه أنْ يقوم باستلام البضاعة عند وصولها إليه ولا يجوز رفض الاستلام بسبب تلف جزء من البضاعة خاصة إذا كان رفض الاستلام يزيد التلف في البضاعة، وعليه أنْ يقوم باستلام البضاعة وفي نفس الوقت مباشرة الإجراءات القانونية ضد متعهد النقل بما يتعلق بالجزء التالف، ولكن إذا لم يقم بهذه الإجراءات فإن المستلم سوف يتحمل مع متعهد النقل جزءً من المسؤولية ومن مبلغ التعويض[1].

أمّا فيما يتعلق بتلف البضائع الخطرة فقد حددت الاتفاقية الأحكام الخاصة المتبعة بهذا الخصوص إذ تضمنت المادة 23 منها إلزام الشاحن بتبليغ متعهد النقل خطياً عند تسليمه بضائع خطرة، وبعكس ذلك فإنّ الشاحن يكون مسؤولاً أمام متعهد النقل عن أي خسارة قد تقع وتعويضه عنها , فضلاً عن حق المتعهد عند ذلك إفراغ أو إتلاف البضاعة الخطرة إذا اقتضت الضرورة دون إلزامه بالتعويض، وكذلك الحال بالنسبة للمشرع الأردني فقد أخذ المشرع الأردني بما أشارت إليه اتفاقية الأمم المتحدة بما يتعلق بالبضائع الخطرة وذلك من خلال المادة (9) من قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني مما يدل على أنّ المشرع استقى أحكامه منها .[2]

ونجد هنا أنّ المشرع الأردني أحسن عندما نص على عدم مسؤولية متعهد النقل في حال عدم تبليغه من قبل الشاحن عن البضائع الخطرة، وأخذ بما أخذت به الاتفاقية الدولية للنقل متعدد الوسائط وكما هو معلوم فإنّ الاتفاقيات المصادق عليها في المملكة الأردنية الهاشمية تسمو على القوانين الوطنية وهذا ما ذهبت إليه محكمة التمييز الأردنية في اجتهاداتها، وبما أنّ المملكة مصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة للنقل متعدد الوسائط فهذا يعني أنْ الاتفاقية تسمو على قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني وتكون أحكامها واجبة التطبيق في المحاكم الأردنية في حال وجود تعارض بينهما .[3]

3- **التأخير**: يُسأل متعهد النقل عن التأخير في تسليم البضاعة طالما أنه حصل عندما كانت البضاعة في عهدته، والتأخير في التسليم هو الصورة الثالثة من صور الضرر والتي تتحقق بها مسؤولية متعهد النقل والذي تسليم البضائع بعد الوقت المحدد في وثيقة الشحن للتسليم أو الوقت الذي يفترض أنْ تصل به البضاعة (الوقت

(1) وائل ربيع الداود، مسؤولية الناقل متعدد الوسائط للبضائع، مرجع سابق، ص273.
(2) انظر المادة (9) من قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني لعام 2018.
(3) انظر قرار رقم (2012/4242) تمييز حقوق أردنية، موقع قسطاس.

المعقول)، ويمكن تعريف التأخير على أنّه تجاوز الوقت أو الوصول بعد فوات ومضي الفترة المتفق عليها،[1] أو عدم تمكن الناقل من تسليم البضاعة محل العقد في الميعاد المتفق عليه بين اطراف العقد أو الوقت المحدد لوصولها إذا لم يكن هناك اتفاق على الوقت.[2]

وإن إدراج حالة التأخير ضمن الحالات التي تتحقق فيها مسؤولية متعهد النقل في قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني بصورة خاصة لم يكن على سبيل الصدفة، وإنما هي دليل على أهمية عامل كسب الوقت الذي يعتبر من العناصر المهمة في النقل الذي دائما ما يتم تحديد أجرة النقل على أساسه، ويعتبر اختصار زمن الرحلة من أهم مميزات النقل متعدد الوسائط، الأمر الذي دفع المشرع الأردني إلى النص على التأخير في التسليم من ضمن الحالات التي تقوم فيها مسؤولية متعهد النقل؛ لأنّ المشرع الأردني لم ينص على مقدار العناية التي يجب أنْ يبذلها متعهد النقل كما فعلت اتفاقية الأمم المتحدة للنقل متعدد الوسائط على مصطلح المتعهد المجتهد، فالمعيار لتحديد المتعهد المجتهد مقارب لمعيار عناية الرجل المعتاد في القانون المدني الأردني.[3]

ولا يوجد جدال حول أنّ نصوص الاتفاقية و القانون الأردني لا تحتويان على معيار صريح بخصوص المدة التي يحتاجها المتعهد المجتهد في حالة عدم وجود اتفاق على موعد التسليم للبضاعة، وإنّ عدم وجود معيار يحدد المدة التي يحتاجها المتعهد المجتهد يؤدي إلى إثارة العديد من المشاكل والصعوبات في حالة الدعاوى أو المطالبات، ولذلك فإنّ الأمر يعود إلى القضاء لاستخدام سلطته التقديرية التي تختلف باختلاف أطراف النزاع وحيثياته ،[4] والتأخير لا يكون موجب لقيام مسؤولية متعهد النقل إلا إذا ألحق الضرر بالمرسل إليه، وأنْ يكون هذا الضرر ناتجاً عن تأخير متعهد النقل في تسليم البضاعة، فإذا انتفت العلاقة السببية بين الفعل والضرر فلا يلزم الناقل بالتعويض، فلا بد أنْ يصيب المرسل إليه ضرر نتيجة عدم وصول البضاعة المتفق عليها في الموعد المحدد، وهذا هو سبب قيام مسؤولية متعهد النقل عن الضرر الذي لحق بالمرسل إليه وإلزامه بدفع التعويض.[5]

---

(1) حلو أبو عبد الرحمن أبو حلو، التأخير في تسليم البضائع في عقد النقل البحري "دراسة مقارنة", مجلة المنارة، مجلد 13, العدد 8, ص106.
(2) هشام مصطفى محمد، قانون النقل البحري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية, 2017, ص421.
(3) انظر المادة (1391) من القانون المدني الأردني رقم (43) لسنة 1976 المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ: 1/1 / 1977
(4) سعيد يحيى، مسؤولية الناقل البحري، منشأة المعارف، مصر, 1986, ص37-38.
(5) بسام مصطفى طبيشات وصالح مفلح المومني، مسؤولية الناقل في عقد النقل البري وفقا للتشريعات العربية والاتفاقيات الدولية، مجلة تكريت للحقوق، السنة 1, المجلد 1, العدد2, ج2, 2017، ص455.

أما إثبات التأخير في التسليم فيتم ذلك عن طريق قيام المرسل إليه بإثبات تاريخ تسليم البضاعة للمتعهد وتاريخ وصول البضاعة فعلاً للمرسل إليه أو التاريخ الذي أخطر فيه بتسلم البضاعة، ومقارنة هذا التاريخ بالتاريخ المتفق عليه في وثيقة النقل متعدد الوسائط لتسليم البضاعة أو التاريخ الذي تقضي به الأعراف التجارية في حال عدم وجود مثل هذا الاتفاق بين اطراف العقد، وعلى متعهد النقل أن يحرص على الحصول على مخالصة أو براءة ذمة من المرسل إليه موقعة منه ويكون بتوقيع المرسل إليه على وثيقة النقل بما يفيد تمام عملية التسليم في التاريخ المحدد.

الفرع الثاني: مسؤولية متعهد النقل عن وكلائه وتابعيه ومستخدميه

يسأل متعهد النقل متعدد الوسائط عن أي تقصير أو تصرف صادر من وكلائه أو مستخدميه، وذلك

حين يتصرف الوكيل أو المستخدم ضمن نطاق وظيفته، كما لو كان هذا التصرف أو التقصير صادراً عن المتعهد شخصياً، وأيضاً فإنه يكون مسؤولاً عن تصرفات أي شخص من الأشخاص الذين يستعين بهم لتنفيذ التزاماته المترتبة عليه في عقد النقل وذلك عندما يتصرف هذا الشخص طبقاً لما ورد في عقد النقل،[1] والمشرع الأردني في المادة (22) من قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني قد نص على مبدأ مسؤولية متعهد النقل عن فعل الغير حيث نصت على أنه: " يكون متعهد النقل مسؤولاً مسؤولية مباشرة عن تصرفات وأفعال الطرف المنفذ، أو المتعاقدين من الباطن مع الطرف المنفذ أو موظفيه أو وكلائه فيما يتعلق بالبضائع طالما كانت تلك الأفعال والتصرفات واقعة قبل عملية التسليم"،[2]ومن خلال ما أورده المشرع في هذا النص يتبين لنا أنه قد حدد النطاق الشخصي والزماني لهذه المسؤولية، وبالتالي فإنّ هذا النص يشمل جميع الأشخاص الذين تتوفر بينهم وبين متعهد النقل علاقة تبعية مثل وكلائه وموظفي وسائل النقل التي يملكها، وأيضاً أي شخص قد يستعين به متعهد النقل لتنفيذ التزاماته الواردة في العقد.

ويتضح لنا أنّه لابد من توافر شرطين لقيام مسؤولية متعهد النقل متعدد الوسائط عن أعمال وكلائه أو مستخدميه أو تابعية أو الأشخاص الذين يستعين بهم متعهد النقل من أجل تنفيذ التزاماته الواردة في العقد وهما:

(1) إبراهيم مكي، نظام النقل بأوعية الشحن (الحاويات)، مرجع سابق، ص102.

(2) قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني.

الشرط الأول: وجود رابطة تبعية بين متعهد النقل وتابعيه ووكلائه ومستخدميه.

وتقوم علاقة التبعية في كثير من الحالات على عقود العمل، ولكن لا تقتضي حتماً وجود هذا النوع من العقود بل لا تقتضي أيضاً أنْ يكون التابع مأجوراً من المتبوع أو أنْ يكون المأجور على الإطلاق، فلا يوجد ضرورة لقيام علاقة التبعية أنْ يكون هناك أجر يعطيه متعهد النقل لتابعية أو مستخدميه أو وكلائه، وأيضاً لا يوجد ضرورة أنْ يكون هناك عقد بين التابع والمتبوع.

الشرط الثاني: أنْ يصدر خطأ من هؤلاء الأشخاص في حالة تأديتهم لوظائفهم أو بسببها

ومتى ما قامت علاقة التبعية بين متعهد النقل وبين وكلائه أو مستخدميه أو تابعية على النحو الذي قدمناه، فإنّ مسؤولية متعهد النقل متعدد الوسائط عن أعمال تابعية أو وكلائه أو مستخدميه تتحقق إذا ما ارتكب أي من هؤلاء خطأً أو تقصيراً أثناء تأديته لوظيفته أو بسببها أدى إلى الحاق الضرر بمالك البضاعة.[1]

المطلب الثاني: حدود مسؤولية متعهد النقل

معظم تشريعات النقل الدولي متعدد الوسائط ومنها القانون الأردني أخذت بتحديد مسؤولية متعهد النقل وذلك من أجل تحقيق التوازن بين متعهد النقل وبين مستخدمي هذا النوع من النقل وتشجيعهم للمساهمة في نموه، وذلك من خلال زيادة الاستثمارات التي تحتاج إلى هذا النوع من أنواع النقل، وكان من أهم أسباب تحديد مسؤولية متعهد النقل هو توزيع الأعباء الناتجة عن الأضرار على جميع أطراف العقد، وأنّ مسؤولية متعهد النقل عن الهلاك أو التلف أو التأخير ليست مسؤولية مطلقة، ولكن هذه المسؤولية محددة بسقوف معينه تختلف بحسب إذا ما كان موضع وقوع الضرر معلوماً أم غير معلوم، وأيضا بحسب نوع الضرر الحاصل.

وعليه فإنناً سوف نقسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع في الفرع الأول سوف نتحدث عن تحديد المسؤولية في حالة التلف أو الهلاك غير محدد الموضع، وفي الفرع الثاني: سوف نتناول تحديد المسؤولية في حالة التلف أو الهلاك محدد الموضع، والفرع الثالث سوف نتحدث عن تحديد المسؤولية عن التأخير.

الفرع الأول: تحديد مسؤولية متعهد النقل في حالة التلف أو الهلاك غير محدد الموضع

(1) عبد الرزاق السنهوري، نظرية الالتزام بوجه عام، دار التراث العربي، بيروت، لبنان، ص1023. وانظر المادة (288/ب) من القانون المدني الأردني رقم (43) لسنة 1976.

تفرق اتفاقية الأمم المتحدة للنقل متعدد الوسائط بين النقل الدولي متعدد الوسائط الذي يتضمن مرحلة بحرية وبين النقل الدولي متعدد الوسائط الذي لا يتضمن هذه المرحلة وذلك من خلال ما نصت عليه في المادة (1/18) من الاتفاقية.

الحالة الأولى: وهي التي يكون فيها أحد مراحل النقل الدولي متعدد الوسائط نقل بحري، فإنه يتم حساب مبلغ التعويض على أساس الطرد أو وحدة الشحن أو الوزن وذلك كما هو الحال في النقل البحري، وحدود التعويض تعادل 920 وحدة حسابية عن الطرد أو عن وحدة الشحن أو 2.75 وحدة حسابية عن الكيلو من الوزن الإجمالي للبضائع الهالكة أو التالفة على أن يتم تطبيق التقدير الأعلى بينهما.[1]

أما الحالة الثانية: وهي الحالة التي لا يتضمن فيها النقل الدولي متعدد الوسائط مرحلة بحرية فإنه يتم حساب حدود مسؤولية متعهد النقل بالكيلو غرام فقط، وهي نفس الحدود التي نصت عليها اتفاقية النقل الخاصة بالنقل الدولي للبضائع بطريق البر لعام (1956) ولا يتجاوز 8.33 من الوحدات الحسابية عن كل كيلوغرام من الوزن القائم للبضائع الهالكة أو التالفة، وهذا ما جاء في المادة (3/18) من الاتفاقية الدولية، ولكن يؤخذ عل هذا النظام انه معقد وغير منطقي فكان الأصل هو وضع نظام موحد للتعويض سواء كان هنالك مرحلة بحرية أم لا في مراحل النقل الدولي متعدد الوسائط، فهنا تتحدث الاتفاقية عن نظامين مختلفين أحدهما يتعلق بالنظام الخاص بالنقل البحري والآخر خاص بالنقل الدولي متعدد الوسائط بطريق البر.

ولقد اختلفت حدود مسؤولية متعهد النقل في قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني عن حدود المسؤولية في اتفاقية الأمم المتحدة للنقل متعدد الوسائط، فقد عالج المشرع الأردني حدود مسؤولية متعهد النقل في قانون النقل الدولي متعدد الوسائط وقام بتحديدها بمبلغ لا يتجاوز (666.67) وحدة من حقوق السحب لكل وحدة شحن مفقودة أو تالفة،[2] أو حدتين من حقوق السحب عن كل كيلو غرام من إجمالي وزن البضاعة المفقودة أو التالفة أيهما أكبر، وذلك من خلال نص المادة (20/أ) من قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني حيث نصت على أنّه " أ- إذا تبين أنّ متعهد النقل مسؤول

---

(1) A-B-Falih, Op-Cit, P95, انظر محمد محمود خليل، المشاكل القانونية الناجمة عن النقل الدولي متعدد الوسائط للبضائع، رسالةماجستير، جامعة عمان العربية، عمان، 2007، ص 100

(2) وحدات السحب الخاصة (S.D.R) " وهي المعيار النقدي الذي يتم على أساسه التحديد النقدي لمسؤولية متعهد النقل متعدد الوسائط وكذلك الناقل في معظم اتفاقيات النقل المجزأ، فقد تم ابتكار هذا النظام من قبل صندوق النقد الدولي للتغلب على مشكلة السيولة التي واجهت العالم في نهاية الستينات، فاصل نشأة هذه العملة ارتبط بتطور النظام النقدي الدولي، فحق السحب الخاص (special drawing right) كما يحدده صندوق النقد الدولي هو اصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق عام 1969م لكي يصبح مكملاً للأصول الرسمية الخاصة بالدول الأعضاء في الصندوق".

عن أي تلف أو فقد للبضائع وكانت طبيعة البضائع وقيمتها غير محددة من الشاحن عند انتقال مسؤولية البضائع إلى متعهد النقل وكانت مرحلة النقل التي حدث فيها هذا التلف أو الفقد غير معروفة، فيجب أنْ لا تتعدى قيمة التعويض المطلوبة من متعهد النقل عن وحدتين من حقوق السحب الخاص عن كل كيلو غرام من إجمالي وزن البضائع المفقودة أو التالفة أو (67ر666)وحدة من حقوق السحب الخاص لكل وحدة شحن مفقودة أو تالفة أيهما أكبر."

ونلاحظ أنّ اختتام الفقرة بعبارة (أيهما أكبر) يعني ذلك أن المشرع الأردني قد أعطى الحق للمدعي أنْ يختار الفرضية الأفضل بالنسبة له من بين الفرضيتين اللتين نص عليهما، وبهذا التحديد نلاحظ أنّ قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني أسوةً بما اتجهت إليه معظم اتفاقيات نقل البضائع تقيس الحد الأقصى للتعويض على اعتبارين.

وبمعنى آخر فإن المشرع الأردني في سبيل تحديد الحد الأقصى للتعويض الذي يلتزم بدفعة متعهد النقل يأخذ بأحد الأساسين وهما:

- إما الوحدة المستقلة من طرد أو وحدة شحن.
- وإما يكون الوزن الإجمالي للبضائع المفقودة أو التالفة، أي بمجموع وزن الأشياء المنقولة والطرود التي تحتويها أو الأغلفة التي تحفظها.

وهنا فإنه يتعين على القاضي عند حساب الحد الأقصى للتعويض على ضوء كلا هذين الأساسين ومتى ما تبين له الحد الأعلى للتعويض من أي من هذين الأساسين، اعتبر الحد الأقصى للتعويض الذي يلتزم متعهد النقل بدفعة عن الهلاك أو التلف الحاصل للبضاعة،[1] وعلى سبيل المثال: فلو فرضنا أن الشاحن تعاقد مع متعهد النقل على نقل ثلاثين طرداً، وكان الوزن الإجمالي للبضاعة المنقولة ستة أطنان، وهلكت أو تلفت هذه البضاعة تحت يد متعهد النقل وتحققت مسؤولية متعهد النقل، فنجد هنا أنّ الحدّ الأقصى المحدد للتعويض على أساس الطرد يكون أكبر مما هو عليه في أساس الوزن الإجمالي للبضاعة في هذه الفرضية، لذلك فان القاضي لا يعتد إلا بالحد الأعلى وهو الناتج على أساس الطرد في هذا المثال، ونلاحظ أن اتفاقية الأمم المتحدة لنقل متعدد الوسائط لسنة 1980 تقيس الحد الأقصى للتعويض في حالة

(1)هاني دويدار، النقل البحري والجوي، مرجع سابق، ص299.

الهلاك أو التلف محدد الموضع في ضوء أساسين وهما إما عدد الطرود أو وحدات الشحن، وإما الوزن الإجمالي للبضائع الهالكة أو التالفة على أن يعتد القاضي بالحد الأعلى الذي يتم تحديده على أي من الأساسين المتقدمين.[1]

ولكن المشرع الأردني لم يتفق مع الاتفاقية الدولية بخصوص حدود المسؤولية لمتعهد النقل في حالة الهلاك أو التلف غير محدد الموضع، ونرى أنّ المشرع الأردني قد خرج عن هذه الحدود التي أوردها بخصوص حدود المسؤولية وذلك في حالة أن النقل لا يتضمن رحلة بحرية أو نهرية، فقد أورد المشرع الأردني حدوداً أخرى فيما يتعلق بهذه الحالة فقد حددها بما لا يتجاوز (8.33) وحدة من حقوق السحب عن كل كيلو غرام من الوزن الإجمالي للبضائع التالفة أو الهالكة أو المفقودة، وهذا ما نص عليه المشرع الأردني في المادة (20/ب) من قانون النقل الدولي متعدد الوسائط.[2]"

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني واتفاقية النقل الدولي متعدد الوسائط قد اتفقا على الحدود المقدرة للتعويض عن الضرر الذي يلحق بالبضاعة أثناء النقل في حال أن عملية النقل لا تتضمن مرحلة بحرية أو نهرية، وقد رأى جانب من الفقه أن وجود نظامين مختلفين في تحديد المسؤولية كحالة أن النقل الدولي متعدد الوسائط شمل رحلة بحرية أم لا بأنّه نظام معقد وغير منطقي،[3] إلا أننا نجد أن وجود نظامين لتحديد مسؤولية متعهد النقل متعدد الوسائط للتعويض عن الأضرار التي تلحق بالبضاعة فيه نوع من العدل؛ لأنّ نقل البضائع عن طريق البحر أو النهر فيه احتمالية خطورة أكبر من باقي أنواع النقل الأخرى مثل النقل البري.

وبالتالي فإن حدود مسؤولية متعهد النقل تقاس إما على أساس الطرد ووحدات الشحن أو على أساس الوزن، وفي هذا الإطار تحسب الطرود ووحدات الشحن المعبأة داخل نظام الشحن الموحد طرود ووحدات لأغراض تحديد مسؤولية المتعهد إذا كان عددها مدرجاً في وثيقة النقل، إما إذا لم يكن مذكور عددها في الوثيقة فتعتبر جميع هذه الطرود طرداً واحداً.[4]

(1) انظر المادة 18 الفقرة أ من اتفاقية الأمم المتحدة لنقل متعدد الوسائط لسنة1980.
(2) انظر المادة (20) الفقرة (ب) من قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني.
(3) سوزان علي حسن، مسؤولية متعهد النقل متعدد الوسائط، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،2009، ص288.
(4) إبراهيم مكي، نظام النقل بأوعية الشحن (الحاويات)، مرجع سابق، ص 62

الفرع الثاني: تحديد المسؤولية في حالة التلف أو الهلاك محدد الموضع

إذا أمكن تحديد المرحلة التي وقع فيها الهلاك أو التلف للبضاعة الذي ترتب عليه قيام مسؤولية متعهد النقل، فإنّ حدود المسؤولية تقدر وفقاً للقواعد التي نصت عليها الاتفاقية الدولية النافذة أو القانون الوطني الذي يحكم تلك المرحلة من النقل ولكن بشرط أنْ تنص تلك الاتفاقية أو ذلك القانون حدود أعلى من الحدود التي توردها اتفاقية الأمم المتحدة للنقل الدولي متعدد الوسائط، فقد أقرت الاتفاقية الدولية نصاً يتضمن إذا كان بالإمكان تحديد المرحلة التي حصل فيها الهلاك أو التلف، فإنّ حدود مسؤولية متعهد النقل تتقرر حينئذ وفقاً لأحكام القانون الوطني الملزم أو الاتفاقية التي تحكم هذه المرحلة التي حصل فيها الهلاك أو التلف، ولكن بشرط أنْ يتضمن هذا القانون أو الاتفاقية حدوداً أعلى للمسؤولية من الحدود التي نصت عليها الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة وذلك بحسب نص المادة (19) من الاتفاقية.[1]

فقد جاءت هذه المادة بما يعرف بنظام المسؤولية المتشابكة المعدلة وهو "نظام يجمع بين النظام الموحد والنظام الشبكي"، وبمقتضاه تقرر أنْ يتم تعين حالات تحقق مسؤولية متعهد النقل وفق النظام الأول وتقرر حدود المسؤولية وفقاً للنظام الثاني، وهذا النظام الذي أخذت به اتفاقية الأمم المتحدة الذي سمي بنظام المسؤولية الشبكية المعدلة،[2] وبالتالي فقد أخضعت التلف أو الهلاك المعروف مكان حدوثة بنظام المسؤولية الشبكية، وهذا يعني أنّه إذا وقع تلف أو هلاك للبضاعة أثناء مرحلة معينة واحدة من مراحل النقل متعدد الوسائط، فإنه يوجد لها أحكام وقواعد تنظمها في الاتفاقية واجبة التطبيق أو تنظم في قانون وطني ملزم، وتقرر حدود المسؤولية عن التلف أو الهلاك الذي يصيب البضاعة وفقاً لأحكام الاتفاقية الآمرة المذكورة أو القانون الملزم، ولكن يجب أن يكون الحد الوارد في اتفاقية النقل المجزأ أو القانون الوطني الواجب التطبيق اعلى من الحد الوارد في اتفاقية النقل متعدد الوسائط.[3]

ومن الاتفاقيات أيضاً اتفاقية النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية لعام ،2009 فقد سارت على ما أخذت به اتفاقية الأمم المتحدة فقد جاء في المادة (15) من الاتفاقية نفس الحكم الذي نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة

(1) انظر المادة 19 من اتفاقية الأمم المتحدة للنقل متعدد الوسائط لعام 1980.

(2) عبد القادر العطير، اتفاقية الأمم المتحدة حول النقل الدولي متعدد الوسائط 1980, مجلة الحقوق الكويتية، السنة الثامنة، ع3، مطابع الخط, 1984, ص 203. انظر المواد 19,18,16, من اتفاقية الأمم المتحدة للنقل متعدد الوسائط لعام (1980).

(3) فاروق ملش، بحث بعنوان (هل حقا تنظم قواعد روتردام لسنة 2008 أحكام النقل الدولي متعدد الوسائط للبضائع)، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، ع1 جامعة الإسكندرية, 2012، ص 761.

تحت عنوان أسس تقدير التعويض اذا كانت طبيعة وقيمة البضاعة غير محددة وكانت مرحلة النقل التي حدث فيها التلف أو الفقدان معروفة، فقد حددتها بما لا يتعدى قيمة التعويض عن هذا التلف أو الفقد في الاتفاقية الدولية المطبقة أو القانون الوطني المتعلق بواسطة النقل التي حصل أثناء قيامها بعملية النقل التلف أو الفقد أو التلف في المكان الذي حدث فيه أيهما يكون اكبر، ولكي يتم تطبيق أحكام الاتفاقيتين بخصوص الضرر محدد الموضع يجب أن تكون المرحلة التي وقع فيها التلف أو الهلاك معروفة ومعينة، كأن تكون مرحلة النقل البحري أو البري أو الجوي، وأيضاً يجب أنْ ينص القانون الوطني أو الاتفاقية على حد أعلى للمسؤولية من الحد الوارد في الاتفاقيتين سواء اتفاقية الأمم المتحدة أو اتفاقية النقل بين الدول العربية.[1]

ولذا فإن الشاحن الذي يقوم بالتعاقد مع متعهد النقل لا يعنيه أن يكون على اطلاع بالاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية التي تحكم البضاعة أثناء عملية النقل إلا إذا لحق بالبضاعة تلف أو هلكت في مكان معين ومعلوم، ففي هذه الحالة فإنه يجب على الشاحن أنْ يقوم بالتقصي لمعرفة الاتفاقية أو القانون الوطني الواجب التطبيق لمعرفة حدود المسؤولية التي تقضي بها للاستفادة من الشرط المحدد في الاتفاقية أو القانون الوطني، وهو أنْ يكون الحد الوارد فيها أعلى من الموجود في اتفاقية النقل متعدد الوسائط وهذا يعني أنّ هذا الاتجاه في تحديد المسؤولية يخدم الشاحن والمرسل إليه في الدرجة الأولى في عقد النقل.

الفرع الثالث: تحديد المسؤولية في حالة التأخير

هنالك علاقة وظيفية طردية بين الزمن المستغرق في النقل وبين أجرة النقل، بحيث كلما كان النقل يتم بصورة أسرع كلما ارتفعت الأجرة عن هذا النقل، لذلك كان من الطبيعي أنْ يرتبط تحديد مسؤولية متعهد النقل بأجرة النقل المستحقة على البضائع المتأخرة، ففي حالة تأخير المتعهد عن تسليم البضاعة في الوقت المتفق عليه في عقد النقل متعدد الوسائط أو خلال الوقت الذي يحتاجه متعهد النقل الحريص لتسليم البضاعة فإنّ مسؤوليته تقدر عن الضرر الذي لحق بالمرسل إليه نتيجة هذا التأخير، وتكون هذه المسؤولية محددة بما يعادل مرتين ونصف المرة من أجرة النقل للبضاعة محل العقد التي تعرضت للتأخير، وهذا ما فعلته معظم التشريعات الخاصة بالنقل متعدد الوسائط ومنهم المشرع الأردني الذي اتفق مع الأحكام الواردة في اتفاقيات النقل المجزأ حول احتساب التعويض الناتج عن التأخير على أساس أجرة النقل، فقد جاء في

(1) فاروق محمد ملش، النقل الدولي متعدد الوسائط، الأوجه التجارية والقانونية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر, 2014, ص544.

نص المادة (21) من قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني على أنه :" مع مراعاة أحكام المواد (16) و(17) و(18) من هذا القانون، إذا حدث تأخير في تسليم البضائع عن موعدها فإنّ حدود مسؤولية متعهد النقل يجب أنْ لا تزيد على مرتين ونصف المرة من قيمة أجرة النقل الواجب دفعها عن البضائع المتأخرة وبحيث لا تتجاوز قيمة أجرة النقل الإجمالي للبضائع وفقاً لعقد النقل".[1]

فالمشرع الأردني حدد مسؤولية متعهد النقل عن الضرر الذي لحق بالمرسل إليه بسبب التأخير في تسليم البضاعة عن موعدها المتفق عليه في العقد أو خلال الوقت الذي يحتاجه المتعهد المجتهد لتسليم البضاعة بأنْ لا تزيد عن مرتين ونصف من قيمة أجرة النقل الإجمالي للبضائع وفقاً لعقد النقل، وهنا يتضح أنّ المشرع الأردني يتفق مع اتفاقية الأمم المتحدة لنقل متعدد الوسائط بما يتعلق بحدود مسؤولية متعهد النقل باتخاذ أجرة النقل أساساً لتقدير التعويض في حالة التأخير، إلا انّه يختلف مع اتفاقيات النقل المجزأ واتفق مع اتفاقيات النقل متعدد الوسائط حول تقدير هذه القيمة وأن المسؤولية عن التأخير لا تخل بالحقوق الأخرى الناجمة عن الهلاك أو التلف الذي يصيب البضاعة، وهذا يستفاد منه ضمناً من خلال بداية المادة (21) من قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني،[2] ولكن في حالة إنْ اجتمع أكثر من سبب نتج عنه قيام مسؤولية متعهد النقل، وبالتالي وجود أكثر من تعويض فإنّ مسؤولية متعهد النقل لا تتجاوز حد الهلاك الكلي للبضاعة محل النقل أي انّه لا يجوز التعويض أكثر من مرة.[3]

ونجد أنّ الاتفاقية الدولية والقانون الأردني لم يشيرا إلى التأخير الذي قد ينجم عنه خسارة اقتصادية للمرسل إليه، بمعنى أنه لم يتم ذكر أنواع التأخير الذي يوجب التعويض، وإنما جاءت النصوص بشكل مطلق ولم يتم تحديد نوع التأخير وما إذا كان هذا التأخير قد تسبب بضرر للمرسل إليه أم لا، وإنما تم اعتبار كل تأخير للبضائع يوجب التعويض بغض النظر عن وقوع ضرر للبضائع نتيجة التأخير أم لا.

وبناءً على ما تقدم فإننا نستنتج أنّ الحدود التي أقرها المشرع الأردني في قانون النقل الدولي متعدد الوسائط أو أقرتها الاتفاقيات الدولية هي صورة من صور التخفيف من المسؤولية على متعهد النقل؛ لأنّ متعهد النقل لا يستطيع أنْ يعفي نفسه من المسؤولية بشكل كامل حتى وإنْ تم إدراج شرط في العقد يعفي متعهد النقل من المسؤولية بشكل كامل فإنّ

(1) قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني.

(2) انظر المادة 21 من قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني.

(3) عبد القادر العطير، اتفاقية الأمم المتحدة حول النقل الدولي متعدد الوسائط، مرجع سابق، ص31.

مثل هذه الشروط تعتبر باطلة، وكما يتضح لنا من خلال ذلك أنّ حدود التعويض في حالة التأخير في تسليم البضاعة تعتبر في مصلحة الشاحن فهو يعطيه الحق في التعويض في جميع الحالات سواء كان قد تم تعين الضرر أم لا وبذلك يعلم الشاحن مسبقاً مبلغ التعويض الذي سوف يحصل عليه ويتفادى بذلك تعقيدات التعويض على النظام الشبكي، وهو نظام شبكي في حالات الفقد أو التأخير أو التلف بمعنى أنّه إذا حدث أي من الفقد أو التلف أو التأخير في مرحلة محددة تحكمها اتفاقية دولية مطبقة أو قانون وطني معمول به، فإنه ستحكمها في هذه الحالة الاتفاقية الدولية أو القانون الوطني الواجب التطبيق.

ويمكن القول أيضاً إنّ تحديد مسؤولية متعهد النقل بالإضافة إلى أنّه يعتبر في مصلحة الشاحن إلا أنّه جاء ليحقق التوازن بين مصالح الناقلين الذين يستثمرون أموالاً طائلة في النقل الدولي للبضائع من جانب ومصالح مستخدمي هذا النوع من النقل من جانب آخر وهو الشاحن وهذا التوازن يضمن نمو وازدهار مثل هذا النوع من النقل الدولي.

المطلب الثالث: تشديد المسؤولية

إنّ الحدود القانونية لمسؤولية متعهد النقل التي نصت عليها التشريعات التي تبين الحد الأقصى للتعويض تمثل القاعدة العامة، بمعنى آخر إنّ الحد المنصوص عليه يسري على جميع الحالات التي يكون فيها متعهد النقل مسؤولاً عن الضرر الحاصل، لكن هناك حالات معينة عند تحققها يستبعد الأخذ بالحد الأقصى المنصوص عليه ويحرم المتعهد من حقة بالتمسك بهذه الحدود وتصبح عند ذلك مسؤولية المتعهد غير محددة بسقف معين، لأنّ تقدير المسؤولية المحدودة للناقل أو متعهد النقل في التشريع يهدف بالدرجة الأساسية إلى توجيه حماية لهم من الأخطار الناشئة أثناء عملية النقل، وكذلك لتشجيعهم على الاستمرار في العمل بهذا المجال كي لا يثقل بعبء باهظاً من التعويضات التي قد تجره إلى الخراب والإعسار والذي يؤدي بالتالي إلى شل حركة نقل البضائع.[1]

أما بالنسبة إلى إمكانية الاتفاق على زيادة سقف المسؤولية، فنلاحظ أنّ معظم التشريعات الدولية والوطنية ومنها القانون الأردني قد نصت على بطلان كل اتفاق يقرر اقل من الحد الأدنى المنصوص عليه في القانون أو الاتفاقية، لكن في الوقت ذاته فإنّ المشرع الأردني قد أباح للمتعاقدين أن يتفقوا على زيادة سقف مسؤولية متعهد النقل بخصوص

(1) محمد فريد وفخري، رفعت العريني، القانون الجوي، مرجع سابق، ص159.

التعويض، من خلال نص المادة (23) الفقرة (ب) من قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني،[1] وعلى الرغم من أنّ شروط تشديد مسؤولية متعهد النقل توفر ضمانات للشاحنين ومالكي البضائع مقابل متعهدي النقل الذين عادة ما يتميزون بإمكانيات اقتصادية ضخمة إلا أنها تعتبر أقل شيوعاً من العمل التجاري بسبب هيمنة الطرف القوي صاحب الإمكانيات الاقتصادية وامتناعه عن قبول هذه الشروط.[2]

ومن خلال ما تقدم سوف نقوم بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين نتناول في الفرع الأول: سقوط الحق في التمسك بحدود المسؤولية، والفرع الثاني: القدرة على زيادة سقف المسؤولية.

الفرع الأول: سقوط الحق في التمسك بحدود المسؤولية

نصت التشريعات الناظمة للنقل الدولي على أحكام مسؤولية متعهد النقل الدولي وذلك بهدف تحقيق التوازن بين طرفي العقد، ومن هذه الأحكام أنّه في حال إدراج أي شرط يتضمن إعفاء متعهد النقل من المسؤولية يعتبر الشرط باطلاً، فقد كان حرمان متعهد النقل من هذه الميزة هو من أجل حماية الشاحنين، بحيث يتم إقامة التوازن بين متعهد النقل وبين الشاحن، و منع متعهد النقل من إدراج شروط الإعفاء من المسؤولية في عقد النقل، من خلال إيجاد نظام لتحديد المسؤولية عن الضرر الذي يصيب البضاعة، ووضع حد معين لا يمكن تجاوزه عند المطالبة بالتعويض عن هذا الضرر.[3]

ويضفي الحد المعين حماية للشاحن من جهة، والتخفيف من مسؤولية الناقل من جهة لأخرى، فالحماية للشاحن تتحقق من خلال منع متعهد النقل من التهرب من المطالب العادية للشاحن ومن تحديد مسؤوليته بمبلغ معين، وتخفيف المسؤولية الذي يصب في مصلحة متعهد النقل لأنه لن يكون ملزماً بأكثر من المبلغ المحدد في القانون.

لذلك كان لابد من جعل هذه المسؤولية محددة بسقف معين حتى لا يتضرر طرف على حساب طرف آخر، لذلك تم إيجاد حماية جزئية للطرف المتضرر من هذا البطلان وهم متعهدو النقل الذين لابد من تشجيعهم وتحفيزهم على زيادة الاستثمار في هذا النوع من النقل، وبالتالي فإنّ تحديد مسؤولية متعهد النقل يعتبر ميزة يمنحها التشريع للناقل بدلاً من تحمله قيمة الضرر الذي قد يحصل للبضاعة كاملا أثناء عملية النقل.

(1) انظر المادة (23) الفقرة (ب) من قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني.
(2) موسى عبد جمعة، عقد النقل البري للبضائع، مرجع سابق، ص198.
(3) مصطفى محمد أحمد، اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقود النقل الدولي للبضائع عن طريق البحر " اتفاقية روتردام، مرجع سابق، ص 118.

وقد أجمعت معظم التشريعات المتعلقة بالنقل متعدد الوسائط على سقوط حق المتعهد بالتمسك بحدود المسؤولية الواردة في التشريع المطبق على العقد إذا أثبت أنّ الضرر الحاصل للبضاعة كان نتيجة تصرف أو إهمال من المتعهد، ونص المشرع الأردني على الحالات التي يسقط بها حق متعهد النقل بالتمسك بهذه الحدود وذلك من خلال ما جاء في المادة (25) من قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني حيث نصت على أنّه:" لا يحق لمتعهد النقل الاستفادة من حدود المسؤولية القانونية الواردة في هذا القانون إذا ثبت أن الخسارة أو التلف أو الضرر أو الهلاك أو التأخير في تسليم البضائع ناجم عن فعل أو تقصير منه أو من تابعيه بقصد إحداث هذه الخسارة أو التلف أو الضرر أو التأخير أو عن إهمال مع علمه باحتمال وقوع الضرر."[1]

فإن حدود المسؤولية الواردة في القانون والمطبقة على العقد قد تلغى وتصبح المسؤولية غير محددة وذلك عند ارتكاب متعهد النقل أو وكلائه أو تابعيه فعل أو تقصير بقصد إحداث خسارة أو تلف أو هلاك بالرغم من علمه من أن هذا الفعل أو التقصير قد يؤدي إلى وقوع ضرر بالبضاعة، ومن خلال ما أورده المشرع الأردني في هذه المادة نجد قد أعاد العمل بالقاعدة الأصل والتي تلقي عبء الإثبات في الضرر الحاصل نتيجة الفعل المتعمد أو التقصير أو الإهمال مع العلم بذلك على عاتق من يطلب التعويض،[2] وبالتالي فإن القاعدة الأساسية أنّ متعهد النقل ووكلائه ومستخدميه يجوز لهم التمسك بحدود المسؤولية التي ينص عليها القانون أو الاتفاقية المعمول بها والمطبقة على العقد، وأنّ الاستثناء من هذه القاعدة هو حق هؤلاء في حال تحقق الحالات الواردة في القانون والاتفاقيات الناظمة لها التي تنم عن سوء نية متعهد النقل أو تابعية يسقط بالتمسك بحدود المسؤولية المنصوص عليها.[3]

ومن خلال ما أخذ به المشرع في هذه المادة فإنّنا نجد أنّ أساس النص السابق هو المادة (21) من اتفاقية الأمم المتحدة للنقل متعدد الوسائط،[4] وهذا اقتباس محمود من قبل المشرع الأردني ولكن نجد أنّ الصياغة التي جاءت بها الاتفاقية أكثر وضوحاً وتحديداً وذلك من خلال مد سريان حكم سقوط المسؤولية ليشمل وكلاء متعهد النقل ومستخدميه، وأنّ سبب تأييد الاقتباس الذي قام به المشرع هو عدم وجود تعارض بين القانون الوطني والاتفاقية الدولية المصادق عليها،

(1) قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني.
(2) انظر المادة (77) من القانون المدني الأردني التي تنص على " البينة على من ادعى واليمين على من أنكر".
(3) براق جواد سوادي، اتفاقات تعديل مسؤولية متعهد نقل البضائع بالحاويات، رسالة ماجستير منشورة، جامعة بغداد، العراق, 1999, ص89.
(4) انظر المادة 21 من اتفاقية الأمم المتحدة للنقل متعدد الوسائط لسنة 1980.

وبالتالي فإنّ ذلك يجنب القضاء التنازع الذي قد يحصل بين القانون الوطني والاتفاقية الدولية، ومن خلال النصوص القانونية الواردة في القانون الأردني والاتفاقية الدولية يتبين لنا أن هنالك حالتين توضحان سوء النية لدى متعهد النقل أو وكلائه ومستخدميه، وهذه الحالات هي:

الحالة الأولى: الخطأ العمدي الإيجابي أو السلبي الذي يصدر من متعهد النقل أو تابعية بقصد إحداث الضرر(العمد).

والعمد في إطار النقل الدولي للبضائع هو انصراف إرادة متعهد النقل للقيام بفعل أو الامتناع عن القيام بفعل بالرغم من علمه المسبق أن هذا الفعل قد يحدث ضرر للغير، وان هذا التصرف العمدي يقترب من فكرة الغش إلا أنّه أقل درجة منه لان الغش يتطلب توافر ثلاثة عناصر هي[1]:

1- انصراف إرادة المتعهد أو وكلائه أو تابعية إلى القيام بالفعل الضار أو الامتناع عن فعل يؤدي إلى الضرر.

2- انصراف إرادة متعهد النقل أو وكلائه أو تابعية إلى تحقق النتيجة.

3- أن يكون لدى متعهد النقل أو وكلائه أو تابعية نية الإضرار بالغير، وهذا الذي يجعل التصرف العمدي أقل جسامة؛ لأنّ الأخير لا يتطلب وجود نية الإضرار.

أما حالة العمد المنصوص عليها في القانون الأردني أو الاتفاقيات الدولية الناظمة للنقل الدولي متعدد الوسائط فإنها تتحقق بوجود عنصرين:

أ- انصراف إرادة متعهد النقل أو وكلائه أو تابعية للقيام بالفعل أو الامتناع عنه، وأنّ الإرادة تعد من أهم العناصر التي تقوم عليها فكرة العمد، أي أنّه إذا لم تتجه إرادة متعهد النقل إلى القيام بالفعل أو الامتناع عنه أو كانت إرادة الأخير غير حرة انتفى العمد؛ لأنّه في مثل هذه الحالة فإن الإرادة المطلوبة لتحقيق العمد هي الإرادة الحرة المدركة المختارة.

ب- انصراف إرادة متعهد النقل أو وكلائه أو تابعية لتحقيق النتيجة المترتبة على الفعل أو الامتناع، أي أن أساس هذا العنصر هو علم متعهد النقل أو وكلائه أو تابعية بالضرر الذي سيحصل، فليس من المعقول أن ترفع الحماية القانونية عن متعهد النقل أو وكلائه أو تابعية وحرمانهم من التمسك بحدود المسؤولية بمجرد القيام بفعل أو الامتناع عنة دون أنْ يكون على علم مسبق بالنتائج المحتمل وقوعها نتيجة الفعل أو الامتناع، فإنّ

(1) وائل ربيع الداود، مسؤولية الناقل متعدد الوسائط للبضائع، مرجع سابق، ص 363.

إثبات القصد العمدي أو الغش يقع على عاتق المطالب بالتعويض من صاحب المصلحة كالمرسل إليه أو شركة التأمين أو من ظهر إليه وثيقة النقل متعدد الوسائط؛ لأنّ العمد لا يفترض وأن المتضرر هو من يثبت حصوله نتيجة الفعل أو الامتناع الصادر عن متعهد النقل مع وجود الإرادة الحرة المختارة.[1]

فإذا ما نجح المتضرر من إثبات القصد العمدي لمتعهد النقل أو وكلائه أو تابعية فإنه يتم حرمانهم من المسؤولية المحددة، فعلى سبيل المثال: قيام متعهد النقل بشحن البضاعة في المرحلة البحرية من النقل متعدد الوسائط على سطح السفينة بشكل مخالف لما هو متفق عليه في وثيقة الشحن وهو أن يتم شحن البضاعة في عنابر السفينة وليس على سطحها بسبب المخاطر التي قد تتعرض لها البضاعة على سطح السفينة بسبب الأحوال الجوية المتقلبة أو خطر سقوط البضاعة في البحر،[2] وقد جرى التعامل الدولي في إطار نقل البضائع على سطح السفينة من قبل متعهد النقل دون الحصول على موافقة الشاحن على تقرير مسؤولية المتعهد، أما في حال موافقة الشاحن فإن ذلك يعتبر قانونياً ونافذاً.[3]

ولكن مع التطور الذي حصل في النقل بعد استخدام أوعية الشحن أو بما يسمى بـ (الحاويات) فلم يعد متعهدو النقل يحتاجون الحصول على الموافقة قبل الشحن على سطح السفينة؛ لأنهم قاموا بإدراج شرط عام في وثيقة الشحن يسمح لهم بالشحن على سطح السفينة، وفي حال إدراج شرط يعفي متعهد النقل من المسؤولية في حال وقوع ضرر للبضاعة، بمعنى أنّ الشحن على سطح السفينة يكون على مسؤولية الشاحن ودون الحصول على موافقة الشاحن،[4] وفي حال وجود مثل هذا الشرط في عقد النقل الدولي متعدد الوسائط فإنّ هذا الشرط يبطل وذلك من خلال ما نص عليه المشرع الأردني في قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني، فقد نصت المادة (45/أ) من القانون الأردني على انه :" أ- لا يحق لأي متعهد نقل أن يدخل في تعاقد في مجال النقل الدولي متعدد الوسائط إلا وفقاً لأحكام هذا القانون، ويعتبر أي شرط يرد في العقد خلافاً لأحكام القانون باطلاً ولا يضر بطلان هذا الشرط بصحة النصوص الأخرى للعقد."[5] وفي مثال آخر للتصرف العمدي الذي يصدر من متعهد النقل هو قيامة بإصدار وثيقة النقل الدولي متعدد الوسائط خالية من التحفظات على الرغم

(1)عبد الرزاق السنهوري، نظرية الالتزام بوجه عام، مرجع سابق، ص216.
(2) كمال حمدي، عقد الشحن والتفريغ في النقل البحري، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر, 2007, ص26.
(3) سوزان حسن علي، عقد نقل البضائع بالحاويات، مرجع سابق، ص63.
(4) فاروق محمد ملش، النقل الدولي متعدد الوسائط، الأوجه التجارية والقانونية، مرجع سابق، ص242.
(5) قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني.

من وجود ما يقتضيها بقصد الإضرار بالغير، وقد تناول المشرع الأردني مسألة التحفظات بشكل واضح ومفصل في نص المادة (12/أ) من قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني.[1]

الحالة الثانية: الإهمال واللامبالاة وعدم الاكتراث من متعهد النقل أو وكلائه أو مستخدميه.

لم يفرق المشرع الأردني في قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني بين فكرتي التصرف العمدي والذي يكون فيه متعهد النقل عالم على نحو مؤكد ويقيني بالضرر الذي سوف يترتب على فعلة أو امتناعه، وبين الإهمال أو عدم الاكتراث الذي يتحقق عندما يعلم متعهد النقل من خلال مجريات الأمور أن فعلة أو امتناعه سوف يؤدي إلى هلاك أو تلف البضائع أو التأخير في تسليمها للمرسل إليه،[2] وعلى الرغم من الفروق الموجودة بينهما إلا أنهما يلتقيان إلى اتحاد العلة أو النتيجة المترتبة على الفكرتين وهي فقدان المتعهد حقة في التمسك بالحدود القانونية للمسؤولية المنصوص عليها في التشريعات، لذلك سوف نوضح الفرق بين الحالتين فحالة التصرف العمدي يكون متعهد النقل عالم على نحو أكيد ويقيني بالضرر الذي سوف ينتج عن فعلة أو امتناعه عن الفعل، بينما الإهمال وعدم الاكتراث فيتحقق عندما يعلم متعهد النقل من خلال مجريات الأمور أن فعلة أو امتناعه عن الفعل سوف يؤدي إلى هلاك أو تلف البضاعة أو التأخير في تسليمها إلى المرسل إليه.

بمعنى أنه إذا كان متعهد النقل على علم بالنتيجة التي سوف تترتب على فعله سواء كان إيجابياً أو سلبياً وهي هلاك أو تلف البضاعة محل العقد ورغم ذلك يستمر بارتكاب الفعل متجاهلاً المخاطر ومهملاً بالنتيجة الضارة التي قد تحدث فإننا هنا نكون أمام خطأ جسيم،[3] وحتى يكون هنالك إهمال أو لامبالاة يجب توفر عنصرين هما:

1- **الإرادة:** وهي أن تنصرف إرادة الناقل إلى ارتكاب الفعل أو الامتناع عن القيام بالفعل، وبالتالي إذا كان الفعل أو الامتناع لا أرادي من قبل متعهد النقل أو وكلائه أو مستخدميه لا يحرمون من حدود المسؤولية القانونية ولا يعتبروا في هذه الحالة مرتكبين لخطأ جسيم.[4]

---

(1) انظر المادة 12 الفقرة أ من قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني.

(2) مصطفى محمد أحمد، اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقود النقل الدولي للبضائع عن طريق البحر " اتفاقية روتردام", منشاة المعارف، الإسكندرية, 2017, ص127.

(3) محمد كمال حمدي، محمد كمال حمدي، مسؤولية الناقل البحري للبضائع في قانون التجارة الكويتي، منشأة المعارف، الإسكندرية , 1995، ص192.

(4) مصطفى محمد أحمد، اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقود النقل الدولي للبضائع عن طريق البحر " اتفاقية روتردام"، مرجع سابق، ص127.

2- **الإدراك:** وهو أن يكون متعهد النقل على علم باحتمال وقوع الضرر عند قيامة بالتصرف سواء إيجابي أو سلبي، وكان غير مبالٍ لوقوع الضرر كنتيجة عن فعلة، وإنما يمضي في سلوكه غير مبالي بما قد يترتب على هذا الإهمال أو اللامبالاة.[1]

وإثبات العلم من عدمه هي مسألة واقعة مادية لذلك يجوز أن يتم إثبات هذه الواقعة بكافة وسائل الإثبات، فالمعيار المتبع هنا هو معيار المتعهد المجتهد الذي يكون قريب إليه معيار الرجل العادي أو رب الأسرة الحريص في القانون المدني الأردني.

وخلاصة القول إن حالتي التصرف العمدي والإهمال الواردة في الاتفاقية الدولية وقانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني تحرم متعهد النقل من التمسك بحدود المسؤولية التي نصت عليها التشريعات الناظمة لهذا النقل، والفرق بين الحالتين هو أن متعهد النقل في الحالة الأولى: يكون على علم ويقين بوقوع الضرر كنتيجة حتمية لتصرفه الإيجابي أو السلبي، أما الحالة الثانية: وهي الإهمال أو اللامبالاة فإنّ متعهد النقل كان يتوجب عليه أن يعلم أن الضرر سوف يحصل نتيجة فعله أو الامتناع.

الفرع الثاني: زيادة سقف المسؤولية

ذهب المشرع الأردني إلى ما ذهبت إليه الاتفاقية الدولية عندما أورد المشرع في قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني إجازة لطرفي الاتفاق على تشديد مسؤولية متعهد النقل وذلك من خلال نص المادة (23/ب) من القانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني."[2] وقد أفرد المشرع الأردني في قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني بنص المادة (23/ب) لحالتين من حالات زيادة سقف مسؤولية متعهد، الأولى: تعتبر جزءًا مقرراً بحكم القانون على متعهد النقل وذلك في حال إخلاله بأحد الالتزامات المترتبة عليه في العقد، أما الحالة الثانية: فهي نتيجة اتفاق بين أطراف عقد النقل، ومنحت اتفاقية الأمم المتحدة للنقل متعدد الوسائط لأطراف عقد النقل تشديد مسؤولية متعهد النقل ورفع سقف مسؤوليته في

(1) نادية معوض السيد، مسؤولية متعهد النقل الدولي متعدد الوسائط للبضائع، مرجع سابق، ص501.
(2) انظر المادة (23) الفقرة (ب) من قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني.

حال وقوع ضرر الذي يترتب عليه التعويض واعتبرت ذلك صحيحاً وذلك من خلال ما نصت عليه الاتفاقية في المادة (2/28).[1]

ومن خلال هذا النص نلاحظ أنه إنْ كان قد نص على بطلان أي شرط أو اتفاق يقل عن الحد القانوني المقرر للتعويض، إلا أنه في نفس الوقت وبكل وضوح أجاز الاتفاق بين أطراف العقد على زيادة الحد المقرر وتشديد مسؤولية متعهد النقل فيما يخص التعويض عن الأضرار التي قد تلحق بالبضاعة، وقد أحسن المشرع الأردني عند إدراجه لمثل هذا النص في القانون، وذلك من أجل حماية الشاحنين من تعسف متعهدو النقل من إدراج شروطهم، ولكن ومن خلال التعاملات التجارية في مجال النقل الدولي متعدد الوسائط للبضائع فإن التعامل بهذه الشروط قليل على الرغم من أنها توفر ضمانه بسيطة للشاحنين لأسباب عدة سبق أن تطرقنا لها، التي من أبرزها الإمكانيات الاقتصادية التي يحتاجها هذا النوع من النقل والتي تجعل من متعهد النقل الطرف الأقوى ولا يقبل مثل هذه الشروط، وهو أيضا طرفا في العقد ولا يمكن أن يدرج أي شرط بدون موافقته على الرغم من أن حالة التشديد سندها النص القانوني إلا أن الاتفاق بين متعهد النقل والشاحن هو موجهها.[2]

ونرى هنا أنّه ومن الناحية الفعلية والعملية لا يمكن تفعيل هذا النص إلا بالاتفاق بين طرفي العقد وبالتالي فإنّ النص على تشديد المسؤولية من الناحية العملية صعب التطبيق فكما ذكرنا سابقاً أن الطرف الأقوى في العقد هو متعهد النقل ولن يقبل بأن يكون هنالك شرط في العقد يؤدي إلى زيادة سقف المسؤولية التي تقع عليه أو تشديدها ولذلك فإنه من الصعب جداً أن يوافق متعهد النقل على مثل هذا الشرط الذي قد يؤدي إلى خسارته ودفع مبلغ التعويض بما يزيد عن الحد المنصوص عليه في القانون وبسبب المخاطر الكثيرة التي قد تواجه عملية نقل البضائع التي قد تؤدي إلى هلاكها أو تلفها أو التأخير في تسليمها، لذلك فإنه من الصعب أن يتم تطبيق مثل هذا الشرط من الناحية العملية، ولم يوضح القانون الأردني موقف متعهد النقل الذي يتفق مع الناقل بعقد منفصل لتنفيذ جزء من عملية النقل فيما يتعلق بالتعويض المشدد الذي تم الاتفاق عليه؛ لأنّ القواعد العامة لا تجيز تحميل طرف أعباء والتزامات غير عالم بها أو لم يوافق عليها، ويعني ذلك أن الأخير غير ملزم بما يتفق عليه لمتعهد النقل إذا لم يكن على علم بذلك، إلا أنّه في حالة الاتفاق على الاستعانة

(1) انظر المادة 28 الفقرة 2 من اتفاقية الأمم المتحدة للنقل متعدد الوسائط لعام 1980.
(2) نادية معوض السيد، مسؤولية متعهد النقل الدولي متعدد الوسائط للبضائع، مرجع سابق، ص503.

بناقلين ثانويين لنقل البضاعة، فإن كل واحد من هؤلاء الناقلين يعد مسؤولاً عن الضرر الذي يلحق بالبضاعة أثناء المرحلة التي قام بتنفيذها المتعهد الثانوي ويسأل الناقل الفعلي استناداً إلى المسؤولية التقصيرية، ولكن لا يوجد ما يمنع من الاستفادة في هذا الإطار بما ذهبت إليه اتفاقية وارسو للنقل الجوي الذي يمكن أن يطبق على متعهد النقل الدولي متعدد الوسائط، فقد قرر البروتوكول المكمل للاتفاقية أن تشديد مسؤولية الناقل الجوي وإن طبق بحق الناقل الذي يكون طرفاً في عقد النقل إلا أنه لا يؤثر على مسؤولية الناقل الفعلي الذي يقوم بتنفيذ العقد إلا إذا قبلها الناقل الفعلي،[1] ومع ذلك يجوز إخضاع الناقل الفعلي لالتزامات تزيد عن الحدود القانونية المنصوص عليها في التشريع المطبق على عقد النقل إذا كان هناك نص صريح يجيز ذلك في العقد الفرعي الذي يبرمه متعهد النقل مع الناقل الفعلي للبضاعة.

المشرع الأردني قد أكد صراحةً على أن يكون الاتفاق بين الشاحن ومتعهد النقل لتشديد المسؤولية مكتوباً في عقد النقل المبرم بين الطرفين، ففي حال الاتفاق فإن هذا الاتفاق يكون صحيحاً ويرتب أثره المتفق عليه، وذلك بحسب الطبيعة الآمرة لصياغة الفقرة (ب) من المادة (23) من القانون، وهذا المسلك الجديد الذي أخذ به المشرع الأردني لم يتم النص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة للنقل متعدد الوسائط والتي جاءت محدده بوجوب تحديد الاتفاق في عقد النقل، وإنما نصت على جواز زيادة مسؤولية متعهد النقل والتزاماته بعد موافقة الشاحن فقط ولم تتطرق إلى موضوع تثبت هذا الاتفاق في عقد النقل، فالتأكيد على وجوب توثيق الاتفاق في عقد النقل له آثار إيجابية على كل من الشاحن ومتعهد النقل وذلك من أجل حفظ حقوقهم، فلا يستطيع أحد المتعاقدين بعد توثيق الاتفاق في العقد أن يتنصل من المسؤولية بأن ينكر هذا الاتفاق.

وقد يقوم متعهد النقل في بعض الأحيان بإدراج شرط في وثيقة النقل يقضي بمسؤوليته عن مرحلة النقل التي يقوم بتنفيذها بنفسه والتي تمتد من لحظة استلامه للبضاعة إلى لحظة تسليمها للناقل الفعلي ضمن سلسلة الناقلين، ومثل هذا الشرط متداول في الأعمال التجارية الدولية وخاصة أن بعض قوانين النقل الوطنية تقرر بطلان أي شرط يعفي متعهد النقل من المسؤولية، ولكنها تطبق ذلك على الناقلين فقط وليس على متعهدي النقل، وهذا يعني أن هذا الشرط بمقتضى هذه القوانين صحيح إذا ما قام متعهد النقل بنفسه بتنفيذ مرحلة من مراحل النقل.

(1) بروتوكول غوادالاخارا المكمل لاتفاقية وارسو للنقل الجوي لعام (1961)، المادة3 الفقرة الثانية.

الخاتمة:

تناولنا في هذا البحث موضوع تحديد وتشديد مسؤولية متعهد النقل الدولي متعدد الوسائط في القانون الأردني وقد عرضنا من خلال هذا الموضوع التنظيم القانوني لمسؤولية متعهد النقل الدولي متعدد الوسائط في قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني لسنة 2018، ونظراً لأهمية هذا الموضوع قمنا بالتحدث عن الحدود التي وضعها المشرع الأردني والاتفاقيات الدولية على مسؤولية متعهد النقل وما هي الحالات التي تقوم فيها مسؤوليته في حال الهلاك أو التلف للبضاعة وإمكانية تشديد المسؤولية بالاتفاق بين اطراف العقد وبطلان أي شرط يعفي الناقل من المسؤولية حتى لو تم إدراج هذا الشرط في عقد النقل.

النتائج:

1- تبنى المشرع الأردني ما جاءت به اتفاقية النقل الدولي متعدد الوسائط من حيث تحديد أساس مسؤولية متعهد النقل ونطاقها، فالمشرع الأردني قد تبنى بما جاءت به الاتفاقية الدولية وهو مفهوم العهدة أي انه في حال استلام متعهد النقل للبضاعة فإنها تكون في عهدته ويكون هو المسؤول عنها وعن سلامتها طوال فترة وجود هذه البضاعة في عهدته إلى وقت تسليمها إلى المرسل إليه وهذا يمتاز بأهمية كبيرة في تحديد المسؤولية ونطاقها.

2- لم يتطرق المشرع الأردني في قانون النقل الدولي متعدد الوسائط إلى موضوع الخسارة الاقتصادية الناجمة عن التأخير في التسليم والموجب للتعويض كما فعلت بعض الاتفاقيات الدولية للنقل.

3- راعى المشرع الأردني في قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني واتفاقية النقل الدولي متعدد الوسائط مصالح الشاحنين عندما نصت على تطبيق القانون الوطني أو الاتفاقية الدولية التي تحكم مرحلة وقوع الضرر حيث نصت على زيادة حد المسؤولية للتعويض أعلى من الحد المنصوص عليه في التشريعات الناظمة للنقل الدولي متعدد الوسائط.

4- وقد نصت اتفاقية النقل الدولي متعدد الوسائط والمشرع الأردني في قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني على بطلان أي شرط يرد في العقد يعفي متعهد النقل من المسؤولية وبطلان هذا الشرط لا يؤثر على صحة العقد أو الشروط الأخرى الواردة في العقد والتي تم الاتفاق عليها من قبل أطراف العقد.

5- جواز الاتفاق بين أطراف عقد النقل الدولي متعدد الوسائط على تشديد مسؤولية متعهد النقل في عقد النقل، وانّ شروط هذا التشديد تكون صحيحة ومرحب بها في نطاق النقل الدولي للبضائع، ولكن المشرع أيضاً اعتبر أن أي شرط يخفف من مسؤولية متعهد النقل يعد باطلاً حتى لو تم الاتفاق عليه في العقد.

التوصيات:

1. نوصي المشرع أن يعيد النظر في صياغة المادة (18/ب) من قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني لتتوافق مع المادة (17) من اتفاقية النقل الدولي متعدد الوسائط التي تحدثت عن الأسباب المتلازمة بشكل واضح وصريح وجاءت أكثر تحديداً ووضوحاً، ممّا نص عليه المشرع الأردني في المادة (18/ب) بحيث تصبح عباراتها أكثر تحديداً ووضوحاً فيما يتعلق بتعدد الأسباب في حال وقوع الخطأ من أكثر من شخص وإزالة الغموض الذي يكتنف هذا النص، حيث نصت المادة (17) من الاتفاقية على أنه:" الأسباب المتلازمة إذا اجتمع خطأ أو إهمال متعهد النقل المتعدد الوسائط أو مستخدميه أو وكلائه أو أي شخص آخر مشار إليه في المادة (15)، مع سبب آخر فأنتجا الهلاك أو التلف أو التأخير في التسليم، لا يسأل متعهد النقل المتعدد الوسائط عن ذلك إلا بقدر الهلاك أو التلف أو التأخير في التسليم الذي يمكن أن يعزى إلى خطئه أو إهماله، بشرط أن يثبت متعهد النقل المتعدد الوسائط الجزء الذي لا يعزى إليه من الهلاك أو التلف أو التأخير في التسليم." فما جاءت به الاتفاقية أكثر وضوحاً تحديداً مما نص عليه المشرع الأردني بما يتعلق بتعدد الأسباب.

2. ومن خلال ما أخذ به المشرع في هذه المادة (25) من قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني فإننا نجد أن أساس النص السابق هو المادة (21) من اتفاقية النقل متعدد الوسائط وهذا اقتباس محمود من قبل المشرع الأردني ولكن نجد أن الصياغة التي جاءت بها الاتفاقية أكثر وضوحاً وتحديداً حيث نصت المادة (21) الفقرة الثانية على أنه: " 2- وخلافا لحكم الفقرة 2 من المادة 20, لا يحق لمستخدم أو وكيل متعهد النقل المتعدد الوسائط أو لشخص آخر يستعين متعهد النقل المتعدد الوسائط بخدماته لتنفيذ عقد النقل المتعدد الوسائط، أن يستفيد من حدود المسؤولية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية اذا ثبت أن الهلاك أو التلف أو التأخير في التسليم نتج عن تصرف أو تقصير من المستخدم أو الوكيل أو الشخص الآخر المذكور تم بقصد إحداث الهلاك أو التلف أو التأخير المذكور، أو تم بلا مبالاة وعن علم باحتمال حدوث هذا الهلاك أو التلف أو التأخير". فقد نصت على مد سريان حكم سقوط المسؤولية ليشمل وكلاء متعهد النقل

ومستخدميه، وأن سبب تأييد الاقتباس الذي قام به المشرع هو عدم وجود تعارض بين القانون الوطني والاتفاقية الدولية المصادق عليها وبالتالي فإنّ ذلك يجنب القضاء التنازع الذي قد يحصل بين القانون الوطني والاتفاقية الدولية.

3. نقترح على المشرع الأردني إضافة نص في قانون النقل الدولي متعدد الوسائط يحدد فيه مسؤولية الناقل الفعلي في عملية النقل وذلك في حال اتفاق الشاحن ومتعهد النقل على تشديد مسؤولية المتعهد، وذلك أسوةً بما أخذ به برتوكول غوادالاخارا لعام 1961 المعدل لاتفاقية وارسو للنقل الجوي في المادة الثالثة الفقرة الثانية منهحيث نصت على أنه: " 2- يعتبر الناقل الفعلي مسؤولاً عن عمل أو امتناع الناقل المتعاقد أو تابعيه ووكلائه الذين يباشرون أعمالهم في حدود اختصاصات وظائفهم وذلك فيما يتعلق بعملية النقل التي يقوم بها هذا الناقل الفعلي. ومع ذلك فإنّه لا يجوز أنْ يخضع الناقل الفعلي لالتزامات تتجاوز الحدود المبينة في المادة 22 من اتفاقية وارسو نتيجة لهذا العمل أو الامتناع. وأي اتفاق خاص يتحمل بمقتضاه الناقل المتعاقد التزامات لا تفرضها اتفاقية وارسو وأي تنازل عن حقوق تنص عليها هذه الاتفاقية وأي قرار خاص بمدى الأهمية المتعلقة على التسليم طبقاً لما هو مشار إليه في المادة 22 من الاتفاقية المذكورة، لا يكون لها أثر تجاه الناقل الفعلي إلا بموافقة هذا الأخير."

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

- إبراهيم مكي، نظام النقل بأوعية الشحن) الحاويات (، دار القبس، ط1، الكويت،1975.

- أحمد مصطفى محمد، اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقود النقل الدولي للبضائع عن طريق البحر " اتفاقية روتردام"، منشاة المعارف، الإسكندرية، 2017.

- أكرم يا ملكي القانون التجاري، ج1 ,دار الثقافة والنشر والتوزيع، عمان، 2010.

- سوزان علي حسن، مسؤولية متعهد النقل متعدد الوسائط، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،2009.

- سعيد يحيى، مسؤولية الناقل البحري، منشأة المعارف، مصر, 1986.

- عبد الرزاق السنهوري، نظرية الالتزام بوجه عام، دار التراث العربي، بيروت، لبنان،1998.

- عبد الحي حجازي. النظرية العامة لالتزام، مصادر الالتزام، ج2، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، 1954

- فاروق محمد ملش، النقل الدولي متعدد الوسائط، الأوجه التجارية والقانونية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر, 2014.

- كمال حمدي، عقد الشحن والتفريغ في النقل البحري، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر،2007

- لطيف جبر كوماني، مسؤولية الناقل البحري في نقل البضائع، دار الثقافة والنشر والتوزيع عمان، 2001.

- محمد كمال حمدي، مسؤولية الناقل البحري للبضائع في قانون التجارة الكويتي، منشأة المعارف، الإسكندرية 1995.

- محمد فريد وفخري، رفعت العريني، القانون الجوي، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر.

- محمود محمد عبابنة، أحكام عقد النقل، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2015،

- مصطفى محمد أحمد، اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقود النقل الدولي للبضائع عن طريق البحر " اتفاقية روتردام", منشاة المعارف، الإسكندرية, 2017.

- موسى عبد جمعة، عقد النقل البري للبضائع، دار الحرية للطباعة، بغداد , 1994.

- هشام مصطفى محمد، قانون النقل البحري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية, 2017.

- هاني دويدار، النقل البحري والجوي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008.

ثانياً: الرسائل والابحاث

إخلاص لطيف محمد، مسؤولية الناقل البحري عن تلف البضاعة وهلاكها "دراسة مقارنة", مجلة لارك للفلسفة الإنسانية والعلوم الاجتماعية، العدد 26.

إسراء خضر خليل العبيدي، مستند النقل متعدد الوسائط للبضائع، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة بغداد، العراق، 2004.

براق جواد سوادي، اتفاقات تعديل مسؤولية متعهد نقل البضائع بالحاويات، رسالة ماجستير منشورة، جامعة بغداد، العراق, 1999.

بسام مصطفى طبيشات وصالح مفلح المومني، مسؤولية الناقل في عقد النقل البري وفقا للتشريعات العربية والاتفاقيات الدولية، مجلة تكريت للحقوق، السنة 1, المجلد 1, العدد2, ج2, 2017.

حلو أبو عبد الرحمن أبو حلو، التأخير في تسليم البضائع في عقد النقل البحري "دراسة مقارنة", مجلة المنارة، مجلد 13, العدد 8.

عبد القادر العطير، اتفاقية الأمم المتحدة حول النقل الدولي متعدد الوسائط 1980, مجلة الحقوق الكويتية، السنة الثامنة، ع3, مطابع الخط, 1984.

فاروق ملش، بحث بعنوان (هل حقا تنظم قواعد روتردام لسنة 2008 أحكام النقل الدولي متعدد الوسائط للبضائع)، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، ع1 جامعة الإسكندرية, 2012.

محمد محمود خليل، المشاكل القانونية الناجمة عن النقل الدولي متعدد الوسائط للبضائع، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، عمان, 2007.

نادية محمد معوض، مسؤولية متعهد النقل متعدد الوسائط، رسالة دكتوراه، ط2, جامعة القاهرة, 1989.

نداء كاظم المولي، المركز القانوني للناقل البحري في نقل الحاويات، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، العراق, 1990.

وائل ربيع الداود، مسؤولية الناقل متعدد الوسائط للبضائع، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر, 2016.

ثالثاً: القوانين

- اتفاقية الأمم المتحدة للنقل متعدد الوسائط لعام 1980.

- بروتوكول غوادالاجارا المكمل لاتفاقية وارسو للنقل الجوي لعام (1961).

- القانون المدني الأردني رقم (43) لسنة 1976 المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ: 1/1 / 1977.

- قانون النقل الدولي متعدد الوسائط الأردني رقم (29) لسنة 2018 المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ: 18-6-2018.

رابعاً: المواقع الإلكترونية

- موقع قسطاس beta.qistas.com/v3eyad/ar/oldsystem/login.

المراجع الأجنبية:

- Abd-Al HayHijazy (1954).The General Theory of Commitment, Sources of Commitment, Volume 2, NahdetMisr Press, Cairo.
- Abd-Alrzaq Al Sanhoury (1998). Commitment theory in general, Arab Heritage House, Beirut, Lebanon.
- Ahmad M. Mohammmad.(2017).United Nations Convention on Contracts for the International Carriage of Goods by Sea "Rotterdam Convention", Al Maaref Facility, Alexandria.
- Akram Yamalki (2010).Commercial Law, Volume 1, House of Culture, Publishing and Distribution, Amman.
- Ibrahim Maki. (1975). Transport system with shipping modes (containers),DarAlqabas,(1st ed),Al kuwait.
- Farouq M. Malsh (2014).International multimodal transport, commercial and legal aspects, Al Maaref facility, Alexandria, Egypt.
- Hani duidar (2008). Maritime and Air Transport, Al-Halabi Law Publications, Beirut.
- Hisham M. Mohammad (2017).Maritime Transport Law, University Press, Alexandria.
- Kamal Hamdy (2007). The contract of loading and unloading in maritime transport, Al-Maaref facility, Alexandria, Egypt.
- Latif J. Qomani (2001). The responsibility of the marine carrier in transporting goods, House of Culture, Publishing and Distribution, Amman.
- Mohammad Farid ,Fakhri&Rafa't Al Areeny.Air Law, University Press, Alexandria, Egypt.
- Mohammad K. Hamdy (1995).Responsibility of the shipping carrier of goods in the Kuwaiti Trade Law, Al-Maaref facility, Alexandria.
- Mahmoud M. Ababbneh (2015).Provisions of the transfer contract, House of Culture for Publishing and Distribution, Amman.
- Musa Abdgoumah (1994). Land Transport Contract for Goods, Dar Al-Hurriya for Printing, Baghdad.

- Mustafa M. Ahmad (2017). United Nations Convention on Contracts for the International Carriage of Goods by Sea "Rotterdam Convention", Al-Maaref Facility, Alexandria.

- Saeed Yahya (1986).Responsibility of the marine carrier, Al Maaref facility, Egypt.

- Suzan A. Hassan (2009).Responsibility of the Multimodal Transport Contractor, New University Publishing House, Alexandria.

فاعلية تدريس مختبر الفيزياء العمليّة باستخدام استراتيجية الأمواج المتداخلة في التحصيل وتنمية مهارات عمليّات العلم لدى طلبة جامعة الحسين بن طلال

د. خالد عاشق أبو تايه

د. أسامة مرزوق كريشان

د. ختام محمد الغزو

جامعة الحسين بن طلال

الملخص

هدفت الدراسة إلى الكشف عن فاعلية تدريس مختبر الفيزياء العامة العمليّة باستخدام استراتيجية الأمواج المتداخلة في التحصيل وتنمية مهارات عمليّات العلم لدى طلبة جامعة الحسين بن طلال. تكونت عينة الدراسة من أربعين طالباً وطالبة في شعبتين بواقع عشرين طالباً وطالبة في كل شعبة، اختيرت عشوائياً إحدى الشعبتين لتكون تجريبية والأخرى ضابطة، وقد اعتمدت الدراسة المنهج شبه التجريبي. ولتحقيق أهدافها استخدام أداتين هما: اختبار تحصيل المفاهيم العلمية، واختبار تنمية مهارات عمليّات العلم، وبعد التأكد من صدقهما وثباتهما، كشفت نتائج الدراسة عن فاعلية تدريس مختبر الفيزياء باستخدام استراتيجية الأمواج المتداخلة في رفع مستوى التحصيل في الفيزياء وتنمية مهارات عمليّات العلم. وتم تقديم التوصيات والمقترحات وثيقة الصلة بنتائج البحث.

كلمات مفتاحية: *استراتيجية الأمواج المتداخلة؛ تحصيل المفاهيم العلمية؛ مهارات عمليّات العلم؛ طلبة جامعة الحسين بن طلال.*

The Effectiveness of Teaching the Laboratory of Practical Physics Using the Strategy of Overlapping Waves on Achievement and the Development of the Skills of Science Processes Among Al-Hussein Bin Talal University Students

Abstract

The study aimed to reveal the effectiveness of teaching the Laboratory of Practical General Physics using the strategy of overlapping waves in achievement and developing the skills of science processes among Al-Hussein Bin Talal University students. The sample of the study consisted of forty male and female students in two sections, divided into twenty male and female students in each section. The sections were chosen randomly, one selected as experimental and the other as control. The study adopted the semi-experimental curriculum. To achieve its objectives of the study, two instruments were used: the achievement of scientific concepts test, and the development of science process skills test after ascertaining their validity and reliability. The results of the study revealed the effectiveness of teaching the physics laboratory using the overlapping wave strategy in raising the level of achievement in physics and developing the skills of science processes. The study presented a set of recommendations and suggestions which are related to the results of the research.

Keywords: *Overlapping Wave Strategy; Learning Scientific Concepts; Developing Science Process Skills; Al- Hussein Bin Talal University Students.*

خلفية الدراسة والإطار النظري:

أصبح الاهتمام يزداد بشكل كبير في العمليّة التعليمية، خاصة فيما يتعلق باستراتيجيات التدريس التي تعتمد على جهد الطالب، ولم يعّد التعليم مقتصراً فقط على تحصيل المفاهيم العلمية، بل أصبح يعّنى بكيفية الحصول على المعرفة، وتنمية مهارات عمليّات العلم. ونلاحظ أنّه مع التسارع المعرفي الذي يشهده العالم، والتطور والتنوع في استخدام الاستراتيجيات والطرق التدريسية المتنوعة في العمليّة التعليمية التي تزيد من اكتساب وتحصيل المفاهيم الفيزيائية، وتنمية

مهارات عمليّات العلم الأساسية والمتكاملة خصوصاً في المختبرات العمليّة. لذلك أصبح من الطبيعي أنْ نعيد نظرتنا في عملية تدريس العلوم بنحو عام، والفيزياء بنحو خاص الذي يضم كثيراً من المفاهيم العلمية التي تحتاج إلى توضيح وربطها بصورة وظيفية وذات معنى لحياة الطالب، وجعله مشاركاً فعالاً في عملية التدريس.

وظهرت كثير من النظريات التي انبثق عنها طرق واستراتيجيات تدريس حديثة، ركزت على المتعلم حيث اعتبرته محورها لتحقيق أهدافها، وإتاحة له مجالاً للتعلم الذاتي وبقاء أثر التعلم (ملحم،2010). ومن هذه النظريات نظرية زيجلر للأمواج المتداخلة، وتعد هذه الاستراتيجية أحد نتاجات النظرية المعرفية في التعلم والتفكير، التي ركزت على العقل، وعمليّاته، وافتراض أن المتعلم يستخدم مجموعة عمليّات تفكير تؤدي إلى حل مشكلة تعليمية، أو إكمال معلومة ناقصة، أو استعمال استراتيجية مناسبة للهدف والمعرفة اللازمة (قطامي،2013). وتعد استراتيجيات التدريس مكوناً رئيساً في العمليّة التعليمية، لذلك جاء الاهتمام بعملية التدريس والتخطيط المنظم الذي يؤدي إلى تحقيق الأهداف والمحتوى والأنشطة المتعددة للمنهج التي تؤدي إلى اكتساب المتعلم الخبرات والمعارف والمهارات (زاير ودخل وعيسى وفيصل،2017).

يذكر حميد (2016) أن الأمواج المتداخلة تقوم على مجموعة من الافتراضات وهي: النمو المعرفي والتطوير الديناميكي المستمر، وميل المتعلمون إلى اختيار استراتيجية مناسبة لاكتساب المفاهيم، وكذلك لديهم الرغبة الفطرية في تقرير موقفهم من أي معرفة، ونشاط المتعلم وحيويته؛ مستمرتان لتعدي لعمليّاته المعرفية، واعتقاده أن حالة الثبات تتحقق باستخدام الموجات المتداخلة، والأسئلة أساسية وتبدأ بـ: متى وماذا وكيف ولماذا، وشمولها التمثيل والمواءمة والتوازن والتعديل في البنى المعرفية

يعرفها قطامي (2013) على أنّها: مجموعة خطوات تستند إلى الاتجاه المعرفي في التعلم والتفكير ويتم التركيز في هذه الاستراتيجية على العقل، وعمليّاته ودور الأداء المعرفي والبيئة والمجال، كإشارة لتفاعل هذه المكونات في ضفيرة معرفية تمثل الأداء المعرفي العقلي للمتعلم. بينما عرفها الزركاني (2016) بأنّها: مجموعة من إجراءات مخططة ينفذها الباحث بهدف إحداث تغيرات معرفية متفاعلة، ما بين البنى العقلية والمعارف الجديدة لدى الطلاب.

وتهدف استراتيجية الأمواج المتداخلة إلى الارتقاء بعلمية التفكير عند الطالب، والسعي كذلك إلى التجريب عن طريق المحاولة والخطأ في أن يكتشف الطالب بنفسه في الحصول على أكبر قدر من المعلومات لتطوير مهارته وإظهارها؛ اذ ركزت استراتيجية الأمواج المتداخلة في تطوير إدراكك الطالب عن طريق موجات معرفية، لإيجاد نموذج معرفي محدد

إدراكي، وطبقت على أعمار مختلفة في المدارس والجامعات، وامتازت بالدينامية في ضوء التحليل والتقييم وقياس التعلم المعرفي الإدراكي، وهذه التقنية تسهل فهم الموضوع، وتصحح المفاهيم المعرفية بنحو أكبر، فالتداخل في الأمواج يعتمد أساساً على الطالب ومدى قدرته على استرجاع واستدعاء المعلومات وتطبيقها على مواقف جديدة (Gerald,2008).

إنّ استخدام الأمواج المتداخلة بالعمليّة التدريسية يزود الطلبة بمهارات عملية، واستراتيجيات متنوعة، تؤدي إلى تطوير الأداء من أجل تحقيق أغراض التدريس، والسيطرة والمشاركة في الأنشطة الرسمية، وغير الرسمية، إذ يكون التعلم متمركزاً بين الطلبة، ويساعد على زيادة استعمال مهارات تفكير مستقلة، وسرعة الوصول إلى مصادر تعلم إضافية(Singh, 2003).

ويذكر الزركاني (2016) أنّ المتطلبات السابقة لاستراتيجيات الأمواج المتداخلة للتعلم والتفكير هي أنْ يتوقع، وأنْ يسأل المعلم أسئلة سابقة لتطبيق استراتيجية التدريس قبل بدئه في عملية التعليم وهي:

1- ماذا يعرف المتعلمون؟
2- متى يعرف المتعلمون؟
3- ما لعمر المناسب للفهم؟
4- ما هي حالات المعرفة اللازمة لزيادة الفهم للطلبة؟

وتفترض استراتيجية الأمواج المتداخلة مجموعة من الافتراضات التي تنبثق من النظرية المعرفية وامتداداتها في التفكير والمعالجات الذهنية وحل المشكلات، وهذه الافتراضات تتلخص (قطامي،2013):

1- عمليتا النمو والتطور ذوتا استمرارية وديناميكية.
2- يطرح المتعلم تساؤلات تبدأ بـــ متى، ماذا، كيف، لماذا.
3- حدوث عمليّات تمثل، مؤامة، توازن، وتعديل معرفي.
4- يميل المتعلم إلى اختيار استراتيجية مناسبة.
5- يحدد المتعلم موقفه من أية معرفة.
6- المتعلم حيوي ديناميكي لتعديل عمليّاته المعرفية.

وتظهر أهمية الأمواج المتداخلة في تطوير المهارات التفكيرية للمتعلم؛ وذلك بالكشف عن المعرفة القبلية للمفاهيم، والعمليّات، والمعالجات اللازمة، كما أنّها تعطي للمتعلم مجالاً واسعاً للشعور بالثقة بالنفس؛ من خلال إعداده لمسوغات العمل للموضوعات التي تتضمن أمواج متداخلة من المعلومات، يتم مناقشتها بين المجموعات المتعاونة، وكذلك إعطاء المتعلم فرصة للتعبير عما يدور بعقله؛ من خلال المناقشة الجماعية (قطامي، 2013). ولقد حدد (قطامي وآخرون، 2010) سلسلة من الخطوات لتنفيذ استراتيجية الأمواج المتداخلة في الفصل الدراسي: تحديد الأهداف السلوكية لموضوع المقرر، والتعرف على العمليّات والمعالجات النفسية والسلوكية المطلوب معالجتها، وتحديد المهارات والكفاءات المطلوب تطويرها، وكشف جاهزية المفاهيم القبلية، وتقسيم الطلاب إلى مجموعات تعاونية، وإعداد أوراق عمل مناسبة للموضوعات التي سيطرحها المتعلم، بما في ذلك الموجات المتداخلة، التي تتضمن إحداها معلومات تدريبية كاملة، ومناقشتها، ولكل مجموعة دوامة متداخلة تحتاج المجموعة لتنفيذها، ومناقشة كل مجموعة أمام الزملاء واستمع إليهم، وقياس الأخطاء والسرعة. وتعتمد العلميات الأساسية في الأمواج المتداخلة كاستراتيجية تدريس داخل الغرفة الصفية على عدة أمور يمكن تلخيصها بالنقاط الأتية(قطامي،2013):

1- تحديد استراتيجية جديدة عن طريق مهمات إبداعيّة قصصية، الموائمة والانضمام بخبرة مع مهام مألوفة.

2- استعمال استراتيجية الخرائط المفاهيمية كإبراز مشاكل إبداعيّة تمثل مع تصميم بيئة إبداعيّة.

3- التقوية من خلال إدخال الجديد كاستراتيجيات أكثر تقدماً، وتثبيط الأفكار القديمة.

4- زيادة فاعلية التنفيذ بالرجوع إلى العمليّة، والتطبيق المتعدد، وتطبيق الأخطاء المقللة بوقت حل مخفض من 2-4 ثوان.

لهذا قرر الباحثون محاولة توظيف استراتيجية الموجات المتداخلة في تدريس المختبرات، مما قد يُسهم في تحسين مستوى التحصيل، إذ إنّها من استراتيجيات التدريس التي تقوم على الاتجاه المعرفي في التعلم والتفكير، حيث يعمل الطالب على تطوير معرفته بذاته، من خلال المرور بالعديد من التجارب التي تسفر عن بناء المعرفة الذاتية في عقله. وفي هذه الاستراتيجية يتم إيلاء الاهتمام في العقل وعمليّاتهم ما يؤدي إلى تنمية مهارات عمليّات العلم، ويكون تعلم الطالب أسمى؛ لأنّ تعلمه طوال الوقت متطور ومستمر دائماً، وتأتي المادة العلمية على شكل مهمات ومشكلات، يبحث عن حلول لإيجاد إجابات لها. ويبذل جهدًا للتفاعل مع المادة الجديدة، واستدعاء المعلومات القبلية التي يملكها وربطها بمعلومات جديدة،

حيث إنّ التعليم وفق استراتيجية الأمواج المتداخلة ليس فقط نقل للمعرفة، لكن تنظيم المواقف والمهام ضِمن خطوات وإجراءات منظمة، وتحميس المتعلمين على المساهمة في التعلم، بما يجيز المناقشة بين المجموعات التعاونية من الطلبة.

ويعد التحصيل كدالة للأداء الأكاديمي هدفاً، يسعى اليه الطالب في جميع المراحل التعليمية، وأولت المجتمعات أهمية كبيرة للتحصيل الأكاديمي منذ العصور القديمة، حيث إنّ الاعتقاد السائد بأن التحصيل هو المقياس الذي نستنتج من خلاله مدى ذكاء الفرد وقدراته العقلية، ويعتبر الفرد ذكيًا إذا حصل على درجات عالية في دراسته، وأقل ذكاءً إذا كانت منخفضة. وتمتد أهمية ذلك إلى ما وراء الحياة العامة للمتعلم باستخدام معرفته لمواجهة التحديات، والمصاعب التي يواجها في حياته اليومية وتوظيف التفكير في حلها. (نصر الله، 2010).

ويشير الأدب التربوي (زيتون،2007 ؛خطابية،2011) إلى أنّ المفاهيم العلمية تعتبر أحد أهم أشكال المعرفية، التي تختزل كماً هائلاً من الحقائق العلمية، وهي أكثر استقرار وثباتاً في أدمغة المعلمين، فتعلمها بشكل الصحيح، يحقق للمتعلمين التعلم من أجل الفهم، وهذا بدوره يؤدي عاملًا أساسياً في انتقال أثر التعلم لديهم وبالتالي إطالة أمد احتفاظهم بالمعلومات، ونمو المعرفة العلمية لديهم وتكاملها، مما يُسهم بدوره بشكل إيجابيّ على مستوى التحصيل الدراسي لديهم.

لقد ارتبط مسألة التأخير الدراسي لدى المدرسين وأولياء الأمور بمفاهيم خاطئة، فالتحصيل الدراسي هو دليل على مدى ما يكتسبه الطالب عند تعرضه لمجموعة من المعارف والحقائق والممارسات. فعند الحديث عن التحصيل أول ما يشار إلى الذهن أنّ العوامل الدراسية هي الوحيدة التي لها تأثير على مستوى التحصيل، لكن هناك عوامل مختلفة أخرى مؤثرة وذات أهمية كبيرة كالعوامل النفسية، والصحية، والعوامل العقلية؛ إضافة إلى عوامل اجتماعية، والبيئة المحيطة بالطالب، بالإضافة إلى كيفية معالجة المعلومات والوصول إليها واتخاذ القرارات، هناك عوامل أخرى تؤثر على الأداء الأكاديمي، بما في ذلك: مفهوم الذات، وعادات العقل، والعقلية، والتحفيز. (رشيد، 2014؛ الحارثي، 2018).

ويعرف أبو زينة (2010) التحصيل بأنّه: المعرفة والفهم والمهارة التي تعلمها واكتسبها الطلبة من خلال مرورهم بخبرات تربوية مختلفة. وعرفه أبو جادو (2011): "أنّه عملية منظمة تحدد مقدار التعلم الذي يمتلكه الطالب في موضوع ما بناءً على أهداف محددة، ويمكن استخدامه لتحسين أساليب التعلم، ويمكن أنْ يساعد في التخطيط الرئيسي، والتحكم في التنفيذ وتقييم الإنجاز". (أبو جادوا، 2011: 411).

من خلال السابق، يمكن تعريف التحصيل على أنّه: كل أداء للطالب في مقرر التجارب العمليّة لمختبر الفيزياء العامة العمليّة (1)، الذي يمكن إخضاعه للقياس من خلال درجات الاختبار أو درجات المشرف أوكليهما.

ومن الأمور التي يجب مراعاتها في الجانب العملي للمختبر تمنية مهارات العمليّات العلمية لما لها من أهمية في العمل على إرشاد المتعلمين وتوجيههم إلى مواجهة الأفكار بطرق فعّالة من خلال الأنشطة المعرفية التي يمارسها المتعلم أثناء تفاعله مع محيطة، وذلك من أجل تطوير معرفته، وطرق آداه لهذه الأنشطة، وكيفية تنظيمه للمعلومات وتمثيلها وتفسيره لها (Phillips& McNughton &kennedy , 2010). وتعرف عمليّات العلم بأنّها: الطرق العلمية للبحث في الأحداث والظواهر الطبيعية وما قد ينشأ عنها من مشكلات. حيث تسعى أنظمة التعليم المختلفة بتزويد المتعلمين بالفهم الشامل للعلم، بجانبيه المعرفي والعلمي؛ ويمثل هذا اهتماماً بتطوير المهارات في العمليّات العلمية، حيث إنّه أحد اتجاهات تدريس العلوم الحديثة، ويؤكد التربويون على حاجة المتعلمين إلى اكتساب العمليّات العلمية على النحو الموصي به من قبل المجلس الأمريكي لتقدم العلوم. (American Association for the Advancement of Science AAAS). وعرفها القطراوي (2010): بأنّها الإجراءات التي يقوم بها الباحثون بقصد البلوغ إلى المعرفة العلمية الجديدة، وتلك الإجراءات هي نشاطات عقلية يمارسها المتعلم لدى فعل أية تجربة لدراسة مشكلة من المشاكل العلمية في الطبيعة.

ويعرفها الباحثون بأنّها: عدد من الإمكانيات والنشاطات العقلية الأساسية والتكاملية، التي تعين الدارس في الوصول إلى البيانات وتطَور إمكانياته الضرورية والمتكاملة، وكذلك توجه إلى التعلم الذاتي لحل المشاكل عن طريق الملاحظة، وجمع البينات، وفرض الفروض، واختبارها، وتفسيرها للحصول على النتائج.

لقد تم تصنيف مهارات عمليّات العلم إلى جزأين: عمليّات العلم الأساسية وهي "عمليّات علمية بسيطة نسبياً، تأتي في قاعدة تعلم العمليّات؛ إذ إنّ عمليّات العلم تمثل تنظيماً هرمياً تكون العمليّات الأساسية في القاعدة، والعمليّات المتكاملة في القمة، وفيما يأتي تمثيل لهذه العمليّات" (الشريف، 2010، ص296). وتشتمل على: الملاحظة، والقياس، والتصنيف، والاتصال، والتنبؤ، والاستنتاج، واستخدام الأرقام. وعمليّات العلم التكاملي وهي المهارات التي تحتل مكان متقدم في عمليّات العلم، وتعتمد على عمليّات العلم الأساسية، لذلك تستخدم في مراحل التعليم العليا خصوصاً المرحلة الجامعية التي تتطلب عمليّات عقلية عليا. وتشمل ضبط المتغيرات، تفسير البيانات، فرض الفروض، والتعريف الإجرائي والتجريب .(Pintrich,2002)

ويؤكد(جانيه) الوارد في زيتون (2004) على خصائص عمليّات العلم التي تعد الأساس في عملية البحث والتقصي والاكتشاف العلمي، وهي عمليّات تتضمن مهارات عقلية محددة يستخدمها العلماء، والأفراد والطلبة، من أجل فهم الأشياء والأحداث والظواهر الطبيعية المحيطة بهم، وهي سلوكيات مكتسبة، أي يمكن تعلمها والتدرب عليها. وأيضا يمكن تعلم عمليّات العلم ونقلها إلى جوانب الحياة المختلفة، حيث الكثير من المشاكل يمكن تحليلها وإيجاد الحلول المناسبة لها عند تطبيق مهارات عمليّات العلم. وتظهر أهمية عمليّات العلم في التدريس في أنّها تعمل على (الخزرجي،2011):

- تطور القدرة للمعلم في حصوله على المعلومات بعيداً عن الاتكالية.
- دعم البحث والاكتشاف والمهارات التفكيرية للعلم.
- تكوين القيم والاتجاهات والميول العلمية.
- تنمية قدرات التعلم الذاتي والتعلم المستمر.
- تطوير التفكير الإبداعي والناقد.
- المساهمة في حل مشكلات قد تواجهه المتعلمين في مختلف المجالات.

للتأكد من اكتساب الطلبة لعمليّات العلم وتوظيفها بشكل إيجابيّ في مختلف المجالات، يمكن تحقيق ذلك من خلال قيام المتعلمين بإجراء التجارب والنشاطات العمليّة، وكتابة التقارير المخبرية، واختبارات التحكم في تنفيذ وتطبيق مهارات العمل المخبري، ونشاطاته العمليّة، ويستخدم في ذلك أدوات لتقويم عمليّات العلم.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تعد مشكلة تدني اكتساب المفاهيم الفيزيائية ومستوى عمليّات العلم لدى طلبة الجامعة من المشكلات المهمة والأساسية التي تقلق الطلبة والمدرسين، فعلى الرغم من أنّ مناهج الفيزياء تحتوي على معلومات ومعارف علمية كثيرة إلا أنّ المدرسين ما زالوا يستخدمون استراتيجيات تدريس تقليدية في تعليم الطلبة التي تعتمد على الحفظ والتلقين وتذكر المعلومات. إذ يشهد التعليم التركيز على الطريقة الاعتيادية في اكتساب المعرفة مما يركز على الحفظ دون تمكين المتعلمين من مهارات التفكير لمواجهة المشكلات الحياتية (فتح الله، 2011).

إنّ عملية تدريس الجانب العملي في المرحلة الجامعية خصوصاً في كلية العلوم وفي اقسامها العلمية المختلفة، يعتمد على منهج كتاب الطبخ (cook book style)، المتمثل في دليل المختبرات العلمية المعد لهذه الغاية، وهذا النوع

من النمط مطبق في جميع الجامعات الأردنيّة بشكل عام، حيث يتطلب من المتعلم اتباع خطوات متسلسلة ومنظمة ينتج عنها نتائج علمية تكون موجودة سابقا، يتم تقديمه إلى المشرف على شكل تقرير علمي بعد الانتهاء من التجربة العلمية.

وهذا بدوره أدى إلى تدني مستوى التحصيل لدى الطلبة خاصة في تحصيل المفاهيم العلمية المتعلقة بالتجارب العمليّة، وكذلك ضعف في مستوى عمليّات العلم الأساسية والمتكاملة، وبالنظر إلى واقعنا خصوصاً في المختبرات العمليّة نجد أنّه ما يزال تقليداً بالمقارنة مع المستجدات، والاتجاهات الحديثة والمعاصرة، التي ظهرت على الجوانب المختلفة لتدريس العلوم في السنوات الأخيرة، إذْ أصبح تدريس المفاهيم خصوصاً في الجانب العملي مازال لا يحظى بالاهتمام المطلوب، فأغلب الأساليب والطرق المتبعة تقليدية وغير فعالة تعتمد على الحفظ، والمدرس يكون هو الأساس في جميع مراحل إجراء التجربة، والطالب غير فاعل ومشارك ويقتصر دوره فقط على تنفيذ الخطوات الخاصة بالتجربة دون أنْ يكون هنالك إنتاج للمعرفة، مما يولد لديه عدم الانتباه والتركيز، وهذا يؤدي إلى وجود صعوبة لدى الطلبة في اكتساب المفاهيم العلمية بشكل كبير(سلامة،2004). لذلك جاءت هذه الدراسة إلى التعرف على فاعلية تدريس مختبر الفيزياء العامة العمليّة(1) باستخدام استراتيجية الأمواج المتداخلة في التحصيل وتنمية مهارات عمليّات العلم لدى طلبة جامعة الحسين بن طلال، وبناء على ما سبق فإنّ مشكلة البحث تتحدد من خلال الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

"ما فاعلية تدريس مختبر الفيزياء العامة العمليّة باستخدام استراتيجية الأمواج المتداخلة في التحصيل وتنمية مهارات عمليّات العلم لدى طلبة جامعة الحسين بن طلال؟".

والذي تفرع منه السؤالان التاليان:

1- "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0.05) بين متوسط درجات طلبة المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في تحصيل المفاهيم الفيزيائية تعزى لطريقة العمل المخبري (الأمواج المتداخلة، العمل المخبري الاعتيادي)"؟

2- "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0.05) بين متوسط درجات طلبة المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في تنمية مهارات عمليّات التعلم تعزى لطريقة العمل المخبري (الأمواج المتداخلة، العمل المخبري الاعتيادي)"؟

أهداف الدراسة:

من الأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقها التعرف على فعالية استخدام استراتيجية الأمواج المتداخلة في:

1- تحصيل المفاهيم الفيزيائية لدى طلبة قسم الفيزياء في جامعة الحسين بن طلال.

2- تنمية مهارات عمليّات العلم لدى طلبة قسم الفيزياء في جامعة الحسين بن طلال.

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية: فقد تسهم الدراسة الحالية في:

- التعرف على فاعلية تدريس مختبر الفيزياء العامة العمليّة باستخدام استراتيجية الأمواج المتداخلة في التحصيل وتنمية مهارات عمليّات العلم لدى طلبة جامعة الحسين بن طلال وأهمية هذه المتغيرات في العمليّة التعليمية.
- كما أنّها (على حد علم الباحثين) أول دراسة أردنية تناولت استراتيجية الأمواج المتداخلة في التحصيل وتنمية مهارات عمليّات العلم في مختبر الفيزياء العامة العمليّة (1)، ولهذا فإنّ تجربتها قد تشكّل إضافة للبحوث المقدمة في ميدان تدريس المختبرات العمليّة.
- مواكبة التطور العلمي خصوصاً في مجال استخدام الاستراتيجيات التدريسية الحديثة، وفي مختبرات الفيزياء العامة العمليّة.

الأهمية التطبيقية: قد تسهم الدراسة الحالية في:

- تزويد المعنيين في قسم الفيزياء وأعضاء هيئه التدريس في الجامعات وغيرهم، بتوصيات ذات علاقة بأهمية استخدام استراتيجيات حديثة بالتدريس لمعالجة الانتقادات الموجهة ضد الطرائق التقليدية والاعتيادية في المختبرات العمليّة، التي توكد على الحفظ والاستظهار دون الاهتمام بالتفكير.
- توفير تغذية راجعة عن جدوى استخدام استراتيجية الأمواج المتداخلة التي تستند على الاتجاه المعرفي التي قد تسهم في تحسين مستوى تحصيل الطالب، بالاعتماد على أنفسهم في تنظيم وترتيب المعلومات العلمية المقدمة لهم فضالاً عن تنمية مهارات عمليّات العلم لديهم.
- أهمية اطلاع مدرس ومشرفي التجارب المخبرية على الاستراتيجيات الحديثة خصوصاً في المختبرات العمليّة وتوظيفها بشكل مناسب لإثارة دافعية الطالب نحو العمل المخبري.

حدود الدراسة:

1- حدود البشرية: طُبقت الدراسة على طلبة قسم الفيزياء في جامعة الحسين بن طلال الذين يدرسون مختبر الفيزياء العامة العمليّة (1).

2- حدود الزمانية: طُبقت الدراسة في الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2021- 2022 م.

3- حدود المكانية: اقتصرت الدراسة على قسم الفيزياء في جامعة الحسين بن طلال محافظة معان.

4- حدود الموضوعية: تجارب الفيزياء العامة العمليّة (1) الذي اشتمل على التجارب التالية: (التجارب العمليّة في المتجهات، قوانين وصف الحركة الخطية، قوانين نيوتن، الحركة الدائرية، حركة المقذوفات، طاقة الوضع في مجال الجذب الأرضي، الحركة الدورانية، الاحتكاك، التصادم في بعدين، اهتزاز الزنبرك الأولي، والبندول البسيط).

محددات الدراسة:

يتحدد تعميم نتائج هذه الدراسة بالآتي:

1- دلالة صدق وثبات أدوات الدراسة التي سيعدها الباحثون.

2- تحدد نتائجها بمجتمعها، ودرجة استجابة أفراد عينتها، وبطبيعة أدواتها ومتغيراتها.

التعريفات الاصطلاحية والإجرائيّة:

- استراتيجية الأمواج المتداخلة:

عرفها (قطامي 2013، ص 601) بأنها: "مجموعة من الإجراءات تكون أكثر ارتباطاً بالنمو المعرفي، وعمليّات التعديل المعرفي للمفاهيم الدائمة في كل مرحلة يمر بها المتعلم، ويناضل للوصول إلى حالة التوازن المعرفي، والبيئة والمجال كإشارة لتفاعل هذهِ المكونات في ضفيرة معرفية واحدة تمثل الأداء المعرفي العقلي للمتعلم".

وهنا يعرفها الباحثون إجرائياً بأنها: مجموعة من الإجراءات والخطوات المنظمة والمنسقة يتم تنفيذها من أجل إحداث تغيراً في البنى المعرفية والعقلية لدى طلبة قسم الفيزياء في جامعة الحسين أثناء دراستهم لتجارب الفيزياء العامة العمليّة(1)، في ضوء إعادة صياغة محتوى دليل التجارب العمليّة لمختبر الفيزياء وفق خطوات متسلسلة هي: تحديد

الأهداف، تحديد المعالجة الذهنية، تطبيق الكشف عن الاستعداد الداخلي، تقديم حومة متداخلة، تفعيل المجموعات، وتقويم وتقصي الأخطاء. من أجل تنمية المفاهيم العمليّة وكذلك مهارات عمليّات العلم.

- **عمليّات العلم:**

العمليّات العقلية التي يتم استخدامها لتطبيق طرق العلم بشكل علمي منظم لأجل الوصول إلى نتائج علمية صحيحة، وتقسم إلى عمليّات علم أساسية ومتكاملة (زيتون، 2008).

وعرّفتها القرني (2017): بأنّها عبارة عن مجموعة من عمليّات عقلية يمارسها الطلاب من أجل إشباع حاجاتهم المعرفية، والمهارية، والوجدانية، اللازمة للحصول على المعلومات. وفهم طبيعة العلم وإشباع حبّ الاستطلاع لديهم.

ويعرفها الباحثون إجرائياً: بأنّها مجموعة من القدرات والمهارات والعمليّات العقلية الخاصة التي يمارسها طلبة قسم الفيزياء لتطبيق طرق العلم وعمليّاته للوصول إلى المعلومات الموجودة بصورة وظيفية، من خلال التدريب عليها أثناء إجراء التجربة العلمية وتقاس بالدرجة الكلية التي يحصل عليها الطلبة في الاختبار المعّد لذلك.

- **تحصيل المفاهيم:**

ويعرف الياسري (2016) تحصيل المفاهيم: بأنّه "مقدار ما اكتسبه المتعلم من خبرات ومعارف ومهارات نتيجة مروره بخبرات تعليمية معينة يقدمها له المعلم عن طريق وسائل واستراتيجيات تعليمية من أجل معرفة مدى تحقق الأهداف مسبقاً"(الياسري، 2016، ص 39). وأيضا عرفه كريمان(Ackerman,2007) بأنه: إثبات القدرة على إنجاز ما تم اكسابه من الخبرات التعليمية التي وضعت من أجله.

ويعرفه الباحثون إجرائياً: بأنّه المعرفة العلمية والعمليّة المتمثلة بمجموعة المعارف والمعلومات الفيزيائية التي يكتسبها طلبة قسم الفيزياء، وناتج ما يتعلموه من معارف نتيجة دراسة تجارب الفيزياء العامة العمليّة(1)، وتقاس إجرائياً بالدرجة الكلية التي يحصل عليها الطلبة في اختبار المفاهيم الفيزيائية المعّد لهذهِ الغاية.

- **العمل المخبري الاعتيادي:**

طريقة تدريس تعتمد في تنفيذها للتجارب المخبرية باتباع إجراءات محددة مسبقة ومتمثلة في التقرير الذي يقدمه الطالب للمشرف في نهاية المختبر الذي يطلق عليه (Cook Book style) دليل التجارب، حيث يشمل بعض الإجراءات مثل هدف التجربة، وإجراءاتها، وكتابة الملاحظات من أجل التوصل للنتائج.

الدراسات السابقة:

من خلال اطلاع الباحثين على ما تيسر لهم من دراسات سابقه، وعدم حصولهم على دراسات مماثلة للمتغير المستقل الخاص في هذه الدراسة بما يخص المرحلة الجامعية والمتعلق بالمختبرات العمليّة، بل اقتصرت فقط على المرحلة المدرسية، لذلك سيتم استعراض عدد من الدراسات السابقة بتسلسل زمني من الأقدم إلى الأحدث، وعلى النحو التالي:

لقد هدفت دراسة فان دير فين، وبوم، وكروسبرجن، وليسيمان (Van der Ven, Boom, Kroesbergen, & Leseman, 2012)، في هولندا لفحص فعالية استخدام استراتيجية الأمواج المتداخلة في زيادة قدرات الأطفال في مادة الرياضيات إضافة إلى زيادة كفاءة، ودور الذاكرة العاملة في تعلم مهارة ضرب الأعداد. واعتمدت التصميم شبه التجريبي لمجموعة واحدة، وتكون أفراد الدراسة من(ن=98) طالباً وطالبة من الصف الثاني الابتدائي الذين شكلوا المجموعة التجريبية، واستخدمت الدراسة أحد الاختبارات التحصيلية في مادة الرياضيات بصورة أسبوعية، وذلك كأداة لجمع البيانات خلال فترة أجراء الدراسة. وأشاره النتائج إلى أنّ استراتيجية الأمواج المتداخلة كان لها أثر دال في زيادة قدرات الأطفال في مادة الرياضيات وخصوصاً في مهارة حل المشكلات، وكذلك في زيادة كفاءة الأطفال في العمليّات الحسابية، كما تنبأت الذاكرة العاملة باختيار الاستراتيجية والدقة، مؤكدة أن الذاكرة العاملة ترتبط بحلا لمشكلات في مادة الرياضيات بطريقتين، حيث إنها تؤثر على نضج اختيار الاستراتيجية واحتمال ارتكاب أخطاء إجرائيّة.

كما هدفت دراسة الزركاني (2016)، إلى التعرف على أثر استراتيجية الأمواج المتداخلة في التحصيل والتفكير العلمي لدى طلبة الصف الأول المتوسط في مادة الفيزياء. وللتحقق من هدف البحث تم استخدام المنهج شبه التجريبي، تم تحديد مجتمعها بالطريقة العشوائية حيث تكون أفراد الدراسة من (62) طالباً. تم توزيعهم بالتساوي على مجموعتي الدراسة في كل مجموعة (31) طالباً، وكوفئت مجموعتا البحث بمتغيرات (العمر الزمني، الذكاء، التحصيل القبلي في مادة العلوم، التفكير العلمي، والمعلومات القبلية). أعد الباحث متطلبات البحث المتمثلة بتحديد المادة العلمية من مادة الفيزياء وتطبيقها على مجموعتي الدراسة، وتم إعداد اختبار تحصيلي أشتمل على (21) فقرة من نوع الاختيار من متعدد، واعتمد الباحث اختبار خاص بالتفكير العلمي، وبعد التأكد من خصائصهما السايكومترية. قام الباحث بتدريس مجموعتي البحث بنفسه، وبعد الانتهاء من تدريسهما طُبق اختبار التحصيل، واختبار التفكير العلمي. أظهرت نتائج الدراسة: تفوق المجموعة التجريبية على المجموعة الضابطة في التحصيل، والتفكير العلمي وبفارق دال إحصائياً لصالح المجموعة التجريبية.

أمّا دراسة كطران (2017) التي سعت إلى معرفة أثر استخدام استراتيجية الأمواج المتداخلة في التحصيل والتنور العلمي عند طلاب الصف الأول المتوسط في مادة الإحياء استخدم الباحث التصميم التجريبي ذا الضبط الجزئي بمجموعتين متكافئتين (تجريبية، وضابطة) وعلى وفق هذا التصميم تم اختيار عينتها قصديا هي (متوسطة النوارس للبنين) التابعة لمديرية تربية ذي قار، وبلغ عدد أفرادها (60) طالباً، وحددت المادة العلمية وتم بناء أداتي البحث التي تمثلت باختبار تحصيلي في مادة الإحياء مكوناً من (40) فقرة موضوعية من نوع الاختيار من متعدد رباعي البدائل وتم التحقق من صدقه وثباته ومعامل الصعوبة ومعامل التميز، أما الأداة الثانية مقياس التنور العلمي تكون من (44) فقرة وتم التأكد من صدقه وثباته، وبعد تطبيق أداتي البحث وتحليل النتائج أظهرت النتائج تفوق طلاب المجموعة التجريبية الذين درسوا باستعمال استراتيجية الأمواج المتداخلة على طلاب المجموعة الضابطة الذين درسوا على وفق الطريقة الاعتيادية في التحصيل وفي التنور العلمي.

وفي دراسة الجنابي(2018) التي تهدف إلى استقصاء أثر استراتيجية الموجات المتداخلة على التحصيل الرياضي ومهارات التفكير الإبداعي لدى طلبة المرحلة الإعدادية. تكون مجتمع البحث من جميع طالبات الصف الأول المتوسط في المدارس المتوسطة والثانوية التابعة للإدارة العامة للتربية والتعليم بمديرية مجر الكبير بمحافظة ميسان للفصل الدراسي الأول من العام الجاري في العراق، وتم استخدام التصميم المنهج شبه التجريبي لمجموعتين (تجريبية وضابطة) باختبار قبلي وبعدي، وتم التحقق من التكافؤ بين المجموعتين في المتغيرات (عمر الزمني للطالبات، الذكاء، المعرفة السابقة، والإنجاز السابق، والتفكير الإبداعي، والمستوى التعليمي للوالدين)، وبعد تحديد المادة العلمية حيث صيغت أهدافها صياغة سلوكية وتم إعداد الخطط التعليمية. وبعد إعداد اختبار التحصيل واختبار التفكير الإبداعي. تم التحقق منا لخصائص السيكومترية للاختبارين. بعد جمع البيانات إشارة النتائج على تفوق المجموعة التجريبية على المجموعة الضابطة في كلا الاختبارين.

وسعت دارسة الزامل والجحشي والمسعودي (Al-Zamili& al-Juhaishi& al-Masoudi,2018) التعرف على فاعلية استراتيجية الأمواج المعرفية المتداخلة في تنمية مهارات التفكير العقلي- المنطقي لدى الطلبة. اعتمد الباحثون أسلوب البحث التجريبي كمنهج لإجراءاتها البحثية والتي تشمل على المتغير المستقل (استراتيجية الأمواج المتداخلة، والطريقة العادية) والمتغير التابع المتمثل في تنمية مهارات التفكير- المنطقي، وتصميم تجريبي مع تحكم جزئي لضبط

متغيرات البحث. قبل تطبيق الدراسة تم التأكد من تكافئ مجموعتي الدراسة التجريبية والضابطة بهدف الحصول على نتائج دقيقة وموضوعية للمتغيرات، وقام الباحثان بتطبيق أدواتها على المجموعتين، وجمع البيانات وتصحيحها ورصدها في جداول خاصة. تم تحليلها إحصائياً عن طريق اختبار (ت) لعينتين مستقلتين. أظهرت النتائج تفوق المجموعة التجريبية على المجموعة الضابطة.

وهدفت دراسة زينب وآيات (Zainab& Ayat, 2020) استقصاء فاعلية استراتيجية الموجات المتداخلة في التحصيل الرياضي لدى طلاب الصف الأول المتوسط. للتحقق هدفها تم تحديد مجتمع الدراسة من طالبات الصف الأول المتوسط للمرحلتين الثانوية والمتوسطة في منطقة المجار الكبير، واعتمد المنهج شبه التجريبي للمجموعتين التجريبية والضابطة باختبار بعدي. وتم اختيار العينة بالصورة القصدية من مدرسة الحجر المتوسطة للبنات التابعة لتعليم منطقة مجار الكبير، حيث تكونت عينتها من (56) طالبة تم تقسيمهما بالتساوي بواقع (28) طالبة لكلا المجموعتين التجريبية والضابطة، وبعد التأكد من تكافؤهما تم تطبيق الدراسة في الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي (2019–2020)، وبعد تحديد المادة العلمية تمت أعداد أهدافها بصورة سلوكية، بالإضافة إلى إعداد خطط التدريس، والاختبار التحصيلي الرياضي المكون من (30) فقرة من نوع اختيار من متعدد. وتم التحقق من صحته واتساقه بالإضافة إلى الخصائص النفسية للاختبار، وتم التوصل إلى النتائج الآتية: تفوق المجموعة التجريبية على المجموعة الضابطة في التحصيل الرياضي، لصالح المجموعة التجريبية الذين درسوا وفق استراتيجية الموجات المتداخلة مقارنة بطلبة المجموعة الضابطة الذين درسوا وفق الطريقة الاعتيادية.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

- لقد استفادت هذه الدراسة من الدراسة الوراد ذكرها سابقاً في الاطلاع على الأسس والمبادئ التي يقوم عليها توظيف هذه الاستراتيجية في العمليّة التعليمية.
- أغلب الدراسات السابقة استخدمت المنهج شبه التجريبي وهذا يتفق مع منهج هذه الدراسة التي استخدمت المنهج شبه التجريبي.
- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من جوانب متعددة، أهمها متغيري المرحلة العمرية، والمادة العلمية المستخدمة. حيث اقتصرت هذه الدراسة على تجارب الفيزياء العامة العمليّة(1) للمرحلة الجامعية، بينما

الدراسات السابقة اقتصرت فقط في حدود علم الباحث على مرحلة ما قبل الجامعة، وهذا ما ميز هذه الدراسة في حدود علم الباحثين عن الدراسات المعروضة سابقاً. لذلك جاءت هذه الدراسة لتغطية هذا الجانب المهم في إعداد الطلبة للمستقبل.

الطريقة والإجراءات

منهجية الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة المنهج شبه التجريبي، الذي يستهدف بحث أثر متغيرين مستقلين على متغيرين تابعين؛ حيث تم اختيار مجموعتي الدراسة التجريبية والضابطة من طلبة قسم الفيزياء في جامعة الحسين بن طلال الذين يدرسون مختبرات الفيزياء العامة العمليّة (1).

مجتمع الدراسة:

تشكل مجتمع الدراسة من جميع طلبة قسم الفيزياء والمسجلين في مختبر الفيزياء العامة العمليّة (1) في جامعة الحسين بن طلال والبالغ عددهم(120) طالباً وطالبة، بواقع ست شعب دراسية، وذلك خلال الفصل الدراسي الاول من العام الجامعي 2022/2021.

أفراد الدراسة:

تكونت أفراد الدراسة من شعبتين دراسيتين من شعب مختبرات الفيزياء العامة العمليّة (1)، تم اختيارهما بالطريقة العشوائية؛ كما تم توزيعهما عشوائياً الى مجموعتين ضابطة وتجريبية وبواقع (40) طالباً وطالبة بالتساوي بين كلا الشعبتين، والجدول (1) يمثل توزيع أفراد عينه الدراسة.

الجدول (1): توزيع أفراد عينه الدراسة

المجموعة	العدد	طريقة التدريس
الضابطة	20	الطريقة الاعتيادية
التجريبية	20	استراتيجية الأمواج المتداخلة
المجموع	**40**	

أدوات الدراسة:

أولا: المادة التعليمية:

1- تحديد المادة التعليمية:

لقد استشار الباحثون مدرسي ومشرفي مختبرات الفيزياء العامة العمليّة، لاختيار التجارب العلمية التي سوف تدرس في مختبر الفيزياء العامة العمليّة، وقد اعتمد مختبر الفيزياء العامة العمليّة(1) الذي يتمثل في مختبر الميكانيك خلال الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2022/2021، ويشمل التجارب الآتية:(تجارب عملية في المتجهات، قوانين وصف الحركة الخطية، قوانين نيوتن، الحركة الدائرية، حركة المقذوفات، طاقة الوضع في مجال الجذب الأرضي، الحركة الدورانية، الاحتكاك، التصادم في بعدين، اهتزاز الزنبرك اللولبي، البندول البسيط)(دليل التجارب العمليّة،2021).

2- صياغة أهداف التجربة بصورة سلوكية:

تم تحليل المادة النظرية الخاصة في كل تجربة من تجارب المختبر العملي، وتم صياغة أهدافها بصورة سلوكية، اعتماداً على التحليل للمحتوى الخاص بالمادة العلمية الخاصة بالتجربة وفقا للمجال المعرفي حسب تصنيف بلوم (المعرفة، الفهم، والتطبيق، والتحليل، والتركيب، والتقويم، والإبداع) تم عرض هذه الأهداف بصورتها الأولية على مجموعة المختصين والخبراء في كليتي العلوم التربوية والعلوم لإبداء آرائهم وملاحظاتهم ومدى ملاءمتها لمستوى الهدف الذي تقيسه، وتغطيتها لمحتوى المادة، وقد عدت هذه الأهداف صالحة إذا حصلت على نسبة اتفاق(70- 100 %) من آراء المختصين.

3- إعداد الخطط الدراسية والمتمثل هنا بدليل التجارب وفق استراتيجية الأمواج المتداخلة:

أعد الباحثون مجموعة من دليل خاص بكل تجربة علمية من تجارب الفيزياء العامة العمليّة(1)، إذ بلغ عددهم(11) دليل. وبعد ذلك تم عرضها على عدد من المختصين والخبراء في كليتي العلوم التربوية والعلوم، لبيان آرائهم وتعديلاتهم ومدى ملاءمتها لطريقة تدريس مختبر الفيزياء العمليّة(1)، وقد اقترح بعضهم إجراء التعديلات عليها، وبعد الأخذ بآراء المختصين والخبراء أصبح دليل التجارب العمليّة(1) جاهز للتطبيق من قبل مشرفي المختبرات تحت أشراف الباحثين.

4- أما دور المدرسين ومشرفي المختبرات في هذه الاستراتيجية يتمركز حول توفير أساليب متعددة في تقديم وتوضيح مادة المختبر، وينظم الخرائط المعرفية، ويعد أوراق عمل يزود بها المجموعات التعاونية تحتوي على مثيرات معرفية تخص كل تجربة من التجارب، لتي عُدت كموجات متداخلة معرفية بين المدرس وطلبته.

ثانيا: اختبار تحصيل المفاهيم:

قام الباحثون ببناء اختبار لقياس تحصيل الطلبة في المفاهيم الفيزيائية، حيث بلغ عدد فقراته بصورتها الأولية من (42) فقرة من نوع اختيار من متعدد، وقد تم بناء الاختبار وفق الخطوات العلمية المتعبة في بناء الاختبار التحصيلي وهي كما يلي:

1- تحديد الهدف الرئيس من الاختبار: هو قياس تحصيل طلبة مختبرات الفيزياء العامة العمليّة(1) في محتوى مختبر الميكانيك خلال الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2022/2021، ويشمل التجارب الآتية: (تجارب عملية في المتجهات، قوانين وصف الحركة الخطية، قوانين نيوتن، الحركة الدائرية، حركة المقذوفات، طاقة الوضع في مجال الجذب الأرضي، الحركة الدورانية، الاحتكاك، التصادم في بعدين، اهتزاز الزنبرك اللولبي، البندول البسيط).

2- تحديد الموضوعات الرئيسية الخاصة بالاختبار التحصيلي.

3- تحديد الموضوعات الفرعية الخاصة بالاختبار.

4- تحديد نوع وعدد فقرات الاختبار: يمكن تحديد عدد فقرات الاختبار بالاعتماد على مجموعة من العوامل والتي يتعلق بعضها بمستوى الطالب مقارنة بزمن الاختبار ونوع الفقرات الاختبار(الأسئلة) المستخدمة، ونوع الأهداف التعليمية التي يريد الاختبار التحصيلي قياسها ومستوى قدرة الطالب. فضلاً عن ذلك استعان الباحث بعدد من الأساتذة المختصين والمدرسين الذين يدرسون مختبر الفيزياء العمليّة بعد الاطلاع على الأهداف السلوكية لمحتوى مختبر الفيزياء العامة العمليّة (1). وتم الاتفاق على تحديد فقرات الاختبار التحصيلي بـ (42) فقرة اختبارية فقط.

5- إعداد الخارطة الاختبارية (جدول المواصفات): من متطلبات بناء الاختبار التحصيلي إعداد جدول المواصفات، وجدول المواصفات يكون بصورة خارطة اختبارية ذات بعدين أحدهما يبين الموضوعات) الفصول أو الوحدات) والنسب المحددة لأوزانها، والآخر يبين أوزان الأهداف السلوكية ومستوياتها مما يوفر درجة مقبولة لقياس الأهداف التعليمية.

6- صياغة فقرات الاختبار التحصيلي بصورته الأولية على وفق مؤشراتها في جدول المواصفات ، واعتمدت صيغة (الاختيار من متعدد) المكون من (42) فقرة، و يتألف هذا النوع من الاختبارات من نص صغير، وهو سؤال يتبعه عدد معين من البدائل المقترحة التي هي إجابات أحدها يكون صحيحاً والأخريات خاطئة، ويتصف اختبار الاختيار من متعدد بالشمولية وكفاءة التقييم وقياسه لأغلب جوانب الموضوع الذي يتناوله وسهولة تصحيحه كما يستطيع قياس قدرة الطالب على التحليل والتمييز والفهم والتفسير وحل المشكلات والسبب والنتيجة، وقد توزعت فقرات الاختبار التحصيلي بين جميع مستويات المجال المعرفي بنسب متقاربة.

7- إعداد تعليمات الإجابة وتصحيح الاختبار: وبالتشاور مع المشرفين والمتخصصين تم وضع الاختبار التعليمات الخاصة بكيفية الإجابة عن فقرات الاختبار التحصيلي لتكون عوناً للطلاب في دقة الإجابة وعدم الارتباك بعد الاتفاق مع مدرس المختبر العملي عن تاريخ انتهائهم من دراسة دليل التجارب المخبرية، ومن ثم تم توضيح تعليمات الإجابة على ورقة الأجوبة المنفصلة مع أوراق الاختبار وزعت لكل طالب.

8- تصحيح الاختبار:

اعتمد الباحثان طريقة الاختبارات الموضوعية، حيث تم وضع أربعة بدائل لكل فقرة أحداهما يمثل الإجابة الصحيحة، وباقي الفقرات هي بدائل خاطئة حيث تُعطى (1) علامة واحد للإجابة الصحيحة، و(0) صفر علامة للإجابة الخاطئة، وبالتالي تكون النهاية العظمى للاختبار (40) علامة.

صدق المحكمين:

لتحقق من صدق الاختبار التحصيلي تم عرضه على مجموعة من المختصين والخبراء في كليتي العلوم التربوية والعلوم، والبالغ عددهم (10) محكمين، وبناء على ملاحظاتهم وتوصياتهم واقتراحاتهم تم إعادة صياغة بعض الفقرات ولم يتم حذف أو إضافة أي فقرة.

صدق الاتساق الداخلي للاختبار:

لقد تطبيق الاختبار على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة ومن خارج عينتها، تكونت من (30) طالباً وطالبة في جامعة الحسين بن طلال، وللتحقق من تجانس فقرات الاختبار داخلياً باستخدام طريقة الاتساق الداخلي، تم إيجاد معامل الارتباط لكل فقرة من فقرات الاختبار مع الدرجة الكلية، وكانت جميع معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية عند

مستوى دلالة (α= 0.05)، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط بين (0.38 –0.67)، مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي للاختبار التحصيلي.

معاملات الصعوبة والتمييز لفقرات اختبار:

تم حساب معاملات الصعوبة والتمييز لفقرات الاختبار وقد تراوحت قيم معاملات الصعوبة لفقرات الاختبار التحصيلي بين (0.42–0.63)، وتعتبر جميع معاملات الصعوبة جيده ومناسبة ويعد ذلك مؤشراً على جودة فقرات الاختبار ومناسبتها للهدف الذي أعد من أجله. كما تم حساب معامل تمييز فقرات الاختبار وقد تم حذف فقرتين من فقرات الاختبار لأنّ معامل التمييز لهما سالب وتراوحت باقي قيم معاملات التمييز لفقرات الاختبار التحصيلي للمفاهيم الفيزيائية بين (0.26– 0.77)، التي تعتبر معاملات تمييز موجبة ومناسبة، وتشير إلى أن فقرات الاختبار تتمتع بمعامل تمييز جيده، وبناءً علية تكون الاختبار بصورته النهائية من (40) فقرة.

ثبات الاختبار:

للتحقق من ثبات الاختبار قام الباحث بتطبيقه بصورته النهائية على عينة استطلاعية مؤلفة من (30) طالباً وطالبة من قسم الفيزياء في جامعة الحسين بن طلال من مجتمع الدراسة ومن خارج عينها للتحقق من ثباته، وبعد جمع البيانات تم حساب ثبات الاختبار باستخدام معادلة كرونباخ ألفا حيث بلغ معامل الثبات (0.81)، ويعتبر هذا المعامل مناسب لأغراض هذه الدراسة.

ثالثا: اختبار مهارات عمليّات التعلم:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم بناء اختبار خاص بصورته الأولية لقياس مهارات عمليّات العلم لدى طلبة مختبر الفيزياء العامة العمليّة(1)، وفق الخطوات الآتية:

1- اختيار مهارات عمليّات العلم المراد قياسها:

بعد الاطلاع على الأدبيات والدراسات، وجد الباحثان أن هنالك العديد من المهارات الخاصة بالعمليّات العلمية الأساسية والمتكاملة، ولقد تم اختيار المهارات الآتية (الملاحظة، القياس، التصنيف، تفسير البيانات، فرض الفروض، ضبط المتغيرات، التصميم التجريبي، التنبؤ).

2- صياغة فقرات الاختبار:

بعد أن تم تحديد المهارات كما بينا سابقاً، قام الباحثان بصياغة وإعداد فقرات الاختبار، مع الأخذ بعين الاعتبار الهدف من الاختبار، وخصائص المجتمع وطبيعته، والإمكانيات والظروف المتاحة وحدود الوقت. وقد صاغ الباحثان عدد من الفقرات وبعدد متفاوت من الفقرات لكل مهارة من مهارات عمليّات العلم، وعلى الترتيب حيث أصبح المقياس بالصورة الأولية مكون من (27) فقرة.

صدق المحكمين:

للتأكد من صدق الاختبار تم عرضه بصورته الاولية على مجموعة من المختصين والخبراء في كليتي العلوم التربوية والعلوم والبالغ عددهم (10) محكمين، وبناء على ملاحظاتهم وتوصياتهم واقتراحاتهم تم إعادة الصياغة لبعض الفقرات ولم يتم حذف أو إضافة أي فقرة.

صدق الاتساق الداخلي للاختبار:

قام الباحثان بتطبيق الاختبار على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة ومن خارج فرادها، تكونت من (30) طالباً وطالبة من طلبة قسم الفيزياء في جامعة الحسين بن طلال، وللتحقق من تجانس فقرات المقياس داخلياً باستخدام طريقة الاتساق الداخلي، تم إيجاد معامل الارتباط لكل فقرة من فقرات الاختبار مع الدرجة الكلية، وكانت جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وتراوحت قيم معاملات الارتباط بين (0.42-0.73)، مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي للاختبار.

معاملات الصعوبة والتمييز لفقرات اختبار:

تم حساب معاملات الصعوبة والتمييز لفقرات اختبار مهارات عمليّات العلم، وقد تراوحت هذه القيم الخاصة بفقرات الاختبار بين (0.40-0.66)، وتعتبر جميع معاملات الصعوبة جيده ومناسبة ويعد ذلك مؤشراً على جودة فقرات الاختبار ومناسبتها للهدف الذي أعد من أجله. كما تم حساب معامل تمييز فقرات الاختبار وقد تم حذف ثلاث فقرات من فقرات الاختبار لأنّ معامل التمييز لهما سالب، وتراوحت باقي قيم معاملات التمييز لفقرات اختبار مهارات عمليّات العلم بين (0.33-0.68)، التي تعتبر معاملات تمييز موجبة ومناسبة، وتشير إلى أن فقرات الاختبار تتمتع بمعامل تمييز جيده، وبناءً علية تكون الاختبار بصورته النهائية من (24) فقرة.

ثبات الاختبار:

قام الباحثان بتطبيق الاختبار بصورته النهائية على عينة استطلاعية مؤلفة من (30) طالباً وطالبة من قسم الفيزياء في جامعة الحسين بن طلال من مجتمع الدراسة ومن خارج عينها للتحقق من ثباته، وبعد جمع البيانات تم التأكد من ثباته باستخدام معادلة كرونباخ الفا حيث بلغ معامل الثبات (0.87)، ويعتبر هذا المعامل مناسب لأغراض هذه الدراسة.

تصحيح الاختبار:

اعتمد الباحثان طريقة الاختبارات الموضوعية، حيث تم وضع أربعة بدائل لكل فقرة أحدهما تمثل الإجابة الصحيحة، والباقية هي بدائل خاطئة حيث تُعطى (1) علامة واحدة للإجابة الصحيحة، و(0) صفر علامة للإجابة الخاطئة، وبالتالي تكون النهاية العظمى للاختبار (24) علامة.

المعالجة الإحصائية

استخدام في هذه الدراسة مجموعة من الأساليب والمعالجات الإحصائية المناسبة من خلال استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) على النحو الآتي:

1- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
2- معاملات ارتباط بيرسون.
3- تحليل تباين الأحادي المصاحب (One Way ANCOVA).
4- اختبار (t) للعينات المستقلة (Independent Samples Test).

تصميم الدراسة ومتغيراتها:

تضمنت الدراسة المتغيرات الدراسية الآتية:

1. المتغير المستقل ويشمل طريقة التدريس وله مستويان هما:
   - الاستراتيجية الأمواج المتداخلة.
   - الطريقة الاعتيادية.

2. المتغير التابع ويشمل:

- تحصيل المفاهيم العلمية.
- تنمية مهارات عمليه العلم.

أمّا بالنسبة لتصميم الدراسة فقد طبق الباحثون تصميم المجموعة الضابطة باختبار قبلي وبعدي والذي يوضحه الشكل الآتي:

G1 O1O2 ×O1O2

G2 O1O2 - O1O2

باعتبار أن:

G1: مجموعة تجريبية.

G2: مجموعة ضابطة

O1: يمثل اختبار تحصيل المفاهيم الفيزيائية.

O2: يمثل اختبار تنمية عمليّات العلم.

الطريقة:

تمثل المعالجة التجريبية (استراتيجية الأمواج المتداخلة). X : الاعتيادية). (تمثل غياب المعالجة التجريبية-:

<u>قام الباحثان بالإجراءات والخطوات التالية:</u>

- تحديد مجتمع الدراسة وعينتها.
- تحديد التجارب والتي تشمل تجارب فيزياء العامة العمليّة (1) (مختبر الميكانيك).
- إعداد دليل حسب الاستراتيجية الأمواج المتداخلة.
- إعداد الاختبار التحصيلي عن الموضوعات الخاصة في مختبر الفيزياء العمليّة (1).
- إعداد اختبار تنمية مهارات عمليه العلم.
- التأكد من صدق الاختبارين وثباتهما.
- تم التنسيق مع مدرسي مختبرات الفيزياء العامة العمليّة (1) التي تم اختيارها عشوائياً، حيث قام الباحثان بتعريف مدرس العينة التجريبية على استراتيجية الأمواج المتداخلة، وتزويدهم بدليل المادة التي تم إعداده

وتجهيزه من قبل الباحثين، وخطوات استخدامه وتطبيقه، وحرصاً من الباحثين للحصول على نتائج دقيقة تم تنفيذه تحت اشرافهم ومتابعتهم خصوصاً أن الباحث الرئيس سبق وأن كان مشرفاً لمختبرات الفيزياء ولديه خبرة في هذا المجال.

- تطبيق كل من اختباري التحصيل، واختبار تنمية مهارة عمليّات العلم القبلي على مجموعتي الدراسة الضابطة والتجريبية قبل بداية التدريس.
- البدء بتنفيذ التجارب في المختبرين لمده فصل دراسي كامل.
- تطبيق كل من اختباري التحصيل، واختبار تنمية مهارة عمليّات العلم البعدي بعد الانتهاء من عملية التدريس، وتصحيهما ورصدهم في جداول خاصة.
- تحليل البيانات باستخدام لمعالجة الإحصائية المناسبة باستخدام الرزم الإحصائية (SPSS).
- عرض نتائج الدراسة في جداول خاصة دقيقة حسب الأصول.
- مناقشة النتائج من خلال ربطها بالدراسات السابقة، واصدار أبرز التوصيات ذات الصلة.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

السؤال الأول: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0.05) بين متوسط درجات طلبة المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في تحصيل المفاهيم الفيزيائية تعزى لطريقة العمل المخبري (الأمواج المتداخلة، العمل المخبري الاعتيادي)"؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات مجموعتي الدراسة على اختبار تحصيل المفاهيم الفيزيائية، والجدول رقم (2) يوضح ذلك.

جدول (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات مجموعتي الدراسة على الاختبار القبلي والبعدي.

المجموعة	العدد	القبلي		البعدي	
		المتوسط الحسابي	الانحرافات المعياري	المتوسط الحسابي	الانحرافات المعياري

الضابطة	20	17.75	2.67	17.98	2.91
التجريبية	20	18.05	2.74	29.90	3.29

يشير جدول (2) إلى وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية في درجات الطلبة على الاختبار البعدي تعزى لطريقة العمل المخبري (الأمواج المتداخلة، العمل المخبري الاعتيادي)؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي للاختبار البعدي للمجموعة التجريبية (29.90)، وبانحراف معياري (3.29)، وهو أعلى من المتوسط الحسابي للمجموعة الضابطة، الذي يبلغ (17.98) وبانحراف معياري (2.91)، ولمعرفة ما إذا كانت هذه الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، تم استخدام تحليل التباين الأحادي المصاحب (ANCOVA)، وكذلك تم استخراج مربع إيتا (η^2) لمعرفة أثر حجم طريقة العمل المخبري بالاعتماد على طريقة الأمواج المتداخلة في رفع تحصيل الطلبة، وجاءت النتائج على النحو الذي يوضحه جدول(3).

جدول (3): تحليل التباين الأحادي المصاحب (**ANCOVA**) لإيجاد دلالة الفروق في درجات الطلبة على الاختبار تبعاً لطريقة العمل المخبري

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية	مربع إيتا (η^2)
المجموعة	1476.22	1	1476.22	126.45	0.00	0.56
قياس قبلي	297.59	1	297.59	25.49	0.36	0.08
الخطأ	431.95	37	11.67			
الكلي المعدل	2205.77	39				

*** دلالة إحصائية عند مستوى (α= 0.05)**

يظهر من جدول(3) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α= 0.05)، بين درجات الطلبة على الاختبار التحصيلي تعزى لطريقة العمل المخبري (الأمواج المتداخلة، العمل المخبري الاعتيادي) ولصالح المجموعة التجريبية؛ حيث بلغت قيمة (ف) (126.45) وبمستوى دلالة (0.000)، ولتأكد من حجم الأثر تم استخراج مربع إيتا(η^2) حيث بلغ (0.56)، وهذا يفسر ما نسبته (56%) من التباين في درجات الطلاب على الاختبار التحصيلي يعود إلى متغير لطريقة العمل المخبري (الأمواج المتداخلة ، العمل المخبري الاعتيادي)، ولصالح طريقة الامواج المتداخلة، ويستنتج الباحثان أن السبب في ذلك يرجع إلى تضمين الخطوات في هذه الاستراتيجية أدى إلى التنوع في العمليّات المرتبطة في العقل والخاصة بالمرحلة التعليمية لطلبة، حيث يتم رفع كفاءة العمليّات العقلية وتنشيطها من خلال استخدام الاستراتيجيات المعرفية المناسبة، حيث يكون نشطًا وفعالًا خلال المختبر. وأنها تشمل العديد من المميزات اهمها أنها تعتمد على مجموعة عمليّات، كما أنّها تتضمن عدة استراتيجيات يختارها المتعلم بنفسه مما تجعل المتعلم محوراً للعملية التعليمية.

ويتضح من خلال النتائج التي تم التوصل إليهما من قبل الباحثين إلى أن توظيف هذه الاستراتيجية أدى إلى تأثير إيجابي في زيادة التحصيل لدى طلبة تخصص الفيزياء في جامعة الحسين بن طلال، ويعزى ذلك إلى أن التدريس وفق هذه الاستراتيجية يتيح لهم مساحة للممارسة التعلم الذاتي، وبناء معارفهم من خلال التفاعل الإيجابي مع مدرس مختبرات الفيزياء العامة العمليّة، وأيضاً التفاعل بين الطلبة أنفسهم من خلال تبادل الآراء والحوار والمناقشة مما يثير تركيزهم واهتمامهم على المفاهيم والمعلومات الموجودة في كل تجربة والنهوض بمستواهم العلمي.

وأن التدريس وفق استراتيجية الأمواج المتداخلة عمل على نقل الطلبة من حالة الاستقبال المباشر للمعلومات إلى باحثين عنها بأنفسهم وجعلهم مركزاً للعملية التعلمية مما عزز الثقة بالنفس والقدرة على الاستنتاج. وهذا عكس الطريقة التقليدية والمتمثلة بالطريقة الاعتيادية التي يكون فيها المدرس هو محور العمليّة التعليمية والطالب مستقبل للمعلومات ومنفذ لها ودوره يقتصر فقط على حفظ المعلومات.

لتتفق هذه النتيجة مع نتائج كل من دراسة (الزركاني، 2016؛ كطران ،2017؛ الجنابي،2018؛ زينب وآيات (Zainab& Ayat, 2020).

السؤال الثاني: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0.05) بين متوسط درجات طلبة المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في مهارات عمليّات التعلم تعزى لطريقة العمل المخبري (الأمواج المتداخلة، العمل المخبري الاعتيادي)"؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات مجموعتي الدراسة التجريبية والضابطة على اختبار تنمية مهارات عمليّات العلم، والجدول رقم (4) يبين ذلك.

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات مجموعتي الدراسة على الاختبار القبلي والبعدي.

المجموعة	العدد	القبلي		البعدي	
		المتوسط الحسابي	الانحرافات المعياري	المتوسط الحسابي	الانحرافات المعياري
الضابطة	20	11.05	1.50	11.12	2.11
التجريبية	20	11.20	1.39	16.00	1.65

يشير جدول (4) إلى أن هنالك فروقاً ظاهرية بين المتوسطات الحسابية في درجات الطلبة على الاختبار البعدي لمهارات عمليّات العلم تعزى لطريقة العمل المخبري(الأمواج المتداخلة، العمل المخبري الاعتيادي)؛ إذ يبلغ المتوسط الحسابي للقياس البعدي للمجموعة التجريبية (16.00) وبانحراف معياري (1.65)، وهو أعلى من المتوسط الحسابي للمجموعة الضابطة الذي يبلغ (11.12) وبانحراف معياري (2.11)، ولمعرفة ما إذا كانت هذه الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$)، تم استخدام تحليل التباين الأحادي المصاحب (ANCOVA)، وكذلك تم استخراج مربع إيتا (η^2) لمعرفة أثر حجم طريقة العمل المخبري بالاعتماد على طريقة الامواج المتداخلة في رفع مهارات عملية التعلم، وجاءت النتائج على النحو المبين في الجدول(5).

جدول (5): تحليل التباين الأحادي المصاحب (**ANCOVA**) لإيجاد دلالة الفروق في درجات الطلبة على الاختبار تبعاً لطريقة العمل المخبري

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية	مربع إيتا (η^2)
المجموعة	245.025	1	245.025	166.36	0.00	0.66
قياس قبلي	40.45	1	40.45	27.46	0.36	0.06
الخطأ	54.50	37	1.47			
الكلي المعدل	399.98	39				

*** دلالة إحصائية عند مستوى (α= 0.05)**

يشير جدول (5) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α= 0.05)، بين درجات الطلاب على اختبار مهارات عمليّات العلم تعزى لطريقة العمل المخبري (الأمواج المتداخلة، العمل المخبري الاعتيادي) ولصالح المجموعة التجريبية؛ حيث بلغت قيمة (ف) (166.36) وبمستوى دلالة (0.000)، ولكي نعرف حجم هذا الأثر تم استخراج مربع إيتا (η^2) حيث بلغ (0.66)، وهذا يفسر ما نسبته (66%) من التباين في درجات الطلاب على اختبار مهارات عمليّات العلم يعود إلى متغير طريقة العمل المخبري (الأمواج المتداخل، العمل المخبري الاعتيادي)، ولصالح طريقة الأمواج المتداخلة. ويمكن تفسير هذه الأمر إلى أن استخدام استراتيجية الأمواج المتداخلة كان له الأثر الإيجابي في تنمية مهارات عمليّات العلم الأساسية، والمتكاملة لطلبة قسم الفيزياء في جامعة الحسين بن طلال، و أن استخدامها أدى إلى تحفيز وأثارة التفكير وتنمية المهارات العمليّة الخاصة في الجانب العملي لدى الطلبة، وكذلك البحث والتقصي عن الحقائق والمعلومات، والكشف عن الغموض لديهم في محتوى المادة الدراسية واستنتاج ما هو صحيح، والحكم على صحة المعلومات فيها مما أدى إلى تحفيز التفكير العلمي وبالتالي إلى تنمية مهارات عمليّات العلم. وأيضا زادت من ثقة الطلبة بأنفسهم وبقدراتهم العقلية والفكرية في حل المسائل العلمية وفق خطوات مدروسة وتسلسل منطقي علمي الذي انعكس بدوره إيجابياً على زيادة

نشاط وتفاعل الطلبة في مختبرات الفيزياء العامة العمليّة. وأن استخدام استراتيجية الأمواج المتداخلة أدى أيضاً إلى زيادة رغبة الطلبة في البحث عن الحقائق والتقصي حول المعلومات من خلال كثرة الأسئلة والاستفسارات. وإتاحة لهم الفرصة للتحول في نمط التفكير من موقف إلى آخر وتشجعهم على ممارسة أنواع عديدة من التفكير وتدريبهم على تقبل آراء زملائهم اثناء تدريس مختبر الفيزياء العمليّة، وساعدت على التحرر من الجمود في التفكير وجعلهم منفتحين عقلياً واكتسابهم الجرأة في أبداء رأيهم وطرح أفكارهم وتقديم حلول جديدة.

وهذه النتيجة تتفق مع نتائج كل من دراسة (الزركاني، 2016؛ الجنابي،2018؛ الزامل والجحشي والمسعودي (Al-Zamili & al-Juhaishi& al-Masoudi,2018)؛ فانديرفين، وبوم، وكروسبرجن، وليسيمان

. (Van der Ven, Boom, Kroesbergen, & Leseman, 2012)

التوصيات:

1- توظيف استراتيجية الأمواج المتداخلة في تدريس المختبرات العلمية في مختلف أقسام كلية العلوم في الجامعات الأردنية، لفاعليتها وتأثيرها الواضح في تحسين تحصيل المفاهيم العمليّة، وكذلك تنمية مهارات عمليّات العلم.

2- تنظيم دورات تدريبة في كلية العلوم تركز على توظيف الاستراتيجيات الحديثة في التدريس، بما في ذلك استراتيجية الأمواج المتداخلة خصوصاً في المختبرات العمليّة.

3- تدريب طلبة كلية العلوم في الجامعات الأردنية على استخدام استراتيجية الأمواج المتداخلة.

4- إجراء المزيد من الدراسات التي تتناول فاعلية استراتيجية الأمواج المتداخلة في متغيرات تابعة أخرى لم تشملها هذه الدراسة، مثل التفكير العلمي والاتجاه والجنس والتحفيز والاحتفاظ.

5- إجراء دراسات أخرى لمقارنة استراتيجية الموجات المتداخلة مع استراتيجيات التدريس الأخرى.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- أبو جادوا، محمد بكر.(2011). علم النفس التطوري الطفولة والمراهقة. عمان، الأردن: دار المسيرة.

- أبو زينة، فريد كامل.(2010). تطور مناهج الرياضيات المدرسية وتعليمها. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

- الجنابي، زينب محمد.(2018). فاعلية استراتيجية الأمواج المتشابكة في تحصيل الرياضيات وتنمية مهارات التفكير الإبداعي لدى طلاب المرحلة الإعدادية .رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم التربوية والنفسية، كلية التربية، المستنصرية.

- حميد، سلمى مجيد.(2016). أثر استخدام استراتيجية الأمواج المتداخلة في تنمية التفكير المتشعب لدى طلاب الصف الخامس الادبي في مادة التاريخ. مجلة الفتح، مج. 12، ع. 65، 132–99. تم الاسترجاع من https://www.iasj.net/iasj/download/a4218905d7435e58

- الخطابية، عبد الله.(2011). تعليم العلوم للجميع. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

- الخزرجي، سليم.(2011). أساليب معاصرة في تدريس العلوم. عمان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

- زاير، سعد على وداخل، سماء تركي وعيسى، عمار جبار وفيصل، منير راشد.(2017). الموسوعة التعليمية المعاصرة. الجزء الثاني، عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

- الزركاني، محمد كاظم حسن.(2016) .أثر استراتيجية الأمواج المتداخلة في تحصيل طلاب الأول المتوسط لمادة الفيزياء وتفكيرهم العلمي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، العراق.

- زيتون، عايش.(2004). أساليب تدريس العلوم. عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.

- زيتون، عايش.(2007). النظرية البنائية واستراتيجيات تدريس العلوم. عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.

- زيتون، عايش. (2008). مدى اكتساب عمليّات العلم لدى طلبة المرحلة الأساسية في الأردن وعلاقته بمتغيري الصف الدراسي والتحصيل العلمي. مجلة دراسات العلوم التربوية، 35 (2)،372-392.

- سلامة، عادل أبو العز.(2004). تنمية المفاهيم والمهارات العلمية وطرق تدريسها. عمان، الأردن: دار الفكر.

- الشريف، كوثر عبد الرحيم.(2010). تفعيل المدخل المنظومي في تنمية مهارات عمليّات العلم الأساسية والذكاءات المتعددة لدى الأطفال بمرحلة رياض الأطفال. المجلة التربوية، الجزء28 ص 283- ص309.

- فتح الله، مندور .(2011) .أثر استراتيجية خرائط التفكير على الدمج في تنمية التحصيل في مادة العلوم والتفكير الناقد والاتجاه نحو العمل التعاوني لدى تلاميذ المرحلة الأساسية في المملكة العربية السعودية .مجلة رسالة الخليج العربي ،1،111-75.

-قطامي، يوسف.(2013). النظرية المعرفية في التعلم. ط1، عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

- قطامي، نايفة وشريم، رغدة وغرايبة، عايش والزعبي، رفعة ومطر، جيهان وظاظا، حيدر. (2010). علم النفس التربوي: والنظرية والتطبيق. عمان، الأردن: دار وائل.

-القرني، زبيدة.(2017). استراتيجيات التعليم وخرائط التعلم. المنصورة. مصر: المطبعة العصرية للنشر والتوزيع.

-القطراوي، عبد العزيز جميل.(2010).أثر استراتيجية المتشابهات في تنمية عمليّات العلم ومهارات التفكير التأملي في العلوم لدى طلبة الصف الثامن الأساسي، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية، الجامعة الإسلامية. غزة، فلسطين.

كطران، رائد. (2017). أثر استخدام استراتيجية الأمواج المتداخلة في التحصيل والتنور العلمي عند طلاب الصف الأول المتوسط في مادة الإحياء. مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، مجلد 2 عدد ،25، 64- 86.

- ملحم، سامي محمد. (2006). سيكولوجية التعلم والتعليم. كلية العلوم التربوية. عمان، الأردن: دار المسيرة.

- ملحم، سامي (2010). مناهج البحث في التدريس وعلم النفس. عمان، الأردن: دار المسيرة.

- نصر الله، ريم صبحي.(2005). العلاقة بين عمليّات العلم والاتجاهات العلمية لدى تلاميذ الصف السادس الابتدائي ومدى اكتساب التلاميذ لها. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- الياسري، سحر جبار.(2016).استخدام ثلاث استراتيجيات تدريسية وأثرها في التحصيل والتفكير الرياضي لدى طالبات المرحلة المتوسطة. أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية، أبن الهيثم، جامعة بغداد، العراق

المراجع الأجنبية:

- Ackerman, F & Eden, C. (2007). Contrasting Single user and newt worked group decision Support systems for strategy making. Group Decision, and Negotiation,10(1):47-66.

- Al-Zamili, Karim & al-Juhaishi, Ali & al-Masoudi, Mohammed. (2017). The Impact of the Strategy of the Overlapping Waves in the Development of Mental Reasoning Skills of Students. Indian Journal of Public Health Research & Development, Vol. 9 Issue 10, p682-686. 5p.

- Gerald J. Calais. (2008). Employing Siegler's Overlapping Waves Theory to Gauge Learning in A Balanced Reading Instruction Framework. Focus on colleges, universities, and schools, volume 2, number 1.

-Phillips, R. A., McNaught, C., & Kennedy, G. (2010). Towards a generalized conceptual framework for learning: The Learning Environment, Learning Processes, and Learning Outcomes (LEPO) framework. In J. Herrington & W. Hunter (Eds.), ED-MEDIA 2010 (pp. 2495–2504). Proceedings of the 22nd annual World Conference on Educational Multimedia, Hypermedia & Telecommunications, Toronto, Canada, 28 June–2 July. Chesapeake VA: Association for the Advancement of Computers in Education. Retrieved from. https://www.cuhk.edu.hk/clear/download/paper/PMcNK_EM_10.

- Pintrich, P. (2002). The Role of Metacognitive Knowledge in Learning, Teaching, and Assessing. Theory to Practice, 41(4) pp,219-225.

- Singh, H. (2003). Building Effective Blended Learning Programs. Educational Technology.43(6).51-54.

- Van der Ven, S., Boom, J., Kroesbergen, E., & Leseman P. (2012). Micro genetic patterns of children's multiplication learning: Confirming the Overlapping Waves model by latent growth modeling. Journal of Experimental Child Psychology, 113 (1), 1-19.

- Zainab, Al-Turfy & Ayat, Abboud. (2020). The Effectiveness of the Interlaced Waves Strategy in Mathematical Achievement Among First-Grade Intermediate Students. Palarch's Journal of Archaeology of Egypt / Egyptology,17(9), 7972-7992. Retrieved from. https://archives.palarch.nl/index.php/jae/article/view/5700

مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث ، مجلة علمية محكّمة تصدر عن عمادة البحث العلميّ والدّراسات العليا، ISSN 2519-7436

المجلد (9) العدد (3) لعام 2023 م

التباين المكانيّ للتركيب النوعيّ لسكان الحضر والريف في المملكة الأردنيّة الهاشمية حسب تعدادي 2004 و2015

فيصل مناور المعيوف جامعة آل البيت

باسم عبدالعزيز العثمان جامعة البصرة

عايد محمد طاران جامعة آل البيت

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على التركيب النوعي للسكان الريف والحضر في المملكة الأردنيّة الهاشمية وتحليلها، وإبراز ملامح التغير بينهما، وتباينها المكاني عبر وحداتها الإداريّة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كونه المنهج الملائم للدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة التراجع الحجمي والنسبي لسكان الريف قياساً لسكان الحضر ما بين تعدادي 2004 و 2015، مما يعكس الفارق الإداريّ والوظيفي والاقتصادي والثقافي والخدمي بينهما، فضلاً عن سيادة نمطين رئيسيين، يتمثل الأول بالنمط الاعتيادي والذي يظهر عند السكان الأردنيّين داخل المملكة وعلى مستوى المملكة وأن اتجه نحو الارتفاع قليلاً في تعداد 2015 مقارنة بتعداد 2004، بينما النمط الثاني والذي يسمى بالنمط الشاذ فيتمثل مع السكان غير الأردنيّين في داخل المملكة، وكذلك مع السكان الأردنيّين في الخارج. كذلك من النتائج هو خضوع نسبة النوع (الجنس) إلى التراجع بجميع أجنحتها ما بين تعدادي 2004 و2015، مما يعكس الظروف السياسية والاقتصادية التي آلت إليها الدول المجاورة للمملكة وتأثيراتها في إحداث الهجرة الوافدة. وأوصت الدراسة بتضيق الفجوة ما بين المناطق الريفية والحضرية والتي تشير إلى تفاوت معدلات التنمية بينهما.

الكلمات المفتاحية: *التباين المكاني، التركيب النوعي، الحضر، الريف، الخصوبة.*

Spatial Variation Of The Qualitative Composition Of The Urban And Rural Population In The Hashemite Kingdom Of Jordan, According To The 2004 And 2015 Censuses

Abstract

The study aimed to identify and analyze the qualitative composition of the rural and urban population in the Hashemite Kingdom of Jordan, highlighting the features of the change between these two components, and their spatial variation across its administrative units.

The study relied on the descriptive and analytical approach which was the appropriate method for the study. Moreover, the results of the study showed the volumetric and relative decline of the rural population compared to the urban population between the 2004 and 2015 censuses, which reflects the administrative, functional, economic, cultural and service difference between these two components.

The study showed the predominance of two main patterns. The first one is the normal pattern which appears in the Jordanian population inside the Kingdom, as well as at the level of the Kingdom itself, although it has moved towards a slightly higher rate in 2015 census compared to 2004 census. The second pattern, which is called the abnormal pattern, is represented by the non-Jordanian population inside the Kingdom, as well as with the Jordanian population abroad. Also, among the results is the subjection of the gender ratio to a decline in all its details between the 2004 and 2015 censuses, which reflects the political and economic conditions of the neighboring countries of the Kingdom and their effects on the events of incoming migration. The study recommended narrowing the gap between rural and urban areas, which shows different rates of development between them.

Key words: *Spatial variation, Gender composition, Urban, Rural, Fertility.*

المقدمة

شكل نصفا الحياة الإنسانية بذكورها وإناثها منطلقاً لعمارة الأرض، وذلك لما هذا التركيب من نتائج ديموغرافية واقتصادية واجتماعية ترسم بظلالها مسيرة الحياة بهنائها وشقائها التي ترتبط إلى حد كبير بسلوكهم وحاجاتهم ونشاطاتهم.

وعموماً يقصد بالتركيب النوعي – تصنيف السكان إلى ذكور وإناث، ويعبر عن العلاقة بينهما بمصطلح نسبة النوع أو نسبة الجنس. وتتباين هذه النسبة بين دول العالم المختلفة، كما تتباين إقليمياً ومحلياً وبيئياً، أي بالبيئتين الحضرية والريفية ومدى قدرتهما في استقطاب الجنسين أو النفور منهما، فضلاً عن تأثرهما بالعمليات الديموغرافية الثلاثة (الخصوبة والوفيات والهجرة) ودورها في التوازن أو الخلل بينهما إلى جانب المتغيرات الأخرى.

ومن هذا المدخل فإنّ ظهور القرى والمدن ونموها وتزايد إعدادها، فضلاً عن تشكيل العديد من الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية يتوقف وجودها على التوازن بين أعداد الذكور والإناث أو عدمه، وما له من أهمية في التخطيط للتنمية بشكل عام.

ومن هنا تتباين المناطق الحضرية والريفية في امتداداتهما المساحية وما تحمله عليها من تجمعات سكانية في رقته أو تركزه، ولكنه إلى السمة الثانية أقرب وتحديداً المناطق الحضرية التي تتطفل على المناطق الريفية في مساحتها وسكانها، في ظل الفارق الإداريّ والوظيفي والثقافي والخدمي بينهما، ومن ثم فهي تقضم منها باستمرار في ظل الزحف العمراني عليها، وما يتبع ذلك من تغيرات إداريّة تُعمم على حدودها الجديدة خرائط مساحية وسكانية، هي الدليل في عملية المقارنة الرقمية والبصرية لعناصر الظاهرة السكانية الممثلة على الخريطة دون إرباك في التحليل. ومن هنا سميت المدن (أكلة الإنسان)، فالريف لا يغذي المدينة بالطعام فقط، ولكن بالسكان أيضاً (حمدان، 1977، ص330).

مشكلة الدراسة

تعد تحديد مشكلة الدراسة وصياغتها من أهم خطوات البحث العلمي، لذلك تحدد المشكلة بالتباين المكاني والزماني للتركيب النوعي للبيئتين الحضرية والريفية في ظل عدد من المتغيرات التي لها مساس واضح في هذا التباين.

وعليه، تحاول الدراسة الإجابة على بعض التساؤلات الرئيسة، وهي كالآتي:

1- ما هي الملامح العامة للتركيب النوعي على مستوى الريف والحضر في المملكة الأردنيّة الهاشمية وتطورها؟
2- ما مدى التباين المكاني لكل من الريف والحضر على مستوى المملكة ولكل من السكان داخل المملكة سواء للأردنيّين أو غير الأردنيّين، وكذلك للأردنيّين في الخارج؟
3- هل هناك نوع من التوازن أو الخلل في التركيب النوعي للسكان الريف والحضر؟
4- ما المتغيرات التي لها دور في التركيب النوعي للريف والحضر في المملكة، وعلى مستوياتها المختلفة.

أهمية الدراسة

في ظل الآثار الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للتركيب النوعي، يكشف هذا البحث العديد من النوافذ التي يمكن النظر من خلالها إلى ما يمكن أن يشكله التركيب النوعي وبجنسيه من دعائم للتخطيط والتنمية في الأردن، خاصة إذا تم الكشف عن أحجامهما وتطورهما ونموهما، وما يحيط بهما من توازن أو خلل والمساحات الرقمية الفاصلة بينهما، سواء على مستوى الأردنيّين أو غير الأردنيّين، وعلى مستوى الجنسيات الوافدة نحو المملكة، وأيضاً يكشف هذا البحث المجال لدراسات أخرى يمكن أن تتوغل إلى الوحدات التفصيلية في داخل البيئتين الريفية والحضرية، سواء ضمن الدراسات السكانية أو العمرانية، أو أي دراسات أخرى، وأيضاً هذا العنوان يكون مقدمة لقيام دراسات تكاملية وشاملة لرصد وتشخيص الهجرات الوافدة بجنسيها الذكري والأنثوي، أي ضمن خصائصها النوعية، وما تسببه من مشكلات لكلا البيئتين ومن مختلف الزوايا والجوانب.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على التركيب النوعي لسكان الريف والحضر في المملكة الأردنيّة الهاشمية وتحليلها، وإبراز ملامح التغير بينهما، وتباينها المكاني عبر وحداتها الإداريّة، وما سيقود ذلك إلى الكشف عن الأنماط المكانية الناتجة عنها وعبر مستوياتها المختلفة ومقارنتها خلال تعدادي 2004 و 2015، فضلاً عن التعرف على العوامل المؤثرة في التركيب النوعي لسكان الحضر والريف.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إذ تم تطبيق مؤشر نسبة النوع لبيان درجة التوازن أو الخلل في توزيع الذكور والإناث، وأيضاً تم الاعتماد على المنهج المقارن وذلك للمقارنة بين بيانات تعدادي 2004 و2015 للبيئتين الريفية والحضرية، كما اعتمدت الدراسة في معظم مفاصلها على الجداول الصادرة من دائرة الإحصاءات العامة في المملكة والخاصة بتوزيع السكان حسب الحضر والريف، وتصنيفها على مستوى المملكة، وللسكان في الداخل الذي يضم الأردنيّين وغير الأردنيّين، وللسكان الأردنيّين في الخارج ووفق تعدادي 2004 و 2015. فضلاً عن الاعتماد على برمجية نظم المعلومات الجغرافية(Arc GIS 10.5)في بناء قاعدة البيانات المتعلقة بمنطقة الدراسة وإخراجها على هيئة خرائط تمثل

توزيع وتباين التركيب النوعي للبيئتين الحضرية والريفية حسب الوحدات الإداريّة التي تتشكل منها المملكة، إذ تم تقسيم فئات الأنماط لنسبة النوع وفقاً للأرقام الواردة في الجداول (1، 2، 3، 4).

الحدود الزمانية والمكانية للدراسة

تشكل الحدود النوافذ التي يطل منها الباحث نحو البعدين الزماني والمكاني للظاهرة قيد الدراسة، ولتحقيق الأهداف والتساؤلات آنفاً، ولفهم التركيب النوعي لسكان الريف والحضر وتطورها، لذلك فقد اعتمدت الدراسة في بعدها الزماني على بيانات تعدادي 2004 و2015، فضلاً على التعدادات السابقة لهما للمقارنة. أما البعد المكاني فقد تحدد بحدود المملكة الأردنيّة الهاشمية، وحسب تقسيماتها الإداريّة البالغة اثنتا عشرة وحدة، خريطة (1).

خريطة (1) التقسيمات الإداريّة في المملكة الأردنيّة الهاشمية حسب المحافظات

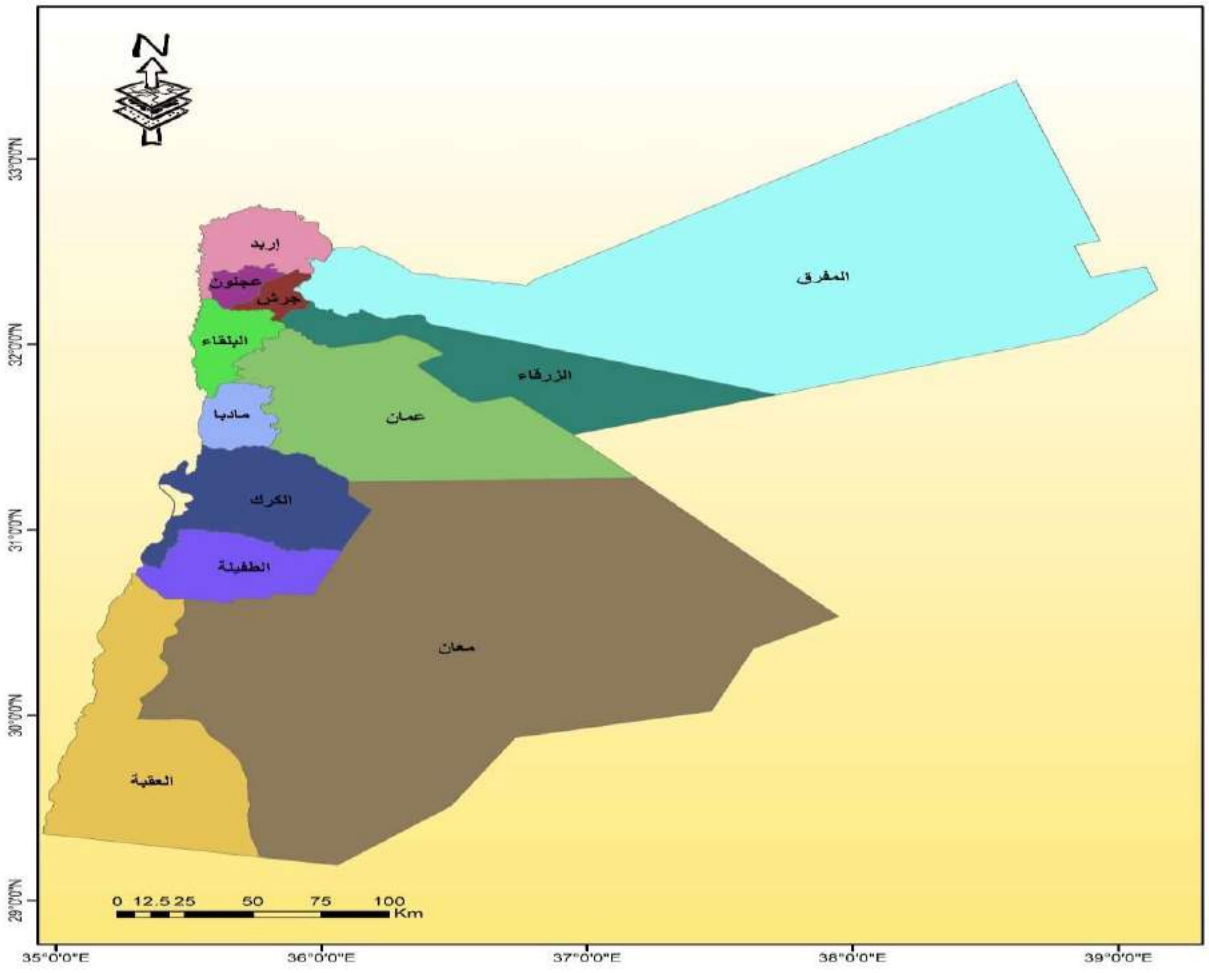

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم نظم المعلومات الجغرافية، (2021).

الدراسات السابقة

(1) دراسة العثمان، (2006)، (التركيب النوعي والعمري لسكان المملكة الأردنيّة الهاشمية – دراسة في التباين الجغرافي والتغيرات الديموغرافية حسب تعداد 1994)، التي هدفت إلى التعرف على مصطلحي التركيب النوعي والعمري وتباينهما الجغرافي على مستوى المملكة ووحداتها الإداريّة وحسب الريف والحضر . وقد اعتمدت الدراسة على تعداد 1994. وكشفت الدراسة عن ارتباط التركيب النوعي والعمري للسكان بعدة عوامل يكون لبعضها تأثير مباشر، كالخصوبة والوفيات والهجرة، في حين يكون لبعضها تأثير غير مباشر كالأخطاء في بيانات العمر والنوع.

(2) قام المعيوف والعثمان، (2021)، بدراسة التباين المكاني للتركيب النوعي في المملكة الأردنيّة الهاشمية حسب تعدادي 2004 و2015 دراسة مقارنة، وهدفت إلى التعرف على الملامح العامة والتفصيلية للتركيب النوعي في الأردن، وتحديد التغيرات التي طرأت عليه خلال تعدادي 2004 و2015.وأظهرت نتائج الدراسة عن اختلاف واضح في التركيب النوعي بين الأردنيّين في الداخل والأردنيّين في الخارج.

(3) دراسة صقر، (2007)، (المتصل الريفي–الحضري مدينة المنصورة– قرية ميت خميس)، التي هدفت إلى دراسة أثر العلاقات الريفية –الحضرية على خصائص السكان والعمران في قرية ميت خميس. وتوصلت الدراسة إلى مدى تأثر قرية ميت خميس بالموقع الجغرافي القريب من مدينة المنصورة، وانعكاس ذلك في الهجرة الوافدة، وتقلص النظام التقليدي للأسرة الممتدة في مقابل الاتجاه نحو النمط الحديث لها (الأسرة النووية) التي أصبحت تشكل الوحدة الأساسية للحياة الاجتماعية بالقرية.

(4) دراسة الزيادي والجياشي، (2016)، (التباين المكاني للخصوبة السكانية بين الحضر والريف في قضاء السماوة)، وهدفت إلى تحليل مستويات الخصوبة السكانية وتباينها بين الحضر والريف وأنماطها المكانية. وقد أظهرت الدراسة وجود تباين واضح في مستويات الخصوبة، ووجود ترابط كبير بين سن الزواج الأول عند المرأة ومستوى خصوبتها.

(5) تطرق (Gurrutxaga, M, 2013)، إلى التغيرات في الفروق في نسبة الجنس بين الريف والحضر: دراسة حالة من إسبانيا، 2000–2010، وهدفت إلى معالجة نسبة الجنس غير المتوازنة في المناطق الريفية، وأدت النسب الأعلى للإناث المهاجرات من المناطق الريفية إلى المدن إلى توزيع مكاني غير متكافئ لنسبة الجنس على طول التدرج الحضري – الريفي. وأظهرت النتائج أن الفجوة بين الجنسين في المناطق الريفية والحضرية انخفضت خلال الفترة 2000–2010 في المناطق الريفية، بغض النظر عن حجمها، سواء المتاخمة أو التي تقع ضمن مسافة متوسطة من المناطق الحضرية، أو المناطق النائية المتوسطة الحجم أو المناطق الريفية الكبيرة.

(6) تطرق (Nan and et al, 2015)، إلى الاختلاف في توزيع السكان بين المناطق الريفية والحضرية في منطقة شاندونغ الصينية بناء على الكثافات السكانية، وتبين أن هناك تفاوتاً مكانياً كبيراً بين المناطق الحضرية والريفية في توزيع السكان، وأنّ التوزيع السكاني مرتفع في الجزء الجنوبي الغربي ومنخفض في الجزء الشمالي الشرقي لمنطقة شاندونغ.

(7) تناول (Menashe, A & Stecklov, G,2018)، فجوة التركيب العمري بين الريف والحضر للسكان في جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا، وهدفت إلى كشف الفجوات المكانية في التركيب العمري لمناطق الريف والحضر، ومدى تحركها بسبب الهجرة أو المعدلات الحيوية باستخدام بيانات الأمم المتحدة والمسوحات الديموغرافية والصحية. وكشفت النتائج إلى وجود فجوة متزايدة بين التركيب العمري في الريف والحضر مع تحضر الدول وانتقالها إلى مستويات الخصوبة المنخفضة.

(8) قام (and et al, 2020Zhang)، بدراسة العوامل المؤثرة في أنماط توزيع سكان الريف في الصين منذ عام 1990م، وتوصلت الدراسة بأنّ معظم سكان الريف يتركزون في مناطق الدلتا والسهول الشرقية والشمالية للصين، وتبين أن من أهم العوامل التي كان لها تأثير في توزيع سكان الريف في الصين هي إنتاجية المحاصيل الزراعية ومتوسط انحدار الأراضي ومعدل التحضر، وإن 74% من سكان الريف يتركزون بالقرب من مواقع المدن.

وتتميز هذه الدراسة بأنّها حُددت فقط بالتركيب النوعي الريفي والحضري، أمادراسة التباين المكاني للتركيب النوعي في المملكة الأردنيّة الهاشمية حسب تعدادي 2004 و2015 –دراسة مقارنة–، فقد شملت المملكة بشكل عام وبمفرداتها المختلفة ولم تتطرق إلى التركيب النوعي الريفي والحضري.

التحليل والمناقشة

اولاً – التركيب النوعي لسكان الريف والحضر على مستوى المملكة

على الرغم من عدم وجود حدود واضحة بين الريف والحضر، بل وجود نوع من الاستمرارية والتدرج من الريف إلى الحضر، إلاّ أنّ الحاجة إلى تحديدهما يأتي من ضرورة وضع بعض السياسات والبرامج من أجل تلبية احتياجات مراكز العمران المتباينة من حيث أنماط الاستيطان وأساليب الحياة، إلى جانب بعض الخصائص الاقتصادية والاجتماعية، لذلك وضعت عدد من المعايير للتمييز بينهما: كالمعيار العددي (الاحصائي)، والمعيار الوظيفي (الاقتصادي)، والمعيار الاجتماعي، والمعيار الإداريّ، والمظهر الحضري (الخارجي)، والمعيار التاريخي، والمعيار المركب، (الخريف، 1998، ص 12–16).

أما في الأردن فقد اعتبر تعداد 1994 وتعداد 2004 أنّ كلّ تجمع سكاني يزيد عدد سكانه عن خمسة آلاف نسمة حضراً، أما تعداد 1979 فقد اعتمد مراكز المحافظات والألويّة والأقضية تجمعات حضرية حتى وإنْ كان عدد سكانها أقل من خمسة آلاف نسمة، بينما اعتبر تعداد 1961 بأن المدن والقرى التي عدد سكانها (10000) نسمة فأكثر(باستثناء مخيمات اللاجئين الفلسطينيين)، إضافة إلى جميع مراكز الألويّة بغض النظر عن عدد سكانها، وجميع المدن والقرى التي عدد سكانها ما بين (5000–9999) نسمة والتي يعمل ثلثا الذكور العاملين فيها في غير الزراعة، (المعيوف، 2011، ص 85).

وعموماً ترتفع أحجام سكان الحضر في تعدادي 2004 و2015 لتبلغ على التوالي (3997383، 8611323) نسمة، أي بنسبة 78.3%، 90.3% من إجمالي السكان، بينما تنخفض أحجام سكان الريف لتبلغ (1106256، 920389) نسمة، أي بنسبة 21.7%، 9.7% من إجمالي السكان.

وتجدر الإشارة أنه ما يشار دائماً إلى جود ارتباط ما بين النمو الحضري وارتفاع نسبة النوع على اعتبار إن المدن تعد محطات لاستقطاب المهاجرين الوافدين إليها من المناطق الريفية أو المناطق الأخرى. وقد صيغت هذه النظرية

الافتراضية نتيجة لوجود نسبة عالية من المهاجرين ضمن إجمالي سكان الحضر، مما يكون له انعكاس في التشكيل النوعي لأولئك السكان بالنظر لانتقائية الهجرة التي تؤكد على العناصر الذكرية، إلاّ أنّ هذه القاعدة الارتباطية تبدو ضعيفة في الأردن، فهي إما أن تكون العكس، كما في تعداد 1994، إذ ترتفع نسبة النوع لسكان الريف إلى 110.7 ذكراً لكل مائة أنثى، في حين تنخفض عند سكان الحضر إلى 108.8 ذكراً لكل مائة أنثى (العثمان، 2006، ص15)، أو تبدو منخفضة أو متوازنة إلى حد ما – كما في تعداديَ 2004 و2015، فقد بلغت نسبة النوع للريف 106.6، 111.3 ذكراً لكل مائة أنثى على التوالي، بينما بلغت لسكان الحضر 105.8، 112.6 ذكراً لكل مائة أنثى .

ثانياً– التباين المكاني للتركيب النوعي لسكان الحضر والريف

تتباين نسبة النوع في توزعها المكاني ما بين الوحدات الإداريّة في المملكة لسكان الحضر والريف، التي هي نتيجة للتباين السائد بين تلك الوحدات من حيث الأهمية الإداريّة والسياسية والاقتصادية.. إلخ، ويتضح التباين في كلا من الآتي:

1– السكان الحضر

من خلال تحليل الجدولين (2،1)، قد لا يبدو بأنّ هناك اختلافاً بين ما كان سائداً من أنماط على مستوى المملكة، فعلى المستوى العام للحضر تبلغ نسبة النوع 105.8 ذكراً لكل مائة أنثى حسب تعداد 2004، في حين ترتفع إلى 112.6 ذكراً لكل مائة أنثى في تعداد 2015. ويبدو إن هذا الارتفاع يعكس الفارق الحجمي ما بين الذكور والإناث في ظل الهجرات الوافدة التي استقبلتها جميع محافظاتها عموماً، ومنها مراكزها الحضرية، أو يأتي في ظل زيادة أعداد التجمعات السكانية التي تزيد أعداد سكانها عن (5000) نسمة، التي أصبحت في أعداد المدن بحيث اندرجت ضمن الوحدات الإداريّة الصغيرة التي تكَون المحافظات وخاصة مراكزها الحضرية.

أما على مستوى المملكة ووحداتها الإداريّة، فيبدو أنّ الفارق الحجمي بين الجنسين يكون لصالح الذكور، كما في الجدولين (2،1)، لذلك تبرز ثلاثة أنماط لنسبة النوع – خريطة (3،2). فالنمط الأول (110 فأكثر)، يتشكل في تعداد 2004 من محافظتيَ معان والعقبة والبالغ (111.9، 125.4)، في حين يمتد في تعداد 2015 إلى سبع محافظات هي: (العاصمة، البلقاء، الزرقاء، مادبا، الكرك، معان، العقبة)، والبالغ على التوالي (115.8، 115.4، 111.6، 112.6، 113.3، 112.7، 133.4).

ويتحدد النمط الثاني (105–109) في تعداد 2004 ضمن سبع محافظات هي: العاصمة والبلقاء والزرقاء ومادبا والمفرق وجرش والكرك، والبالغ على التوالي (105.7، 105.3، 105، 107، 106.6، 105.8، 107). أمّا في تعداد 2015 فيتمثل في أربع محافظات هي إربد وجرش وعجلون والطفيلة، والبالغ على التوالي (106.7، 107.7، 105.6، 109.8).

ويبرز النمط الثالث (أقل من 105) في تعداد 2004 ضمن ثلاث محافظات والتي تكون دون المعدل العام وهي: إربد وعجلون والطفيلة والبالغ على التوالي (104.5، 103.4، 104.7). أما في تعداد 2015، فينحصر هذا النمط في محافظة المفرق والبالغ 104.9.

جدول (1) توزيع السكان الحضر في المملكة الأردنيّة الهاشمية حسب الجنس والجنسية والمحافظة حسب تعداد 2004

الجنسية	الأردنيّون في الخارج				السكان داخل الأردن								المجموع			
					أردنيّ				غير أردنيّ							
المحافظة	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الجنس	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الجنس	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الجنس	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الجنس
العاصمة	12917	3833	16750	337.0	791222	776810	1568032	101.8	113045	86675	199720	130.4	917184	867318	1784502	105.7
البلقاء	658	145	803	453.8	106889	104741	211630	102.0	7441	4259	11700	174.7	114988	109145	224133	105.3
الزرقاء	2351	493	2844	476.9	341569	329311	670880	103.7	28654	24890	53544	115.1	372574	354694	727268	105.0
مأدبا	430	93	523	462.3	36146	35141	71287	102.8	2786	1543	4329	180.5	39362	36777	76139	107.0
إربد	3714	692	4406	536.7	341418	332628	28968	102.6	16447	12521	28968	131.3	361579	345841	707420	104.5
المفرق	303	43	346	704.6	34888	33931	68819	102.8	2728	1577	4305	173.0	37919	35551	73470	106.6
جرش	220	15	235	1466.6	31721	30783	62504	103.0	8396	7305	15701	114.9	40337	38103	78440	105.8
عجلون	250	36	286	694.4	39298	38585	77882	101.8	732	326	1058	224.5	40280	38947	79227	103.4
الكرك	246	27	276	911.1	33807	33117	66924	102.0	2650	1166	3816	227.0	36706	34310	71016	107.0
الطفيلة	52	3	55	1733.3	23563	23033	46596	102.3	785	272	1057	288.6	24400	23308	47708	104.7
معان	46	7	53	657.1	19336	18144	37480	106.5	2075	1015	3090	204.4	21457	19166	40623	111.9
العقبة	101	28	129	360.7	38204	34804	73008	109.7	10340	3960	14300	361.1	48645	38792	87437	125.4
الأردن	21291	5415	26706	393.2	1838061	1791028	3629089	102.6	196079	145509	341588	134.7	2055431	1941952	3997383	105.8

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، بنك المعلومات، التعداد العام للسكان والمساكن 2004، جدول رقم (3-4).

جدول (2) توزيع السكان الحضر في المملكة الأردنيّة الهاشمية حسب الجنس والجنسية والمحافظة حسب تعداد 2015

الجنسية	الأردنيّون في الخارج				السكان داخل الأردن								المجموع			
					أردنيّ				غير أردنيّ							
المحافظة	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الجنس	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الجنس	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الجنس	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الجنس
العاصمة	13580	5249	18829	258.7	1234550	1207539	2442089	102.2	843099	591974	1435073	142.2	2091229	1804762	3895991	115.8
البلقاء	531	277	1208	336.1	162946	159111	322057	102.4	52355	28045	80400	186.7	216232	187433	403665	115.4
الزرقاء	2559	847	3406	302.1	450117	430794	880911	104.5	241068	189808	430876	127.0	693744	621449	1315193	111.6
مادبا	309	68	377	454.4	60600	58200	118800	104.1	17478	11333	28811	154.2	78387	69601	147988	112.6
إربد	6083	1434	7517	424.2	605285	584009	1189294	103.6	232734	205226	437960	113.4	844102	790669	1634771	106.7
المفرق	309	114	423	271.0	89606	85790	175396	104.4	106240	101014	207254	105.2	196155	186918	383073	104.9
جرش	338	69	407	489.8	59875	57293	117168	104.5	34382	30477	64859	112.8	94595	87839	182434	107.7
عجلون	296	52	348	569.2	65974	64007	129981	103.0	9633	7780	17413	123.8	75903	71839	147742	105.6
الكرك	355	78	433	455.1	76876	75555	152431	101.7	22249	12130	34379	183.4	99480	87763	187243	113.3
الطفيلة	101	10	111	1010.0	45911	44086	89997	104.1	4379	1804	6183	242.7	50391	45900	96291	109.8
معان	36	14	50	257.1	33821	31732	65553	106.6	7429	4882	12311	152.2	41286	36628	77914	112.7
العقبة	90	40	130	225.0	57834	54011	111845	107.0	33676	14589	48265	230.8	91600	68640	160240	133.4
الأردن	24961	8252	33213	302.5	2933135	2842309	5775444	103.2	1603848	1198818	2802666	133.8	4561944	4049379	8611323	112.6

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، بنك المعلومات، التعداد العام للسكان والمساكن2015، جدول رقم (3-5).

خريطة (2) التباين المكاني لنسبة النوع للسكان الحضر في الأردن حسب الوحدات الإداريّة في تعداد2004

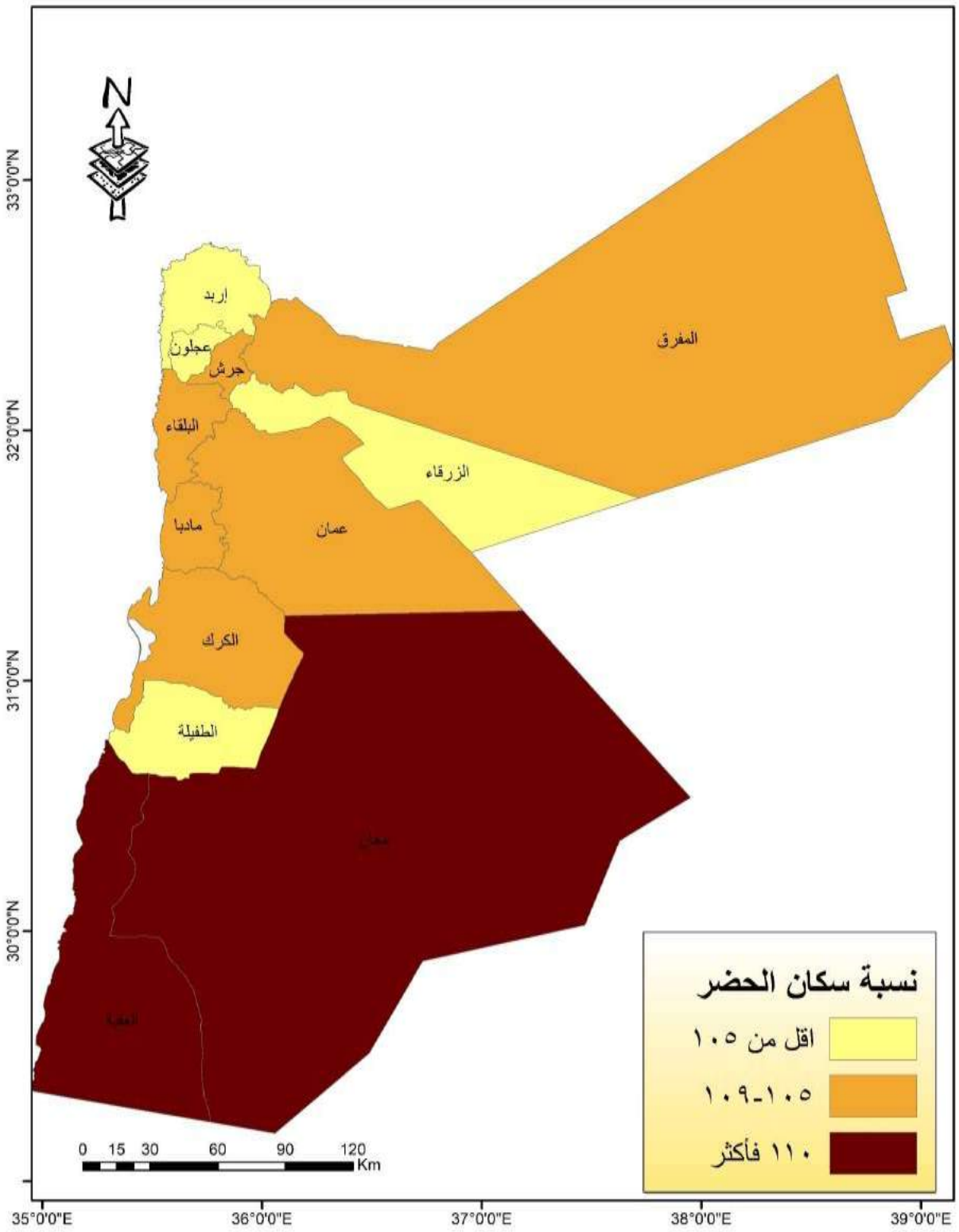

المصدر: عمل الباحثين بالاعتماد على جدول (1).

خريطة (3) التباين المكاني لنسبة النوع للسكان الحضر في الأردن حسب الوحدات الإداريّة في تعداد 2015

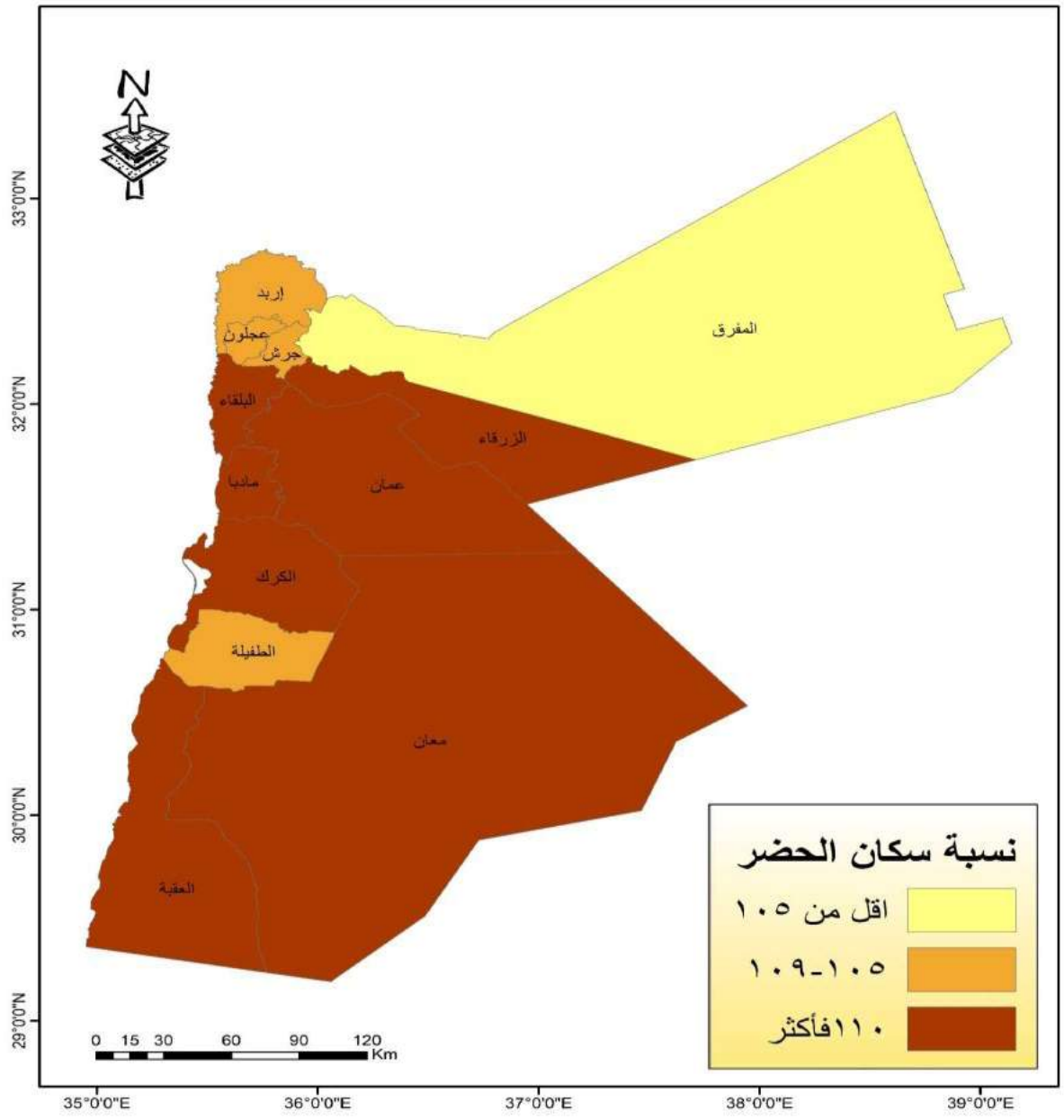

المصدر: عمل الباحثين بالاعتماد على جدول (2).

أما عند احتساب نسبة النوع على مستوى السكان الأردنيّين الحضر، فيظهر أن الفارق العددي بين الجنسين يبدو صغيراً ما عدا محافظتي معان والعقبة، جدول (2،1). وعليه، يمكن تمييز ثلاثة أنماط، فالنمط الأول (105 فأكثر)، تنفرد به في تعداد 2004 كل من محافظتي معان والعقبة والبالغ (106.5، 109.7)، كما ويمتد أيضاً إلى المحافظتين السابقتين في تعداد 2015 والبالغ على التوالي (106.6، 107).

ويتشكل النمط الثاني (102–104) في تعداد 2004 من ثماني محافظات هي: البلقاء والزرقاء ومادبا وإربد والمفرق وجرش والكرك والطفيلة، والبالغ على التوالي (102، 103.7، 102.8، 102.6، 102.8، 103، 102، 102.3)، بينما يمتد في تعداد 2015 على مساحة تسع محافظات هي: العاصمة والبلقاء والزرقاء ومادبا وإربد والمفرق وجرش وعجلون والطفيلة، والبالغ على التوالي (102.2، 104.1،104.5،102.4، 103.6، 104.4، 104.5، 103، 104.1).

ويختلف النمط الثالث (أقل من 102) الذي ينحدر كثيراً عن المعدل العام ليظهر في محافظتين ضمن مستوياتها الحضرية في تعداد 2004، وهما: العاصمة وعجلون والبالغ (101.8) لكل منهما، بينما تنفرد محافظة الكرك بهذا النمط في تعداد 2015 والبالغ (101.7).

وتشذ نسبة النوع عند السكان غير الأردنيّين في الداخل حيث يبرز الفارق الرقمي بين الجنسين ويزداد تضخمها عند بعض المحافظات – كما في الجدول (1) والتي يمكن أن يصنف ضمن ثلاثة أنماط، فالنمط الأول (250 فأكثر)، يتشكل في تعداد 2004 من محافظتيَ الطفيلة والعقبة والبالغ على التوالي (288.6، 361.1). أما في تعداد 2015، وفي ظل الانتشار الواسع للمهاجرين الوافدين إلى معظم محافظات المملكة وتحديداً الهجرات الأسرية، لذلك لم يظهر لهذا النمط أي تمثيل.

أما النمط الثاني (150–249)، فيتمثل في تعداد 2004 ضمن محافظات البلقاء ومادبا والمفرق وعجلون والكرك ومعان والبالغ على التوالي (174.7، 180.5، 173، 224.5، 227، 204.4)، في حين يتركز هذا النمط في ست محافظات في تعداد 2015، كما في الجدول (2)، هي : البلقاء ومادبا والكرك والطفيلة ومعان والعقبة، والبالغ على التوالي (186.7، 154.2، 183.4، 242.7، 152.2، 230.8) . بينما يظهر النمط الثالث (أقل من150) في تعداد 2004 ضمن محافظات العاصمة والزرقاء وإربد وجرش والبالغ على التوالي (130.4، 115.1، 131.3، 114.9)، بينما يتسع هذا النمط مساحيًا ليمتد على ست محافظات في تعداد 2015 هي: العاصمة والزرقاء وإربد والمفرق وجرش وعجلون والبالغ على التوالي (142.2، 127، 113.4، 105.2، 112.8، 123.8) .

ويبلغ الفارق الرقمي بين الجنسين أقصاه وذلك عند الأردنيّين الحضر في الخارج – كما في الجدولين (1،2)، لذلك تبلغ نسبة النوع (393.2، 302.5) خلال التعدادين.

أما على مستوى المحافظات فيمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنماط، فالنمط الأول (1000فأكثر)، يتحدد في تعداد 2004 ضمن محافظتي جرش والطفيلة والبالغ فيهما (1466.6، 1733.3)، في حين تنفرد محافظة الطفيلة بهذا النمط في تعداد 2015 والبالغ (1010). أما النمط الثاني (500–999)، فيغطي في تعداد 2004 مساحة خمس محافظات هي: إربد والمفرق وعجلون والكرك ومعان والبالغ نسبها النوعية على التوالي (536.7، 704.6، 694.4، 911.1، 657.1). في حين تنفرد محافظة عجلون بهذا النمط والبالغ (569.2). ويتركز النمط الثالث (أقل من 500) في تعداد 2004 ضمن خمس محافظات هي: العاصمة والبلقاء والزرقاء ومادبا والعقبة والبالغ على التوالي(337، 453.8، 476.9، 462.3، 360.7)، في حين يمتد مساحيًا في تعداد 2015 على عشر محافظات هي: العاصمة والبلقاء والزرقاء ومادبا وإربد والمفرق وجرش والكرك ومعان والعقبة، والبالغ على التوالي (258.7، 336.1، 302.1، 454.4، 424.2، 271، 489.8، 257.1، 225).

2–السكان الريف

في ظل التراجع الحجمي لسكان الريف قياساً لسكان الحضر في تعداديَ 2004 و 2015، تبقى السيادة الذكرية هي القائمة لكل التكوينات المكونة لسكان الريف، فعلى ضوء المستوى العام للمملكة تبلغ نسبة النوع 106.6 حسب تعداد 2004، في حين تتسع المساحة الرقمية بين الجنسين في تعداد 2015 لتبلغ 111.3.أما على مستوى المحافظات فتمتد بعضها فوق تلك النسب أو تحتها، وذلك على ضوء المساحة الرقمية بين الجنسين، وكما يعرضها الجدولان (3،4)، لذلك يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنماط – وكما تمثلها خريطة (4، 5)، فالنمط الأول (115 فأكثر)،يتمثل في تعداد 2004 في كل من محافظتيَ الزرقاء والعقبة والبالغ على التوالي (115.2، 117.3)، في حين يتمثل في تعداد 2015 في ثلاث محافظات هي: العاصمة والبلقاء والزرقاء والبالغ على التوالي (117.8، 118.5، 127.6). أما النمط الثاني (105–114) فيتمثل في خمس محافظات ضمن تعداد 2004 وهي: العاصمة والبلقاء والمفرق وجرش ومعان والبالغ على التوالي (107، 111، 108.9، 106.3، 109.5)، في حين يمتد في تعداد 2015 على مساحة ثماني محافظات هي: مادبا وإربد والمفرق

جدول (3) توزيع السكان الريف في المملكة الأردنيّة الهاشمية حسب الجنس والجنسية والمحافظة حسب تعداد 2004

الجنسية	الأردنيّون في الخارج				السكان داخل الأردن								المجموع			
					أردنيّ				غير أردنيّ							
المحافظة	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الجنس	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الجنس	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الجنس	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الجنس
العاصمة	397	96	493	413.5	73929	73089	147018	101.1	7116	2937	10053	242.3	81442	76122	157564	107.0
البلقاء	299	46	345	650.0	56276	55387	111663	101.6	7744	2469	10213	313.6	64319	57902	122221	111.0
الزرقاء	37	7	44	528.6	17600	16774	34374	104.9	2378	586	2964	405.8	20015	17367	37382	115.2
مادبا	89	13	102	684.6	26610	25947	52557	102.5	807	355	1162	227.3	27506	26315	53821	104.5
إربد	699	82	781	852.4	110621	107044	217665	103.3	1667	759	2426	219.6	112987	107885	220872	104.7
المفرق	265	31	296	854.8	81334	78469	159803	103.6	7423	3196	10619	232.2	89022	81696	170718	108.9
جرش	111	9	120	1233.3	36364	34883	71247	104.2	2263	1532	3795	147.7	38738	36424	75162	106.3
عجلون	95	8	103	1187.5	19724	19435	39159	101.5	167	69	236	242.0	19986	19512	39498	102.4
الكرك	281	33	314	851.5	64349	63561	127910	101.2	2185	2760	4945	79.1	66815	66354	133169	100.7
الطفيلة	26	1	27	2600.0	13800	13371	27171	103.2	252	109	361	231.2	14078	13481	27559	104.4
معان	57	8	65	712.5	25867	25103	50970	103.0	2110	485	2595	435.0	28034	25596	53630	109.5
العقبة	1	صفر	1	صفر	6764	6579	13343	102.8	1149	167	1316	688.0	7914	6746	14660	117.3
الأردن	2357	334	2691	705.7	533238	519642	1052880	102.6	35261	15424	50685	228.6	507856	535400	1106256	106.6

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، بنك المعلومات، التعداد العام للسكان والمساكن2004، جدول رقم (1-3).

جدول (4) توزيع السكان الريف في المملكة الأردنيّة الهاشمية حسب الجنس والجنسية والمحافظة حسب تعداد 2015

الجنسية	الأردنيّون في الخارج				السكان داخل الأردن								المجموع			
					أردنيّ				غير أردنيّ							
المحافظة	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الجنس	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الجنس	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الجنس	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الجنس
العاصمة	221	61	282	362.3	47432	46291	93723	102.4	12686	4844	17530	261.9	60339	51196	111535	117.8
البلقاء	160	31	191	516.1	37056	36427	73483	101.7	10536	3834	14370	274.8	47752	40292	88044	118.5
الزرقاء	43	13	56	330.7	20476	18803	39279	108.9	7338	3012	10350	243.6	27857	21828	49685	127.6
مادبا	49	19	68	257.9	19038	18504	37542	102.9	2511	1083	3594	231.8	21598	19606	41204	110.1
إربد	464	121	585	383.5	61070	58152	119222	105.0	8998	6582	15580	136.7	70532	64855	135387	108.7
المفرق	100	36	136	277.7	70894	67315	138209	105.3	16384	12146	28530	134.9	87378	79497	166875	109.9
جرش	74	10	84	740.0	25774	24318	50092	106.0	2802	1647	4449	170.1	28650	25975	54625	110.3
عجلون	34	4	38	850.0	13743	13052	26795	105.3	946	559	1505	169.2	14723	13615	28338	108.1
الكرك	166	32	198	518.7	59921	59466	119387	100.7	5854	3947	9801	148.3	65941	63445	129386	103.9
الطفيلة	26	صفر	26	صفر	10260	9818	20078	104.5	874	244	1118	358.2	11160	10062	21222	110.9
معان	64	62	70	1066.6	31262	31054	62316	100.6	2789	993	3782	280.8	34115	32053	66168	106.4
العقبة	2	2	4	100.0	11617	11449	23066	101.4	3216	1634	4850	196.8	14835	13085	27920	113.4
الأردن	1403	335	1738	418.8	408543	394649	803192	103.5	74934	40525	115459	184.9	484880	43559	920389	111.3

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، بنك المعلومات، التعداد العام للسكان والمساكن2015، جدول رقم (1-3).

خريطة (4) التباين المكاني لنسبة النوع للسكان الريف في الأردن حسب الوحدات الإداريّة في تعداد 2004

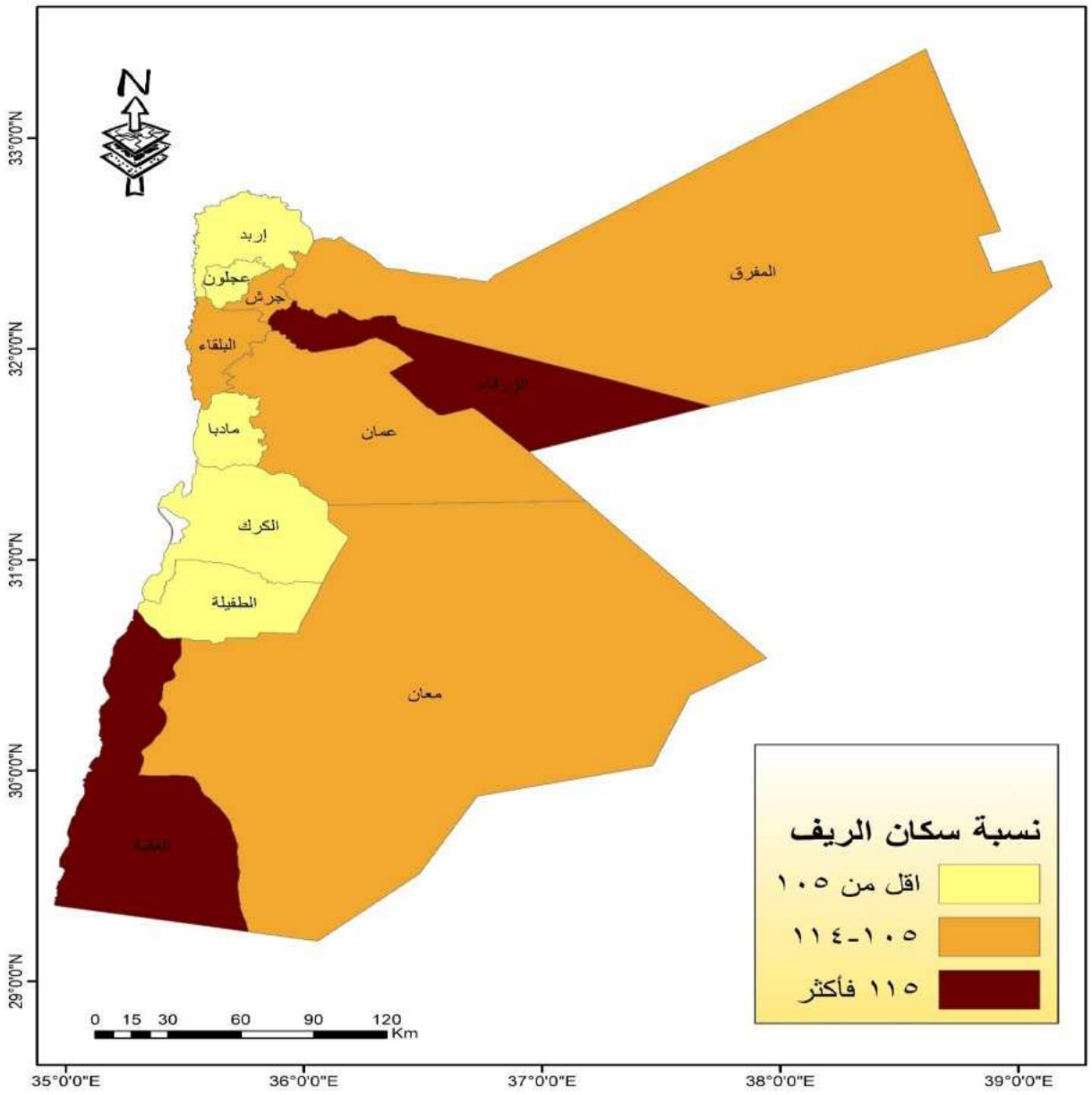

المصدر: عمل الباحثين بالاعتماد على جدول (3).

خريطة (5) التباين المكاني لنسبة النوع للسكان الريف في الأردن حسب الوحدات الإداريّة في تعداد 2015

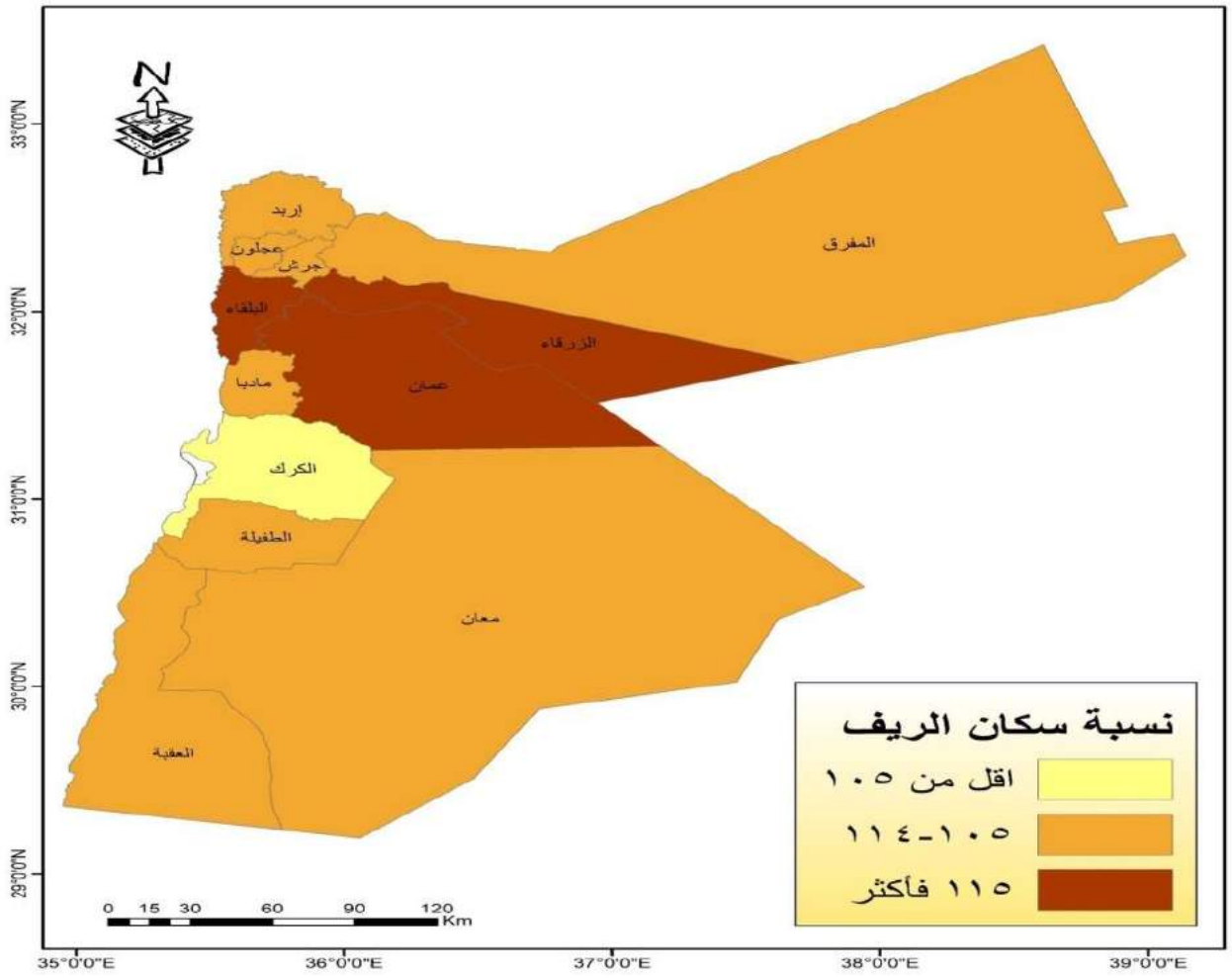

المصدر: عمل الباحثين بالاعتماد على جدول (4).

وجرش وعجلون والطفيلة والعقبة ومعان والبالغ على التوالي (110.1، 108.7، 109.9، 110.3، 108.1، 110.9، 113.4، 106.4). ويمتد النمط الثالث (أقل من105)، في خمس محافظات خلال تعداد 2004 وهي: مادبا وإربد وعجلون والكرك والطفيلة والبالغ على التوالي (104.5، 104.7، 102.4، 100.7، 104.4)، في حين تنفرد محافظة الكرك بهذا النمط في تعداد 2015 والبالغ 103.9.

أما على مستوى السكان الريف الأردنيّين، فتبلغ نسبة النوع (102.6، 103،5) في تعداديَ 2004 و2015، وبذلك فإن كلا النسبتين تُدخل المجتمع الأردنيّ في إعداد المجتمع المستقر ديموغرافياً. أما في المحافظات، فتتباين ما بين الارتفاع عن المستوى العام أو الانخفاض عنه – وكما يبينها الجدولين (4،3)، لذلك تصنف إلى ثلاثة أنماط، فالنمط الأول

(105فأكثر) ليس له تمثيل في تعداد 2004، في حين يتمثل في خمس محافظات في تعداد 2015 وهي: الزرقاء وإربد والمفرق وجرش وعجلون والبالغ على التوالي (108.9، 105، 105.3، 106، 105.3)، وبذلك تحتل محافظة الزرقاء المرتبة الأولى ضمن هذا النمط. في حين يسود النمط الثاني (102–104) في ثماني محافظات ضمن تعداد 2004 وهي: الزرقاء ومادبا وإربد والمفرق وجرش والطفيلة ومعان والعقبة والبالغ على التوالي (104.9، 102.5، 103.3، 103.6، 104.2، 103.2، 103، 102.8)، بينما ينحدر هذا النمط إلى ثلاث محافظات في تعداد 2015 وهي: العاصمة ومادبا والطفيلة والبالغ على التوالي (102.4، 102.9، 104.5). ويتمثل النمط الثالث (أقل من102) في تعداد 2004 في أربع محافظات هي: العاصمة والبلقاء وعجلون والكرك والبالغ على التوالي (101.1، 101.6، 101.5، 101.2). وبذلك فإن تلك المحافظات تمثل أدنى الأنماط توازناً في الأحجام الرقمية بين الجنسين، أما في تعداد 2015، فيمتد على مساحة أربع محافظات أيضاً هي: البلقاء والكرك ومعان والعقبة والبالغ على التوالي (101.7، 100.7، 100.6، 101.4)، وبذلك فقد حافظت محافظتي البلقاء والكرك على هذا النمط في كلا التعدادين، بينما انحدرت محافظتيَ معان والعقبة إلى هذا النمط في تعداد 2015 من النمط السابق.

وبطبيعة الحال يختلف السكان غير الأردنيّين الوافدين إلى البيئة الريفية الأردنيّة عن السكان الأردنيّين الريفيين في تجانس نسبهم النوعية التي تبدو بعيدة كثيراً عن مستوى التوازن، وذلك في ظل الطبيعة غير المستقرة ديموغرافياً التي يمتاز بها مجتمع المهاجرين حيث زيادة أعداد الذكور عن الإناث، وعليه فإنها تبلغ في كلا التعدادين (228.6، 184.9)، ويبدو إن المجتمع الريفي قد تأثر أيضاً بالأسر المهاجرة إلى الأردن والتي خفضت من المساحة الرقمية بين الجنسين ما بين التعدادين التي تأثرت بها البيئة الحضرية أيضاً.

أما على مستوى المحافظات، فيظهر التباين ما بين الذكور والإناث ولكلا التعدادين والذي يبرز من خلال ارتفاع نسبة النوع، إلاّ إن هذا الارتفاع يكون على أشده في تعداد 2004 عنه في تعداد 2015 – وكما يوضحها الجدولين (4،3)، وعلى ضوء ذلك يصنف إلى أربعة أنماط، فالنمط الأول (400 فأكثر)، يتمثل في ثلاث محافظات في تعداد 2004 هي: الزرقاء ومعان والعقبة والبالغ على التوالي (405.8، 435، 688)، بينما لا يندرج هذا النمط ضمن أي من المحافظات في تعداد 2015، وذلك في ظل تراجع نسبة النوع نتيجة الهجرات الأسرية التي استقبلتها خلال العقود الماضية.

أما النمط الثاني (250– 399)، فتنفرد به محافظة البلقاء في تعداد 2004، والبالغ 313.6، وليتسع مساحيًا في تعداد 2015 ليضم محافظات العاصمة والبلقاء والطفيلة ومعان والبالغ على التوالي (261.9، 274.8، 358.2، 280.8). وتندرج ضمن النمط الثالث (100– 249) خلال تعداد 2004 كل من محافظات العاصمة ومادبا وإربد والمفرق وعجلون والطفيلة والبالغ على التوالي (242.3، 227.3، 219.6، 232.2، 147.7، 242، 231.2)، في حين يميل تعداد 2015 إلى محافظات الزرقاء ومادبا وإربد والمفرق وجرش وعجلون والكرك والعقبة والبالغ على التوالي (243.6، 231.8، 136.7، 134.9، 170.1، 169.2، 148.3، 196.8). وتنفرد محافظة الكرك بالنمط الرابع (أقل من 100) في تعداد 2004 والبالغ 79.1، وهذا التغير في نسبة النوع يعكس سيادة عدد الإناث على عدد الذكور والتي تكون أغلبها أسرية، ويبدو أنّ هذه النسبة النوعية لا تتوافق مع ما كانت حسب تعداد 1994 والبالغة 546.7 (دائرة الإحصاءات العامة، تعداد 1994، جدول 6/3).

من جهة أخرى، فإن التركيب النوعي للسكان الأردنيّين الريفيين في الخارج له مسار آخر يختلف بفارق كبير عن السكان غير الأردنيّين في الداخل الأردنيّ الريفي، وذلك لأن الأولى لم تكن أسرية في الغالب، في حين إنّ الثانية يغلب عليها الطابع الأسري ولهذا جاءت نسبة النوع أقل شذوذاً مما امتازت به الهجرات الأردنيّة من خصوصية، حيث سيادة الذكور على الإناث، خاصة وإن أغلب هذه الهجرات هي لأغراض الدراسة أو كبعثات دبلوماسية أو للعمل.

أمّا عند احتساب نسبة النوع للمهاجرين الأردنيّين الريفيين في الخارج لتعداديَ 2004 و2015، فيلاحظ أنها تبلغ على التوالي (705.7، 418.8)، ويبدو إن تناقص أعداد السكان الأردنيّين الريفيين في الخارج خلال تعداد 2015، وخاصة بالنسبة للذكور مقابل استقرار أعداد الإناث والبالغ 335 نسمة، في حين بلغ أعداد الإناث 334 نسمة في تعداد 2004، قد ساعد على خفض نسبة النوع في هذا التعداد.

ومن الطبيعي أن تظهر الفروق الحجمية الكبيرة بين أعداد الذكور والإناث والتي يمكن متابعتها على مستوى المحافظات – وكما يعرضها الجدولان (4،3)، وفي نفس الوقت تترجمها نسبة النوع في طابعها الشاذ عن القاعدة الطبيعية والتي على ضوئها تصنف إلى ثلاثة أنماط، فالنمط الأول (1000فأكثر) يسود في ثلاث محافظات خلال تعداد 2004 وهي: جرش وعجلون والطفيلة والبالغ (1233.3، 1187.5، 2600). وعموماً فإن هذا الارتفاع في نسبة النوع لا يعكس ارتفاعاً كبيراً في أحجام الذكور والإناث، بل على العكس من ذلك يظهر انخفاضاً في الأحجام – وكما يعرضه الجدولين

(4،3)، إلاّ أنه يظهر في ذات الوقت تبايناً كبيراً في المسافة الرقمية بين الجنسين والتي كانت من سماتها هذا الشذوذ الكبير في نسبة النوع، أما في تعداد 2015 فتنفرد محافظة معان بهذا النمط والبالغ 1066.6.

أما النمط الثاني (500– 999)، فيتمثل حسب تعداد 2004 في سبع محافظات هي: البلقاء والزرقاء ومادبا وإربد والمفرق والكرك ومعان والبالغ على التوالي (650، 528.6، 684.6، 852.4، 854.8، 851.5، 712.5)، في حين ينحدر هذا النمط إلى أربع محافظات حسب تعداد 2015 وهي: البلقاء وجرش وعجلون والكرك والبالغ على التوالي (516.1، 740، 850، 518.7)، وتنفرد العاصمة بالنمط الثالث (أقل من 500) في تعداد 2004، بينما لم تسجل محافظة العقبة نسبة نوع خلال هذا التعداد، بالنظر لأنّ حصتها من المهاجرين كان ذكراً واحداً، في حين اختفى نصيبها من الإناث المهاجرات، وتمتد هذه الخاصية أيضاً إلى محافظة الطفيلة خلال تعداد 2015 حيث اقتصر السكان المهاجرين من الأردنيّين على الذكور والبالغ (26) نسمة، بينما ساد هذا النمط في ست محافظات هي: العاصمة والزرقاء ومادبا وإربد والمفرق والعقبة (362.3، 330.7، 257.9، 383.5، 277.7، 100).

ثالثاً: العوامل المؤثرة في التركيب النوعي لسكان الحضر والريف

من الطبيعي أن يخضع التركيب النوعي للتباين المكاني الحاد أو الخفيف، أو المباشر أو غير المباشر، ما بين المناطق أو الوحدات الإداريّة أو على مستوى الدولة، وما يندرج تحتها بين مستويات مختلفة– كما هو الحال في الأردن– وذلك في ظل عدد من العوامل المفسرة لهذا التباين والتي تتمثل بالآتي:

1– الهجرة وأثرها في التركيب النوعي

تعد الهجرة سواء الداخلية أو الخارجية، وما بينهما من مفردات مختلفة ذات طبيعة مهمة في التحول الديموغرافي لكل من الحضر والريف في الأردن، إلا أنّها كانت إلى المناطق الحضرية أكبر في ظل الأهمية السياسية والإداريّة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لذلك استقطبت أحجام كبيرة من السكان بلغت (8611323) نسمة في تعداد 2015، أي بنسبة 90.3% من إجمالي السكان مقارنة بتعداد عام 2004 البالغ (3997383) نسمة، أي بنسبة 78.3% من إجمالي السكان. ويبدو أن هذا الارتفاع جاء في ظل التفريغ الحجمي الوافد من الخارج، أو من الداخل حيث الهجرة الداخلية، والتي منها الهجرة الريفية نحو المناطق الحضرية، والتي ساهمت في صياغة تلك الارتفاعات الحجمية للمدن.

أما المناطق الريفية، فقد بلغ حجم سكانها (920389) نسمة في تعداد 2015، أي بنسبة 9.7% من إجمالي السكان، مقارنة بتعداد عام 2004 والبالغ (1106256) نسمة، أي بنسبة 21.7% من إجمالي السكان، مما يعكس حجم الهجرة من الريف ما بين التعدادين والبالغ (185867) نسمة، أي بنسبة زيادة سكانية سلبية تبلغ (-16.8%).[1]

وقد استقبلت كلا المنطقتين هجرات وافدة إليهما، فقد ساهمت في زيادة أحجام سكانها، ومن ثم التغير في قيمة وشكل نسبة النوع سواء على مستوى المملكة، أو المنطقتين الحضرية والريفية أو مناطقهما الإداريّة، والذي يبدو قوياً وظاهراً. ولا غرابة في ذلك إذا عرفنا أن الهجرة هي من أهم آليات التغير في الخصائص الديموغرافية والتي منها التركيب النوعي.

وللتدليل على تأثير الهجرة في التركيب النوعي لسكان الحضر والريف. فقد استقبلت المناطق الحضرية (341588) نسمة في تعداد عام 2004، شكلت نسبة 8.5% من إجمالي سكان الحضر والبالغ (3997383) نسمة، بينما ارتفعت الهجرات الوافدة في تعداد عام 2015 إلى (2802666) نسمة، أي بنسبة 32.5% من إجمالي سكان الحضر البالغ (8611323) نسمة، أي بنسبة زيادة سكانية ما بين التعدادين 720.5%. ومن الملاحظ أن هذا الارتفاع في حجم الهجرة يعكس الأوضاع السياسية والأمنية التي أحاطت بالدول المجاورة للمملكة، ممثلة بسوريا والعراق بشكل أصبحت المملكة ساحة لاستقبال النازحين من كلا الدولتين، هذا فضلاً عن الهجرات الوافدة التي استقبلتها وخلال العقود السابقة لكلا التعدادين، وتحديداً الهجرات الفلسطينية إلى جانب الهجرات الأخرى.

أما على مستوى المناطق الريفية، فقد استقبلت (50685) نسمة في تعداد 2004، أي بنسبة 4.6% من إجمالي سكان الريف البالغ (1106256) نسمة، في حين ارتفعت في تعداد عام 2015 إلى (115459) نسمة، أي بنسبة 12.5% من إجمالي سكان الريف البالغ (920389) نسمة. أما إذا حسبت نسبة النوع للهجرات الوافدة للمملكة وللمنطقتين الحضرية والريفية، فقد بلغت للأولى، أي المنطقة الحضرية وللتعدادين لعاميّ 134.7 و133.8 ذكراً لكل مائة أنثى على التوالي. بينما بلغت للثانية، أي المنطقة الريفية 228.6 و184.9 ذكراً لكل مائة أنثى على التوالي. ويبدو من النسب النوعية للمنطقتين ولكلا التعدادين إن نسبة الذكورة هي السائدة على الإناث إلا أنّها إلى التراجع أقرب ما بين التعدادين،

(1) نسبة الزيادة السكانية = $\frac{\text{التعداد الثاني} - \text{التعداد الأول}}{\text{التعداد الأول}} \times 100$.

مما يعكس أن الهجرات الأسرية يكون لها الحضور الأكثر خاصة من الدول المحيطة بالمملكة وأوضاعها السياسية والاقتصادية والأمنية.

من ناحية أخرى، فقد شهدت كلا المنطقتين ووحداتها الإداريّة هجرات خارجة، ممثلة بالسكان الأردنيّين في الخارج، حيث بلغ حجم الأردنيّين الخارجين من المناطق الحضرية (26706) نسمة في تعداد عام 2004، أي بنسبة (0.7%) من إجمالي سكان الحضر، لترتفع حجمياً حسب تعداد عام 2015 إلى (33213) نسمة، أي بنسبة (0.4%). ويبدو أن انخفاض هذه النسبة مقارنة بالتعداد السابق يعكس امتصاص التجمعات السكانية الأخرى، سواءً من الأردنيّين أو غير الأردنيّين وحصولها على نسب أعلى من إجمالي السكان الحضر. أما على مستوى الريف، فكان نصيبها أقل مقارنة بالحضر، فقد بلغ (2691) نسمة في تعداد عام 2004، أي بنسبة (0.2%)، بينما انخفض حجم السكان الأردنيّين المهاجرين من المناطق الريفية إلى (1738) نسمة في تعداد عام 2015، أي بنسبة (0.2%) من إجمالي سكان الريف.

ومن الطبيعي أن تكون السيادة في تلك الهجرات إلى الذكور، وهذا ما تكشفه نسبة النوع التي تبلغ على مستوى المناطق الحضرية (392.2 و302.5) ذكراً لكل 100 أنثى في تعداديّ عاميّ 2004 و2015 على التوالي.

ومن هنا يظهر تأثير الهجرة على التركيب النوعي لسكان المملكة والذي بدأت ملامحه من خلال تباين التركيب النوعي لسكان المناطق الحضرية والريفية، والذي برز بشكل واضح ومفصل من خلال سيادة الذكور على الإناث ولكلا المنطقتين، التي تبدو بفارق كبير جداً فيما لو حسبت على مستوى الهجرات الوافدة لهما، أو الخارجة منهما، في حين يتناقص الفارق بين الذكور والإناث فيما لو حسبت نسبة النوع على مستوى المنطقتين إجمالاً.

2- التغيرات الإداريّة وأثرها في التركيب النوعي

مع تنامي السكان خصوصاً على أطراف المدن حيث التجمعات التي اجتازت عتبة الحدود الفاصلة بين الريف والحضر، إلى ما يتجاوز أعداد سكانها (5000) نسمة، وبشكل أصبحت هذه المناطق ضمن المناطق الحضرية، في حين تراجعت المناطق الريفية، ومن ثم وفي ظل هذه التغيرات حدثت هجرات إداريّة أدت إلى زيادة حجم المناطق الحضرية، وتناقص حجم المناطق الريفية، وما تبعه من تغيرات في التركيب النوعي حيث سيادة العنصر الذكري على الأنثوي كحالة طبيعية، التي لا تبتعد كثيراً عن (105) ذكور لكل مائة أنثى، إلا أنّها تكون أعلى من ذلك عند السكان غير الأردنيّين الذي ضمهم الزحف الإداريّ نحو المناطق الحضرية.

3- الخصوبة

يشكل عامل الخصوبة أحد العوامل المؤثرة في التركيب النوعي، وذلك من خلال حالات الإنجاب التي يهبها الله تعالى للأسر سواء من الذكور أو الإناث، والذي يشمل المناطق الحضرية والريفية معاً، ولكنه يكون أكثر للأولى رغم سمتها الحضرية التي يكون من خصائصها انخفاض معدلات الخصوبة، إلا أنّ ارتفاعها عند المجتمع الحضري يعود إلى ارتفاع أعداد النساء القادرات على الإنجاب خلال فئات الأعمار (15–49) سنة والبالغ عددهن (2128607) نسمة، توزعت بين (1498287) أردنيّة، و(624655) غير أردنيّة، و(5665) أردنيّة في الخارج مقارنة بالمجتمع الريفي البالغ عددهن (226698) نسمة، توزعت بين (205858) أردنيّة، و(20598) غير أردنيّة، و(242) أردنيّة في الخارج، الأمر الذي يعكس الفارق الحجمي بينهما، ومن ثم زيادة المواليد في المجتمع الحضري على حساب المجتمع الريفي.

إلا أنّه عموماً، فإن معدل الخصوبة العام في المملكة بدأ بالانخفاض خلال الفترة من 1979 إلى 2015، ليبلغ (7.9 إلى 2.7) بالألف، وذلك نتيجة عوامل اقتصادية وصحية ونفسية واجتماعية، فضلاً عن الحملات التي تنظمها مراكز الأمومة والطفولة لتنظيم الأسرة والتوعية، الأمر الذي أدى إلى تقليل الإنجاب عند العديد من الأسر أو العزوف عنه (صحيفة الرأي الأردنيّة، تاريخ 2019/11/20).

الخاتمة

خلص البحث إلى عدة استنتاجات تتمثل بالآتي:

1- التراجع الحجمي والنسبي لسكان الريف قياساً لسكان الحضر ما بين تعدادي 2004 و2015، مما يعكس الفارق الإداريّ والوظيفي والاقتصادي والثقافي والخدمي بينهما. وهو أمر لم يتم إيقافه أو التقليل من حدته خلال سنوات المقارنة وما قبلها أو ما سيأتي بعدها ما لم تتخذ العديد من التشريعات والإجراءات والقوانين الهادفة إلى حالة من التوازن بينهما.

2- لم يظهر أي تباين واضح في نسبة النوع ما بين سكان الحضر والريف في تعدادي 2004 و2015، والذي يفسر في ضوء الهجرات الوافدة إلى كلا البيئتين، فضلاً عن العوامل الأخرى.

3- خضعت نسبة النوع إلى نمطين رئيسيين، يتمثل الأول بالنمط الاعتيادي والذي يظهر عند السكان الأردنيّين داخل المملكة وعلى مستوى المملكة وأن اتجه نحو الارتفاع قليلاً في تعداد 2015 مقارنة بتعداد 2004، بينما

يتمثل الثاني بالنمط الشاذ الذي يتكيف مع السكان غير الأردنيّين في داخل المملكة، وكذلك عند السكان الأردنيّين في الخارج، إلا أنّ نسبة النوع لم تسير على نفس السياق من الشذوذ، فقد كانت للسكان الأردنيّين في الخارج هي الأكبر في ظل سيادة الجنس الذكري المهاجر على الجنس الأنثوي.

4- خضوع نسبة النوع إلى التراجع بجميع أجنحتها ما بين تعدادي 2004 و2015، مما يعكس الظروف السياسية والاقتصادية التي آلت إليها الدول المجاورة للمملكة وتأثيراتها في إحداث الهجرات القسرية الأسرية، ودورها في إحداث نوع من التقارب الحجمي ما بين الذكور والإناث، ومن ثم تراجع نسبة النوع في تعداد 2015 مقارنة بتعداد 2004.

التوصيات

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإنها توصي بالآتي:

1- تضييق الفجوة ما بين المناطق الريفية والحضرية والتي تشير إلى تفاوت معدلات التنمية بينهما، لذلك لا بد من إقامة العديد من المشاريع التنموية ذات الأهداف المستدامة في الريف والتي تشكل دعماً لسكانه، وفي نفس الوقت تقلل من الهجرات الريفية نحو المدن، مما يعمل على توزيع مكاسب التنمية على كافة مساحة الدولة.

2- تكثيف البحوث التفصيلية الخاصة بالبيئتين الريفية والحضرية وعلى أصغر الوحدات الإداريّة، وذلك للوقوف على معالم تلك البيئات ومشكلاتها السكانية والحضرية وخصائصها.

3- تفعيل دور أهداف السياسة السكانية وإجراءاتها بشأن نمو السكان والهجرة الوافدة والمغادرة وتنظيمها، فضلاً عن تطبيق برامج تنظيم الأسرة وبشكل لا يخل بالبناء السكاني للمملكة.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- حمدان، جمال، (1977)، جغرافية المدن، الطبعة الثانية، عالم الكتب، القاهرة.

- الخريف، رشود، (1998)، التحضر في المملكة العربية السعودية – دراسة في تعريف المدن وتوزيعها الحجمي ومعدلات نموها السكاني، بحوث جغرافية، العدد (69)، مركز البحوث، كلية الآداب، جامعة الملك سعود .

- الزيادي، حسين، والجياشي، فلاح ، (2016)، التباين المكاني للخصوبة السكانية بين الحضر والريف في قضاء السماوة، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، مجلد (6)، العدد (3).

- صقر، مجدي، (2007)، المتصل الريفي–الحضري مدينة المنصورة– قرية ميت خميس، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، مجلد (1)، العدد (40).

- العثمان، باسم، (2006)، التركيب النوعي والعمري لسكان المملكة الأردنيّة الهاشمية – دراسة في التباين الجغرافي والتغيرات الديموغرافية حسب تعداد عام 1994، سلسلة دراسات سكانية، العدد (1)، مطبعة الجابري، البصرة.

- المعيوف، فيصل، (2011)، آفاق وتحديات التنمية في محافظة المفرق، الطبعة الأولى، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان .

- المملكة الأردنيّة الهاشمية، دائرة الاحصاءات العامة، بنك المعلومات، التعداد العام للسكان والمساكن 1994، عمان.

- المملكة الأردنيّة الهاشمية، دائرة الاحصاءات العامة، بنك المعلومات، التعداد العام للسكان والمساكن 2004، عمان.

- المملكة الأردنيّة الهاشمية، دائرة الإحصاءات العامة، بنك المعلومات، التعداد العام للسكان والمساكن 2015، عمان.

المراجع الأجنبية:

- Al-Karif, R, (1998), Urbanization in the Kingdom of Saudi Arabia - A Study in the Definition of Cities, their Size Distribution and Population Growth Rates, Geographical Research, Issue (69), Research Center, College of Arts, King Saud University(In Arabic).
- Al-Mayouf, F, (2011), Prospects and Challenges of Development in Mafraq Governorate, first edition, Dar Qandil for Publishing and Distribution, Amman (In Arabic).
- Al-Mayouf, F, and Bassem, A, (2021), The spatial variation of the Sex composition at the Hashemite Kingdom of Jordan According to the 2004 and 2015 censuses, a comparative study, Journal of the Faculty of Arts, Cairo University, volume (81), number, (7) (In Arabic).
- Al-Othman, B, (2006), the qualitative and age structure of the population of the Hashemite Kingdom of Jordan - a study of geographical variation and demographic changes according to the 1994 census, a series of population studies, issue (1), Al-Jabri Press, Basra (In Arabic).
- Al-Ziyadi, H, and Al-Jiashi, F, (2016), the spatial variation of population fertility between urban and rural in the Samawah district, Journal of the College of Education for Human Sciences, University of Di Qar, Volume (6), Number (3) (In Arabic).
- Gurrutxaga, M .(2013). Changes in rural–urban sex ratio differences in the young professional age group as an indicator of social sustainability in rural areas: a case study of continental Spain, 2000–2010, Royal Geographical Society (with the Institute of British Geographers), Vol. 45. No. 3.
- Hamdan, G, (1977), Geography of Cities, second edition, World of Books, Cairo.(In Arabic).
- Menashe, A & Stecklov, G. (2018). Rural/Urban Population Age and Sex Composition in sub-Saharan Africa 1980–2015, Population and Development Review, Vol. 44. No. 1.
- Saqr, M, (2007), the urban error related to the city of Mansoura - the village of Mit Khamis, Journal of the College of Arts, Mansoura University, volume (1), issue (40)(In Arabic).
- The Hashemite Kingdom of Jordan, Department of General Statistics, Data Bank, General and Housing Census 1994, Amman (In Arabic).

- The Hashemite Kingdom of Jordan, Department of General Statistics, Data Bank, General and Housing Census 2004, Amman(In Arabic).
- The Hashemite Kingdom of Jordan, Department of Statistics, Data Bank, General and Housing Census 2015, Amman (In Arabic).
- Zhang, H. Zhang, S. Liu, Z. (2020) Evolution and influencing factors of China's rural population distribution patterns since 1990. PLoS ONE 15(5): e0233637. https://doi.org/10.1371/journal. pone.0233637.

دراسة تحليلية لاثر مبادئ الحوكمة المؤسسية على تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية

طلال ناصر بن بحلق
وزارة التربية– الكويت

الملخص

هدفت هذه الدراسة التعرف على أثر مبادئ الحوكمة المؤسسية التي تتمثل في (مبدأ الشفافية، ومبدأ المساءلة، ومبدأ المسؤولية، ومبدأ العدالة) على تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات الكويتية المدرجة في بروصة الكويت. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة. حيث تم اعتماد 274 استبانة لغايات التحليل بعد توزيعها على المدراء الماليين والأداريين ومعدي التقارير المالية ورؤساء الأقسام والمحاسبين والمراقبين الماليين ومدققي الحسابات للشركات قيد الدراسة. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابيّ لمبادىء الحوكمة المؤسسية على تعزيز موثوقية التقارير المالية في الشركات قيد الدراسة، حيث إنّ أكثر المبادىء تأثيراً على تعزيز موثوقية التقارير المالية هو مبدأ المساءلة حيث يفسر ما مقداره 0.830%، يليه مبدأ الشفافية حيث يفسر ما مقداره 0.803%، يليه مبدأ المسؤولية حيث يفسر ما مقداره 0.766%، و**أخيراً** مبدأ العدالة حيث يفسر ما مقداره 0.747%. وبناءً على نتائج الدراسة، أوصت الدراسة بضرورة تبني مبادىء الحوكمة المؤسسية بإنشاء لجان للحوكمة تهتم بتصحيح بالانحرافات الداخلية وتصويب التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: *الحوكمة المؤسسية، مبادئ الحوكمة، موثوقية التقارير المالية، شركات الاتصالات، الكويت.*

An analytical study of the impact of institutional governance principles on enhancing the reliability of financial reports issued by telecommunications companies listed on the Kuwait Stock Exchange

Abstract

This study aimed to identify the impact of institutional governance principles (transparency, accountability, responsibility, and justice) on enhancing the reliability of financial reports issued by Kuwaiti telecommunications companies listed on the Kuwait Stock Exchange. To achieve the objectives, descriptive and explanatory methodology was implemented in this study. 274 valid questionnaires were obtained for analysis, after being distributed to financial and administrative managers, financial report authors, department heads, accountants, financial observers, and auditors of the companies under study. The results of the study showed that there is a positive impact of the principles of institutional governance on enhancing the reliability of financial reports in the companies under study. The most influential principle on enhancing the reliability of financial reports is the principle of accountability where 0.830% is explained, followed by the principle of transparency where 0.803% is explained, followed by the principle of responsibility where 0.766% is explained, and finally the principle of justice where 0.747% is explained. Based on the results of the study, the researcher recommended the need to adopt the principles of corporate governance by establishing governance committees to correct internal deviations and correct financial reports.

Keywords: *Institutional Governance, principles of governance, reliability of financial reporting, telecommunications companies, Kuwait.*

المقدمة:

إنَّ العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين شهدا تحولات وتطورات اعترت المجال الاقتصادي بدورها شكلت خطراً كبيراً هدد النظام المالي المحاسبي في كافة الشركات الكبيرة والصغيرة على حدٍ سواء، مما أجبرها على اتباع أساليب أكثر مرونة لتجويد أدائها المالي والإداري لتتمكن من خوض المنافسة والمحافظة على ديمومتها وبقائها في ظل تدني مستوى الأداء، والتخبط بالمهام والهدر بالموارد والتنازع في الصلاحيات لمختلف الإدارات (Al-Wakil, 2021)؛ وكنتيجة

حتمية لذلك برز مفهوم الحوكمة المؤسسية بشكل متزايد، وذلك كونها أحدى الأساليب الإدارية المحاسبية المتطورة التي توظفها الشركات لصون حقوق أرباب المصالح، بما يعكس كفاءتها في استثمار مواردها واستشرافها للمخاطر المحتملة، وإرساء غاياتها وأهداف الأطراف ذات العلاقة، والوصول إلى مستوى مقبول في الأداء المالي والإداري (Musa, 2021).

تمثلت البدايات الأولية لمفهوم الحوكمة المؤسسية تحديداً عام 1976م وذلك فيما نشرته الجريدة الرسمية للحكومة الفيدرالية الأميركية، وتطرقت إليه هيئة الأوراق والأسواق المالية في مشاكلها الاقتصادية والمالية، بل وجعلته من أولوياتها، وفي أعقاب الثمانينات، بدأت تطفو على السطح مسألة حوكمة الشركات ونالت قدراً وافراً من الاهتمام من كبرى المؤسسات المالية: كصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادية والتنمية، والبنك الدولي حيث تجلت أسس الحوكمة بشكل واضح في تقاريرها المالية (Salman & Laouisset, 2020)؛ وفي القرن الحادي والعشرين شكلت الحوكمة أحد أهم متطلبات الإدارة الحكيمة في الشركات على تباينها، وإحدى آليات اتمام عمليات الإصلاح المحاسبي عن طريق دعم مبادئ العدالة والوضوح والشفافية والإفصاح، والمساءلة والمتابعة، وإيضاح المهام ورسم العلاقات بين جميع الأطراف ذات الشأن، بما يكفل الاستفاده من موارد الشركة بشكل كفؤ بغية تحقيق الأهداف المسطرة (Osmani & ksna, 2020).

وفي ضوء ما ورد آنفاً، اهتمت كثير من المؤسسات بدراسة وتحليل مفهوم الحوكمة المؤسسية، ومن أبرزها صندوق النقد الدولي، والبنك المركزي، ومنظمة التعاون الاقتصادية والتنمية، إذ أصدرت أسس الحوكمة عام 1999م كنتيجة حتمية للأزمات المالية العالمية المتسارعة، وتفاقم الفساد المالي والإداري المحاسبي في المؤسسات، من هنا أيقنت هذه المؤسسات الدولية أن تركيز الاهتمام بمبادئ الحوكمة يضمن حماية المساهمين من أي صعوبات مالية ومحاسبية متوقعة، ويحقق أداء أفضل لها، ويمكنها من بلوغ أهدافها، وذروة هذه الأهداف هو تحقيق الميزة التنافسية وتعظيم الربحية (Naga, 2019).

تعد الحوكمة المؤسسية منطلق أساسياً ينبغي أن تستند عليها الوحدات الاقتصادية، فهي ليست هدفاً بحد ذاتها بقدر ما أنها أداة فاعلة لبلوغ مستوى مرموق من الأداء، وطريقة لمجابهة الفساد الإداري والمحاسبي، وانعاش الاستثمار، وتفعيل سوق الأوراق المالية، من هنا حرصت كثير من الشركات ومنها شركة الاتصالات على ضرورة تعزيز أسس الحوكمة وبالأخص العدالة والمسؤولية والشفافية، الإفصاح والمساءلة، والمعالجة المحاسبية للمعلومات والبيانات والتقارير المالية بكافة عملياتها المحاسبية (Mohan & Chandramohan, 2018)؛ وتم النظر لمهام المحاسب والمدقق المالي

والمراجع على اعتبار أنها إحدى آليات حوكمة الشركات، وأن تعميق هذه المبادئ بمثابة ضمانة لحقوق المساهمين والأطراف ذات العلاقة، بسبب تشابك الشركات بعده جهات جوهرية كالمساهمين والعملاء والمستثمرين، وجميع هذه الأطراف ترنو للإطلاع على الوضع المالي للشركة، من هنا برزت الحاجة الماسة لتعزيز الثقة والموثوقية بالمعلومات المحاسبية والتقارير المالية المنبثقة عن الشركة (Akkar & Sultan, 2020).

وتبرز أهميتها كما يلخصها Al-Harbi (2021) وAl-Rais (2019) في التوجية والرقابة على العمليات التشغيلية للمؤسسات، فضلاً عن أنها عنصر هام في تجويد الكفاءة الاقتصادية والثبات الاقتصادي والمالي، كما أنها وسيلة فاعلة للقضاء على الفساد المالي والمحاسبي، تسهم في إرساء النزاهة والاستقامة والحيادية لجميع العاملين في المؤسسة بدء من مجلس الإدارة ووصولاً إلى العاملين في الإدرة الدنيا، علاوة على إسهامها المباشر في تحقيق الاستقامة العظمى من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية لا سيما فيما يختص بالضبط الداخلي، والمحافظة على مصالح كافة الأطراف، وإرساء أهداف المؤسسات بصورة قانونية واقتصادية سليمة.

وأضاف Al Qasim وAbu Bishara (2019) إلى أن الحوكمة المؤسسية تتطلع إلى تعميق الثقة في الاقتصاد القومي، والحفاظ على حقوق الأقلية "صغار المساهمين"، والنهوض بالقطاع الخاص ومساندة قدراته التنافسية، والبحث عن فرص عمل جديدة، وتجسيد دور سوق المال وتمكينه من تعبئة المدخرات، ورفع معدلات الاستثمار، وتحقيق المزيد من معدلات النمو. وعلى مستوى الشركة يكمن الهدف الرئيس منها إرساء الشفافية والعدالة والإفصاح، ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، وتحقيق الحماية للمساهمين (Bassem, 2019). ويؤكد (Alazemi & Al Omari, 2020) أنّ وظيفة المحاسبين ومراقبي الحسابات في تفعيل الحوكمة يتمثل في مجابهة الفساد المحاسبي والمالي، عن طريق الإفصاح والشفافية عن جميع ما يتعلق بالقوائم المالية ومخرجاتها، وتقييم الموقف المالي والأداء، وتيسير سبل الوصول للمعلومات المالية لاتخاذ القرار بشأنها، وصياغة استراتيجيات عمل فاعلة تنسجم ومصالح الأطراف والمساهمين، وتطبيق معايير العدوالة والمساءلة بشكل جدي لمنع الوقوع بالأزمات الاقتصادية بما يضمن استمرارية الشركة وعملها.

كما تعاظم الاهتمام بمبادىء الحوكمة المؤسسية في الدول المتقدمة والناشئة، نظراً لما تقدمه من محاسن ومزايا يمكن تلخيصها بالنقاط التالية التي طرحها (Al-Marwan et al., 2021):

1- مبدأ الشفافية: يستند هذا المبدأ على خلق بيئة عمل تتسم بالوضوح والصدق بحيث يتم توظيف السياسات المحاسبية داخل الشركة، وينعكس ذلك على أداء جميع الأقسام بالشركة، وكما تعني أيضاً إيضاح الأساليب وصحة ومصداقية تقديم المعلومات والبيانات المالية المتعلقة بالوحدات والمؤسسات الاقتصادية.

2- مبدأ العدالة والمساواة: ويقصد بها احترام حقوق مختلف المجموعات وأرباب المصلحة في الشركة، إذ تفرض مبادئ الحوكمة إرساء المساواة بين المساهمين، وتقديم المعلومات اللازمة لكافة المساهمين في الوقت المناسب، كما ويعد مبدأ عدم تضارب المصالح واتباع السلوك الأخلاقي من أبرز أسس االعدالة والمساواة. فعند تعارض مصلحة الفرد الشخصية بأي شكل كان على المصلحة العامة أو مصالح الشركة أو حتى المساهمين فهذا يؤكد وجود خلل في تفعيل مبدأ العدالة والمساواة.

3- مبدأ المساءلة: وتشير لتقييم العمل بشكل دوري، وإخضاع الفرد لمحاسبة الأداء، وترنو لإخضاع جميع العاملين للمساءلة وفقاً للظروف والحاجة لذلك، وارجاع الحقوق لأصحابها، والتعامل معهم سواء أمام القانون، وعدم التفريق بينهم، وأن يطيل ذلك كافة جوانب العمل المحاسبي والإداري والمالي، ضمن تشريعات تكفل ذلك، كما وتهتم المساءلة بالمدخلات أكثر من الموارد، وتركز على العمليات ومناسبتها مع القوانين والإجراءات، وتدرس مستوى الخدمة المقدمة ومدى رضا الزبائن عنها، كما تعكس النتائج كمية ونوعية المنتجات المقدمة عن طريق المخرجات لإرضاء العميل.

4- مبدأ المسؤولية: وهو اتّباع السلوك الأخلاقي الملائم والسليم بمعنى وجود مسؤولية أمام كافة الأطراف ذو العلاقة. فتفعيل معايير الحاكمية يحقق الانضباط ويساعد على بقاء وديمومة الشركات مما يضمن الانضباط صون لحقوق المساهمين، والتقيد بالإفصاح لتحقيق العدالة والشفافية، وانتخاب أعضاء منفصلين عن مجالس الإدارة يتمتعون بالخبرة والاختصاص لتفعيل الرقابة الذاتية، وفرض العقوبات للحد من استغلال أعضاء مجالس الإدارة والمديرين لحقوق المساهمين من خلال تسريب المعلومات الخاصة بالشركة.

وفي هذا الصدد، فقد تنبهت كثير من الشركات ومنها على سبيل المثال لا الحصر شركة الاتصالات النقالة إلى ضرورة دعم مبادئ الحوكمة المؤسسية ضمن تقاريرها المالية المطروحة، بشكل يوجد لها الموثوقية والمصداقية بوجه جميع الأطراف الداخلية والخارجية (Musa, 2021).

وعن أهمية الموثوقية فهي أحد المرتكزات المحاسبية التي تحول بالبيانات المتقدمة من القوائم والبيان المالي لتصبح أكثر فائدة يّستنار بها عند اتخاذ القرار السليم (Naga, 2019). ويمكن تعريفها بأنها: القدرة على استناد المعلومات المحاسبية من طرف مستعمليها دون تردد أو خوف، ذلك عن طريق أخذها بعين الاعتبار للمصداقية والشفافية وإمكانية التأكد منها، وخلوها من الأخطاء." (Arab Society of Certified Public Accountants, 2011, p: 48).

ويتفق Khanfar و Almatarina (2006) أن دعم موثوقية التقارير المالية الصادرة عنها خطوة فاعلة لتقييم فحوى هذه التقارير واختيار الملائم من بينها، والذي من شأنه يؤدي دوراً هاماً في اتخاذ القرارات المالية والإدارية والاستثمارية. كما ويؤكد Ben-Bahlaq (2020) أنّ لتعزيز الموثوقية ضمن التقارير المالية يفترض أن تتمتع بجمله من الخصائص، ومن أبرزها ما يلي:

أ- صدق التعبير: بمعني أن تعبر بيانات التقارير المالية عن المجريات الاقتصادية والمحاسبية والإدارية والمالية بشكل سليم، وتتلاءم والأحداث المراد طرحها وتوفيرها في التقارير بكل إخلاص وأمانة.

ب- الإفصاح بكل أمانة عن المضمون الحقيقي التي ترنو إليه.

ت- انسجام القيم التقنية مع المفاهيم المتداولة لوصف الأحداث الاقتصادية.

ث- الحيادية، ويقصد بها عدم التفرقة أو التحيز لجماعة بعينها من مستخدمي البيانات على حساب جماعة أخرى، فتعارض المصالح يقلل من درجة موثوقية المعلومات المحاسبية الصادرة.

ج- عدالة البيانات المتضمنة في البيان المالي بحيث ترضي شريحة واسعة من مستخدميها.

ح- الموضوعية وقابلية التأكد، بمعني انسجام وتلائم نتائج القياس المتحصل عليها، والقدرة على التوصل لنتائج مطابقة لها، ومن الممكن التأكد من صحتها إذا ما تم استعمال الطرق والأساليب نفسها لقياس المعلومة.

وفي هذا الإطار أجرى (Almaqtari,et.al., 2021) دراسة بحثت في أثر آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية اخذه بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الهندية، وكذلك التعرف مدى تقييد الشركات المالية المسجلة في بورصة بومباي والبالغ عددها (79) شركة بتفعيل آليات حوكمة الشركات. وأسفرت نتائجها وجود أثر إيجابيّ كبير لبعض آليات حوكمة الشركات على جودة تقاريرها المالية، وجاءت لصالح جودة التدقيق، يليها باقي الأليات بنفس التأثير.

في حين هدفت دراسة Al-Harbi (2021) إلى الكشف عن أثر حوكمة الشركات على جودة البيانات المالية للبنوك المسجلة في السوق المالية السعودية"تداول"، وخلصت نتائجها إلى وجود مستوى مرتفع من جودة التقارير المالية للبنوك قيد الدراسة، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) للالتزام بتفعيل بعض آليات الحوكمة، والمتمثلة في حجم مجلس الإدارة، تركز الملكية، وانفصال لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية للبنوك المدروسة، وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة Musa (2021) والتي أكدت الدور الفاعل لمبادئ حوكمة شركات الاتصالات السعودية STC على إرساء الشفافية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية، وقد حصل مبدأ العدالة والمساءلة على أثر مرتفع، ومن ثم مبدأ الشفافية والاستقلالية بتأثير بسيط. وكذلك مع نتائج دراسة Khanfar (2019) التي أثبتت وجود أثر إيجابيّ لمبادئ الحوكمة الأساسية على الفافية والإفصاح في التقارير المالية الواردة في تقاريرها المنبثقة عن البنوك التجارية في السعودية.

ولدولة الكويت إنجازات لا مثيل لها في صناعة الاتصالات، نتيجة للتطورات والتحولات التقنية المتلاحقة التي شهدها القطاع في السنوات ال**أخيرة** رغبةً منه في مجاراة عصر التكنولوجيا الرقمية، (Communication and Information Technology Regulatory Authority/CITRA, 2022)؛ بيد أن الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات أكدت وجود انخفاض ملموس للأرباح المتحصلة لشركات الاتصالات المسجلة في بورصة الكويت تهبط إلى أقل مستوى لها منذ أكثر من 7 سنوات، لتسجل 221 مليون كويتي بما يقابل (732) مليون دولار خلال عام 2021م، وبذلك تتراجع ما نسبته 24% سنوياً، ويكمن السبب وراء ذلك في العراقيل والصعوبات الغير متوقعة التي عاشها قطاع الاتصالات الكويتي بسبب جائحة كورونا والإجراءات الرامية لاحتواء تداعيات هذا الفيروس المستجد ، التي قادت إلى تَقَلُّص الاقتصاد وانخفاض أعداد المقيمين والزوار، الأمر الذي أدى إلى انكماش إيرادات القطاع مقابل ارتفاع النفقات التشغيلية (https://www.awalan.com/Article/12409).

وفي ضوء النتائج المالية المتحصلة، لم يكن هناك خيار أمام هيئة أسواق المال الكويتية سوى الاعتراف بجدوى الحوكمة المؤسسية للخروج من هذا المأزق، وذلك بإصدار تعميم على كافة الشركات المدرجة فيها، ومن أبرزها شركات الاتصالات– الهاتف النقال– بضرورة التقييد التام بتعليمات الحوكمة، وانتهاج مبادئها في كافة المجالات، وفي مختلف أنشطتها، انطلاقاً من أن هذه المبادئ تؤدي دوراً جلياً وواضحاً في دعم الموثوقية والمصداقية في بياناتها المالية المنبثقة عن تلك الشركات، وأن هذا يقود في نهاية المطاف إلى إقامة علاقة وطيدة مع المستثمرين داخل وخارج الكويت، فضلاً

عن أنه يوفر بيئة استثمارية آمنة لأرباب المصالح عن طريق الالتزام بالقوانين المحلية والإقليمية والدولية (Al Obaidan, 2020)؛ مما يفرض ذلك على شركات الاتصالات الكويتية ولا سيما الهاتف النقال إلى إبراز العدالة والشفافية والمسؤولية والمحاسبية مع العاملين لديها ضمن تعاملاتها، ومع الأخرى ذات الشأن عن طريق موثوقية بياناتها وتقاريها المالية الصادرة عنها؛ إذ إنّ من مقومات نجاح أي قطاع هو مدى توفر بيانات مالية سليمة وصادقة وصحيحة وتراعي التغيرات التقنية بشكل دوري، كما أن توفر هذه البيانات يؤدي دوراً في تحسين مؤشرات هذ القطاع في المحافل الدولية والإقليمية، ويحفز على الاستثمار في المشاريع الريادية لا سيما بمجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الدولة؛ من هنا جاءت فكرة هذه الدراسة للتحقق واستكشاف اثر مبادئ الحوكمة المؤسسية على تعزيز موثوقية التقارير المالية.

مشكلة الدراسة:

كان للأزمات المالية ومنها تداعيات جائحة كورونا وقع وأثر كبيرين على تراجع وهبوط اقتصاد كثير من الشركات، وبالأخص شركات الاتصالات، فقد كشفت الأزمات النقاب عن ضعف الإدارة وافتقارها للرقابة، وعدم مراعاة الشفافية والإفصاح والثقة في تقاريرها، وقيام مجلس الإدارة باتخاذ القرارات بشكل منفرد وسريع، وعدم متابعة التنفيذ وافتقار مبدأ المساءلة والمسؤولية الذي أثر سلباً على موثوقية ومصداقية بياناتها المالية، وهذه العوامل مجتمعة ساهمت في انخفاض مستوى الثقة لدى المساهمين وأرباب المصلحة في القوائم المالية المقدمة من الشركات، التي يتم الرجوع إليها غالباً عند صنع القرارات الخاصة بالمحافظة على رأس المال، الأمر الذي يعكس الحاجة الماسة لإعادة النظر من جديد في الأسلوب الذي تنتهجه شركات الاتصالات، فالحوكمة هي الخيار الأمثل لتطبيق الأدوات الرقابية المحاسبية والمالية والإدارية داخل المؤسسات، من أجل ضمان إيجاد الشفافية والمسؤولية والمساءلة والعدالة في معلوماتها المحاسبية وتقاريرها المالية التي تصدرها؛ لذا تركز اهتمام شركات الاتصالات أكثر من أي وقت مضى على انتهاج مبادئ وآليات الحوكمة لتوفير قوائم مالية تتسم بدرجة عالية من الشفافية والمسؤولية والعدالة والمساءلة والاستجابة لأولويات أصحاب المصالح ، مما يوحد الهدف ما بين المحاسبة والحوكمة وهو الثقة في تقاريرها وبياناتها المالية المنشورة.

وبالإطلاع على نتائج الدراسات السابقة ومنها دراسة كل من (Al-Harbi, 2021) و Al-Tahir & belghoul, (2021) و(Akkar & Sultan, 2020) و(Ahmad, 2019) فقد أشادت بأهمية تفعيل مبادئ الحوكمة كونها تشكل نقلة نوعية لحماية حقوق أرباب المصالح، وحل متكامل لزيادة ثقة المساهمين وأرباب المصلحة بالبيانات المالية، وهذا من

أنه ينعكس بصورة إيجابيّة على جودة التقارير المالية وما تكتنفه من بيانات مالية، وبالتالي اتخاذ القرارات المالية السليمة حيالها.

وعليه، فقد تنبهت الجهات الرقابية في سوق الكويت للأوراق المالية لضرورة صياغة لائحة لحوكمة الشركات، وأجبرت كافة الشركات، ومنها شركات الاتصالات الكويتية، لإيمانها بأن هذا الإجراء يحقق كثيراً من الآثار الإيجابيّة المختلفة. وبهذا جاءت هذه الدراسة للتحقق واستقصاء أثر مبادئ الحوكمة المؤسسية في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية.

أهداف الدراسة:

1. إلقاء الضوء على مفهوم الحوكمة المؤسسية، ومبادئها، وأهميتها للشركات.
2. الوقوف على آراء الإداريين والمحاسبين العاملين في شركات الهاتف النقال الكويتية – عينة الدراسة – حول بيان أثر مبادئ الحوكمة المؤسسية في تعزيز موثوقية التقارير المالية.
3. تقديم نتائج ومقترحات وتوصيات قد تفيد متخذي القرارات الإدارية والمالية في شركات الهاتف النقال الكويتية، والجهات المهتمة بالمجال لتفعيل مبادىء الحوكمة المؤسسية في الشركات.

أهمية الدراسة:

- تبرز أهمية الدراسة من أهمية موضوعها الذي تبحث فيه، والدور الجوهري الذي حققته شركات الاتصالات في التنمية الاقتصادية، وكذلك تناول الدراسة موضوعاً محاسبياً معاصراً ومهماً على مستوى القطاع الاقتصادي بصفة عامة، وقطاع الاتصالات – النقال– بصفة خاصة.
- يأمل الباحث من هذه الدراسة أن توسع الخبرة وتدعم ما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج، وتفيد على وجه الخصوص المدراء الماليين والإداريين ومجهزي التقارير المالية ورؤساء الأقسام والمحاسبين والمراقبين الماليين ومدققي الحسابات العاملين في الشركات قيد الدراسة لتفعيل مبادئ الحوكمة كونها طريقة مجدية لضمان ثقة المساهمين وأصحاب المصالح المهتمين بالمعلومات المالية، وهذا يؤثر بالإيجاب على جودة التقارير المالية وما تتضمنه من بيانات مالية، تسهم في التوصل لقرارات مالية صائبة.

– يمكن الاستفاده من نتائج الدراسة لتكون نقطة ارتكاز لدراسات أخرى في المجال ذاته، وتزويد المكتبات العربية بأدب نظري جديد في موضوع الدراسة يسترشد به الباحثون عن أهمية الحوكمة كونها من الأساليب المحاسبية التي تضمن جودة التقارير المالية وشفافيتها.

تقدم التغذية المرتدة المناسبة للباحثين والمهتمين بموضوع الدراسة مما ينعكس إيجاباً على شركة الهاتف النقال ويحافظ على بقائها واستمراريتها وبالتالي تحسين أدائها المالي، خاصة في ظل اشتداد حدة المنافسة في بيئة الأعمال.

فرضيات الدراسة:

بالاعتماد على أهداف الدراسة والدراسات السابقة تم صياغة الفرضيات العدمية الآتية:

HO: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لمبادئ الحوكمة المؤسسية في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية. ويتفرع منه الفرضيات الفرعية الآتية:

HO_1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لمبدأ الشفافية على تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية.

HO_2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لمبدأ المساءلة على تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية.

HO_3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لمبدأ المسؤولية على تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية.

HO_4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لمبدأ العدالة على تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية.

نموذج ومتغيرات الدراسة:

تم بناء نموذج تصوري لمتغيرات الدراسة بالاعتماد على الدراسات السابقة كدراسة Khanfar (2019) وAkkar و Sultan(2020) وAl-Harbi (2021) وAl-Tahir وbelghoul (2021)، والشكل الآتي يوضح ذلك:

الشكل رقم (1): نموذج ومتغيرات الدراسة

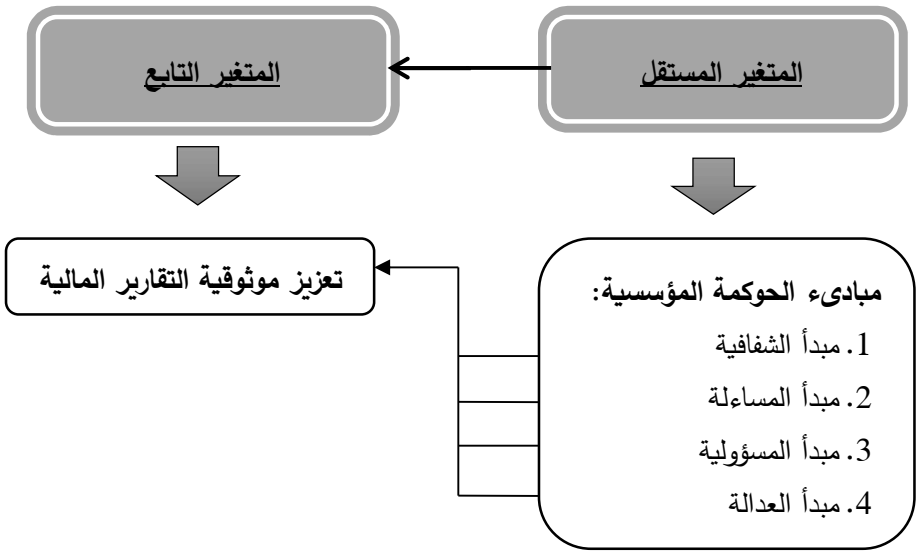

*** المصدر: من أعداد الباحث**

مصطلحات الدراسة:

الحوكمة المؤسسية (Institutional Governance): أسس تنظيمية ولوائح إدارية محاسبية تنظم العلاقات الكامنة بين العاملين في المؤسسات، ممثلة بأعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والمساهمين، والموظفين بغية إرساء العدالة والشفافية واخضاع إدارة المؤسسة للمساءلة أمام المساهمين، والتأكد من قدرة المؤسسة على تحمل المسؤولية نحو بلوغ مقاصدها واستراتيجياتها طويل الأمد، ومحاربتها لجميع أشكال الفساد المحاسبي والمالي والإداري (Sheriff, 2019). وتعرف إجرائياً بأنها: الدرجة الكلية التي حصل عليها المستجيبون من **أفراد** عينة الدراسة من خلال إجاباتهم على فقرات المجال الوارد في أداة الدراسة – الاستبانة – التي صممها الباحث لتحقيق هذا الغرض.

موثوقية التقارير المالية (Reliability of Financial Reports): تعني صحة المعلومات المقدمة في التقارير المالية وخلوها من الأخطاء أو التميز، واستنادها على مصادر معترف بها بحيث تساعد على توجيه القرارات لتكون أقرب للصواب، وتعتمد الثقة في القدرة على توفير حالة من الأمان والطمأنينة لدى مستخدمي المعلومات متخذي القرار ليتم الاستناد عليها في عملية صنع القرارات المتنوعة (Dick & Missonier-Piera,2010). وإجرائياً تقاس موثوقية التقارير المالية بالدرجة الكلية التي حصل عليها المستجيبون من **أفراد** الدراسة عبر استجاباتهم على فقرات المجال الوارد في أداة الدراسة – الاستبانة – التي صممها الباحث لتحقيق هذا الغرض.

التقارير المالية (Financial Reports): وهي المخرجات النهائية للنظام المحاسبي لشركة معينة، وهي الوسيلة الرئيسة لإيصال المعلومات النهائية لأصحاب المصلحة والجمهور، تتضمن هذه التقارير بالعادة صافي الربح، الميزانية العمومية، والتدفقات النقدية، والإفصاحات المرافقة للحاشية، والتي تشتمل على توفير تفاصيل حول مواضيع معينة، على النحو المنصوص عليه ضمن النسق المحاسبي ذي الشأن أي معلومات مالية تريد الشركة نشرها عن نفسها خلال موقعها الإلكتروني، والتقارير السنوية المنبثقة للمساهمين مرفق بها نشرة للمستثمرين المتوقعين فيما يتعلق بإصدار الأوراق المالية من قبل المؤسسة (Dabbicco & Mattei, 2021).

حدود الدراسة الدراسة:

- **الحدود البشرية:** اقتصرت الدراسة على عينة من المدراء الماليين والإداريين ومعدي التقارير المالية والمحاسبين والمراقبيين الماليين العاملين في شركات النقال الهاتفي الكويتية.
- **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة على الشركات الاتصالات الكويتية الثلاث المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية دون شمول المصارف الأخرى بالبحث.
- **الحدود الزمانية:** وهي الفترة التي استغرقت عملية جمع البيانات (الأولية والثانوية) اللازمة لإنجاز الدراسة، حيث طبق البحث خلال الفترة الواقعة ما بين شهر نوفمبر من عام 2021 وحتى فبراير من العام 2022.
- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على أثر مبادىء الحوكمة المؤسسية في تعزيز موثوقية التقارير المالية في الشركات محل الدراسة.

الطريقة والإجراءات

- **منهج الدراسة: تحقيقاً لأهداف الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق.**

- **مجتمع الدراسة وعينتها: تمثل مجتمع الدراسة من جميع شركات اتصالات الهاتف النقال الكويتي المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية، ونظراً للقيود الخاصة بكبر حجم مجتمع البحث والوقت والتكلفة وصعوبة الاعتماد على أسلوب الحصر الشامل لجمع البيانات الأولية، اعتمد الباحث على أسلوب العينات، فلم يتم فرض أي قيود وضوابط تتحكم بالنتائج، وبناء على ذلك تعد هذه الدراسة ميدانية لكون**

المعلومات التي تم الحصول عليها مباشرة من المدراء الماليين والأداريين ومعدي التقارير المالية ورؤساء الأقسام والمحاسبين والمراقبين الماليين ومدققي الحسابات للشركات قيد الدراسة. كما اعتمد الباحث على أسلوب العينة العشوائية البسيطة في تحديد عينة الدراسة، حيث تمثل عينة الدراسة شاغلي الوظائف المحاسبية والمالية في شركات الاتصالات الكويتية المدرجة في سوق الكويت المالي ممن يشغلون منصب مدير مالي وإداري ومعدي التقارير المالية ورؤساء الأقسام والمحاسبين والمراقبين الماليين ومدققي الحسابات. ويوضح الجدول رقم (1) أسماء شركات الاتصال الكويتية، وعدد الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل.

الجدول (1) الاستبانات المرسلة والمستردة من عينة الدراسة

اسم الشركة	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستردة	عدد الاستبانات الصالحة للتحليل	النسبة
زين	150	110	89	%80.9
فيفا	150	143	94	%65.7
أوريدو	150	112	91	%81.2
المجموع	**450**	**365**	**274**	%75.0

يلاحظ من الجدول السابق أن عدد الاستبانات الموزعة على **أفراد** عينة الدراسة (450) استبانة، استرد منها (365)، في حين بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (274) استبانة أي ما نسبته (75%) من إجماليّ الاستبانات المستردة. والجدول التالي يوضح خصائص **أفراد** عينة الدراسة:

الجدول(2) خصائص أفراد عينة الدراسة موزعين حسب المتغيرات الديموغرافية

المتغيرات الوسيطية		العدد	النسبة
المؤهل العلمي	بكالوريوس فما دون	94	%34.3
	دراسات عليا (ماجستير + دكتوراه)	180	%65.7
العمر	30 سنة فأقل	50	%18.4
	31- 40 سنة	30	%10.9
	41- 50 سنة	90	%32.8
	51 سنة فأكثر	104	%37.9
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	44	%16.1
	من 5- 10سنوات	90	%32.8
	أكثر من 10 سنوات	140	%51.1
التخصص	محاسبة	84	%30.6
	اقتصاد	30	%10.9
	مالية ومصرفية	60	%21.9

	نظم معلومات	50	%18.3
	إدارة أعمال	50	%18.3

يلاحظ في الجدول (2) أن غالبية العينة من فئة دراسات عليا (ماجستير + دكتوراه) بنسبة (65.7%)، ومن العمر 51 سنة فأكثر بنسبة (37.9%)، وممن هم في خبرة أكثر من 10 سنوات بنسبة (51.1%%) وممن تخصصهم محاسبة بنسبة (30.6%). يظهر من خلال هذه النتائج أن جميع **أفراد** العينة المختارة هم من ذوي الكفاءات والشهادات العلمية والعملية العليا وممن يملكون خبرات عملية تقع في مجال عمل المحاسبة بكفاءة والتي تمكنهم من إدراك ما يحيط ببيئة العمل.

- **أداة الدراسة وطرق جمع البيانات: تم اعتماد قائمة الاستقصاء (الاستبيان) كأداة لجمع البيانات الأولية من أفراد عينة الدراسة، واشتملت القائمة على ثلاثة أجزاء، تمثل الجزء الأول البيانات الشخصية (الديموغرافية) عن أفراد عينة الدراسة، والجزء الثاني شمل مجالات المتغير المستقل، وهي: مبادىء الحوكمة المؤسسية، وأما الجزء الثالث تمثل بالمتغير التابع، وهو مجال موثوقية التقارير المالية. وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي، وهو: (5) درجة كبيرة جداً و(4) درجة كبيرة و(3) درجة متوسطة و(2) درجة قليلة و(1) درجة قليلة جداً. واحتُسبت درجة القطع بقسمة حاصل الفرق بين أعلى قيمة للمقياس (5)، وأقل قيمة فيه (1) على ثلاثة مستويات، أي أن درجة القطع [(5-1)/3=1.33]، بذلك تكون درجات التقدير ضمن ثلاث مستويات وهي: 1- 2.33 درجة تقدير منخفضة، و2.34- 3.67 درجة تقدير متوسطة، و3.68- 5 درجة تقدير مرتفعة.**

- **صدق أداة الدراسة:**

1- الصدق الظاهري Face Validity: تم التحقق من الصدق الظاهري لأداة البحث بعرضها بصورتها الأولية على مجموعة من المحكمين أصحاب الاختصاص والخبرة في مجال المحاسبة المالية والتدقيق، وطلب منهم الحكم على كل فقرة من فقرات الأداة من حيث: الوضوح، وسلامة الصياغة اللغوية، ومدى انتمائها للمجال الذي صنفت تحته، ثم الإضافة أو الحذف أو التعديل، أو أية ملاحظات يرونها هامة؛ وبناء على آراء المحكمين

وملاحظاتهم واقتراحاتهم، تم إعادة صياغة بعض الفقرات وتعديلها، وتم حذف بعض الفقرات بحيث اصبح عدد فقراتها بصورتها النهائية (26) فقرة.

2- صدق المحتوى Content Validity: تم التأكد من صدق المحتوى باستخدام أسلوب معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation coefficient) للاعتمادية والثقة، وذلك للتأكد من اتساق متغيرات الدراسة مع بعضها البعض من خلال ارتباط المتغيرات ببعضها البعض، حيث تراوحت معاملات الصدق لمقياس مبادىء الحوكمة المؤسسية ما بين (0.829- 0.994)، أما مقياس موثوقية التقارير المالية فقد بلغ (0.971)، كما بلغ الصدق الكلي للمقياس ككل (0.892)، الأمر الذي انعكس أثره على الصدق الذاتي للمقياس الكلي لمتغيرات البحث.

- **ثبات أداة الدراسة:**

للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha)، والتي بلغت (ألفا=0.96)، مما يدل على درجة ثبات مرتفعة لعينة الدراسة تتناسب واغراض البحث العلمي، وتحقيق موثوقية في ثبات نتائجه عند تطبيقية. والجدول رقم (3) يوضح ذلك.

الجدول (3) معاملات الصدق والثبات لأداة البحث ككل ولكل مجال من مجالاتها الخمسة

مجالات المقياس		عدد الفقرات	معامل الارتباط لقياس الصدق	معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات
مبادىء الحوكمة المؤسسية	الشفافية	5	**0.895	0.87
	المساءلة	5	**0.978	0.90
	المسؤولية	5	**0.829	0.85
	العدالة	5	**0.994	0.93
موثوقية التقارير المالية		6	**0.971	0.85
الأداء ككل		**26**	****0.892**	**0.96**

المعالجة الإحصائية: استعان الباحث ببرنامج التحليل الإحصائي SPSS/25 لتحليل البيانات التي جُمعت من خلال أداة البحث، واستُخدِمت اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) لإثبات الفرضيات الفرعية، وتحليل الانحدار الخطي المتعدد، وذلك لإثبات صحة الفرضية الرئيسة.

نتائج التحليل الاحصائي:

لغاية وصف مستوى فاعلية مبادىء الحوكمة المؤسسية ومستوى موثوقية التقارير المالية في شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت، تم استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من معنوية المتغيرات ومدى فاعلية العناصر، والجدول الأتي يوضح ذلك:

الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور أداة الدراسة

مجالات المقياس/ المتغيرات		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة التقدير
مبادىء الحوكمة المؤسسية	مبدأ المساءلة	4.04	0.74	1	مرتفعة
	مبدأ الشفافية	3.71	0.77	2	متوسطة
	مبدأ المسؤولية	3.67	0.83	3	مرتفعة
	مبدأ العدالة	3.64	0.71	4	متوسطة
موثوقية التقارير المالية		**3.56**	**0.79**	**5**	**متوسطة**

يوضح الجدول رقم (4) أعلاه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداة الدراسة ككل، حيث جاء مبدأ المساءلة بالترتيب الأول بتقدير مرتفع، بمتوسط حسابي (4.04)، يلية في الترتيب الثاني مبدأ الشفافة بمتوسط حسابي (3.71) وبتقدير مرتفع، في حين جاء مبدأ المسؤولية في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي (3.67)، وبتقدير متوسط، و**أخيراً** جاء مبدأ العدالة بمتوسط حسابي (3.64) بتقدير متوسط. أما المتغير التابع وهو موثوقية التقارير المالية فقد جاء بالترتيب الأخير بمتوسط حسابي (3.56) وبتقدير متوسط.

اختبار فرضيات الدراسة

قبل البدء في تطبيق تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراس، يجب التأكد من ملاءمة البيانات لافترضات تحليل الانحدار، ويتم ذلك من خلال عدة اختبارات، أهمها اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات، ومعامل تضخم التباين (Variance Inflationary Factor/ VIF) لكل متغير من متغيرات الدراسة مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين المسموح به للقيمة 10.

1- **التوزيع الطبيعي للبيانات:** من شروط تطبيق الاختبارات البارامترية (Parametric) تحقيق التوزيع الطبيعي، بحيث تخضع البيانات التي جُمعت للتوزيع الطبيعي، ولإثبات ذلك يتم استخدام اختبار كولموجروف – سمير نوف (Kolmogrove-Smirov)، والجدول رقم (5) يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار (Kolmogrove-Smirov).

الجدول رقم (5) نتائج اختبار Kolmogrove-Smirov لقياس التوزيع الطبيعي للبيانات

		الشفافية	المساءلة	المسؤولية	العدالة	موثوقية التقارير المالية
العدد		274	274	274	274	274
معلمات عادية(a)	المتوسط الحسابي	3.71	4.04	3.67	3.64	3.56
	الانحراف المعياري	0.77	0.74	0.83	0.71	0.79
الفروق الاكثر تطرفاً	المطلق	0.296	0.307	0.232	0.235	0.237
	الموجب	0.261	0.257	0.218	0.209	0.231
	السالب	-0.296-	-0.307-	-0.232-	-0.235-	-0.237-
إحصائية الاختبار		0.296	0.307	0.232	0.235	0.237
قيمة Asymp. Sig. (2-tailed)		**0.000c**	**0.000c**	**0.000c**	**0.000c**	**0.000c**

a: توزيع اختباري طبيعي.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول السابق، أن جميع قيم الدلالة الإحصائية هي أصغر من مستوى المعنوية البالغ 5% وهي دالة إحصائياً، وبناءً على ذلك نتوصل إلى أن بيانات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي.

2- معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF): من شروط استخدام تحليل الانحدار خلو الأبعاد من الارتباط الخطي المتعدد، وللتأكيد على عدم وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد، تم حساب معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF)، والجدول (6) يوضح ذلك.

جدول رقم (6) تحليل التباين لأبعاد المتغير المستقل (VIF)

مبادىء الحوكمة المؤسسية	معامل تضخم التباين
مبدأ الشفافية	**3.806**
مبدأ المساءلة	**4.547**
مبدأ المسؤولية	**3.337**
مبدأ العدالة	**2.814**

يوضح الجدول (6) أن جميع قيم معامل تضخم التباين هي أكبر من 1 وأقل 10، وهذه النتيجة دلالة على عدم وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد.

3- اختبار الارتباط الخطي الذاتي Autocorrelation: وهو اختبار يستخدم للتأكد من صحة استخدام الانحدار الخطي لإثبات الفرضيات، حيث يتم في ضوئة معرفة فيما إذا وُجِدت ارتباطات بين الأخطاء العشوائية، ووجود التحيز بين المعاملات المقدرة، التي سوف تؤثر على دقة التحليل للبيانات، ونتيجة لذلك عدم

الحصول على نتائج دقيقة للبحث. وللتأكد من خلو ظاهرة الارتباط الخطي الذاتي يُستخدم اختبار ديربن واتسون Durbin Watson حيث قورنت نتائج اختبار ديربن – واتسون المحسوبة بالقيم الجدولية، إذ يحتوي جدول ديربن واتسون على قيمتين، قيمة عظمى، وتعرف du، وقيمة صغرى وتعرف dl، وللتأكد من خلو ظاهرة الارتباط الذاتي يجب أن تكون قيم ديربن واتسون المحسوبة أكبر من القيم العظمى الجدولية، الجدول رقم (7) يوضح قيم ديربن – واتسون المحسوبة.

جدول رقم (7) نتائج اختبار ديربن – واتسون

الفرضية	قيمة d-w	Dl	Du	النتيجة
H0	1.931	1.758	1.779	لا يوجد ارتباط ذاتي.
H01	1.902	1.758	1.779	لا يوجد ارتباط ذاتي.
H02	1.977	1.758	1.779	لا يوجد ارتباط ذاتي.
H03	1.938	1.758	1.779	لا يوجد ارتباط ذاتي.
H04	1.957	1.758	1.779	لا يوجد ارتباط ذاتي.

يتضح من الجدول السابق أن جميع قيم ديربن – واتسون لأبعاد الفرضيات هي أكبر من القيم العظمى الجدولية، وهذه النتيجة دلالة على خلو البيانات من ظاهرة الارتباط الخطي الذاتي.

بعد التأكد من أن بيانات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي، وخلوها من ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد، وظاهرة الارتباط الذاتي، وتلك النتيجة دلالة على صلاحّية استخدام الانحدار الخطي لإثبات فرضيات الدراسة.

نتائج فروض الدراسة

1- **اختبار الفرضية الرئيسية (HO): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لمبادئ الحوكمة المؤسسية في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية.** استُخدِم تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لإثبات الفرضية الرئيسية.

جدول رقم (8) نتائج اختبار نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد بين مبادئ الحوكمة المؤسسية وتعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية

المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	درجة الحرية	مجالات المتغير المستقل	قيمة Beta	F المحسوبة	مستوى لدلالة Sig
تعزيز موثوقية التقارير المالية	0.883	0.779	4	مبدأ الشفافية	0.192	416.156	0.000
			269	مبدأ المساءلة	0.205		0.000
				مبدأ المسؤولية	0.138		0.000
			273	مبدأ العدالة	0.093		0.000

يظهر الجدول السابق أن قيمة F المحسوبة والبالغة 416.156 وقيمة الدلالة الإحصائية البالغة (α =0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية (α = 0.05)، ومن خلال نتيجة معامل الارتباط R = 0.883 وأن أبعاد المتغير المستقل تفسر 0.883% من المتغير التابع، وتبين ذلك من نتيجة معامل التحديد R2 = 0.779، وبناءً عليه نرفض الفرضية العدمية الرئيسية، ونقبل الفرضية البديلة يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مبادئ الحوكمة المؤسسية وتعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية. وتخلص إلى أن هناك علاقة إيجابيّة وأثر بين المتغير التابع موثوقية التقارير المالية والمتغير المستقل مبادئ الحوكمة المؤسسية.

ولإثبات صحة الفرضيات الفرعية استخدم تحليل الأنحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لتحديد نسبة تفسير كل بعد من أبعاد المتغير المستقل على المتغير التابع كل على حده، وكانت النتائج كالتالي:

2- الفرضية الفرعية الأولى (HO1): لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) لمبدأ الشفافية في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية.

جدول رقم (9) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين مبدأ الشفافية وتعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية.

المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	درجة الحرية	المتغير المستقل	قيمة Beta	T الجدولية	T المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
تعزيز موثوقية التقارير المالية	0.803	0.644	1	مبدأ الشفافية	0.667	1.960	32.808	0.000
			272					
			273					

يوضح الجدول (9) ثبوت المعنوية الإحصائية لمبدأ الشفافية، وذلك من خلال أن قيمة T المحسوبة 32.808 أكبر من T الجدولية والبالغة 1.960، أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مبدأ الشفافية وتعزيز موثوقية التقارير المالية، وأن قيمة الدلالة الإحصائية والبالغة (α =0.000) هي أصغر من مستوى المعنوية (α = 0.05).

وفي ضوء النتائج السابقة نرفض الفرضية الفرعية (الصفرية)، ونقبل الفرضية البديلة الأولى، يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ الشفافية في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية. بالإضافة إلى وجود إثبات علاقة موجبة بين البعدين مستدلين على ذلك من خلال عامل الارتباط R= 0.803، وأن قيمة معامل التحدي R2 = 0.644 ويستدل من ذلك على أن مبدأ الشفافية يفسر ما مقداره 0.803% من عامل موثوقية التقارير المالية، وأن قيمة Beta والبالغة 0.667 تدل على أن أي تغيير بوحدة واحدة في مبدأ الشفافية يقابله تغيير بقيمة 0.667 في عامل موثوقية التقارير المالية.

3- الفرضية الفرعية الثانية (HO2): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) لمبدأ المساءلة في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية.

جدول رقم (10) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين مبدأ المساءلة وتعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية.

المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	درجة الحرية	المتغير المستقل	قيمة Beta	T الجدولية	T المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
تعزيز موثوقية التقارير المالية	0.830	0.689	1 272 273	مبدأ المساءلة	0.643	1.960	36.234	0.000

يوضح الجدول (10) ثبوت المعنوية الإحصائية لمبدأ المساءلة، وذلك من خلال أن قيمة T المحسوبة 36.234 أكبر من T الجدولية والبالغة 1.960، أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مبدأ المساءلة وموثوقية التقارير المالية، وأن قيمة الدلالة الإحصائية والبالغة (α =0.000) هي أقل من مستوى المعنوية (α = 0.05).

وفي ضوء النتائج السابقة نرفض الفرضية الفرعية (الصفرية)، ونقبل الفرضية البديلة الأولى، يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمبدأ المساءلة في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت

للأوراق المالية. بالإضافة إلى وجود إثبات علاقة موجبة بين البعدين مستدلين على ذلك من خلال عامل الارتباط R= 0.830، وأن قيمة معامل التحديد R2 = 0.689 ويستدل من ذلك على أن مبدأ المساءلة يفسر ما مقداره 0.830% من عامل موثوقية التقارير المالية، أن قيمة Beta والبالغة 0.643 تدل على أن أي تغيير بوحدة واحدة في مبدأ المساءلة يقابله تغيير بقيمة 0.643 في عامل موثوقية التقارير المالية.

4- الفرضية الفرعية الثالثة (HO3): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) لمبدأ المسؤولية في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية.

جدول رقم (11) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين مبدأ المسؤولية وتعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية.

المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	درجة الحرية	المتغير المستقل	قيمة Beta	T الجدولية	T المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
تعزيز موثوقية التقارير المالية	0.766	0.587	1	مبدأ المسؤولية	0.662	1.960	29.029	0.000
			272					
			273					

يوضح الجدول (11) ثبوت المعنوية الإحصائية لمبدأ المسؤولية، وذلك من خلال أن قيمة T المحسوبة 29.029 أكبر من T الجدولية والبالغة 1.960، أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مبدأ المسؤولية وموثوقية التقارير المالية، وأن قيمة الدلالة الإحصائية والبالغة (α =0.000) هي أقل من مستوى المعنوية (α = 0.05).

وفي ضوء النتائج السابقة نرفض الفرضية الفرعية (الصفرية)، ونقبل الفرضية البديلة الأولى، يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ المسؤولية في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية. بالإضافة إلى وجود إثبات علاقة موجبة بين البعدين مستدلين على ذلك من خلال عامل الارتباط R = 0.766، وأن قيمة معامل التحديد R2 = 0.587 ويستدل من ذلك على أن مبدا المسؤولية يفسر ما مقداره 0.766% من عامل موثوقية التقارير المالية، إن قيمة Beta والبالغة 0.662 تدل على أن أي تغيير بوحدة واحدة في مبدأ المسؤولية يقابله تغيير بقيمة 0.662 في عامل موثوقية التقارير المالية.

5- الفرضية الفرعية الرابعة (HO4): لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) لمبدأ العدالة في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية.

جدول رقم (12) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين مبدأ العدالة وتعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية.

المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	درجة الحرية	المتغير المستقل	قيمة Beta	T الجدولية	T المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
تعزيز موثوقية التقارير المالية	0.747	0.558	1 272 273	مبدأ العدالة	0.672	1.960	27.408	0.000

يوضح الجدول (9) ثبوت المعنوية الإحصائية لمبدأ العدالة، وذلك من خلال أن قيمة T المحسوبة **27.408** أكبر من T الجدولية والبالغة 1.960، أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مبدأ العدالة وتعزيز موثوقية التقارير المالية، وأن قيمة الدلالة الإحصائية والبالغة (α =0.000) هي أقل من مستوى المعنوية (α = 0.05).

وفي ضوء النتائج السابقة نرفض الفرضية الفرعية (الصفرية)، ونقبل الفرضية البديلة الأولى، يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ العدالة في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية. بالإضافة إلى وجود إثبات علاقة موجبة بين البعدين مستدلين على ذلك من خلال عامل الارتباط R = 0.747، وأن قيمة معامل التحديد R2 = 0.558 ويستدل من ذلك على أن مبدأ العدالة يفسر ما مقداره 0.747% من عامل موثوقية التقارير المالية، وأن قيمة Beta والبالغة 0.672 تدل على أن أي تغيير بوحدة واحدة في مبدأ العدالة يقابله تغيير بقيمة 0.672 في عامل موثوقية التقارير المالية.

مناقشة نتائج الدراسة:

أسفرت نتائج الدراسة أن شركات الاتصالات الكويتية المدرجة في بورصة الكويت تهتم بتفعيل مبدأ الشفافية ومبدأ المساءلة بدرجة مرتفعة، الذي بدوره يعكس فاعلية مرتفعة، ويمكن إرجاع هذه النتيجة إلى أن توظيف البيان المالي بصفه دورية بحيث تقوم بإيضاح السياسات والمتغيرات التي تجري في الشركة بشكل عام. فضلاً عن أن إدارة الشركة تقوم بتعريف العاملين بالسياسات والإجراءات اللازمة عند تصميم التقارير المالية التي باتت تعد جزءاً من الواجبات اليومية،

وأيضاً تمنح الصلاحيات الكاملة للعاملين في قسم إعداد البيانات والأقسام المحاسبية بغية التوصل للنتائج التي تقود للابتكار في العمل.

وفي السياق ذاته، أوضحت النتائج أنّ الشركات تقوم بتطبيق مبدأ العدالة ومبدأ المسؤولية ولكن بدرجة متوسطة، ويعزى ذلك إلى عدم اهتمام الإدارات العليا بشكل نسبي بلجنة التدقيق الداخلي والخارجي التي لها دور محوري بنظام المحاسبة وتجهيز البيان المالي، علاوة على الفعالية المتوسطة فيما يتعلق بوجود توصيف وظيفي يوضح أدوار ومسؤوليات الموظفين داخل الشركة.

كما وبينت الدراسة فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية أنّ شركات الاتصالات الكويتية تقدم قوائم وبيانات مالية مناسبة بدرجة متوسطة ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى التزام الموظفين بالإفصاح عن الوقائع والعمليات المالية والمحاسبية من أجل تزويد أصحاب المصالح والمستخدمين بمعلومات قيمة وذات فائدة لاتخاذ قرارات ذكية، كما ويمكن تفسير ذلك إلى أن بعض الافصاحات هي اختيارية لذا فهي أقل تمثيلات في التقارير المالية.

وأظهرت النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الرئيسية إلى وجود تأثير إيجابيّ فاعل لمبادئ الحوكمة المؤسسية على دعم موثوقية التقارير المالية، ويعزى ذلك إلى أن هذه المبادئ تسهم في تطوير جودة التقارير وبذلك تزيد من موثوقيتها، كما تعمل على إيضاح التغيرات الحاصلة في السياسات والمعايير المحاسبية خلال فترات متباينة، إلى جانب أن تفعيل مبدأ العدالة ومبدأ المسؤولية يسهمان في إتمام الأعمال وبلوغ المقاصد وإيجاد قنوات اتصال قوية بين جميع الموظفن لاستيعاب الأساليب والإجراءات المتعلقة بالحوكمة المؤسسية وهذا من شأنه يطور من أداء الموظفين نحو المزيد من الإبداع والابتكار ويعزز من قدراتهم الإنتاجية وبالتالي يحسن جودة التقارير المالية وموثوقيتها.

التوصيات:

1- إنشاء لجان حوكمة في شركات الاتصلات موضوع الدراسة مهمتها تصويب الأخطاء وتصحيح التقارير.
2- إعداد نشرات دائمة تبرز أهمية وضرورة الحوكمة وأخذ مبادئها على محمل الجد عند إعداد التقارير المالية لشركات موضوع الدراسة.
3- زيادة اهتمام الإدارات العليا بشكل مضاعف وبلجنة التدقيق الداخلي والخارجي التي لها دور محوري بنظام المحاسبة وتجهيز البيان المالي.

4- التنسيق بين كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي والإدارة التنفيذية لإرساء مفهوم المسؤولية والعدالة في الشركات محل الدراسة.

5- نشر الوعي عن ثقافة ومفهوم مبادئ الحوكمة وتكثيف الجهود لتبني مبادىء الحوكمة المصرفية لدى كافة الأطراف المستفيدة من شركات الاتصالات محل الدراسة من خلال تهيئة الدورات التدريبية.

6- وضع خطة تدقيق لشركات الاتصالات محل الدراسة بالاتساق مع مبادىء الحوكمة لتسهيل الوصول الى تقييم دقيق يعكس موثوقية التقارير المالية التي تصدرها.

7- القيام بتحليل مالي معمق للقوائم المالية الخاصة بشركات الاتصالات محل الدراسة للتحقق من مدى مراعاتها لكافة المبادئ وبذات القدر من الاهتمام، لتسليط الضوء على المحاسن والمنافع التي توجدها للعملاء؛ لأنّ شركات الاتصالات في حقيقتها هي مؤسسات اقتصادية خدمية.

8- القيام بإجراء المزيد من الدراسات التطبيقية التي تبحث في أثر مبادئ الحوكمة على متغيرات أخرى مثل: قرارات المستثمرين فيها، وجودة التقارير المالية، والقيمة السوقية، والأداء التشغيلي، وقيمة المنشأت، وجذب الفرص الاستثمارية الجديدة، ورضا العملاء، وتحقيق الميزة التنافسية، وتجويد الأداء، والنهوض بالخدمات في قطاع الاتصالات، وقطاعات أخرى مماثلة.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- أحمد، رقية.(2019). دور الحوكمة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية. المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، 7(1)، 1-16.

- باصم، محمد.(2019). دور الحوكمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد: دراسة تحليلية لمؤشر الشفافية ومؤشر المساءلة والمحاسبة في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، (77)، 551 – 602.

- بن بحلق، طلال.(2020). أسس القياس والإفصاح المحاسبي لمعاملات الوقف وأثرها على ترشيد القرارات في المؤسسات الوقفية مع دراسة ميدانية بدولة الكويت. (اطروحة دكتوراة غير منشورة)، جامعة كفر الشيخ، مصر.

- الحربي، ألاء.(2021). أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول". مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 29(3)، 223-253.

- خنفر، مؤيد والمطارنة، غسان.(2006). تحليل القوائم المالية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

- خنفر، مؤيد.(2019). أثر تطبيق الحوكمة على تعزيز الشفافية والإفصاح في التقارير المالية للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية. مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، 15(20)، 335-350.

- الريس، يوسف.(2019). تأثير قواعد الحوكمة على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- شريف، بربريس.(2019). دور وآليات الحوكمة فى الحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الرياضية. مجلة منازعات الأعمال، (44)، 85-61.

- الطاهر، توايتية وبلغول، هشام.(2021). دور مبادئ حوكمة الشركات في الإفصاح عن القوائم المالية دراسة حالة الشركة الوطنية للتوزيع الكهرباء والغاز – مديرية أم البواقي–. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 5(1)، 178–210.

- العبيدان، هشام.(2020). حوكمة الشركات في الكويت... "بين القواعد والواقع"، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/2/11، من الرابط:https://www.alraimedia.com/article/1512740

- عثماني، أحمد وكسنة، محمد. (2020). أثر تطبيق حوكمة المؤسسات في الإفصاح عن تكلفة الموارد البشرية: دراسة ميدانية بمؤسسة نفطال بالجلفة. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 6(1)، 87–106.

- عكار، زينب وسلطان، وفاء. (2020). دور مبادئ وآليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي دراسة تطبيقية في شركة التامين الوطنية. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، 12(29)، 175–204.

- القاسم، نضال وأبو بشارة، جمال.(2019). مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في كليات وأقسام التربية الرياضية في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية. مجلة دراسات العلوم التربوية، 46، 693–711.

- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. (2011). المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية، ترجمة: مجموعة طلال أبو غزالة الدولية، عمان: مؤسسة طلال ابو غزالة.

- المروان، مصعب وأبو خشبة، عبدالعال والسعد، صالح.(2021). دور الحوكمة في مكافحة الفساد المالي في وحدات القطاع العام في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية. المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، 5(19)، 125 – 190.

- موسى، آمنة.(2021). دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على الاتصالات السعودية STC". مجلة رماح للبحوث والدراسات، (54)، 81–115.

- موقع أولاً الاقتصاد والأعمال.(2021). "قطاع الاتصالات الكويتي 2020: انكماش الأرباح يقلص "شهية" الانفاق الاستثماري، 2021، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/2/11، من الرابط: https://www.awalan.com/Article/12409/%

- نجا، أماني. (2019). دراسة دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 10(4)، 224-253.

- الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات.(2022). بيانات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات لدولة الكويت"، 2022، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/2/11، من الرابط: https://www.citra.gov.kw/sites/ar/Pages/ict_indicators.aspx

- الوكيل، منال.(2021). تأثير مبادئ الحوكمة على الأداء الوظيفي: دراسة تطبيقية على حي شرق مدينة نصر. المجلة العربية للإدارة، 41(4)، 107-127.

المراجع الأجنبية:

- Ahmed, R.(2019). The role of governance in reducing creative accounting practices and their impact on the quality of accounting information: an applied study. World Journal of Economics and Business, 7(1), 1-16. (in Arabic)

- Akkar, Z & Sultan, W. (2020). The role of governance principles and mechanisms in improving financial performance an applied study in the National Insurance Company. Journal of Anbar University of economic and Administrative Sciences, 12 (29), 175-204. (in Arabic)

- Al- Harbi, A.(2021). The impact of corporate governance on the quality of financial reporting: an applied study on banks listed on the Saudi stock market "Tadawul". Journal of the Islamic University for economic and Administrative Studies, 29 (3), 223-253. (in Arabic)

- Al- Obaidan, H.(2020). Corporate governance in Kuwait... Retrieved on 11/2/2022, from the link: https://www.alraimedia.com/article/1512740. (in Arabic)

- Al Qasim, N. & Abu Bishara, J.(2019). The extent to which the principles of governance are applied in the faculties and departments of physical education in Palestinian higher education institutions. Journal of educational science studies, 46, 693-711. (in Arabic)

- Alazemi, M. & Al Omari, A.,(2021).The Application Level of Institutional Governance in the Islamic Institutions and Banks in Kuwait. The International Journal of Business Ethics and Governance (IJBEG), 3(3), 85-102.

- Almaqtari, F. A., Hashed, A. A., Shamim, M., & Al-ahdal, W. M. (2021).Impact of corporate governance mechanisms on financial reporting quality: a study of Indian GAAP and Indian Accounting Standards. Problems and Perspectives in Management, 18(4), 1-13. DOI:10.21511/ppm.18 (4).2020.01.

- Al-Marwan, M., aboukhsheba, A. A. & Al-Saad, S.(2021). The role of governance in combating financial corruption in public sector units in Saudi Arabia: a field study. Arab Journal of literature and humanities, Arab Foundation for Education, Science and literature,5 (19) 125 – 190. (in Arabic)

- Al-Rais, Y.(2019). The impact of governance rules on profit management: an applied study on industrial and service companies listed on the Palestine exchange. (Unpublished master's thesis), Islamic University, Gaza, Palestine. (in Arabic)

- Al-Taher, T. & belghoul, H.(2021). The role of corporate governance principles in the disclosure of financial statements Case Study of the national electricity and gas distribution company – Umm Al-bawaqi Directorate -. Journal of research in finance and accounting, 5(1), 178-210. (in Arabic)

- Al-Wakil, M.(2021). The impact of governance principles on job performance: an applied study on the East Nasr City neighborhood. Arab Journal of management, 41(4), 107-127. (in Arabic)

- Arab Society of Certified Public Accountants.(2011). International Accounting Standards issued by the international standards committee, translation: Talal Abu Ghazaleh International Group, Amman: Talal Abu Ghazaleh Foundation. (in Arabic)

- Bassem, M.(2019). The role of governance in promoting integrity and combating corruption: an analytical study of the Transparency Index and the accountability index in Saudi Arabia. Journal of Umm Al-Qura University for sharia sciences and Islamic studies, (77), 551-602. (in Arabic)

- Ben-Bahlaq,T.(2020).Accounting Measurement and Disclosure Basis for Waqf Transactions and its Impacts on Rationalizing Decisions in Waqf Institutions in Kuwait. (Unpublished doctoral thesis), Kafr el-Sheikh University, Egypt. (in Arabic)

- Dabbicco, G., & Mattei, G.(2021).The reconciliation of budgeting with financial reporting: A comparative study of Italy and the UK. Public Money & Management, 41(2), 127-137.

- Dick, W., & Missonier-Piera, F.(2010). Financial reporting under IFRS: a topic based approach. West Sussex: John Wiley & Sons.

- Khanfar, M & Almatarina, G.(2006). Analysis of financial statements. Amman: Dar Al Masirah publishing & distribution. (in Arabic)

- Khanfar, M. (2019).The impact of the implementation of governance on enhancing transparency and disclosure in the financial reports of commercial banks in the kingdom of Saudi Arabia. Journal of North African Economics, 15 (20), 335-350. (in Arabic)

- Mohan, A., & Chandramohan, S.(2018).Impact of corporate governance on firm performance: Empirical evidence from India. IMPACT: International Journal of Research in Humanities, Arts and Literature (IMPACT: IJRHAL), 6(2), 209-218.

- Musa, A.(2021). The role of applying corporate governance principles to achieving transparency of accounting information: an applied study on STC STC". Ramah Journal of research and studies, (54), 81-115. (in Arabic)

- Naga, A. (2019). Study the role of corporate governance in improving performance. Scientific journal of business and environmental studies, 10 (4), 224-253. (in Arabic)

- Osmani, A. & ksna, M. (2020). The impact of the application of corporate governance in the disclosure of the cost of human resources: a field study at Naftal Foundation in jelfa. Journal of Business Administration and Economic Studies, 6(1), 87-106. (in Arabic)

- Public authority for communications and Information Technology.(2022). Data communications industry and Information Technology of the state of Kuwait," and 2022, retrieved on 11/2/2022, from the link:https://www.citra.gov.kw/sites/en/Pages/ict_indicators.aspx. (in Arabic)

- Salman, M., & Laouisset, J.(2020).The governance in the corporate excellence model- The 4th generation model. International Journal of Business Ethics and Governance, 3(2), 73-95.

- Sheriff, B.(2019). The role and mechanisms of governance in reducing administrative and financial corruption in sports institutions. Journal of business disputes, (44), 85-61. (in Arabic)

- Site first economy and business.(2021). "The telecommunications sector in Kuwait 2020: the shrinkage of profits reduces the "appetite" to investment spending, 2021, retrieved on 11/2/2022, from the link:https://www.awalan.com/Article/12409/%.(in Arabic)

اتجاهات طلبة الثانوية العامة "التوجيهي" نحو استخدام منصة درسك المخصصة للتعلّم عن بعد في محافظة معان بالأردن في ظل جائحة كورونا

حسن عبدربه علي الحسنات

ريما أسعد عبدالجواد أبو عمر

جامعة الحسين بن طلال، كلية العلوم التربوية – قسم المناهج والتدريس

الملخص

هدفت الدراسة الكشف عن اتجاهات طلبة الثانوية العامة "التوجيهي" نحو منصة درسك المخصصة للتعلم عن بعد في الأردن في ظل جائحة كورونا، والتعرف إلى دلالة الفروق في هذه الاتجاهات وفقا لمتغيري الجنس والتخصص، باستخدام المنهج الوصفي المسحي.

اشتمل مجتمع الدراسة على طلبة المرحلة الثانوية العامة في المدارس الحكومية التابعة لمديريات التربية في محافظة معان في الأردن خلال العام الدراسي (2020/2019م)، حيث بلغ عددهم (1505) طلاب وطالبات. وأما عينة الدراسة فتكوّنت من (200) طالبٍ وطالبة من المجتمع المذكور.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة مكونة من أربعة مجالات هي: الأول– ارتباط العرض بالمادة الدراسية. الثاني– ارتباط العرض بمهارة التفكير لدى الطلبة. الثالث– مؤثرات العرض والتقنيات الفنية. الرابع– التقويم. وجرى التحقق من صدقها الظاهري من خلال عرضها على مجموعة من المتخصصين من أساتذة الجامعات والمشرفين التربويين والمعلمين والمعلمات أصحاب الخبرة، كما تم حساب الثبات لكل مجال من مجالات الدراسة، ومعامل الثبات للأداة ككل، حيث بلغ (0.975)، وهي قيمة مرتفعة ومقبولة لأغراض الدراسة.

أظهرت النتائج أن المتوسطات الحسابية لأبعاد الدراسة تراوحت بين (1.605–2.498) وبدرجة موافقة متوسطة ومنخفضة، وجاءت قيم (T) لأبعاد الدراسة والأداة ككل تبعاً للنوع الاجتماعي غير دالة إحصائياً، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق في تقديرات أفراد العينة على متوسطات أبعاد الدراسة وفقاً للتفاعل بين النوع الاجتماعي والتخصص الأكاديمي.

وأوصى الباحثان بضرورة تطوير محتوى منصة درسك معرفياً وتقنياً وفنياً، ونشر ثقافة التعلم عن بعد لا سيما بين المعلمين والطلبة، وتوفير بنية تعليمية تحتية ملائمة لتطبيق هذا التعلم، وإزالة المعوقات البشرية والمادية والفنية التي تؤثر عليه.

الكلمات المفتاحية: *اتجاهات الطلبة، منصة درسك، التعلم عن بعد، جائحة كورونا .*

Attitudes of High School Students "Al-Tawjihi" Towards the Use of “Darsak” Platform for Distance Learning in Ma'an Governorate, Jordan in the Light of the Coronavirus Pandemic

Abstract

The aim of the current study is to identify the Attitudes of GCE (Al-Tawjihi) students towards the use of “Darsak” platform for distance learning in Jordan considering the Corona pandemic, and to clarify the significant differences amongst these attitudes according to gender and specialization variables by using the descriptive-scanning curriculum.

The community of the study consisted of (1505) male and female students of the general secondary level in the government schools of the directorates of education in Ma'an governorate in Jordan during the academic year (2019/2020). The study sample consisted of 200 students.

To achieve the study objectives, a four-area questionnaire was developed as follows: first, relevance of the presentation to the study subject. Second, connecting presentation to students' intellectual skills. Third, presentation effects and applied techniques. Fourth, the assessment. The apparent validity was verified by presenting it to a group of specialists from

university professors, educational supervisors, and experienced male and female teachers. The reliability was calculated for each area of study as well as reliability factor indicating the value (0,975) which is a high and an acceptable value for study purposes.

The results showed that the arithmetic average means of the dimensions of "Darsak" platform ranged from (1.605-2.498) with a moderate and low approval rating. The (T) values of the study dimensions as well as the tool, based on social gender, were not statistically significant. The results also showed that there were no differences in the estimates of sample members on the average dimensions of study according to the interaction between gender and academic specialization.

The researchers recommended that the content of "Darsak" platform should be developed in terms of knowledge, technology, and art. Furthermore, to spread culture of online-distance learning between teachers and students by providing an adequate educational infrastructure and removing all human material and technical constraints affecting it.

Key words: *Students' attitudes, "Darsak" Platform, Online Distance Learning, the Corona Pandemic.*

خلفية الدراسة:

يمكن القول إنّ حدوث التغير والتطور يُعدّ من سمات العصر الحديث، حيث يؤثر ذلك ويتأثر بكافة جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والتربوية، مما يخلق تحديات متنوعة تتطلب مجابهة ما يمكن منها بكافة الوسائل والأساليب، والتعايش مع ما يمكن مسايرتها وتطويعها – ما أمكن – لتكون في صالح الأفراد والمجتمعات.

لذا، فقد تأثر العالم بما يشهده من تطورات علمية ومعرفية وتكنولوجية في مختلف المجالات والميادين، وكان من أبرزها وربما أكثرها تأثراً القطاع التعليمي كقطاع حيوي يشمل دور الحضانة ورياض الأطفال، والمدارس والجامعات، ومختلف المؤسسات التربوية والتعليمية (Sadi & Alshammari, 2012).

ويبقى قطاع التربية والتعليم عرضةً للتأثر ليس بما يحدث من تقدم علمي وتكنولوجي فحسب، بل بما يستجد كذلك من ظروف وتغيّرات وجوائح قد يشهدها العالم في أي زمان ومكان، حيث تضع هذه المستجدات النظام التربوي والتعليمي على المحك في قدرته على التكيف والمرونة في مسايرة تلك التغيرات. ولعل هذا ما ظهر جلياً في الآونة الأخيرة إبان

ظهور وانتشار فايروس كورونا (Covid – 19)، فكانت استجابة الأنظمة التربوية والتعليمية لهذا الأمر على مستوى العالم متفاوتة في التعاطي مع هذه الأزمة وتداعياتها على العديد من مجالات الحياة.

وقد أدت الأوضاع النفسية التي رافقت ظروف هذا الوباء إلى ضعف التزام الطلبة وأولياء الأمور بمتابعة برامج التعلم عن بعد، فليس من السهولة بمكان أن يتقبل الأبناء فكرة البقاء في المنزل لفترات طويلة ومتابعة دروسهم، وما يُبث لهم عبر قنوات ووسائل التعليم المختلفة. وهذا يتطلب التأكد من وجود حلول لمعالجة المشكلات النفسية والاجتماعية والتعليمية التي يواجهها الطلبة أثناء عزلتهم في المنازل، وكذلك توفير التدريب اللازم للمعلمين والأهل؛ ليتمكنوا من تيسير تقبل عملية التعلم والقيام بمتطلباتها، والاتفاق على قواعد لهذا التعلم ورصد عملية تفاعل الطلبة بالاشتراك مع الأهل (الدهشان، 2020).

ومع ذلك أصبح التعلم عن بعد والتعليم الإلكتروني هما الخياران المقبولان أمام الملايين من المدرسين والطلبة حول العالم، وذلك لاستئناف العام الدراسي، حيث وجهت وزارات التربية والتعليم في أغلب الدول طلبتها وأولياء أمورهم إلى متابعة التعلم عن طريق وسائط متعددة، وكان من أبرزها المحاضرات التلفزيونية، على اعتبار أن التلفزيون وسيلة متاحة لأكبر عدد ممكن من الطلبة.

ويُنظر إلى التلفزيون كأحد الوسائل التعليمية الهامة التي يمكن أن تسهم في تحقيق الأهداف التعليمية من خلال تقمص الأدوار، وتقديم البرامج التربوية والدروس التعليمية المتنوعة (خليفات، 2019).

ويمكن أن يسهم التلفزيون في التغلب على النقص في الكفاءات العلمية وفي المواد التعليمية عند تقديم الدروس للطلبة، ومن خلاله يُعدّ المعلمون والمتخصصون البرامج والدروس العلمية والنظرية، دون الحاجة لضرورة حضور المتعلم أو الدارس إلى مدرسته أو مؤسسته التعليمية (اشتيوه وعليان وربعي، 2010).

وقد أشارت عديد من الدراسات إلى أن التلفزيون باعتباره من أهم أدوات الاتصال الجماهيري وسيلة صالحة لتقديم وتنفيذ عملية تعليمية ناجحة؛ نظراً لارتباط المتعلمين بمختلف مستوياتهم العمرية والثقافية بما يبثه من برامج متنوعة، ولهذا فقد أدرك التربويون أهميته في تحقيق الأهداف التربوية والتعليمية (عبد الجبار، 2009).

وللحد من السلبيات التي يمكن أن تظهر عند توظيف مصادر ووسائل التعليم الأخرى غير التقليدية، ومن بينها التلفزيون التربوي لتصبح ناجحة وهادفة، وكذلك عند توظيف برامج المصورات التعليمية في شرح ومعالجة المواد الدراسية،

فقد حثّ درينون (Drinnon, 2005) المعنيين باستخدامها إلى ضرورة امتلاك التدريب المناسب، والخبرة الكافية لتتحقق الفائدة المرجوة من تلك الوسائل والبرامج، ومراعاة الدقة العلمية في المادة لتكون متوافقة مع محتوى المنهج الدراسي ومناسبة لمستويات التلاميذ، والعمل على إحداث مناقشة مع التلاميذ بمحتوى المادة بعد عرضها والإجابة عن أسئلتهم وملاحظاتهم.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن التعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد في الأردن واجه تحدياتٍ متعددة من بينها: زيادة المتطلبات المادية على الأسر، وزيادة مسؤولية أولياء الأمور، ناهيك عن مشاكل الاتصال بالإنترنت وانقطاعه، وعدم إمكانية توافره لجميع الطلبة بسبب عدم القدرة المادية لدى البعض منهم، أو نظرًا لأماكن سكن كثير من الأسر في مناطق نائية غير مشمولة بخدمات الاتصال، إضافة لما رافق انتشار فايروس كورونا من توتر نفسي لدى كافة أفراد المجتمع، لا سيما طلبة الثانوية العامة "التوجيهي" حيث تمثل هذه المرحلة قلقاً بالغا للطلبة وأهاليهم على حدٍّ سواء.

وعطفاً على ما سبق، تبرز الحاجة إلى تقييم تجربة التعلم عن بعد التي فرضت ذاتها بسبب ظهور وانتشار فايروس كورونا من وجهات نظر الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالعملية التربوية والتعليمية، وعلى رأسها محور هذه العملية وهم الطلبة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تسبّب ظهور فايروس كورونا المستجد (Covid – 19) في الصين نهايات عام (2019م)، وانتشاره كجائحة عالمية خلال الأشهر الأولى من عام (2020م) إلى التخلي عن التعليم الاعتيادي المنتظم في قاعات مؤسسات التعليم النظامية التقليدية في العديد من دول العالم، حيث اضطرت تلك الدول إلى إغلاق المدارس وتعليق الدراسة في مختلف المؤسسات التعليمية، مما وضع هذه الدول أمام خيارين لا بديل لهما: الأول– ويمثل الخيار الأخطر والأصعب، وهو مواصلة تعطيل وإيقاف العملية التربوية والتعليمية إلى وقت غير معلوم في ظل مواصلة انتشار الوباء، والثاني– استئناف عملية التعليم والتدريس بأي وسيلة كانت ووفق أي نظام تعليمي ممكن، فكان الخيار الأمثل من خلال استغلال وسائل التعليم الإلكتروني المختلفة والتعلم عن بعد، مما حدا بالدول التي قررت حكوماتها إيقاف العملية التربوية في مدارسها وجامعاتها إلى تقديم وبث البرامج التعليمية، وعرض محتويات المقررات الدراسية من خلال وسائل الاتصال والإعلام المختلفة.

والتعلم عن بعد من حيث المبدأ يقوم على عدم اشتراط الحضور المتزامن للمتعلم مع المعلم أو القائم بتقديم العملية التعليمية في المكان نفسه كما هو الحال في التعليم التقليدي، إذ لا بد من وجود وسيط بينهما، مع ضرورة مراعاة ما يلزم من الجوانب التقنية والبشرية والتنظيمية لهذه الوساطة (النجدي والشيخ، 2011). وقد تناولت دراسات عديدة مثل هذا التعلم لمعرفة فاعليته كدراسة (Kirk Wood, 2000)، وكذلك للكشف عن اتجاهات الطلبة نحوه كدراسة كلّ من (الربيعي، 2008؛ صالح، 2017؛ Gonzalez, Rivallia, Domingues, 2019؛ Onyema, Eucheria, Uchenna, 2020).

وفي الأردن كغيره من بلدان العالم التي ظهر فيها هذا الوباء، كان لا بد من اتخاذ ما يلزم من قرارات للحد من انتشار الفايروس، ومن بينها جاء قرار تعطيل الدراسة في المدارس والجامعات، ولكن دون إيقاف أو تأجيل العملية التعليمية، وإنما تمت مواصلة هذه العملية عن طريق التعليم الإلكتروني وبرامج التعلم عن بعد، فكانت الوسيلة الأكثر استخداما في التعليم المدرسي تحديدا هي التلفزيون كوسيط تعليمي تقني تنظيمي، وكبديل يمكن عن طريقه تقديم وعرض الدروس التعليمية للطلبة عن بعد وهم في منازلهم على اختلاف مراحلهم التعليمية طيلة مدة تعطيل الدراسة؛ إذ يُعدّ التلفزيون وسيلة متاحة لأكبر عدد ممكن من الأسر وأبنائهم الطلبة، في حين قد لا تتوافر وسائل التعليم الإلكترونية الأخرى عن بعد لجميع الطلبة؛ نظراً للظروف المادية الصعبة لكثير منهم، وكذلك بسبب تواجد بعضهم في أماكن سكن وقرى نائية لا تتوافر فيها خدمات الإنترنت، وبعضها يعاني من انقطاع متكرر لهذه الخدمة؛ فكان الاعتماد بشكل كبير على التلفزيون لاستدامة العملية التربوية والتعليمية، وذلك من خلال عدة منصات وقنوات تعليمية أطلقتها وزارة التربية والتعليم.

وربما أدى الانتقال الكلي والمفاجئ من التعلم في صفوف القاعات المدرسية إلى التعلم عن بعد إلى ظهور وجهات نظر متباينة إزاء هذه البرامج الفضائية بين مؤيد ومعارض، وكانت وجهات النظر هذه تمثل كافة أطراف العملية التربوية من إداريين ومشرفين تربويين، ومعلمين وأولياء أمور وطلبة. ولما كان الطالب هو محور العملية التربوية والتعليمية من بين هذه الأطراف، وكذلك نظراً لأهمية مواصلة عملية التدريس لطلبة الثانوية العامة "التوجيهي" تحديداً، فقد ارتأى الباحثان ضرورة التعرف على وجهة نظرهم تجاه هذه الدروس التعليمية التي بُثّت لهم عن بعد عبر منصة درسك التعليمية.

ومن هنا تتبلور مشكلة الدراسة في الكشف عن اتجاهات طلبة الثانوية العامة في الأردن نحو منصة درسك التعليمية المخصصة للتعلم عن بعد، والتي تم اعتمادها خلال الانقطاع عن الدراسة وجاهيا بسبب جائحة كورونا، وتتمثل أسئلتها فيما يأتي:

1- ما اتجاهات طلبة الثانوية العامة "التوجيهي" في مدارس محافظة معان في الأردن نحو منصة درسك التعليمية؟

2- هل هناك فروق في اتجاهات طلبة الثانوية العامة "التوجيهي" في مدارس محافظة معان في الأردن نحو منصة درسك التعليمية تعزى للجنس؟

3- هل هناك فروق في اتجاهات طلبة الثانوية العامة "التوجيهي" في مدارس محافظة معان في الأردن نحو منصة درسك التعليمية تعزى للتخصص الأكاديمي؟

4- هل هناك فروق في اتجاهات طلبة الثانوية العامة "التوجيهي" في مدارس محافظة معان في الأردن نحو منصة درسك التعليمية تعزى للتفاعل بين الجنس والتخصص الأكاديمي؟

أهداف الدراسة:

1- الكشف عن اتجاهات طلبة الثانوية العامة "التوجيهي" في المدارس الحكومية في محافظة معان في الأردن نحو استخدام منصة درسك المخصصة للتعلم عن بعد في ظل جائحة كورونا ومستجداتها.

2- التعرف إلى دلالة الفروق في اتجاهات طلبة الثانوية العامة "التوجيهي" في مدارس محافظة معان في الأردن نحو منصة درسك المخصصة للتعلم عن بعد وفقا لمتغيري: الجنس والتخصص الأكاديمي.

3- التعرف إلى دلالة الفروق في اتجاهات طلبة الثانوية العامة "التوجيهي" في مدارس محافظة معان في الأردن نحو منصة درسك المخصصة للتعلم عن بعد تعزى للتفاعل بين الجنس والتخصص الأكاديمي.

4- تقديم توصيات مهمة قد تفيد العملية التربوية وتعمل على تطويرها في ضوء النتائج التي ستتوصل إليها هذه الدراسة.

أهمية الدراسة:

يمكن أن تظهر أهمية الدراسة الحالية من خلال الجوانب الآتية:

1- إلقاء الضوء على دور وسائل التعلّم عن بعد التي تزود المتعلم بالخبرات التعليمية اللازمة.

2- الكشف عن أهمية البرامج التعليمية الفضائية في مواصلة العملية التعليمية، والاستفادة منها في مختلف المراحل الدراسية، وتحديداً هنا في المرحلة الثانوية العامة "التوجيهي".

3- التعرف على دور التلفزيون في خدمة العملية التربوية، لا سيما في الظروف الطارئة.

4- الكشف عن فاعلية الدروس التعليمية المقدمة للطلبة عن بعد، والوقوف على مدى جودتها في تحقيق الأهداف التعليمية.

5- قد تُفيد هذه الدراسة المعنيين في وزارة التربية والتعليم والقائمين على إعداد الدروس التلفزيونية التعليمية، وكذلك المعلمين المنفذين والشارحين لهذه الدروس للوقوف على اتجاهات الطلبة نحو برامج ودروس التعلّم عن بعد، وبالتالي تعزيز الجوانب الإيجابية في هذه الاتجاهات، والعمل على تلافي الاتجاهات السلبية والتخفيف من حدتها ما أمكن.

حدود الدراسة:

تم إجراء هذه الدراسة ضمن الحدود الآتية:

1- الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على معرفة اتجاهات طلبة الثانوية العامة "التوجيهي" نحو الدروس التعليمية المقدمة عن بعد عبر منصة درسك التعليمية.

2- الحدود البشرية: طُبّقت هذه الدراسة على عينة من طلبة الصف الثاني الثانوي "التوجيهي" الفرع العلمي والفرع الأدبي.

3- الحدود الزمانية: تحدّد زمن هذه الدراسة في الفصل الثاني من العام الدراسي (2020/2019م).

4- الحدود المكانية: طُبّقت هذه الدراسة على أفراد العينة ذكورا وإناثا في جميع المدارس التابعة لمديريات تربية محافظة معان في المملكة الأردنية الهاشمية.

محددات الدراسة:

يُمكن تعميم نتائج هذه الدراسة في ضوء المحددات الآتية:

1- درجة جدية وصدق أفراد عينة الدراسة في الاستجابة عن فقرات الاستبانة.

2- صدق وثبات أداة الدراسة.

التعريف الإجرائي لمصطلحات الدراسة:

1-الاتجاهات: المشاعر والميول والأفكار المرصودة لدى طلبة الصف الثاني الثانوي نحو البرامج التعليمية التلفزيونية، وتقدير قيمتها وتقبلها. ويتم قياس ذلك بالدرجة الكلية لاستجابات الطلبة عن فقرات الاستبانة المعدة لهذه الغاية، سواء كانت هذه الاستجابات سلبية أو إيجابية أو محايدة.

2- التعلّم عن بعد: تلك العملية التعليمية التعلمية التي تم من خلالها تقديم وشرح المواد الدراسية لطلبة الثانوية العامة "التوجيهي" في منازلهم عن طريق شاشة التلفزيون خلال مدة تعليق الدراسة في مدارس المملكة الأردنية بسبب انتشار فايروس كورونا، عن طريق مدرسين ومتخصصين في مختلف المواد الدراسية.

3- منصة درسك: هي المنصة التعليمية التلفزيونية التي أعدتها وزارة التربية والتعليم لحل مشكلة التعليم الوجاهي خلال أزمة كورونا. وتتضمن هذه البرامج دروسا لمختلف المواد الدراسية لشرح المحتوى التعليمي، وما يتطلبه هذا المحتوى من أنشطة وتدريبات وأسئلة تقويمية.

الدراسات السابقة:

لقد أُجريت العديد من الدراسات التي تناولت فاعلية التعلّم عن بعد، ومنها ما هدفَ إلى الكشف عن اتجاهات المعنيين بالعملية التربوية نحو هذا النوع من التعلم. وفيما يأتي عرض لبعض هذه الدراسات مرتبة زمنيا من الأقدم إلى الأحدث:

هدفت دراسة الشميري (2015) إلى معرفة دور التلفزيون التعليمي بوصفه خدمة تعليمية، ومعرفة مدى جودة الحلقات التعليمية التلفزيونية في التعليم الجامعي بجامعة العلوم والتكنولوجيا في اليمن "صنعاء". تكوّن مجتمع الدراسة من الحلقات التعليمية المنتجة والمسجلة البالغة (400) حلقة، في حين تم اعتماد (41) حلقة تلفزيونية عشوائية منها، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث صمّم الباحث استمارة لتقييم الحلقات التلفزيونية وفق سبعة متغيرات هي: الإعداد والتقديم والتسجيل والصوت والإضاءة والمونتاج وزمن الحلقة. وبعد إجراء التحليل الإحصائي اللازم لبيانات الدراسة توصل الباحث إلى أن جودة الإنتاج التعليمي التلفزيوني في الجامعة إنتاج متوسط قارب الجيد، وأن هناك علاقة مطردة بين تجويد مراحل الإنتاج، وجودة البرامج التعليمية المنتجة تنعكس إيجاباً على مستقبل التلفزيون التعليمي وعلى التعليم المفتوح. وقد

أوصى الباحث بضرورة العمل على تحسين جودة الإنتاج التعليمي التلفزيوني والارتقاء به من درجة المتوسط إلى مستوى أعلى.

وقامت صالح (2017) بدراسة هدفت إلى معرفة اتجاهات طلبة مدارس المرحلة الإعدادية التابعة لمديرية تربية النجف في منطقة الأشراف نحو البرامج التعليمية الفضائية. تكونت عينة الدراسة من (100) طالبة من المدارس المذكورة تم اختيارهن بالطريقة العشوائية، وقامت الباحثة ببناء مقياس ليتم في ضوئه استنتاج اتجاهات الطالبات نحو هذه البرامج، وبعد الأخذ بملاحظات المحكمين للمقياس أصبح بصورته النهائية مكونا من (26) فقرة، ثم جرى بعد ذلك جمع البيانات وتحليلها إحصائياً. وقد أظهرت النتائج وجود اتجاهات إيجابية لدى الطالبات نحو البرامج التعليمية الفضائية، وتحقيق الإقبال لديهن على متابعتها، ورأت الباحثة أنّ هذا بدوره يشير إلى أهمية هذه البرامج في العصر الحالي.

وأجرى كل من جونزالز وريفاليا ودومينيكس (Gonzalez, Rivallia, Domingues, 2019) دراسة هدفت إلى اكتشاف تصورات الطلبة حول استخدام منصة تعليمية للتعلم عن بعد بهدف تحسين العملية التعليمية، حيث تم تطبيق الدراسة وفق منهج وصفي مختلط (كمي ونوعي)، واشتملت عينة الدراسة على (111) طالباً من طلبة الجامعة الوطنية الإسبانية للتعليم عن بعد خلال العام الدراسي (2019/2018). وبعد تطبيق الاستبانات المعدة لغايات الدراسة وإجراء المقابلات اللازمة، أظهرت النتائج قيماً إيجابية لدى الطلبة عينة الدراسة نحو الأبعاد المختلفة التي تم تحليلها ومن بينها: دور منصة التعلم في التعليم عن بعد، التفاعل التعليمي من خلال منصة التعلم، دور منصة التعلّم وممارسة المهنية التعليمية.

كما أجرت أبو شخيدم (2020) دراسة هدفت الكشف عن فاعلية التعليم الإلكتروني المستخدم في ظل انتشار فايروس كورونا من وجهة نظر المدرسين في جامعة خضوري بفلسطين، حيث تكوّنت عينة الدّراسة من (50) عضواً من أعضاء هيئة التدريس في جامعة خضوري ممن قاموا بالتدريس خلال فترة انتشار فايروس كورونا وفق نظام التعليم الإلكتروني، ولتحقيق أهداف الدّراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وقامت بإعداد استبانة بهدف جمع البيانات. وبعد إجراء التحليل الإحصائي اللازم كشفت نتائج الدّراسة عن أنّ فاعلية التعليم الإلكتروني المستخدم من قبل عينة الدراسة في ظل انتشار فيروس كورونا من وجهة نظرهم كانت متوسطة.

وقامت الشديفات (2020) بدراسة هدفت التعرف إلى واقع توظيف التعليم عن بعد بسبب جائحة كورونا في مدارس قصبة المفرق في الأردن من وجهة نظر مديري المدارس فيها، ولتحقيق هدف الدّراسة تم تطوير استبانة مكونة من ثلاثة مجالات: المعرفي، والمهاري، والتقويمي، حيث تم توزيعها على عينة الدّراسة المكوّنة من (145) مديراً ومديرة في مدارس قصبة المفرق، واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي. وبعد جمع البيانات وتحليلها أظهرت نتائج الدّراسة أنَّ واقع توظيف التعليم عن بعد بسبب جائحة كورونا من وجهة نظر مديري مدارس قصبة المفرق جاء بدرجة متوسطة.

وفي دراسة أجرتها كلّ من باسيليا وكفافدز (Basilaia & Kvavadze, 2020) هدفت في تجربة الانتقال من التعليم في المدراس إلى التعلّم عبر الإنترنت خلال انتشار وباء فايروس كورونا في ولاية جورجيا، حيث استندت الدراسة على إحصائيات الأسبوع الأول من عملية التدريس في إحدى المدارس الخاصة، من خلال دراسة تجربة الانتقال إلى التعليم عن بعد خلال الجائحة، وتم استخدام منصتي (EduPage) و(Gsuite) في العملية التعليمية، وقد جرت مناقشة نتائج التعليم عبر الإنترنت، واستناداً إلى إحصائيات الأسبوع الأول من عملية التدريس عبر الإنترنت، توصلت الباحثتان إلى أنَّ الانتقال من التعليم التقليدي إلى التعليم عبر الإنترنت كان ناجحاً، ويمكن الاستفادة من النظام والمهارات التي اكتسبها المعلمون والطلاب وإدارة المدرسة في فترة ما بعد الوباء في حالات مختلفة، مثل ذوي الاحتياجات الخاصة الذين هم بحاجة لساعات إضافية، وكذلك من خلال زيادة فاعلية التدريس الجماعي، وزيادة الاستقلالية لدى الطالب، والحصول على مهارات جديدة.

وأجرى ابداح (2020) دراسة هدفت استكشاف مدى فاعلية التعليم عن بعد من وجهة نظر مدرسي المرحلة الثانوية في العملية التعليمية في المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية خلال فترة جائحة كورونا، وتم إعداد استبانة لاستقصاء آراء المدرسين حول فاعلية التعليم عن بعد، ومن ثم جرى تطبيقها على عينة عشوائية مكونة من (300) مدرس ومدرسة في المملكة الأردنية الهاشمية في محافظة إربد، و(300) مدرس ومدرسة في الجمهورية العربية السورية في محافظة حلب. وبعد معالجة بيانات الدراسة وتحليلها أظهرت النتائج أن فاعلية التعليم عن بعد في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر المدرسين كانت ضعيفة، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى فاعلية التعليم عن بعد في العملية التعليمية تُعزى لمتغير سنوات الخبرة لصالح الفئة من (5–10) سنوات.

وفي دراسة أجراها كلّ من أونيما وإيشيريا ويوشينا (Onyema, Eucheria, Uchenna, 2020) بهدف معرفة تأثير منصات التعليم الإلكتروني عن بعد على اهتمام الطلبة وتحصيلهم الأكاديمي باستخدام المنهج شبه التجريبي، حيث تمثلت أداة الدراسة باختبار تحصيلي، وأما عينة الدراسة فتكونت من (50) طالباً من طلبة علم الحاسوب في إحدى مؤسسات التعليم العالي في نيجيريا للعام الدراسي (2020/2019)، وقد تم تقسيم العينة إلى مجموعتين: تجريبية تكوّنت من (25) طالباً، وضابطة تكوّنت من (25) طالباً، وجرى تدريس المجموعة التجريبية باستخدام التعلّم الإلكتروني عن بعد، في حين جرى تدريس المجموعة الضابطة وفق الطرق التقليدية وجاهيا. وبعد إجراء التحليل الإحصائي اللازم أظهرت نتائج الاختبار البعدي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التحصيل الأكاديمي للمجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة ولصالح المجموعة التجريبية، كمت أظهرت النتائج اهتمامات إيجابية لطلبة المجموعة التجريبية نحو التعلم الإلكتروني عن بعد.

وهدفت دراسة السلمان وبواعنة (2021) إلى استكشاف اتجاهات طلبة التعليم الأساسي والثانوي في الأردن نحو التعلم عن بعد وتحدياته والحلول المقترحة في ظل جائحة كورونا، تكوّن مجتمع الدراسة من جميع الطلبة الأردنيين في مرحلة التعليم الأساسي والثانوي من كافة الأقاليم، وتمثّلت أداة الدراسة في استبانة إلكترونية مكونة من (27) بنداً، أما عينة الدراسة فتكونت من (746) طالباً وطالبة، مثلوا مجموع الطلبة الذين أجابوا عن الاستبانة. وقد توصلّت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن اتجاهات طلبة التعليم الأساسي والثانوي نحو التعلّم عن بعد، جاءت ضمن الفئة المتوسطة، في حين جاءت التحديات والمشكلات التي تواجه الطلبة في التعلّم ضمن الفئة الضعيفة، وقدّم الباحثان عدة توصيات أبرزها: إعادة تصميم المحتوى التدريسي وفقا لنماذج ونظريات التعليم والتعلّم عن بعد وآليات تقديمها بشكل أفضل، وتزويد المدارس ببنى تحتية مناسبة، وأدوات ومصادر كافية لتمكنها من تطبيق متطلبات التعليم والتعلّم عن بعد.

يتضح من خلال الدراسات السابقة أنها تناولت موضوع التعلّم عن بعد لتقصي فاعليته في العملية التعليمية، وكذلك دور التلفزيون التعليمي كأحد وسائل هذا التعلّم، وكذلك الكشف عن اتجاهات الطلبة والمدرسين نحو الدروس التي تُقدم للطلبة عبر وسائل وبرامج التعلّم عن بعد، مع ملاحظة قلة الدراسات التي تناولت اتجاهات الطلبة تحديداً، وعدم وجود دراسات تناولت متغيري الجنس والتخصص الأكاديمي للطلبة، وقد أفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في منهجية البحث وترتيب عناصره وبناء الاستبانة الخاصة باتجاهات الطلبة.

ولكن ربما تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تزامنت مع ما شهده العالم من توجه كبير للتعلّم عن بعد، والاعتماد عليه كلياً في العديد من الدول التي انتشر فيها وباء فايروس كورونا، فهي الدراسة الأولى في جنوب الأردن –في حدود علم الباحثَيْن– التي أجريت في هذا المجال وذلك لغاية مدة القيام بإعدادها، وكذلك قد تتميز هذه الدراسة بتناولها موضوع اتجاهات طلبة الصف الثاني الثانوي "التوجيهي" نحو هذا التعلّم، وربما كان للتعرف على اتجاهات هذا الصف تحديداً أهمية بالغة؛ حيث إنّهم مقبلون على امتحانات شهادة الدراسة الثانوية العامة، ومن الأهمية بمكان أن يتم إعداد وتقديم الدروس لهم عن طريق وسائل وبرامج التعلّم عن بعد لا سيما طيلة مدة الحجر المنزلي بعناية فائقة، كما تناولت هذه الدراسة متغيري الجنس والتخصص الأكاديمي؛ لمعرفة إن كان هناك فروق في اتجاهات الطلبة تُعزى لهذين المتغيرين.

الطريقة والإجراءات:

منهج الدراسة:

استخدم الباحثان المنهج الوصفي المسحي، حيث تمت الإجابة عن أسئلة الدراسة باستخدام مجموعة من أساليب الإحصاء الوصفي المتمثل في الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) والمناسب منها لأسئلة الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكوّن مجتمع الدراسة من طلبة الصف الثاني الثانوي "التوجيهي" جميعاً بفرعيه: العلمي والأدبي في المدارس الحكومية التابعة لمديريات تربية محافظة معان في الأردن للعام الدراسي (2020/2019م)، حيث بلغ عددهم (1505) طلاب وطالبات. والجدول رقم (1) الآتي يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة على مديريات تربية محافظة معان في الأردن:

جدول (1): توزيع أفراد مجتمع الدراسة على مديريات تربية محافظة معان في الأردن

المديرية	ذكور		إناث		المجموع
	علمي	أدبي	علمي	أدبي	
قصبة معان	65	126	126	84	401
البتراء	59	55	132	129	375
الشوبك	27	62	49	97	235
البادية الجنوبية	28	164	79	223	494
المجموع الكلي					**1505**

أما عينة الدراسة فتكونت من (200) طالباً وطالبة، بواقع (82) طالباً، و (118) طالبة من طلبة الثانوية العامة "التوجيهي" في المدارس الحكومية بمحافظة معان في الأردن، وتم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة.

أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة لقياس اتجاهات الطلبة نحو منصة درسك المخصصة للتعلّم عن بعد في الأردن في ظل جائحة كورونا ومستجداتها، حيث تم مراجعة الأدب النظري والدراسات السابقة في هذا المجال. وقد تكوّنت الاستبانة بصورتها الأولية من (36) فقرة موزعة على أربعة مجالات على النحو الآتي: المجال الأول- ارتباط العرض بالمادة الدراسية، وتضمن (10) فقرات. المجال الثاني- ارتباط العرض بمهارة التفكير لدى الطلبة، وتضمن (5) فقرات. المجال الثالث- مؤثرات العرض والتقنيات الفنية، وتضمن (9) فقرات. المجال الرابع- التقويم، وتضمن (12) فقرة، وقد أُعطي لكل فقرة مقياس متدرج من خمس درجات وفقا لمقياس (ليكرت الخماسي) وهي: "موافق بشدة، موافق، محايد، معارض، معارض بشدة".

صدق الأداة:

للتأكد من الصدق الظاهري للأداة تم عرضها بصورتها الأولية على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال القياس والتقويم، ومناهج اللغة العربية والمناهج العامة من أساتذة جامعات، ومشرفين تربويين، ومعلمين ومعلمات من أصحاب الخبرة في تدريس المرحلة الثانوية "التوجيهي"، حيث طُلِب منهم الحكم على فقرات الاستبانة من حيث انتماء كل فقرة للمجال التابعة له، وكذلك من حيث شمولية الفقرات وكفايتها، ووضوح صياغتها، ومناسبتها لقياس ما صُمّمت له. وقد تبيّن أن الاستبانة تخلو من الملاحظات اللغوية والنحوية وغيرها، باستثناء طلب حذف إحدى فقرات المجال الثالث، حيث اتفق على ذلك ما نسبته (80%) من المحكمين، وبناء على ذلك أصبحت الاستبانة بصورتها النهائية مكونة من (35) فقرة.

ثبات الأداة:

تم استخراج معامل الاتساق الداخلي لأداة الدراسة كرونباخ ألفا (Cronbach'sAlpha) لكل مجال من مجالات الدراسة، وكانت قيم معامل الثبات مرتفعة وتدل على الثبات والاتساق بين فقرات الأداة، والجدول رقم (2) الآتي يبين قيم معامل الثبات.

جدول (2): قيم معامل الاتساق الداخلي لكل مجالات أداة الدراسة

المجال	الفقرات	كرونباخ ألفا
ارتباط العرض بالمادة الدراسية	10-1	0.930
ارتباط العرض بمهارة التفكير لدى الطلبة	15-11	0.898
مؤثرات العرض والتقنيات الفنية	23-16	0.910
التقويم	35-24	0.964
الأداة ككل	**35-1**	**0.975**

تظهر البيانات في الجدول رقم (2) أن معاملات الثبات لمجالات الدراسة تراوحت بين (0.898-0.964)، وبلغت قيمته الأداة ككل (0.975) وتعد مثل هذه القيم مرتفعة ومقبولة لأغراض الدراسة الحالية.

ولتفسير المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات المقياس، تم استخدام المعيار الإحصائي الآتي والمبين في الجدول رقم (3):

جدول (3): المعيار الإحصائي لتفسير المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات المقياس

المجال	الفقرات
من 1.00 – أقل من 2.33	منخفضة
من 2.34 – أقل من 3.66	متوسطة
من 3.67 – 5.00	مرتفعة

حيث تم حساب طول الفئة من خلال قسمة $\frac{\text{أكبر قيمة}-\text{أصغر قيمة}}{\text{عدد الفئات}} = \frac{5-1}{3} = 1.33$

إجراءات الدراسة:

1- إعداد أداة الدراسة بصورتها الأولية من خلال الاستعانة بالأدب التربوي والدراسات السابقة، واستطلاع آراء أصحاب الخبرة في مجال التعليم الإلكتروني، وتكنولوجيا التعليم، ومناهج اللغة العربية وأساليب تدريسها.

2- عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين ذوي الاختصاص لإبداء آرائهم ومقترحاتهم إزاء مجالاتها وفقراتها.

3- إجراء التعديلات اللازمة على فقرات الاستبانة بناء على آراء المحكمين.

4- القيام بإجراءات الصدق والثبات اللازمة للاستبانة.

5- تم تحديد مجتمع وعينة الدراسة التي سيتم تطبيق الاستبانة عليها.

6- تم تحديد آلية التواصل مع الطلبة عينة الدراسة من خلال التواصل مع المعلمين والمعلمات الذين يدرسون طلبة التوجيهي، ومن خلال وسائل التواصل الاجتماعي كالفيس بوك والواتس أب.

7- تم إعداد الاستبانة إلكترونيا، وتوزيعها على عينة الدراسة إلكترونيا من خلال المجموعات التي أعدها معلمو الطلبة لطلبتهم على وسائل التواصل الاجتماعي كالفيس بوك والواتس أب.

8- تلقي استجابات الطلبة على الاستبانة إلكترونيا، وتفريغ بياناتها لغايات المعالجة الإحصائية.

9- إجراء التحليل الإحصائي اللازم للبيانات.

10-استخراج النتائج وتفسيرها وتقديم التوصيات والمقترحات.

المعالجة الإحصائية:

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام الأساليب والمعالجات الإحصائية المناسبة المتمثلة في الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتضمنت: الإحصاء الوصفي، ومعامل كرونباخ ألفا، واختبار (**Independent sample t–test**)، وتحليل التباين المتعدد (**MNOVA**).

وصف خصائص عينة الدراسة:

تناولت الدراسة بعض من المتغيرات الشخصية لأفراد عينة الدراسة من حيث: الجنس (ذكور، إناث)، التخصص الأكاديمي (أدبي، علمي)، واستناداً على ذلك تم وصف عينة الدراسة كما في الجدول رقم (4) الآتي:

جدول (4): وصف عينة الدراسة وفق المتغيرات الشخصية لأفراد الدراسة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	82	%41.0
	أنثى	118	%59.0
التخصص الأكاديمي	الأدبي	84	%42.0
	العلمي	116	%58.0
المجموع		**200**	**%100.0**

يتبين من الجدول (4) ما يأتي:

1- بلغ عدد أفراد العينة من الذكور (82) طالباً وبنسبة مئوية (41.0%)، بينما بلغ عدد الإناث (118) طالبةً وبنسبة

مئوية (59.0%).

2- بلغ عدد أفراد العينة ممن تخصصهم الأكاديمي (الأدبي) (84) طالباً وطالبة وبنسبة مئوية (42.0%)، بينما بلغ عدد الطلبة ممن تخصصهم الأكاديمي (العلمي) (116) طالباً وطالبة وبنسبة مئوية (58.0%).

عرض نتائج الدراسة:

السؤال الأول-ما اتجاهات طلبة الثانوية العامة "التوجيهي" في مدارس محافظة معان في الأردن نحو منصة درسك التعليمية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة الأربعة، كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المجالات، والجدول رقم (5) الآتي يوضح ذلك:

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة والمجالات ككل مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرقم	المجـــال	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
الجنس	مؤثرات العرض والتقنيات الفنية	2.498	.617	متوسطة
	التقويم	2.313	.633	منخفضة
التخصص الأكاديمي	ارتباط العرض بالمادة الدراسية	2.101	.389	منخفضة
	ارتباط العرض بمهارة التفكير لدى الطلبة	1.605	.330	منخفضة
المجموع		**2.194**	**.424**	**منخفضة**

*** الدرجة العظمى من (5).**

يظهر من خلال الجدول رقم (5) أن المتوسطات الحسابية للمجالات الأربعة تراوحت بين (1.605-2.498) وبدرجة موافقة متوسطة (محايدة) لواحد منها وهو المجال الثالث، ومنخفضة (سلبية) لبقية المجالات، حيث كان أعلاها بعد "مؤثرات العرض والتقنيات الفنية"، وبانحراف معياري (0.617)، ثم يليها المتوسط الحسابي (2.313) لبعد "التقويم"، وبانحراف معياري (0.633)، بينما بلغ أدناها بعد "ارتباط العرض بمهارة التفكير لدى الطلبة"، وبانحراف معياري (0.330)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للمهارات ككل (2.194)، وبانحراف معياري (0.424) ودرجة موافقة منخفضة (سلبية).

المجال الأول- ارتباط العرض بالمادة الدراسية:

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على ارتباط العرض بالمادة الدراسية مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
5	يسهم التعلم المعروض عن بعد في توضيح المفاهيم العلمية للمادة الدراسية	2.910	1.062	متوسطة
6	يقدم التعلم المعروض عن بعد أمثلة وتطبيقات متنوعة متعلقة بمحتوى المادة الدراسية	2.850	1.079	متوسطة
3	يربط التعلم المعروض عن بعد بين أجزاء محتوى المادة الدراسية بصورة منطقية متسلسلة	2.780	1.018	متوسطة
1	يوضح التعلم المعروض عن بعد الأهداف التعليمية للمادة مسبقاً	2.610	0.912	متوسطة
9	يساعد التعلم المعروض عن بعد في فهم واستيعاب محتوى المادة الدراسية	2.460	0.981	متوسطة
2	يقدم التعلم المعروض عن بعد المادة الدراسية بطريقة مشوقة وجذابة	1.515	0.501	متوسطة
7	يقترح التعلم المعروض عن بعد أنشطة وتدريبات ختامية متنوعة للمادة الدراسية	1.485	0.501	متوسطة
10	يثير التعلم المعروض عن بعد الدافعية لمتابعة تعلّم المادة الدراسية	1.485	0.501	متوسطة
8	يجري توضيح التعلّم المعروض عن بعد بوسائل تعليمية هادفة ومناسبة	1.460	0.500	متوسطة
4	يراعي التعلم المعروض عن بعد الفروق الفردية بين الطلبة خلال شرح المادة الدراسية	1.455	0.499	متوسطة
	ارتباط العرض بالمادة الدراسية	**2.101**	**0.389**	

*** الدرجة العظمى من (5).**

يظهر من خلال الجدول (6) أن المتوسطات الحسابية لفقرات ارتباط العرض بالمادة الدراسية تراوحت بين (1.455-2.910) وبدرجات موافقة متوسطة، حيث كان أعلاها المتوسط الحسابي (2.910) للفقرة رقم (5) وبانحراف معياري (1.062)، ثم يليها المتوسط الحسابي (2.850) للفقرة رقم (6) وبانحراف معياري (1.079)، بينما بلغ أدناها المتوسط الحسابي (1.455) للفقرة رقم (4) وبانحراف معياري (0.499).

المجال الثاني- ارتباط العرض بمهارة التفكير لدى الطلبة:

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على ارتباطا لعرض بمهارة التفكير لدى الطلبة مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
12	يساعد التعلم المعروض عن بعد على تنمية مهارات التفكير الناقد	2.435	0.944	متوسطة
15	يرشد التعلم المعروض عن بعد لحل الأسئلة والتدريبات بطرق غير مألوفة	1.425	0.496	منخفضة
13	يسهم التعلم المعروض عن بعد في تنمية مهارة حل المشكلات	1.410	0.493	منخفضة
11	يساعد التعلم المعروض عن بعد في تنمية مهارات التفكير الإبداعي	1.395	0.490	منخفضة
14	يعطي التعلم المعروض عن بعد فرصة للتفكير والاستنتاج	1.360	0.481	منخفضة
	ارتباط العرض بمهارة التفكير لدى الطلبة	**1.605**	**0.330**	**منخفضة**

*** الدرجة العظمى من (5).**

يظهر من خلال الجدول (7) أنّ المتوسطات الحسابية لفقرات ارتباط العرض بمهارة التفكير لدى الطلبة، تراوحت بين (1.360–2.435) بدرجات موافقة متوسطة (محايدة) لواحدة منها وهي الفقرة رقم (12)، ومنخفضة (سلبية) لبقية الفقرات، حيث كان أعلاها المتوسط الحسابي (2.435) للفقرة رقم (12) وبانحراف معياري (0.944)، ثم يليها المتوسط الحسابي (1.425) للفقرة رقم (15) وبانحراف معياري (0.496)، بينما بلغ أدناها المتوسط الحسابي (1.360) للفقرة رقم (14) وبانحراف معياري (0.481).

المجال الثالث– مؤثرات العرض والتقنيات الفنية:

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مؤثرات العرض والتقنيات الفنية مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
17	يتم تقديم التعلم المعروض عن بعد بصورة وألوان واضحة	3.150	1.083	متوسطة
23	يتيح التعلم المعروض عن بعد فرصة إعادة الدرس أكثر من مرة	3.015	1.226	متوسطة
18	يخلو التعلم المعروض عن بعد من عناصر التشويش المختلفة	2.935	1.008	متوسطة
19	يقدم التعلم المعروض عن بعد المادة الدراسية بخطوط وتوضيحات ورسوم مناسبة	2.930	1.020	متوسطة
22	يقتطع التعلم المعروض عن بعد أحياناً أجزاء من الصور للتركيز على جوانب معينة متعلقة بالمادة الدراسية	2.800	1.056	متوسطة
21	يتم عرض التعلم المعروض عن بعد بلقطات تلفزيونية جذابة	2.565	1.096	متوسطة
16	يُقدّم التعلم المعروض عن بعد بصوت واضح	1.296	0.458	منخفضة
20	يقسّم التعلم المعروض عن بعد الشاشة لعرض المحتوى الدراسي بصورة واضحة	1.295	0.457	منخفضة
	مؤثرات العرض والتقنيات الفنية	**2.498**	**0.617**	**متوسطة**

*** الدرجة العظمى من (5).**

يظهر من خلال الجدول رقم (8) أن المتوسطات الحسابية لفقرات مؤثراتا لعرض والتقنيات الفنية، تراوحت بين (1.295–3.150) بدرجات موافقة منخفضة (سلبية) لاثنتين منها، وهما الفقرتان (16، 20) ومتوسطة (محايدة) لبقية الفقرات، حيث كان أعلاها المتوسط الحسابي (3.150) للفقرة رقم (17) وبانحراف معياري (1.083)، يليه المتوسط الحسابي (3.015) للفقرة رقم (23) وبانحراف معياري (1.226)، بينما بلغ أدناها المتوسط الحسابي (1.295) للفقرة رقم (20) وبانحراف معياري (0.457).

المجال الرابع- التقويم:

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على التقويم مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
33	يُختَم التعلم المعروض عن بعد بأسئلة مرتبطة بموضوع الدرس (تقويم ختامي)	2.750	1.060	متوسطة
34	يُختَم التعلم المعروض عن بعد بأفكار ملخصة لما عُرض في الدرس الواحد، وممهدة للدرس الجديد (تقويم ختامي)	2.740	1.038	متوسطة
35	يتم ربط نهايات دروس التعلم المعروض عن بعد بالأهداف المحددة مسبقا (تقويم ختامي)	2.725	1.017	متوسطة
24	يربط التعلم المعروض عن بعد بين الدرس الجديد والتعلم السابق (تقويم قبلي)	2.635	0.983	متوسطة
30	يُسهم التعلم المعروض عن بعد في معالجة أوجه الضعف الشائعة لدى الطلبة خلال شرح المادة الدراسية (تقويم تكويني)	2.605	1.098	متوسطة
31	يُسهم التعلم المعروض عن بعد في تعزيز أوجه القوة لدى الطلبة خلال شرح المادة الدراسية (تقويم تكويني)	2.605	1.089	متوسطة
26	يُهيئ التعلم المعروض عن بعد أذهان الطلبة بمقدمات تمهيدية مفتاحية للدرس الجديد (تقويم قبلي)	2.585	0.958	متوسطة
28	يُعالج التعلم المعروض عن بعد ما يُتوقع من استفسارات لدى الطلبة خلال شرح المادة الدراسية (تقويم تكويني)	2.535	1.051	متوسطة
32	يُحفّز التعلم المعروض عن بعد أوجه الإبداع لدى الطلبة خلال شرح المادة الدراسية (تقويم تكويني)	2.480	1.037	متوسطة
29	يُقدم التعلم المعروض عن بعد تغذية راجعة لما يُتوقع من ردود فعل لدى الطلبة خلال شرح المادة الدراسية (تقويم تكويني)	1.405	0.492	متوسطة
25	يتم خلال التعلم المعروض عن بعد طرح أسئلة تمهيدية حول الدرس الجديد (تقويم قبلي)	1.365	0.483	متوسطة
27	يستثير التعلم المعروض عن بعد الطلبة بأسئلة متعلقة بالدرس خلال تقديمه (تقويم تكويني)	1.330	0.471	متوسطة
	التقويم	**2.313**	**0.633**	

*** الدرجة العظمى من (5).**

يظهر من خلال الجدول رقم (9) أن المتوسطات الحسابية لفقرات مؤثرات العرض والتقنيات الفنية، تراوحت بين (1.33-2.750) بدرجات موافقة متوسطة (محايدة)، حيث كان أعلاها المتوسط الحسابي (2.750) للفقرة رقم (33) وبانحراف معياري (1.060)، ثم يليها المتوسط الحسابي (2.740) للفقرة رقم (34) وبانحراف معياري (1.038)، بينما بلغ أدناها المتوسط الحسابي (1.330) للفقرة رقم (27) وبانحراف معياري (0.471).

السؤال الثاني- هل هناك فروق في اتجاهات طلبة الثانوية العامة (التوجيهي) في مدارس محافظة معان في الأردن نحو منصة درسك تعزى للجنس؟

للإجابة عن هذا السؤال تم تطبيق اختبار (Independent sample t-test) على مجالات الدراسة الأربعة والأداة ككل تبعاً لمتغير الجنس، والجدول رقم (10) الآتي يوضح ذلك:

جدول (10): نتائج تطبيق اختبار (Independent –t–test) على مجالات الدراسة الأربعة والأداة ككل بالنسبة لمتغير الجنس

المجال	الجنس	المتوسط الحسابي	T قيمة	درجات الحرية	مستوى الدلالة
ارتباط العرض بالمادة الدراسية	ذكر	2.118	0.523	198	0.602
	أنثى	2.089			
ارتباط العرض بمهارة التفكير لدى الطلبة	ذكر	1.559	-1.669	198	0.097
	أنثى	1.637			
مؤثرات العرض والتقنيات الفنية	ذكر	2.547	0.939	198	0.349
	أنثى	2.464			
التقويم	ذكر	2.323	0.183	198	0.855
	أنثى	2.306			
الأداة ككل	ذكر	2.207	0.358	198	0.721
	أنثى	2.185			

*** الدرجة العظمى من (5).**

يظهر من خلال الجدول رقم (10) أن قيم (T) لمجالات الدراسة الأربعة والأداة ككل تبعاً لمتغير الجنس بلغت (0.523، 1.669، 0.939، 0.183، 0.358) على التوالي، وهي قيم غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يدل على عدم وجود فروق في تقديرات أفراد العينة على متوسطات مجالات الدراسة الأربعة، والأداة ككل وفقاً لمتغير الجنس (ذكور، إناث).

السؤال الثالث– هل هناك فروق في اتجاهات طلبة الثانوية العامة (التوجيهي) في مدارس محافظة معان في الأردن نحو منصة درسك تعزى للتخصص الأكاديمي؟

للإجابة عن هذا السؤال تم تطبيق اختبار (Independent sample t–test) على مجالات الدراسة الأربعة والأداة ككل تبعاً للتخصص الأكاديمي، والجدول رقم (11) الآتي يوضح ذلك:

جدول (11): نتائج تطبيق اختبار (Independent –t–test) على مجالات الدراسة الأربعة والأداة ككل بالنسبة لمتغير التخصص الأكاديمي

المجال	التخصص	المتوسط الحسابي	T قيمة	درجات الحرية	مستوى الدلالة
ارتباط العرض بالمادة الدراسية	الأدبي	2.148	1.445	198	0.150
	العلمي	2.067			
ارتباط العرض بمهارة التفكير لدى الطلبة	الأدبي	1.633	1.034	198	0.302
	العلمي	1.584			
مؤثرات العرض والتقنيات الفنية	الأدبي	2.509	0.210	198	0.834
	العلمي	2.490			

التقويم	الأدبي	2.403	1.709	198	0.089
	العلمي	2.249			
الأداة ككل	الأدبي	2.244	1.436	198	0.153
	العلمي	2.157			

*** الدرجة العظمى من (5).**

يظهر من خلال الجدول (11) أن قيم (T) لمجالات الدراسة الأربعة والأداة ككل تبعاً للتخصص الأكاديمي بلغت (1.445، 1.034، 0.210، 1.709، 1.436) على التوالي، وهي قيم غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يدل على عدم وجود فروق في تقديرات أفراد العينة على متوسطات مجالات الدراسة الأربعة، والأداة ككل وفقاً لمتغير التخصص الأكاديمي (الأدبي، العلمي).

السؤال الرابع- هل هناك فروق في اتجاهات طلبة الثانوية العامة (التوجيهي) في مدارس محافظة معان في الأردن نحو منصة درسك تعزى للتفاعل بين الجنس والتخصص الأكاديمي؟

للإجابة عن هذا السؤال تم تطبيق اختبار التباين المتعدد (Multivariate ANOVA) على مجالات الدراسة الأربعة والأداة ككل تبعاً للتفاعل بين الجنس والتخصص الأكاديمي، والجدول (12) الآتي يوضح ذلك:

جدول (12): نتائج تطبيق اختبار التباين المتعدد (Multivariate ANOVA) على مجالات الدراسة الأربعة والأداة ككل تبعاً للتفاعل بين الجنس والتخصص الأكاديمي

المجال	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
ارتباط العرض بالمادة الدراسية	0.002	1	0.002	0.013	0.909
ارتباط العرض بمهارة التفكير لدى الطلبة	0.062	1	0.062	0.571	0.451
مؤثرات العرض والتقنيات الفنية	0.034	1	0.034	1	0.034
التقويم	0.036	1	0.036	1	0.036
الأداة ككل	**0.003**	**1**	**0.003**	**0.019**	**0.890**

*** الدرجة العظمى من (5).**

يظهر من خلال الجدول (12) أن قيم (F) لمجالات الدراسة الأربعة والأداة ككل تبعاً للتخصص الأكاديمي بلغت (0.013، 0.571، 0.089، 0.090، 0.019) على التوالي، وهي قيم غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يدل على عدم وجود فروق في تقديرات أفراد العينة على متوسطات مجالات الدراسة الأربعة، والأداة ككل تبعا للتفاعل بين الجنس والتخصص الأكاديمي.

مناقشة النتائج:

أولاً- مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

أظهرت النتائج المتعلقة بهذا السؤال أن اتجاهات طلبة الثانوية العامة "التوجيهي" في مدارس محافظة معان نحو منصة درسك كانت متوسطة (محايدة) لواحد من المجالات الأربعة، ومنخفضة (سلبية) للأخرى.

وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن منصة درسك المطروحة من قبل وزارة التربية والتعليم الأردنية لم تراعِ التوزيع الجغرافي لطلبة التوجيهي في المملكة الأردنية الهاشمية، حيث إن طلبة التوجيهي في إقليم الجنوب عامة، وفي محافظة معان خاصة لهم ظروف معيشية مختلفة عن باقي المحافظات من حيث توافر البنية التحتية الإلكترونية المناسبة كتوافر الأجهزة الحاسوبية، وتوافر شبكة الإنترنت، وجاهزية التعامل مع الظروف الطارئة للتحول إلى التعلّم عن بعد بشكل مفاجئ وغير مدروس، كما يمكن القول إنّ المنصة التعليمية أُعدّت بطريقة سريعة، فربما لم تُتَح الفرصة الكافية لتقويمها لمعرفة نقاط القوة والضعف فيها. كما يظهر أن اتجاهات طلبة التوجيهي نحو منصة درسك التعليمية في معيار التقويم، وارتباط العرض بمهارات التفكير جاء بدرجة متوسطة (محايدة) ومنخفضة (سلبية)، وربما يُعزى ذلك إلى أن المحتوى المقدم للطلبة لم يحقق طموحات طلبة التوجيهي، ولم يلبِّ رغباتهم الأكاديمية والمعرفية، ولم يراعِ الفروق الفردية بين الطلبة، لا سيما ونحن في عصر الثورة المعرفية والتقدم الإلكتروني الهائل. وكذلك قد يُعزى ذلك إلى أن المحتوى الدراسي تم تقديمه للتلاميذ بطريقة تحاكي الأسلوب التلقيني الجامد، ولكن من خلال وسيلة مختلفة عما هي عليه في الغرفة الصفية، وهي شاشة التلفاز دون تفاعل واضح من شأنه إثارة مهارات التفكير لدى الطلبة، وكذلك دون اهتمام مناسب في تناول مراحل التقويم المختلفة (القبلي، التكويني، الختامي).

وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة صالح (2017) التي دلّت على أنّ اتجاهات طلبة المدارس الإعدادية نحو البرامج الفضائية كانت إيجابية، وتختلف كذلك مع نتيجة دراسة (Gonzalez, Rivallia, Domingues, 2019) التي أظهرت قيماً إيجابية لدى الطلبة نحو الأبعاد التي تم تحليلها، ومع نتيجة دراسة (Basilaia & Kvavadze, 2020) التي أظهرت اهتمامات إيجابية لدى الطلبة نحو تأثير منصات التعليم الإلكتروني عن بعد.

البعد الأول- ارتباط العرض بالمادة الدراسية:

أظهرت النتائج أن المتوسطات الحسابية لفقرات ارتباط العرض بالمادة الدراسية جاءت بدرجات موافقة متوسطة (محايدة)، وقد تعزى هذه النتيجة إلى عدم مقدرة منصة درسك التعليمية -إلى حدّ ما- على عرض المحتوى التعليمي بطريقة تتناسب مع خصائص طلبة التوجيهي، حيث نم تقديم جملة من الدروس بطريقة عشوائية بعيدة عن التسلسل والترابط التنظيمي والمعرفي، وربما أدى ذلك إلى نفور بعض الطلبة من متابعة الدروس التعليمية، وبذلك لم تتحقق الفائدة العلمية والمعرفية لديهم من المحتوى المطروح، كما يمكن تفسير ذلك بأن المحتوى التعليمي عُرِض بالطريقة نفسها وبالأسلوب ذاته، والذي لم يظهر فيه التنوع في الاستراتيجيات الحديثة التي تراعي الفروق الفردية بين الطلبة، مما حدَّ من متابعة محتوى الدروس من قبل كثير من طلبة التوجيهي، إذ لم يتوافر في عرض المادة التعليمية ما يكفي من أساليب الجذب والتشويق التي من شأنها شد انتباه التلاميذ للمتابعة والتفاعل.

البعد الثاني- ارتباط العرض بمهارة التفكير لدى الطالب:

أظهرت النتائج أن المتوسطات الحسابية لفقرات ارتباط العرض بمهارة التفكير لدى الطلبة جاءت بدرجات موافقة متوسطة (محايدة) لواحدة منها ومنخفضة (سلبية) للأخرى، وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن المحتوى المعروض عبر منصة درسك المخصصة للتعلّم عن بعد لم يُعطِ فرصة كافية للطلبة لممارسة عملية التفكير بأنواعه كالتفكير الناقد والتفكير الإبداعي، وهذا ربما يُشير إلى أنّ عرض المحتوى جُهّز بطريقة سريعة ومفاجئة دون أن يخضع لعملية التقويم اللازمة، كما أنه ركّز على تقديم المفاهيم العلمية بطريقة تقليدية لا يظهر فيها أثر لتفاعل الطالب مع المادة التعليمية، ولا مع المعلم مما أضعف عملية التفكير والاستنتاج لدى الطلبة. وكذلك ربما كان لغياب مثيرات التفكير المختلفة، كالتفاعل متعدد الاتجاهات بين أطراف العملية التعليمية التعلمية، وكذلك الأسئلة السابرة وإثارة المشكلات التي تتطلب التفكير لحلها خلال عرض وتقديم المادة التعليمية، أثر واضح في الحد من ممارسة الطلبة لمهارات التفكير المختلفة، وبالتالي ظهور اتجاهات لديهم بمستويات متوسطة (محايدة) وأخرى أغلبها منخفضة (منخفضة) في هذا المجال.

البعد الثالث- مؤثرات العرض والتقنيات الفنية:

أظهرت النتائج أن المتوسطات الحسابية لفقرات مؤثرات العرض والتقنيات الفنية جاءت بدرجات موافقة منخفضة (سلبية) لاثنتين منها ومتوسطة (محايدة) لبقية الفقرات، وقد تُعزى هذه النتيجة إلى أن التعلم المعروض عبر منصة درسك

لم يخضع لإعداد علمي وتقني مناسبَيْن، مما أدى إلى ظهور عدم التنسيق بين الإعداد العلمي والتقني نتيجة الإعداد السريع للمادة، حيث لا يوجد برمجيات تعليمية إلكترونية ودروس تعلّم عن بعد مُعدّة وجاهزة مسبقا، وربما من الطبيعي أن يظهر هذا في فترة جائحة كورونا، خاصة وأنه كان التجربة الأولى في ذلك الوقت للتعامل مع هذا النوع من التعلّم.

وكذلك ربما يكون قد غاب عن أذهان القائمين على إعداد هذه الدروس والفنيين ذوي العلاقة أنّ الأمر على قدر كبير من الأهمية، حيث إن هذه الدروس ليست كباقي البرامج والأعمال التلفزيونية، وإنما هي محتويات دراسية تعليمية تُقدّم لفئة معينة من الجماهير لها خصائصها ومتطلباتها النمائية والثقافية الخاصة، وهم بصدد مرحلة دراسية مهمة يعتمد عليها مستقبلهم بشكل أساس وهي مرحلة "التوجيهي"، وبالتالي فإن الأمر يتطلب عناية فائقة في هذا المجال من كافة المعنيين.

وتتفق هذه النتيجة في الدرجة المتوسطة (المحايدة) تحديدا، مع نتيجة دراسة الشميري (2015) التي تناولت مؤثرات العرض في الإنتاج التلفزيوني كالتسجيل والصوت والإضاءة، حيث جاء تقييم هذه المؤثرات بدرجة متوسطة (محايدة) قاربت الجيد.

البعد الرابع- التقويم:

أظهرت النتائج أن المتوسطات الحسابية لفقرات مؤثرات العرض والتقنيات الفنية جاءت بدرجات موافقة متوسطة (محايدة)، وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن طلبة الثانوية العامة "التوجيهي" لم يعتادوا على مثل هذا النوع من التقويم (عن بعد)، كما أن منصة درسك لم تُركز بشكلٍ كافٍ على توفير أسئلة وأنشطة تعليمية تفاعلية تقيس نتاجات الدرس المقدم بعد الانتهاء من عرضه، ولم توفر منصة درسك عملية التفاعل وتواصل الطالب المباشر مع المعلم أثناء أو بعد تقديم الدرس؛ فالطلبة كانوا متلقين سلبيين لعدم وجود طرائق تقويم تكويني يقيس مدى تحقق النتاجات لديهم أولا بأول.

وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة السلمان وبواعنة (2021) التي كشفت عن أن اتجاهات طلبة التعليم الأساسي والثانوي نحو التعلم عن بعد جاءت ضمن الفئة المتوسطة (المحايدة)، في حين جاءت التحديات والمشكلات التي تواجه الطلبة في التعلم ضمن الفئة الضعيفة (السلبية). كما اتفقت مع نتائج دراسة أبو شخيدم (2020) التي كشفت عن أنّ فاعلية التعليم الإلكتروني المستخدم من قبل عينة الدراسة في ظل انتشار فيروس كورونا من وجهة نظرهم كانت متوسطة (محايدة)، ومع نتيجة دراسة الشديفات (2020) التي أظهرت أنّ واقع توظيف التعليم عن بعد بسبب جائحة كورونا من وجهة نظر مديري المدارس جاء بدرجة متوسطة (محايدة).

وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة صالح (2017) التي دلّت على أن اتجاهات طلبة المدارس الإعدادية نحو البرامج الفضائية كانت إيجابية، وتختلف كذلك مع نتيجة دراسة (Gonzalez, Rivallia, Domingues, 2019) التي أظهرت قيماً إيجابية لدى الطلبة نحو الأبعاد التي تم تحليلها، ومع نتيجة دراسة (Basilaia & Kvavadze, 2020) التي أظهرت اهتمامات إيجابية لدى الطلبة نحو تأثير منصات التعليم الإلكتروني عن بعد.

السؤال الثاني– مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

أظهرت النتائج المتعلقة بهذا السؤال عدم وجود فروق في تقديرات أفراد العينة على متوسطات مجالات الدراسة وفقاً لمتغير الجنس. وقد تُعزى هذه النتيجة إلى أن الطلبة – ذكوراً وإناثاً – تعرضوا للخبرات التعليمية والمفاهيم العلمية ذاتها وبالطريقة والأسلوب نفسه المقدم عبر منصة درسك، دون أن يبدوا تفاعلاً كبيراً مع ما قُدّم لهم خلال التعلّم عن بعد مما جعل لديهم وجهات نظر واتجاهات متقاربة، وقد عبّروا عنها من خلال أداة الدراسة، وربما يقودنا هذا إلى القول بأن هذه المنصة لم تكن موفقة بدرجة كافية، إذ إنها لم توفر وسائل وأساليب شائقة لعرض المحتوى لكلا الجنسين، مما قلل من دافعية الطلبة واستعدادهم لتطبيق كل ما هو جديد في مجال التعلّم عن بعد.

السؤال الثالث– مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

أظهرت النتائج المتعلقة بهذا السؤال عدم وجود فروق في تقديرات أفراد العينة على متوسطات أبعاد الدراسة وفقاً لمتغير التخصص الأكاديمي (الأدبي، العلمي)، وقد تُعزى هذه النتيجة إلى أن المحتوى المقدم لطلبة الثانوية العامة بفرعيه العلمي والأدبي لم يكن فيه إثراء علمي متخصص بدرجة تجعل التقديرات مرتفعة، حيث ركّزت منصة درسك على الجانب النظري للمواد بشكل عام، وأهملت الجانب العملي لها مما صرف نظر كثير من الطلبة عنها، ومحاولة الاعتماد على النفس بدلا من متابعتها.

كما يُمكن أن تُعزى هذه النتيجة إلى عدم إثراء المحتوى الدراسي المقدّم عبر المنصة بأنشطة تعليمية مُثيرة وتدريبات كافية، تُظهر تمايزاً بين طلبة الفرعين (العلمي والأدبي)، وقد تُعزى هذه النتيجة أيضاً إلى أنّ ما قُدّم للطلبة على هذه المنصة اتخذ نمطاً واحداً، وأسلوباً متشابها سواء أكان ذلك في المحتوى المقدم للفرع العلمي أو الفرع الأدبي، مما أوجد لديهم جميعاً اتجاهات متقاربة دون فروق أو اختلافات دالة وظاهرة.

السؤال الرابع– مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:

أظهرت النتائج المتعلقة بهذا السؤال عدم وجود فروق في تقديرات أفراد العينة على متوسطات أبعاد الدراسة وفقاً للتفاعل بين الجنس والتخصص الأكاديمي، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أنّ طلبة التوجيهي بفرعيه العلمي والأدبي ذكوراً وإناثاً، لم يتقبلوا التغيير المفاجئ من التعليم الوجاهي إلى التعلم عن بعد، خاصة وأنه لم يسبقه تهيئة للطلبة لتعريفهم بهذا النوع من التعلم بكل مكوناته وأدواته وتفاصيله، وربما انعكس ذلك على ردود فعل بعض الطلبة بعدم تقبلهم الانضمام إلى الدروس التعليمية المقدمة لهم عن بعد؛ لكونها تمثل أسلوب تعلّم جديد وغير مُجرب مسبقا، إضافة إلى فقدان الحافز الذاتي لدى طلبة التوجيهي بفرعيه العلمي والأدبي ذكوراً وإناثاً نحو التعلم عن بعد؛ لعدم مسايرة المحتوى التعليمي المعروض في منصة درسك لميول وحاجات وطموحات الطلبة الأكاديمية، حيث لا توجد لدى بعض الطلبة رغبة في الانضمام للمساقات التعليمية ومتابعتها، نتيجة عدم المتابعة المباشرة من قبل المعلم والإشراف على نشاطاته الدراسية على موقع المنصة.

التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة يوصي الباحثان بما يأتي:

1- عقد دورات تدريبية في مجال التعليم الإلكتروني لكافة المعلمين ولجميع المراحل التدريسية.

2- تطوير محتوى منصة درسك معرفياً وتقنياً وفنياً بما يتلاءم وخصائص طلبة التوجيهي؛ ليتناسب مع ميولهم وحاجاتهم الأكاديمية.

3- نشر ثقافة التعلم عن بعد بين الأفراد والجماعات بشكل عام، وبين المعلمين والطلبة بشكل خاص؛ لتحقيق أكبر قدر من التفاعل مع هذا النوع من التعلّم.

4- توفير بنية تعليمية تحتية ملائمة لتطبيق التعلّم عن بعد في محافظة معان، وإزالة كافة المعوقات البشرية والمادية والفنية التي تحول دون انتشاره في النظام التعليمي بمختلف المراحل والمجالات.

5- إجراء المزيد من الدراسات والبحوث لمعرفة مدى فاعلية التعلّم عن بعد في ظل وجود ظروف صعبة وطارئة.

6- عقد المؤتمرات والندوات العلمية من أجل تطوير التعلّم عن بعد والنهوض به.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- ابداح، علاء. (2020). فاعلية استخدام التعليم عن بعد من وجهة نظر مدرسي المرحلة الثانوية في فترة جائحة كورونا – دراسة مقارنة بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية، المجلة العربية للعلوم ونشر أبحاث العلوم التربوية والنفسية، 4 (42): 134– 150.

- أبو شخيدم، سحر. (2020). فاعلية التعليم الإلكتروني في ظل انتشار فيروس كورونا من وجهة نظر المدرسين في جامعة فلسطين التقنية (خضوري)، المجلة العربية للنشر العلمي، (19): 105 – 132.

- اشتيوه، فايز وعليان، فوزي وربعي، مصطفى. (2010). تكنولوجيا التعليم النظرية والممارسة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

- خليفات، نجاح. (2019). كيف نصل للطالب الذي نريد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

- الدهشان، جمال علي. (2020). أزمة التعليم والتعلم في ظل كورونا "الأفق والتحديات"، 5 / إبريل / 2020، متوفرة على الموقع: https://darfikr.com/node/15393، أُسترجعت بتاريخ: 2020/9/15م.

- الربيعي، علي خليل. (2008). الدور الثقافي للقنوات الفضائية العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والتربية، قسم الإعلام والاتصال، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك.

- السلمان، صبرين وبواعنه، علي. (2021). اتجاهات طلبة التعليم الأساسي والثانوي في الأردن نحو التعلم عن بعد وتحدياته في ظل جائحة كورونا (Covid–19)، المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، الأردن، 9(1): 209 – 223.

- الشديفات، منيرة. (2020). واقع توظيف التعليم عن بعد بسب مرض الكورونا في مدارس قصبة المفرق من وجهة نظر مديري المدارس فيها، المجلة العربية للنشر العلمي، (19): 185- 207.

- الشميري، سمير عبد الرحمن. (2015). الجودة النوعية للبرامج التعليمية التلفزيونية في التعليم الجامعي "دراسة تحليلية للحلقات التعليمية التلفزيونية في جامعة العلوم والتكنولوجيا"، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، 12 (8): 199 – 248.

- صالح، رشا عبد الهادي. (2017). اتجاهات طلبة المرحلة الإعدادية نحو البرامج التعليمية الفضائية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، (36): 343 – 355.

- عبد الجبار، حسين. (2009). اتجاهات الإعلام الحديث المعاصر، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

- النجدي، سمير والشيخ، رندة. (2011). أثر التعلّم الإلكتروني (E-Learning) على التفكير الناقد لدى دارسي جامعة القدس المفتوحة، المجلة الفلسطينية للتربية المفتوحة عن بعد، 3 (5): 11 – 41.

المراجع الأجنبية:

- Abdul-Jabbar, Hussein. (2009). Modern Contemporary Media Trends, 1st edition, Osama Publishing and Distribution House: Amman, Jordan.

- Abu Shakhidem, Sahar. (2020). The effectiveness of e-learning in the light of the spread of the coronavirus from the point of view of teachers at the Technical University of Palestine (Khadouri), Arab Journal of Scientific Publishing, (19): 105 - 132.

- Adahshan, Jamal Ali. (2020). The education and learning crisis under the coronavirus "Horizon and Challenges", April 5, 2020, is available at https ://darfikr.com/node/15393, retrieved on: 15/9/2020.

- AlNajdi, Samir Walsheikh, Randa. (2011). The influence of E-Learning on critical thinking for students at Al-Jerusalem Open University, Palestinian Journal of Distance Open Education, 3 (5): 11 - 41.

- Al-Rabaie, Ali Khalil. (2008). Cultural Role of Arab Satellite Channels, Unpublished Master's Thesis, Faculty of Arts and Education, Information and Communication Department, Open Arab Academy, Denmark.

- Al-Sadat, Khalil Ibrahim. (2005). The possibility of using distance learning in the programmes of the Faculty of Applied Studies and Community Service of King Faisal University in Al-Hasa "Exploratory Study", Damascus University Journal, 12 (1): 175 - 217.

- Alsalman, Sabreen and Bowaneh, Ali. (2021). The trends of basic and secondary education students in Jordan towards distance learning and its challenges under the coronavirus pandemic (Covid-19), International Journal of Educational and Psychological Studies, Jordan, 9 (1): 209-223.

- Alshadifat, Munira. (2020). The reality of the employment of distance education due to coronavirus disease in al-Mafraq district schools from the point of view of its principals, Arab Journal of Scientific Publishing, (19): 185-207.

- Alshmiri Samir Abd al-Rahman. (2015). Quality of television educational programmes in university education "Analytical study of television educational seminars at the University of Science and Technology", Al-Andalus Journal of Humanities and Social Sciences, Al-Andalus University of Science and Technology, 12 (8): 199-248.

- Basilaia, G., &Kvavadze, D. (2020). Transition to Online Education in Schools during a SARS-CoV-2 Coronavirus (COVID-19) Pandemic in Georgia. Pedagogical Research, 5(4). https://doi.org/10.29333/pr/7937 Retrieved, 2/10/2020.

- Drinnon, M. (2005). The Perception of the Value of the Use of Primary Source Documents among East Tennessee Lakeway Area History Teachers hn Grades 5 – 12. Proquest Dissertation & Theses, Number (3305588).

- Eshtaweh, Fayez and Alian, Fawzi and Rebee, Mustafa. (2010). Theoretical education technology and practice, 1st edition, Safa Publishing and Distribution House: Amman, Jordan.

- Gonzalez, M., Rivallia, A., Domingues, M. (2019). The learning platform in distance higher education: student’s preceptions. Turkish Online Journal of Distance Education, 20(1), 71 – 79.

- Ibdah, Ala'a. (2020). The effectiveness of using distance education from the perspective of secondary school teachers during the coronavirus pandemic - a comparative study between the Hashemite Kingdom of Jordan and the Syrian Arab Republic, the Arab Journal of Science, and the publication of educational and psychological science research, 4 (42): 134 - 150.

- Khlaifat, Najah. (2019). How to reach the student we want, Al Yazouri Scientific House for Publishing and Distribution: Amman, Jordan.

- Kirk Wood, Adrin. (2000). "Learning at Home with in Formation and Comunication Technologyies". Distance Education. Vol (21), N (2): PP248- 259.

- Onyema, E., Eucheria, N., & Uchenna, E. (2020). Impact of E-learning Platforms on Students' Interest and Academic Achievement in Data. CCU Journal of Science, 1 (1), 1-16.

- Sadi, I., & Alshammary, A. (2012). The Effect of electronic Learning on the Achievement of Sixth Grade Students in Science. Jordan Journal of Education Sciences, 8(3): 267 – 282.

- Saleh, Rasha Abdul Hadi. (2017). Trends of preparatory students towards space education programmes, Journal of the Faculty of Basic Education for Educational and Human Sciences, University of Babylon, 36: 343-355.

- Sudqah, Mona Hashim Alsaid. (2005). Trends of high school students towards educational programmes offered through Egyptian television and specialized Nile educational channel, Master's thesis, Department of Media and Children's Culture, Graduate Institute of Childhood Studies, Ain Shams University, Egypt.

مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث ، مجلة علمية محكّمة تصدر عن عمادة البحث العلميّ والدّراسات العليا، ISSN 2519-7436

المجلد (9) العدد (3) لعام 2023 م

واقع استخدام التطبيقات الإلكترونيّة في التعليم من وجهة نظر المعلمين في محافظة معان

سامر سمير محمد القرامسة

وزارة التربية والتعلم

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع استخدام التطبيقات الإلكترونيّة في التعليم من وجهة نظر المعلمين في محافظة معان, واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، بينما تكونت عينة الدراسة من (617) معلماً ومعلمة، حيث استجابوا على أداه تتكون من جزأين، الجزء الأول: تضمن معلومات عامة عن المعلمين مثلت في ثلاثة متغيرات، هي: (الجنس، والمؤهل العلمي، والخبرة العملية)، والجزء الثاني: تضمن مقياس واقع استخدام التطبيقات الإلكترونيّة في التعليم من وجهة نظر المعلمين، الذي تكون من(41) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات.

أشارت النتائج إلى أن درجة تقدير المعلمين لواقع استخدام التطبيقات الإلكترونيّة في التعليم في محافظة معان كانت مرتفعة وفي جميع مجالات أداة الدراسة، وأشارت أيضاً إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، والمؤهل العلمي، والخبرة العملية)، وأوصى الباحث بعقد ورشات تدريبية للطلبة عن كيفية استخدام التطبيقات الإلكترونيّة في التعليم والتعامل معها، والزيادة في إعداد ورشات عمل للمعلمين لتوضيح أساليب استخدام طرق وتقنيات التطبيقات الإلكترونيّة، وتوفير الإمكانيات المادية التي يحتاجها المعلمون والطلبة.

الكلمات المفتاحية: *التطبيقات الإلكترونيّة، التعليم، المعلمين، محافظة معان.*

The degree of appreciation of using electronic applications in education from the point of view of teachers in Ma'an Governorate

Abstract

This study aimed to know the degree of appreciation of the use of electronic applications in education from the point of view of teachers in Ma'an Governorate. The study used the descriptive method. The study sample consisted of (617) male and female teachers, who responded to a questionnaire consisting of two parts. The first part included general information about teachers represented in three variables: (gender, educational qualification, and practical experience). The second part included a scale of reality of the use of electronic applications in education from the teachers' point of view, which consisted of (41) items Spread over three fields.

The results indicated that the degree of teachers' appreciation of the reality of using electronic applications in education in Ma'an Governorate was high and in all fields of the study tool. The results also indicated that there were no statistically significant differences due to the three variables (gender, educational qualification, and practical experience). The researcher recommended holding training workshops for students on how to use and deal with electronic applications in education. The researcher also recommended an increase in the preparation of workshops for teachers to clarify the methods of using electronic applications methods and techniques, and to provide the material capabilities needed by teachers and students.

Keywords: *Electronic Applications, Education, Teachers, Ma'an Governorate.*

خلفية الدراسة

نعيش اليوم عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أتاحت للمعلومات والمعرفة على اختراق الحدود الزمانية والمكانية والتواصل المستمر مع مئات الأشخاص، وربط هذه التكنولوجيا بكافة مجالات الأنشطة الإنسانية، حيث يشير

مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إنتاج وبث ونقل واستقبال وعرض المعلومات بين المجتمعات والأفراد، لذلك يعد الإنترنت مظهراً من مظاهر عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بكونه وسيلة استطاعت أن تقوم بنشر المعرفة وتبادل الثقافات والأفكار بين المجتمعات والأفراد، واستحوذت على تفكيرهم واهتماماتهم، وذلك بسبب دورها الفاعل في تطوير الحياة البشرية وازدهاره والتحول الكبير في مسار حياة البشرية (أشواق وفطيمة،2020).

ونتيجة لوجود شبكة الإنترنت والتسارع الكبير في تصنيع وتنويع الأجهزة الذكية، أصبح للتطبيقات الإلكترونيّة أهمية كبيرة في حياتنا اليومية؛ لأنّها تحاكي عملها عمل الأجهزة الحاسوبية الشخصية، وتتيح الوصول إلى المعلومات اللازمة المراد الوصول إليها بسرعة كبيرة في أي زمان ومكان، كما أنها تُسهم في تقديم وتنفيذ وإنهاء الإجراءات اللازمة للمستخدمين، والوصول إلى عدد أكبر من المستفيدين (الفايدي،2021).

ويشير مفهوم التطبيقات الإلكترونيّة بأنها برامج تصمم بواسطة شركات متخصصة في صناعة التطبيقات، أو شركات مصنعة للهواتف، أو شركات المقدمة لخدمة الهواتف، وفيها يقوم المستخدم بتنزيل هذه التطبيقات على الهواتف الذكية، وأجهزة الكمبيوتر اللوحية والمحمولة، والأجهزة المكتبية الحديثة والحواسيب من متاجر هذه الشركات، وذلك حسب نوع نظام التشغيل الخاص بالشركات المصنعة لتلك التطبيقات (حميص،2013).

وذكر زهر (2016) أنواع التطبيقات الإلكترونيّة، والتي تعتبر الأشهر بين الأجهزة الذكية والحاسوبية وهي:

النوع الأول: التطبيقات الأصلية: وهي التطبيقات التي تتطلب من المستخدم تنزيلها وتثبيتها على هاتفة الذكي، وصممت لتتلاءم مع أنظمة التشغيل جميعها، ومن مميزات هذا النوع من التطبيقات: السرعة في الأداء، وتجربة الاستخدام، ومرونة الاستخدام، والوصول لكل واجهات البرمجية والتحكم بها، والأداء والانسيابية، أما عيوب هذا النوع من التطبيقات: تكلفة تصميم وتطوير عالية، وبحاجة لمهارات عالية في لغات البرمجة.

النوع الثاني: تطبيقات الويب: وهي التطبيقات التي لا تتطلب من المستخدم تنزيلها وتثبيتها على هاتفه الذكي، وتكون هذه التطبيقات متوفرة على الموقع الإلكترونيّ، ومن ميزات هذا النوع من التطبيقات: يعمل بشكل كامل داخل متصفح الويب، وواجهات هذه التطبيقات مدعومة بأكثر لغات برمجة متنوعة ومعروفة، وتعمل على أي هاتف ذكي، أو جهاز لوحي، أو جهاز محمول، أو جهاز حاسوب، متوافقة مع معايير متصفح الويب، وأما عيوب هذا النوع: عناصر الواجهة صغيرة وغير محددة وغير معلومة.

النوع الثالث: التطبيقات الهجينة: وتكون هذه التطبيقات مزيجاً من التطبيق الأصلي وتطبيق الويب لتتلاءم مع الأجهزة المحمولة كافة، ومن مميزات هذا النوع من التطبيقات: السرعة في التطوير، سهولة الوصول إليها، وتكلفة تطوير وصيانة منخفضة، وواجهة التطبيق ملائمة لمتصفح جوجل، أما عيوب هذا النوع من التطبيقات، فصعوبة عملها دون إنترنت، ودرجة صيانتها ضعيفة، ودرجة أمان أقل.

ويعد التعلم النقال فلسفة التعلم عن بعد ويمكن استخدامه في العملية التعليمية التعلّمية من خلال ما يحتويه من تقنيات وما يقدمه من خدمات، حيث يعمل على توسيع الفرصة التعليمية أمام المتعلمين؛ لأنّه يحقق المرونة في التعليم والتفاعل مع المعلم في أي وقت، كما يعمل على دعم العمل الوظيفي بحيث يسمح للمشرفين والمعلمين بتقديم موادهم التعليمية والتدريبية ، كما يسمح للطلبة بالتعلم الذاتي ومتابعة تمارينهم التدريبية، وجميع ذلك يعتمد على تقديم محتوى تعليمي للمتعلمين باستخدام تقنيات الاتصالات التفاعلية (العزام،2017).

ولضمان جودة مخرجات التعليم وتحقيق مبدأ الكفايات في التعليم، وهي مجمل سلوك الفرد الذي يتضمن المعارف والمهارات والاتجاهات بعد مرور في برنامج محدد يستطيع بعده أن يقوم بعمله بشكل متقن، يجب أن يشتمل النظام التعليمي على المكونات الآتية: المتعلم، والمعلم، والمنهج، والبيئة التعليمية، والإدارة المدرسية، والمصادر، والأنشطة التعليمية، وأساليب التعلم والتعليم، والدرجة وأدواته... وغيرها، لتصبح جميع مكونات النظام التعليمي متسقة ومتماشية معاً لتحقيق الأهداف المرجوة (عيد،2010).

ويمثل المعلم أهم العناصر في العملية التعليمية لما له من تأثير على نوعية التعليم ومستواه، فقد أحدث التعلم الإلكترونيّ تحولاً في أدوار المعلم التقليدية من ناقل للمعرفة إلى أدوار جديدة كمصمم للتعلم، ومدرب له، ومعاون، ومنسق الفريق، وميسر، وموجه للعملية التعليمية (الطوالبة ومشاعله،2009).

وهناك دراسات متنوعة تناولت التطبيقات الإلكترونيّة وعلاقتها ببعض المتغيرات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن هذه الدراسات دراسة السعودي (2015) التي هدفت إلى التعرف على أثر بعض تطبيقات التعلم النقال على تنمية مهارات الحس العددي في مادة الرياضيات، وتكونت عينة الدراسة من (60) طالبة من طالبات الصف الثانوي ثانوي في مدينة بريدة، وتم تقسيمهن على مجموعتين، وتم توفير المحتوى التعليمي عبر تطبيقات التعلم النقال، وأظهرت النتائج إلى وجود أثر كبير لتطبيقات التعلم النقال على تنمية مهارات الحس العددي لدى المجموعة التجريبية.

وهدفت دراسة الحمار(2016) الكشف عن أثر استخدام تطبيقات الهواتف الذكية في تسهيل التعلم لدي الطلاب المعلمين واتجاههم نحو التعلم الجوال، وتكونت عينة البحث من (30) طالبة من طالبات كلية التربية الأساسية قسم تكنولوجيا التعليم في مقرر الحاسوب التعليمي، وجاءت نتائج الدراسة مؤكدة على فاعلية استخدام تطبيقات الهواتف الذكية في تسهيل العملية التعليمية لدي الطالبات، وقد تأكد من خلال مشاركة الطالبات في استطلاع الرأي عبر الاستبيان، الذي أوضح مدى رضا الطالبات عن استخدام تطبيقات الهواتف الذكية في تسهيل العملية التعليمية، كما أكدت على أنّ للطالبات اتجاهات إيجابية نحو التعلم الجوال.

وأجرت حمادة (2017) دراسة هدفت إلى الكشف عن أثر استخدام تطبيقات الواقع المعزز على الأجهزة النقالة في تنمية التحصيل ومهارات التفكير الإبداعي لدى تلاميذ الصف الرابع الابتدائي، وتكونت مجموعة البحث من(40) طالباً وطالبة من تلاميذ الصف الرابع الابتدائي بمدرسة قطور الابتدائية المشتركة، وتوصلت النتائج إلى وجود فرق دال إحصائياً بين متوسطي درجات تلاميذ المجموعتين التجريبية الأولى والثانية في التطبيق البعدي للاختبار التحصيلي، ومقياس التفكير الإبداعي لصالح الأداء البعدي للمجموعة التجريبية الثانية. وأوصت الدراسة بضرورة التوسع في استخدام تقنية الواقع المعزز داخل الفصول وخارجها عن طريق الاستفادة من التطبيقات المتعددة: كتطبيق Anatomy4D وتطبيق Aurasma على الأجهزة النقالة، وضرورة مراعاة استخدام تطبيقات الواقع المعزز التي تنمي الفهم والتفاعل والتفكير الناقد والإبداعي لدى الطلاب.

وهدفت دراسة فيوركان(Furkan،2019) تحديد آراء المعلمين حول قابلية استخدام السبورة الذكية في الصف واحتياجاتهم لتكييفها في عملية التدريس، تم إجراء هذه الدراسة بأسلوب البحث النوعي، أجريت الدراسة على (10) مدرسين مختلفين من المدارس الإعدادية كانوا يعملون في مدارس عامة في محافظة شمال تركيا، ولجمع البيانات تم إنشاء نموذج مقابلة شبه منظم يستخدم بشكل شائع في طرق البحث النوعي، فقد قُيّمت البيانات التي تم الحصول عليها في سياق المحتوى وتقنيات التحليل الوصفي، كشفت النتائج أنه على الرغم من أن المعلمين عبروا عن رأي إيجابي حول ممارسات السبورة الذكية ، إلا أنهم ذكروا أنهم غير كافيين في استخدام اللوحات الذكية، وأنهم بحاجة إلى المزيد من الدورات التدريبية أثناء الخدمة الموجهة نحو الممارسة.

وقام كل من أكسو و كديل (Aksu& Kidil،2020) بإجراء دراسة هدفت إلى فحص آراء معلمي الرياضيات في المدارس الابتدائية على تطبيق Smart Break، وتم إجراء هذه الدراسة بأسلوب البحث النوعي، وتكونت عينة الدراسة من (12) معلماً للرياضيات في المدارس الابتدائية يعملون في المدارس الحكومية، وأشارت النتائج إلى أن المعلمين لديهم آراء إيجابية حول هذا التطبيق، حيث كان وقت ومحتوى التطبيق مناسبين، ويمكن استخدامه في المدارس، ويمكن أن يقدم هذا التطبيق مساهمات إيجابية في التعلم الفعال، كما أن المعلمين والطلبة حريصين على المشاركة في استخدام هذا التطبيق.

وأجرى الجراح (2020) دراسة هدفت إلى معرفة أثر استخدام تطبيقات الهاتف النقال في تنمية التحصيل الأكاديمي لدى طلاب الصف السابع الأساسي بالمملكة الأردنية الهاشمية، وتكونت عينة الدراسة من طلاب الصف السابع الأساسي في المملكة الأردنية الهاشمية، وقد اختيروا عشوائياً، وزعوا على مجموعتين الأولى مجموعة تجريبية تم تدريسها باستخدام برنامج تعليمي قائم على الهاتف النقال والأخرى مجموعة ضابطة تم تدريسها بالطريقة التقليدية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن فروقاً ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات طلبة المجموعتين التجريبية والضابطة في الاختبار التحصيلي البعدي.

وهدفت دراسة الخريشة (2020) الكشف عن واقع أثر استخدام تطبيق الواتس آب في الهاتف النقال في تحصيل طلبة الصف الرابع في مادة اللغة الإنجليزية، وقد استخدم المنهج شبه التجريبي، فقد تكونت عينة الدراسة من (60) طالبًا من الصف الرابع الأساسي، ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بتقسيم الطلبة إلى مجموعتين: تجريبية وضابطة، متساويتي العدد، إذ كان طلبة المجموعتين التجريبية والضابطة يدرسون المادة بالطريقة التقليدية معًا، ثم يقوم المعلم بإرسال معلومات تعزيزية وتوضيحية عن المادة التي دُرست في الحصة إلى طلبة المجموعة التجريبية باستخدام تطبيق الواتس آب (WhatsApp)، واستمرت عملية تنفيذ التجربة عامًا دراسيًا، وبعدها قامت الباحثة بإجراء اختبار نهائي لطلبة المجموعتين معًا في آن واحد، واستخدمت وسائل إحصائية مناسبة، وتوصلت الباحثة إلى تفوق طلبة المجموعة التجريبية في التحصيل على طلبة المجموعة الضابطة التي لم تستخدم التطبيق، وأوصت الباحثة بأهمية استخدام تطبيقات الهاتف النقال ومنها الواتس آب في عملية التدريس.

وأجرى كل من كورناز و آخرون (Kurnaz et al،2020) دراسة هدفت إلى استقصاء فاعلية تطبيق ذكي على دوافع القراءة على طلاب المرحلة الثانوية، تم إجراء هذه الدراسة بأسلوب البحث الكمي والنوعي، حيث تكونت عينة الدراسة

في الجانب الكمي من (585) طالباً في المرحلة الثانوية، منهم (300) طالب من المجموعة التجريبية، و(285) طالباً من المجموعة الضابطة، أما في الجانب النوعي فقد تكونت عينة الدراسة من (105) طلاب، و (6) من المعلمين، و (247) من أولياء الأمور، وأظهرت النتائج أن هناك فروقاً كبيرة بين المجموعتين التجريبية والضابطة ولصالح المجموعة التجريبية وهي دافعية الطلبة نحو القراءة.

وقام باليكجي (Balikgi،2021) بإجراء دراسة هدفت إلى تقييم تأثير التطبيقات الإلكترونيّة على إدارة المدرسة والإداريين، وتم إجراء هذه الدراسة بأسلوب البحث النوعي, حيث تكونت عينة الدراسة من (15) مديراً ومديرة في المدارس التركية، وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن التطبيقات الإلكترونيّة المستخدمة في نظام التعليم التركي ساهمت في زيادة قدرة المديرين على استخدامها؛ لأنها توفر الوقت والجهد، وتسهل الوصول إلى المعلومات والمستندات وأرشفتها، كما أنها تساهم في سرعة إنجاز العمل .

وهدفت دراسة العموش(2021) التعرف على فاعلية استخدام التطبيقات الذكية (الواتس أب نموذجاً) في تعليم القراءة الجهرية في اللغة العربية لطلبة الصف الثاني الأساسي، والكشف عن دلالة الفروق في واقع استخدام التطبيقات الذكية (الواتس آب نموذجاً) في تعليم مهارة القراءة الجهرية في اللغة العربية لطلبة الصف الثاني الأساسي تبعا لمتغير الجنس، وتكونت عينة الدراسة من (69) طالباً وطالبة، تم تقسيمهم إلى مجموعتين تجريبية وضابطة، وتوصلت الدراسة إلى فاعلية استخدام التطبيقات الذكية في تعليم القراءة الجهرية في اللغة العربية لطلبة الصف الثاني الأساسي، ووجود فروق في فاعلية استخدام التطبيقات الذكية في تعليم مهارتي القراءة والكتابة في اللغة العربية لطلبة الصف الثاني الأساسي تعزى لمتغير الجنس ولصالح الإناث.

وقام العنزي (2021) بدراسة هدفت إلى التعرف على أثر العلاقة بين تكنولوجيا الواقع المعزز وأسلوب التعلم عبر البيئات الافتراضية في تنمية الجانب المعرفي والأدائي لمهارات استخدام تطبيقات التعلم الإلكترونيّ لدى معلمي المرحلة الثانوية بمحافظة الفروانية بدولة الكويت، واستخدمت الدراسة الحالية المنهج التجريبي، وذلك بهدف التعرف على أثر العلاقة بين تكنولوجيا الواقع المعزز وأسلوب التعلم عبر البيئات الافتراضية في تنمية الجانب المهاري لاستخدام تطبيقات التعلم الإلكترونيّ لدى معلمي المرحلة الثانوية، وبلغ مجتمع العينة (٨٠) معلماً ومعلمة، من مجتمع البحث الأصلي، وبذلك توصلت إلى أنه يوجد فرق دال إحصائياً بين متوسطي درجات التطبيق القبلي والبعدي لصالح التطبيق البعدي، مما يدل

على وجود أثر إيجابي لاستخدام تكنولوجيا الواقع المعزز في تنمية التحصيل المعرفي لمهارات استخدام تطبيقات التعلم الإلكترونيّ، والذي يؤثر بدورة على أداء المعلم، كما أنه يوجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطي درجات التطبيق القبلي والبعدي لصالح التطبيق البعدي، مما يدل على وجود أثر إيجابي لاستخدام أسلوب استخدام تقنيات الواقع المعزز في البيئات الافتراضية في تنمية الجانب الأدائي لمهارات استخدام تطبيقات التعلم الإلكترونيّ، وأوصى الباحث بضرورة الاهتمام بتوظيف تقنيات الواقع المعزز في التعليم، تفعيل استخدام تطبيقات التعلم الإلكترونيّ في العملية التعليمية، المزيد من تدريب المعلمين على استخدام تطبيقات التعلم الإلكترونيّ من خلال تصميم حقائب تدريبية معززة بتقنيات الواقع المعزز.

وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية، تبين أن الدراسة الحالية اتفقت مع معظم الدراسات السابقة من حيث موضوع الدراسة، ولكن هناك اختلاف في نتائج هذه الدراسة، حيث أظهرت أغلب الدراسات أن هناك فاعلية كبيرة للتطبيقات الإلكترونيّة في التعليم سواء كان على المعلمين كما في دراسة فيوركان(Furkan،2019), أو الطلبة كما في دراسة الحمار وآخرون(2016)، أو مدراء المدارس كما في دراسة باليكجي (Balikgi،2021)، وأشارت بعض الدراسات إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر متغير الجنس ولصالح الإناث على فاعلية استخدام التطبيقات الذكية في التعليم كما في دراسة العموش(2021).

وهناك بعض الدراسات قامت بدراسة العلاقة بين التطبيقات الإلكترونيّة وتأثيرها على البعض الخصائص والمتغيرات كما في دراسة كورناز وآخرون (Kurnaz et al ,2020)،والتي أظهرت أن التطبيقات الإلكترونيّة تزيد من دافعية الطلبة نحو التعلم، ودراسة حمادة (2017)، ودراسة الجراح (2020)، ودراسة الخريشة (2020)، واللواتي أظهرن أن التطبيقات الإلكترونيّة تعمل على تنمية التحصيل العلمي للطلبة، ودراسة السعودي(2015) التي أظهرت أن التطبيقات الإلكترونيّة تعمل على تنمية بعض المهارات مثل مهارة الحس العددي، ودراسة حمادة (2017) التي أظهرت أن التطبيقات الإلكترونيّة تنمي مهارتي التفكير الناقد والإبداعي.

إنّ أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في اختيارها بيئة لم تطبق فيها مثل هذه الدراسات، فالمدارس التابعة لمديريات التربية والتعليم في محافظة معان لم يطبق فيها مثل هذه الدراسة.

مشكلة الدراسة

أطلقت وزارة التربية والتعليم بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) برنامج جسور التعلم؛ لدعم تعلم الطلبة بسبب الظروف الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، ويتكوّن هذا البرنامج من سلسلة أنشطة تكاملية أسبوعية، مبنية على أهمّ النتاجات التعليميّة، تُوَزَّع على المدارس لتعميمها على الطلبة؛ من أجل تسريع تعلُّمهم، ولتمكين أولياء الأمور والمعلمين والطلبة من العمل المشترك؛ للتكيف معا لظرف الحاليّ، ودعم تعلم الطلبة وتسريعه سواء أكانت المدارس مفتوحة أمام الطلبة أم مغلقة جزئيًّا أم مغلقة تمامًا، عن طريق الربط الفعّال بين: المنزل، والمدرسة، والتكنولوجيا، والكتب المدرسية، والمعرفة، والتطبيق، ومن أجل ذلك فإنه يتم ربط أنشطة ومشاريع برنامج جسور التعلم على تطبيقات إلكترونيّة مثل (البادلت، كاهوت، جوجل فورم، جيوجيبرا،...الخ) (وزارة التربية والتعليم،2020).

إلا أنّ المتأمل للواقع الحالي لتوظيف هذه التطبيقات الإلكترونيّة في العملية التعليمية يلاحظ أن هناك صعوبات تواجه استخدام التطبيقات الإلكترونيّة في التعليم منها، قلة في الإمكانيات المادية لاستخدام التطبيقات الإلكترونيّة، وقلة توظيف هذه التطبيقات في التعليم وتفعيلها داخل الصفوف الدراسية وخارجها، وضعف في امتلاك المعلمين للمهارات الكافية في استخدامها مع عدم مراعاة استخدام التطبيقات الإلكترونيّة التي تنمي الفهم والتفاعل والتفكير لدى الطلبة، وشُح الورشات التدريبية للمعلمين في استخدام التطبيقات الإلكترونيّة في التعليم، وهذا ما أكدته بعض الأدبيات التربوية ونتائج مجموعة من البحوث والدراسات السابقة والتوصيات الناتجة عنها، ومنها دراسة حمادة (2017)، ودراسة فيوركان(Furkan،2019)، ودراسة الخريشة (2020)، ودراسة العنزي(2021).

ومن خلال عمل الباحث مشرفاً في وزارة التربية والتعليم ومعايشًا للواقع، وملاحظاً التباين في أفعال المعلمين حول استخدام التطبيقات الإلكترونيّة في التدريس، فإنّ مشكلة الدراسة الحالية تقوم على أساس التعرف على واقع استخدام التطبيقات الإلكترونيّة في التعليم من وجهة نظر المعلمين في محافظة معان، وذلك بالإجابة عن أسئلة الدراسة الآتية:

1- ما واقع استخدام التطبيقات الإلكترونيّة في التعليم من وجهة نظر المعلمين في مديريات محافظة معان؟

2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمعرفة واقع استخدام التطبيقات الإلكترونيّة في التعليم من وجهة نظر المعلمين في مديريات محافظة معان تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، والمؤهل العلمي، والخبرة العملية)؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف على واقع استخدام التطبيقات الإلكترونيّة في التعليم من وجهة نظر المعلمين في مديريات محافظة معان.

2- التعرف إلى الفروق بين أفراد عينة الدراسة في واقع استخدام التطبيقات الإلكترونيّة في التعليم من وجهة نظر المعلمين في مديريات محافظة معان تبعاً لمتغيرات الدراسة.

3- تقديم اقتراحات للجهات المختصة من أجل تحسين وتطوير أداء المعلمين لبعض المهارات، والقدرات المتعلقة بالتعليم الإلكترونيّ، ورفع كفاياتهم التعليمية والإلكترونيّة مما ينعكس على الطلبة والعملية التعليمية.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة كونها تسعى للتعرف على واقع استخدام التطبيقات الإلكترونيّة في التعليم من وجهة نظر المعلمين في محافظة معان، والتعرف أيضاً إلى الفروق بين أفراد عينة الدراسة في واقع استخدام التطبيقات الإلكترونيّة في التعليم تبعاً لمتغيرات الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي، الخبرة العملية)، وذلك من أجل بناء خطة مستقبلية تساعد المؤسسات التعليمية على بناء نظام تعليمي إلكترونيّ رصين، ومواكبة التوجهات المحلية والعالمية في الاستفادة من التطبيقات الإلكترونيّة في التدريس، وتوجيه نظر القائمين على العملية التعليمية من أصحاب اختصاص إلى واقع استخدام التطبيقات الإلكترونيّة في التعليم من وجهة نظر المعلمين؛ لتحسين سير العملية التربوية وانعكاسه إيجاباً على مخرجات التعليم من معلمين وطلبة، كما أنَّ هذه الدراسة تسهم في إثراء الجانب المعرفي للمعلمين والطلبة في استخدام التطبيقات الإلكترونيّة، وتوفير الفرص المناسبة لهم لتطبيقها في مجال عملهم.

محددات الدراسة

تتحدد نتائج الدراسة بالحدود الآتية:

1- حدود مكانية: أجريت الدراسة على عينة من المعلمين والمعلمات في المدارس التابعة لمديريات التربية والتعليم في محافظة معان (مديرية تربية قصبة معان، ومديرية تربية لواء الشوبك، ومديرية تربية البادية الجنوبية، ومديرية تربية لواء البتراء).

2- حدود زمانية: تم تطبيق الدراسة خلال العام الدراسي 2022/2021.

3- حدود موضوعية: تتحدد نتائج هذه الدراسة بالأداة التي تم استخدامها، وما سيتوفر لها من مؤشرات صدق وثبات.

التعريفات الإجرائية

واقع الاستخدام: الدرجة التي يحصل عليها المعلمون بإجابتهم عن فقرات أداة الدراسة.

التطبيقات الإلكترونيّة: برامج يقوم المعلمين والطلبة بتنزيلها على أجهزتهم المحمولة والمكتبية بمختلف أنواعها، بحيث تقدم خدمات تعليمية لهم عند اتصالها بالإنترنت.

التعليم: عملية يتم فيها التفاعل بين المعلم وطلبته من أجل إكسابهم المعارف والمهارات الضرورية باستخدام وسائل تعليميّة مختلفة.

المعلمين: هم جميع المعلمين ذكوراً وإناثاً والذين يعملون في وزارة التربية والتعليم وفي مديريات التربية والتعليم في محافظة معان، ويقومون بتدريس الطلبة في المدارس وبتخصصات مختلفة.

منهجية الدراسة

منهج الدراسة

اتبعت الدراسة الحالية المنهج الوصفي في التعرف على واقع استخدام التطبيقات الإلكترونيّة في التعليم من وجهة نظر المعلمين في محافظة معان.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع المعلمين والمعلمات في مدارس وزارة التربية والتعليم والتابعة لمديريات التربية والتعليم في محافظة معان (مديرية تربية قصبة معان، ومديرية تربية لواء الشوبك، ومديرية تربية البادية الجنوبية، ومديرية تربية لواء البتراء)، والبالغ عددهم (3631) معلماً ومعلمة، وذلك خلال العام الدراسي (2022/2021)، ويبين الجدول رقم (1) توزيع مجتمع الدراسة حسب المديرية.

جدول رقم (1): توزيع مجتمع الدراسة حسب المديرية

المديرية	ذكور	إناث	المجموع
قصبة معان	370	573	943
الشوبك	171	363	534
البادية الجنوبية	410	873	1283
البتراء	348	523	871
المجموع	1299	2332	3631

عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية الطبقية وعددها (617) معلماً ومعلمة، وبنسبة (17%) من مجتمع الدراسة، حيث تم تقسيم مجتمع الدراسة إلى طبقات(مجموعات فرعية) متعددة وفقاً لخصائصه من ناحية الجنس (ذكر، أنثى)، والمؤهل العلمي (دبلوم، بكالوريوس، دراسات عليا)، وسنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات، من (5–10) سنوات، أكثر من 10 سنوات)، وبعدها قام الباحث بحساب عدد الطبقات (المجموعات الفرعية) وفقاً لخاصية المعاينة النسبية، ومن ثم تم تحديد عدد العناصر في كل مجتمع فرعي، وبعد ذلك تم اختيار العينات الفرعية بصورة عشوائية بسيطة، ويوضح الجدول رقم (2) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم (2): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغيرات الدراسة

المتغير	المستوى	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	221	%36
	أنثى	396	%64
	المجموع	617	%100
المؤهل العلمي	دبلوم	28	%4
	بكالوريوس	394	%64
	دراسات عليا	195	%32
	المجموع	617	%100
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	179	%29
	من (5–10) سنوات	285	%46
	أكثر من 10 سنوات	153	%25
	المجموع	617	%100

أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتطوير أداة؛ لجمع المعلومات اللازمة من أفراد عينة الدراسة لواقع استخدام التطبيقات الإلكترونيّة في التعليم من وجهة نظر المعلمين في محافظة معان، معتمداً في ذلك مراجعة الدراسات السابقة مثل دراسة حسام (2011)، ودراسة حمايل (2018)، ودراسة كاظم (2021)، والأدب النظري والمرتبط بموضوع الدراسة، حيث تتكون الأداة من جزأين هما:

الجزء الأول: وتضمن معلومات عامة عن المعلمين وهي: جنس المعلم (ذكر، أنثى)، والمؤهل العلمي (دبلوم، بكالوريوس، دراسات عليا)، والخبرة العملية (أقل من 5 سنوات، من 5–10 سنوات، أكثر من 10 سنوات).

الجزء الثاني: وتضمن مقياس لواقع استخدام التطبيقات الإلكترونيّة في التعليم من وجهة نظر المعلمين، حيث احتوى المقياس على (41) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات، هي:

المجال الأول: مهارات استخدام التطبيقات الإلكترونيّة، وتكون هذا المجال من (10) فقرات.

المجال الثاني: الاتجاهات نحو استخدام التطبيقات الإلكترونيّة، وتكون هذا المجال من (14) فقرة.

المجال الثالث: إيجابيات استخدام التطبيقات الإلكترونيّة، وتكون هذا المجال من (17) فقرة.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي في الإجابة عن فقرات المقياس، حيث يتكون من خمسة استجابات (درجة كبيرة جداً، درجة كبيرة، محايد، درجة قليلة، درجة قليلة جداً) وأعطيت هذه الاستجابات على كل فقرة الدرجات (1،2،3،4،5) بالترتيب، وكما تم استخدام التدريج الإحصائي الآتي لتوزيع المتوسطات الحسابية للحكم على النتائج، كما يلي:

1- درجة مرتفعة، إذا كانت فئة المتوسطات الحسابية من 3.68-5.

2- درجة متوسطة، إذا كانت فئة المتوسطات الحسابية من 2.34-3.67.

3- درجة منخفضة، إذا كانت فئة المتوسطات الحسابية من 1-2.33.

صدق الأداة

قام الباحث في هذه الدراسة بعرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين المختصين في القياس والتقويم، والعلوم التربوية، واللغة العربية، من الجامعات الرسمية الحكومية والخاصة، ومن وزارة التربية والتعليم والبالغ عددهم (9) محكمين؛ وذلك من أجل معرفة مدى صدق أداة الدراسة في تحقيق أهداف الدراسة، ومدى ارتباطها بموضوع الدراسة، ومناسبتها للبيئة التي ستطبق عليها، وقد تم الأخذ بآراء المختصين وإجراء التعديلات المناسبة على أداة الدراسة، حيث تكوّنت المقياس في صورته الأولية من (50) فقرة، وبعد الأخذ بآراء المحكمين فقد أصبح المقياس في صورته النهائية يتكون من (41) فقرة.

وبعدها قام الباحث بتطبيق أداة الدراسة على عينة استطلاعية مكونة من (80) معلماً ومعلمة من المدارس التابعة لمديريات التربية والتعليم في محافظة معان؛ للتحقق من صدق البناء لأداة الدراسة باستخدام معامل ارتباط بيرسون، حيث

تم إيجاد معاملات ارتباط كل مجال من مجالات أداة الدراسة بالدرجة الكلية، ومعاملات ارتباط كل فقرة من فقرات المجال بالدرجة الكلية للمجال، وهي كما يلي:

أولاً: معاملات الارتباط بين مجالات أداة الدراسة والدرجة الكلية للأداة: وقد تبين أن جميع معاملات الارتباط بين مجالات أداة الدراسة والدرجة الكلية هي دالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي فهي مقبولة لأغراض تطبيق الأداة على عينة الدراسة، كما يبينه الجدول رقم (3).

جدول رقم (3): توزيع مجتمع الدراسة حسب المديرية

الرقم	مجالات المقياس	معامل الارتباط
1	مهارات استخدام التطبيقات الإلكترونيّة	0.85
2	الاتجاهات نحو استخدام التطبيقات الإلكترونيّة	0.79
3	إيجابيات استخدام التطبيقات الإلكترونيّة	0.84

ثانياً: معاملات ارتباط كل فقرة من فقرات مجال مهارات استخدام التطبيقات الإلكترونيّة على متوسط الدرجة الكلية للمجال: حيث يتبين من الجدول رقم (4) أن جميع قيم معاملات ارتباط كل فقرة من فقرات المجال على متوسط الدرجة الكلية للمجال داله إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وهذه القيم مقبولة لأغراض الدراسة، وجميع هذه القيم موضحه في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4): معاملات ارتباط كل فقرة من فقرات المجال بالدرجة الكلية

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	*0.52	**6**	*0.63
2	**0.62	**7**	**0.56
3	*0.66	**8**	*0.61
4	*0.72	**9**	*0.42
5	*0.58	**10**	*0.77

دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)** * دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.01$)**

ثالثاً: معاملات ارتباط كل فقرة من فقرات مجال الاتجاهات نحو استخدام التطبيقات الإلكترونيّة على متوسط الدرجة الكلية للمجال: حيث يتبين من الجدول رقم (5) أن جميع قيم معاملات ارتباط بنود كل فقرة من فقرات المجال على متوسط الدرجة الكلية للمجال داله إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وهذه القيم مقبولة لأغراض الدراسة، وجميع هذه القيم موضحة في الجدول رقم (5).

جدول رقم (5): معاملات ارتباط كل فقرة من فقرات المجال بالدرجة الكلية

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
11	*0.52	**18**	**0.47
12	*0.63	**19**	*0.54
13	**0.70	**20**	**0.71
14	*0.55	**21**	*0.67
15	*0.58	**22**	*0.64
16	*0.62	**23**	**0.52
17	**0.56	**24**	*0.59

دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05)** * دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.01)**

رابعاً: معاملات ارتباط كل فقرة من فقرات مجال إيجابيات استخدام التطبيقات الإلكترونيّة على متوسط الدرجة الكلية للمجال: حيث يتبين من الجدول رقم (6) أن جميع قيم معاملات ارتباط بنود كل فقرة من فقرات المجال على متوسط الدرجة الكلية للمجال داله إحصائياً عند مستوى الدلالة (α≤0.05)، وهذه القيم مقبولة لأغراض الدراسة، وجميع هذه القيم موضحه في الجدول رقم (6).

جدول رقم (6): معاملات ارتباط كل فقرة من فقرات المجال بالدرجة الكلية

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
25	*0.43	**34**	**0.64
26	*0.75	**35**	*0.63
27	**0.73	**36**	**0.58
28	*0.64	**37**	*0.46
29	*0.68	**38**	*0.54
30	*0.61	**39**	**0.66
31	*0.44	**40**	*0.75
32	*0.50	**41**	*0.68
33	**0.52		

دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05)** * دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.01)**

ثبات الأداة

لتحقق من ثبات الأداة قام الباحث بتطبيق أداة الدراسة على عينة استطلاعية مكونة من (80) معلماً ومعلمة، وتم حساب معامل الاتّساق الداخلي للأداة (كرونباخ α)؛ لتقدير ثبات الأداة، حيث بلغ معامل الاتّساق الداخلي للأداة (0.86)

وهذا معامل ثبات مقبول لأغراض الدراسة، ويوضح الجدول رقم (7) قيم ثبات كل مجال من مجالات أداة الدراسة والأداة ككل.

جدول رقم (7): معامل الثبات لمجالات أداة الدراسة والاداة ككل

الرقم	مجالات الأداة	معامل الثبات (كرونباخ α)
1	مهارات استخدام التطبيقات الإلكترونيّة	0.89
2	الاتجاهات نحو استخدام التطبيقات الإلكترونيّة	0.88
3	إيجابيات استخدام التطبيقات الإلكترونيّة	0.85
	الأداة ككل	0.86

المعالجة الإحصائية

تم استخدام البرمجية الإحصائية (SPSS) في تحليل البيانات التي تم جمعها، فقد تم استخراج الإحصائيات الوصفية مثل: التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، بالإضافة إلى استخدام معامل ارتباط بيرسون؛ للتحقق من صدق بناء أداة الدراسة، واستخدام معامل (كرونباخ α)؛ للتأكد من درجة ثبات أداة الدراسة، وتحليل التباين الثلاثي.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول ومناقشتها: ما واقع استخدام التطبيقات الإلكترونيّة في التعليم من وجهة نظر المعلمين في مديريات محافظة معان؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة، وذلك حسب الدرجة الكلية لأداة الدراسة ودرجة مجالاتها الثلاثة، كما في الجدول رقم (8).

الجدول رقم (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات أداة الدراسة والأداة ككل.

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	مهارات استخدام التطبيقات الإلكترونيّة	3.78	0.71	مرتفعة
2	الاتجاهات نحو استخدام التطبيقات الإلكترونيّة	4.05	0.85	مرتفعة
3	إيجابيات استخدام التطبيقات الإلكترونيّة	3.95	0.78	مرتفعة
الأداة ككل		3.81	0.75	مرتفعة

يبين الجدول رقم (8) أن المتوسط الحسابي الكلي لدرجة تقدير المعلمين لواقع استخدام التطبيقات الإلكترونيّة في التعليم جاءت على المستوى الكلي بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.81)، والانحراف المعياري (0.75)، أما

على مستوى كل مجال من مجالات أداة الدراسة الثلاثة، فقد جاء مجال "الاتجاهات نحو استخدام التطبيقات الإلكترونيّة" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.05)، وانحراف معياري (0.85)، وبدرجة مرتفعة، وجاء مجال "إيجابيات استخدام التطبيقات الإلكترونيّة" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.95)، وانحراف معياري (0.78)، وبدرجة مرتفعة، وأخيراً جاء مجال "مهارات استخدام التطبيقات الإلكترونيّة" بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.78)، وانحراف معياري (0.71)،وبدرجة مرتفعة.

ومن خلال هذه النتائج نلاحظ أن درجة تقدير المعلمين لواقع استخدام التطبيقات الإلكترونيّة في التعليم كانت مرتفعة، وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن وزارة التربية والتعليم تقوم بعقد مجموعة من الدورات، التي تعنى بتدريب المعلمين وإكسابهم المهارات اللازمة على استخدام التكنولوجيا في التعليم بشكل عام، واستخدام التطبيقات الإلكترونيّة بشكل خاص سواء كان عقد هذه الدورات وجاهياً أو إلكترونيّاً، كما أن جائحة كورونا والتعلم عن بعد فرضتا على وزارة التربية والتعليم والمعلمين والطلبة على استخدام التطبيقات الإلكترونيّة في التعليم، وذلك من أجل التواصل ما بين جميع أطراف العملية التعليمية، مما عزز اتجاه المعلمين إيجابياً نحو استخدام التطبيقات الإلكترونيّة وبالتالي انعكاس فاعليتها على الطلبة، وهذه النتيجة اتفقت مع دراسة فيوركان(Furkan،2019) في أن هناك فاعلية كبيرة للتطبيقات الإلكترونيّة في التعليم على المعلمين، واتفقت أيضاً مع دراسة الحمار وآخرين(2016) في أن هناك فاعلية كبيرة للتطبيقات الإلكترونيّة في التعليم على الطلبة.

أما تقديرات المعلمين لواقع استخدام التطبيقات الإلكترونيّة في التعليم في محافظة معان وعلى كل مجال من مجالات أداة الدراسة فسيتم عرضها على النحو الآتي:

المجال الأول: مهارات استخدام التطبيقات الإلكترونيّة:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مجال مهارات استخدام التطبيقات الإلكترونيّة كما في الجدول رقم (9).

الجدول رقم (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المجال والدرجة الكلية للمجال.

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	إرفاق المواد التعليمية للطلبة بسهولة ويسر.	4.14	0.62	مرتفعة
2	الإجابة على استفسارات الطلبة بشكل مستمر.	4.04	0.85	مرتفعة
3	التزم بالتقييم المستمر للطلبة أثناء استخدام التطبيقات الإلكترونيّة.	4.01	0.96	مرتفعة

4	إنشاء اختبارات إلكترونيّة.	4.12	0.53	مرتفعة
5	متابعة حضور وغياب الطلبة.	4.17	0.87	مرتفعة
6	تصميم محتوى تعليمي يثير دافعية الطلبة	4.24	0.59	مرتفعة
7	استخدام طرق وأساليب متنوعة من أجل تقييم الطلبة.	3.83	0.74	مرتفعة
8	طرح الأسئلة وإدارة النقاش بأسلوب دافع للتعلم.	2.71	0.78	متوسطة
9	إرسال الواجبات البيتية.	4.10	0.54	مرتفعة
10	إرسال واستلام المواد التعليمية	4.08	0.80	مرتفعة
	الدرجة الكلية للمجال	**3.78**	**0.71**	**مرتفعة**

يبين الجدول رقم (9) أن المتوسط الحسابي الكلي لدرجة تقدير المعلمين لواقع استخدام التطبيقات الإلكترونيّة في التعليم على مجال مهارات استخدام التطبيقات الإلكترونيّة جاء مرتفعاً بمتوسط حسابي(3.78)، وانحراف معياري (0.71)، أما على مستوى فقرات المجال نفسه، فقد جاءت الفقرة (6) بالمرتبة الأولى وبدرجة تقدير مرتفعة بمتوسط حسابي (4.24)، وانحراف معياري (0.59)، والتي تنص على "تصميم محتوى تعليمي يثير دافعية الطلبة "،ويعود السبب في ذلك إلى أن وزارة التربية والتعليم تقوم بتوفير الأنشطة والمواد التعليمية والبرامج على منصات التعلم الإلكترونيّ، أو تقوم بتقديمها للمعلمين بشكل مباشر من خلال توزيعها على المدارس على شكل روابط إلكترونيّة، ومن ثم يقوم المعلمين بإرفاقها بسهولة على التطبيقات الإلكترونيّة، وبذلك تكون في متناول يد المعلمين لتقديمها لطلبتهم، كما أن أغلب المعلمين يقومون بإعداد مثل هذه الأنشطة والبرامج التعليمية وتصميمها وتوزيعها على زملائهم وعلى طلبتهم، واتفقت هذه النتائج مع دراسة كورناز وآخرين (Kurnaz et al،2020) في أن التطبيقات الإلكترونيّة تثير دافعية الطلبة نحو التعلم.

في حين جاءت الفقرة(8) بالمرتبة الأخيرة وبدرجة تقدير متوسطة بمتوسط حسابي (2.71)، وانحراف معياري (0.78)، والتي تنص على "طرح الأسئلة وإدارة النقاش بأسلوب دافع للتعلم "،وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن بعض المعلمين لا يلتحقون بالدورات التدريبية التي تعقدها وزارة التربية والتعليم في كيفية التعامل مع التطبيقات الإلكترونيّة، كما أن الطلبة لا يخضعون لدورات تدريبية في التعامل مع التطبيقات الإلكترونيّة، وجميع ذلك يؤدي إلى ضعف التواصل والنقاش بين المعلمين والطلبة فيما يخص المحتوى التعليمي باستخدام التطبيقات الإلكترونيّة والتعامل معها.

المجال الثاني: الاتجاهات نحو استخدام التطبيقات الإلكترونيّة

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مجال الاتجاهات نحو استخدام التطبيقات الإلكترونيّة كما في الجدول رقم (10).

الجدول رقم (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المجال والدرجة الكلية للمجال.

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
11	أشعر بالملل عند استخدام التطبيقات الإلكترونيّة.	4.14	0.62	مرتفعة
12	أميل إلى استخدام التطبيقات الإلكترونيّة لمرونتها زمانياً ومكانياً.	4.04	0.85	مرتفعة
13	أرى أن التعلم باستخدام التطبيقات الإلكترونيّة يزيد من التواصل بين الطلبة.	4.01	0.96	مرتفعة
14	أرى أن التعلم باستخدام التطبيقات الإلكترونيّة لا يساعد في الحصول على التغذية الراجعة الفورية.	4.12	0.53	مرتفعة
15	أميل إلى اكتساب مهارات حديثة ومتنوعة عند استخدام التطبيقات الإلكترونيّة.	4.17	0.87	مرتفعة
16	أرى أن التطبيقات الإلكترونيّة تعمل على زيادة دافعية المعلمين للعمل.	4.24	0.59	مرتفعة
17	أرى أن إيجابيات التطبيقات الإلكترونيّة أكثر من سلبياتها.	3.83	0.74	مرتفعة
18	أشعر أن التعلم باستخدام التطبيقات الإلكترونيّة يعطيني الحرية في تنظيم وقتي.	3.71	0.78	مرتفعة
19	أشعر بأن استخدامي التطبيقات الإلكترونيّة يزيد من ثقتي بنفسي.	4.10	0.54	مرتفعة
20	أرى أن التطبيقات الإلكترونيّة لا تناسب جميع المواد الدراسية.	4.08	0.80	مرتفعة
21	أشعر أن التطبيقات الإلكترونيّة تسهم في حل مشكلات التعليم الاعتيادية.	3.86	0.70	مرتفعة
22	أشعر بالقلق عند استخدام التطبيقات الإلكترونيّة.	2.44	0.92	متوسطة
23	أحس أن التطبيقات الإلكترونيّة تتميز بسهولة التواصل بين الطلبة ومدرس المادة.	4.20	0.77	مرتفعة
24	أشعر أن التطبيقات الإلكترونيّة تسهم في تعزيز فهم الطلبة للمادة الدراسية.	3.02	0.85	متوسطة
	الدرجة الكلية للمجال	**3.78**	**0.71**	**مرتفعة**

يبين الجدول رقم (10) أن المتوسط الحسابي الكلي لدرجة تقدير المعلمين لواقع استخدام التطبيقات الإلكترونيّة في التعليم على مجال الاتجاهات نحو استخدام التطبيقات الإلكترونيّة جاء مرتفعاً بمتوسط حسابي بلغ (3.78)، وانحراف معياري (0.71)، أما على مستوى فقرات المجال نفسه، فقد جاءت الفقرة (16) بالمرتبة الأولى وبدرجة تقدير مرتفعة بمتوسط حسابي (4.24)، وانحراف معياري (0.59)،التي تنص على "أرى أن التطبيقات الإلكترونيّة تعمل على زيادة دافعية المعلمين للعمل"، ويعود السبب في ذلك إلى أن وزارة التربية والتعليم تقوم بتوفير المحتوى التعليمي من أنشطة وبرامج على منصات التعلم الإلكترونيّ والتطبيقات الإلكترونيّة أو تقوم بتقديمها للمعلمين بشكل مباشر من خلال توزيعها على المدارس على شكل روابط إلكترونيّة، وبذلك تكون في متناول يد المعلمين لتقديمها لطلبتهم، كما أن المحتوى التعليمي الذي تقدمة وزارة التربية والتعليم على التطبيقات الإلكترونيّة يتسم بالتشويق وسهوله الوصول إلى ذهن الطلبة، وهذه التطبيقات الإلكترونيّة تساهم في عرض المحتوى التعليمي بشكل أفضل، وبالتالي يوفر الوقت والجهد على المعلمين أثناء تدريسهم باستخدام التطبيقات الإلكترونيّة مقارنة بالتعلم التقليدي الذي يتحمل فيه المعلم العبء الأكبر في شرح الدرس،

واتفقت هذه النتائج مع دراسة فيوركان (Furkan،2019) في أن التطبيقات الإلكترونيّة لها أثر على المعلمين وبشكل كبير.

في حين جاءت الفقرة (22) بالمرتبة الأخيرة وبدرجة تقدير متوسطة بمتوسط حسابي (2.44)، وانحراف معياري (0.92), والتي تنص على "أشعر بالقلق عند استخدام التطبيقات الإلكترونيّة"، وقد يعزى السبب في ذلك إلى أنّ التطبيقات الإلكترونيّة قللت من شعور المعلم بالقلق عند استخدامها؛ لأنّها وفرت لهم مادة تعليمية تحقق الأهداف بفاعلية، وبأسلوب عرض مشوق وممتع، كما وفرت لهم أيضاً الأدوات التعليمية، والوسائل المناسبة اللازمة لتقديم الدروس بطريقة تكنولوجية ممتعة.

المجال الثالث: إيجابيات استخدام التطبيقات الإلكترونيّة

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مجال إيجابيات استخدام التطبيقات الإلكترونيّة كما في الجدول رقم (11).

الجدول رقم (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المجال والدرجة الكلية للمجال.

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
25	تعزز التطبيقات الإلكترونيّة تحكم الطالب في العملية التعليمية في حين يكون المعلم موجهاً له.	4.04	0.61	مرتفعة
26	تساهم التطبيقات الإلكترونيّة في استخدام كل ما هو متاح من أنماط تعليم مختلفة.	4.20	0.48	مرتفعة
27	تؤدي التطبيقات الإلكترونيّة إلى تحسين المناخ التعليمي.	4.15	0.95	مرتفعة
28	توظف التطبيقات الإلكترونيّة جميع المفاهيم الخاصة بالمنظومة التعليمية.	4.01	0.46	مرتفعة
29	تعمل التطبيقات الإلكترونيّة على صقل مهارات الطلبة الأدائية من خلال استخدام الطلبة لها.	4.09	0.87	مرتفعة
30	توفر التطبيقات الإلكترونيّة الوقت والجهد وذلك من خلال الصفوف الافتراضية.	3.75	0.73	مرتفعة
31	تساعد التطبيقات الإلكترونيّة الطلبة على تعلم مهارة حل المشكلات.	4.19	0.47	مرتفعة
32	تزيد التطبيقات الإلكترونيّة من تبادل المعرفة بين الطلبة.	4.14	0.94	مرتفعة
33	للتطبيقات الإلكترونيّة دور إيجابي في تطوير المجتمع.	4.25	0.81	مرتفعة
34	تساهم التطبيقات الإلكترونيّة في إكساب الطلبة المعارف الأكاديمية من خلال روابط التفاعل التي يوفرها.	4.08	0.86	مرتفعة
35	تساهم التطبيقات الإلكترونيّة بتنمية مهارات التفكير الإبداعي.	4.30	0.52	مرتفعة
36	تسهم التطبيقات الإلكترونيّة في إكساب الطلبة القيم الأخلاقية من خلال المعرفة.	3.88	0.72	مرتفعة
37	تراعي التطبيقات الإلكترونيّة الفروق الفردية بين الطلبة.	4.11	0.56	مرتفعة

38	تعمل التطبيقات الإلكترونيّة على إثارة دافعية الطلبة للتعلم.	4.23	0.51	مرتفعة
39	تساهم التطبيقات الإلكترونيّة في تسهيل فهم المقررات الدراسية لدى الطلبة.	4.15	0.55	مرتفعة
40	توفر التطبيقات الإلكترونيّة فرص متكافئة لجميع الطلبة.	3.20	0.76	متوسطة
41	تنمي التطبيقات الإلكترونيّة مهارة البحث العلمي لدى الطلبة	4.28	0.48	مرتفعة
	الدرجة الكلية للمجال	**4.08**	**0.86**	**مرتفعة**

يبين الجدول رقم (11) أن المتوسط الحسابي الكلي لدرجة تقدير المعلمين لواقع استخدام التطبيقات الإلكترونيّة في التعليم على مجال ايجابيات استخدام التطبيقات الإلكترونيّة جاء مرتفعاً بمتوسط حسابي(4.08)، وانحراف معياري (0.86)، أما على مستوى فقرات المجال نفسه، فقد جاءت الفقرة (35) بالمرتبة الأولى وبدرجة تقدير مرتفعة بمتوسط حسابي (4.30)، وانحراف معياري (0.52)، والتي تنص على أن "تساهم التطبيقات الإلكترونيّة بتنمية مهارات التفكير الإبداعي"، ويعود السبب في ذلك إلى أن وزارة التربية والتعليم تقوم بتوفير المحتوى التعليمي من أنشطة وبرامج ومشاريع تعليمية تشجع الطلبة على البحث العلمي والتفكير الإبداعي، كما أن المحتوى التعليمي الذي تقدمة وزارة التربية والتعليم على التطبيقات الإلكترونيّة يتسم بالتشويق وسهوله الوصول إلى ذهن الطلبة، وأن التطبيقات الإلكترونيّة تساهم في عرض المحتوى التعليمي بشكل أفضل بحيث يشجع الطلبة على البحث العلمي والتفكير الإبداعي من خلال الأدوات التي توفرها هذه التطبيقات، واتفقت هذه النتائج مع دراسة حمادة (2017) في أن التطبيقات الإلكترونيّة تعمل على تنمية مهارة التفكير الناقد والإبداعي.

في حين جاءت الفقرة(40) بالمرتبة الأخيرة وبدرجة تقدير متوسطة بمتوسط حسابي (3.22)، وانحراف معياري (0.76)، والتي تنص على أن "توفر التطبيقات الإلكترونيّة فرص متكافئة لجميع الطلبة، وقد يعزى ذلك إلى أن الكثير من الطلبة يواجهون تحدياً في استخدام التطبيقات الإلكترونيّة أكان من ضعف في شبكة الإنترنت، أو عدم وجود أجهزة بين يدي الطلبة لتحميل هذه التطبيقات عليها والاستفادة منها، كما أن الطلبة غير مؤهلين لتعامل مع هذه التطبيقات الإلكترونيّة وخاصة في مجال التعليم، لأنهم لم يخضعوا لدورات تدريبية تعزز لديهم مهارة استخدام هذه التطبيقات.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني ومناقشتها: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمعرفة واقع استخدام التطبيقات الإلكترونيّة في التعليم من وجهة نظر المعلمين في مديريات محافظة معان تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، والمؤهل العلمي، والخبرة العملية)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في واقع استخدام التطبيقات الإلكترونيّة في التعليم من وجهة نظر المعلمين في مديريات محافظة معان تبعاً للمتغيرات الجنس والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة، كما في الجدول رقم (12).

الجدول رقم (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في واقع استخدام التطبيقات الإلكترونيّة في التعليم من وجهة نظر المعلمين في مديريات محافظة معان تبعاً للمتغيرات الجنس والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة.

المتغير	المستويات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستخدام
الجنس	ذكر	3.95	0.68	مرتفعة
	أنثى	3.97	0.65	مرتفعة
المؤهل العلمي	دبلوم	4.03	0.62	مرتفعة
	بكالوريوس	3.96	0.57	مرتفعة
	دراسات عليا	3.95	0.58	مرتفعة
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	3.86	0.51	مرتفعة
	من (5-10) سنوات	3.88	0.48	مرتفعة
	أكثر من 10 سنوات	3.83	0.53	مرتفعة

يلاحظ من الجدول رقم (12) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية في واقع استخدام التطبيقات الإلكترونيّة في التعليم من وجهة نظر المعلمين في مديريات محافظة معان تبعاً للمتغيرات الجنس والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة ناتجة عن اختلاف مستويات المتغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة)، وللتحقق من دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الثلاثي لمعرفة واقع استخدام التطبيقات الإلكترونيّة في التعليم من وجهة نظر المعلمين في مديريات محافظة معان تبعاً للمتغيرات الجنس والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة،كما في الجدول رقم (13).

جدول رقم (13): نتائج تحليل التباين الثلاثي لمتوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على واقع استخدام التطبيقات الإلكترونيّة في التعليم من وجهة نظر المعلمين في مديريات محافظة معان تبعاً للمتغيرات الجنس والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة.

المتغير	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	الدلالة الإحصائية
الجنس	0.533	1	0.533	2.866	0.123
المؤهل العلمي	1.436	2	0.718	3.860	0.081
سنوات الخبرة	1.692	2	0.846	4.548	0.071
الخطأ	113.646	611	0.186		
المجموع	**120.271**	**616**			

***دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05)**

يتبين من الجدول رقم (13) ما يلي:

أولاً: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لأثر متغير الجنس، حيث بلغت قيمة ف (2.866) وبدلالة إحصائية (0.123)،وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن جائحة كورونا فرضت على المعلمين والمعلمات استخدام التطبيقات الإلكترونيّة وبغض النظر عن جنسهم، وذلك من أجل التواصل مع الطلبة وأولياء الأمور بما يخدم العملية التعليمية، وهذا تطلب منهم الخضوع إلى دورات تدريبية من أجل إكسابهم مهارات استخدام التطبيقات الإلكترونيّة، كما أن المعلمين والمعلمات على حد سواء قد شاركوا في حضور الدورات والورش التدريبية التي توفرها وزارة التربية والتعليم في اكتساب مهارات استخدام التطبيقات الإلكترونيّة في التعليم، وهذا الأمر لم يجعل هناك فرقاً دالاً إحصائياً بين الذكور والإناث على واقع استخدام التطبيقات الإلكترونيّة في التعليم، واختلفت هذه النتائج مع دراسة العموش (2021) في أن هناك أثر لمتغير الجنس ولصالح الإناث على فاعلية استخدام التطبيقات الإلكترونيّة.

ثانياً: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لواقع متغير المؤهل العلمي، حيث بلغت قيمة ف (3.860) وبدلالة إحصائية (0.081)،وقد يعزى السبب إلى أن المعلمين على اختلاف درجاتهم العلمية لديهم نفس القدرة للتعامل مع التطبيقات الإلكترونيّة بغض النظر عن المؤهل العلمي، ويعزى السبب أيضاً أن المعلمين على اختلاف مؤهلاتهم العلمية مؤهلين للعمل في مهنة التدريس ويمتلكون المهارة في التعامل مع التطبيقات الإلكترونيّة، وأن جائحة كورونا التي سببت التعلم عن بعد قد فرضت على وزارة التربية والتعليم والمعلمين والطلبة التعامل مع مثل هذه التطبيقات الإلكترونيّة، واكتساب المهارات اللازمة لتعامل معها وبجهود شخصية، وذلك من أجل بقاء الاتصال والتواصل ما بين جميع أطراف العملية التعليمية.

ثالثاً:عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لواقع متغير الخبرة العملية، حيث بلغت قيمة ف (4.548) وبدلالة إحصائية (0.071)، ويعود السبب في ذلك إلى أن ظروف استخدام التطبيقات الإلكترونيّة تتشابه لدى جميع المعلمين بغض النظر عن سنوات الخبرة لديهم، وأن مهاراتهم في استخدام هذه التطبيقات تعود إلى جهودهم الشخصية في تعلم هذه المهارات؛ ليتسنى لهم التعامل مع هذه التطبيقات وليست بطول فترة العمل، حيث أصبح استخدام التطبيقات الإلكترونيّة والتعامل معها ضرورة حتمية للوصول إلى المعرفة، كما أن جائحة كورونا فرضت على الجميع التعامل مع التكنولوجيا بشكل عام ومع التطبيقات الإلكترونيّة بشكل خاص، الأمر الذي دفع وزارة

التربية والتعليم إلى استخدام هذه التطبيقات من أجل توصيل المعرفة ونقلها بين المعلمين والطلبة، والتي تحقق بدورها التقدم في المعرفة عند الطلبة وبجميع المجالات.

التوصيات

1- عقد ورشات تدريبية للطلبة عن كيفية استخدام التطبيقات الإلكترونيّة في التعليم والتعامل معها بالشكل الصحيح.

2- عمل دراسات مماثلة على موضوع واقع استخدام التطبيقات الإلكترونيّة في التعليم في مديريات تربية وتعليم أخرى بحيث تشمل عينات أكبر ومتغيرات أكثر للدراسة.

3- الزيادة في إعداد ورشات عمل للمعلمين لتوضيح أساليب استخدام طرق وتقنيات التطبيقات الإلكترونيّة.

4- توفير الإمكانيات المادية التي يحتاجها المعلمون والطلبة؛ لاستخدام التطبيقات الإلكترونيّة بالشكل الصحيح.

5- الاستفادة من المعلمين المؤهلين؛ لإعداد ورشات عمل لزملائهم في أماكن عملهم.

6- إجراء دراسات حول العوامل التي تقلل من استخدام التطبيقات الإلكترونيّة في التعليم.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- أشواق، بلباي؛ فطيمة، أعراج(2020).تفاعلية التطبيقات الإلكترونيّة في الهواتف الذكية : اليوتيوب نموذجا(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر.

- الجراح، فراس(2020).أثر استخدام تطبيقات الهاتف النقال على تنمية التحصيل الأكاديمي لدى طلاب الصف السابع الأساسي في المملكة الأردنية الهاشمية. المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية،24(2)، 1-15. تم الاسترجاع من موقع: http://search.mandumah.com/Record/1084748

- حمادة، أمل(2017). أثر استخدام تطبيقات الواقع المعزز على الأجهزة النقالة في تنمية التحصيل ومهارات التفكير الإبداعي لدى تلاميذ الصف الرابع الابتدائي. الجمعية العربية لتكنولوجيا التربية، (34)، 259-318. تم الاسترجاع من موقع: http://search.mandumah.com/Record/876021

- الحمار، أمل؛ المديرس، عبدالله؛ النجار، خلود(2016).أثر استخدام تطبيقات الهواتف الذكية في تسهيل التعلم لدى طلاب المعلمين واتجاههم نحو التعلم الجوال. دراسات تربوية واجتماعية،22(2)، 483-512. تم الاسترجاع من موقع: http://search.mandumah.com/Record/810794

- حسامو، سهى(2011). واقع التعليم الإلكترونيّ في جامعة تشرين من وجهة نظر كل من أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة. مجلة جامعة دمشق،27 (1)، 243-278. تم الاسترجاع من موقع: http://search.mandumah.com/Record/442743

- حمايل، حسين(2018). واقع التعليم الإلكترونيّ في مديريات التربية والتعليم في المحافظات الشمالية في فلسطين. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، 45 (4)، 197-218. تم الاسترجاع من موقع: https://archives.ju.edu.jo/index.php/edu/article/view/12726

- حميص، شهد (2017). واقع تصميم واجهات المستخدم في تطبيقات الهواتف الذكية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

- الخريشة، هبة (2020). أثر استخدام تطبيق الواتساب في الهاتف النقال في تحصيل طلبة الصف الرابع الأساسي في مبحث اللغة الانجليزية في لواء مديرية قصبة عمان في الأردن. المجلة التربوية الأردنية،5 (2)، 288-309. تم الاسترجاع من موقع: http://jaes-jo.com/wp-content/uploads/2021/05/13-11.pdf

- زهر، سوزان (2016). مهارات الطالب في استخدام الهواتف الذكية للوصول إلى مصادر المعلومات دراسة مقارنة بين كليتي الطب والآداب في جامعة بيروت العربية. مجلة السيبريانس (Cybrarians)، 43 (1)،2-42. تم الاسترجاع من موقع: http://search.mandumah.com/Record/803669

- السعودي، نورة (2015). أثر بعض تطبيقات التعلم النقال على تنمية مهارات الحس العددي في مادة الرياضيات لدى طالبات الصف الثاني ثانوي في مدينة بريدة. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الرابع للتعلم الإلكترونيّ والتعليم عن بعد، الرياض، تم استرجاع الملخص من موقع: https://kenanaonline.com/users/tamer2011-com/posts/854481

- الطوالبة، محمد؛ المشاعلة، مجدي. (2009). تصورات معلمي التربية الإسلامية للتعلم الإلكترونيّ: دراسة نوعية. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 36(2)، 82-95. تم الاسترجاع من موقع:
http://search.shamaa.org/FullRecord?ID=79940

- العزام، فريال (2017). درجة استخدام الهواتف الذكية في العملية التعليمية (دراسة ميدانية من وجهة نظر طلبة تكنولوجيا التعليم في الجامعات الأردنية الخاصة) (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

- العموش، عبدالله (2021). فاعلية استخدام التطبيقات الذكية في تعليم القراءة الجهرية في اللغة العربية لطلبة الصف الثاني الأساسي: الواتساب نموذجاً. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 5 (38)، 157-178. تم الاسترجاع من موقع: https://journals.ajsrp.com/index.php/jeps/article/download/4260/4021

- العنزي، فهد (2021). العلاقة بين تكنولوجيا الواقع المعزز وأسلوب التعلم في البيئات الافتراضية وأثرهما في تنمية مهارات استخدام تطبيقات التعلم الإلكترونيّ لدى معلمي التعليم الثانوي. مجلة بحوث التربية النوعية،61، 107-131. تم الاسترجاع من موقع: http://search.mandumah.com/Record/1121852

- عيد، غادة (2010). تقويم مخرجات التعليم. الموسم الثقافي التربوي السابع عشر،ا لتقويم الشامل للمدرسة كيف يقيس جودة التعليم، المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، الكويت، 97-150. تم الاسترجاع من موقع: https://search.mandumah.com/Record/59197

- الفايدي، أحمد(2021). أثر التطبيقات الذكية على الرعاية الصحية. المجلة العربية للنشر العلمي، 32 (1)،420-450. تم الاسترجاع من موقع:

https://www.ajsp.net/research/أثر_التطبيقات_الذكية_على_الرعاية_الصحية.pdf

- وزارة التربية والتعليم (2020). برنامج جسور التعلم. تم الاسترجاع من موقع: https://moe.gov.jo/ar/node/80072

المراجع الأجنبية:

- Aksu, H.& Kidil, M. (2020). Elementary School Mathematics Teachers' Views on the Smart Break Application. European Journal of Education Studies ,7 (12),715-730.Retrieved from https://eric.ed.gov/?id=ED609973

- Al-Amoush, A. (2021). The Effectiveness of Using Special Applications in Reading Aloud in the Arabic Language for Second-Grade Students: WhatsApp as a model (in Arabic). Journal of Educational and Psychological Sciences, 5 (38), 157-178. Retrieved from: https://journals.ajsrp.com/index.php/jeps/article/download/4260/4021

- Al-Anazi, F. (2021). The relationship between augmented reality technology and learning style in virtual environments and their impact on developing the skills of using e-learning applications among secondary education teachers (in Arabic). Journal of Specific Education Research, 61, 107-131.Retrieved from: http://search.mandumah.com/Record/1121852

- Ashwaq, B.& Fatima, A. (2020). Interactive electronic applications in smart phones: YouTube as a model (Unpublished Master's Thesis). University of Martyr Hama Lakhdar El Wadi, Algeria.

- Al-Azzam, F. (2017). The degree of using smart phones in the educational process (a field study from the point of view of educational technology students in private Jordanian universities) (Unpublished Master's Thesis). Middle East University, Jordan.

- Balikgi, A.(2021).Evaluation of the Electronic Applications Used in the Turkish Education System in the Context of School Administration. TOJET: The Turkish Online Journal of Educational Technology ,1(1),28-41.Retrieved from: https://eric.ed.gov/?id=ED616811

- Eid, G. (2010). Education Outcomes Evaluation (in Arabic). The seventeenth educational cultural season, the comprehensive evaluation of the school, how to measure the quality of education, the Arab Center for Educational Research for the Gulf States, Kuwait, 97-150.Retrieved from: https://search.mandumah.com/Record/59197

-Al-Fayed, A.(2021). The impact of Smart Applications on Healthcare (in Arabic). The Arab Journal for Scientific Publishing, 32 (1), 420-450. Retrieved from: https://www.ajsp.net/research/أثر_التطبيقات_الذكية_على_الرعاية_الصحية.pdf

- Furkan, B.(2019). Investigation of the Views of Teachers toward the Use of Smart Boards in the Teaching and Learning Process. Journal of Pedagogical Research, 3 (1),15-23. Retrieved from: https://eric.ed.gov/?id=ED594103

- Hamada, A. (2017). The effect of Using Enhanced Reality Applications on Mobile Devices in Developing Achievement and Creative Thinking Skills Among Fourth Grade Students (in Arabic) . Education Technology - Studies and Research, (34), 259-318. Retrieved from: http://search.mandumah.com/Record/876021

- Hamayel, H. (2018). Status Quo of E-learning in the Education Directorates in the northern Governorates in Palestine (in Arabic). Al-Quds Open University Journal of

Educational and Psychological Research and Studies, 45 (4), 197-218.Retrieved from: https://archives.ju.edu.jo/index.php/edu/article/view/12726

- Al-hammar, A. ; Al-mudaris, A. & Al-Najjar, K. (2016). The effect of using smart phone applications in facilitating learning among teacher students and their attitudes towards mobile learning (in Arabic). Educational and Social Studies, Helwan University, Faculty of Education, 22 (2), 483-512. Retrieved from: http://search.mandumah.com/Record/810794

-Hummus, S. (2017). The Status of Designing User interface design for Mobile Applications (Unpublished Master's Thesis). Middle East University, Jordan.

- Hussamou, S. (2011). The reality of e-learning at Tishreen University from the point of view of both faculty members and students (in Arabic). Damascus University Journal, 27 (1), 243-278. Retrieved from: http://search.mandumah.com/Record/442743

- Al-jarrah,F. (2020). The effect of Using the Mobile Phone Applications on Developing 7th Grade Primary Pupil's Educational Achievement in Hashemite Kingdom of Jordan (in Arabic). Jordan Journal of Applied Sciences, 24(2), 1-15. Retrieved from: http://search.mandumah.com/Record/1084748

- Al-Khrishah, H.(2020). The Effect of Using the Application of whatsApp in the Mobile Phone in the Achievement of Students in the Fourth Grade in English Language in the Directorate of Qasabat Amman District in Jordan (in Arabic). Jordan Educational Journal, 5 (2), 288-309. Retrieved from: http://jaes-jo.com/wp-content/uploads/2021/05/13-11.pdf

- Kurnaz, A.; Arslantas, S.& Pursun, T. (2020). Investigation of the Effectiveness of Personalized Book Advice Smart Application on Secondary School Students' Reading Motivation. International Journal of Educational Methodology, 6 (3),587-602.Retrieved from: https://www.researchgate.net/publication/343676676_Investigation_of_the_Effectiveness_of_Personalized_Book_Advice_Smart_Application_on_Secondary_School_Students'_Reading_Motivation

-The Ministry of Education.(2020).Learning Bridges Program. Retrieved from: https://moe.gov.jo/ar/node/80072

- Saudi, N. (2015). The effect of some mobile learning applications on the development of number sense skills in mathematics for second year secondary school students in the city of Buraidah. The Fourth International Conference on E-Learning and Distance Education, Riyadh. Retrieved from: https://kenanaonline.com/users/tamer2011-com/posts/854481

-Al-Tawalbeh, M. & Al-Mashaleh, M. (2009). Islamic education teachers' perceptions of e-learning: a qualitative study (in Arabic). Journal of Educational and Psychological Sciences, 36(2),82-95. Retrieved from: http://search.shamaa.org/FullRecord?ID=79940

- Zahr, S. (2016). Student's skills in using smart phones to access information sources, a comparative study between the Faculties of Medicine and Arts at Beirut Arab University (in Arabic). Cybrarians Journal, 43 (1), 2-42. Retrieved from: http://search.mandumah.com/Record/803669

مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث ، مجلة علمية محكّمة تصدر عن عمادة البحث العلميّ والدّراسات العليا، ISSN 2519-7436

المجلد (9) العدد (3) لعام 2023 م

واقع البحث العلمي في جامعة الحسين بن طلال من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وتصوراتهم لآليات تطويره

محمد الرصاعي

عبدربه الجازي

جامعة الحسين بن طلال

الملخص

اهتمت الدراسة الحالية بالكشف عن واقع البحث العلمي في جامعة الحسين بن طلال من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، واستقصاء تصوراتهم لآليات تطويره، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وفي ضوء هدف الدراسة تم إعداد استبانة تكونت من جزأين؛ الجزء الأول تضمن (33) فقرة تستقصي واقع البحث العلمي في الجامعة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، فيما تكون الجزء الثاني من سؤال مفتوح يتطلب إجابة أفراد الدراسة حول تصوراتهم لتطوير البحث العلمي في الجامعة، وتكونت عينة الدراسة من (138) عضواً من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحسين بن طلال، وأشارت نتائج الدراسة إلى أنَّ واقع البحث العلمي في جامعة الحسين بن طلال جاء بدرجة متوسطة، وتباينت أراء أعضاء هيئة التدريس تبعا لاختلاف كلياتهم، في حين لم يكن للجنس أثر على وجهات نظرهم إزاء واقع البحث العلمي، وقد أقترح أفراد الدراسة تطوير وتحديث تعليمات البحث العلمي في الجامعة، وإعادة النظر في جميع الإجراءات الإدارية الخاصة بالبحث العلمي في الجامعة.

الكلمات المفتاحية: *واقع البحث العلمي- الجامعات الأردنية- جامعة الحسين بن طلال – أعضاء هيئة التدريس- آليات التطوير.*

The reality of scientific research at Al-Hussein Bin Talal University from the point of view of the faculty members, and their perceptions for development.

Abstract

The study was concerned with revealing the reality of scientific research at Al-Hussein Bin Talal University from the point of view of the faculty members and investigating their perceptions of the mechanisms for its development. The descriptive survey approach was used. In light of the study's aim, a two-part questionnaire was prepared; The first part included (33) paragraphs that investigate the reality of scientific research at the university from the viewpoint of the faculty members, while the second part is an open question that requires the study members to answer about their perceptions of developing scientific research at the university. (138) faculty member was responded to the questionnaire. The results of the study indicated that the reality of scientific research at Al-Hussein Bin Talal University was medium degree. The opinions of faculty members varied according to the difference in their faculties. At the same time, gender had no impact on their views about scientific research, and the study members suggested developing and updating the scientific research instructions at the university, and reviewing all administrative procedures for scientific research at the university.

المقدمة والخلفية النظرية

يُعدّ البحث العلمي محركاً قوياً لمواكبة حركة التقدم والتكيف مع المستجدات، كما يُنظر له كمؤشر ذي دلالة كبيرة على تطور الدول والشعوب وازدهارها (Saudi &Mejahed,2019)، وتعتبر الجامعات في أي دولة الحاضن الرئيس لمنظومة البحث العلمي في الدولة، لذلك يشكل البحث العلمي أحد أهم مرتكزات عمل الجامعات إلى جانب التدريس وخدمة المجتمع (غبور، 2019 ;Al-a'aragi, Al-ajrash& Mona,2015)، ويرى البعض أن أهداف الجامعات والمؤسسات الأكاديمية برمتها تتحقق حكما من خلال البحث العلمي، فالتدريس وفق الاستراتيجيات الحديثة ما هو إلا مِران على مهارات

البحث عن المعرفة وصناعتها وفق مناهج علمية رصينة، كما تقدم نتاجات البحث العلمي منفعة يلمسها الأفراد والمجتمعات على حد سواء اطراداً في التنمية الحقيقية والمستدامة في جميع أبعادها.

ويتطلب تطوير البحث العلمي في الجامعات بناءً متوازناً لعناصر منظومة متكاملة (موسى، 2014)، بدءاً من تبني فلسفة وأهداف توجه مسيرة البحث العلمي، إلى جانب استراتيجية تتضمن خطط التطوير ومواجهة المعيقات، وتحديد الأولويات البحثية، وسياسات الدعم المالي، وتوفير الكفاءات البشرية المدربة والمؤهلة، إضافة إلى خطط الاتصال بالصناعة في المجتمع المحيط، وبناء شراكة فاعلة مع كافة المؤسسات ذات الصلة محلياً وإقليمياً وعالمياً.

ولأن التدريس لا ينفصل عن البحث العلمي (بني طريف والطويسي، 2017)، فتعمد الجامعات والمؤسسات الأكاديمية إلى تطوير البرامج والخطط الدراسية لتواكب حركة البحث العلمي وما يتطلبه من مهارات وقدرات، كما تسعى لتوفير بنية تعليمية تحتية من القاعات الصفية والمختبرات والمشاغل والمراكز البحثية المتطورة، وتحاول دمج الطلبة في مهام تعليمية بحثية تنفذ بالاستعانة بجميع هذه المكونات، وقد ترافق تطوير البنية التعليمية البحثية مع استخدام التكنولوجيا الحديثة والبرامج الحاسوبية والروبوت وجميع متطلبات الذكاء الاصطناعي الذي بات ضرورياً للبحث في جميع المجالات المعرفية على حد سواء.

غير أن الجامعات لا تستطيع في بعض الأحيان تأمين جميع متطلبات البحث العلمي الرصين والذي يحقق عائدا معرفيا ملموساً (جرادات، 2002)، وذلك لأسباب عديدة قد تكون ذات علاقة بالتمويل أو نقص الكوادر البشرية، أو غياب لثقافة البحث العلمي في مجتمع الجامعة أو المجتمع المحيط، إلى جانب تركيز كثير من الجامعات على عملية التدريس وتخريج الطلبة لسوق العمل للحصول على الوظائف دون إعطاء اولوية لتطوير البحث العلمي وتعزيزه (الشرع،2011 والزعبي;Bin Tareef, 2009)

مفهوم البحث العلمي

قد يكون مفهوم البحث العلمي من أكثر المفاهيم حضوراً في أذهان الباحثين والأكاديميين، كونه في سياق اهتمامهم ويشكل محور عملهم ووظائفهم اليومية، فهو "محاولة لاكتشاف المعرفة، والتنقيب عنها، وتطويرها، وفحصها، وتحقيقها بتقص دقيق ونقد عميق، ثم عرضها عرضاً مكتملا بذكاء وإدراك لتسير في ركب الحضارة العالمية وتسهم فيه إسهاماً حياً شاملاً" (غرايبة وآخرون،2008،33).

ويعتبر البحث العلمي محاولة دقيقة وناقدة للتوصل إلى حلول المشكلات من خلال مجموعة من الإجراءات النظامية التي ينتهجها الباحث في مسار يتحدد في ضوء أهداف الدراسة ومشكلتها (عليان، 2011). ويتبع الباحث منهجا علمياً مناسباً لجمع البيانات وتحليلها وتقييمها سعيا للوصول إلى نتائج صادقة يمكن أن تكون حلاً للمشكلة التي يسعى الباحث لحلها (عبيد، 2022).

ويعتمد البحث العلمي على عوامل عديدة من شأنها تطوير مخرجاته وجعله مؤثراً في منظومة التطوير والتنمية في الدولة، كما يواجه البحث العلمي معوقات عديدة تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة منه، فقد بين عزيز وبوزغاية(2015) وجود معوقات عديدة للبحث العلمي في العالم العربي كالتقليل من قيمة البحث العلمي، ونقص التمويل، والفساد الإداري، وصعوبة الحصول على المعلومات، وعدم توفر الإمكانيات. ويرى فضة (2017) أن عدم توفر المراكز العلمية والهيئات المستقلة التي تنظم البحث العلمي، وعدم توفر الدعم المادي من المصادر المختلفة سواء كانت من القطاع العام أو القطاع الخاص على حد سواء من الأسباب الرئيسة في تراجع واقع البحث العلمي في الدولة.

واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية

تسعى الجامعات الأردنية لمواكبة حركة البحث العلمي وما ينجم عنها من مستجدات، وتسير خطط التطوير في منظومة البحث العلمي في الجامعات الأردنية في مسارين إحداهما مركزي وتتم إدارته عبر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال ذراعها البحثي صندوق دعم البحث العلمي والابتكار، والمسار الآخر لامركزي تديره الجامعة ذاتها من خلال استراتيجيات وسياسات يضعها المعنيون بإدارة البحث العلمي في الجامعة. ويواجه البحث العلمي في الأردن عقبات عديدة تحول دون تطوير دوره ومساهمته الفاعلة في التنمية الشاملة والمستدامة بالصورة المرجوة، ففي دراسة فضة (2017) والتي درس فيها واقع البحث العلمي في الأردن أشار إلى أنَّ استراتيجية البحث العلمي غير واضحة، إضافة لضعف الوعي بأهمية البحث العلمي كأساس للتقدم في كافة المجالات، وكذلك عدم تعيين مخصصات مالية كافية لدعم البحث العلمي من ميزانية الدولة بشكل ثابت. وبين النجار (2015) أن ضعف الدعم المالي، وتعليمات وإجراءات التمويل هي معوقات رئيسة للبحث العلمي في الجامعات الأردنية.

وفي دراسة البطيخي (2009) التي كانت بعنوان البحث العلمي في الأردن واقع وطموحات، بين أن أكثر معيقات البحث العملي في الأردن هي: عدم وجود العدد الكافي من الباحثين الأكفاء (نظرا لتدني مستوى التعليم، وارتفاع الأعباء

التدريسية للأساتذة، ضعف مستوى خريجي الدراسات العليا، وقلة عدد الموفدين)، عدم وجود دعم مالي كافي، ضعف ثقافة البحث العلمي، ضعف التنسيق بين مؤسسات البحث العلمي.

ورغم وجود هذه المعيقات تحوز الجامعات الأردنية مرتبة جيدة بين مثيلاتها في العالم العربي في مستوى البحث العلمي، حيث يوجد (5) جامعات أردنية ضمن أفضل (+1201) في العالم وفق تصنيف التايمز (TIMES)، حيث يعتمد هذا التصنيف وغيره على الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس والباحثين، حيث يعتبر أعضاء هيئة التدريس هم المرتكز الأساس في حركة البحث العلمي في الجامعة، فتحاول الإدارة الجامعية تطوير قدراتهم وتسهيل السبل لهم لتنفيذ البحوث والدارسات، والأخذ بتصوراتهم ومقترحاتهم في هذا السياق. وقد عرض بطاح (2007) تصورات أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة للارتقاء بمستوى البحث العلمي في الجامعة حيث أكدوا على تكريم المبدعين من البحث العلمي مادياً ومعنوياً، وعقد المؤتمرات العلمية الدورية، وإتاحة الحرية الأكاديمية للباحثين. وقد تتأثر تصورات أعضاء هيئة التدريس حيال واقع البحث العلمي بعوامل عديدة منها تخصصاتهم العلمية ورتبهم الأكاديمية وقد بين الهزايمة (2010) والمناعي (2011) تباين تقييم أعضاء هيئة التدريس لدور الإدارات الجامعية في الأردن في تطوير البحث العلمي استناداً لرتبهم الأكاديمية ونوعهم الاجتماعي.

كما تتباين نظرة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات لواقع البحث العلمي تبعا لكلياتهم، حيث ظهر في دراسة العمايرة والسرابي (2008) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقدير أعضاء هيئة التدريس لمعيقات البحث العلمي في جامعة الإسراء الخاصة لصالح الكليات الإنسانية قياساً إلى أقرانهم في الكليات العلمية.

مشكلة الدراسة

تسعى معظم الجامعات إلى حيازة مراتب متقدمة في سلم التصنيف العالمي للجامعات، وتتعدد التصنيفات والجهات الدولية التي تهتم بتطوير مقاييس ومعايير للحكم على تطور الجامعة وتحقيقها للغايات المنشودة من إنشائها، ورغم وجود تصنيفات عالمية عديدة كتصنيف (كيو أس – QS) وتصنيف (التايمز–Times) تصنيف (شنغاهي–Shanghai) وغيرها من التصنيفات، إلا أنَّ جميع هذه التصنيفات تعتمد معايير متشابهة إلى حد ما، ولا تختلف جميع التصنيفات على معيار جودة البحث العلمي في الجامعة كأحد أهم المعايير.

لذلك تشكل دراسة واقع البحث العلمي وقياس تصورات الأكاديميين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات لهذا الواقع ضرورة بالغة الأهمية لصانعي القرار لصياغة الخطط والبرامج التي تهدف إلى تطوير مخرجات البحث العلمي في الجامعة، ومجابهة التحديات وتذليلها، سعيا إلى الارتقاء بالجامعة وسمعتها، وكون جامعة الحسين بن طلال من الجامعات الحديثة في المملكة الأردنية الهاشمية، وتسعى لوضع موطئ قدم لها بين جامعات المنطقة والعالم، حيث كان ترتيب الجامعة متأخراً في معظم التصنيفات العالمية للجامعات (University Guru, 2022) جاءت هذه الدراسة للتعرف على واقع البحث العلمي في جامعة الحسين بن طلال من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وتصوراتهم لآليات تطويره.

أسئلة الدراسة

1. ما واقع البحث العلمي في جامعة الحسين بن طلال من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
2. هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد الدراسة لواقع البحث العلمي في جامعة الحسين بن طلال تعزى لاختلاف الكلية التي ينتمون إليها؟
3. هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد الدراسة لواقع البحث العلمي في جامعة الحسين بن طلال تعزى لمتغير رتبهم الأكاديمية؟
4. ما تصورات أعضاء هيئة التدريس لتطوير واقع البحث العلمي في جامعة الحسين بن طلال؟

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع البحث العلمي في جامعة الحسين بن طلال من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، من حيث مستوى وجودة البحث العلمي في الجامعة ومعيقات تنفيذه، كما هدفت الدراسة إلى استقصاء تصوراتهم حول فرص تطوير البحث العلمي في الجامعة والارتقاء بمرتبة ومخرجات البحث العلمي قياساً إلى بقية الجامعات المحلية والدولية.

ومن جهة أخرى هدفت الدراسة إلى لفت انتباه أعضاء هيئة التدريس في الجامعة إلى دور توصياتهم ورؤيتهم في الارتقاء بالبحث العلمي في الجامعة، حيث يعد أعضاء هيئة التدريس العامل الأهم في زيادة جودة البحث العلمي.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من إمكانية الخروج بمجموعة من التوصيات التي من شأنها مساعدة أصحاب القرار في جامعة الحسين بن طلال في رسم سياسة تطوير البحث العلمي، والتعامل مع التحديات التي تعيق نمو حجم الإنتاج البحثي في الجامعة وتعزيز جودته.

كما أنه من المتوقع أن إشراك أعضاء هيئة التدريس في استقصاء واقع البحث العلمي، وتقديمهم لتصورات ومقترحات تساهم في تطويره والتغلب على التحديات التي تواجه مسيرته، يعمق اعتقاداتهم بدورهم المحوري في تنمية وتطوير البحث العلمي في الجامعة والوطن ككل.

التعريفات الإجرائية

واقع البحث العلمي: مستوى جودة البحث العلمي، ومدى توافر متطلبات تميزه، من تشريعات وبنية تحتية وبشرية، إضافة إلى طبيعة المعوقات لحركته، ويحدد هذا الواقع بالمتوسط الحسابي لاستجابة أفراد الدراسة على الأداة المعدة لهذه الغاية.

أعضاء هيئة التدريس: جميع الأشخاص الذين توكل لهم مهمة التدريس الجامعي، ويحملون رتب أكاديمية مختلفة.

جامعة الحسين بن طلال: جامعة أردنية حكومية، أنشئت بإرادة ملكية سامية في عام (1999) وتقع في محافظة معان في جنوب المملكة الأردنية الهاشمية، ويوجد بها (9) كليات؛ (4) منها علمية و(5) إنسانية.

حدود الدراسة ومحدداتها

يمكن أن تعمم نتائج الدراسة الحالية على مجتمعات مماثلة لمجتمع أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحسين بن طلال، ولظروف وبيئة أكاديمية واجتماعية وزمانية مماثلة، كما تساهم أداة الدراسة (استبانة واقع البحث العلمي) وخصائصها السيكومترية في تعميم نتائج الدراسة على مجتمعات مماثلة.

منهجية الدراسة

استُخدم المنهج الوصفي المسحي لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تم إرسال أداة الدراسة بواسطة برنامج (Google Forms) لجميع أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحسين بن طلال للتعرف على تصوراتهم لواقع البحث العلمي في الجامعة، وآليات تطويره.

أفراد الدراسة

يبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحسين بن طلال (370) مدرساً ومدرسة يتوزعون على (9) كليات (دائرة الموارد البشرية – جامعة الحسين بن طلال)، ومن جميع الرتب الأكاديمية، أرسلت أداة الدراسة لهم جميعاً، وقد استجاب (138) فرداً من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة وبنسبة (37.3%)، والجدول رقم (1) يوضح توزيع أفراد الدراسة وفقاً لمتغيري الكلية والرتبة الأكاديمية.

جدول. 1 توزيع أفراد الدراسة وفقاً لمتغيري الكلية والرتبة الأكاديمية

الكلية	الرتبة الأكاديمية				
	محاضر متفرغ	أستاذ مساعد	أستاذ مشارك	أستاذ	المجموع
الآداب	0	7	10	5	22
العلوم التربوية	0	3	14	7	24
الاقتصاد والعلوم الإدارية	3	5	6	4	18
البترا	0	1	3	3	7
تكنولوجيا المعلومات	0	3	4	0	7
الهندسة	2	4	11	6	23
العلوم	1	3	10	7	21
الأميرة عائشة للعلوم الصحية	1	2	3	3	9
القانون	0	6	1	0	7
المجموع	**7**	**34**	**62**	**35**	**138**

أداة الدراسة

تم تطوير أداة الدراسة (الاستبانة) بالرجوع للأدب النظري والدراسات السابقة كدراسة (فضة، 2017) ودراسة (عبيد، 2022)، وتكونت الأداة بصورتها الأولية من جزأين؛ الجزء الأول تضمن (33) فقرة تستقصي واقع البحث العلمي في جامعة الحسين بن طلال من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، ووفق تدريج ليكرت الخماسي (موافق بشدة– موافق– محايد – غير موافق– غير موافق بشدة)، فيما تكون الجزء الثاني من سؤال مفتوح يتطلب إجابة أفراد الدراسة حول تصوراتهم لتطوير البحث العلمي في الجامعة.

صدق الأداة

بعد إعداد الأداة بصورتها الأولية تم عرضها على مجموعة من الخبراء في المجال الأكاديمي، بهدف إكسابها مزيد من الصدق، وبعد جمع توافقات لجنة التحكيم على مجموعة من التعديلات طالت زيادة عدد الفقرات وإلغاء بعضها، وإجراء تعديلات على صياغة البعض الآخر، تم تعديل الأداة وفق ملاحظات لجنة التحكيم.

ثبات الأداة

لحساب ثبات الأداة تم اختيار (20) مدرساً من جامعات أردنية حكومية كعينة استطلاعية، عرضت عليهم الاستبانة بعد إجراء تعديلات لجنة التحكيم عليها، ورصدت استجابات أفراد العينة الاستطلاعية، وبعد ثلاثة أسابيع تم إعادة عرض الاستبانة عليهم مرة أخرى وحُسب معامل الارتباط بين مرتي التطبيق (معامل سبيرمان) وكانت النتيجة (0.93) وهذا يشير لدرجة عالية من الثبات لأداة الدراسة.

وتم اعتماد المقياس التالي لتحديد درجة تصورات أعضاء هيئة التدريس لواقع البحث العلمي في جامعة الحسين بن طلال:

ضعيفة (1 – 2.33) متوسطة (2.34 – 3.67) مرتفعة (3.68 – 5).

نتائج الدراسة ومناقشتها

أ. النتائج المرتبطة بالإجابة عن سؤال الدراسة الأول.

يهتم سؤال الدراسة الأول بالتعرف إلى واقع البحث العلمي في جامعة الحسين بن طلال من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وبعد جمع البيانات عبر أداة الدراسة وتحليليها، وحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تقدير أفراد الدراسة لواقع البحث العلمي تم عرضها في الجدول رقم (2) كما يأتي:

جدول .2 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحسين بن طلال

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	توفر جامعة الحسين بن طلال للباحثين جميع متطلبات البحث العلمي	3.01	0.89	متوسطة
2	البنية التحتية (المختبرات والتجهيزات) للبحث العلمي في الجامعة متكاملة	2.60	0.99	متوسطة
3	تعليمات وتشريعات البحث العلمي في الجامعة تدعم الباحثين وتحفزهم	3.23	1.14	متوسطة
4	تتاح كافة أشكال مصادر المعلومات في الجامعة (كتب–دوريات– مراجع إلكترونية– قواعد بيانات)	2.91	1.07	متوسطة
5	تدعم الجامعة مشاريع البحث العلمي للباحثين	3.50	0.98	متوسطة

6	تدعم الجامعة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات المحلية	3.52	1.06	متوسطة
7	تدعم الجامعة مشاركة الباحثين في المؤتمرات الدولية	3.61	1.01	متوسطة
8	تدعم الجامعة وتشجع إقامة المؤتمرات العلمية داخل الجامعة	2.77	1.17	متوسطة
9	تدعم الجامعة وتشجع مشاركة الباحثين في مشاريع البحث العلمي الوطنية والدولية.	3.31	1.09	متوسطة
10	توفر الجامعة مجموعة من حوافز النشر العلمي المتميز	3.73	1.08	مرتفعة
11	تتيح الجامعة إجراءات إدارية سهلة ومرنة لدعم وتنفيذ البحوث العلمية	2.75	1.28	متوسطة
12	تدعم تعليمات الترقية في الجامعة جودة البحث العلمي.	2.97	1.19	متوسطة
13	تتيح الجامعة للباحثين المتميزين امتيازات إضافية (تخفيض النصاب التدريسي–مشاركة إضافية مدعومة في المؤتمرات–جوائز)	1.90	1.02	منخفضة
14	توجه الجامعة الباحثين للأولويات البحثية الوطنية	2.50	1.12	متوسطة
15	تعقد الكليات والمراكز البحثية في الجامعة ندوات وورش علمية.	2.37	0.80	متوسطة
16	تعقد الجامعة شراكة مع القطاع الخاص في مجال البحث العلمي.	2.07	0.82	منخفضة
17	تشكل الجامعة فرق بحثية لغايات ومشكلات محلية ووطنية	2.00	0.87	منخفضة
18	يتاح لجميع الباحثين في الجامعة المشاركة في البرامج والمنح الدولية (البحث العلمي–الزيارة العلمية–التدريس)	2.89	1.00	متوسطة
19	تشارك الجامعة في جميع المحافل والأنشطة العلمية الوطنية والدولية	2.77	0.86	متوسطة
20	تعقد الجامعة اتفاقيات شراكة علمية مع مؤسسات أكاديمية محلية وعالمية وتفعل هذه الاتفاقيات.	2.73	0.92	متوسطة
21	توفر الجامعة مراكز تيسر إجراء البحوث العلمية كخدمات (الترجمة–التحليل الإحصائي–النشر العلمي)	1.73	0.89	منخفضة
22	توفر الجامعة كفاءات إدارية تسهل وتدعم إجراءات البحث العلمي	2.26	1.04	منخفضة
23	تتيح الجامعة برامج تدريب مستمرة ومتطورة للباحثين في الجامعة.	2.44	0.91	متوسطة
24	تتيح الجامعة أوعية معرفية (دوريات–مواقع وصفحات إلكترونية) داخل الجامعة لنشر بحوث أعضاء هيئة التدريس.	2.40	1.07	متوسطة
25	يوجد قاعدة بيانات للمعلومات حول البحث العلمي في الجامعة	2.40	1.11	متوسطة
26	تتم جميع إجراءات البحث العلمي في الجامعة إلكترونيا	2.36	1.13	متوسطة
27	تتم مراجعة وتطوير تعليمات البحث العلمي في الجامعة بشكل مستمر	2.89	0.99	متوسطة
28	تعلن الجامعة عن إنجازات الباحثين فيها وتميزهم	3.28	1.11	متوسطة
29	تدعم تعليمات الدراسات العليا في الجامعة تطوير مخرجات البحث العلمي في الجامعة.	2.67	1.10	متوسطة
30	الخطط التدريسية في الكليات تحفز ثقافة ومهارات البحث العلمي	2.49	1.01	متوسطة
	المجموع	**2.73**	**0.72**	**متوسطة**

يتبين من الجدول رقم. 2 أن واقع البحث العلمي في جامعة الحسين بن طلال من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة كان بدرجة متوسطة فكان متوسط تصوراتهم لواقع البحث العلمي (2.73) وانحراف معياري (0.72)، حيث حازت معظم الفقرات (مؤشرات البحث العلمي) في الجدول .2 على درجة متوسطة، وضمن هذه الفقرات حصلت

الفقرة التي تشير إلىدعم الجامعة مشاركة الباحثين في المؤتمرات الدولية أعلى متوسط (3.61) بانحراف معياري (1.01)، في حين حازت فقرة واحدة فقط على تقدير مرتفع من أفراد الدراسة وهي الفقرة رقم(10) التي تشير إلى توفير الجامعة مجموعة من حوافز النشر العلمي المتميز حيث حازت أعلى متوسط حسابي (3.73) بانحراف معياري (1.08)، وقد حازت (5) فقرات على تقدير منخفض كان أقلها الفقرة المرتبطة بتوفير الجامعة مراكز تيسر إجراء البحوث العلمية كخدمات (الترجمة – التحليل الإحصائي– النشر العلمي)، يليها فقرة تشكيل الجامعة فرق بحثية لغايات ومشكلات محلية ووطنية، وفقرة تعقد الجامعة شراكة مع القطاع الخاص في مجال البحث العلمي.

ويمكن تفسير هذه النتائج إلى أن واقع البحث العلمي في جامعة الحسين بن طلال لا يختلف كثيرا عنه في بقية الجامعات الأردنية، لذلك كان تقييم أعضاء هيئة التدريس لواقع البحث العلمي في الجامعة أنه بدرجة متوسطة. أما استجابتهم بمتوسط مرتفع على الفقرة رقم (10) فيأتي من أن الجامعة أقرت نظاماً لحوافز النشر العلمي مؤخراً لمس أعضاء هيئة التدريس أثره بشكل واضح خلال الفترة الماضية، ويمكن تفسير الاستجابة بمتوسطات منخفضة لبعض الفقرات كون هذه الفقرات تدلل على قصور الجامعات الأردنية في تحقيق المتطلبات الأكثر أهمية للبحث العلمي وهي ربطه مع القطاع الخاص والصناعة وهي معضلة حقيقية أمام تطوير البحث العلمي في الأردن، إلى جانب إتاحة الخدمات والمختصين في مجال الترجمة والتحليل والنشر العلمي، وقد جاءت هذه النتائج مقاربة إلى نتائج معظم الدراسات السابقة في هذا السياق كدراسة (البطيخي، 2009) ودراسة (فضة، 2017) ودراسة (النجار، 2015).

ب. النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني

أهتم سؤال الدراسة الثاني بالتعرف على أثر متغيرالكلية التي ينتمي لها عضو هيئة التدريس في الجامعة في تصوراته لواقع البحث العلمي في جامعة الحسين بن طلال، لذلك تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصوراتهم وتم رصدها في الجدول رقم 3.

جدول.3 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أعضاء هيئة التدريس لواقع البحث العلمي في جامعة الحسين بن طلال

الكلية	العدد	المتوسطة الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
الآداب	22	2.77	0.651	متوسطة
العلوم التربوية	24	2.79	0.768	متوسطة
الاقتصاد والعلوم الإدارية	18	3.27	0.789	متوسطة
البترا	7	1.91	0.492	ضعيف
تكنولوجيا المعلومات	7	3.08	0.465	متوسطة

الهندسة	23	2.79	0.654	متوسطة
العلوم	21	2.34	0.496	متوسطة
الأميرة عائشة للعلوم الصحية	9	2.52	0.956	متوسطة
القانون	7	2.67	0.381	متوسطة
المجموع	**138**	**2.73**	**0.730**	**متوسطة**

يشير الجدول رقم 3 إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحسين بن طلال لواقع البحث العلمي في الجامعة وفقا للكليات التي ينتمون إليها، وتبين وجود فروق ظاهرية بين هذه المتوسطات، حيث سجل أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والأعمال أعلى متوسطة حسابي وقدره (3.27) بانحراف معياري (0.789) وبدرجة متوسطة، في حين كان المتوسط الحسابي لتصورات أعضاء هيئة التدريس في كلية البترا (1.91) بانحراف معياري (0.492) وبدرجة ضعيفة، كما كانت درجة تصورات أعضاء هيئة التدريس في باقي كليات الجامعة إزاء واقع البحث العلمي متوسطة. وللتعرف على دلالة هذه الفروق تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One- Way Anova) ونتائج الاختبار موضحة في الجدول رقم .4.

جدول . 4 نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي بين المتوسطات الحسابية لتصورات أعضاء هيئة التدريس تبعا لكلياتهم

التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع المتوسطات	ف	الدرجة
بين المجموعات	14.608	8	1.826	4.035	0.000
داخل المجموعات	58.374	129	0.453		
المجموع	**72.981**	**137**			

يتبين من الجدول رقم .4 وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لتصورات أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحسين بن طلال لواقع البحث العلمي في الجامعة وفقاً لكلياتهم، حيث كانت قيمة (ف) (4.035) بدلالة إحصائية (0.00).

ولمعرفة لصالح أي الكليات كانت هذه الفروق تم استخدام اختبار شافيه للمقارنات المتعددة (Scheffeh)، وتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تصورات أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية وكلية البترا فقط، في حين لم تظهر وفق اختبار شافيه فروق بين متوسطات باقي الكليات، وتظهر نتائج الاختبار في الجدول رقم 5 .

جدول .5 نتائج اختبار شافيه للفروق البعدية

الكلية (I)	الكلية(II)	الفرق بين المتوسطات	الخطأ المعياري	الدلالة الإحصائية
الاقتصاد والعلوم الإدارية	البترا	1.358	0.299	0.012

يشير الجدول رقم. 5 لوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تصورات أعضاء هيئة التدريس في كليتي البترا والاقتصاد والعلوم الإدارية لواقع البحث العلمي في جامعة الحسين بن طلال ولصالح كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بفارق (1.358) ودلالة إحصائية (0.012).

وقد يكون السبب في أن درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس في جميع كليات الجامعة لواقع البحث العلمي كانت متوسطة باستثناء كلية البترا، هو أن متطلبات البحث العلمي في مجال السياحة والفندقة والآثار مختلفة نوعا ما عن بقية المجالات المعرفية، حيث يتطلب هذا المجال البحثي جولات ميدانية في مناطق قد تكون بعيدة عن التجمعات السكانية، كما تحتاج البحوث في هذا المجال أدوات وتقنيات حديثة، وفنيين متخصصين، ودعماً مالياً كبيراً، لذلك جاء تصورهم لواقع البحث العلمي في الجامعة منخفضاً.

ت. النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثالث

نتائج السؤال الثالث أجابت عن مدى اختلاف المتوسطات الحسابية لتصورات أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحسين بن طلال لواقع البحث العلمي تبعاً لمتغير رتبهم الأكاديمية، ويبين الجدول رقم (6) هذه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

جدول.6 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أعضاء هيئة التدريس لواقع البحث العلمي في جامعة الحسين بن طلال وفقا لرتبهم الأكاديمية

الرتبة الأكاديمية	العدد	المتوسطة الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
محاضر متفرغ	7	3.15	0.67	متوسطة
أستاذ مساعد	34	2.72	0.72	متوسطة
أستاذ مشارك	62	2.76	0.76	متوسطة
أستاذ	35	2.60	0.66	متوسطة

يشير الجدول رقم (6) إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحسين بن طلال لواقع البحث العلمي في الجامعة وفقا لرتبهم الأكاديمية، وتبين وجود فروق ظاهرية بين هذه المتوسطات الحسابية، حيث سجل أعضاء هيئة التدريس من رتبة محاضر متفرغ أعلى متوسطة حسابي وقدره(3.15) وانحراف معياري (0.67) بدرجة متوسطة، في حين كان المتوسط الحسابي لتصورات أعضاء هيئة التدريس ممن رتبتهم الأكاديمية أستاذ

(2.60) بانحراف معياري (0.66)وبدرجة متوسطة أيضاً. وللتعرف على دلالة هذه الفروق تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One- Way Anova) ونتائج الاختبار موضحة في الجدول رقم .7.

جدول . 7 نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي بين المتوسطات الحسابية لتصورات أعضاء هيئة التدريس وفقا لرتبهم الأكاديمية

التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع المتوسطات	ف	الدرجة
بين المجموعات	1.879	3	0.626	1.180	0.320
داخل المجموعات	71.102	134	0.531		
المجموع	**72.981**	**137**			

يتبين من الجدول رقم (7) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لتصورات أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحسين بن طلال لواقع البحث العلمي في الجامعة، حيث كانت قيمة (ف) (1.180) بدلالة إحصائية (0.320).

وقد يعود عدم وجود فروق جوهرية في تقديرات أعضاء هيئة التدريس لواقع البحث العلمي في جامعة الحسين بن طلال إلى أن متطلبات البحث العلمي هي ذاتها لجميع أعضاء هيئة التدريس من جميع الرتب الأكاديمية، فمناهج البحث العلمي وشروطه لا تتغير في حال كان الباحث برتبة أكاديمية مرتفعة أو متدنية.

ث. النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرابع

يستقصي السؤال الرابع تصورات أعضاء هيئة التدريس لتطوير واقع البحث العلمي في جامعة الحسين بن طلال. وقد قدم أفراد الدراسة تصورات ومقترحات عديدة لتطوير البحث العلمي في جامعة الحسين بن طلال، حيث تم رصد (186) مقترحاً، تم إجراء مقاربة لهذه التصورات حيث تنوعت صياغة الكثير منها رغم أنها لذات الفكرة كالدعم المالي لمشاريع البحث العلمي، أو توفير البنية التحتية، أو تعديل وتطوير التعليمات، وغيرها من التوصيات، ويبين الجدول رقم 8هذه التصورات مرتبة تنازلياً وفق عدد التكرارات، حيث تم عرض أعلى (8) تصورات وروداً في قائمة المقترحات.

جدول. 8 تصورات أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحسين بن طلال لتطوير البحث العلمي في الجامعة مرتبة تنازلياً وفقاً لتكراراتها

الرقم	التصورات	التكرارات
1	تطوير وتحديث تعليمات البحث العلمي في الجامعة	115
2	إعادة النظر في جميع الإجراءات الإدارية الخاصة بالبحث العلمي	97
3	زيادة مخصصات البحث العلمي ودعم الباحثين	93
4	تشكيل فرق بحثية متخصصة وأخرى ذات تخصصات متداخلة	82
5	إنشاء مراكز بحثية واختيار قيادات مؤهلة لإدارة هذه المراكز	66
6	توفير قواعد البيانات والبنية	54

7	دعم مشاركة الباحثين في المؤتمرات الدولية، وعقد مؤتمرات دورية داخل الجامعة	50
8	بناء شراكات بحثية مع مؤسسات المجتمع المحلي	41

انطلاقاً من أن أعضاء هيئة التدريس هم الأكثر قدرة على تقديم التصورات والمقترحات لتطوير البحث العلمي في جامعاتهم ومؤسساتهم أهتمت هذه الدراسة باستقصاء أراءهم في هذا الصدد، وقد قدم أكاديميو جامعة الحسين بن طلال مجموعة من التوصيات كان في مقدمتها تطوير وتحديث تعليمات البحث العلمي في الجامعة وذلك لتصورهم أن التعليمات تسهل عمليات دعم البحث العلمي وتجاوز العديد من المعيقات والعقبات، وخاصة الإجراءات الروتينية والبيروقراطية، كما يمكن القول أن أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحسين بن طلال يدركون أن التعليمات تحدد المسارات الناظمة لتطوير البحث العلمي والارتقاء به خاصة إذا ما واكبت المستجدات في هذا المجال.

كما أعطى أفراد الدراسة أهمية وأولوية كبيرة لمقترح الدعم المالي ودعم الباحثين وذلك لإدراكهم دور التمويل والتحفيز المادي في تمكين الباحثين من إجراء بحوث علمية ذات جودة ورصانة. وقد يكون المقترحين الرابع والخامس الخاصين بتشكيل فرق بحثية وإنشاء مراكز بحثية متخصصة يؤشران لمعرفة أعضاء هيئة التدريس في الجامعة بأهمية هذه الخطوات في نجاح البحث العلمي قياسا لما يجري في دول العالم المتقدم.

كما اقترح أفراد الدراسة تعزيز دور المؤتمرات وأهميتها في البحث العلمي سواء من خلال إقامة المؤتمرات في الجامعة أو تشجيع الباحثين فيها على المشاركة في المؤتمرات الدولية والاطلاع على كل ما هو جديد من نتائج لأعمال الباحثين والأكاديميين في مختلف العلوم والمعارف.

وفي النهاية كان بناء شراكة مع مؤسسات المجتمع وخاصة قطاع الصناعة أحد التوصيات التي أشار إليها أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحسين بن طلال، وهذا قد يعبر عن معرفتهم بأهمية بناء جسور مع الصناعة في تنفيذ بحوث تطبيقية تعود بشكل مباشر على تطوير المنتجات وتحقيق التنمية (طناش، 2013).

التوصيات

توصي الدراسة القائمين على البحث العلمي في جامعة الحسين بن طلال بما يلي:

1. مراجعة تعليمات البحث العلمي بما يضمن تجويد المخرجات، وتسهيل الإجراءات.
2. تشكيل فرق بحثية داخل الجامعة وتسهيل تواصلها مع الباحثين في العالم.

3. إنشاء مراكز بحثية مؤهلة ومجهزة بطواقم متخصصة.
4. زيادة وتنويع امتيازات الباحثين المتميزين في الجامعة.

تم تنفيذ هذا البحث بدعم من عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في جامعة الحسين بن طلال، مشروع رقم (37/2022)

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- الأعرجي، نبيل هاشم والعجرش، حيدر حاتم ومنى، عامر احمد. (2015). الجودة في التعليم العالي. دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان.

- بطاح أحمد محمد. (2007). معوقات البحث العلمي وسبل الارتقاء به في جامعة مؤتة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، مجلة العلوم التربوية، 13، جامعة قطر، كلية التربية، 255-227.

- البطيخي، أنور.(2009). البحث العلمي في الأردن: واقع وطموحات. وقائع المؤتمر الرابع للبحث العلمي في الأردن، عمان: الجمعية الأردنية للبحث العلمي.

- بن طريف، عاطف والطويسي، زياد. (2017). واقع البحث العلمي في الجامعة الأردنية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، 10(29)،113- 132.

- جرادات، محمود خالد. (2002). واقع البحث العلمي في الجامعات الحكومية في الأردن وتوقعاته المستقبلية، مجلة العلوم التربوية، 2(2). جامعة قطر. http://hdl.handle.net/10576/8536

-الشرع، إبراهيم و الزعبي، طلال. (2011). مشكلات البحث التربوي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية الحكومية، دراسات، العلوم التربوية 38(4).

- طناش، سلامة. (2013). التعليم العالي والاقتصاد السياسي. طلبة نيوز، مقالة متاحة على الرابط: http://ujnews2.ju.edu.jo/Lists/UjnewsWriters/Disp_FormNews1.aspx?ID=1376 تم الدخول للموقع بتاريخ 20/2/2022

- عبيد، مصطفى فؤاد. (2022). مهارات البحث العلمي، مركز البحوث والدراسات متعدد التخصصات، الطبعة الثانية، إسطنبول، تركيا.

- العمايرة، محمد حسن والسرابي، سهام محمد. (2008). البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأسراء الخاصة – الأردن (معوقاته ومقترحات تطويره)، مجلة جامعة دمشق، 24(2)

- عزيز، سامية وبوزغاية، باية. (2015). المشكلات التي تواجه البحث العلمي في الوطن العربي، جامعة ورقلة، الجزائر.

- عليان، مصطفى ربحي. (2011).البحث العلمي أسسه مناهجه وأساليبه إجراءاته، بيت الأفكار الدولية.

- غرايبة، فوزي وآخرون. (2008). أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية. الطبعة الرابعة. عمان: دار وائل

- غبور، أماني السيد. (2019). رؤية استراتيجية مقترحة لتطوير البحث العلمي في الجامعات المصرية لتعزيز قدرتها التنافسية، مجلة بحوث التربية النوعية، 54 63-109

- فضة، إياد بن حكم. (2017). معوقات البحث العلمي من واقع التجربة الأردنية. مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس. (8)3 . 5-11

- مناعي، رانيا عبد المولى .(2011). دور الجامعة الأردنية في تنمية البحث العلمي من وجهة نظر القادة الأكاديميين فيها، مجلة جامعة النجاح للأبحاث: العلوم الإنسانية، 1058-1117 25(4)

- النجار، فايز جمعة.(2015). معوقات تطور البحث العلمي في الجامعات الأردنية. مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية(1)1.

- موسى، هاني محمد يونس.(2014). دور الجامعة في تطوير البحث العلمي كمدخل لتحقيق مجتمع المعرفة: دراسة في المعوقات وإمكانية التأسيس– مجلة كلية التربية–جامعة الإسكندرية.

– الهزايمة، فاضل غازي. (2010). دور إدارات الجامعات الأردنية في تفعيل البحث العلمي ومقترحات للتطوير". أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة اليرموك. أربد.

المراجع الأجنبية:

- Al-a'aragi, N., Al-ajrash, A. & Mona, A. (2015). Quality in Higher Education. Dar Al-Radwan for Publishing and Distribution. Amman

- Bin Tareef, A. (2009). Scientific research in Jordanian higher education institutions: An evaluation of the status and obstacles. Journal of Instructional Psychology, 36 (2), 158-168.

- Saudi, M &Mejahed, F. (2019). Scientific research, prospects, and challenges. International Journal of Research in Educational Sciences. 2(3). 133-152.

- Al-Amayreh, M & Al-Sarabi, S. (2008). Scientific research among the members of the body Teaching at Al-Israa Private University - Jordan (obstacles and suggestions for its development), Damascus University Journal, (2)24

- Al-Araji, N.,Al-Ajrash, H& Mona, A. (2015). quality in education higher. Dar Al Radwan for Publishing and Distribution, Amman.

- Al-Hazayma, F. (2010). The role of Jordanian university administrations in activating scientific research and suggestions for development." Unpublished doctoral thesis, Yarmouk University, Irbid.

- Al-Najjar, F. (2015). Obstacles to the development of scientific research in Jordanian universities. Mithqal Journal for Economic and Administrative Sciences,1 (1).

- Al-Shara, I & Al-Zoubi, T. (2011). Problems of educational research from the point of view of members of Teaching staff in educational sciences faculties in Jordanian public universities, Dirasat, Educational Sciences (4) 38.

- Alyan, M. (2011). Scientific research is based on its methods, methods, and procedures. International ideas Home.

- Aziz, S & Bouzghaia, B. (2015). The problems facing scientific research in the Arab world. University of Ouargla, Algeria.

- Batikhi, A. (2009). Scientific Research in Jordan: Reality and Ambitions. Proceedings of the fourth conference for scientific research in Jordan, Amman: Jordan Society for Scientific Research.

- Battah, A. (2007). Obstacles to scientific research and ways to advance it at Mutah University from one point of view Reviewed by faculty members, Journal of Educational Sciences, 13, Qatar University, College of Education, 227-255.

- Bin Tareef, A. (2009). Scientific research in Jordanian higher education institutions: An evaluation of the status and obstacles. Journal of Instructional Psychology, 36 (2), 158-168.

- Bin Tareef, A & Touisi, Z. (2017). The reality of scientific research at the University of Jordan from the point of view of postgraduate students. The Arab Journal for Quality Assurance of University Education, 10(29), 113-132.

- Ebeid, M. (2022). Scientific research skills, multiple research and studies center Specialties, second edition, Istanbul, Turkey.

- Fada, I. (2017). Obstacles to scientific research from the reality of the Jordanian experience. College Journal of Arts and Social Sciences, Sultan Qaboos University. 11-5. 3(8).

- Fawzi, G, et al. (2008). Methods of scientific research in the social sciences and humanities, Fourth edition. Amman: Wael House.

- Ghabbour, A. (2019). A proposed strategic vision for the development of scientific research in Egypt universities to enhance its competitiveness, Journal of Specific Education Research, 109-63 54

- Gharaibeh, et al. (2008). Methods of scientific research in the social sciences and humanities. Fourth Edition. Amman: Wael house>

- Jaradat, M. (2002). The reality of scientific research in public universities in Jordan and its future expectations, Journal of Educational Sciences, (2)2. Qatar University. http://hdl.handle.net/10576/8536.

- Mannai, R. (2011). The role of the University of Jordan in the development of scientific research from the point of view of Considered by Academic Leaders, An-Najah University Journal for Research: Humanities, (4) 25 1117-1058.

- Musa, H. (2014). The role of the university in developing scientific research as an input to achieve a society Knowledge: A study of obstacles and the possibility of establishing - Journal of the College of Education - University of Alexandria.

- Saudi, M & Mejahed, F. (2019). Scientific research, prospects, and challenges. International Journal of Research in Educational Sciences. 2(3). 133-152.

- Tanach, S. (2013). Higher education and political economy. Talba News, retrieved:12/4/2022.http://ujnews2.ju.edu.jo/Lists/UjnewsWriters/Disp_FormNews1.aspx?ID=1376.

- University Guru. (2022). Universities in Jordan, Ranking and rating. retrieved: 05/06/2022:

https://www.universityguru.com/ar/aljamieat--jordan

مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث ، مجلة علمية محكّمة تصدر عن عمادة البحث العلميّ والدّراسات العليا، ISSN 2519-7436

المجلد (9) العدد (3) لعام 2023 م

مستوى توظيف المعلمين لتكنولوجيا التعليم وأثرها على التحصيل الدراسي من وجهة نظر معلمي الحاسوب في الأردن

نهيد بسام سعيد

حسين محمد النعيمات

مديريه تربيه معان

المُلخص

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على مستوى توظيف المعلمين لتكنولوجيا التعليم وتحديد أثرها على التحصيل الدراسي من وجهة نظر معلمي الحاسوب في الأردن، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تطوير استبانة تتكون من 26 فقرة موزعة على محورين؛ مستوى توظيف المعلمين لتكنولوجيا التعليم، والمحور الآخر يقيس أثر تكنولوجيا التعليم على التحصيل الدراسي من وجهة نظر معلمي الحاسوب، ومن ثم تم توزيعها على عينة الدراسة التي تكونت من (128) معلماً ومعلمة تخصص حاسوب. وقد أظهرت نتائج الدراسة بأنّ مستوى توظيف المعلمين لتكنولوجيا التعليم من وجهة نظر معلمي الحاسوب في الأردن كان بدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي بلغ (3.25)، كما أنّ أثر تكنولوجيا التعليم على التحصيل الدراسي كان بدرجة مرتفعة. وقد بينت النتائج أيضاً بوجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى توظيف تكنولوجيا التعليم تُعزى لمتغير الجنس، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغير المؤهل العلمي أو سنوات الخبرة من وجهة نظر معلمي الحاسوب في الأردن. وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها أوصى الباحث بضرورة عقد دورات وورش تدريبية للمعلمين متخصصة بتكنولوجيا التعليم وتنمية الوعي لديهم بضرورة دمجها في العملية التعليمية.

الكلمات المفتاحية: ***تكنولوجيا التعليم، التحصيل الدراسي، معلمي الحاسوب، الأردن.***

The teachers' employment level of educational technology and its impact on academic achievement from the perspective of computer teachers in Jordan

Abstract

The current study aimed to identify the level of teachers' employment of educational technology and determine its impact on academic achievement from the point of view of computer teachers in Jordan. To achieve the objective of the study, the descriptive-analytical method was used. A questionnaire consisting of 26 items was developed, divided into two dimensions; the first dimension measures the level of teachers' employment of educational technology, and the other dimension measures the impact of educational technology on academic achievement from the point of view of computer teachers. the questionnaire was distributed to the study sample, which consisted of (128) male and female teachers who specialize in computers. The results of the study showed that the level of teachers' employment of educational technology from the computer teachers' point of view in Jordan was moderate, with a mean of 3.25, and the impact of educational technology on academic achievement was high. The results also showed that there were statistically significant differences in the level of educational technology employment due to the gender variable, while there were no statistically significant differences due to the educational qualification variable or years of experience from the point of view of computer teachers in Jordan. In light of the results that were reached, the researcher recommended the necessity of holding training courses and workshops for teachers that specialized in educational technology and developing their awareness of the need to integrate it into the educational process.

Keywords: *Educational technology, Academic achievement, Computer teachers, Jordan.*

المقدمة

يشهد العالم منذ مطلع هذا القرن نقلة حضارية هائلة شملت جميع جوانب الحياة ومجالاتها، حيث إنّه في كل يوم، تظهر معطيات جديدة في مرحلة من الحياة تتطلب خبرات جديدة وتفكيرًا جديدًا ومهارات جديدة للتعامل معها بنجاح، وقد ألقت هذه التحولات بظلالها على هيكل النظام التعليمي؛ ومن ثم، فإنّ إنجاز التعليم لوظائفه المتعددة يعتمد على كفاءة المسؤولين عن توجيهه. مهما كان نصيب التقدم العلمي والتكنولوجي في تسهيل عمليتي التدريس والتعلم، وتوفير الاقتصاد

والسرعة فيهما، ومهما كانت الأدوات والأجهزة والبرامج التي تم تطويرها، ومهما كانت الفلسفات والنظريات والتوجهات التي تظهر في مجال التعليم، فإنّ الجودة وكفاءة التعليم لا يمكن أن تتحقق إلا من قبل معلم قادر على أداء دوره بنجاح وفعالية. بناءً على ما سبق يتضح أنّ نجاح عملية تعلم الطلاب باستخدام التكنولوجيا الحديثة يعتمد إلى حد كبير على درجة استخدام المعلمين لها ورغبتهم في تبني التكنولوجيا في عملية التعليم.

إن استخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم يسلط الضوء على أسلوب يدعم العملية التعليمية ويحولها من مرحلة التقليد إلى مرحلة الإبداع والتفاعل وتنمية المهارات، فهو يجمع بين جميع أشكال التعليم الإلكتروني، حيث يتم استخدام أحدث الأساليب من خلال الاعتماد على أجهزة الكمبيوتر ووسائط التخزين والشبكات. ومن أحد أهم العوامل في تطوير العملية التعليمية؛ استخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم واختيار الأفضل والأكثر فاعلية حسب الاعتبارات الخاصة بالنظام التعليمي في الأردن (Canals&Al-Rawashdeh، 2019). وبالتالي، ليس من المهم فقط إدخال التكنولوجيا في التعليم، ولكن أيضًا التقنيات التي من شأنها تطوير نظام التعليم ونقله إلى مستوى عالٍ من التطور والتقدم لتحقيق العديد من الفوائد، أهمها؛ تحسين جودة التعليم مع مراعاة الفروق الفردية للطلاب وتحسين مستوى تحصيلهم الدراسي، وتدريب المعلمين على التقنيات الحديثة لإنتاج المواد التعليمية وطرق التدريس المناسبة، وإتاحة الفرصة لتجاربهم الحسية لتكون أقرب ما يمكن إلى الواقع(الخطيب و صلاح، 2021). حيث إنّ تكنولوجيا التعليم تعرف بأنّها عملية الاستفادة من المعرفة العلمية وأساليب البحث العلمي في تخطيط وتنفيذ وتقييم وحدات النظام التعليمي منفردة وكوحدة متكاملة مع علاقاتها المتشابكة من أجل تحقيق سلوك معين لدى المتعلم بمساعدة الإنسان والآلة (خزاعلة، 2020).

نظراً لأهمية العملية التعليمية، فهي من أهم الركائز التي يتبناها المجتمع للنهوض والتقدم والازدهار، فهي الأساس الذي تُبنى عليه القيم والأفكار لدى الشباب، ويجب الاهتمام بها من خلال الارتقاء بوسائلها ودعمها من أجل تحقيق أهدافها، ولأنّ معلمي الحاسوب هم الركيزة الأساسية والأهم في تكنولوجيا التعليم كمحرك حقيقي والقائم على تصميمه وتنفيذه أصبح استخدام التكنولوجيا الحديثة والإنترنت في العملية التعليمية أمراً ضرورياً بهدف زيادة المعرفة ومواكبة التطور الحاصل في الدول المتقدمة (العليمات، 2020)؛ لأنّ الاستثمار في التعليم من أهم مجالات الاستثمار التي تؤثر على المجتمع، لذلك جاءت هذه الدراسة لإظهار مستوى توظيف تكنولوجيا التعليم في العملية التعليمية وأثرها على التحصيل الدراسي من وجهة نظر معلمي الحاسوب في الأردن؛ لأنّ طلاب المدارس يشكلون اللبنة الأساسية التي يُبنى عليها

المجتمع بسبب قوتهم الكامنة وقدرتهم الهائلة على اكتساب المعرفة الفردية والتفكير المستقبلي، وهم أكثر الفئات ضعفًا للتأثر والتأثير.

مشكلة الدراسة

لا شك بأن هناك تحدياً كبيراً للتربويين والقائمين على العملية التربوية في توظيف تكنولوجيا التعليم في العملية التعليمية نظراً لسرعتها في التجدد وللانتشار الكبير الذي حققته بوقت قليل، كما أن هدف التعليم لم يعد يقتصر على إكساب الطالب المعرفة والحقائق فقط، بل تعداه إلى ضرورة إكسابها لمهارات والقدرات والاعتماد على الذات، ليتمكن من التفاعل مع متغيرات العصر، وهناك العديد من أساليب التعليم المستحدثة في العملية التعليمية، التي قد تُسهم في تطوير أساليب وتقنيات جديدة للتعليم، لحل العديد من المشاكل التي تواجه النظام التعليمي (شعيب و منصور، 2018). ولتحقيق ذلك، بدأت العديد من وزارات التربية والتعليم في دول العالم بما في ذلك الأردن، في دمج وسائط التعلم التكنولوجية في مناهجها ومدارسها، لتفعيل عملية التعلم التربوي، التي أولتها وزارة التربية والتعليم الأردنية اهتمامًا كبيرًا في ضوء التنمية نحو اقتصاد المعرفة الذي نشهد مرحلته الثانية الآن، والذي يؤكد على توظيف تقنيات التعلم في التدريس. مما سبق ومن واقع عمل الباحث كمعلم لمادة الحاسوب لاحظ قلة استخدام وتوظيف المستحدثات التكنولوجية في التعليم بالرغم من توافر العديد منها في مراكز مصادر التعلم والمدارس والمؤسسات التعليمية، كما لاحظ ضعف تحصيل الطلبة الأمر الذي يدعو إلى التفكير بطرق لتحسين جودة التعليم والتأثير بها على الطبة. وفي ضوء ما سبق فقد برزت الحاجة إلى إجراء مثل هذه الدراسة، والتي تحاول التعرف إلى مستوى توظيف المعلمين لتكنولوجيا التعليم وأثرها على تحصيل الطلبة من وجهة نظر معلمي الحاسوب نظراً إلى أنهم الأكثر اهتماماً في المستحدثات التكنولوجية لقربها من تخصصهم الأكاديمي، وبالتحديد ستحاول الدراسة أن تجيب عن الأسئلة الآتية:

1) ما مستوى توظيف معلمي الحاسوب في الأردن لتكنولوجيا التعليم في تدريسهم؟
2) ما أثر توظيف تكنولوجيا التعليم في العملية التعليمية على التحصيل الدراسي للطلبة من وجهة نظر معلمي الحاسوب في الأردن؟
3) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في مستوى توظيف المعلمين لتكنولوجيا التعليم تعزى لمتغيرات الجنس والمؤهل التعليمي والخبرة من وجهة نظر معلمي الحاسوب.

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة الحالية إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على مستوى توظيف المعلمين لتكنولوجيا التعليم من وجهة نظر معلمي الحاسوب في الأردن.
- تحديد أثر توظيف المعلمين لتكنولوجيا التعليم على التحصيل الدراسي للطلبة من وجهة نظر معلمي الحاسوب في الأردن.

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من حداثة وحيوية وأهمية الموضوع الذي تطرحه، ويمكن توضيح أهميتها من الناحية النظرية والعملية كما يلي:

الأهمية النظرية:

- تكمن القيمة النظرية والتطبيقية للدراسة في أنها استجابة إجرائية لمواكبة تسارع تكنولوجيا التعليم المعاصر، واستخدامها في التدريس كأدوات تعليمية جماعية وفردية تعكس أفضل استخدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) لدعم تعلم الطلاب، وهذا ما تم التأكيد عليه في وثائق وزارة التربية والتعليم في الأردن أنّ المعلمين يجب أنْ يعملوا على إعداد الطلاب لاقتصاد المعرفة، حيث أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مصدر مهم للمعرفة الجديدة لكل من الطلاب والمعلمين بالإضافة إلى المصادر الأخرى المتاحة.
- قد تضيف الدراسة إطاراً نظريّاً حول واقع استخدام المعلمين في الأردن للطرق الحديثة في مجال الابتكارات في تكنولوجيا تعليم وأثرها على التحصيل الدراسي للطلبة.

الأهمية العملية:

- يمكن أن تسلط هذه الدراسة الضوء على جانب مهم من العملية التعليمية، وهو مدى استخدام معلمي الأردن للطرق الحديثة في مجال تكنولوجيا التعليم في التدريس؛ وهذا يعطي المسؤولين المعلومات الضرورية عن بلورة النظام التعليمي التي قد تساعد في توضيح الرؤية.
- توفر الدراسة شكلاً من أشكال التغذية الراجعة للمعلمين والمسؤولين التربويين في الأردن لتحديد مدى صلابة الأرض التي يقفون عليها.

- قد تفيد الدراسة الباحثين في المجال التربوي بالرجوع إلى نتائجها والأدب النظري الخاص بها حول مدى توظيف المعلمين لتكنولوجيا التعليم وأثرها على التحصيل الدراسي.

حدود الدراسة

تقتصر الدراسة الحالية على الحدود التالية:

- الحد الزماني: تم إجراء الدراسة خلال العام الدراسي 2022/2021.
- الحد المكاني: تم تطبيق الدراسة في محافظة العاصمة عمان– المملكة الأردنية الهاشمية.
- الحد البشري: تم تطبيق الدراسة على معلمي الحاسوب في المدارس الحكومية التابعة للعاصمة عمان.
- الحد الموضوعي: اقتصر موضوع الدراسة على مستوى توظيف المعلمين لتكنولوجيا التعليم وأثرها على التحصيل الدراسي من وجهة نظر معلمي الحاسوب في الأردن.

ويتم تحديد تعميم نتائج الدراسة الحالية بدلالات صدق وثبات أداة الدراسة التي أعدها الباحث بالإضافة إلى عينة الدراسة والمجتمع المسحوبة منه.

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الاجرائية

- **تكنولوجيا التعليم:** تشير إلى كل ما توصل إليه العلم الحديث في الجانب التقني الذي يخدم التعليم، وأنها عملية تفاعل بين العنصر البشري والأجهزة والآلات بهدف تطوير نظام التعليم التربوي(Jaiswal، 2020). **أما إجرائياً فيعرفها الباحث بأنّها** توظيف المعلمين للوسائل التقنية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تخطيط العملية التعليمية وتطويرها وتنفيذها وتقييمها من مختلف جوانبها.
- **التحصيل الدراسي:** مجموعة المعارف والمهارات التي يكتسبها الطالب من المنهاج المدرسي، وتدل عليها الدرجات التي يحصل عليها الطالب في نهاية المقرر(البخاري، 2020). **ويعرفها الباحث إجرائياً** بأنه مقدار ما يكتسبه الطلبة من معلومات نتيجة التعلم باستخدام تقنيات تكنولوجيا التعليم ويتم التعبير عنه عن طريق الاختبارات المعدة لذلك.

الإطار النظري والدراسات السابقة

يشهد العالم الحالي تطوراً ملحوظاً في مجال التكنولوجيا، والذي ساهم في تغيير أنماط الحياة، وسهّل على الناس الحصول على المعلومات والمعرفة. وبالتالي، لا يمكن تجاهل الانفجار المعرفي الهائل وتأثيره على تقنيات التعليم ذات الطابع التكنولوجي واستراتيجيات التدريس. حيث إنّ استخدام التكنولوجيا في التعليم أصبحت أمراً ضرورياً لما تقدمه من فوائد عديدة لكل من المعلم والطالب؛ حيث إنّها تزيد من عملية التواصل والتفاعل بين المعلم وطلابه وبين الطلاب أنفسهم، كما تقدم تغذية راجعة للمعلم، وتعزز من عملية التعليم مما يؤدي إلى تحسين جودة التعليم والارتقاء به وبالتالي زيادة دافعية الطلبة نحو التعلم والتحسين من تحصيلهم الدراسي.

ماهية تكنولوجيا التعليم

أن التكنولوجيا تؤدي دوراً مهماً في عملية التعليم، فقد أدى التطور في التكنولوجيا ودمجها في العملية التعليمية إلى ظهور العديد من تقنيات التعليم التي توفر الوقت والجهد في الحصول على المعرفة. كما أن دمج التكنولوجيا بالعملية التعليمية أمراً ضرورياً حيث بين Turkuresin (2021) بأنه يجب تهيئة الطلبة لمواجهة التطورات التكنولوجية المتسارعة التي تحدث في العالم من حولهم، حيث إنّ جميع القطاعات وجميع الأنشطة أصبحت تتطلب خبرة ومهارة في استخدام التكنولوجيا.

ويمكن تعريف تكنولوجيا التعليم بأنها عملية الاستفادة من المعرفة العلمية وأساليب البحث العلمي في تخطيط وتنفيذ وتقييم وحدات النظام التعليمي منفردة وكوحدة متكاملة مع علاقاتها المتشابكة من أجل تحقيق سلوك معين لدى المتعلم بمساعدة الإنسان والآلة (خزاعلة، 2020). وفي تعريف آخر تعتبر تكنولوجيا التعليم فكر جديد وعلم متجدد في مجال توظيف كافة الأدوات والأساليب وطرق التدريس في العملية التربوية لإيجاد حلول لمشاكل التعليم؛ للارتقاء به والعمل على زيادة فعاليته في تطوير التحصيل والأداء العملي في التكنولوجيا بما يتناسب مع طبيعة هذا العصر(سالم، 2019).

ظهور تكنولوجيا التعليم

هناك العديد من الأسباب التي عجلت بظهور التقنيات التكنولوجية في مجال التعليم، ولعل أبرزها طبيعة العصر الذي نعيش فيه، الذي يسمى عصر الاتصالات، والذي نتج عن التقدم الهائل في مجال الإلكترونيات وما يرتبط بها من تقدم لم تعرفه البشرية من قبل في مجال الكمبيوتر على وجه الخصوص، وبالتالي يمكن تحديد أسباب ظهور تكنولوجيا

التعليم بثورة المعلومات والاتصالات، وتطور العلوم التربوية (Turkuresin، 2021).ومما عجّل من توظيف الابتكارات التكنولوجية في مجال التعليم شعور العديد من التربويين بوجود أزمة في التعليم في العديد من البلدان مما أدى إلى ظهور الحاجة إلى التطوير والتنمية، مما جعل عملية توظيف هذه الابتكارات لأغراض تطوير التعليم ذات دوافع قوية في العديد من دول العالم(العليمات، 2020).

أهمية تكنولوجيا التعليم

عند التفكير في عملية التطوير والتجديد، تكون أنظمة التعليم في طليعة المجالات التي يجب أخذها بعين الاعتبار لمواجهة الابتكارات التعليمية والنمو السريع والتجديد المستمر في جميع مناحي الحياة. تؤدي التكنولوجيا الحديثة دوراً ملحوظاً في تصميم العملية التعليمية من حيث تطوير مكونات العملية التعليمية بشكل عام، وعناصر النظام التعليمي بشكل خاص، ويأتي جهاز الحاسوب في مقدمة هذه التكنولوجيا، حيث تم استخدامه لتعزيز عملية التدريس والتعلم، الأمر الذي أدى إلى استخدام الشبكات في التعليم في بداية التسعينيات، خاصة عند ظهور الوسائط المتعددة وتطور لغات البرمجة التي حسّنت من فاعلية هذه العملية، مما أدى إلى نقلة نوعية في طرق تقديم البرامج التعليمية، واستمرت حتى ظهر الإنترنت في نهاية التسعينيات وتم البدء في استخدامه، حيث عالجت المؤسسات التعليمية مشكلة عدم وجود مقاعد دراسية للمتعلمين من خلال إدخال مفهوم التعلم عن بعد باستخدام الإنترنت. كما أنّ تكنولوجيا التعليم أدت إلى استحداث طرق وأساليب تدريس متعددة عملت على حل المشاكل التربوية وزودت الطلبة بكثير من الخبرات والمعارف الضرورية كما عملت على تنمية مهارات التفكير وحل المشكلات لدى الطلبة وزيادة دافعيتهم نحو التعليم(العليان، 2019).

كما أشار صيام و عفور(2020) إلى أن توظيف التكنولوجيا في التعليم يؤدي إلى خلق بيئات فكرية تحفز الطالب على استكشاف موضوعات غير موجودة في المنهج، والقدرة على تقديم الخبرات والفرص التعليمية من خلال النمذجة والمحاكاة. وبالتالي، يمكن الإشارة إلى أن تكنولوجيا التعليم يمكن أن تحدث تغييراً في دور المتعلم من متلقي للمعلومات إلى باحث. حيث توفر تكنولوجيا التعليم أساليب خاصة لتنمية مهارات التفكير لدى المتعلمين في سن مبكرة، وبالتالي تقليل صعوبات التعلم، خاصة أن البرامج المحوسبة لها فائدة أكبر من غيرها من وجهة نظر التربويين؛ لأنّها تساعد الطفل على التفكير والتعلم بشكل أفضل(جادالله، 2020). أيضًا، تعد تكنولوجيا التعليم وسيلة لتطوير طرق التعلم التقليدية، مما يجعل المواد المكتسبة أسهل في الفهم ويقل احتمالية نسيانها، وتساعد في التعلم الفردي للمتعلم، وتشجع

عمليات التفكير لديه، وتقوي دافعية الطلبة نحو التعلم، وتزيد من رضاهم عن أنفسهم، وتساهم بالاحتفاظ بما تعلموه(Oweis، 2018).

دور المعلم في تكنولوجيا التعليم

إن تكنولوجيا التعليم ليست مجرد استخدام للآلات، ولكنها في الأساس طريقة تفكير ومنهج للعمل، لذلك تغير الدور الذي يؤديه المعلم في عصر تكنولوجيا التعليم حيث يهدف دوره في المقام الأول إلى تنفيذ المبدأ القائل بأن المتعلم هو مركز عمليات التعلم والتعليم، وأن المتعلم مسؤول عن القيام بنشاط التعلم بأكمله(الفرجات، 2019).ويجب أن يكون المعلم على دراية بدوره كمدير لموارد التعلم وأن يتم تدريبه على الوظائف التالية(العجلان، 2021):

- التنظيم: ترتيب مصادر التعلم وتنظيم عملية الرجوع إليها.
- التخطيط: تحديد أهداف التعلم ووضع الاستراتيجيات المناسبة لتحقيقها.
- القيادة: متابعة أنشطة الطلبة وتشجيعهم والقيام بتنظيم العملية التعليمية.
- المتابعة: تقييم ما إذا كانت الخطط التي وضعها قد حققت الأهداف التي وضعت من أجلها أم لا.

كما أكد أبو المجد (2021) أن المعلم يؤدي دورًا مهمًا وأساسيًا في إعداد البرامج الخاصة التي يستخدمها في الفصل، فيجب عليه صياغة الأهداف التربوية بطريقة مناسبة، وتحليل المحتوى الأكاديمي، وتحديد المفاهيم والحقائق حيث تتضمن معرفة الخصائص التنموية للطالب ومستواه العلمي والمهاري ليتمكن من اختيار الوسائل التكنولوجية المناسبة وطريقة عرضها للموقف الصفي بإتقان، كما يأخذ المعلم في الاعتبار أثناء التطبيق التنويع في المحفزات الصوتية والرسمية واللون للسماح للطالب بالمشاركة والتفاعل لتحقيق الهدف. كما أشار القحطاني (2018) إلى ضرورة إتباع المعلم لأسلوب الأنظمة في التدريس، فلم تعد مهمته مقتصرة على الشرح والإلقاء واتباع الأساليب التقليدية، بل أصبحت مسؤوليته أن يضع خطة لاستراتيجية الدرس لتحقيق أهداف محددة، حيث تساعد تكنولوجيا التعليم في تعليم المفاهيم وتطويرها ونموها وتحقيق الأهداف الوجدانية من خلال التأثير وتقديم قدوة وصورة مثالية للمتعلم.

الدراسات السابقة

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع توظيف تكنولوجيا التعليم من عدة جوانب ومن أهم هذه الدراسات والتي ترتبط بالدراسة الحالية ما يلي:

دراسة بني سعيد (2021) هدفت إلى التعرف على درجة امتلاك مديري المدارس لكفايات تكنولوجيا التعليم وعلاقته بمستوى توظيف المعلمين لتكنولوجيا التعليم من وجهة نظر المعلمين. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الارتباطي، واعتمدت الباحثة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة التي شملت 340 معلماً ومعلمة. وقد بينت النتائج أن درجة امتلاك مديري المدارس لكفايات تكنولوجيا التعليم جاءت بدرجة متوسطة من وجهة نظر المعلمين، وأن درجة توظيف المعلمين لتكنولوجيا التعليم كانت أيضاً متوسطة، كما أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين متغيري الدراسة، كم بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس، ووجود فروق تعزى لمتغير المؤهل العلمي في درجة امتلاك مديري المدارس لكفايات تكنولوجيا التعليم من وجهة نظر المعلمين.

وهدفت دراسة الشديفات والزبون (2020) إلى التعرف على واقع توظيف تكنولوجيا التعليم في العملية التعليمية بمدارس قصبة المفرق من وجهة نظر المعلمين فيها، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي، وقد تم الاعتماد على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة المكونة من (360) معلماً ومعلمة في المفرق. وقد أظهرت نتائج الدراسة أنّ واقع توظيف تكنولوجيا التعليم في العملية التعليمية من وجهة نظر معلمي مدارس المفرق جاء بدرجة متدنية بمتوسط (2.17)، كما بينت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات أفراد عينة الدراسة لواقع توظيف تكنولوجيا التعليم في العملية التعليمية من وجهة نظر معلمي مدارس المفرق تبعاً لمتغيري الجنس والمؤهل التعليمي. وفي ضوء نتائج الدراسة أوصى الباحثون بضرورة عقد وزارة التربية والتعليم المزيد من الدورات التدريبية وورش العمل المتخصصة في مجال تكنولوجيا التعليم وحث المعلمين على استخدامها في العملية التعليمية.

وأجرى البخاري (2020) دراسة هدفت إلى معرفة أثر استخدام الحاسوب ومستحدثات تكنولوجيا التعليم في التدريس على التحصيل الدراسي لطالبات الصف الثاني الثانوي واتجاهات المعلمين نحوها. اعتمدت الدراسة على المنهج التجريبي، والمنهج الوصفي التحليلي. تكون مجتمع الدراسة من طلاب الصف الثاني الثانوي ومعلمي المرحلة الثانوية بمدرسة صفية الثانوية بالوحدة الإدارية بالدويم بولاية النيل الأبيض للعام الدراسي (2018–2019). وبلغ حجم العينة (93) طالبة، و (40) معلمة. وخلصت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التحصيل الدراسي بين المجموعة التجريبية التي درست باستخدام الكمبيوتر والمجموعة الضابطة التي درست بالطريقة التقليدية، وأن اتجاهات

معلمي المرحلة الثانوية إيجابية تجاه استخدام الحاسب الآلي في عملية التدريس. وقد أوصت الدراسة بضرورة توفير معمل حاسوب بالمدرسة يفي بكل متطلبات العملية التعليمية لتمكين الطالبات من تحسين مستوياتهن.

وهدفت دراسة Jaiswal (2020) لتحديد أثر التطبيق تكنولوجيا التعليم على التحصيل الأكاديمي لطلبة التعليم العالي. تم استخدام أسلوب مختلط نوعي وكمي لجمع البيانات، وقد شارك في هذه الدراسة ما مجموعه 40 طالبًا يدرسون دورة بعنوان اللغة الإنجليزية للأعمال في قسم اللغة الإنجليزية وآدابها، كليةالآداب، خلال العام الدراسي 2017–2018 في جامعة البحرين.

أظهرت النتائج التي تم الحصول عليها من التقييم الكمي والأبعاد النوعية للدراسة أن معلمي الدورة التدريبية والطلاب لديهم موقف إيجابي تجاه استخدام التقنيات التعليمية إذْ أثرت بشكل إيجابي على تحصيل الطلاب.

وأما دراسة Alomari & Najadat(2020) فقد هدفت إلى تحديد مدى ممارسة المعلمين لكفاءات استخدام تكنولوجيا التعليم في تدريس المرحلة الثانوية من وجهة نظرهم. وقد تم استخدام الاستبيان لجمع البيانات من عينة الدراسة التي تكونت من 55 معلمًا من معلمي التربية الإسلامية التابعين لمديرية تربية بني عبيد في محافظة إربد. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن درجة ممارسة المعلمين لتكنولوجيا التعليم كانت متوسطة. وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى$0.05 = \alpha$ في درجة ممارسة المعلمين لتكنولوجيا التعليم على جميع متغيرات الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي، الخبرة).

وفي دراسة أجراها عبد الرزاق(2019) هدفت إلى تناول دور تكنولوجيا التعليم في تحسين مستوى التحصيل الأكاديمي لطلبة علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية، ومدى مواكبتهم للتطورات في كافة المجالات. تم استخدام المنهج الوصفي، وشملت عينة الدراسة 30 طالباً من قسم علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات أهمها أن تكنولوجيا التعليم تزيد من دافعية التعلم وتحل المشكلات التربوية، وأن الوسائل التعليمية لها دور مهم في تحسين مستوى التحصيل الدراسي، وبالتالي الحاجة إلى دعم العملية التعليمية من خلال توفير الوسائل المناسبة للمناهج الدراسية.

وفي دراسة AlAmmary (2012) كان الهدف الأساسي منها التحقيق في وضع استخدام تكنولوجيا التعليم في جامعة البحرين من الجوانب التالية: تكنولوجيا التعليم التي اعتمدتها الجامعة في عمليات التدريس والتعلم، والعقبات التي تواجه اعتماد تكنولوجيا التعليم وتأثيرات تكنولوجيا التعليم على تحصيل الطلاب وفعالية التدريس في أعضاء هيئة التدريس. تظهر النتائج أنه في جامعة البحرين، تأثر تعلم الطلاب وتحصيلهم الأكاديمي عندما تم تعزيز عمليات التدريس والتعلم بواسطة التعليم الخارجي. لقد حفزت تكنولوجيا التعليم الطلاب على المشاركة بشكل أكبر في أنشطة التعلم التي يصبحون من خلالها أكثر نشاطًا وأكثر اهتمامًا بالتعلم. علاوة على ذلك، يعتقد أعضاء هيئة التدريس أن تبني مثل هذه التقنيات يمكن أن يعزز تواصلهم مع الطلاب، ويقلل من الضغط التدريسي الناجم عن إعداد المواد التعليمية، ويجعل مادة المحاضرة متاحة في وقت المناقشة. ومع ذلك، تظهر النتائج بعض العوائق التي تواجه كل من الطلاب والمعلمين في اعتماد تكنولوجيا التعليم في جامعة البحرين، مثل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات غير الكافية ومرافق الحوسبة، ونقص الميزانية التكنولوجية الكافية والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، والدعم الفني.

التعقيب على الدراسات السابقة

تعقيباً على الدراسات السابقة التي استعرضها الباحث، تبين أن هذه الدراسات قد تعددت واختلفت في الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها؛ فمن هذه الدراسات ما هدف إلى تحديد مستوى توظيف المعلمين لتكنولوجيا التعليم كدراسة الشديفات و الزبون(2020)، ودراسة بني سعيد(2021) ومنها ما هدفت إلى معرفة أثر استخدام تكنولوجيا التعليم على التحصيل الدراسي كدراسة عبد الرزاق(2019) ودراسة Jaiswal (2020)، أما الدراسة الحالية فقد جمعت الهدفين السابقين حيث هدفت إلى تحديد مستوى توظيف المعلمين لتكنولوجيا التعليم ومعرفة أثرها على التحصيل الدراسي من وجهة نظر معلمي. واتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة باستخدام المنهج الوصفي وذلك لملاءمته لطبيعة الدراسة، كما استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في بناء الإطار النظري وبناء أداة الدراسة (الاستبانة).

المنهجية والإجراءات

انطلاقاً من طبيعة الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي باعتباره الأنسب لتحقيق أهداف الدراسة، وذلك بهدف التعرف على مستوى توظيف المعلمين لتكنولوجيا التعليم وأثرها على التحصيل الدراسي للطلبة من وجهة نظر معلمي

الحاسوب في الأردن، حيث يهتم المنهج الوصفي بوصف الظاهرة من خلال جمع البيانات وتحليلها وعرض النتائج وتفسيرها.

مجتمع الدراسة وعينته

تكون مجتمع الدراسة الحالية من جميع معلمي ومعلمات الحاسوب التابعين للمدارس الحكومية في محافظة العاصمة عمان والبالغ عددهم 478 حسب التقرير السنوي الصادر عن أكاديمية الملكة رانيا لعام 2021. وقد تم اختيار عينة الدراسة بشكل عشوائي حيث قام الباحث بتوزيع الاستبانة بشكل إلكتروني لمعلمي ومعلمات الحاسوب في المدارس الحكومية التابعة لقصبة عمان، وقد تم استرجاع 136 استبانة، وبعد التحقق تم استبعاد 8 استبانات لعدم صلاحيتهم للتحليل، وبالتالي تبقى 128 استبانة صالحة للتحليل أي ما يشكل 26.7% من مجتمع الدراسة الكلي، والجدول (1) يبين توزيع أفراد العينة تبعاً لمتغيراتهم الديموغرافية:

جدول1: توزيع أفراد العينة وفقاً للخصائص الديموغرافية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	75	58.6
	أنثى	53	41.4
المؤهل العلمي	بكالوريوس	74	57.8
	دراسات عليا	54	42.2
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	14	10.9
	5-10 سنوات	59	46.1
	أكثر من 10 سنوات	55	43.0
المجموع		**128**	**100.00**

أداة الدراسة

تم تطوير أدة الدراسة بالرجوع إلى الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات الدراسة الحالية كدراسة الشديفات و الزبون(2020) ودراسة Alomari & Najadat (2020) لمحور مستوى توظيف المعلمين لتكنولوجيا التعليم في العملية التعليمية، ودراسة البخاري (2020) ودراسة عبد الرزاق (2019) لمحور أثر تكنولوجيا التعليم على التحصيل الدراسي. وقد تكونت الاستبانة بشكلها الأولي من 32 فقرة موزعة على محورين وتم تحديد معايير الاستجابة بخمسة معايير وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي. وقد تم تصنيف الدرجات فيها إلى ثلاثة مستويات (مرتفعة، متوسطة، منخفضة) حسب المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات الاستبانة على النحو التالي:

طول الفئة= (5-1/3) =3/4= 1.33

وبذلك تكون حدود المستويات الثلاثة كما يلي:

منخفضة	متوسطة	مرتفعة
2.33-1	3.67-2.34	5-3.68

صدق أداة الدراسة

للتحقق من صدق أداة الدراسة، قام الباحث بعرضها على عشرة محكمين من ذوي الاختصاص؛ لتحكيمها من أجل التأكد من أن العبارات تعبر عن المجال الذي اندرجت تحته بهدف تحديد استخدام المعلمين لها، ومدى الصحة اللغوية للعبارات، وأُخذت جميع آراء المحكمين من حذف للعبارات، أو إضافة لها، أو تعديلها بعين الاعتبار؛ وفي ضوء اقتراحات المحكمين المختصين أصبحت أداة الدراسة بصورتها النهائية مكونة من (26) فقرة.

ثبات أداة الدراسة

للتحقق من ثبات أدة الدراسة قام الباحث باستخدام طريقة الاختبار وإعادة الاختبار (Test-Retest) حيث قام الباحث بتطبيق أداة الدراسة على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة تكونت من (15) معلماً ومعلمة مرتين بفاصل زمني مقداره أسبوعين، ومن ثم استخدم الباحث معادلة ألفا كرونباخ للتأكد من الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، ومعامل ارتباط بيرسون وقد كانت النتائج كما هي موضحة في جدول (2):

جدول2: معاملات ثبات أداة الدراسة

المحور	معامل ألفا	معامل ارتباط بيرسون
مستوى توظيف المعلمين لتكنولوجيا التعليم	0.86	0.90
أثر تكنولوجيا التعليم على التحصيل الدراسي	0.91	0.87
الاستبانة ككل	0.90	0.88

يتضح من الجدول (2) أنّ جميع قيم ثبات الاستبانة كانت مرتفعة وأكبر من (0.70) مما يدل على أنّ أداة الدراسة على درجة مناسبة من الثبات وتصلح لأغراض الدراسة الحالية.

المعالجة الإحصائية

من خلال برنامج (SPSS) تم استخدام الطرق الإحصائية التالية لتحليل البيانات:

- التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد العينة حسب خصائصهم الديموغرافية.
- الإحصاء الوصفي (المتوسطات الحسابية، الانحراف المعياري) لإجابات أفراد عينة الدراسة وذلك للإجابة عن السؤال الأول والثاني.
- اختبار (t) لعينتين مستقلتين واختبار تحليل التباين الأحادي للإجابة عن السؤال الثالث.

النتائج والمناقشة

أولاً: نتائج السؤال الأول

ينص السؤال الأول على: ما مستوى توظيف المعلمين لتكنولوجيا التعليم من وجهة نظر معلمي الحاسوب في الأردن؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول مستوى توظيف المعلمين لتكنولوجيا التعليم من وجهة نظر معلمي الحاسوب في الأردن، وكانت النتائج كما يلي:

جدول2: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدراسة لفقرات مجال مستوى توظيف المعلمين لتكنولوجيا التعليم مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي

رقم الفقرة	الفقــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
5	أنمي الدافعية وروح المنافسة بين الطلبة باستخدام تقنيات التكنولوجيا الحديثة	3.93	1.00	مرتفعة
15	أدمج الطلبة في أنشطة فعالة تختلف عن أساليب التدريس التقليدية عبر وسائل التعليم الإلكتروني	3.90	0.97	مرتفعة
7	أستخدم طرق التقييم الحديثة لقياس جميع جوانب العملية التعليمية من خلال التعلم الإلكتروني	3.66	1.02	متوسطة
1	أوفر المقررات الدراسية بصورة ملفات إلكترونية للطلبة	3.51	1.02	متوسطة
6	أعمل على التطوير وتدريب الطلبة على التفكير الناقد باستخدام تكنولوجيا التعليم	3.48	1.04	متوسطة
2	أعمل على إثراء المقررات الدراسية ببرامج تعليمية لتعزيزها	3.46	1.04	متوسطة
10	استخدم نتائج التقييم ليحسن ويزيد من فعالية تكنولوجيا التعليم	3.43	1.05	متوسطة
4	أقوم بالتحضير للحصة بطريقة مشوقة باستخدام تقنيات تكنولوجيا التعليم	3.39	0.93	متوسطة
9	أسمح بإرسال واستلام الواجبات وأعمال الطلبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي	3.35	1.02	متوسطة
11	أقوم بتوظيف تكنولوجيا التعليم في تطبيق الاختبارات	3.35	1.03	متوسطة

8	أعمل على مراعاة الفروق الفردية خلال تطبيق تقنيات تكنولوجيا التعليم	3.17	1.01	متوسطة
12	أوجه الطلبة لاستخدام الانترنت للبحث عن المعلومات	3.08	0.98	متوسطة
3	أتواصل مع الطلبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي	3.05	1.15	متوسطة
13	أشارك مع المعلمين الآخرين في اعداد الحصص المحوسبة	2.96	0.99	متوسطة
14	أعمل على تنمية أساليب التفكير العلمية الحديثة لدى الطلبة	2.94	0.98	متوسطة
	المحور ككل	**253.**	**0.87**	**متوسطة**

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (3) أن مستوى توظيف المعلمين لتقنيات تكنولوجيا التعليم من وجهة نظر معلمي الحاسوب جاء بدرجة متوسطة، فتراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (2.94) و(3.93)، وفيما يتعلق بالدرجة الكلية لمستوى توظيف المعلمين لتقنيات تكنولوجيا التعليم من وجهة نظر معلمي الحاسوب كانت متوسطة وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.25). ويعزو الباحث هذه النتائج إلى مقاومة ورفض الجديد من قبل بعض المعلمين، وعدم رغبتهم في التغيير على الرغم من فعالية تكنولوجيا التعليم في العملية التعليمية ودورها الفاعل في تحفيز الطلبة وزيادة فعاليتهم نحو التعلم، كما قد يكون السبب في عدم توظيف تكنولوجيا التعليم بدرجة كبيرة هو انخفاض امتلاك بعض المعلمين المهارات التكنولوجية اللازمة مما نتج عنه درجة متوسطة في درجة توظيف تقنيات تكنولوجيا التعليم من وجهة نظر معلمي الحاسوب.

تتفق هذه النتائج مع دراسة بني سعيد (2021) ودراسة Alomari & Najadat(2020)، بينما اختلفت مع نتيجة دراسة الشديفات و الزبون(2020) التي توصلت إلى أن واقع توظيف تكنولوجيا التعليم في العملية التعليمية من وجهة نظر معلمي مدارس المفرق جاء بدرجة متدنية بمتوسط (2.17).

ثانياً: نتائج السؤال الثاني

السؤال الثاني: ما أثر توظيف تكنولوجيا التعليم في العملية التعليمية على التحصيل الدراسي للطلبة من وجهة نظر معلمي الحاسوب في الأردن؟

جدول 3: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدراسة لفقرات مجال أثر تكنولوجيا التعليم على التحصيل الدراسي من وجهة نظر معلمي الحاسوب مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي

رقم الفقرة	الفقــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
11	يثير استخدام التكنولوجيا في التعلم اهتمام الطلاب لأنه طريقة حديثة وغير تقليدية مما يشجعهم على التعلم وزيادة التحصيل الدراسي.	4.03	0.90	مرتفعة
6	إنّ التقصي والبحث باستخدام تقنيات تكنولوجيا التعليم يعزز من المادة المكتسبة ويرسخها في ذهن الطلبة	4.02	0.79	مرتفعة
7	يوفر تكنولوجيا التعليم العديد من الموارد والوسائل التي تتيح للطلاب الاختيار من بينها ما يناسبهم لرفع مستوى تحصيلهم.	3.85	0.99	مرتفعة
10	يوفر تكنولوجيا التعليم العديد من الموارد والوسائل التي تتيح للطلاب الاختيار من بينها ما يناسبهم لرفع مستوى تحصيلهم.	3.80	0.97	مرتفعة
1	تسهم تكنولوجيا التعليم بحل المشكلات التربوية	3.78	0.88	مرتفعة
8	توفر تكنولوجيا التعليم تغذية راجعة فورية على أسئلة الطلاب، مما يزيد من دافعهم لرفع مستوى تحصيلهم الأكاديمي.	3.70	1.03	مرتفعة
3	يساهم تطبيق تكنولوجيا التعليم في توفير الوقت والجهد على الطالب	3.56	0.99	متوسطة
9	تحتوي تقنيات تكنولوجيا التعليم على العديد من الوسائط التي تجذب انتباه الطلاب إلى المادة التعليمية وتزيد من مستوى تحصيلهم الدراسي.	3.35	1.00	متوسطة
2	يحقق استخدام تكنولوجيا التعليم مبدأ السرعة في التعلم	3.29	0.91	متوسطة
5	يسهم توظيف تكنولوجيا التعليم في رفع مستوى التحصيل الدراسي للطلبة	3.21	0.98	متوسطة
4	تساهم تكنولوجيا التعليم في زيادة مشاركة الطلاب وتفاعلهم	2.88	0.92	متوسطة
	المحور ككل	**3.75**	**0.87**	**مرتفعة**

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (4) أن تقديرات دور تكنولوجيا التعليم في زيادة التحصيل الدراسي من وجهة نظر معلمي الحاسوب كانت بدرجة ما بين متوسطة ومرتفعة، فتراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (2.88) و(4.03)، وفيما يتعلق بالدرجة الكلية لدور تكنولوجيا التعليم في زيادة التحصيل الدراسي من وجهة نظر معلمي الحاسوب كانت مرتفعة وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.75). ويعزو الباحث هذه النتيجة للدور الكبير الذي تؤديه تكنولوجيا التعليم في التأثير على التحصيل الدراسي والمتمثل في تعزيز التعلم الإلكتروني للمادة المكتسبة وترسيخها في ذهن المتعلم، كما تتيح الموارد والوسائل التي تتيح للطلاب الاختيار من بينها بما يناسبهم، كما أنها توفر تغذية راجعة فورية على أسئلة الطلاب، وتطور من مهارات التفكير غير التقليدية لديهم، وتوفر فرصة للتعلم التعاوني الذي يساهم في تغيير الأدوار بين المتعلمين لرفع مستوى تحصيلهم الدراسي. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Jaiswal(2020) التي توصلت

إلى أنّ استخدام التقنيات التعليمية أثرت بشكل إيجابي على تحصيل الطلاب، بينما تتعارض من نتيجة دراسة البخاري (2020) التي خلصت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التحصيل الدراسي بين المجموعة التجريبية التي درست باستخدام الكمبيوتر والمجموعة الضابطة التي درست بالطريقة التقليدية.

ثالثاً: نتائج السؤال الثالث

السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05) في مستوى توظيف المعلمين لتكنولوجيا التعليم تعزى لمتغيرات الجنس والمؤهل التعليمي والخبرة من وجهة نظر معلمي الحاسوب؟ للإجابة عن هذا السؤال ولإيجاد الفروق بين المتوسطات التي تُعزى للجنس، والمؤهل العلمي، تم استخدام اختبار (t) لعينتين مستقلتين وكانت النتائج كما يلي:

جدول4: نتيجة اختبار (t) لمستوى توظيف تكنولوجيا التعليم من وجهة نظر معلمي الحاسوب حسب متغير الجنس

		العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الجنس	ذكر	75	3.05	0.91	2.306	126	0.022
	انثى	53	2.92	0.89			

يلاحظ من خلال الجدول (5) أن قيمة (t) بلغت 2.306 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية نحو توظيف تكنولوجيا التعليم تبعاً لمتغير الجنس لصالح الذكور من وجهة نظر معلمي الحاسوب. وتختلف هذه النتيجة مع دراسة بني سعيد(2021) ودراسة الشديفات و الزبون(2020) ودراسة Alomari&Najadat(2020) التي وجدت بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغير الجنس.

جدول5: نتيجةاختبار (t) لمستوى توظيف تكنولوجيا التعليم من وجهة نظر معلمي الحاسوب حسب متغير المؤهل العلمي

		العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	درجة الحرية	مستوى الدلالة
المؤهل العلمي	بكالوريوس	54	2.94	0.88	-1.571	126	0.543
	دراسات عليا	74	3.04	0.92			

يُلاحظ من خلال الجدول (6) أن قيمة (t) بلغت 1.571 وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية نحو توظيف تكنولوجيا التعليم تبعاً لمتغير المؤهل العلمي من وجهة نظر معلمي الحاسوب. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الشديفات والزبون(2020) ودراسة

Alomari&Najadat(2020)، بينما تختلف مع نتيجة دراسة بني سعيد (2021) التي وجدت بأنه توجد فروق ذات دلالة احصائية تُعزى لمتغير المؤهل العلمي.

من أجل الإجابة على السؤال السابق والمتعلقة بمتغير سنوات الخبرة فقد تم استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لإيجاد الفروق بين المتوسطات التي تُعزى لمتغير سنوات الخبرة والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول6: تحليل التباين الأحادي لمستوى توظيف تكنولوجيا التعليم من وجهة نظر معلمي الحاسوب حسب متغير سنوات الخبرة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
سنوات الخبرة	بين المجموعات	0.549	2	0.274	2.016	0.137
	داخل المجموعات	17.015	125	0.136		
	المجموع	17.564	127			

يُلاحظ من خلال الجدول (7) أن قيمة (F) بلغت 2.016 وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية نحو توظيف تكنولوجيا التعليم تبعاً لمتغير سنوات الخبرة من وجهة نظر معلمي الحاسوب. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Alomari&Najadat(2020)، التي خلصت بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى توظيف تكنولوجيا التعليم من قبل المعلمين تُعزى لمتغير سنوات الخبرة.

التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، يوصي الباحث بما يلي:

- ضرورة عقد دورات وورش تدريبية للمعلمين متخصصة بتكنولوجيا التعليم وتنمية الوعي لديهم بضرورة دمجها في العملية التعليمية.
- تجهيز المدارس بالإمكانات التي تسمح بتوظيف مستحدثات تكنولوجيا التعليم بصورة سليمة.
- إجراء المزيد من الدراسات والبحوث التي تُعنى بتكنولوجيا التعليم ودورها الفاعل في العملية التعليمية من عدة نواحي مختلفة.
- ضرورة تعزيز مهارات المعلم وتشجيعه على استخدام تقنيات تكنولوجيا التعليم في العملية التعليمية.
- إجراء دراسات حول معوقات استخدام تكنولوجيا التعليم في مدارس المملكة الأردنية الهاشمية وتقديم مقترحات للتغلب على تلك المعوقات.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- أبو المجد، أحمد. (2021). **تقنية التصميم المعلوماتي ببيئة الحوسبة السحابية وأثرها على مستوى التحصيل الأكاديمي وكفاءة التعلم لدى طلاب تكنولوجيا التعليم ذوي الذاكرة البصرية (المرتفعة/ المنخفضة)**. مجلة جامعة جنوب الوادي الدولية للعلوم التربوية، 4 (7)، 36-83.

- البخاري، عبد الباقي. (2020). **أثر استخدام الحاسوب ومستحدثات تكنولوجيا التعليم في التدريس على التحصيل الدراسي لدى طالبات الصف الثاني الثانوي واتجاهات المعلمين نحوها**. مسالك التربية والتكوين، 3 (2)، 112-133.

- بني سعيد، كوثر. (2021). **درجة امتلاك مديري المدارس لكفايات تكنولوجيا التعليم وعلاقته بمستوى توظيف المعلمين لتكنولوجيا التعليم من وجهة نظر المعلمين**. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 5 (49)، 90-108.

- جادالله، صدام. (2020). **أثر استخدام وسائل تكنولوجيا التعليم والنوع في تنمية الدافعية للتعلم لدى طلبة الصف السابع الأساسي في محافظة عجلون بالمملكة الأردنية الهاشمية**. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 4 (23)، 53-70.

- خزاعلة، فريد. (2020). **درجة تحقيق برامج تكنولوجيا التعليم في الجامعات الأردنية لمعايير الاعتماد من وجهة نظر الطلبة**. مجلة المناره للبحوث والدراسات، 26 (3)، 307-337.

- الخطيب، أماني و صلاح، إيمان. (2021). **تحديد مهارات تصميم المقررات الإلكترونية اللازمة لطلاب تكنولوجيا التعليم**. مجلة جامعة جنوب الوادي الدولية للعلوم التربوية، 4 (7)، 837-854.

- سالم، عبد العزيز. (2019). **تصميم بيئة تعلم إلكترونية تشاركية وأثرها على تنمية التحصيل المعرفى لدى طلاب تكنولوجيا التعليم**. مجلة دراسات وبحوث التربية النوعية، 5 (2)، 320-363.

- الشديفات، منيرة ، و الزبون، محمد. (2020). **واقع توظيف تكنولوجيا التعليم في العملية التعليمية في مدارس قصبة المفرق من وجهة نظر المعلمين فيها**. دراسات، العلوم التربوية، 47 (1)، 242- 253.

- شعيب، محمد و منصور، هاجر. (2018). **الأساليب الحديثة في توظيف تكنولوجيا التعليم في التدريس**. مجلة كلية الآداب، 11 (1)، 101-112.

- صيام، محمد ، و عفور، نور. (2020). **معوقات دمج التكنولوجيا في التعليم من وجهة نظر معلمي الحلقة الأولى في مدارس مدينة دمشق**. مجلة جامعة حماة، 3 (9)، 12-37.

- عبد الرزاق ، قصير. (2019). **دور تكنولوجيا التعليم في تحسين مستوى التحصيل الدراسي لطلبة علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية**. مجلة الإبداع الرياضي، 10 (2)، 178-195.

- العجلان، حياة. (2021). **درجة تحقيق معلمي الحاسب الآلي لمعايير تكنولوجيا التعليم الدولية ISTE للمعلمين**. المجلة السعودية للعلوم التربوية، 1 (8)، 1-21.

- العليان، نرجس. (2019). **استخدام التقنية الحديثة في العملية التعليمية**. مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية / جامعة بابل، 42، 271-288.

- العليمات، عبير. (2020). **درجة ممارسة معلمي العلوم للمرحلة الأساسية العليا في محافظة البلقاء لكفايات تكنولوجيا التعليم**. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، 28 (6)، 214-229.

- الفرجات، هشام. (2019). **دور الإدارة المدرسية في توظيف التكنولوجيا في التعليم بالمدارس الخاصة في محافظة العاصمة (عمّان) من وجهة نظر المعلمين**. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 3 (8)، 20-36.

- القحطاني، هنادي. (2018). **كفايات معلم التربية الخاصة في توظيف مستحدثات تكنولوجيا التعليم عبر وسائل التواصل الاجتماعي**. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، 26 (3)، 142-156.

المراجع الأجنبية:

- AlAmmary, J. (2012). **Educational Technology: A Way to Enhance Student Achievement at the University of Bahrain**. Procedia - Social and Behavioral Sciences, 55 (3), 248-257.

- Canals, L., & Al-Rawashdeh, A. (2019). **Teacher training and teachers' attitudes towards educational technology in the deployment of online English language courses in Jordan**. Computer Assisted Language Learning, 32 (7), 639-664.

- Jaiswal, P. (2020). **Integrating Educational Technologies to Augment Learners' Academic Achievements**. International Journal of Emerging Technology in Learning, 15 (2), 145-159.

- Najadat, A., & Alomari, M. (2020). **The Extent to Which Teachers of Islamic Education Practice the Competencies of Using Instructional Technology in Teaching the Secondary Stage in Jordan**.International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 10(6), 675-695.

- Oweis, T. I. (2018). **Effects of Using a Blended Learning Method on Students' Achievement and Motivation to Learn English in Jordan: A Pilot Case Study**. Education Research International, 18 , 100-116.

- Turkuresin, H. E. (2021). **The Effect of Using Technology in Education on Academic Achievement of Students: The Case of Geographical Information Systems**. Education Quarterly Reviews, 4 (2), 1-15.

مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث ، مجلة علمية محكّمة تصدر عن عمادة البحث العلميّ والدّراسات العليا، ISSN 2519-7436

المجلد (9) العدد (3) لعام 2023 م

أثر استخدام تقنية الواقع المعزز في تنمية مهارات التفكير الإبداعي في مادة الفيزياء لدى طلبة الصف التاسع الأساسي

محمود إبراهيم أبو قمر

جمان غالب الشاويش

مديريه تربيه معان

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام تقنية الواقع المعزز في تنمية مهارات التفكير الإبداعي في مادة الفيزياء لدى طلبة الصف التاسع الأساسي، ولتحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحث على المنهج شبه التجريبي، وتكونت العينة من (50) طالباً من الصف التاسع الأساسي، وقد تم توزيع أفراد الدراسة إلى مجموعتين تجريبية، وأخرى ضابطة. ولقياس مهارات التفكير الإبداعي تم استخدام اختبار تورانس (Torrance) للتفكير الإبداعي، صورة الألفاظ (أ) المعدل وفقاً للبيئة الأردنية والذي بلغ نعدل ثباته 0.82. وقد أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطي المجموعتين التجريبية والضابطة في مهارات التفكير الإبداعي (الطلاقة والمرونة) تعزى إلى طريقة التدريسفي مهارات الطلاقة والمرونة، بينما هناك فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجات طلاب المجموعتين التجريبية والضابطة في مهارات الأصالة والتفاصيل. وقد أوصى الباحث بضرورة إدراج أسلوب التدريس باستخدام تقنية الواقع المعزز ضمن مناهج وطرق تدريس مقررات العلوم بشكل عام والفيزياء بشكل خاص لما لها من دور في تنمية مهارات التفكير الإبداعي.

الكلمات المفتاحية: *الواقع المعزز، التفكير الإبداعي، الطلاقة، المرونة، الأصالة.*

The impact of using augmented reality technology in developing creative thinking skills in physics for ninth-grade students

Abstract

The study aimed to identify the effect of using augmented reality technology in developing creative thinking skills in physics for ninth-grade students. To achieve the goal of the study, the researcher relied on the quasi-experimental approach. The study sample consisted of (50) students from the ninth grade, and were divided into two groups; an experimental group and a control group. To measure creative thinking skills, the Torrance test for creative thinking was used, *Word Form (A)*, adjusted according to the Jordanian environment. The results showed that there were no statistically significant differences at the significance level ($\alpha \leq 0.05$) between the averages of the experimental and control groups in creative thinking skills (fluency and flexibility) due to the teaching method in fluency and flexibility skills. While there are statistically significant differences at the significance level ($\alpha \leq 0.05$) in the scores of students of the experimental and control groups in the skills of originality and detail. The researcher recommended the necessity of including the augmented reality technology within the curricula and methods of teaching science courses in general and physics in particular because of its role in developing creative thinking skills.

Keywords: *Augmented reality, creative thinking, fluency, flexibility, originality.*

المقدمة

يشهد العالم من حولنا ثورة علمية ومعرفية هائلة أدت إلى تطور مستمر لا ينتهي في عالم التكنولوجيا الذي فتح آفاقًا جديدة في مجال التعليم، لما له من أهمية في تقدم وتطور الأمم، ومواكبة هذا التطور في واقع التعليم يعكس الفائدة على المجتمع ككل. حيث أصبح للتكنولوجيا دور فعّال في العملية التعليمية وفي تنمية الاتجاهات التدريسية وخاصة تدريس العلوم حيث تم تطوير الأدوات والمواد والأجهزة التكنولوجية التي تسهم في تسهيل العملية التعليمية للمعلم والمتعلم(سلامة، برغوث، و درويش، 2019). وقد ظهرت على الساحة تقنية حديثة تعرف بتقنية الواقع المعزز (Augmented Reality)، وهي تستخدم في العديد من المجالات كالصناعة والمجالات العسكرية والهندسية وغيرها كثير، وقد دخلت هذه التكنولوجيا

مجال التعليم على نطاق واسع في السنوات الأخيرة مما قد يُسهم في إيصالها للمادة العلمية للمتعلم في صورتها الحقيقية لتساعده على فهم العمليات الحيوية في جسده وعالمه وشرح الظواهر الطبيعية وتسهيل تصور المفاهيم العلمية في شكلها الحقيقي(العبد و العبدالله، 2021).

وتعتبر تقنية الواقع المعزز من المفاهيم المعاصرة التي أضافتها تكنولوجيا المعلومات، التي تشير إلى دمج البيئة الحقيقية مع الواقع الافتراضي. وفقاً لذلك يمكن تعريف تقنية الواقع المعزز بأنها نظام يتمثل بدمج العالم الافتراضي مع العالم الحقيقي عن طريق الحاسوب لعرض المحتوى الرقمي مثل الصور ومقاطع الفيديو والأشكال ثلاثية الأبعاد ومواقع الإنترنت وغيرها مما يجعل المتعلم يتفاعل مع المحتوى الرقمي، ويمكنه من تذكره بشكل أفضل(الميمني، 2022). تعتمد هذه التقنية أيضًا على مبادئ نظرية الاتصال الحديثة من خلال التعلم الذاتي وقدرة المتعلم على اكتساب المعرفة والاستجابة عند تعرضه لمحفزات على الشبكات أو الأجهزة أو الأدوات الإلكترونية مثل الأجهزة الذكية المحمولة. وترى الغامدي (2021) أنّ لتقنية الواقع المعزز دوراً واضحاً وفعّالاً في تدريس المواد الأكاديمية التي تتطلب محاكاة الواقع وتجربته، مثل المختبرات المعملية والرحلات الميدانية نظرًا لقدرتها على تقليل الفروق بين بيئة المتعلم الحقيقية وبيئة التعلم المراد شرحها وتصويرها.

مشكلة الدراسة

يتميز عصرنا بتوسع المعرفة والتقدم التكنولوجي السريع، حيث أصبحت طرق التعليم المعتادة غير مناسبة لإشباع احتياجات المتعلم المعرفية والفنية وتحقيق رغباته وتحسين توجهاته، خاصة وأنه مطلع على العالم الخارجي ويشهد على التطور السريع في جميع مجالاته، حيث يمتلك جهازًا ذكيًا يقضي معظم وقته في استخدامه(الطرباق و عسيري، 2020).ومن خلال العمل في المجال التربوي لاحظ الباحث انخراط الطلبة واهتمامهم عند توظيف تقنية الواقع المعزز وغيرها من التقنيات التفاعلية التي قد تؤثر في تحصيلهم أو تحفيزهم على التفكير، وبالتالي يمكن تحديد مشكلة الدراسة بالأسئلة التالية:

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة في المهارات الفرعية للتفكير الإبداعي (الطلاقة، المرونة، الأصالة، التفاصيل) في الاختبار البعدي لدى طلبة الصف التاسع الأساسي في مادة الفيزياء تعزى إلى طريقة التدريس (باستخدام تقنية الواقع المعزز، والطريقة التقليدية)؟

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة في مهارات التفكير الإبداعي الكلي البعدي لدى طلبة الصف التاسع الأساسي في مادة الفيزياء تعزى إلى طريقة التدريس (باستخدام تقنية الواقع المعزز، والطريقة التقليدية)؟

أهداف الدراسة

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام تقنية الواقع المعزز في تنمية مهارات التفكير الإبداعي في مادة الفيزياء لدى طلبة الصف التاسع الأساسي من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- بيان الفروق ذات الدلالة الإحصائيّة بين متوسط درجات طلبة المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في اختبار مهارات التفكير الإبداعي البعدي.
- الكشف عن فاعلية توظيف تقنية الواقع المعزز في تدريس مادة الفيزياء لتنمية مهارات التفكير الإبداعي لدى طلبة الصف التاسع الأساسي.

أهمية الدراسة

الأهمية العملية:

- تأتي أهمية هذه الدراسة من النتائج التي يمكن الوصول إليها التي قد تفيد المعلمين في تحسين طرق التدريس المستخدمة في المدارس.
- قد تزود نتائج الدراسة المسؤولين في وزارة التربية والتعليم بنموذج مقترح حول تأثير تقنية الواقع المعزز المصممة بالحاسوب في المدارس، ويدعوهم إلى تضمين المنهاج الأردني في مثل هذا البرنامج.

الأهمية النظرية:

- توفر الدراسة الحالية إطار نظري للباحثين في مجال استخدام تقنية الواقع المعزز في تنمية مهارات التفكير الإبداعي.
- قد تفتح هذه الدراسة الباب لمزيد من الدراسات المكثفة، حيث تشكل هذه الدراسة نافذة توفر المعرفة التي تساعد في اكتشاف تأثير تقنية الواقع المعزز على مهارات التفكير الإبداعي.

حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية: قد تناولت هذه الدراسة الوحدة الثانية (الآلات البسيطة) من كتاب الفيزياء للصف التاسع الأساسي الذي تعتمده وزارة التربية والتعليم الأردنية.
- الحدود البشرية: أجريت هذه الدراسة على طلبة الصف التاسع الأساسي في مدرسة خالد بن الوليد الأساسية في محافظة معان.
- الحدود الزمنية: تم تطبيق الدراسة الحالية خلال الفصل الأول من العام الدراسي 2022/2021.
- الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة الحالية في محافظة معان جنوب المملكة الأردنية الهاشمية.

مصطلحات الدراسة

- **تقنية الواقع المعزز**: نظام تفاعلي متزامن يوفر محتوى تعليمي من خلال دمج الواقع الحقيقي مع العناصر الافتراضية (وسائط مختلفة بأشكال متعددة الأبعاد) لتزويد المتعلم بمعلومات إضافية يمكنه التعامل معها، ويتم ذلك باستخدام الأجهزة السلكية واللاسلكية للوصول إلى الأهداف المنشودة(حجاج، 2020). **ويعرفها الباحث إجرائياً بأنّها** تقنية تعليمية تفاعلية تشاركية قائمة على مبدأ ربط عناصر من كتاب الفيزياء للصف التاسع بوسائط متعددة كالصور والرسوم المتحركة من خلال استخدام برامج تقنية وعرضها للطلبة باستخدام أجهزة العرض المختلفة.
- **مهارات التفكير الإبداعي**: ذلك الجهد العقلي المعقد والموجه مع رغبة قوية في البحث عن حلول أو الخروج بمنتج جديد لم يكن معروفًا من قبل(حسين، 2022). ويعرفه الباحث إجرائياً بأنه من أرقى أنواع التفكير، وذلك كونه يحتاج إلى قدرة ذهنية عالية من أجل الوصول إلى حلول غير مألوفة في مادة الفيزياء.

الإطار النظري والدراسات السابقة

الواقع المعزز (Augmented Reality)

يعود ظهور هذه التقنية في أواخر الستينات على يد البرفسيور إيفان سذرلاند (Sutherland) ومجموعة من طلبته حيث قاموا باختراع نموذج أطلقوا عليه اسم (Damocles Sward) وكان بمثابة خوذة ومعه نظارات تسمح برؤية ما حول المستخدم وتقوم بإضافة أشكال ثلاثية الأبعاد إليه(Garzón، 2022).بدأت تطبيقات الهاتف المحمول للواقع المعزز

بالظهور عام 2008، وكان مجال الخرائط والتواصل الاجتماعي أول من استفاد من هذه التقنية، وكان استخدامها للتدريب في مجال الطب والمجال العسكري هو الأكثر تقدمًا، بينما تطبيق تقنية الواقع المعزز في التعليم لا تزال في مهدها (العبودي و السعدون، 2019).

يعتبر مصطلح الواقع المعزز من المصطلحات الحديثة التي ظهرت في الآونة الأخيرة، ويمكن تعريفها بأنها نظام تفاعلي متزامن يوفر محتوى تعليمي من خلال دمج الواقع الحقيقي مع العناصر الافتراضية (وسائط مختلفة بأشكال متعددة الأبعاد) لتزويد المتعلم بمعلومات إضافية يمكنه التعامل معها، ويتم ذلك باستخدام الأجهزة السلكية واللاسلكية للوصول إلى الأهداف المنشودة(حجاج، 2020). ويعرّفها صادق وأحمد، (2022) بأنها تقنية يمكن من خلالها تحويل الصور الحقيقية ثنائية الأبعاد إلى صور رقمية تفاعلية ثلاثية الأبعاد على شاشات الأجهزة الذكية، أي أنها تدمج العالم الحقيقي والمعلومات الرقمية.

الواقع المعزز في التعليم

تتميز تقنية الواقع المعزز بكونها قابلة للتطبيق والتعامل مع معظم المواد الدراسية، فهي تدعم العملية التعليمية وتحقق تعلمًا أفضل وأدوم، بالإضافة إلى القدرة على رؤية الأشياء الرقمية المضافة في أي مكان يتواجد فيه المتعلم، كما أنها توفر الفرصة للمرور بمواقف وتجارب قد يكون من الصعب تحقيقها في الواقع في جو من الإثارة والمرح (الغامدي، 2021). يعتبر إدخال تقنية الواقع المعزز في تدريس مادة العلوم على وجه الخصوص ضرورة لابد منها؛ لأنها تشجع التفكير العلمي والإبداع، مما يخلق جيلًا قادرًا على الابتكار ومواكبة المتغيرات العالمية الحديثة. وأضافBeck (2019) الخصائص والفوائد المحتملة من توظيف هذه التقنية في التعليم منها:

- دمج بيئة التعليم الحقيقة مع بيئة التعليم الافتراضية بطريقة سهلة، وجذابة.
- تزويد الطلاب بمعلومات قوية وواضحة ومختصرة، وإمكانية تفاعل بين الطالب والمعلم.
- قدرة المتعلم على رؤية وسماع معلومات رقمية مكملة والتفاعل معها، ومعالجة المعلومات الافتراضية بديهيا والسماح له بتكرار أي جزئية مرات عديدة.
- فعالة من حيث التكلفة وقابلة للتوسيع، وتجعل الإجراءات سهلة للمستخدمين.
- تصور متعدد للمفاهيم النظرية الصعبة، واكتشاف النظرية من خلال الأمثلة العملية الملموسة.

من خلال التمعن بالخصائص السابقة نجد أنه بهذه التقنية يمكننا تحويل كتاب العلوم من مجرد كلمات إلى كتاب تفاعلي، ويمكن حل العديد من المشكلات التي تواجه مدرس العلوم، ويؤكد على أهميتها نتائج دراسة الفهد (2018) التي أشارت إلى أنّ استخدام تقنية الواقع المعزز أثرت بشكل إيجابي على تنمية المهارات المعملية لدى الطلاب، حيث ساعدت على تحسين هذه المهارات وبناء مواقف إيجابية تجاه مختبرات الفيزياء، وكذلك زمن أداء الطلاب لتجارب كان أقل. كما أثبتت الدراسات أن هناك تأثيرًا إيجابيًا من استخدام الواقع المعزز في تعلم العلوم واكتساب المفاهيم العلمية، حيث أثبتت دراسة Azzam&Aqel(2018) أن هناك تأثيرًا كبيرًا على تعلم الطلاب وبناء مواقف إيجابية تجاه الكيمياء من خلال استخدام الواقع المعزز.

مميزات تقنية الواقع المعزز

تتميز تقنية الواقع المعزز بعدة خصائص مثل دمجها بين عناصر الواقع الحقيقي والواقع الافتراضي، وسهولة إدخال العناصر والبيانات فيها، والسرعة في عرض المحتوى الرقمي لتزويد المتعلم بالتجربة الحسية وإعطائه بيانات دقيقة، وعرض معلومات عميقة، وتمكين التفاعل والتواصل بين المعلم والمتعلم، بالإضافة إلى كونها تفاعلية وثلاثية الأبعاد وذات أسعار معقولة وقابل للتطوير وسهلة الاستخدام(الزهراني، 2018).

وقد أضاف المشهراوي (2018) أنّ من مميزاتها أيضاً:

- أنها تزود الموقف التعليمي بكثير من الديناميكية والنشاط.
- تحسن من قدرة الطلبة على الفهم والاستيعاب.
- ترسخ الحفظ لدى الطلبة لوقت أطول.
- زيادة النشاط البدني واستخدام الحواس المختلفة من خلال تحفيزها على العمل والاكتشاف.

أنواع الواقع المعزز

أفضل ما يميز الواقع المعزز هو أنه يمكن الوصول إليه من قبل المستخدم العادي، وربما تساعد شركات الواقع المعزز المستخدمين على تجربة الواقع المعزز بمساعدة الهواتف الذكية، ويعتبر هذا هو السبب الذي يجعلنا نلاحظ أنّ الواقع المعزز منتشر في قطاعات مختلفة، مما أدى ذلك بالأعمال التجارية والعولمة إلى آفاق جديدة لأحدث التطورات، ونتج عدة أنواع للواقع المعزز من أهمها(Garzón، 2022):

- الإسقاط (Projection): هذا هو أحد أبسط أنواع الواقع المعزز وهو إسقاط الضوء على سطح ما، الواقع المعزز القائم على الإسقاط جذاب وتفاعلي حيث يسقط الضوء على السطح ويتم التفاعل عن طريق لمس السطح المعروض باليد. ويمكن استخدام هذا النوع في عدة مجالات مثل بث المباريات الرياضية.
- الموقع (Location–based): في هذا النوع يتم تحديد مكان معين من خلال قراءة البيانات في الوقت الفعلي من كاميرا الهاتف الذكي ونظام تحديد المواقع العالمي والبوصلة الرقمية بالإضافة إلى مقياس التسارع. ومن الأمثلة على هذا النوع؛ نظام تحديد المواقع (GPS)، وتكنولوجيا التثليث (Triangulation Technology) التي يتم استخدامها في توجيه السفن.
- المخطط (Outline): هي طريقة للدمج بين الواقع المعزز والواقع الافتراضي، تقوم على مبدأ إعطاء الشخص إمكانية دمج الخطوط العريضة لجسمه أو أي جزء مختار من جسده بجسم افتراضي آخر، مما يعطي الفرصة للتعامل أو اللمس أو التقاط أشياء مزيفة لا وجود لها في الواقع. يتم استخدام هذا النوع خصيصًا لأنظمة الملاحة داخل السيارة للقيادة الآمنة بعد غروب الشمس.
- التعرف على الشكل (Recognition): يعتمد هذا النوع على مبدأ التعرف على الشكل من خلال التعرف على الزوايا والحدود والمنحنيات لشكل معين مثل الوجه أو الجسم، لتوفير معلومات افتراضية إضافية عن الكائن الموجود أمامه في الحياة الواقعية. ويتم استخدام هذا النوع في المؤسسات الحكومية ذات المهام السرية كالمخابرات بهدف التعرف على الأشخاص من خلال الوجوه وشكل الجسم، والبحث عن ملفاتهم وجميع المعلومات المتعلقة بهم.

مهارات التفكير الإبداعي

ازداد اهتمام المجتمعات بالإبداع عامًا بعد عام بعد أن أصبحت القدرة على الإبداع أساسًا للتقدم في أي مجال من مجالات النشاط البشري في المجتمع الحديث. حيث تظهر أهمية الإبداع للإنسان في العصر الحديث بأن التكيف الإبداعي هو الاحتمال الوحيد الذي يمكن الناس من التعامل مع التغيير متعدد الأوجه في العالم. حيث يعتبر التفكير الإبداعي (Creative thinking) من أرقى أشكال التفكير، كما يتطلب قدرة عقلية عالية الكفاءة للوصول إلى حلول غير مألوفة(الزهراني، 2018). وبالتالي، يمكن تعريف التفكير الإبداعي بأنه ذلك الجهد العقلي المعقد والموجه مع رغبة قوية في البحث عن حلول أو الخروج بمنتج جديد لم يكن معروفًا من قبل(حسين، 2022). وفي تعريف آخر هو عملية عقلية

يتفاعل فيها المتعلم مع العديد من التجارب التي يواجهها، من أجل استيعاب عناصر الموقف بغاية الوصول إلى فهم جديد أو إنتاج جديد أو تحقيق حل أصلي لمشكلته، أو اكتشاف شيء جديد ذي قيمة للفرد أو للمجتمع الذي يعيش فيه (Yildirim&Aricia، 2019). وقد اتفق الباحثون بأن أهم مهارات التفكير الإبداعي تتلخص فيما يلي:

- **الطلاقة:** وهي القدرة على إنتاج أكبر عدد من الأفكار الإبداعية في وقت قصير نسبيًا. حيث يتمتع الشخص المبدع بدرجة عالية من سيولة الأفكار وسهولة التوليد والتدفق الحر في ضوء عدد من الأفكار ذات الصلة(الرحيلي، 2021). وهناك أربعة أنواع للطلاقة؛ الطلاقة اللفظية وهي قدرة الفرد على إنتاج أكبر عدد من الكلمات التي تبدأ أو تنتهي بحرف معين، والطلاقة الفكرية وتشير إلى قدرة الفرد على إنتاج أكبر عدد من التعبيرات تنتمي الى نوع معين من الأفكار. وطلاقة الأشكال وتعني قدرة الفرد على تصميم ورسم عدد من الأشكال الجديدة والمتعددة، وأخيراً الطلاقة الترابطية وهي قدرة الفرد على التفكير السريع في الكلمات المرتبطة بموقف معين.
- **المرونة:** يتميز المبدع بقدرته الكبيرة على التكيف بسرعة مع المشاكل والمواقف الجديدة، حيث يتمتع بالمرونة في التنقل بين فكرة إلى أخرى أو بين مجال وآخر، على عكس الشخص غير المبدع الذي يتصف بالجمود والتصلب في المواقف الجديدة التي تواجهه(المغامس، 2019).**وهنالك مظهران للمرونة هما:**
  - المرونة التلقائية: وهي قدرة الشخص على أنْ يعطي عدداً من الاستجابات المنوعة، والتي لا تنتمي لفئة واحدة أو مظهر واحد.
  - المرونة التكيفية: وهي السلوك الناجح لمواجهة موقف أو مشكلة معينة.
- **الأصالة:** يمكن تعريف مهارة الأصالة بأنها إحدى مهارات التفكير الإبداعي، حيث تستخدم تلك المهارة في التفكير بطرق وردود غير عادية أو فريدة من نوعها، أي أن المبدع لا يكرر أفكار الآخرين، لذا فإن أفكاره جديدة، وخارجة عما هو شائع أو تقليدي(Garzón، 2022).
- **التفاصيل:** يتميز المبدع برؤية عميقة وثاقبة؛ إذ يمكنه ملاحظة وإدراك التفاصيل الدقيقة في الشيء الكائن أمامه، التي يصعب على الشخص العادي إدراكها(أبو راضي، 2020).

الدراسات السابقة

هنالك عدة دراسات تناولت دور تقنية الواقع المعزز في تنمية مهارات التفكير الإبداعي لدى الطلبة، ومن هذه الدراسات التي توصل إليها الباحث دراسة الطرباق و عسيري (2020) التي هدفت إلى التعرف على أثر التدريس بتقنية الواقع المعزز على تنمية التفكير الإبداعي لدورة التربية الفنية لدى طلاب الصف الأول المتوسط في مدينة الرياض. ولتحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحثان على المنهج شبه التجريبي، وتكونت عينة الدراسة من 58 طالبة وتم تقسيمهم إلى مجموعتين تجريبية وضابطة، وقد تم استخدام اختبار تورانس لقياس التفكير الإبداعي الشكلي (الصورة ب) كأداة لقياس مهارة التفكير الإبداعي، كما تم الاعتماد على بطاقات التقييم لقياس مهارات التفكير الإبداع المهاري. وقد أظهرت الدراسة عدة نتائج من أهمها، بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند المستوى 0.05 في أداء الطالبات على مقياس التفكير الإبداعي العام بشكل عام وفي مهارات الأصالة والقدرة على التفصيل وفي بطاقة تقييم المنتج، بينما لم تتأثر مهارة الطلاقة والمرونة بالواقع المعزز كثيراً. وقد أوصت الدراسة بضرورة توجيه انتباه القائمين على تدريس التربية الفنية إلى أهمية استخدام الواقع المعزز في تنمية التفكير الإبداعي لدى الطلاب.

بينما هدفت دراسة العبد و العبدالله (2021) إلى التعرف على فاعلية برنامج SKETCH AR وفق تقنية الواقع المعزز في تنمية التفكير الإبداعي لدى عينة من الطالبات المعلمات في قسم تربية الطفل (2019–2020)، وقد استخدم الباحثان المنهج التجريبي لتحقيق هدف الدراسة، كما تم استخدام اختبار تورانس لقياس مهارات التفكير الإبداعي، وتكونت عينة الدراسة من (20) طالبة اللاتي تم اختيارهن بالطريقة القصدية. أظهرت النتائج فاعلية البرنامج في تنمية التفكير الإبداعي لدى أفراد العينة التجريبية، وأظهرت النتائج أيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسطات درجات أفراد العينة التجريبية على اختبار التفكير الإبداعي في التطبيقين القبلي والبعدي لصالح البعدي بينما لا توجد فروق عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسط درجات أفراد المجموعة التجريبية على اختبار التفكير الإبداعي في التطبيقين البعدي والمباشر والمؤجل مما يشير إلى بقاء التأثير لدى أعضاء العينة التجريبية، واقترح الباحثون زيادة الاهتمام بالتفكير الإبداعي من خلال تطوير برامج وأنشطة معدة خصيصاً لذلك.

وفي دراسة أجراها سلامة، برغوث، و درويش (2019) كان الهدف الأساسي منها التعرف على فاعلية توظيف تقنية الواقع المعزز في تدريس العلوم لتنمية مهارات التفكير الإبداعي لدى طالبات الصف التاسع بغزة، ولتحقيق أهداف

الدراسة استخدم الباحثون المنهج التجريبي حيث تكونت عينة الدراسة من 73 طالبة بالصف التاسع تم تقسيمهن إلى مجموعة تجريبية ومجموعة ضابطة، كما أعد الباحثون مقياس لمهارات التفكير الإبداعي كأداة للدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسط درجات طالبات المجموعة الضابطة ومتوسط درجات طالبات المجموعة التجريبية في اختبار التفكير الإبداعي البعدي لصالح المجموعة التجريبية، كما توصلت الدراسة إلى أنّتوظيف تقنية الواقع المعزز حقق فعالية عالية (نسبة الكسب المعدل لبلاك = 1.3) في تطوير مهارات التفكير الإبداعي. وقد أوصى الباحثون بضرورة تطوير جميع وحدات منهج العلوم باستخدام تقنية الواقع المعزز.

وفي دراسة أخرى، أجراها Fan&Wu (2018) جمعت الدراسة بين الواقع المعزز وتنسيق الكتاب المنبثق ثلاثي الأبعاد لتعزيز التعلم البصري للأطفال من خلال القراءة وتحفيز خيالهم وإبداعهم. أجرى عشرون شخصًا، تتراوح أعمارهم بين ستة وثمانية أعوام، دورة بناءً على قراءة كتاب منبثق بالواقع المعزز ثم عملوا رسومات لمدة 1.5 ساعة أسبوعيًا لمدة أربعة أسابيع. تم تقييم تأثير إبداع الرسم لدى الأطفال من خلال اختبار التفكير الإبداعي – إنتاج الرسم (TCT–DP) والمقابلات شبه المنظمة. تظهر النتائج أن الكتاب المنبثق للواقع المعزز زاد من الإبداع العام للأطفال، بما في ذلك قدرات الطلاقة والمرونة والأصالة والتفصيل والحساسية، كما أثار كتاب الواقع المعزز المنبثق اهتمام الأطفال بالرسم وزاد من التأثير الإبداعي فيه.

وفي دراسة Goktas&Yilmaz (2017) كان الهدف من الدراسة هو فحص تأثيرات تقنية الواقع المعزز على القصص من حيث المهارة السردية وطول القصة والإبداع وكذلك لفحص الارتباطات بين هذه المتغيرات. تكونت العينة من 100 طالب في الصف الخامس الابتدائي، منهم 46 صبيًا و54 فتاة، كأدوات لجمع البيانات، تم استخدام مقياس سردي مناسب تم العثور عليه في الأدبيات وتم تطوير شكل القصة الإبداعية من قبل الباحث. وبحسب النتائج، كان متوسط الدرجات لجميع المتغيرات للمجموعة التجريبية أعلى من تلك الخاصة بالمجموعة الضابطة. كما بينت الدراسة أنّ هناك فروقاً ذات دلالة إحصائيّة بين المجموعتين التجريبية والضابطة فيما يتعلق بمهارة السرد وطول القصص والإبداع في القصة. في الواقع، تم العثور على ارتباط إيجابي بين جميع المتغيرات.

تعقيب على الدراسات السابقة

يلاحظ مما سبق مدى صلة الدراسات مع الدراسة الحالية حيث اهتمت معظم هذه الدراسات بالتعرف على أثر التعليم باستخدام تقنية الواقع المعزز في تنمية مهارات التفكير الإبداعي، وقد أشارت جميع الدراسات إلى وجود أثر ايجابي لتقنية الواقع المعزز على مهارات التفكير الإبداعي. واتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة بالمنهج المتبع وهو المنهج الشبه تجريبي وذلك لملاءمته لطبيعة الدراسة، بينما تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها تطرقت لدور تقنية الواقع المعزز في تنمية مهارات التفكير الإبداعي في مادة الفيزياء.

منهجية الدراسة

استخدمت هذه الدراسة المنهج شبه التجريبي، الذي يستهدف بحث أثر متغيرين مستقلين على متغيرين تابعين؛ حيث تم اختيار مجموعتي الدراسة التجريبية والضابطة من طلبة الصف التاسع الأساسي في محافظة معان الذين يدرسون مادة الفيزياء.

مجتمع الدراسة

تشكل مجتمع الدراسة من جميع طلبة الصف التاسع الأساسي الذين يدرسوا مادة الفيزياء والبالغ عددهم 1487 طالباً، وذلك خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2022/2021.

عينة الدراسة

أفراد الدراسة هم عينة قصدية تكونت من (60) طالباً من طلبة الصف التاسع الأساسي من مدرسة خالد بن الوليد الأساسية في محافظة معان، موزعين على مجموعة تجريبية مكونة من (30) طالباً، والأخرى ضابطة مكونة من (30) طالباً.

المادة التعليمية

تم اختيار الوحدة الثانية (الآلات البسيطة) من كتاب الفيزياء للصف التاسع الأساسي الذي تعتمده وزارة التربية والتعليم الأردنية. وقد تم تحليل الوحدة التعليمية وتحديد الأهداف العامة فيها، ومن ثم تم تصميم تقنية الواقع المعزز

المناسبة لمحتوى الوحدة مع مراعاة أعمار المتعلمين بما يناسب معرفتهم باستخدام الحاسب التعليمي. وقد تم أخذ آراء المحكمين بكل مرحلة من مراحل تصميم التقنية، والتعديل عليها بناءً على ملاحظاتهم.

وبعد الانتهاء من تصميم تقنية الواقع المعزز في صورتها الأولية تم عرضها على عدد من المتخصصين بالوسائط المتعددة والتكنولوجيا، وإجراء التعديلات عليها. كما وتم تجريبها على عينة مماثلة للعينة المستهدفة بهدف جمع آرائهم وإجراء التعديلات اللازمة. كما جرى تجربة تقنية الواقع المعزز على الأجهزة التعليمية التي سوف يستخدمها الطلبة والتأكد من عملها في المدرسة المستهدفة لإجراء الدراسة.

أداة الدراسة

تم الاعتماد على اختبار تورانس (Torrance) للتفكير الإبداعي، صورة الألفاظ (أ) المعدل وفقاً للبيئة الأردنية لقياس مهارات التفكير الإبداعي لأفراد عينة الدراسة، وقد تكون الاختبار من سبعة اختبارات فرعية تقيس المهارات التالية:

- **الطلاقة:** تتمثل في عدد الإجابات المحتملة للموقف خلال زمن محدد.
- **المرونة:** تتمثل في تنوع الإجابات للموقف خلال زمن محدد.
- **الأصالة:** تتمثل في عدد الإجابات الفريدة من نوعها خلال زمن محدد.

إنّ اختبار تورانس للتفكير الإبداعي يشمل سبعة اختبارات فرعية، وهي كالآتي:

- **الاختبار الأول:** طرح الأسئلة، بحيث يقوم الممتحن بطرح أسئلة استفسار حول حوادث معينة.
- **الاختبار الثاني:** تخمين الأسباب، وعلى الممتحن أن يخمن الأسباب المحتملة التي أدت إلى هذا الحادث.
- **الاختبار الثالث:** تقدير النتائج، وهو أن يذكر الممتحن النتائج اللاحقة والمتوقعة لهذا الحادث.
- **الاختبار الرابع:** تحسين الإنتاج، ويختص الممتحن بتقديم اقتراحات حول تطوير شيء معين وتحسينه.
- **الاختبار الخامس:** الاستخدامات غير المألوفة، وهو أن يذكر المفحوص الاستخدامات البديلة وغير المألوفة لشيء معين.
- **الاختبار السادس:** أسئلة غير مألوفة، يذكر فيها المفحوص أسئلة غير مألوفة عن شيء ما.
- **الاختبار السابع:** افترض أن، وهو أنّ المفحوص يقدم توقعات متعددة من موقف افتراضي وغير واقعي.

ثبات أداة الدراسة

للتأكد من ثبات أداة الدراسة (اختبار تورانس) قام الباحث بتطبيق الاختبار على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة، ومن ثم تم إجراء اختبار كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي لكل مهارة من مهارات التفكير الإبداعي، وللاختبار ككل وكانت النتائج كما يلي:

جدول 1: قيم معاملات الثبات لاختبار تورنس

المهارة	معامل الارتباط
المرونة	0.78
الطلاقة	0.85
الأصالة	0.80
الاختبار ككل	**0.82**

يتبين من الجدول رقم (1) بأنّ قيم معاملات معامل ألفا مرتفعة وأكبر من (0.70) مما يدل على ثبات اختبار تورنس المستخدم على عينة الدراسة.

تصحيح مقياس التفكير الإبداعي

تم تصحيح إجابات الطلاب في كل مهارة بالمقياس بالرجوع إلى معايير تصحيح مقياس تورانس للتفكير الإبداعي (Torrance، 1990). وقد تم تحديد قدرات الطلاب في مهارات الطلاقة والمرونة والأصالة، وتم إعطاء كل مهارة عددًا من العلامات. بعد ذلك تم جمع الدرجات التي حصل عليها الطلاب لكل مهارة من مهارات مقياس التفكير الإبداعي (الطلاقة، المرونة، الأصالة)، وبذلك كانت النتيجة الإجمالية لمقياس التفكير الإبداعي.

متغيرات الدراسة

- المتغير المستقل: طريقة التدريس (تقنية الواقع المعزز، الطريقة الاعتيادية).
- المتغيرات التابعة: مهارات التفكير الإبداعي.

نتائج الدراسة ومناقشتها

بعد تحليل البيانات تم إجابة أسئلة الدراسة وكانت النتائج كما يأتي:

نتائج السؤال الأول والثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة في المهارات الفرعية للتفكير الإبداعي (الطلاقة، المرونة، الأصالة، التفاصيل) والاختبار ككل بين طلاب الصف التاسع في مادة الفيزياء تعزى إلى أسلوب التدريس (باستخدام تقنية الواقع المعزز، والطريقة التقليدية)؟

للإجابة عن السؤال الأول، تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء الطلبة من عينة الدراسة في كل من مهارات اختبار التفكير الإبداعي والاختبار ككل، والجدول (2) يوضح نتائج التحليل:

جدول 2: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء طلبة الصف التاسع في اختبار مهارات التفكير الإبداعي مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي

الرتبة	المهارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	الطلاقة	32.87	14.01
2	المرونة	27.23	12.63
4	الأصالة	9.87	7.75
3	التفاصيل	22.41	10.12
الاختبار ككل		**68.34**	**30.89**

يوضح الجدول رقم (2) أنّ المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (9.87-32.87) بانحرافات معيارية (7.75-14.01)، حيث جاءت مهارة الطلاقة بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (32.87)، وتلاها مهارة المرونة بمتوسط حسابي (27.23)، ومن ثم مهارة التفاصيل بمتوسط حسابي بلغ (22.41)، وأخيراً جاءت مهارة الأصالة بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (9.87)، فيما كان المتوسط الحسابي للاختبار ككل (68.34)، وانحراف معياري (30.89).

للإجابة عن السؤال الثاني تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات الطلبة في الاختبارين القبلي والبعدي للمجموعتين التجريبية والضابطة والجدول رقم (3) يوضح النتائج:

جدول 3: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية القبلية والبعدية للمجموعتين التجريبية والضابطة في مهارات التفكير الإبداعي

المهارة	المجموعة	الاختبار القبلي		الاختبار البعدي	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الطلاقة	التجريبية	94.13	11.23	110.03	15.09
	الضابطة	89.21	15.13	95.41	17.23
المرونة	التجريبية	91.25	9.79	104.39	13.78
	الضابطة	86.12	10.87	102.31	17.69
الأصالة	التجريبية	90.85	10.09	121.66	13.10

	الضابطة	84.06	13.10	110.54	16.21
التفاصيل	التجريبية	101.73	18.65	131.24	11.07
	الضابطة	94.82	20.75	120.58	14.61
بنود الاختبار ككل	التجريبية	109.10	12.46	122.49	13.41
	الضابطة	104.31	14.11	110.19	18.07

من الجدول (3) يتضح وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعلامات الطلبة في اختبار تورانس القبلي والبعدي بين المجموعتين التجريبية والضابطة، مما يدل على اكتساب الطلبة لمهارات التفكير الإبداعي (المرونة، والطلاقة، والأصالة، والتفاصيل) أكثر مما هو عليه في المجموعة الضابطة. ولتوضيح الدلالة الإحصائيّة لتلك الفروق، تم استخدام تحليل التغاير وكانت النتائج كما يلي:

جدول 4: نتائج تحليل التغاير (ANCOVA) لدرجات الطلبة للمجموعتين التجريبية والضابطة على الاختبار البعدي على المقياس الكلي للتفكير الإبداعي

المهارة	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الطلاقة	القبلي	1	6041.21	20.79	0.000
	طريقة التدريس	1	214.10	0.65	0.412
	الخطأ	55	8264.3		
	المجموع	**57**	**14,519.61**		
الأصالة	القبلي	1	3735.3	16.07	0.001
	طريقة التدريس	1	5.17	0.023	0.512
	الخطأ	55	9124.2		
	المجموع	**57**	**12,864.67**		
المرونة	القبلي	1	3260.52	11.43	0.002
	طريقة التدريس	1	1881.21	6.58	0.013
	الخطأ	55	12485.2		
	المجموع	**57**	**17,626.93**		
التفاصيل	القبلي	1	4306.21	17.63	0.000
	طريقة التدريس	1	4114.36	16.82	0.000
	الخطأ	55	10231.7		
	المجموع	**57**	**18,652.27**		
الاختبار ككل	القبلي	1	3987.99	18.44	0.000
	طريقة التدريس	1	1143.21	5.31	
	الخطأ	55	11641.01		
	المجموع	**57**	**16,772.21**		

من الجدول (4) أظهرت نتائج تحليل التباين (ANCOVA) للاختبار البعدي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لطريقة التدريس في درجات طلاب المجموعتين التجريبية والضابطة في مهارات الطلاقة والمرونة، بينما هناك فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجات طلاب المجموعتين التجريبية والضابطة في مهارات الأصالة والتفاصيل. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الطرباق و عسيري (2020) التي توصلت إلى أنّه توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند المستوى 0.05 في أداء الطالبات على مقياس التفكير الإبداعي العام بشكل عام وفي مهارات الأصالة والقدرة على التفصيل وفي بطاقة تقييم المنتج، بينما لم تتأثر مهارة الطلاقة والمرونة بالواقع المعزز كثيراً.

التوصيات

بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج، يوصي الباحث بما يلي:

- ضرورة إدراج أسلوب التدريس باستخدام تقنية الواقع المعزز ضمن مناهج وطرق تدريس مقررات العلوم بشكل عام والفيزياء بشكل خاص لما لها من دور في تنمية مهارات التفكير الإبداعي.
- ضرورة إقامة دورات تدريبية وورشات عمل للمعلمين على كيفية استخدام تقنية الواقع المعزز.
- دعوة المسؤولين في وزارة التربية والتعليم بتضمين الحصص المدرسية المصممة باستخدام تقنية الواقع المعزز في المناهج بشكل عام وبخاصة في مناهج العلوم.
- إجراء مزيد من الدراسات حول فعالية تقنية الواقع المعزز في تنمية مهارات التفكير العُليا لدى الطلبة في مختلف المقررات الدراسية ولمختلف المراحل الدراسية.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- أبو راضي، أسماء. (2020). توظيف تقنية الواقع المعزز عبر الهاتف المحمول فى " تكنولوجيا إنتاج الملابس" لتنمية التفكير البصرى والمثابره الأكاديمية لدى طالبات كلية الاقتصاد المنزلى جامعة الأزهر. المجلة العلمية للدراسات والبحوث التربوية والنوعية، 13 (1)، 93-125.

- حجاج، محمد. (2020). أثر استخدام تكنولوجيا الواقع المعزز "الكروت الذكية" على مهارة رسم المانيكان بالأوضاع المختلفة واتجاه طلاب قسم الملابس والنسيج. مجلة البحوث في مجالات التربية النوعية، 6 (31)، 431-487.

- حسين، حلا. (2022). أثر استخدام أنموذج المكعب في تنميه التفكير الإبداعي لدى طالبات الصف الرابع الإعدادي في مادة الجغرافية. مجلة كلية التربية– جامعة المستنصرية، 1، 440-452.

- الرحيلي، لمياء. (2021). اتجاهات معلمي ذوي صعوبات التعلم تجاه استخدام الواقع المعزز في التدريس بالمدينة المنورة. المجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة، 5 (18)، 223-270.

- الزهراني، هيفاء. (2018). أثر توظيف تكنولوجيا الواقع المعزز في تنمية مهارات التفكير العليا لدى طالبات المرحلة المتوسطة. مجلة العلوم التربوية و النفسية, 2(26)، 70-90.

- سلامة، وفاء، وبرغوث، محمود، و درويش، عطا. (2019). فاعلية توظيف تقنية الواقع المعزز (Reality Augmented) في تدريس مبحث العلوم لتنمية مهارات التفكير الإبداعي لدى طالبات الصف التاسع الأساسي بغزة. مجلة جامعة الأزهر– غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، 21 (2)، 1-31.

- صادق، علاء، وأحمد، منصور. (2022). برنامج قائم علي الواقع المعزز لتنمية بعض مهارات الحس المكاني لدي أطفال الروضة. مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية للدراسات العليا بسوهاج، 10 (10)، 117-144.

- الطرباق، منيرة، وعسيري، محمد. (2020). أثر التدريس باستخدام نظام الواقع المعزز في تنمية تفكير الطالبات الإبداعي. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 17 (1)، 260-291.

- العبد، لولوه، و العبدالله، فواز. (2021). فاعلية برنامج سكيتش أي آر SKETCH AR (وفق تقنية الواقع المعزّز في تنمية التفكير الإبداعي الطالبات المعلمات في قسم تربية الطفل. مجلة جامعة حماة، 4 (13)، 1-26.

- العبودي، بدور، و السعدون، إلهام. (2019). تقييم كفايات معلمات العلوم لتطبيق الواقع المعزز. مجلة كلية التربية- جامعة أسيوط، 35 (7)، 192-169.

- الغامدي، علياء. (2021). مدى استخدام تقنية الواقع المعزز في تدريس العلوم لدى معلمات المرحلة الابتدائية بمحافظة المخواة. مجلة كلية التربية (أسيوط)، 25 (4)، 424-441.

- الفهد، تهاني. (2018). فاعلية استخدام تقنية الواقع المعزز (Reality Augmented) في تنمية الاستيعاب المفاهيمي لدى طالبات الصف الثاني ثانوي في مادة الفيزياء بمدينة الرياض. مجلة القراءة والمعرفة، 18 (1)، 39-82.

- المشهراوي، حسن. (2018). فاعلية توظيف تقنية الواقع المعزز في تدريس طلبة الصف العاشر الأساسي في تنمية الدافعية نحو التعلم والتحصيل الدراسي في مبحث التكنولوجيا بغزة. مجلة جامعة القدس المفتوحة، 9 (25)، 1-21.

- المغامس، روان. (2019). تطوير معايير جودة لتصميم وبناء البرامج التعليمية القائمة على تقنية الواقع المعزز. تكنولوجيا التربية دراسات وبحوث، 41 (4)، 557-587.

- الميمني ، إسماعيل. (2022). واقع استخدام تقنية الواقع المعزز في تدريب الطلبة ذوي اضطرابات التواصل. مجلة كلية التربية (أسيوط)، 38 (3)، 235-274.

المراجع الأجنبية:

- Abu Raḍhy, A. (2020). Employing augmented reality technology via mobile phone in "clothing production technology" to develop visual thinking and academic perseverance among female students of the Faculty of Home Economics, Al-Azhar University. (In Arabic). The Scientific Journal of Educational and Quality Studies and Research, 13 (1), 93-125.

- Al-Raḥily, L. (2021). Attitudes of teachers with learning disabilities towards the use of augmented reality in teaching in Medina. (In Arabic). The Arab Journal of Disability and Gifted Sciences, 5 (18), 223-270.

- Al-Zahrany, H. (2018). The effect of employing augmented reality technology in developing higher-order thinking skills for middle school students. (In Arabic). Journal of Educational and Psychological Sciences, 2 (26), 70-90.

- Aqel, M. S., & Azzam, S. S. (2018). Effectiveness of Employing the Augmented Reality Technology in the Development of the Achievement of Seventh Grade Students in Chemistry in the Gaza Strip. International Journal of Learning Management Systems, 6 (1), 27-42.

- Aricia, F., & Yildirim, P. (2019). Research trends in the use of augmented reality in science education: Content and bibliometric mapping analysis. Computers & Education, 142, 103647.

- Beck, D. (2019). Special Issue: Augmented and Virtual Reality in Education: Immersive Learning Research. Journal of Educational Computing Research, 57(7), 1619-1625.

- Garzón, J. (2022). An Overview of Twenty-Five Years of Augmented Reality in Education. Multimodal Technol. Interact, 5(7), 37-51.

- Ḥajjaj, M. (2020). The effect of using augmented reality technology "smart cards" on the skill of drawing mannequins in different situations and the attitude of students of the clothing and textile department. (In Arabic). Journal of Research in Specific Education, 6 (31), 431-487.

- Ḥussein, Ḥ. (2022). The effect of using the cube model on the development of creative thinking for the fourth-year middle school students in geography. (In Arabic). Journal of the College of Education - Al-Mustansiriya University, 1, 440-452.

- Ṣadiq, A', & Ahmed, M. (2022). A program based on augmented reality to develop some spatial sense skills for kindergarten children. (In Arabic).Journal of Young Researchers in Educational Sciences for Graduate Studies in Sohag, 10 (10), 117-144.

- Salama, W, Barghwth, M, & Darwish, A'. (2019). The effectiveness of employing Augmented Reality technology in teaching science to develop creative thinking skills for ninth-grade female students in Gaza. (In Arabic). Journal of Al-Azhar University - Gaza, Humanities Series, 21 (2), 1-31.

- Wu, P.-F., & Fan, K.-Y. (2018). The Influence of Applying Augmented Reality to a Pop-up Book on Creative Thinking. The International Journal of Arts Education, 13(2), 35-44.

- Yilmaz, R. M., & Goktas, Y. (2017). Using augmented reality technology in storytelling activities: examining elementary students' narrative skill and creativity. Virtual Reality, 21, 75-89.

دور المكتبات الجامعيّة في إتاحة المصادر الرقمية وقواعد البيانات في تحسين جودة البحث العلمي من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة الحسين بن طلال

إيمان محمود الخطيب

ريم عبد القادر ال خطاب

مديريه تربيه معان

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف علىدور المكتبات الجامعية في إتاحة المصادر الرقمية وقواعد البيانات في تحسين جودة البحث العلمي من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة الحسين بن طلال، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي بالمسح الاجتماعي، ولجمع البيانات تم تطوير استبانة مكونة من ثلاثة مجالات(22 فقرة)، وشملت عينة الدراسة (332) طالباً وطالبة من طلبة الدراسات العُليا من جامعة الحسين بن طلال. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها، أن تقدير عينة الدراسة لدور المكتبات الرقمية في تحسين جودة البحث العلمي قد جاء بدرجة مرتفعة، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقدير عينة الدراسة لدور المكتبات الرقمية في تحسين جودة البحث العلمي يُعزى لمتغير الجنس، بينما كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات العمر والتخصص الأكاديمي، وبناء على نتائج الدراسة أوصت الباحثة بضرورة عقد ورشات تدريبية للطلبة باستخدام المكتبات الرقمية اعداد الأبحاث العلمية.

الكلمات المفتاحية: *المكتبات الرقمية، البحث العلمي، طلبة الدراسات العليا.*

The Role of University Libraries in Providing Digital Resources and Databases in Improving the Quality of Scientific Research From the Point of View of Postgraduate Students at Al-Hussein Bin Talal University

Abstract

The current study aims to determine the role of digital libraries in improving the quality of scientific research from the point of view of postgraduate students in Ma'an Governorate. To achieve this goal, the analytical descriptive approach was used in the social survey, and to collect data, a questionnaire consisting of (22) items distributed into three dimensions was developed to measure the role of digital libraries in improving the quality of scientific research from the point of view of postgraduate students in Ma'an Governorate. The study sample included (332) male and female postgraduate students from the Ma'an Governorate. The data was analyzed using the (SPSS) program.

The study revealed several results, the most important of which is that the study sample's assessment of the role of digital libraries in improving the quality of scientific research was in a high degree. The results also showed that there were no statistically significant differences in the study sample's estimation of the role of digital libraries in improving the quality of scientific research due to the gender variable, while there were statistically significant differences due to the variables of age and academic specialization. Based on the results of the study, the researcher recommended the necessity of holding training workshops for students using digital libraries to prepare for scientific research.

Keyword: *digital libraries, scientific research, postgraduate students*.

المقدمة

يقاس التقدم العلمي لأي دولة من خلال قدرتها على مواكبة التطورات في العالم؛ عن الإنسان والكون والحياة وإجراء البحوث التي تساهم في نموها وتقدمها. لذلك فإنّ التقدم العلمي للأمة يعتمد على مخزونها من البحث العلمي لمجتمعها وقدرة المجتمع على توظيف هذا المخزون في عمليات التنمية الشاملة التي تحقق التقدم في الحياة وفق متطلبات المجتمع على مستوى العصر، حيث لا يوجد تنمية بدون بحث علمي ولا تقدم بدون معرفة وعلم. يتصف عصرنا الحالي

بالتطور التكنولوجي وزيادة هائلة في كمية المعلومات ودقتها وسهولة التعامل معها والحصول عليها، وبالتالي أصبح التطور التكنولوجي من أهم الوسائل التي تسهم في الحصول على المعلومات وتنظيمها وعرضها وخدم العديد من القطاعات ومنها قطاع التعليم، حيث استفاد المعلمون والطلبة من التطور التكنولوجي الهائل في عصرنا الحالي لمواكبة التطور في مجال التعليم فضلاً عن مجال البحث العلمي(حشاني، 2019)

يعتبر البحث العلمي من أبرز سمات التعليم الجامعي، حيث يعتبر البحث العلمي من المهام الأساسية اليومية للجامعة، والتي من خلالها تكون علاقة الجامعة بالمجتمع وطبيعة حركتها اليومية، بحيث تقدم الجامعة للمجتمع الاستشارات التي تحتاجها في مختلف المجالات، وتوفر لها ما يحتاجه المجتمع من كفاءات بشرية مدربة ومؤهلة لمختلف قطاعاته التنموية، لذلك تحظى الجامعات بتقدير المجتمع ولا شك أنّ البحث العلمي الذي يمثل إحدى المهام الأساسية التي تميز الجامعات، يعطى لهذه الجامعات ومكانة وتقدير في المجتمع، وقد أصبحت جودة البحث العلمي أساسًا للتأكيد على قوة ودوام الجامعات والمؤسسات العلمية واستمراريتها بشكل عام في تحقيق أهدافها في ظل المنافسة الكبيرة التي تفرضها الحياة المعاصرة التي تعيش واقع وتداعيات العولمة بسلبياتها وإيجابياتها(شلايل، 2018).

في ظل البيئة التكنولوجية المتقدمة والنمو السريع في تنوع مصادر المعلومات الإلكترونية، ومدى انتشارها، وفي ضوء الترابط غير المنفصل بين العالم الرقمي والبحث العلمي، ولدت المكتبات الرقمية التي تمثل الوجه المتطور للمكتبة الإلكترونية من حيث التعامل مع المعلومات، حيث تمثل المكتبات الرقمية نقاط اتصال متعددة النماذج للوصول إلى المعلومات من خلال أجهزة الكمبيوتر لإجراء عمليات البحث(بوخملة، 2017). وقد أدركت الجامعات الأردنية أهمية المكتبات الرقمية لكونها عنصراً أساسياً في إعداد البحث العلمي خاصة لطلبة الدراسات العليا، ولم يعد هناك شك من حيث أهميتها أو تحقيقها للأهداف المرجوة، ولأنّ التحديات الجديدة والمتسارعة تتطلب إعداد مكتبة رقمية لتحدي متطلبات القرن الحادي والعشرين. ومن هنا وانطلاقاً من أهمية المكتبات الرقمية في إعداد البحث العلمي، جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور المكتبات الرقمية في جودة البحث العلمي من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في محافظة معان.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تحتل المكتبات الجامعية مكانة الريادة والقيادة في إعداد البحث العلمي بالرغم من الصعوبات والتحديات التي تواجهها في ظل تواجد البيئة الرقمية للمكتبات الجامعية الحديثة، فهناك كثير ممن يستخدمون الوسائل التكنولوجية التي

أدت إلى تغييرات جذرية في المجتمع حيث أصبح الوصول إلى كم المعلومات الهائل المتواجد في المكتبات الرقمية أسهل ويتم في أي وقت وأي زمن. وبالتالي، قامت الجامعات الأردنية تماشياً مع التطورات التكنولوجية المتسارعة والتطور الهائل في كم المعلومات المتوافرة رقمياً بربط الطلبة بالمكتبات الرقمية لتيسير الاستفادة منها في إعداد البحوث العلمية. وعلى الرغم من ذلك إلا أنّ الاهتمام بالأبحاث في هذا المجال يكاد يكون معدوماً –حسب اطلاع الباحثة–، من خلال عمل الباحثة ومسيرتها الدراسية لاحظت أهمية دراسة دور المكتبات الرقمية في جودة الأبحاث العلمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا لكونهم أكثر فئات الطلبة تعاملاً مع الأبحاث العلمية وأكثرهم استخداماً للمكتبات الرقمية. كما أكدت العديد من الدراسات السابقة أهمية المكتبات الرقمية في تنمية قدرات الباحثين، ودورها المهم في توفير مصادر معلومات متنوعة تناسب التخصصات المختلفة للطلبة، وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالأسئلة التالية:

- ما دور المكتبات الجامعية في إتاحة المصادر الرقمية وقواعد البيانات في تحسين جودة البحث العلمي من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة الحسين بن طلال؟
- ما هي مقترحات تطوير دور المكتبات الجامعية في إتاحة المصادر الرقمية وقواعد البيانات لتحسين جودة البحث العلمي لطلبة الدراسات العليا؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لدور المكتبات الرقمية في تحسين جودة البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا في محافظة معان تُعزى لمتغيرات (الجنس، العمر، التخصص)؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق ما يلي:

- تحديد درجة تقدير عينة الدراسة لدور المكتبات الجامعية في إتاحة المصادر الرقمية وقواعد البيانات في تحسين جودة البحث العلمي من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة الحسين بن طلال.
- اقتراح سبل لتطوير دور المكتبات الجامعية في إتاحة المصادر الرقمية وقواعد البيانات في تحسين جودة البحث العلمي من وجهة نظر طلبة الدراسات.
-

أهمية الدراسة

تتلخص أهمية الدراسة بما يلي:

الأهمية النظرية:

مع انتشار استخدام الحاسوب في المؤسسات التعليمية والدور المتنامي للبحث العلمي في تطوير تفكير الطلبة وتحفيزهم للمعرفة والاكتشاف، تكمن أهمية الدراسة الحالية في تناولها موضوع مهم وهو التعرف على دور المكتبات الرقمية في تحسين جودة البحث العلمي من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في محافظة معان نظراً للدور الفعال لتلك المكتبات في إعداد الأبحاث والوصول إلى المعلومات المطلوبة، وهذا ما يتناسب مع التطور التكنولوجي الذي تشهده الحياة التي نعاصرها الآن، وبالتالي يحتاج طلبة الدراسات العُليا إلى امتلاك المهارات الأساسية التي تمكنهم من استخدام تلك المكتبات الرقمية في إعداد الأبحاث العلمية.

الأهمية العملية:

تقدم الدراسة الحالية نتائج وتوصيات للقائمين على المكتبات الجامعية حول أهمية توفير المكتبات الرقمية للطلبة لما تقدمه من معلومات هائلة سهّل الوصول إليها والتعامل معها وذلك لأهميتها في إعداد البحث العملي، وأهم المعوقات للعمل على تجاوزها والحد منها. كما تساعد الدراسة في ترسيخ وتعميم أهمية المكتبات الرقمية في اعداد الأبحاث العلمية وأهمية تدريب طلبة الدراسات العليا على استخدامها.

حدود الدراسة

- **الحدود الموضوعية:** تتحدد الدراسة الحالية بالتعرف علىدور المكتبات الجامعية في إتاحة المصادر الرقمية وقواعد البيانات في تحسين جودة البحث العلمي من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة الحسين بن طلال.
- **الحدود البشرية:** تم تطبيق الدراسة الحالية على مجموعة من طلبة الدراسات العُليا من جامعة الحسن بن طلال في محافظة معان.
- **الحدود الزمانية:** تم تطبيق هذه الدراسة في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2022/2021.
- **الحدود المكانية:** طبقت الدراسة الحالية في محافظة معان جنوب الأردن.

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية

- **المكتبة الرقمية:** نظام معلومات تتوفر فيه موارد المكتبة في شكل معالج بوساطة الحاسوب وتعتمد فيه جميع وظائف الاقتناء والحفظ والاسترجاع والتوافر على تقنية الرقمنة (قرزيز، 2021). **وتعرفها الباحثة إجرائياً** بأنها تقنية حديثة لتخزين كمية هائلة من مصادر المعلومات المنظمة في أشكال رقمية من خلال استخدام تقنيات الاسترجاع الذكية المتاحة عبر الإنترنت لتزويد المستفيدين بالمعلومات الرقمية، وتمكينهم من الوصول المباشر إلى مصادر المعلومات المنشورة إلكترونيًا بأقل قدر ممكن من الوقت والجهد، كما أنّها لا تحتاج إلى مبانٍ لاحتوائها.
- **البحث العلمي:** وسيلة دراسة يمكن من خلالها التوصل إلى حل لمشاكل محددة عن طريق تقييم شامل ودقيق لجميع الأدلة التي يمكن التحقق منها والأدلة التي تتعلق بها تلك المشكلة(عبدالله و عبدالكريم، 2020). **وتعرفه الباحثة إجرائياً** بأنه منهج عملي منظم لمجموعة من الإجراءات والأساليب الدقيقة والموضوعية التي يتم إجراؤها لدراسة حقيقة علمية للوصول إلى الأهداف والغايات المرجوة.

الإطار النظري والدراسات السابقة

يتطلب البحث العلمي تفصيلاً شاملاً ودقيقاً لجميع البيانات والمعلومات التي ترتبط بمشكلة محددة، وبالتالي، إن البحث العلمي يعتبر نتيجة جهد منظم يهدف إلى الإجابة على سؤال أو مجموعة من الأسئلة المتعلقة بموضوع ما باتباع الطرق الخاضعة لقواعد محددة، ومع التطور التكنولوجي والثورة المعرفية التي هيمنت على جوانب الحياة كافة بما فيها الجوانب العلمية بات البحث العلمي مرتبطاً بالتكنولوجيا والمكتبات الرقمية التي توفر كماً هائلاً من المعلومات التي يمكن الوصول إليها في أي وقت بأقل جهد وأقل تكلفة، وبغية تطوير البحث العلمي في المؤسسات التعليمية سواء مدارس أو جامعات استغل الطلبة المكتبات الرقمية لتحسين جودة الأبحاث العلمية(Rafi، JianMing، &Ahmad، 2019).

أولاً: المكتبات الجامعية

عُرفت الكتابة في الماضي بطرق وأشكال مختلفة، حيث تطورت عبر العصور بما في ذلك الكتابة في بلاد ما بين النهرين وعلى ضفاف النيل ومن أشهر ما عرف مكتبة نينوى ودار الكتب وبابل جميعها قبل الميلاد. في العصر الجاهلي، كانت الكتابة تعتبر من سمات الهيبة والسمو، وفي بداية الإسلام جاءت المكتبة الأولى التي تضم الكتاب الأول في القرن الثاني، حيث ظهرت الكتب والدواوين، مما ساعد على تطور حركة تدوين التراث والتاريخ وظهرت المكتبات حيث أدى

تطور المكتبات إلى ظهور أنواع منها مكتبات المساجد والجوامع، ومكتبات خاصة بالأمراء والخلفاء، ومكتبات خاصة بالعلماء والأدباء، ومكتبات مدرسية، ومكتبات عامة (حربي والشمري، 2022). تعتبر المكتبة من السمات الرئيسية الدالة على ثقافة الشعوب، فهي المصدر الرئيس للعلماء والباحثين للحصول على المعلومات والبيانات التي يحتاجون إليها وقد تطورت المكتبات وتنوعت على مدار الأيام والعصور، ويعود الفضل إلى التطور في وسائل الحفظ لهذه المعلومات وتبادلها، ولم تقتصر المكتبات على الكتب الورقية بل تطورت وأصبح هناك خدمات إلكترونية يستطيع المستفيد من خلالها الحصول على المعلومات تحت إشراف مسؤول المكتبة حيث يتم تعريف المكتبة على أنها مكان لحفظ الكتب وهي مكان الكتاب والكتابة وقاموس أكسفورد يعرف المكتبة كغرفة أو مجموعة غرف بها كتب متنوعة تفيد عامة الجمهور أو مجموعات مخصصة للقراءة والدراسة. ويتميز هذا العصر الذي نعيشه بأهمية المعلومات وزيادتها؛ لأنّها مورد للتنمية في جميع القطاعات، وهي أساس أي تقدم حضاري أو صناعي أو علمي أو ثقافي لذلك تم وصفها بأنها اللبنة الأساسية لأي مؤسسة (مدرسة، كلية، جامعة) وليس مكانًا يتم فيه تخزين الكتب (Sultan & Rafiq, 2021).

وفي عصرنا الحالي، أصبحت المكتبة الجامعية تعتبر في مكانة القلب بالنسبة للجامعة لما لها من فوائد وأهمية في عمليات البحث العلمي، فتقدم خدمات لأفراد الجامعة من أعضاء هيئة التدريس وطلبة وإداريين، وتساعد الطلبة في إعداد دراساتهم وأبحاثهم وكذلك في توفير الكتب والدوريات والرسائل الجامعية والمكتبات الرقمية والأبحاث وغيرها (Sehar & Shahid, 2020). كما تعتبر الخدمات المعلوماتية التي تقدمها المكتبات الجامعية محورًا رئيسًا في تحقيق الجودة والتميز والتغذية الإيجابية التي يقدمها المستفيدون من خلال إعطاء تصور إيجابي لهذه الخدمات، كما تعد مكتبة الجامعة قطاعاً تعليميّاً علمياً ومركزاً للبحوث المتعلقة برسالتها في الدراسة والتعليم وخدمة المجتمع، وهي قطاع تدعمه الجامعة وتديره لتلبية الاحتياجات العلمية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس وكل من يحتاجها (Li et al., 2020).

وتعد المكتبة الجامعية هي أحد أنواع المكتبات الأكاديمية التي تنشئها الجامعة وتمولها وتديرها لتقديم خدمات معلوماتية متنوعة لمجتمع الجامعة، ومن أهم أهدافها توفير المصادر المعلوماتية لتخدم جميع التخصصات العلمية وتسهل عمليات البحث والاسترجاع، والعمل على تطوير أنظمة المكتبات بما يتماشى مع التطور الحديث، من خلال البرامج المعدة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين، وكيفية استخدام مصادر المعلومات المتاحة، وكذلك العمل على تهيئة المناخ المناسب للدراسة والبحث داخلها (Neog, 2020).

ثانياً: المكتبات الرقمية

نتيجة الاستخدام الكبير لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير أساليب تخزين المعلومات، ظهر مفهوم المكتبة الرقمية، حيث تطورت هذه المكتبات واستفادت من التطورات التكنولوجية من أجل العمل على تقديم أفضل الخدمات للأفراد المختلفين بغض النظر عن الزمان والمكان. تعمل المكتبات على توفير مصادر المعلومات الإلكترونية كدعم للتعليم ومصدر مهم في تطويره، حيث تساعد على استرجاع الدروس وفهمها وزيادة التحصيل الدراسي (شاهين، 2019). في الوقت الحاضر، تواجه المكتبات الرقمية حول العالم مجموعة من التحديات التي يجب العمل للتغلب عليها من أجل تحسين خدمات المعلومات، والذي يتم من خلال العمل على التبني الصحيح للتكنولوجيا الرقمية؛ لأنّ الرؤية المستقبلية تستند إلى إنشاء مكتبات رقمية تلبي الاحتياجات الأكاديمية والبحثية خلال فترة قصيرة. وفي هذا العصر الذي تتضاعف فيه المعلومات كل عامين مما يستدعي ضرورة استخدام قواعد بيانات قادرة على استيعاب هذا الكم الهائل من المعلومات الصادرة في شكل مقالات وتقارير وكتيبات وكتب، مما أدى إلى ظهور المكتبة الرقمية والتي تساعد على فهرسة المعلومات ونشرها واستردادها عبر شبكة الإنترنت من أي مكان وزمان (مهنا ومحمد، 2020).

وقد أشار العبيدي (2018) إلى أن المكتبة الرقمية هي نظام يعمل على توفير المعلومات، وجعلها متاحة في شكل رقمي، والحفاظ عليها بمرور الوقت للسماح بالوصول إليها واستخدامها بمرور الوقت بسهولة من قبل أفراد مختلفين وفقًا للاحتياجات التعليمية. كما ويشير الغامدي وعباس (2021) إلى أنها مجموعة من الموارد الإلكترونية والتقنيات الرقمية المرتبطة بها التي تسهل إنشاء المعلومات والبحث عنها واستخدامها. ومن خلال التعريفات السابقة للمكتبة الرقمية يجد الباحث أنها جميعا تدور حول أنها مجموعة منظمة من المعلومات، تصحبها بعض الخدمات، حيث تكون المعلومات مخزنة في أشكال رقمية ومتاحة عبر إحدى الشبكات.

وقد أدى الاهتمام المتزايد بعملية البحث العلمي، وارتفاع أسعار طباعة ونشر الكتب الورقية إلى البحث عن وسيلة أخرى يتم من خلالها تنظيم وتقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات. إذ تتميز المكتبة الرقمية بقدرتها العالية على تخزين وتنظيم ونشر واسترجاع المعلومات بدقة وفعالية لخدمة الأفراد المختلفين، كما تتميز المكتبة الرقمية بالاعتماد على الكمبيوتر بالكامل، مما يوفر الوقت والجهد في البحث عن المعلومات مع التغلب على الحاجز المكاني للمكتبة التقليدية. ومن أهم الخدمات التي تعمل المكتبات الرقمية على تقديمها، كما أشار Alzahrani (2019)، هي في توفير مصادر

المعلومات الإلكترونية، وتمكين البحث في قواعد البيانات، وتوفير الفهرسة الإلكترونية لمصادر المعلومات الإلكترونية المختلفة، وتمكين المستخدم من إجراء عمليات بحث انتقائية عن المعلومات الإلكترونية، وتقديم ملخصات للعديد من الأبحاث والدراسات والوثائق المنشورة التي يصعب الحصول عليها يدويًا.

ثالثاً: مكتبة جامعة الحسين بن طلال

تأسست مكتبة جامعة الحسين بن طلال عام 1999، وفي الفصل الدراسي الأول من عام (2005/2004) صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على تسميتها بمكتبة الأمير الحسين بن عبد الله، ومنذ السنة الدراسية الأولى (2000/1999) استطاعت المكتبة أن تحقق نمواً وتطوراً سريعاً، ويعتبر مبنى المكتبة الجديد معلماً حضارياً بارزاً من معالم الجامعة. حيث تم بناؤه وفق أحدث التصاميم المعمارية، المستوحاة من الطراز المعماري الإسلامي ومنسجماً مع بقية مباني الجامعة ومرافقها، متوسطاً مباني الجامعة وبمثابة القلب النابض لها، ويتكون المبنى من ثلاثة طوابق بمساحة إجمالية مقدارها (11.000م^2).

في الوقت الحاضر، تحتل المكتبة الطابق الأرضي، الذي يتألف من القاعات والمرافق التالية:

قاعة الكتب العربية مع 166 مقعداً للقراء.

قاعة الكتب الأجنبية 134 مقعداً للقراء.

قاعة الدوريات العربية والأجنبية التي تتسع لـ 172 شخصاً.

القاعة السمعية والبصرية والتي تتسع لـ 40 شخصاً.

ومكاتب الإعارة والكتالوجات الالكترونية باللوبي، مع 5 أجهزة كمبيوتر للبحث.

بالإضافة إلى ذلك، هناك أقسام المكتبات التالية: قسم التزويد، قسم التصنيف والفهرسة، قسم الإعارة، قسم المراجع والدوريات، وإدارة التطبيقات وخدمات الكمبيوتر وفي الطابق الأول يضم الكمبيوتر، أجهزة قواعد البيانات؛ والمواد الرقمية كذلك.

وتشترك المكتبة بمجموعة من قواعد المعلومات الإلكترونية ويتم الدخول على هذه القواعد عبر موقع الجامعة وهي كالآتي:

- Ebsco تحتوي على مجلات علمية من جميع حقول المعرفة ولكافة التخصصات.
- Qistas – قسطاس وهو محرك بحث قانوني.
- Scopus وهي قاعدة بيانات تحتوي على ملخصات ومراجع من مقالات منشورة في مجلات أكاديمية محكمة.
- Ebrary للكتب الإلكترونية وعددها يزيد عن 140ألف كتاب.

الدراسات السابقة

بعد اطلاع الباحثة على الدراسات السابقة وجدت بعض الدراسات العربية والأجنبية ذات العلاقة بالدراسة الحالية، حيث أوضحت الدراسات السابقة مدى إسهام المكتبات الرقمية ومصادر المعلومات الرقمية في تحسين جودة الأبحاث العلمية ومن هذه الدراسات:

دراسة قرزي(2022) التي تهدف إلى البحث في واقع استخدام أدوات البحث سواء التي توفّرها المكتبات الجامعية، أو التي توفرها شبكة الإنترنت من قبل عينة من طلبة الدراسات العليا بجامعتي قسنطينة 2 /الجزائر وبابل /العراق، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت الاستبانة كأداة أساسية لجمع بيانات الدراسة من عينة الدراسة البالغ عددهم (120) طالباً وطالبة من الجامعات محل الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى أنّ استخدام أفراد العينة يرتكز بصورة كبيرة على محركات البحث العامة من خلال البيئة الرقمية بنسبة (84%). وقد أوصت الدراسة بإعادة النظر في تحديث البرامج التدريبية أو المناهج التعليمية في الجامعة بما يتماشى مع التركيز على أساليب البحث من خلال البيئة الرقمية لأنّها أمر مهم للغاية.

وفي دراسة قام بها Rafi، JianMing، &Ahmad(2019) كان الهدف الأساسي منها تقييم تأثير مصادر قاعدة بيانات المكتبة الرقمية على جودة البحث الأكاديمي، وقد استخدمت الدراسة الأسلوب الإحصائي للانحدار الخطي البسيط لتحليل البيانات لفهم تأثير قواعد البيانات الرقمية على جودة البحث العلمي. وقد أظهرت النتائج أن هناك تأثيرًا ذا دلالة إحصائية لقواعد البيانات الرقمية على جودة البحث العلمي، كما بينت أنه يمكن أن يعزز الاستخدام النهائي لموارد قاعدة البيانات القياسية البحث الأكاديمي العالي لتطوير الأفكار المبتكرة وتحسين القدرات المعرفية للباحثين.

أما دراسة شاهين (2019) فقد هدفت إلى التعرف على دور المكتبات الرقمية في تحسين جودة البحث العلمي لطلبة الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في ضوء بعض متغيرات التصنيف: (الجنس، العمر، التخصص، الجامعة)، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي في أسلوبه التحليلي، وطبقت على عينة قوامها (306) من طلبة الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية: (الأقصى ، الإسلامية ، الأزهر).وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها؛ أنّ درجة تقدير الطلبة لدور المكتبات الرقمية في تجويد البحث العلمي جاءت بدرجة مرتفعة، كما بينت النتائج أنّه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لدور المكتبات الرقمية في تجويد البحث العلمي تُعزى لمتغيرات الجنس، والعمر والتخصص، كما تم التوصل إلى عدة سبل لتطوير دور المكتبات الرقمية في تجويد البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية.

دراسة محمد (2018) التي تهدف لمعرفة دور المكتبات الجامعية في تطوير البحث العلمي في ظل البيئة التكنولوجية، ولقد اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات من أفراد عينة البالغ عددهم (50) فرداً. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، أن نسبة العازفين عن استخدام المكتبة بلغت (67%) بحجة قدم المصادر وضعف الخدمات التي تقدمها المكتبات، كما أن أغلب المستجيبين يفضلون المكتبة الإلكترونية لحداثة مصادرها ويمكن استخدامها في أي وقت، وقد أوصت الدراسة بضرورة ربط مكتبات الجامعة بقواعد البيانات العالمية.

كما أجرت بوخملة(2017) دراسة بهدف التعرف على تأثير البيئة الرقمية على ممارسات البحث العلمي للاساتذة الباحثين، ولتحقيق هدف الدراسة اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي حيث استخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة التي تمثلت بـ (16) فرداً. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة من ضمنها أن الأساتذة الجامعيين أصبحوا أكثر ميلاً تجاه القواعد الرقمية في إعداد الأبحاث، وقد أوصت الباحثة بضرورة تخصيص الجامعة لمبالغ مالية من أجل الاشتراك بالمجلات العالمية لتوفير قاعدة بيانات رقمية للجامعات.

تعقيب على الدراسات السابقة

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة وجدت الباحثة بأن هناك عدداً من أوجه الاتفاق والاختلاف مع الدراسة الحالية، اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الهدف حيث إنّ غالبية الدراسات كان الهدف منها التعرف على دور المكتبات الرقمية في تحسين وتطوير البحث العلمي، كما اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في استخدام

المنهج الوصفي التحليلي، بينما من ناحية العينة فقد اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة قرزي(2022) ودراسة شاهين (2019) حيث استهدفوا طلبة الدراسات العليا، حيث كانت دراسة القرزي في العراق ودراسة شاهين في فلسطين، بينما الدراسة الحالية تم إجراؤها على طلبة الدراسات العليا في الأردن، وتحديداً في محافظة معان وبالتالي تعد هذه الدراسة الأولى من نوعها التي تناولت موضوع المكتبات الرقمية وجودة البحث العلمي على مستوى الأردن.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في إعداد البحث العلمي، وبناء أداة الدراسة، بالإضافة إلى المساعدة في اختيار المنهج المناسب لموضوع الدراسة، فضلاً عن الاستفادة من الدراسات السابقة كمراجع.

الطريقة والاجراءات

منهج الدراسة

استخدمت الباحثةالمنهج الوصفي التحليلي بالمسح على عينة الدراسة وذلك لملائمته لطبيعة الدراسة والتي تهدف إلى توضيح دور المكتبات الرقمية في تحسين جودة البحث العلمي من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في محافظة معان.

مجتمع الدراسة وعينته

يمثل مجتمع الدراسة جميع طلبة الدراسات العُليا بمحافظة معان جنوب الأردن والبالغ عددهم 1362 طالب وطالبة (مركز الملكة رانيا، 2021). أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بالطريقة القصدية وهم طلبة جامعة الحسين بن طلال فقد تم توزيع (400) استبيان على طلبة الدراسات العليا في محافظة معان بشكل ورقي، وقد تم استرداد (354) استبانة، وبعد تدقيق الاستبانات للتحقق من صحتها تم استبعاد (22) استبانة لعدم اكتمال الإجابات وعدم الجدية في الإجابة، وبذلك أصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (332) استبانة مما يشكل ما نسبته (83%) من مجموع الاستبانات التي تم توزيعها. وبذلك فإنّ عينة الدراسة تتكون من 332 طالباً وطالبة من طلبة الدراسات العليا من محافظة معان، مما تشكل ما نسبته (24.4 %) من مجتمع الدراسة، والجدول (1) يوضح خصائص عينة الدراسة:

جدول 1: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	137	41.3
	أنثى	195	58.7
العمر	22–32	185	55.7
	33 فما فوق	147	44.3
التخصص	دراسات إنسانية	186	56.0
	دراسات علمية	146	44.0
المجموع		**332**	**100.0**

يبين الجدول رقم (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية، حيث يظهر من الجدول أن النسبة الأكبر من المبحوثين كانت من فئة الإناث بنسبة (58.7%) من أفراد عينة الدراسة وربما يعود ذلك إلى أنّ الإناث يهتممن بشكل أكبر في التعليم العالي والبحث العلمي. كما يظهر الجدول أن النسبة الأكبر من المبحوثين كانت من الفئة الذين تتراوح أعمارهم من 22–32 سنة بنسبة (55.7%)، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن هذه الفئة هم خريجو الجامعات الجدد الذين يسعون إلى امتلاك شهادات أعلى في ظل المنافسة الشديدة في سوق العمل. ويبين الجدول أيضاً أن النسبة الأكبر من المبحوثين كانت من فئة الدراسات الإنسانية بنسبة مئوية بلغت (56%) في حين أن فئة الدراسات العلمية بلغت (44%) وربما يعود ذلك إلى أن الدراسات الإنسانية بحاجة أكثر إلى إجراء البحوث بينما التخصصات العلمية تعتمد على الجانب التطبيقي بشكل أكبر.

أداة الدراسة

قامت الباحثة بتطوير استبانة مخصصة للدراسة الحالية تهدف إلى جمع البيانات من أفراد العينة حول دور المكتبات الرقمية في تحسين جودة البحث العلمي من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا وذلك بالرجوع إلى الأدبيات السابقة ذات الصلة كدراسة حامد وطواهير (2018)، وقد تكونت الاستبانة من22 فقرة موزعة على أربعة محاور؛ المحور الأول: البيانات الديموغرافية للطلبة (الجنس، العمر، التخصص الدراسي)؛ المحور الثاني: دور المكتبات الرقمية في تحسين جودة الأبحاث العلمية؛ المحور الثالث: مقترحات لتطوير دور المكتبات الرقمية في تحسين جودة الأبحاث العلمية من وجهة نظر

طلبة الدراسات العليا، وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) لتحديد تقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات الاستبانة.

صدق الأداة

بهدف التأكد من صدق أداة الدراسة الظاهري قامت الباحثة بعرض أداة الدراسة بصورتها الأولية على لجنة تتكون من ستة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص بالجامعات الأردنية وذلك للتأكد من ملاءمة أداة الدراسة مع الأهداف المرجوة، والتدقيق بصلاحية فقرات الاستبانة من حيث الصياغة اللغوية وتم الأخذ بمقترحاتهم من حيث التعديل أو استبدال بعض الفقرات لتخرج أداة الدراسة بصورتها النهائية.

ثبات أداة الدراسة

قامت الباحثة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا للتأكد من ثبات الاستبانة، وذلك بهدف التأكد من الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة حسب معاملات معادلة ألفا كرونباخ للاستبانة ككل، وقد بلغ معامل ألفا للاستبانة ككل (0.901) وهي قيمة مرتفعة وكافية لإجراء الدراسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحليل البيانات التي تم جمعها من أفراد عينة الدراسة باستخدام الاستبانة، قامت الباحثة بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك من خلال الأساليب الإحصائية التالية:

- معادلة ألفا كرونباخ للتعرف على درجة ثبات أداة الدراسة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدراسة إجابات المبحوثين حول فقرات أداة الدراسة.
- التكرارات لدراسة خصائص عينة الدراسة.
- اختبار t لإيجاد الفروق بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة.

نتائج الدراسة ومناقشتها

من خلال هذا الجزء من البحث سيتم عرض لنتائج الدراسة، وسيتم عرضها وفقاً لأسئلة الدراسة، وفيما يلي عرض لذلك

للإجابة عن السؤال الأول الذي ينص على "– **ما دور المكتبات الجامعية في إتاحة المصادر الرقمية وقواعد البيانات في تحسين جودة البحث العلمي من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة الحسين بن طلال ؟**" تم تحديد التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على فقرات محور "**تقدير عينة الدراسة لدور المكتبات الرقمية في جودة البحث العلمي**"، وكانت النتائج كما يلي:

جدول 2: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات تقدير عينة الدراسة لدور المكتبات الرقمية في تحسين جودة البحث العلمي مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
12	تتيح لي المكتبات الرقمية الوصول إلى المواد العلمية التي كانت مقتصرة في السابق على مناطق جغرافية معينة.	4.77	0.426	مرتفعة
6	توفر المكتبات الرقمية التنوع في الدراسات السابقة والمراجع والدوريات.	4.60	0.497	مرتفعة
10	تحقق المكتبات الرقمية أهداف طلاب الدراسات العليا عند البحث عن المعلومات.	4.60	0.497	مرتفعة
9	تساعد المكتبات الرقمية طلبة الدراسات العليا في تجميع الإطار النظري.	4.57	0.502	مرتفعة
13	توفر المكتبات الرقمية خدمة لتنزيل الملفات (دراسات وأطروحات) بصيغة pdf.	4.40	0.847	مرتفعة
8	تساهم المكتبات الرقمية في استعادة قدرة طلاب الدراسات العليا على ابتكار أعمال فكرية جديدة.	4.37	0.690	مرتفعة
7	تساعد المكتبات الرقمية الطلاب على اختيار موضوعات بحثية جديدة ورائدة في محور تخصصاتهم.	4.26	0.780	مرتفعة
11	تنظم المكتبات الرقمية محتوياتها حسب اهتمامات وتخصصات طلاب الدراسات العليا.	4.23	0.426	مرتفعة
5	توفر المكتبات الرقمية دليلاً لخطوات البحث العلمي وطريقة إعداده.	4.15	0.881	مرتفعة
3	تساعد المكتبات الرقمية في العثور على عناوين جديدة وذات مغزى.	4.01	0.953	مرتفعة
1	تعمل المكتبات الرقمية على تحسين مهارة الاستقصاء الذاتي للمعلومات.	3.85	0.851	مرتفعة
14	تدعم مواقع المكتبات الرقمية البحث عن الدراسات باستخدام الكلمات المفتاحية.	3.66	0.998	متوسطة
15	تسهل المكتبات الرقمية خدمة الاسترشاد بآراء وتجارب المتخصصين أثناء البحث عن مصادر المعلومات العامة.	3.66	0.998	متوسطة
2	تمنحني المكتبات الرقمية مهارات البحث العلمي لأنها تحتوي على أدلة البحث العلمي.	3.25	0.910	متوسطة
4	توفر المكتبات الرقمية عملية البحث والقراءة بكل سهولة.	3.12	0.962	متوسطة
	المحور ككل	**4.32**	**0.91**	**مرتفعة**

يوضح الجدول (2) أنّ معظم الفقرات جاءت بدرجات مرتفعة، وأنّ المتوسط الحسابي للمحور ككل كان (4.32) وانحراف معياري (0.91). وجاءت الفقرة رقم (12) التي تنص على أن "تتيح لي المكتبات الرقمية الوصول إلى المواد العلمية التي كانت مقتصرة في السابق على مناطق جغرافية معينة." في المرتبة الأولى بمتوسط (4.77) ودرجة تقدير

مرتفعة مما يدل على أنّ المكتبات الرقمية قد عملت على التخلص من الحدود الجغرافية ومكنت الطلبة من الوصول إلى مختلف الدراسات من مختلف مناطق العالم بكبسة زر وبأقل وقت وجهد، وتتفق النتائج أعلاه مع دراسة شاهين (2019) التي توصلت إلى أن أغلب المستجيبين يفضلون المكتبة الإلكترونية لحداثة مصادرها ويمكن استخدامها في أي وقت.

بينما جاءت الفقرة رقم (4) التي نصت على "توفر المكتبات الرقمية عملية البحث والقراءة بكل سهولة." في المرتبة الأخيرة، بمتوسط قدره (3.12) بدرجة متوسطة، وتعزو الباحثةذلك إلى أن السبب في صعوبة الوصول إلى بعض المكتبات الرقمية هو الحاجة إلى اشتراكات بمكتبات محددة أو شراء تلك الدراسات وذلك قد يحد الطلبة من الوصول إلى العديد من الدراسات، وتتفق النتيجة هذه مع دراسة محمد (2018) التي توصلت الدراسة إلى أن نسبة العازفين عن استخدام المكتبة بلغت (67%) بحجة قدم المصادر وضعف الخدمات التي تقدمها المكتبات.

للإجابة عن السؤال الثاني والذي ينص على "**ما هي مقترحات تطوير دور المكتبات الرقمية في تحسين جودة البحث العلمي لطلبة الدراسات العليا**" تم تحديد المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة، وكانت النتائج كما يلي:

جدول 3: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات تقدير عينة الدراسة لمقترحات لتطوير دور المكتبات الرقمية في تحسين جودة البحث العلمي مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
6	نشر الثقافة المعلوماتية والتوعية الشاملة بطرق إعداد الأبحاث العلمية باستخدام المكتبات الرقمية	4.36	0.84	مرتفعة
5	تطوير التشريعات والسياسات والقوانين لمواكبة التطورات الرقمية	4.15	0.88	مرتفعة
7	تشجيع أعضاء هيئات التدريس في الجامعات الأردنية بنشر الأبحاث والدراسات في مكتبات رقمية مجانية للاستفادة من خبراتهم	4.09	0.87	مرتفعة
3	عقد دورات تدريبية لطلبة الدراسات العليا في أساسيات البحث في المكتبات الرقمية وكيفية الاستفادة من تلك المكتبات	4.01	0.95	مرتفعة
1	توفير الجامعات ميزانيات مالية للاشتراك بقواعد البيانات العالمية.	3.85	0.85	مرتفعة
2	توفير الإرشادات والتعليمات للتعامل مع المكتبات الرقمية في اعداد الأبحاث العلمية	3.80	0.91	مرتفعة
4	قيام وزارة التعليم العالي بتوفير مكتبة رقمية مجانية لطلبة الجامعات بشكل عام	3.75	0.96	مرتفعة
	المحور ككل	**4.52**	**0.75**	**مرتفعة**

يوضح الجدول (3) أنّ معظم الفقرات جاءت بدرجات مرتفعة، وأنّ المتوسط الحسابي للمحور ككل كان (4.52) وانحراف معياري (0.75). وجاءت الفقرة رقم (6) والتي تنص على أن "نشر الثقافة المعلوماتية والتوعية الشاملة بطرق إعداد الأبحاث العلمية باستخدام المكتبات الرقمية." في المرتبة الأولى بمتوسط (4.36) ودرجة تقدير مرتفعة مما يدل على حاجة الطلاب وخصوصاً طلبة الدراسات العليا للتوعية بأهمية المكتبات الرقمية في إعداد البحث العلمي من خلال ورشات عمل وعقد دورات تدريبية تختص بإعداد الأبحاث العلمية باستخدام المكتبات الرقمية وربما إدراج مواد دراسية ضمن برنامج الدراسات العليا يُعنى بأساسيات استخدام المكتبات الرقمية بإعداد الأبحاث العلمية، بينما جاءت الفقرة رقم (4) التي نصت على "قيام وزارة التعليم العالي بتوفير مكتبة رقمية مجانية لطلبة الجامعات بشكل عام." في المرتبة الأخيرة، بمتوسط قدره (3.75) بدرجة تقدير مرتفعة، وتعزو الباحثةذلك إلى أن السبب في صعوبة الوصول إلى بعض المكتبات الرقمية هو الحاجة إلى اشتراكات بمكتبات محددة أو شراء تلك الدراسات وبالتالي هناك اتفاق مرتفع بين الطلبة على ضرورة توفير مكتبات رقمية مجانية يسهل الوصول إليها.

للإجابة عن السؤال الثالث الذي ينص على "**هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لدور المكتبات الرقمية في تحسين جودة البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا في محافظة معان تُعزى لمتغيرات (الجنس، العمر، التخصص)؟**" وينبثق عن السؤال الثالث الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لدور المكتبات الرقمية في تحسين جودة البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا في محافظة معان تُعزى لمتغير الجنس.**
- **الفرضية الثانية: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لدور المكتبات الرقمية في تحسين جودة البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا في محافظة معان تُعزى لمتغير العمر.**
- **الفرضية الثالثة: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لدور المكتبات الرقمية في تحسين جودة البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا في محافظة معان تُعزى لمتغير التخصص الدراسي.**

وللتحقق من صحة الفرضيات تم استخدام اختبار ت (t test) للفروق بين متوسطات عينتين مستقلتين للمقارنة بين متوسط تقديرات أفراد العينة لدور المكتبات الرقمية في تحسين جودة البحث العلمي بين الذكور والإناث، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

جدول 4: نتائج اختبار (ت) لفرضيات الدراسة

مصدر التباين	الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
الجنس	ذكر	137	4.28	0.91	0.707	(0.171) غير دال إحصائياً
	أنثى	195	4.37	0.89		
العمر	22-32	185	4.77	0.65	1.217	(0.004) دال إحصائياً
	33 فما فوق	147	4.61	0.78		
التخصص الدراسي	دراسات إنسانية	186	4.67	1.00	1.435	(0.001) دال إحصائياً
	دراسات علمية	146	3.91	0.97		

يتضح من جدول رقم (4) النتائج التالية:

- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لدور المكتبات الرقمية في تحسين جودة البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا في محافظة معان تُعزى لمتغير الجنس وبالتالي يتم رفض الفرضية الأولى.
- يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لدور المكتبات الرقمية في تحسين جودة البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا في محافظة معان تُعزى لمتغير العمر وبالتالي يتم قبول الفرضية الثانية.
- يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لدور المكتبات الرقمية في تحسين جودة البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا في محافظة معان تُعزى لمتغير التخصص الدراسي وبالتالي يتم قبول الفرضية الثالثة.

التوصيات

بناء على ما سبق من نتائج توصي الباحثة بما يلي:

- ضرورة عقد ورشات تدريبية لطلبة الدراسات العليا باستخدام المكتبات الرقمية في إعداد الأبحاث العلمية.

- يجب تشجيع طلبة الدراسات العليا على استخدام المكتبات الرقمية من خلال اعطائهم واجبات يتطلب إعدادها استخدام تلك المكتبات مثل الأبحاث العلمية ومن ثم تقديم تغذية راجعة لهم بهدف تحسين مهاراتهم في البحث العلمي.
- ضرورة نشر أعضاء هيئات التدريس الأبحاث العلمية والدراسات في المكتبات الرقمية المجانية بهدف الاستفادة من خبراتهم في إعداد الأبحاث.
- ضرورة اهتمام وزارة التعليم العالي بتوفير مكتبات رقمية مجانية يسهل الوصول إليها من غير اشتراكات مالية أو أية معيقات.
- إجراء مزيد من الدراسات حول المكتبات الرقمية وأهميتها في إعداد الأبحاث العلمية واستخداماتها العديدة لدى طلبة الجامعات بشكل عام.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- بوخملة، فوزية .(2017) .ممارسة البحث عن المعلومات والاتصال العلمي للباحثين في البيئة الرقمية: أساتذة معهد علم المكتبات والتوثيق بجامعة قسنطينة نموذجًا .*المجلة المغاربية للتوثيق والمعلومات، 26*، 166-179.

- حامد، عبدالغني،وطواهير، عبدالجليل (2018) . واقع استخدام البرامج المكتبية "مايكروسوفت أوفيس" في البحث العلمي: دراسة حالة طلبة المركز الجامعي ايليزي الجزائر .*مجلة المركز العربي للبحوث والدراسات في علوم المكتبات والمعلومات، 5*(9) ، 185-207.

- حربي، زينب، والشمري، أحمد. (2022). واقع تطبيق الأنظمة المتكاملة في المكتبات الجامعية : دراسة حالة. *مجلة كلية التراث الجامعة، 33* (1)، 509-516.

- حشاني، أحمد (2019) .دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ترقية البحث العلمي .*مجلة روافد للبحوث والدراسات*، 6(1) : 2543-3563.

- شاهين، آمال. (2019). دور المكتبات الرقمية في تجويد البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا بالجامعات الفلسطينية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، غزة- فلسطين.

- شلايل، عماد .(2018) .فاعلية بيئة تعليمية إلكترونية في تنمية مهارات البحث العلمي لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة .رسالة ماجستير في المناهج وطرق التدريس، الجامعة الإسلامية (فلسطين: غزة). كلية التربية .

- عبدالله، زرباني ؛ عبدالكريم، بوحميدة .(2020) .دور أخلاقيات البحث العلمي و تأثيرها على جودة البحوث العلمية . *مجلة الواحات للبحوث و الدراسات*، 13(2) : 744-760.

- العبيدي، سمير عبد الرسول. (2018). المكتبات الرقمية وأهميتها في البحث التاريخي. *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 15*(64)، 1-27.

- الغامدي، عهود، وعباس، سوزان. (2021). واقع استخدام المكتبة الرقمية السعودية بجامعة الملك عبدالعزيز. *مجلة (اعلم)، 29*، 141-180.

- قرزي، فاطمة .(2022) . استخدام أدوات البحث في البيئة الرقمية لدى عينة من طلبة الدراسات العليا بجامعتي قسنطينة2/الجزائر و بابل/العراق .*الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، 14*(1) ، 35-46.

- قرزيز، أسماء.(2021).تنقيب البيانات الضخمة في المكتبات الرقمية: دراسة في المفاهيم وآليات التطبيق .*مجلة ببليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات، 2* (10): 194-215.

- محمد، نهاية .(2018) .المكتبات الجامعية ودورها في تطوير البحث العلمي في ظل البيئة التكنولوجية: الجامعة التكنولوجية انموذجا .*المجلة العراقية لتكنولوجيا المعلومات*، 8(3) ، 1-25.

- مركز الملكة رانيا .(2021) .التقرير الاحصائي للعام الدراسي 2020/2019.عمان: مركز الملكة رانيا العبدالله لتكنولوجيا التعليم.

- مهنا، عبدالمجيد، ومحمد، رهام. (2020). واقع المكتبات الرقمية العربية: (مكتبة المنهل الرقمية مثالاً). *مجلة جامعة تشرين، الآداب والعلوم الإنسانية، 42* (4)، 268- 289.

المراجع الأجنبية:

- Ábdaullah, Z, & Ábdelkarim, B. (2020). The role of scientific research ethics and its impact on the quality of scientific research. (in Arabic) *Majallat Al-Waḥat llbḥwth w al-Dirāsāt,* 13 (2), 744-760.

- Ály, Ḥ. (2017). The effectiveness of a program based on blended learning using electronic tables in developing statistical thinking skills for preparatory stage students. *Journal of the College of Education, Port Said University,* 22 (2), 829-857.

- Alzahrani, A. I., Mahmud, I., Ramayah, T., Alfarraj, O., & Alalwan, N. (2019). Modelling digital library success using the DeLone and McLean information system success model. *Journal of Librarianship and Information Science, 51*(2), 291-306.

- Carutasu, G (2017). FACILITIES AND CHANGES IN THE EDUCATIONAL PROCESS WHEN USING OFFICE365. *Journal of information systems & operations management, 10* (2) :29-41.

- Ḫafiẓ, R, Ábdaul Ḫamyd, Á., & Badawy, Ml (2016). "Effectiveness of a mobile learning environment based on web applications to develop database design and production skills for students of higher education institutes.*Journal of Specific Education Research, 14* (42), 453-507.

- Ḫāmid, Á., & Ṯawahyr, Á. (2018). The reality of using office programs "Microsoft Office" in scientific research: A case study of students of the University of Elysee Center in Algeria. *Journal of the Arab Center for Research and Studies in Library and Information Sciences, 5* (9): 185-207.

- Harbi, Z. & Al-Shammari, A. (2022). The reality of the application of integrated systems in university libraries: a case study. (in Arabic). *Journal Of AL-Turath University College, 33* (1), 509-516.

- Ḫāshāny, A. (2019). The role of information and communication technology in promoting scientific research. (in Arabic) *Majallat Al-rwafed llbḥwth w al-Dirāsāt, 6* (1): 2543-3563.

- Ìssa, Z. Á. (2016). The effectiveness of using the Power Point program in developing the skills of first-grade students with writing difficulties. J*ill Journal of Humanities and Social Sciences, 15* (4): 41-51.

- Li, B., Song, Y., Lu, X., & Zhou, L. (2020). Making the digital turn: Identifying the user requirements of digital scholarship services in university libraries. *The Journal of Academic Librarianship, 46*(2), 102135.

- Mhnna, E. A., & Mhmd, R. 'Ahmad. (2020). The reality of Arab digital libraries:)Al-Manhal Digital Library as an Example).(in Arabic). *Tishreen University Journal-Arts and Humanities Sciences Series, 42*(4), 268-289.

- Neog, S. (2020). Library services through Social Media during lockdown due to COVID-19 with special reference to University Libraries of Assam. *Library Philosophy and Practice,* 2020, 1-12.

- Queen Rania Center. (2021). Statistical report for the academic year 2019/2020. Amman: Queen Rania Al Abdullah Center for Educational Technology.

- Rafi, M., JianMing, Z., & Ahmad, K. (2019). Evaluating the impact of digital library database resources on the productivity of academic research. *Information Discovery and Delivery,* 42-52.

- Sehar, N., & Shahid, A. (2020). Information dissemination during Covid-19 and lockdown: The role of university libraries of Sindh, Pakistan. *Library Philosophy and Practice*, 1-17.

- Shaheen, A. (2019). The role of digital libraries in improving scientific research among graduate students in Palestinian universities. (in Arabic) Unpublished Master's Thesis, Al-Aqsa University, Gaza – Palestine.

- Sultan, M., & Rafiq, M. (2021). Open access information resources and university libraries: Analysis of perceived awareness, challenges, and opportunities. *The Journal of Academic Librarianship, 47*(4), 102367.

مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث ، مجلة علمية محكّمة تصدر عن عمادة البحث العلميّ والدّراسات العليا، ISSN 2519-7436

المجلد (9) العدد (3) لعام 2023 م

درجة استخدام طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان للمنصات التعليمية واتجاهاتهم نحوها

محمود سالم احمد قنديل

وزارة التربية والتعليم

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة درجة استخدام طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان للمنصات التعليمية واتجاهاتهم نحوها, كما هدفت إلى معرفة الفروق بين أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيرات الدراسة وتفاعلهما معاً، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (640) طالباً وطالبة، حيث استجابوا على أداة تتكون من ثلاثة أجزاء، الجزء الأول: تضمن البيانات الديموغرافية عن الطلبة (الجنس، والتخصص)، والجزء الثاني: تضمن مقياس درجة استخدام طلبة الثانوية العامة للمنصات التعليمية، والجزء الثالث: تضمن مقياس درجة اتجاهات طلبة الثانوية العامة نحو المنصات التعليمية.

أشارت النتائج إلى أنّ درجة استخدام طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان للمنصات التعليمية واتجاهاتهم نحوها كانت مرتفعة، حيث أظهرت النتائج على مقياس درجة استخدام طلبة الثانوية العامة للمنصات التعليمية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير الجنس، بينما كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير التخصص ولصالح التخصصات الأكاديمية، وعلى مقياس درجة اتجاهات طلبة الثانوية العامة نحو المنصات التعليمية، فقد أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغيري الجنس والتخصص.

الكلمات المفتاحية: *المنصات التعليمية، طلبة الثانوية العامة، درجة الاستخدام، الاتجاهات، محافظة معان.*

The Degree of Using Educational Platforms by Secondary School Students in Ma'an Governorate and their Attitudes towards them

Abstract

The study aimed to know the degree to which high school students in Ma'an Governorate use educational platforms and their attitudes towards them. It also aimed to know the differences between the study sample members according to the study variables and their interaction together. The study used the descriptive approach. The study sample consisted of (640) male and female students. The study consists of three parts. The first part includes demographic data about students (gender, specialization), and the second part: the scale of the degree of use of educational platforms by secondary school students, and the third part: the scale of the degree of attitudes of secondary school students towards educational platforms.

The results indicated that the degree of secondary school students' use of educational platforms in Ma'an Governorate schools and their attitudes towards them was high. Also, the results showed that, on the scale of the degree of secondary school students' use of educational platforms, there were no statistically significant differences for the gender variable, while there were statistically significant differences for the specialization variable, in favor of academic disciplines. Finally, on the scale of the degree of secondary school students' attitudes towards educational platforms, the results showed that there were no statistically significant differences for the variables of gender and specialization.

Keywords: *Educational platforms, Secondary school students, Degree of using, Attitudes, Ma'an Governorate.*

خلفية الدراسة وأهميتها

ظهر العديد من أنماط التعلم الحديثة بسبب التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقنيات الحديثة، فقد ظهر مفهوم التعلم الإلكترونيّ والتعلم المدمج ومفهوم التعلم عن بعد، التي تعد أساليباً من أساليب التعليم في إيصال المعلومة للطلبة دون الحاجة إلى تواجدهم في المدرسة، وذلك بالاعتماد على التقنيات الحديثة للشبكة العنكبوتية والحاسب الآلي والوسائط المتعددة، فقد ظهرت العديد من المؤسسات التعليمية التي تعتمد على المنصات الإلكترونيّة في عملية

تدريس المقررات الدراسية، لما لها من تأثير فعال على العملية التعليمية، حيث يتم إكساب الطلبة المهارات والمعارف والاتجاهات من خلال توفير واقع تعليمي افتراضي سهل التعامل للمستخدمين، ومتاح عبر المواقع الإلكترونيّة (المطيري،2021).

وتعد استراتيجيّة المنصات التعليمية بيئة تفاعلية توفر الاتصال والتواصل بين كافة أطراف المنظومة التعليمية، فهي تقوم على استخدام شبكة الإنترنت في العملية التعليمية، بحيث تطرح المحتوى التعليمي الإلكترونيّ على المنصات الإلكترونيّة وشبكات الاتصال، لذلك تقوم على مساعدة الطلبة في الوصول للمادة التعليمية على اختلاف الزمان والمكان، كما تساعد الطلبة على تخزين أعمالهم إلكترونيّاً والرجوع إليها وقت الحاجة وفي أي زمان ومكان، كما أن المنصات التعليمية تساعد الطلبة على توليد أفكارهم وتبادل المعلومات ومناقشتها مع أقرانهم من الطلبة ومشاركة المحتويات التعليمية على المنصات، كما أنها تراعي الفروقات الفردية بين الطلبة واحتياجاتهم الشخصية والتعليمية، مما يؤدي إلى الوصول إلى مخرجات تعليمية ذات جودة عالية (السيد،2016).

وحدد حجازي (2016) أهدافاً عديدة للمنصات التعليمية، حيث تعمل المنصات على تزويد الطلبة بالمواقف التعليمية المتنوعة والمتعددة والغنية بالمثيرات السمعية والبصرية والإلكترونيّة ذات علاقة بالمحتوى التعليمي، وتقديم الخبرات اللازمة للطلبة في أثناء استخدام للمنصات التعليمية، وتعمل أيضاً على تغيير طريقة التدريس من جانب المعلمين بحيث تنقل المعلم من طريقة التدريس الاعتيادية المعتمدة على العرض والتلقين إلى طريقة التدريس الحديثة المعتمدة على البحث والاستكشاف واستخدام طريقة التفكير الناقد في التدريس، ومن أهدافها أيضاً أنها تحفز الطلبة والمعلمين على استخدام المنصات الإلكترونيّة، وذلك من خلال توفير لهم الأدوات اللازمة التي تسمح لهم بالاتصال والتفاعل فيما بينهم وفي أي زمان ومكان ، بحيث يقومون بإجراء المناقشات والحوارات وتبادل الخبرات التعليمية بأسلوب شيق وممتع، كما تعمل على تنويع مصادر المعرفة عند الطلبة وعدم اقتصارها على المعلم فقط بوصفه مصدراً للمعرفة.

وتتكون الاتجاهات من ثلاثة مكونات متكاملة ومتداخلة وهي: المكون المعرفي والمكون الانفعالي والمكون السلوكي، وأن الاتجاهات عملية ربط بين العواطف والمعارف والسلوكيات معاً، فهي تمثل درجة حب الفرد أو كرهه لموضوع معين وعادة ما تكون إيجابية أو سلبية نحو شخص أو مكان أو شيء أو حدث، لذلك فالاتجاهات تجعل المتعلم

يسلك سلوكاً معيناً يتصف بالثبات والاستمرار نحو الأشياء أو مواقف معينة وتختلف في شدتها وعموميتها تبعاً لاختلاف الأشياء أو المواقف المرتبطة بها (الباوي وغازي،2019).

ومع بداية عام (2020) انتشر فيروس كورونا COVID-19، مما تسبب في تعطيل الحياة في جميع أنحاء العالم، فقامت الحكومات باتخاذ العديد من التدابير الاحترازية والطرق الوقائية لمواجهة انتشار المرض، فمن هذه التدابير قيود السفر، والحجر الصحي الإلزامي، والتباعد الجسدي، وإغلاق المدارس والجامعات، حيث أثرت على ما يقارب أكثر من (1.6) مليار متعلم في أكثر من (190) دولة، مما أدى إلى ظهور اضطراب كبير في أنظمة التعليم والمطالبة بتعلم الطلبة عن بعد (El Firdoussi& Lachgar،2020).

ولأن الالتحاق بالمدارس والجامعات غير ممكن، فقد قامت مؤسسات التعليم بنوعيها العام والخاص بالبحث عن حلول لاستمرار العملية التعليمية، ووضع طرقاً بديلة للطلبة والمعلمين لمواصلة دروسهم، خصوصاً أن معظم الطلبة لديهم إمكانية الوصول إلى الأجهزة الرقمية والإنترنت (Malkus & Christensen،2020).

ونظراً لأهمية المنصات التعليمية وتأثيرها على حياة المتعلمين بشكل عام، وعلى حياة طلبة المرحلة الثانوية العامة بشكل خاص، حيث تعتبر هذه المرحلة هي حلقة الوصل بين التعليم الأساسي والتعليم العالي ومدتها سنتان (الأول ثانوي والثاني ثانوي)، والتي تنقسم إلى مسار التعليم الثانوي الأكاديمي بفرعية العلمي والأدبي، ومسار التعليم الثانوي المهني وفروعه هي: الفرع الصناعي والفرع الزراعي والفرع الفندقي وفرع الاقتصاد المنزلي، وبالتالي تحدد هذه المرحلة بشكل كبير ملامح المستقبل الدراسي والمهني للطلبة، حيث تعد المرحلة الثانوية من أهم المراحل العمرية في حياة الطلبة؛ لأنّ هذه المرحلة تقدم للطلبة خبرات علمية ومهنية متنوعة تلبي حاجات المجتمع سواء أكانت على المدى القريب أم على المدى البعيد، كما تساعد الطلبة على مواصلة التعليم العالي أو الانخراط بمجالات العمل (المعايطة والطراونة،2021).

بناء على ما سبق، جاءت هذه الدراسة؛ لمعرفة درجة استخدام طلبة الثانوية العامة للمنصات التعليمية واتجاهاتهم نحوها، ومدى درجة استخدام هذه المنصات والاتجاه نحوها باختلاف مسار التعليم الثانوي والنوع الاجتماعي لطلبة المرحلة الثانوية في محافظة معان وتفاعلهما معاً، وذلك من أجل مساعدة المؤسسات التعليمية في إعداد وبناء الخطط المستقبلية للازمة في تكوين نظام تعليمي إلكترونيّ قوي.

وهناك العديد من الدراسات السابقة والمتنوعة التي تعنى بالمنصات التعليمية وعلاقتها ببعض المتغيرات، وفيما يلي ذكر هذه الدراسات.

هدفت دراسة ني (Nee،2014) التعرف على فاعلية المنصة التعليمية Edmodo على التحصيل الدراسي في مادة الأحياء، حيث تكونت عينة الدراسة من (140) طالباً تم اختيارهم عشوائياً من ثلاث مدارس ثانوية، بحيث بلغ عدد طلاب المجموعة التجريبية (70) طالباً، وهي المجموعة التي درست باستخدام المنصة التعليمية، في حين بلغ عدد طلاب المجموعة الضابطة (70) طالباً، وخلصت نتائج الدراسة إلى فاعلية المنصة التعليمية على التحصيل الدراسي في مادة الأحياء لدى طلاب المرحلة الثانوية.

وأجرت المقرن (2016) دراسة هدفت إلى التعرف على أثر التعليم الإلكترونيّ باستخدام نظام التعلم Edmodo في التحصيل لمقرر الأحياء لدى طالبات الصف الثاني ثانوي والاتجاه نحوها، وتحقيقاً لأهداف الدراسة استخدم المنهج شبة التجريبي، وتكونت عينة الدراسة من (54) طالبة من طالبات الصف الثاني ثانوي بمدينة الرياض، والتي تمثلت في (27) طالبة للمجموعة التجريبية والتي درست باستخدام المنصة التعليمية، و(27) طالبة للمجموعة الضابطة والتي درست باستخدام الطريقة التقليدية لتدريس مادة الأحياء، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط المجموعتين التجريبية والضابطة في التحصيل البعدي الكلي، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مقياس الاتجاه القبلي والبعدي للمجموعة التجريبية.

وهدفت دراسة يوستينجرم (Yustinaningrum،2018) إلى معرفة أثر استخدام المنصات التعليمية (Edmodo) على تحصيل الطلبة الصف العاشر الأساسي في مادة الرياضيات واتجاهات الطلبة نحو تعلم الرياضيات، وقد استخدمت الدراسة المنهج شبه التجريبي، حيث تكونت عينة الدراسة من (35) طالباً في المجموعة التجريبية، و(39) طالباً في المجموعة الضابطة، حيث أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي لاستخدام التعليم الإلكترونيّ باستخدام منصة Edmodo على تحصيل الطلبة في مادة الرياضيات وزيادة اهتمامهم بتعلم الرياضيات.

وقام كلاً من أوجيشي وكاريتي (Ogechi & Charity،2019) بدراسة هدفت إلى التعرف على تأثير منصة التعلم Edmodo على تحصيل الطلاب في دراسات الأعمال في المدارس الثانوية، وتمثل منهج الدراسة في المنهج التجريبي، وتكونت عينة الدراسة من (267) من طلاب وطالبات المرحلة الثانوية تم تقسيمهم إلى مجموعتين إحداهما

تجريبية والأخرى ضابطة، وأشارت النتائج إلى ارتفاع مستوى تحصيل طلاب المجموعة التجريبية في مادة دراسات الأعمال مقارنة بطلاب المجموعة الضابطة، مما يدل على وجود تأثير فعّال لمنصة التعلم Edmodo على مستوى التحصيل الدراسي للطلاب.

وأجرى كلٌّ من الزهراني وإسماعيل (2019) دراسة هدفت إلى التعرف على أثر استخدام منصة تعليمية في تنمية بعض مهارات التواصل الرياضي لدى طالبات المرحلة الثانوية في مدينة الباحة، واستخدمت الدراسة المنهج التجريبي، وتكونت عينة الدراسة من (30) طالبة من طالبات المرحلة الثانوية كمجموعة تجريبية، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات القياس القبلي والبعدي على اختبار مهارات التواصل الرياضي لدى عينة الدراسة، وإلى وجود تأثير واضح للمنصات التعليمية على مهارات التواصل الرياضي لدى عينة الدراسة.

وهدفت دراسة سوجيتو (Sugito et al.،2019) التعرف على اتجاهات الطلبة نحو تعلم العلوم من خلال منصة Edmodo، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى التحصيل الدراسي في مادة العلوم من خلال التعلم بمنصة Edmodo، وتمثل منهج الدراسة في المنهج التجريبي، وتكونت عينة الدراسة من (124) طالباً من طلبة الصف الثامن الأساسي، تم تقسيمهم إلى مجموعتين إحداهما تجريبية والأخرى ضابطة، وأشارت النتائج إلى ارتفاع مستوى التحصيل الدراسي في مادة العلوم لدى طلاب المجموعة التجريبية مقارنة بطلاب المجموعة الضابطة، وإلى وجود اتجاهات ايجابية لدى طلاب المجموعة التجريبية نحو تعلم العلوم باستخدام منصة التعلم Edmodo.

وأجرى العنزي وآخرون (2019) دراسة هدفت إلى التعرف على أثر المنصات التعليمية الإلكترونيّة في تعزيز قيم المواطنة لطالبات المرحلة الثانوية السعودية، واستخدمت الدراسة المنهج شبه التجريبي، وتكونت عينة الدراسة من (484) طالبة من طالبات المرحلة الثانوية، وأظهرت النتائج إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لصالح المجموعة التجريبية في أثر استخدم المنصات التعليمية الإلكترونيّة في تعزيز قيم المواطنة لطالبات المرحلة الثانوية السعودية.

وهدفت دراسةالمبحوح (2019)إلى معرفة أثر توظيف المنصات التعليمية التفاعلية في تنمية مهارات التفكير البصري، والتحليل الدراسي لدى طالبات الصف الثاني عشر بمبحث التكنولوجيا في عصر الرقمنة، وتم استخدام المنهج شبه التجريبي، وتكونت عينة الدراسة من (60) طالبة من طالبات الصف الثاني عشر، وتم توزيعهن إلى مجموعة التجريبية وعددهن (30) طالبة، وكذلك للمجموعة الضابطة (30) طالبة بطريقة عشوائية، وأسفرت نتائج الدراسة عن وجود

فرق دالّ إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطي درجات طالبات المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في الأداء البعدي للاختبار التحصيلي لصالح المجموعة التجريبية.

وأجرى كل من الشقيرات والرصاعي(2020) دراسة هدفت إلى التعرف على أثر التدريس باستخدام منصة إدراك التعليمية على تحصيل طلبة الصف العاشر الأساسي في مادة الرياضيات، واتجاهاتهم نحو مادة الرياضيات، استخدم الباحثان المنهج شبه التجريبي، وتكونت عينة الدراسة من (50) طالباً من طلبة الصف العاشر الأساسي في مديرية تربية لواء البتراء تم تقسيمهم عشوائياً إلى مجموعتين (تجريبية وضابطة)، وأظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتدريس باستخدام منصة إدراك التعليمية على تحصيل طلبة الصف العاشر الأساسي في مادة الرياضيات، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتدريس باستخدام منصة إدراك التعليمية على اتجاهات طلبة الصف العاشر الأساسي نحو مادة الرياضيات.

وهدفت دراسة الجبير وآخرين (2021) إلى دراسة فاعلية استخدام منصة Edmodo في تنمية التحصيل الدراسي لدى طالبات الصف الأول الثانوي، وللإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام المنهج التجريبي بتصميمه شبه التجريبي، وتكونت عينة الدراسة من (33) طالبة من طالبات الصف الأول الثانوي، تم اختيارهن بالطريقة العشوائية العنقودية، وبعد إجراء المعالجات الإحصائية اللازمة توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطي درجات طالبات الصف الأول الثانوي في التطبيق القبلي والتطبيق البعدي للاختبار التحصيلي عند مستوى (التذكر)، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطي درجات طالبات الصف الأول الثانوي في التطبيق القبلي التطبيق البعدي للاختبار التحصيلي عند مستوى (الفهم) وعند مستوى (التطبيق)، وقد تم تقديم عدد من التوصيات والمقترحات المرتبطة بنتائج الدراسة.

وقام كل من الشهراني وآخرون (2021) بدراسة هدفت إلى معرفة أثر الفصول الافتراضية على التحصيل والاتجاه نحو مادة الرياضيات، لدى طلاب الصف الأول متوسط، ولتحقيق هذا الهدف أعد الباحثون مواد المعالجة التجريبية، كالاختبار التحصيلي في المهارات العقلية، ومقياسا للاتجاهات، واعتمد الباحثون على المنهج شبه التجريبي؛ وذلك للكشف عن أثر الفصول الافتراضية في التحصيل، والاتجاه نحو المادة، كما قام الباحثون باستخدام التصميم التجريبي ذي المجموعتين التجريبية والضابطة، مع استخدام القياس القبلي والبعدي، بلغت عينة الدراسة (60) طالباً، منهم (30) طالباً

كمجموعة تجريبية درسوا المادة باستخدام الفصول الافتراضية، و(30) طالباً الآخرين كمجموعة ضابطة درسوا المادة بطريقة الفصول العادية، وأظهرت النتائج إلى أن هناك أثراً واضحاً للفصول الافتراضية على تحصيل الطلبة واتجاههم نحو المادة الدراسية.

وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية نلاحظ أنّ بعض الدراسات هدفت إلى الكشف عن أثر استخدام المنصات التعليمية في التعليم في ضوء بعض المتغيرات مستهدفة في معظمها عينات من طلبة المرحلة الثانوية، كما في دراسة ني(Nee،2014)، ودراسة المقرن (2016)، ودراسة أوجيشي وكاريتي (Ogechi & Charity،2019)، ودراسة الزهراني وإسماعيل(2019)، ودراسة العنزي وآخرون (2019)، ودراسة المبحوح (2019)، ودراسة الجبير وآخرين (2021)، وهناك عدد قليل من الدراسات استهدفت عينات من طلبة المرحلة الأساسية، كما في دراسة يوستينجرم (Yustinaningrum،2018)، ودراسة سوجيتو (Sugito et al.،2019)، ودراسة الشقيرات والرصاعي(2020)، ودراسة الشهراني وآخرون (2021).

وهناك بعض الدراسات هدفت إلى الكشف عن اتجاه الطلبة نحو استخدام المنصات التعليمية في التعليم في ضوء بعض المتغيرات مستهدفة عينات من طلبة المرحلة الثانوية، كما في دراسة المقرن (2016)، وهناك بعض الدراسات استهدفت عينة من طلبة المدارس المرحلة الأساسية كما في دراسة يوستينجرم (Yustinaningrum،2018)، ودراسة سوجيتو (Sugito et al.،2019)، ودراسة الشقيرات والرصاعي(2020)، ودراسة الشهراني وآخرين (2021).

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها من الدراسات القليلة التي استهدفت طلبة المرحلة الثانوية من حيث موضوع الدراسة وخاصة في البيئة العربية، كما أن هذه الدراسة تمتاز بأخذها متغيرات لم تتطرق إليها الدراسات السابقة.

مشكلة الدراسة

سببت جائحة كورونا أثاراً كبيرة على عملية التعليم في جميع دول العالم، فمنذ إغلاق المدارس مطلع شهر آذار/2020 لمواجهة انتشار جائحة كورونا اضطر طلبة العالم أجمع ومعلميهم إلى الانتقال إلى التعلم عن بعد، لذلك أصبح الطلبة مجبرين على التعلم والتعامل مع المواد التعليمية المتوفرة في المنصات التعليمية الإلكترونيّة، وفي ظل هذه الأحداث في العالم وتزامناً مع ثورة المعلومات والمعرفة أصبح من الضروري تطوير قطاع التعليم ودعم العملية التعليمية

بعد ما حدث تغيرات في نظام التعلم على جميع مستوياته، وأصبح تطبيق المنصات التعليمية الإلكترونيّة أمراً حتمياً(Bao،2020).

قامت العديد من الدراسات بالتوصية على ضرورة تفعيل استخدام المنصات التعليمية الإلكترونيّة, فقد أوصى العنزي وآخرون (2019) بتفعيل المنصات التعليمية لإلكترونيّة في المدارس, لما لها من أثر ايجابي وقدرة على تجاوز الفروقات الفردية والتنويع في أساليب العرض في المنصات التعليمية الإلكترونيّة، وأوصى المبحوح (2019) بتبني آلية لاستخدام المواقع والمنصات التعليمية في العملية التعليمية، وتطوير البنية التحية لها، وتهيئة بيئة تفاعلية مرنه وسهلة الاستخدام لتحسين عملية التعلم، كما أوصى الشقيرات والرصاعي (2020) إلى ضرورة اعتماد وتفعيل المنصات التعليمية كجزء لا يتجزأ من عملية التعلم في مدارس المملكة الأردنية الهاشمية، والتوسع في استخدامها ليشمل كافة المستويات والمقررات الدراسية.

وهناك العديد من الدراسات التي قامت بالتوصية نحو معرفة اتجاهات الطلبة نحو المنصات التعليمية، فقد أوصت دراسة المقرن (2016) إلى ضرورة معرفة اتجاهات طلبة الثانوية العامة نحو استخدام المنصات التعليمية في التعليم الإلكترونيّ، كما أوصت دراسة الشهراني (2021) إلى معرفة اتجاهات طلبة المرحلة المتوسطة نحو توظيف الفصول الافتراضية في التعليم .

وكون الباحث مشرفاَ في وزارة التربية والتعليم ومعايشًا للواقع، وملاحظاً لتطور الذي طرأ على التعليم وخاصة بعد جائحة كورونا، حيث أصبح هناك زيادة في استخدام الطلبة للمنصات التعليمية الإلكترونيّة بمختلف المراحل الدراسية بشكل عام، والمرحلة الثانوية بشكل خاص، كان لابد من معرفة درجة استخدام طلبة الثانوية العامة للمنصات التعليمية واتجاهاتهم نحوها، لذلك فإن مشكلة الدراسة الحالية تقوم على أساس معرفة درجة استخدام طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان للمنصات التعليمية واتجاهاتهم نحوها، وذلك بالإجابة عن أسئلة الدراسة الآتية:

1- ما درجة استخدام طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان للمنصات التعليمية؟

2- ما درجة اتجاهات طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان نحو المنصات التعليمية؟

3- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة استخدام طلبة الثانوية العامة، في مدارس محافظة معان للمنصات التعليمية تعزى لمتغيري الجنس والتخصص وتفاعلهما معاً؟

4- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة اتجاهات طلبة الثانوية العامة، في مدارس محافظة معان نحو المنصات التعليمية تعزى لمتغير الجنس والتخصص وتفاعلهما معاً؟

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى معرفة درجة استخدام طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان للمنصات التعليمية واتجاهاتهم نحوها من خلال معرفة آراء طلبة الثانوية العامة، وذلك من أجل تطوير العملية التعليمية والانتقال من التعلم التقليدي إلى التعلم الإلكترونيّ في مدارس مديريات محافظة معان، وتسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- معرفة درجة استخدام طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان للمنصات التعليمية.

2- معرفة درجة اتجاه طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان نحو المنصات التعليمية.

3- معرفة الفروق بين أفراد عينة الدراسة على درجة استخدام طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان للمنصات التعليمية في مديريات محافظة معان تبعا لمتغيرات الدراسة وتفاعلهما معاً.

4- معرفة الفروق بين أفراد عينة الدراسة على درجة اتجاه طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان نحو المنصات التعليمية في مديريات محافظة معان تبعا لمتغيرات الدراسة وتفاعلهما معاً.

محددات الدراسة

تقتصر نتائج الدراسة على الحدود الآتية:

1- حدود مكانية: طلبة الثانوية العامة في المدارس التابعة لمديريات التربية والتعليم في محافظة معان.

2- حدود زمانية: خلال العام الدراسي 2022/2021

3- حدود موضوعية: درجة استخدام طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان للمنصات التعليمية، ودرجة اتجاهات طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان نحو المنصات التعليمية.

التعريفات الإجرائية

درجة الاستخدام: الدرجة التي يحصل عليها أفراد عينة الدراسة من طلبة الثانوية العامة بإجابتهم على مقياس درجة استخدام طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان للمنصات التعليمية المستخدم في الدراسة.

المنصات التعليمية: مجموعة نوافذ عبر الإنترنت توفر مصادر تعليمية ودروس ونشاطات مختلفة، يتمكن الطالب من خلالها التفاعل مع المعلم من أجل؛ فهم محتوى المادة التعليمية المطلوبة منهم في الكتب المدرسية المقررة خلال المرحلة الثانوية.

الاتجاه: الدرجة التي يحصل عليها أفراد عينة الدراسة من طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان خلال العام الدراسي 2022/2021؛ لتعبر عن شعورهم إيجاباً أو سلباً نحو استخدامهم للمنصات التعليمية على مقياس درجة اتجاهات طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان نحو المنصات التعليمية المستخدم في الدراسة.

طلبة الثانوية العامة: هم جميع طلبة الثانوية العامة ذكوراً وإناثاً وبمساراتهم المختلفة، والذين يدرسون في مدارس مديريات التربية والتعليم في محافظة معان.

محافظة معان: إحدى المحافظات الأردنية والتابعة لوزارة التربية والتعليم والتي تتكون من أربع مديريات تربية وتعليم، وهي:(قصبة معان، البادية الجنوبية، البتراء، الشوبك).

منهجية الدراسة

منهج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة الحالية والإجابة عن أسئلتها وإعداد أداتها، لقدتم استخدام المنهج الوصفي في معرفة درجة استخدام طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان للمنصات التعليمية واتجاهاتهم نحوها.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة الثانوية العامة والبالغ عددهم (3555) طالباً وطالبة، والصادرة عن مديريات التربية والتعليم في محافظة معان (ومديرية تربية قصبة معان، مديرية تربية البادية الجنوبية، ومديرية تربية لواء البتراء، ومديرية تربية لواء الشوبك)، وذلك خلال العام الدراسي (2022/2021)، ويبين الجدول رقم (1) توزيع مجتمع الدراسة حسب المديرية.

جدول رقم (1): توزيع مجتمع الدراسة حسب المديرية

المديرية	ذكور	إناث	المجموع
البادية الجنوبية	615	761	1376
قصبة معان	586	602	1188
البتراء	293	481	774

الشوبك	110	107	217
المجموع	**1604**	**1951**	**3555**

عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية من المدارس المختلفة التابعة لمديريات التربية والتعليم في محافظة معان، وذلك خلال العام الدراسي (2022/2021)،فقد قام الباحث باختيار مجموعة من المدارس في كل مديرية من المديريات الأربعة التابعة لمحافظة معان وبشكل عشوائي، ثم قام بتوزيع الاستبانة على المعلمين والمعلمات في تلك المدارس، وبعد ذلك تم استردادها، حيث بلغ عدد الاستبانات المستردة (640) استبانة، وهي تمثل أفراد عينة الدراسة من المعلمين، وبنسبة (18%) من مجتمع الدراسة، ويوضح الجدول رقم (2) توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم (2): توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيرات الدراسة

المتغير	المستوى	العدد	النسبة المئوية
جنس الطالب	ذكر	289	%45
	أنثى	351	%55
	المجموع	640	%100
التخصص	أكاديمي	509	%80
	مهني	131	%20
	المجموع	**640**	**%100**

متغيرات الدراسة

أولا: المتغيرات المستقلة: تناولت الدراسة متغيرين من المتغيرات المستقلة، وهي:

1- جنس الطالب، ومستوياته: (ذكر، أنثى).

2- التخصص، ومستوياته: (أكاديمي،مهني).

ثانيا: المتغيرات التابعة: تناولت الدراسة متغيرين من المتغيرات التابعة، وهي:

1- درجة استخدام طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان للمنصات التعليمية.

2- درجة اتجاهات طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان نحو المنصات التعليمية.

أداة الدراسة

قام الباحث بتطوير أداة الدراسة معتمداً في ذلك مراجعة الدراسات السابقة مثل دراسة الشوارية (2019)، ودراسة المطيري (2021)، والأدب النظري والمرتبط بموضوع الدراسة؛ وذلك لجمع المعلومات اللازمة من أفراد عينة الدراسة

لمعرفة درجة استخدام طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان للمنصات التعليمية واتجاهاتهم نحوها، حيث تتكون الأداة من ثلاثة أجزاء، هي:

الجزء الأول: وتضمن البيانات الديموغرافية عن الطلبة وهي: جنس الطالب (ذكر، أنثى)، والتخصص (أكاديمي، مهني).

الجزء الثاني: وتضمن مقياس لدرجة استخدام طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان للمنصات التعليمية، حيث احتوى هذا المقياس على (14) فقرة.

الجزء الثالث: وتضمن مقياس لدرجة اتجاهات طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان نحو المنصات التعليمية، حيث احتوى هذا المقياس على (19) فقرة.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي في الإجابة عن فقرات أداة الدراسة، حيث تكوّن من خمسة استجابات (درجة كبيرة جداً، درجة كبيرة، محايد، درجة قليلة، درجة قليلة جداً)، وأعطيت هذه الاستجابات على كل فقرة الدرجات (1،2،3،4،5) بالترتيب، وكما تم استخدام التدريج الإحصائي الآتي لتوزيع المتوسطات الحسابية للحكم على النتائج، كما يلي:

1- درجة مرتفعة، إذا كانت فئة المتوسطات الحسابية من 3.68-5.

2- درجة متوسطة، إذا كانت فئة المتوسطات الحسابية من 2.34-3.67.

3- درجة منخفضة، إذا كانت فئة المتوسطات الحسابية من 1-2.33.

صدق الأداة

قام الباحث في هذه الدراسة بعرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية المختصين في القياس والتقويم وتكنولوجيا التعليم والإدارة التربوية والمناهج والتدريس؛ وذلك من أجل الحكم على مدى ملائمة فقراتها لعينة الدراسة، ومدى وضوح لغتها، وفاعلية بدائل فقراتها، ومناسبة عددها، وقد تم الأخذ بآراء المختصين وإجراء التعديلات المناسبة على الأداة، ثم قام الباحث بتطبيق الأداة على عينة استطلاعية مكونة من (100) طالب وطالبة من المدارس التابعة لمديريات التربية والتعليم في محافظة معان ومن خارج عينة الدراسة، وذلك للتحقق من صدق البناء لأداة الدراسة باستخدام معامل ارتباط بيرسون، ومعرفة معاملات ارتباط كل فقرة من فقرات أداة الدراسة بالدرجة الكلية ولكل مقياس على حده، وقد تبين أنّ جميع معاملات الارتباط بين فقرات كل مقياس والدرجة الكلية للمقياس نفسه

هي دالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي فهي مقبولة لأغراض تطبيق الأداة على عينة الدراسة، كما يبينه الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3): صدق الاتساق الداخلي لمقاييس أداة الدراسة

الرقم	المقياس	معامل الارتباط
1	درجة استخدام طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان للمنصات التعليمية	0.88
2	درجة اتجاهات طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان نحو المنصات التعليمية	0.83

ولمعرفة مدى ارتباط كل فقرة من فقرات أداة الدراسة (لكل مقياس) على متوسط الدرجة الكلية للأداة (لكل مقياس)، وذلك حسب كل مقياس من المقاييس المستخدمة في الدراسة، وهي كما يلي:

أولاً: معامل ارتباط كل فقرة من فقرات مقياس درجة استخدام طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان للمنصات التعليمية على متوسط الدرجات الدرجة الكلية للمقياس، حيث يتبين من الجدول رقم (4) أن جميع قيم معاملات ارتباط بنود كل فقرة من فقرات المقياس على متوسط الدرجة الكلية للمقياس داله إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وهذه القيم مقبولة لأغراض الدراسة، وجميع هذه القيم موضحة في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4): معاملات ارتباط كل فقرة من فقرات المقياس بالدرجة الكلية

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	0.21*	8	0.34*
2	0.11**	9	0.16**
3	0.25*	10	0.42*
4	0.31*	11	0.44*
5	0.28*	12	0.37*
6	0.17**	13	0.25*
7	0.34*	14	0.20**

*دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) ** دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.01$)

ثانياً: معامل ارتباط كل فقرة من فقرات مقياس درجة اتجاهات طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان نحو المنصات التعليمية على متوسط الدرجات الدرجة الكلية للمقياس، حيث يتبين من الجدول رقم (5) أن جميع قيم معاملات ارتباط بنود كل فقرة من فقرات المقياس على متوسط الدرجة الكلية للمقياس داله إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وهذه القيم مقبولة لأغراض الدراسة، وجميع هذه القيم موضحه في الجدول رقم (5).

جدول رقم (5): معاملات ارتباط كل فقرة من فقرات المقياس بالدرجة الكلية

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	*0.43	11	**0.18
2	*0.22	12	*0.23
3	**0.10	13	**0.09
4	*0.24	14	*0.36
5	*0.28	15	*0.44
6	*0.31	16	**0.11
7	*0.24	17	*0.25
8	*0.40	18	*0.19
9	**0.13	19	*0.40
10	*0.41		

*دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ** دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$)

ثبات الأداة

للتحقق من ثبات الأداة قام الباحث بتطبيق أداة الدراسة على عينة استطلاعية مكونة من (100) طالب وطالبة ومن خارج عينة الدراسة، وتم حساب معامل الاتساق الداخلي للمقاييس (كرونباخ α)؛ لتقدير ثبات الأداة، حيث بلغ معامل الاتساق الداخلي لمقياس درجة استخدام طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان للمنصات التعليمية (0.87)، بينما بلغ معامل الاتساق الداخلي لمقياس درجة اتجاهات طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان نحو المنصات التعليمية (0.85)، وهذه معاملات ثبات مقبولة لأغراض الدراسة، ويوضح الجدول رقم(4) معامل ثبات كل مقياس من مقاييس أداة الدراسة.

الجدول رقم (6): معامل الثبات لمقاييس أداة الدراسة

الرقم	المقياس	معامل الثبات (كرونباخα)
1	درجة استخدام طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان للمنصات التعليمية	0.87
2	درجة اتجاهات طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان نحو المنصات التعليمية	0.85

المعالجة الإحصائية

تم استخدام مجموعة من الأساليب والمعالجات الإحصائية المناسبة لإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها، وذلك من خلال البرمجية الإحصائية (SPSS) في تحليل البيانات التي تم جمعها، وقد تم إيجاد ما يلي:

1- الإحصائيات الوصفية مثل: التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.

2- معامل ارتباط بيرسون؛ للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للمقاييس.

3- معامل (كرونباخ α)؛ للتأكد من درجة ثبات المقاييس.

4- تحليل التباين الثنائي.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما درجة استخدام طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان للمنصات التعليمية؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مقياس درجة الاستخدام، وذلك حسب كل فقرة من فقرات المقياس والدرجة الكلية للمقياس مرتبة ترتيباً تنازلياً، كما في الجدول رقم (7).

الجدول رقم (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المقياس والدرجة الكلية للمقياس مرتبة ترتيباً تنازلياً.

الرتبة	رقم الفقرة	الفقـرات استخدم المنصات التعليمية في:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	1	استرجاع ما تم دراسته في أي وقت.	4.23	0.61	مرتفعة
2	5	الحصول على علامات الاختبارات.	4.16	0.86	مرتفعة
3	6	حل التدريبات المتوفرة عليها.	4.13	0.58	مرتفعة
4	4	التواصل مع مدرس المادة.	4.11	0.52	مرتفعة
5	9	تبادل المعلومات والمتطلبات المتعلقة بالمادة الدراسية.	4.09	0.53	مرتفعة
6	14	التخيل الإبداعي لبعض الظواهر المتعلقة بالمحتوى التعليمي	4.08	0.62	مرتفعة
7	10	تأدية الاختبارات الإلكترونيّة.	4.07	0.79	مرتفعة
8	2	التواصل مع زملائي الطلبة.	4.03	0.84	مرتفعة
9	12	تنمية مهاراتي العلمية والتكنولوجية.	4.01	0.73	مرتفعة
10	3	تبادل الملفات الدراسية مع الطلبة.	4.00	0.95	مرتفعة
11	13	الحصول على محتوى تعليمي رقمي شيّق.	3.92	0.70	مرتفعة
12	11	حل الواجبات البيتية وإرسالها إلى المعلم.	3.84	0.64	مرتفعة
13	7	المناقشة مع المعلم لمعرفة نقاط القوة والضعف الخاصة بي.	3.82	0.73	مرتفعة
14	8	عقد منتديات نقاش مع زملائي الطلبة.	3.70	0.77	مرتفعة
		الدرجة الكليــة للمقياس	**3.75**	**0.70**	**مرتفعة**

يبين الجدول رقم (7) أن المتوسط الحسابي الكلي لدرجة استخدام طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان للمنصات التعليمية جاء مرتفعاً، وبمتوسط حسابي بلغ (3.75)، وانحراف معياري (0.70)، أما على مستوى فقرات المقياس نفسه، فقد جاءت الفقرة (1) بالمرتبة الأولى وبدرجة تقدير مرتفعة بمتوسط حسابي (4.23)، وانحراف معياري

(0.61)، والتي تنص على أن "استخدم المنصات التعليمية في استرجاع ما تم دراسته في أي وقت"، في حين جاءت الفقرة(8) بالمرتبة الأخيرة وبدرجة تقدير مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.70)، وانحراف معياري (0.77)، والتي تنص على أن "استخدم المنصات التعليمية في عقد منتديات نقاش مع زملائي الطلبة"، ويعود السبب في ذلك إلى أن جائحة كورونا وتأثيرها على قطاع التعليم والانقطاع عن المدارس أجبر الطلبة على استخدام هذه المنصات، وذلك لأنها السبيل الوحيد في الوصول إلى التعلم والحصول على المعرفة بديلاً عن المدرسة، كما أنّ هذه المنصات التعليمية تقوم بتوفير محتوى تعليمي تفاعلي من أنشطة وبرامج تتسم بالتشويق وسهوله الوصول إلى ذهن الطلبة، ويستطيع الطالب استرجاعها في أي وقت، كما يستطيع الطلبة من خلال هذه المنصات التواصل مع زملائهم الطلبة، وتبادل الملفات الدراسية، وعقد منتديات النقاش التعليمية مع زملائهم، وأداء واجباتهم بكل سهولة ويسر، وكما تسهم هذه المنصات في تطوير دافعيتهم نحو التعلم، وتحمل مسؤولية تعلمهم الذاتي، وتنمي لديهم مهارات متعددة، وبالتالي توفر الوقت والجهد على الطلبة أثناء دراستهم باستخدام المنصات التعليمية مقارنة بالتعلم التقليدي؛ لأنّ طلبة الثانوية العامة بحاجة دائماً إلى المزيد من الوقت للدراسة، وهذا ما لمسه الطلبة أثناء استخدامهم للمنصات التعليمية، واتفقت هذه النتائج مع دراسة ني (Nee,2014), ودراسة يوستينجرم (Yustinaningrum,2018)، ودراسة أوجيشي وكاريتي (Ogechi & Charity,2019)، ودراسة الزهراني وإسماعيل(2019)، ودراسة العنزي وآخرين (2019)، ودراسة المبحوح (2019)، ودراسة الشقيرات والرصاعي(2020)، ودراسة الجبير وآخرون (2021)، ودراسة الشهراني وآخرين (2021)على وجود أثر إيجابي لاستخدام المنصات التعليمية في التعليم، واختلفت هذه النتائج مع دراسة المقرن(2016) على عدم وجود أثر إيجابي في استخدام المنصات التعليمية في التعليم.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما درجة اتجاهات طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان نحو المنصات التعليمية؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مقياس درجة الاتجاهات، وذلك حسب كل فقرة من فقرات المقياس والدرجة الكلية للمقياس مرتبة ترتيباً تنازلياً، كما في الجدول رقم (8).

الجدول رقم (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المقياس والدرجة الكلية للمقياس مرتبة ترتيباً تنازلياً.

الرتبة	رقم الفقرة	الفقـرات استخدم المنصات التعليمية في:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	14	أشعر بأن استخدامي للمنصات التعليمية يزيد من ثقتي بنفسي.	4.22	0.49	مرتفعة
2	17	أشعر أن المنصات التعليمية تتميز بسهولة التواصل بين الطلبة ومدرس المادة.	4.20	0.49	مرتفعة
3	7	أميل إلى استخدام المنصات التعليمية لمرونتها زمانياً ومكانياً.	4.18	0.47	مرتفعة
4	3	أفضل الاشتراك في المنصات التعليمية.	4.15	0.94	مرتفعة
5	8	أعتقد أن التعلم باستخدام المنصات التعليمية يزيد من التواصل بين الطلبة.	4.14	0.91	مرتفعة
6	11	أعتقد أن استخدام المنصات التعليمية يساعد في تنمية أنماط التفكير المختلفة.	4.14	0.53	مرتفعة
7	13	أشعر أن التعلم باستخدام المنصات التعليمية يعطيني الحرية في تنظيم وقتي.	4.10	0.55	مرتفعة
8	5	أشعر أن استخدام المنصات التعليمية يزيد من تحصيل الطالب.	4.08	0.87	مرتفعة
9	10	أميل إلى اكتساب مهارات حديثة ومتنوعة عند استخدام المنصات التعليمية .	4.06	0.85	مرتفعة
10	1	أشعر أن استخدام المنصات التعليمية يزيد من دافعيتي للتعلم.	4.03	0.60	مرتفعة
11	4	أعتقد من المفيد وجود منصات تعليمية في المدارس.	4.00	0.45	مرتفعة
12	19	أشعر أن المنصات التعليمية تسهم في تعزيز فهم الطلبة للمادة الدراسية.	3.84	0.63	مرتفعة
13	16	أشعر أن المنصات التعليمية تسهم في حل مشكلات التعليم الاعتيادية.	3.83	0.77	مرتفعة
14	2	أشعر بصعوبة عند استخدام المنصات التعليمية	3.19	0.47	متوسطة
15	15	أعتقد أن المنصات التعليمية لا تناسب جميع المواد الدراسية.	3.15	0.55	متوسطة
16	9	أشعر أن التعلم باستخدام المنصات التعليمية لا يساعد في الحصول على التغذية الراجعة الفورية.	3.08	0.81	متوسطة
17	18	أشعر بالقلق عند استخدام المنصات التعليمية.	2.82	0.80	متوسطة
18	6	أشعر بالملل عند استخدام المنصات التعليمية.	2.74	0.72	متوسطة
19	12	أظن أن سلبيات المنصات التعليمية أكثر من إيجابياتها.	2.30	0.71	منخفضة
		الدرجة الكليــة للمقياس	**3.86**	**0.80**	**مرتفعة**

يبين الجدول رقم (8) أن المتوسط الحسابي الكلي لدرجة اتجاهات طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان نحو المنصات التعليمية جاء مرتفعاً، وبمتوسط حسابي بلغ (3.86)، وانحراف معياري (0.80)،أما على مستوى فقرات المقياس نفسه، فقد جاءت الفقرة (14) بالمرتبة الأولى وبدرجة تقدير مرتفعة بمتوسط حسابي (4.22)، وانحراف معياري (0.49)، والتي تنص على أن "أشعر بأن استخدامي للمنصات التعليمية يزيد من ثقتي بنفسي"، في حين جاءت الفقرة(12) بالمرتبة الأخيرة وبدرجة تقدير منخفضة وبمتوسط حسابي (2.30)، وانحراف معياري (0.71)، والتي تنص على أن "أظن أن سلبيات المنصات التعليمية أكثر من إيجابياتها"، وقد يعزى ذلك إلى المنصات التعليمية عملت على إكساب الطلبة مهارات حديثة ومتنوعة ساعدت على تنمية أنماط التفكير المختلفة لديهم، وسهولة التواصل مع مدرس المادة، وتعزيز فهمهم للمادة الدراسية، وحرية تنظيم وقتهم، مما أدى إلى زيادة دافعيتهم نحو التعلم، وبالتالي الزيادة في التحصيل الدراسي، وتحقيق نتائج إيجابية، وجميع ذلك أدى إلى تكوّن اتجاهات إيجابية لدى الطلبة نحو المنصات التعليمية، واتفقت هذه الدراسة مع دراسة يوستينجرم (Yustinaningrum،2018)، ودراسة سوجيتو (Sugito et al.،2019)، ودراسة الشقيرات والرصاعي(2020)، ودراسة الشهراني وآخرين (2021) على أن هناك اتجاهات إيجابية لطلبة المدارس نحو المنصات التعليمية، واختلفت هذه النتائج مع دراسة المقرن(2016) على عدم وجود اتجاهات إيجابية لطلبة الثانوية العامة نحو المنصات التعليمية.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة استخدام طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان للمنصات التعليمية تعزى لمتغيري الجنس والتخصص وتفاعلهما معاً؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في درجة استخدام طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان للمنصات التعليمية تبعاً لمتغيري الجنس والتخصص، كما في الجدول رقم (9).

الجدول رقم (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في درجة استخدام طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان للمنصات التعليمية تبعاً لمتغيري الجنس والتخصص.

المتغير	المستويات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستخدام
الجنس	ذكر	3.90	0.78	مرتفعة
	أنثى	3.97	0.75	مرتفعة
التخصص	أكاديمي	4.03	0.62	مرتفعة
	مهني	3.86	0.57	مرتفعة

يلاحظ من الجدول رقم (9) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية في درجة استخدام طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان للمنصات التعليمية تبعاً لمتغيري الجنس والتخصص ناتجة عن اختلاف مستويات المتغيرات (الجنس، والتخصص)، وللتحقق من دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الثنائي؛ لمعرفة درجة استخدام طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان للمنصات التعليمية تبعاً لمتغيري الجنس والتخصص وتفاعلهما معاً، كما في الجدول رقم (10).

جدول رقم (10): نتائج تحليل التباين الثنائي لمتوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على درجة الاستخدام تبعاً لمتغيري الجنس والتخصص وتفاعلهما معاً.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	الدلالة الإحصائية
الجنس	0.523	1	0.523	2.812	0.121
التخصص	0.746	1	0.746	4.077	*0.032
الجنس × التخصص	0.392	1	0.392	2.108	0.286
الخطأ	118.610	636	0.186		
المجموع	**120.271**	**639**			

***دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05)**

نلاحظ من الجدول رقم (10) عدم وجود فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة **(α≤0.05)** بين متوسطي تقديرات أفراد عينة الدراسة على المقياس تعزى لمتغير الجنس في درجة استخدام طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان للمنصات التعليمية، وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن جائحة كورونا وما تبعه من تأثير على قطاع التعليم أجبر جميع طلبة الثانوية العامة على استخدام المنصات التعليمية سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً، وعند استخدام هذه المنصات لمس طلبة الثانوية العامة ميزات متعددة لهذه المنصات وانعكاس ذلك على تحصيلهم، فأصبحت هذه المنصات رديف التعلم المدرسي، وبالتالي أصبحت هذه المنصات تستخدم من قِبل جميع الطلبة وبغض النظر عن جنسهم.

كما نلاحظ أيضاً من الجدول رقم (10) وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($0.05\geq\alpha$) تعزى لواقع متغير التخصص على درجة استخدام طلبة الثانوية العامة في محافظة معان للمنصات التعليمية تبعاً لمتغير لتخصص، وعند مقارنة الوسط الحسابي لمستوى التخصص الأكاديمي والمهني من الجدول رقم (9) فنلاحظ أن أعلى متوسط حسابي هو التخصص الأكاديمي، وبالتالي يكون هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية تعزى لواقع متغير التخصص على درجة استخدام طلبة الثانوية العامة في محافظة معان للمنصات التعليمية ولصالح التخصصات الأكاديمية، وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن طلبة التخصصات الأكاديمية يستخدمون المنصات التعليمية بشكل أكبر؛ لأنّ جميع مباحثهم تمتاز بالصعوبة، وبالتالي

بحاجة إلى مدرسين يقومون بالشرح وتفسير المعلومة وتوصيلها للطلبة، ويتيح ذلك عن طريق المنصات التعليمية فسيطيع الطالب من خلالها إعادة الدرس أكثر من مرة من أجل الوصول المعرفة، على العكس من طلبة التخصصات المهنية، والذي يكون أغلب مباحثهم بحاجة إلى تطبيق عملي على أرض الواقع، فيكون استخدامهم للمنصات التعليمية أقل من طلبة التخصصات الأكاديمية، وكما يتبين من الجدول رقم (10) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لتفاعل بين متغيري الدراسة الجنس والتخصص معاً على درجة استخدام طلبة الثانوية العامة في محافظة معان للمنصات التعليمية.

رابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة اتجاهات طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان نحو المنصات التعليمية تعزى لمتغيري الجنس والتخصص وتفاعلهما معاً؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة اتجاهات طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان نحو المنصات التعليمية تبعاً لمتغيري الجنس والتخصص، كما في الجدول رقم (11).

الجدول رقم (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة اتجاهات طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان نحو المنصات التعليمية تبعاً لمتغيري الجنس والتخصص.

المتغير	المستويات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاتجاه
الجنس	ذكر	3.85	0.73	مرتفعة
	أنثى	3.92	0.77	مرتفعة
التخصص	أكاديمي	3.95	0.58	مرتفعة
	مهني	3.83	0.52	مرتفعة

يلاحظ من الجدول رقم (11) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لدرجة اتجاهات طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان نحو المنصات التعليمية تبعاً لمتغيري الجنس والتخصص ناتجة عن اختلاف مستويات المتغيرات (الجنس، والتخصص)، وللتحقق من دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الثنائي؛ لمعرفة درجة اتجاهات طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان نحو المنصات التعليمية تبعاً لمتغيري الجنس والتخصص وتفاعلهما معاً، كما في الجدول رقم (12).

جدول رقم (12): نتائج تحليل التباين الثنائي لمتوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على درجة الاتجاهات تبعاً لمتغيري الجنس والتخصص وتفاعلهما معاً.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	الدلالة الإحصائية
الجنس	0.617	1	0.617	3.264	0.092
التخصص	0.823	1	0.823	4.354	0.068
الجنس × التخصص	0.508	1	0.508	2.687	0.180
الخطأ	120.261	636	0.189		
المجموع	122.262	639			

*** دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05)**

يتبين من الجدول رقم (12) عدم وجود فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة **(α≤0.05)** بين متوسطي تقديرات أفراد عينة الدراسة على المقياس تعزى لمتغيري الجنس والتخصص وتفاعلهما معاً على درجة اتجاهات طلبة الثانوية العامة في مدارس محافظة معان نحو المنصات التعليمية، وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن طلبة الثانوية العامة وعلى مختلف أجناسهم وتخصصاتهم قاموا باستخدام المنصات التعليمية، فقد لاحظوا أنّ المنصات التعليمية قد قدمت لهم ميزات إيجابية ووسائل متعددة من أجل التعلم وانعكاس ذلك على تحصيلهم، مما أدى ذلك إلى تكوّن صوره إيجابية نحو المنصات التعليمية بغض النظر عن جنسهم وتخصصاتهم فجميعهم لمسوا أثر المنصات التعليمية على تحصيلهم.

التوصيات

1- عقد ورشات تدريبية للطلبة عن كيفية استخدام المنصات التعليمية في التعليم والتعامل معها بالشكل الصحيح وكيفية الاستفادة منها.

2- التشجيع على استخدام المنصات التعليمية في التعليم، ونشر ثقافة الوعي في ذلك، وتحفيز الطلبة عليها، وتفعيلها من قِبل مؤسسات التعليم.

3- عمل دراسات مماثلة على موضوع درجة استخدام التطبيقات الإلكترونيّة في التعليم، واتجاهات الطلبة نحوها في مديريات تربية وتعليم أخرى بحيث تشمل عينات أكبر، ومتغيرات أكثر للدراسة.

4- توفير الإمكانيات المادية التي يحتاجها المعلمون والطلبة؛ لاستخدام المنصات الإلكترونيّة بالشكل الصحيح.

5- إجراء دراسات حول العوامل التي تقلل من استخدام المنصات الإلكترونيّة في التعليم.

6- تزويد الجهات التعليمية بالمقترحات حول درجة استخدام طلبة الثانوية العامة للمنصات التعليمية واتجاههم نحوها، وذلك من أجل بناء الخطط اللازمة والمناسبة لاستخدامها في العملية التعليمية وتوفير البنية التحتية للازمة لذلك، مما ينعكس على الطلبة والعملية التعليمية.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- الباوي، ماجدة وغازي، أحمد. (2019). أثر استخدام المنصات التعليمية Google Classroomفي تحصيل طلبة قسم الحاسبات لمادة Image Processing واتجاهاتهم نحو التعلم الإلكترونيّ. المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية: 2(2):124-166.

- الجبير، تهاني وأبو حميد، رنا والصبان، خيرية والدبيخي، ندى. (2021). فاعلية استخدام منصة إدمودو "Edmodo" في تنمية التحصيل الدراسي بمقرر التربية الصحية والنسوية لدى طالبات الصف الأول الثانوي. مجلة العلوم التربوية والنفسية:22(3):63-87.

- حجازي، طارق.(2016). معايير جودة الفصول الافتراضية من وجهة أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود. ورقة مقدمة إلى المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

- الزهراني، حنان وإسماعيل، زينب.(2019).أثر استخدام منصة تعليمية في تنمية بعض مهارات التواصل الرياضي لدى طالبات المرحلة الثانوية في مدينة الباحة. مجلة كلية التربية:35(12):388-420.

- السيد، أحمد. (2016). أثر استراتيجيّة التعلم المقلوب الموجه بمهارات التفكير ما وراء المعرفي في تنمية مهارات استخدام المنصات التعليمية التفاعلية لدى طلبة ماجستير تكنولوجيا التعليم. مجلة دراسات تربوية واجتماعية: 22(3): 1099-1156.

- الشقيرات، محمد والرصاعي، محمد. (2020). أثر استخدام منصة إدراك التعليمية على التحصيل الدراسي في مادة الرياضيات لدى طلبة الصف العاشر الأساسي واتجاهاتهم نحوها. مجلة العلوم التربوية والنفسية:4(48):127-144.

- الشهراني، حامد والشهراني، عبدالكريم وآل الطحان، ماجد وعسيري، خالد. (2021). أثر الفصول الافتراضية لمنصة مدرستي على التحصيل والاتجاه نحوها في مادة الرياضيات لدى طلاب الصف الأول المتوسط، مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية:1(9): 1237-1280.

- الشواربة، دالية. (2019). درجة استخدام طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية الخاصة للمنصات التعليمية واتجاهاتهم نحوها. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

- العنزي، شيمة والطوالبة، هادي والكراسنة، سميح.(2019). أثر المنصات الإلكترونيّة المدرسية في تعزيز قيم المواطنة لطالبات المرحلة الثانوية السعودية. المجلة الفلسطينية للتعليم المفتوح والتعلم الإلكترونيّ:13(7):526-539.

- المبحوح، أحمد. (2019). أثر توظيف المنصات التعليمية التفاعلية في تنمية مهارات التفكير البصري والتحصيل الدراسي لدى طالبات الصف الثاني عشر بمبحث التكنولوجيا في عصر الرقمنة. مجلة العلوم التربوية:20(4):40-54.

- المطيري، بدر. (2021). دور استخدام المنصات التعليمية الإلكترونيّة في تحسين العملية التعليمية لدى طلبة المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمين في منطقة الفروانية بدولة الكويت. المجلة الأكاديمية العالمية في العلوم التربوية والنفسية: 2(1):189-202.

- المعايطة، معتصم والطراونة، أحمد. (2021). أنماط التفكير وعلاقتها باختيار مسار التعليم الثانوي لدى طلبة الصف الأول الثانوي في محافظة الكرك. مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث: 7(1):162-194.

- المقرن، نورة. (2016). أثر التعليم الإلكترونيّ باستخدام نظام إدارة التعلم إدمودو (Edmodo) على تحصيل طلاب الصف الثاني ثانوي في مقرر الأحياء(3). المجلة التربوية الدولية المتخصصة:5(9):217-245.

المراجع الأجنبية:

- Al-Anzi, S. & Tawalbeh, H. & Al-Karasneh, S. (2019). School Electronic Screens and their Role in Promoting the Values of Citizenship: A Field Study. *The Palestinian Journal of Open Education and E-Learning, 13(7), 526-539.*

- Bao, W. (2020). COVID-19 and online teaching in higher education: A case study of Peking University. *Human Behavior and Emerging Technologies, 2(2),113-115*.

- Al-Bawi, M. & Ghazi, A. (2019). The effect of using "Google Classroom" on the achievement of computer department students' in "Image Processing" subject, and their attitudes towards E-learning. *International Journal of Research in Educational Sciences, 2(2),124-166.*

- El Firdoussi, M. & Lachgar, H. (2020). Assessing Distance Learning in Higher Education during the COVID-19 Pandemic. *Education Research International*, https://doi.org/10.1155/2020/8890633.

- Hegazy, T. (2016). Quality standards for virtual classrooms from the point of view of faculty members at King Saud University. Paper presented to the Sixth Arab International Conference for Quality Assurance of Higher Education, *University of Science and Technology, Sudan.*

- Al-Jubeir, T. & Abu Hamid, R. & Al-Sabban, K. & Al-Dubaikhi, N. (2021). The effectiveness of Using the Edmodo Platform in Developing Academic Achievement in Health and Women's Education Course Among First-Grade Students of Secondary school. *Journal of Educational and Psychological Sciences: 22(3):63-87.*

- Al-Maaytah, M. & Al-Tarawneh, A. (2021). Thinking styles and their relationship with selecting secondary educational course among the 1st secondary students in AL-Karak Governorate. *Al-Hussein Bin Talal University Journal of Research, 7(1), 162-194.*

-Al-Mabhouh, A. (2019). The impact of using interactive educational platforms in developing visual thinking skills and academic achievement among 12th class graders in technology in light of the digitization era course. *Journal of Educational Sciences, 20(4),40-54.*

- Malkus, N. & Christensen, C. (2020). School District Responses to the COVID-19 Pandemic: Round 3, Plans for a Remte Finish. *American Enterprise Institute*. https://eric.ed.gov/?q=COVID&ft=on&pg=3&id=ED606199.

- Al-Muqrin, N. (2016). The Effect of E-Learning by Using The Learning Management System Edmodo on The Achievement of The Students of Second Secondary Grade

In The Curriculum of Biology (3). *Specialized International Educational Journal, 5(9), 217-245.*

- Al-Mutairi, B. (2021). The role of using electronic educational platforms in improving the educational process for high school students from the teachers point of view in Farwaniya area, Kuwait. *International Academic Journal of Educational and Psychological Sciences, 2(1),189-202*.

- Nee, C. (2014). The Effect of Educational Networking on Student Performance in Biology. *International Journal on Integrating Technology in Education (IJITE),3(1),21-41.*

- Ogechi, E. & Charity, E. (2019). Effect of Edmodo learning platform on the students achievement in business studies in secondary schools. *Online Journal of Arts, Management and Social Sciences,4(1),54-65.*

- Al-sayid, A. (2016). The effect of the inverted learning strategy directed by metacognitive thinking skills in developing the skills of using interactive educational platforms for master's students in educational technology. *Journal of Educational and Social Studies, 22(3), 1099-1156.*

- Al-Shahrani, H. & Al-Shahrani, A. & Al-Tahhan, M.& Asiri, K. (2021). The Impact of Virtual Classrooms of "Madrasati" Platform on Achievement and Trends in Mathematics Subject for First Intermediate Students, *Journal of Young Researchers in Educational Sciences, 1(9), 1237-1280.*

- Shawarbeh, D. (2019). The Degree of Using Electronic Educational Platforms by graduate Students in the private Jordanian universities and their attitudes towards them. *Unpublished Master's Thesis, Middle East University*, *Amman, Jordan.*

- Shugairat, M. & Al-Ras'ai, M. (2020). The Effect of Using EDRAAK Educational Platform on the Academic Achievement among the Tenth Graders and their Attitudes towards it. *Journal of Educational and Psychological Sciences, 4 (48), 127-144.*

- Sugito, T. & Susilowati, S. & Hartono, H. & Supartono, T. (2019). Integrating Edomdo application in science teaching and learning. *Journal of physics,117,1-7.*

- Yustinaningrum, B. (2018). The Implementation of E-Learning Web-Based Model Centric Course (Edmodo) toward the Mathematics Interest and Learning Outcomes. *Journal Pendelikon Mathematical,9(1),25-32.*

- Al-Zahrani, H. & Ismail, Z. (2019). The Effect of Using an Educational Platform in Developing Some Mathematical Communication Skills Among Secondary School Students in Al-Baha City. *Journal of the College of Education, 35 (12), 388-420.*

الحقوق المكتسبة الناشئة عن القرارات الإدارية

عمر نجرس محمد طه

وزارة الداخلية العراقية

د. جهاد ضيف الله الجازي

كلية القانون – جامعة اليرموك

الملخص

يقوم القاضي الإداري بدور كبير في حماية الحقوق المكتسبة من خلال فرض رقابته على القرارات الإدارية التي تمس هذه الحقوق، والتأكد من مشروعية تلك القرارات، وتمحورت إشكالية البحث في بيان الضمانات المقررة للحقوق المكتسبة الناشئة عن القرارات الإدارية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنّ مصدر الحقوق المكتسبة في القرارات الإدارية هو قوة الشيء المقرر الذي يعني قطعية القرار الإداري بتحصنه من الإلغاء والسحب الإداريين، والإلغاء القضائي وقابليته؛ لأنْ ينتج حقوقًا مكتسبة، كذلك إنّ نظرية الحقوق المكتسبة في مجال القانون الإداري لها طبيعة خاصة، كونها تتعلق بالموظف العام والأفراد العاديين والعلاقة التي تربطهم بالإدارة، وعلى ذلك أوصت الدراسة المشرعان الأردني والعراقي وضع قواعد موضوعية تحكم سحب وإلغاء الأعمال الإدارية الفردية تجنباً لتعارض الأحكام القضائية.

الكلمات المفتاحية: *الحقوق المكتسبة، القرار الإداري، العراق، الأردن.*

Acquired Rights Arising from the Administrative Decisions

Abstract

The administrative judge plays a major role in protecting acquired rights by imposing his control over administrative decisions that affect these rights, and ensuring the legitimacy of those decisions. The research problem revolved around explaining the guarantees established for acquired rights arising from administrative decisions. The study concluded with a set of results, the most important of which is that the source of the rights acquired in administrative decisions are the strength of the decided matter. This means that the administrative decision will not be affected by administrative revocation, withdrawal, and/or judicial revocation. The theory of acquired rights in the field of administrative law has a special nature, as it relates to the public employee and ordinary individuals and the relationship that they have with the administration. Accordingly, the study recommended the Jordanian and Iraqi legislators to set objective rules governing the withdrawal and cancellation of individual administrative acts in order to avoid conflicting judicial rulings.

Keywords: *Acquired Rights, Administrative Decision, Iraq, Jordan.*

المقدمة

يحظى موضوع الحقوق المكتسبة بقدر من الأهمية في مجال العمل الإداري، وبالرغم من تعدد واختلاف مهام الإدارة في هذا المجال، فإنّها تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، ولما كان الأفراد يعتبرون الطرف الأضعف في علاقاتهم مع الإدارة، فإن القانون قد كفل ووفر لهم الحماية في تعاملهم مع الإدارة، بما يحفظ حقوقهم ومراكزهم القانونية التي اكتسبوها بموجب القانون، أو مما يصدر عن الإدارة من قرارات إدارية بشأنهم، أو بالتعاقد معها، لأجل استقرار الحقوق والمراكز القانونية، فقد تضمنت نصوص قانونية ومبادئ فقهية برقابة قضائية على أعمال الإدارة من المساس بهذه الحقوق والمراكز القانونية المكتسبة .

إذ تتمتع فكرة الحق بأهمية كبيرة في القانون الإداري، إذ إنّ للإدارة في ممارسة نشاطها عدة امتيازات، ولعل أهمها اتخاذ القرارات الإدارية الملزمة والنافذة بحق الأفراد، والمؤثرة في مراكزهم القانونية التي اكتسبوها، إذ تُعدّ القرارات الإدارية

أهم مظاهر السلطة العامة والوسيلة الأكثر خطورة وفاعلية، ومن خلال هذه السلطة تتمكن الإدارة من إحداث التغيرات التي تبتغيها في المراكز القانونية المتمثلة بإنشاء أو تعديل أو إلغاء مركز قانوني، إذ ليس من الضروري رضا المخاطبين بالقرار الإداري، بل هم ملزمون باحترام القرارات الإدارية وتنفيذها، حتى وإن اعتقدوا ببطلان هذه القرارات الإدارية، كون البطلان لا يقرره إلا القضاء الإداري، لذلك فإنّ الإدارة في حالات كثيرة لا تميز بين المركز القانوني الذي يولد حقاً مكتسباً، وبين المراكز القانونية التي لا تولد حقاً مكتسباً، ومن جهةٍ أخرى فقد تضطر الإدارة إلى تحديث أوامرها وقرارتها بشكل مستمر، وعليه فإنه ضمان للحقوق المكتسبة فإنه لا يجوز لهذه القرارات أن يسري أثرها إلى الماضي، وعليه سيقوم الباحثان بيان الضمانات المقررة للحق المكتسب الناشئة عن القرارات الإدارية.

إشكالية البحث

إن غموض مفهوم الحقوق المكتسبة وعدم وجود نظرية قانونية واضحة في إطار القانون الإداري، إذ أنَّ القرار الإداري ليس بالضرورة أن يكون عملاً منشئاً للحقوق، ذلك أن الإنشاء لا يتوقف فقط على وجود العمل، بل على وجود عوامل أخرى مرتبطة به، ونظراً لارتباط الحقوق المكتسبة ارتباطاً وثيقاً في مجال الوظيفة العامة والقرارات التي تصدرها الإدارة، لأنّها في حالات كثيرة لا تميز بين المركز القانوني الذي يولد حقوقاً مكتسبة، وبين المراكز القانونية التي لا تولد حقوقاً مكتسبة، وعليه تتمثل إشكالية الدراسة بمدى إمكانية القاضي الإداريّ في تحقيق التوازن بين مبدأ المشروعية الإدارية وحماية الحقوق المكتسبة وما بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة؟

أهداف البحث

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تحديد المقصود بنظرية الحقوق المكتسبة، والأساس القانوني لها.

2- البحث في الضمانات القانونية لحماية الحقوق المكتسبة الناشئة عن القرار الإداري.

أهمية البحث

يتميز موضوع بحثنا بأهمية مستقاة من الأهمية الكبيرة للحقوق المكتسبة للأفراد، إذ تتعلق الحقوق المكتسبة بقرارات الإدارة، إذ طبق القضاء الإداري في الأردن والعراق، نظرية الحقوق المكتسبة ونظمها طبقاً لقواعد القانون الإداري، ورسم حدودها في ظل مبادئه، إذ تتعلق بحسن إدارة وسير المرافق العامة المختلفة والتي تقتضي من الإدارة أحيانًا إعادة

النظر بقراراتها الإدارية سواءً إلغاء القرارات الإدارية أو سحبها، وما ينتج عنها بالتأكيد من تأثير على الأفراد المتعاملين مع هذا المرفق بوصفهم أفرادًا منتفعين من خدمات المرفق أو العاملين به بوصفهم موظفين عموميين، إذْ إنّ الإدارة ملزمة باحترام الحقوق المكتسبة للأفراد، والناشئة عن القرارات الإدارية، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى إبرازها وتحديد أهم ضماناتها.

منهجية البحث

إن طبيعة الموضوع الذي تتناوله الدراسة تفرض على الباحثين اتخاذ منهجية متكاملة وكالآتي:

1- المنهج الوصفي التحليلي: إذ يعتبر من أهم مناهج البحث العلمي، ويعنى هذا المنهج بدراسة المظاهر أو المشكلات العلمية ووصفها وصفًا علميًا دقيقًا؛ من أجل الوصول إلى حلول واقعية ومنطقية، كذلك يُمكّن الباحثين من تحليل النصوص والمشكلات القانونية، وجمع معلومات أكثر دقة ووضوح ذات الصلة بموضوع الدراسة.

2-المنهج المقارن: إجراء مقارنة بين القانون الإداري الأردني، والقانون الإداري العراقي في موضوع بحثنا واستعراض التطبيقات القضائية والتشريعات في كل من الأردن والعراق ذات الصلة بالموضوع، واللجوء إلى القضاء المقارن، كلما دعت الحاجة الى ذلك، موضحًا جميع الجوانب المتعلقة في متغيرات الدراسة بغية الوصول إلى معالجة الإشكاليات التي يطرحها البحث.

خطة البحث

المبحث الأول: ماهية الحقوق المكتسبة.

المبحث الثاني: ضمانات حماية الحقوق المكتسبة الناشئة عن القرار الإداري

المبحث الأول: ماهية الحقوق المكتسبة

تطرح فكرة الحقوق المكتسبة في القانون الإداري على أساس عدم المساس بالتصرف الذي أنتجته، ولاسيما على مستوى القرارات الإدارية الفردية، فضرورة حماية مراكز قانونية معينة تفرض عدم المساس بالأعمال المنتجة للمراكز القانونية المذكورة، ولا بد من ملاحظة أنّ ظاهرة عدم المساس بالمراكز القانونية، غير ناجمة عن قوتها الذاتية، لكنها تعد

أثرًا واضحًا لعدم المساس بالمراكز القانونية التي تشكلت على مر الزمن، وعليه فإنه كان لزاماً علينا بدايةً تحديد مفهوم الحقوق المكتسبة، وذلك من خلال هذا المبحث سنتناول مفهوم الحقوق المكتسبة في المطلب الأول، ومن ثم شروطها في المطلب الثاني وفق التقسيم التّالي:

المطلب الأول: مفهوم الحقوق المكتسبة

تعني الحقوق المكتسبة الحفاظ على المراكز القانونية الناشئة عن قرار إداري معين، سواءً أكان القرار مشروعًا أم غير مشروع، ومضت المدة القانونية اللازمة للطعن به، مما يعني إن القرار قد تحصن من الإلغاء، وهو في الحقيقة مكمل بل جزء لا يتجزأ من مبدأ أعم وأشمل هو مبدأ الأمن القانوني لا سيما أنّه لا توجد مراكز قانونية مكتسبة بدون وجود حقوق مكتسبة، وان دراسة مفهوم الحقوق المكتسبة الناشئة عن قرار إداري تدعونا إلى البحث في تعريف الحقوق المكتسبة في الفرع الأول؛ ومن ثم بيان الأساس القانوني لهذه الحقوق في الفرع الثاني؛ كالتالي:

الفرع الأول: تعريف الحقوق المكتسبة

تعني الحقوق المكتسبة الحفاظ على المركز القانوني الذي نجم عن تصرف قانوني معين، وهي تهدف إلى حماية المراكز القانونية التي تولدت في الماضي، وتؤدي كفكرة دورًا مهمًا في حماية ووقاية التصرفات القانونية كالقرارات الإدارية لاسيما الفردية، فمفهوم الحقوق المكتسبة في القانون الإداري يشكل أهمية كبيرة في مجال الوظيفة العامة والقرارات التي تصدرها الإدارة محاولةً المساس بهذه الحقوق[1]، ومن خلال هذا الفرع سيتم البحث في تعريف الحقوق المكتسبة فقهياً وقضائياً ولن نتطرق لتعريفها في التشريع؛ لأنّ المشرع لم يقحم نفسه بتعريفها تاركاً الأمر للفقه والقضاء، وفق التقسيم التالي:

أولا: تعريف الحقوق المكتسبة فقهيًا

عُرفت الحقوق المكتسبة بأنها: "وضع شرعي بموجبه تتحصن المنفعة التي حصل عليها الشخص جراء قانون من الإلغاء أو التعديل"[2]، والوضع الشرعي يعني المركز القانوني والتحصن هو الحماية القانونية

(1) عبد الرضا، عبد الرسول، النفاذ الدولي للحقوق المكتسبة في مسائل الأموال، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثالث، 2015، ص 209.

(2) عويس، حمدي أبو النور، مبدأ احترام الحقوق المكتسبة في القانون الإداري، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2011، ص14.

ضد الإلغاء أو التعديل[1]، ويعني المركز القانوني الحقوق والالتزامات الذي يتمتع أو يحملها شخص معين بموجب القانون، أما التحصين فهو الحماية القانونية للحقوق من المساس بها إلغاءً أو تعديلًا، وتشمل المنفعة كلا من المنفعة المادية والمعنوية، إذْ إنّ الحقوق المكتسبة قد تنشأ عن قرار إداري فردي ينشئ مركزًا قانونيًا ذاتيًا أو خاصًا، وقد تنشأ عن عقد، وقد تنشأ عن التشريع أو القواعد القانونية.

لكن على الرغم من التطور الذي حصل على الفقه والقضاء الإداريين، إلا أنّه لم يتم تحديد دقيق لنظرية الحقوق المكتسبة من حيث المفهوم والأساس القانوني لها ومصدرها، أما في حال ترجيح فكرة الحقوق المكتسبة، فذلك يعني السعي إلى الحفاظ على الوضع أو المركز الذي أنشأه القرار، فإنه لا أحد يستطيع أن يدّعي ثبات القرار؛ لأنه جزء من النظام القانوني، وهنا لابد من التمييز بين المركز القانوني العام والخاص، فينشأ المركز القانوني العام عن قرارات تنظيمية يمكن المساس به في أي لحظة، في حين إنّ المركز القانوني الخاص لا يمكن المساس به؛ لارتباطه بالحقوق المكتسبة[2].

الفرع الثاني: الأساس القانوني لنشوء الحقوق المكتسبة في نطاق القرار الإداري

بعد بيان تعريف الحقوق المكتسبة الناشئة عن قرار إداري، سنبين الأساس القانوني لنشوئه في نطاق القرارات الإدارية المشروعة وغير المشروعة، وكما يلي:

أولاً: الحقوق المكتسبة الناشئة عن القرارات الإدارية المشروعة

تعتبر القرارات الإدارية المشروعة من المصادر المهمة والتي تنشأ حقوق مكتسبة للأفراد، إذ إن الحقوق المكتسبة تولد مع ولادة القرار الإداري؛ ولا حاجة لانتظار انتهاء مدة الطعن بالإلغاء ضد القرارات الإدارية، ولا تملك الإدارة إلغاء أو سحب القرار الإداري المشروع إذا نشأ عنه حقوقاً مكتسبة لأحد الأشخاص، فالمركز القانوني المتولد عن هذا القرار لا يجوز المساس به لأنه أصبح نهائيًا ومكتسبًا وغير قابل للطعن بالإلغاء، وفي بعض الأحيان يلغى القرار الإداري بعد صدوره؛ لفقدانه شرطاً من شروطه، مثال ذلك فقد الموظف للجنسية الوطنية[3]، إذ إن الفقه الإداري يؤكد أنّ القرار الإداري المشروع بعد تحصنه من الإلغاء بفوات المواعيد المحددة لرفع دعوى الإلغاء والتي تنشأ مراكز قانونية ذاتية وتكون مصدرًا

(1) المفرجي، زياد خالد، الحق المكتسب في القانون الإداري، بحث منشور في مجلة الحقوق، كلية القانون، الجامعة المستنصرية، المجلد 4، 2012.

(2) إديومابا، سحب القرارات الإدارية غير القانونية المنشئة لحقوق، بحث منشور في مجلة القانون العام، العدد السادس، 2007، ترجمة: د. محمد عرب، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

(3) بطيخ، رمضان محمد، نفاذ وتنفيذ القرارات الإدارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص67.

للحقوق المكتسبة، لا يجوز لجهة الإدارة أنْ تلغيها لأنّ ذلك يشكل اعتداءً على الحقوق المكتسبة، فإلغاؤها ليس إلا غصبًا لهذه الحقوق وهو ما لا يجيزه القانون والمنطق ولا يمكن إلغاء قرار إداري مشروع؛ إلا في حدود إصدار قرار إداري مضاد، ولكن بضوابط وشروط محددة لحماية الحقوق الفردية المكتسبة، مثال ذلك قرار فصل موظف من الوظيفة فهو قرار مضاد لقرار تعيينه الذي اكسبه حقًا في وظيفته وما ينتج عنها من حقوق مالية مكتسبة وغيرها من الحقوق[1].

ثانيا: الحقوق المكتسبة الناشئة عن القرارات الإدارية غير المشروعة (استقرار المراكز القانونية، العدالة)

يتمثل المبدأ العام أنّ القرار الإداري يكون صحيحاً إنْ كان مستجمعاً لأركانه وشروط صحته فإنْ تخلف أحد هذه الأركان أصبح قراراً منعدماً ومجرد عمل مادي ، وأنّ فقد شرطاً من شروط صحته شابه البطلان، وفكرة البطلان حسبما انتهى إليه اجتهاد القضاء الإداري وإجماع الفقه الإداري فكرة نسبية ومؤقتة يترتب عليها بالنتيجة أمّا بطلان القرار وإما تحصنه وعدم جواز إلغائه ضمن شروط وأوضاع معينة لاسيما إنْ انقضت المدة المقررة للطعن بالإلغاء، ولم يتقدم شخص من ذوي المصلحة بطلب إلغائه إدارياً عن طريق التظلم للإدارة صاحبة الاختصاص وقضائياً بواسطة القاضي الإداري ، فإنْ طعن فيه بالإلغاء، فللقاضي إلغاؤه ويكون لقرار القاضي أثر رجعي إلى تاريخ صدور القرار الإداري أمّا قبل هذا الحكم فهو قرار يتمتع بقرينة السلامة فالأصل في أعمال الإدارة السلامة والصحة ومن يدعي خلاف ذلك يطالب بالإثبات[2].

فإذا كان الأصل أنّ القرار الإداري المشروع هو الذي ينشئ الحقوق فإنّ الاجتهاد الفقهي والقضائي تحقيقاً للعدالة واستقرار المراكز القانونية انتهى إلى أنّ القرار غير المشروع هو الآخر يكون سبباً في نشوء الحقوق المكتسبة، ويكتسب ثباتاً وقوة في أنّه يكتسب قوة الشيء المقرر، وأساس ذلك هو نظرية الظاهر أي مبدأ احترام الحقوق التي اكتسبها الغير ظاهرياً عن هذا القرار بحسن نية، أي بعبارة أخرى قد يصدر قرار غير مشروع إلّا أنّه يُكسب الآخرين حقوقاً وهم تعاملوا مع الإدارة بحسن نية لذا أصبحوا أصحاب حق مكتسب لا يمكن المساس به[3].

وعلى ذلك قد تنشأ الحقوق المكتسبة عن قرارات إدارية غير مشروعة، ومن المعلوم أنّ القرار الإداري غير المشروع يتحصن بمضي مدة الطعن المقررة وهي (60) يوماً من اليوم التالي لتاريخ صدور القرار الإداري المعيب، والأصل أنّ القرار الإداري المشروع هو الذي ينشئ الحقوق، فإنّ اجتهادات الفقه والقضاء انتهت إلى أنّ القرار غير

(1) بطيخ، رمضان محمد، المرجع نفسه، ص178.

(2) الحلفي، هشام محمد حمود، نفاذ القرارات الإدارية في مواجهة الأفراد، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة المستنصرية، 2010، ص26.

(3) الطماوي، سليمان، النظرية العامة للقرارات الإدارية، مصدر سابق، ص670.

المشروع يكون أيضا سبباً في نشوء الحقوق المكتسبة ويكتسب ثباتاً وقوة في أنّه يكتسب قوة الشيء المقرر، وأساس ذلك هو مبدأ احترام الحقوق التي اكتسبت عن هذا القرار بحسن نية، أي بعبارة أخرى قد يصدر قرار غير مشروع؛ إلّا أنّه يُكسب الآخرين حقوقاً بموجب العلاقة التي تربطهم مع الإدارة بحسن نية لذا أصبحوا أصحاب حقوق مكتسبة لا يمكن المساس بها أو الاعتداء على مراكـــــزهم القانونية[1].

وقد ذهبت المحكمة الإدارية العليا في الأردن في أحد أحكامها"... وحيث إنّه وإن كان من حقها سحب قرارها أو تعديله إلاّ أنّ ذلك يجب أن يكون خلال مدة الطعن وهي 60 يوماً وذلك لغايات استقرار المراكز القانونية والحقوق المكتسبة..."[2]، إذ إنّ القرارات الإدارية غير المشروعة والتي تنشأ عنها الحقوق المكتسبة هي القرارات الإدارية الباطلة دون المنعدمة، والذي يقصد بالأخيرة هي القرارات التي يبلغ فيها العيب حدًا جسيماً يجرده من صفته الإدارية كونها ليس لها وجود قانوني، وبالتالي لا ينتج عنها أي أثر قانوني، ومن المعلوم أنّ القرارات الإدارية غير المشروعة كقاعدة عامة لا تُنشئ حقوقاً مكتسبة، لكن هنالك وجهه نظر أخرى من حيث مرور مدة معقولة لمضي القرار المعيب يولد ثقة وطمأنينة مشروعة لدى الأفراد، إذْ إنّ القرار في هذه الحالة يتحول من حالة واقعية إلى حالة قانونية تولد حقوقاً مشروعة، والحكمة من تحديد هذا الميعاد هو أنّ القرارات الإدارية المعيبة قد يتولد عنها من الأثار القانونية ما يمس مصالح بعض الأفراد، فيجب الحفاظ على حقوقهم المكتسبة ومصالحهم واستقرار أوضاعهم القانونية[3]، وعلى ذلك فإن أساس نشوء الحقوق المكتسبة في القرار الإداري غير المشروع أو القرار الإداري المعيب هو القرار الإداري الباطل لا المنعدم؛ لأنّ القضاء الإداري في كل من الأردن والعراق عد مرور الوقت المعقول على القرار الإداري المشوب بالبطلان دون أنْ يطعن ضده أصحاب المصلحة أو تلجأ الإدارة إلى سحبه أو إلغائه بمثابة القرار الصحيح ومرور هذا الوقت يمنح القرار استقرارا وطمأنينة.

المطلب الثاني: شروط الحقوق المكتسبة الناشئة عن قرار إداري

تعد القرارات الإدارية من أهم الوسائل القانونية التي وضعها المشرع بين يدي الإدارة للقيام بأعبائها ووظائفها وتهدف تحقيق المنفعة العامة وخدمة للأفراد، إذْ إنّ القرار الإداري أكثر وسائل الإدارة شيوعًا واستعمالاً على المستوى

(1) جمال الدين، سامي، أصول القانون الإداري، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004، ص44.

(2) حكم المحكمة الإدارية العليا الأردنية رقم 2020/149 في 15-7-2020 منشورات قرارك

(3) الحسيني، علاء ابراهيم محمود، حماية الحقوق المكتسبة الناشئة عن القرار الاداري، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2018، ص15.

العملي، فهو يحتل مكانة تعادل مكانة نظرية العقد على صعيد القانون الخاص، ومن جهة أخرى يعد القرار الإداري مظهرًا من مظاهر ممارسة السلطة العامة، ولا يمكن للدولة أن تبادر إلى النهوض بأعباء السلطة العامة، بما يقضي ذلك من وظائف وأعمال مختلفة إذا لم تتخذ القرارات الإدارية في أعمالها المنوطة بها؛ ومن هذا المنطلق وإنْ كانت الحقوق المكتسبة قد تنشأ بموجب قانون أو نظام أو عقد إداري، إلا أنّها قد تنشأ عن قرارات إدارية؛ لذا سيكون حديثنا في هذا الجانب عن شروط الحقوق المكتسبة الناشئة عن القرار الإداري، وعلى النحو الآتي:

الفرع الأول: صدور القرار الإداري المنشئ للحقوق المكتسبة من السلطة الإدارية المختصة

يجب أن يصدر القرار الإداري عن أحد أشخاص القانون العام، أي عن جهة تدخل ضمن الهيكل الإداري للدولة، ومن ثم فإن القرار لا يكون إداريًا إذا صدر عن أشخاص القانون الخاص الطبيعيين، أو عن أحد أشخاصه المعنويين كشركات القطاع العام؛ لأنّ شركات القطاع العام لا تعدّ من أشخاص القانون العام، ولا تعد قراراتها قرارات إدارية أيًا كان مصدرها[1].

فقد استقر اجتهاد الفقه والقضاء الإداريين على أنّ القرار لا يعد قرارًا إداريًا ما لم يكن صادرًا عن سلطة إدارية عامة داخل حدود الدولة، أو خارجها سواءً أكانت هذه السلطة مركزية أم لا[2]؛ لأنّ القرارات التي تصدر عن أشخاص القانون الخاص لا تعتبر قرارات إدارية، كذلك الأعمال التي تصدر عن سلطات عامة أخرى غير السلطة الإدارية، وقرارات السلطة التشريعية إذا كانت تدخل في نطاق العمل التشريعي[3] .

كذلك فإن القرار الإداري المنشئ للحقوق المكتسبة يجب أن يصدر عن جهة إدارية مختصة بإصداره، وشرط الاختصاص هو الشرط الوحيد المتعلق بالنظام العام، والقاعدة إنّ تحديد الجهة المختصة باتخاذ القرار يتولاها المشرع وذلك

(1) خليفه، عبد العزيز عبد المنعم، الأسس العامة للقرارات الإدارية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012. ص16.

(2) جمال الدين، سامي، مرجع سابق، ص44.

(3) العمل التشريعي هو كل عمل صادر عن السلطة التشريعية، أما العمل الإداري فهو كل عمل صادر من فرد أو هيئة تابعة للإدارة أثناء أداء وظيفتها، وتكون قابلة للطعن بالإلغاء أمام القضاء الإداري بخلاف العمل التشريعي الذي يتمحور أهم أعماله بالقوانين التي لا يمكن الطعن فيها إلا بالطريق الدستوري المقرر، كما أن القاعدة العامة أنه لا مسؤولية عن القوانين، وهناك معيارين للتمييز بينهما، المعيار الشكلي، والذي يحدد العمل تشريعي أو إداري نظراً إلى مركز القائم به والسلطة التي أصدرته، فإذا كان صادراً عن البرلمان يعتبر عملاً تشريعياً، وإذا كان صادراً عن السلطة الإدارية فهو إداري، أما المعيار الموضوعي يعتمد على طبيعة العمل وموضوعه بصرف النظر عن الجهة التي أصدرته أو الإجراءات التي اتبعت في إصداره فإذا تمثل العمل في قاعدة عامة مجردة فأنشأ مركزاً قانونياً عاماً اعتبر عملاً تشريعياً أما إذا تجسد في قرار فردي يخص فرداً أو أفراداً معينين بذواتهم فأنشأ مركزاً قانونياً خاصاً اعتبر عملاً إدارياً، للمزيد انظر: الطماوي، سليمان محمد، القضاء الإداري: الكتاب الثاني، قضاء التعويض و طرق الطعن في الأحكام دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، ص289.

بتوزيع الاختصاصات، هذا الشرط لمصلحة الإدارة ولمصلحة الأفراد، فهو لمصلحة الإدارة حتى يستطيع رجل الإدارة أن يتفرغ لإجادة نوع الأعمال التي تدخل ضمن اختصاصه، ومع مرور الزمن تسهل عليه وتستطيع الإدارة إنجاز أعمالها بسهولة وسلاسة، وهو لمصلحة الأفراد المنتفعين بسهولة توجيههم في أقسام الإدارة المتعددة التي تنعقد كل يوم، وأيضًا شرط الاختصاص في تحديد المسؤولية، وعلى ذلك حتى يعتد بالحقوق المكتسبة يجب أن تكون صادرة عن سلطة إدارية عامة وصاحبة اختصاص في إصدار مثل هذه الأعمال القانونية المنشئة لتلك الحقوق.

الفرع الثاني: صدور القرار الإداري المنشئ للحقوق المكتسبة بالإرادة المنفردة للإدارة

القرار ليس تعبيرًا عن تلاقي عدة إرادات؛ وإنما هو تعبيرًا عن إرادة طرف واحد وهو الإدارة التي تبدو سلطتها في إصدار قرارات إدارية أوضح مظهراً للامتيازات التي تتمتع بها، ويطلق على القرار الإداري مصطلح العمل الإداري منفرد الطرف، بحيث يعد المخاطبون بالقرار من الغير بالقياس إلى هذا التصرف

القانوني الصادر من جانب واحد، من دون حاجة إلى صدور قبول لهذا التصرف من جانبهم، وتبرز أهمية القرار الإداري الانفرادي في إن السلطة الإدارية تستطيع بإرادتها المنفردة فرض التزامات على عاتق الغير بدون رضاهم[1]،فالذي يميز القرار الإداري هو صدوره من جانب الإدارة، وهو بذلك يختلف عن العقد الإداري الذي يصدر باتفاق إرادتين لشخصين من أشخاص القانون العام أو كان أحدها شخص من أشخاص القانون الخاص[2]، لكن القول بضرورة أنْ يكون العمل الإداري صادرًا من جانب الإدارة وحدها ليكتسب صفة القرار الإداري لا يعني أنّه يجب أنْ يصدر من فرد واحد، فقد يشترك في تكوينه أكثر من فرد كل منهم يعمل في مرحلة من مراحل تكوينه؛ لأنّ الجميع يعملون لحساب جهة إدارية واحدة[3]، ومهما تنوعت القرارات الإدارية ومهما أوجد لها الفقه الإداريّ من تقسيمات فإنها تشترك في النهاية بصفة واحدة وهي خضوعها لرقابة القضاء الإداري، فالقرارات التنظيمية التي تصدر عن السلطات الإدارية يمكن الطعن فيها تمامًا كما هو الحال في القرارات الإدارية الفردية.

(1) إسماعيل، عصام نعمة، الطبيعة القانونية للقرار الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص138.

(2) وهذا ما يستفاد من نص المادة (185) من القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 وتعديلاته.

(3) خليفة، عبد العزيز، مرجع سابق، ص54.

الفرع الثالث: أن تكون الحقوق المكتسبة الناشئة عن قرار إداري مستندة في إحداثها للقوانين والأنظمة

يقتضي مبدأ المشروعية خضوع إرادة الحاكم والمحكوم لقواعد وأحكام القانون، ومن ثم لا يكفي أن يخضع الأفراد وحدهم للقانون في علاقاتهم الخاصة، وإنما من الضروري أن تخضع له أيضًا الهيئات الحاكمة في الدولة؛ وعلى ذلك فإنّ مبدأ المشروعية الإدارية يعني خضوع الجهات الإدارية عند مباشرتــها أوجه نشاطها للقواعد القانونية النافذة في المجتمع أيًا كان شكلها ومصدرها، بمعنى إنّ كل أعمال الإدارة سواءً أكانت أعمالًا قانونية أم أعمالًا مادية يجب أن تتم وفقًا للقوانين[1].

ومصطلح القانون هذا لا يقتصر على القواعد القانونية العامة المجردة المكتوبة والصادرة عن السلطة التشريعية في الدولة، أي ما يعرف بالتشريع العادي، وإنما يمتد ليشمل القانون بمفهومه الواسع كافة القواعد القانونية في الدولة، سواءً كانت قواعد دستورية أو قواعد قانونية عامة مكتوبة أم عرفية، فالقانون بصفة عامة ينطبق على الكافة [2].

وقرينة المشروعية تلازم كل القرارات الإدارية التنظيمية ومنها الفردية الصريحة والضمنية؛ وذلك من تاريخ صدورها وبالنسبة لجميع أركانها الخمسة، إلّا أنّ هذه القرينة ليست مطلقة بل هي نسبية، إذ يجوز لمن يدعي عكس ذلك أن يقيم الدليل على صحة ادعائه أمام جهة رقابية مختصة، كما أنّ زوال قرينة

المشروعية التي يتمتع بها القرار الإداري المنشئ للحقوق، ومن ثم بطلانه هو أمر لا يتحقق من تلقاء ذاته، وإنّما يجب أنْ يتقرر بواسطة جهة رقابية مختصة، وهذه الرقابة قد تكون الإدارة نفسها بما لها من صلاحية سحب قراراتها غير المشروعة، أو الجهة الإدارية التي تعلوها بما لها من سلطة الرقابة الرئاسية أو الوصائية[3]،إذْ أقرت الهيئة العامة بصفتها التمييزية في العراق بأن: "عدم تخويل المدير العام صلاحية إحالة الموظف إلى التقاعد يجعل قراره معدومًا من الناحية القانونية، ولا تسري بحقه المدد القانونية، ومن ثم يجوز الطعن به في أي وقت؛ لأنّه عدم لا ينتج شيئًا"[4]، ومن القرارات الحديثة للهيئة العامة بصفتها التمييزية، والتي أشارت فيها وبشكلٍ صريح إلى أنّ عيب الاختصاص يجعل القرار معدومًا، ما جاء فيه: "إنّ القرارات والأوامر الصادرة من جهة إدارية غير مختصة تكون معدومة ولا ترتب أي أثر قانوني ولا تفيد

(1) البرزنجي، عصام عبد الوهاب وآخرون، مبادئ وأحكام القانون الإداري، دار السنهوري للنشر، بيروت، 2015. ص67.

(2) الحلو ، ماجد راغب، مرجع سابق، ص 16.

(3) البرزنجي، عصام عبد الوهاب، مرجع سابق، ص67.

(4) قرار الهيئة العامة بصفتها التمييزية رقم (132/انضباط/تمييز/2006) الصادر في 15-5-2006 غير منشور.

الحكم أصلاً"[1]، كذلك الأمر في القضاء الإداري الأردني الذي أقر بضرورة أن يكون القرار الإداري مشروعًا، أي صادر وفق القانون حتى ينتج حقوقًا وأثارًا قانونية يمكن التمسك بها، فالقرار الذي يصدر مخالفًا للقوانين والأنظمة يعتبر غير موجود أي منعدمًا، ويمكن أن يكون كذلك إذا صدر قرار عن موظف ليس من واجبات وظيفته أن يصدر قرارات إدارية، والقرار المشوب بعيب جسيم هو قرار فاقد لخصائصه كقرار إداري وهو عديم الأثر قانوناً[2] وقد أكدت المحكمة الإدارية الأردنية في أحد أحكامها بقولها: "...أما احتجاج وكيل المستدعي بأن القرار المطعون فيه هو قرار منعدم لا يتقيد الطعن فيه بميعاد، فهو قول لا سند له في القانون، لأنّ القرار يعتبر منعدمًا إذا شابه عيب جسيم يفقده خصائصه كقرار إداري مما ينحدر به إلى درجة الانعدام، ويتحقق ذلك إذا صدر القرار الإداري ممن لا يتصف بصفة الموظف العام أو من موظف لا صلة له بإصدار القرارات...[3] أما بالنسبة للقرار الباطل غير المشروع المخالف للقانون فإنّه في الأصل يرتب آثارًا قانونية وينتج عنه حقوقًا مكتسبة بعد فوات مدة الطعن فيه، فالأصل أنّه يحق للإدارة أنْ تصحح الأوضاع المخالفة للقانون بإلغائها بالنسبة إلى المستقبل أو سحبها بأثر رجعي حيث إنّ القرار غير المشروع لا ينشئ حقوقًا خلال مدة الطعن القضائي؛ إلا أنّ دواعي الاستقرار تقتضي إذا صدر قرار فردي معيب فإنّ هذا القرار يجب أنْ يستقر عقب فترة معينة من الزمن بحيث يخضع للأحكام العامة للقرارات الإدارية السليمة والمدة المحددة هي(60) يومًا من تاريخ العلم بها بالوسائل المتبعة قانونًا، وللإدارة سحب أو إلغاء القرار في أي وقت قبـــل صدور الحكم في الدعوى، ولا يشترط أنْ تتم إجراءات السحب أو الإلغاء بصدور القرار المضاد خلال مدة الطعن القضائي وإنّما يكفي أنْ تبدأ الإدارة في تلك الإجراءات[4].

الفرع الرابع: أنْ تكون الحقوق المكتسبة الناشئة عن قرار إداري ممكنة وجائزة إحداثها

تمثل الحقوق المكتسبة الناشئة عن القرار الإداري موضوعًا مهمًا والمتمثل في الآثار القانونية التي تترتب على القرار سواءً اتخذ هذا الأثر صيغة إنشاء أو تعديل أو إلغاء في المراكز القانونية، ويختلف الأثر القانوني الذي أحدثه القرار الإداري الذي يتمثل في الحقوق أو الالتزامات التي يرتبها بحسب نوع القرار، فالقرار التنظيمي يولد مراكز قانونية عامة أو

(1) قرار الهيئة العامة بصفتها التمييزية رقم (287/انضباط/تمييزية/2006) الصادر في 18-12-2006.

(2) العبادي، محمد وليد حامد، معايير التمييز بين القرار الإداري الباطل والمنعدم، دراسة مقارنة، بحث منشور، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، جامعة آل البيت، مجلد 11، عدد4، 2005، 223.

(3) حكم المحكمة الإدارية رقم 158 لسنة 2017 الصادر بتاريخ 28-11-2017 موقع قرارك.

(4) وهذا ما أكدته محكمة العدل العليا في أحد أحكامها بأنه: "... الفقه والقضاء مستقران على عدم جواز سحب القرار الإداري السليم في أي وقت وعدم جواز سحب أو إلغاء القرار الإداري الباطل إذا اكتسب حقوقاً للغير؛ إلا إذا تم السحب أو الإلغاء خلال مدة الطعن؛ وذلك لكي تستقر المعاملات الإدارية ولا تكون عرضة للتغيير والتبديل مدة طويلة"، قرار محكمة العدل العليا رقم 2000/89، منشورات مركز قسطاس.

مجردة كأن تصدر الإدارة قرارًا تقرر زيادة مالية على رواتب الموظفين العاملين في المناطق النائية وهذه الزيادة المالية تمثل تعديلًا للمركز القانوني لهذه الفئة من الموظفين، فهذا قرار تنظيمي لأنّه يعدل في مركز قانوني عام[1].

أمّا القرار الفردي فهو الذي يُنشئ مركزًا قانونيًا فرديًا خاصًا يتميز عن المركز القانوني المتولد عن القرار التنظيمي العام المنشئ للمراكز القانونية العامة[2]، وحتى يكون القرار الإداري سليمًا في محله يشترط أن يكون هذا المحل جائزًا إحداثه وممكنًا من الناحية العملية وهذا الشرط يعني ألا تكون الحقوق المكتسبة التي تترتب على القرار الإداري غير ممكن تحقيقها من الناحية العملية حتى لا يستحيل تنفيذها[3]، فالآثار القانونية الناجمة عن القرار الإداري يجب أن تكون ممكنة من ناحية تطبيقها على أرض الواقع وإلا ترتب الانعدام على القرار، مثال ذلك إذا ما صدر قرار بتعيين شخص في وظيفة عامة، بينما كان هذا الشخص قد توفى، فإن معنى ذلك إن محل القرار الإداري مستحيل ويعتبر بالتالي منعدمًا[4]، وكذلك القرار الصادر مثلًا بإيفاد أحد المبعوثين إلى الولايات المتحدة، إذا أتضح أنّ شروط الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية لا تتوافر في هذا المبعوث، فإيفاد المبعوث إلى الولايات الأمريكية وهو محل القرار إذ يكون القرار مستحيلاً؛ لأنّ تنفيذه لا يتصور أن يتم في هذه الظروف فيصبح القرار منعدمًا نتيجة ذلك، ولا يمكن التمسك بالحقوق المكتسبة الناتجة عن مثل هذا القرار[5].

لكن قد يلاحظ أنّ القرار الإداري قد لا يصل إلى درجة الاستحالة المطلقة، وإنّما إلى صعوبة التنفيذ، كالقرار الصادر مثلًا بإلزام أحد الموظفين بالعمل طوال ساعات اليوم ليلًا ونهارًا وبشكل متواصل، إذ إنّ

مثل هذا القرار يعتبر قرارًا معيبًا في محله لصعوبة تطبيقه من الناحية العملية خاصة إذا كان العمل مرهقاً ويستلزم قسطا من الراحة.

(1) بدير، علي محمد، مرجع سابق، ص 222.

(2) كنعان، نواف، القانون الإداري، الكتاب الثاني، دار الثقافة، عمان 2005، ص250.

(3) عويس، حمدي ابو النور، مرجع سابق، ص102.

(4) الزعبي، خالد سمارة، القرار الإداري بين النظرية والتطبيق– دراسة مقارنة، دار الثقافة للتوزيع والنشر، عمان، 2011، ص43.

(5) الحلو، ماجد راغب، مرجع سابق، ص293.

المبحث الثاني: ضمانات حماية الحقوق المكتسبة الناشئة عن القرار الإداري

يعتبر إقرار مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية وعدم سحب القرارات الإدارية المشروعة من الضمانات الحقيقية والفعالة لحماية الحقوق المكتسبة؛ لأنّ القرار الإداري يعد من أهم مصادر الحقوق المكتسبة فالإدارة قد تكتشف في بعض الأحيان عند إصدارها لقرار إداري ما إنها قد ارتكبت خطأ، فتلجأ إلى سحب القرارات الإدارية غير المشروعة أو القرارات الإدارية التي لا تتناسب مع المصلحة العامة وسير المرفق العام، لكن يشترط في ذلك بأن لا يتعارض مع الحقوق المكتسبة التي اكتسبها الأفراد من جراء هذه القرارات؛ وذلك نظرًا لما يتميز به المرفق العام من قابليته للتعديل والتغيير فقد تضطر الإدارة إلى تحديث أوامرها وقرارتها بشكل مستمر لكن ضمانًا للحقوق المكتسبة لا يجوز لهذه القرارات أنْ يسري أثرها إلى الماضي، وعلى ذلك سيتم من خلال هذا المبحث تناول هذين الجانبين في مطلبين كالتالي:

المطلب الأول: عدم رجعية القرار الإداري كضمانة لحماية الحقوق المكتسبة

الأصل أنْ تسري أثار القرارات الإدارية على المستقبل فقط، ولا تسري بأثر رجعي على الماضي، احتراماً للحقوق المكتسبة والمراكز القانونية التي تمت في ظل نظام قانوني سابق، كذلك احترامًا لقواعد الاختصاص من حيث الزمان، وقاعدة عدم رجعية القرارات الإدارية هي قاعدة آمرة وجزاء مخالفتها يؤدي إلى بطلان القرار الإداري ذي الأثر الرجعي، وسنتكلم عن هذا الموضوع في فرعين، نخصص الفرع الأول للتعريف بمبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية كضمانة لحماية الحقوق المكتسبة؛ أمّا الفرع الثاني نبحث فيه الاستثناءات على مبدأ عدم الرجعية في القرارات الإدارية؛ وكما يأتي:

الفرع الأول: التعريف بمبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية كضمانة لحماية الحقوق المكتسبة

يقصد بعدم رجعية القرارات الإدارية هو عدم سريانه على ما تم قبل بدء نفاذه وهو تاريخ الإصدار بالنسبة للإدارة وتاريخ الإعلان بالنسبة للأشخاص المخاطبين به؛ وذلك ضمانًا لاستقرار المعاملات ولعدم المساس بالحقوق المكتسبة والمراكز القانونية التي تمت في ظل نظام قانوني سابق واحتراما لقواعد الاختصاص من حيث الزمان، كما يقصد بعدم الرجعية:" عدم جواز تطبيق القرار الإداري على الوقائع القانونية التي تمت قبل التاريخ المحدد لبدء سريانه، وإنما ينحصر سريان أثر القرار على ما يحدث من وقائع وأعمال بعد تاريخ السريان[1].

(1) كنعان، نواف، مرجع سابق، ص202.

ويعتبر مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية من المبادئ المسلم بها في قضاء مجلس الدولة الفرنسي فضلًا عن القضاء العراقي والمصري والأردني، وإن القرارات الإدارية سواءً أكانت تنظيمية عامة أم قرارات فردية لا يجوز تضمنيها أثرًا رجعيًا، إذ قرر مجلس الدولة الفرنسي في العديد من أحكامه على أنّ القرارات الإدارية تنظيمية كانت أم فردية لا يجوز المساس بها إلا بقانون ينص على الأثر الرجعي[1]، أمّا القضاء المصري فقد أصدرت محكمة القضاء الإداري قرارات عدة أكدت فيها على عدم رجعية القرار الإداري والتي من أهمها القرار الذي جاءت فيه: "لا تسري أحكام القرارات الإدارية واللوائح إلا على ما يقع من تاريخ صدورها، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها"[2]، والقضاء الإداري في الأردن مستقر على هذا ومطرد على ذلك، فقد أكدت المحكمة الإدارية العليا قاعدة عدم رجعية القرارات الإدارية في أحد أحكامها: "...ولمّا كان من المستقر عليه فقهًا وقضاءً سريان مفعول القرار الإداري من تاريخ صدوره، ولا يجوز صدوره بأثر رجعي، وإن مبدأ عدم رجعية القرار الإداري تقوم على أساس عدم المساس بالحقوق المكتسبة..."[3] .

ونص الدستور العراقي النافذ لسنة 2005 في المادة (19/تاسعًا) على أنّه: "ليس للقوانين أثر رجعي ما لم ينص على خلاف ذلك، ولا يشمل هذه الاستثناء قوانين الضرائب والرسوم" وعلى ذلك فإنّ القاعدة الدستورية أكدت على قاعدة عدم الرجعية في القرارات الإدارية وعدم المساس بالمراكز القانونية الناشئة في ظل القرارات الملغية أو الجديدة إلا إذا استثنى القانون بعض الأوضاع القانونية من ذلك ونص على امتداد أثر القرار باستثناء قوانين الضرائب والرسوم التي لا يجوز لها أنْ يمتد أثرها للماضي [4].

الفرع الثاني: الاستثناءات على مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية

تُعدالقاعدة العامة للقرارات الإدارية نافذة من تاريخ صدورها من الجهة الإدارية صاحبة القرار، أما بالنسبة للأفراد فهي لا تسري بحقهم إلا إذا علموا بها بواسطة إحدى وسائل العلم الثابتة قانونًا أي لأجل تنفيذ القرارات الإدارية وتحقيق أهدافها التي صدرت من أجلها لابد وأنْ تكون نافذة في حق الإدارة أولاً، وأنْ تكون سارية في حق الأفراد المخاطبين بها

(1) عكاشة، حمدي ياسين، موسوعة القرار الإداري في قضاء مجلس الدولة، ج2، مطبعة المعارف الإسكندرية، 2010، ص1354، وكذلك قرار مجلس الدولة الفرنسي الصادر في 25 ديسمبر 1960 نقلاً عن: الطماوي، سليمان محمد، مبادئ القانون الإداري العربي والمصري، ص292.

(2) قرار محكمة القضاء الإداري المصري، في الجلسة1998/3/10، أشار له: عكاشة، حمدي ياسين، موسوعة القرار الإداري في قضاء مجلس الدولة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص1355.

(3) حكم المحكمة الادارية العليا الأردنية رقم 2020/183، بتاريخ 29-7-2020 منشورات قرارك.

(4) مدانات، نفيس، مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارِيّة: أسبابه، ومبرراته، وحدوده، بحث منشور في مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، العدد10، المجلد 6، 2002. ص54.

ثانيًا، وإنّ القاعدة المألوفة أنّ القرار يتضمن دائمًا تاريخ صدوره، وإن إغفال تضمين القرار تاريخ صدوره لا يعد عيبًا يبطل القرار لكنه يثير شكوكًا لدى القاضي الإداري بشأن سلامته، فإذا ثبت أنّ التاريخ الذي يتضمنه القرار ينطبق مع تاريخ صدوره، فإنّ المرجع في سلامة القرار هو التاريخ الحقيقي لصدوره أي إن تاريخ نفاذ القرار الإداري مرتبط كقاعدة عامة بتاريخ صدوره[1]، بالإضافة إلى أنّ القرار الإداري يكون له أثر رجعي إذا صدر تنفيذًا لحكم قضائي لإلغاء قرار إداري معين، وسوف يتم تناول هذه الاستثناءات على النحو الآتي:

أولاً: جواز رجعية القرارات الإدارية بنص تشريعي

للمشرع أنْ يقرر رجعية القرار الإداري، سواءً بشكل صريح أو ضمني، فالدستور في الأردن والعراق أجازت للمشرع الخروج على مبدأ عدم الرجعية بنص صريح، لذا فالمشرع يستطيع أنْ يصدر تشريعًا ينص فيه على الأثر الرجعي، ما دام أنّه استمد هذه الرخصة بنص دستوري، والمشرع كما هو قادر على أنْ ينص على الرجعية في التشريع فإنّه قادر أيضًا على أن يخول الإدارة أن تنص على الرجعية في قراراتها[2].

كما قضت محكمة التمييز في الأردن بصفتها الحقوقية في أحد أحكامها "...لأن قاعدة الأثر الرجعي لا يعمل بها إلا إذا نص القانون عليها، إما أنْ تمارسها المدعى عليها الأولى من تلقاء نفسها فإن ذلك مخالف للقانون ومخالف لمبدأ عدم المساس بالحقوق المكتسبة للمدعية..."[3]، وفي العراق نجد إن مجلس شورى الدولة أشار في أحد قراراته إلى أنه: " للإدارة الحق في إصدار قرارات إدارية ذات أثر رجعي لتحقيق غايات تمس الصالح العام من شأنها أن تُعنى بحسن سير نشاط المرفق العام بانتظام وإطراد، حتى وإن مس هذا الأثر الرجعي الحقوق المكتسبة للأفراد، فلا يشكل ذلك مساسًا بمبدأ المساواة أمام المرفق العام، فما دام هذا المساس يكون لأجل المصلحة العامة فإنه يكون مشروعًا وموافقًا لمصلحة الجمهور"[4]، وإن الرجعية بنص القانون تعتبر استثناء على مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية.

(1) عكاشة، حمدي ياسين، مرجع سابق، ص 1254-1356.

(2) الطماوي، سليمان محمد، مرجع سابق، ص564.

(3) حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الحقوقية رقم 4915 لسنة 2020 في 30-12-2020 موقع قرارك .

(4) قرار الهيئة العامة لمجلس شورى الدولة العراقي رقم 212 لسنة 2010 تاريخ 12-8-2010، ص444.

ثانيًا: جواز رجعية القرار الإداري تنفيذًا لأحكام القضاء

أمّا الاستثناء الثاني على قاعدة عدم الرجعية، فهي تتعلق في حالة صدور القرارات الإدارية تنفيذًا لأحكام صادرة من محاكم قضائية بإلغاء قرارات إدارية مخالفة للقانون، فالحكم القضائي ذو أثر كاشف لا منشئ لمركز قانوني، والجدير بالذكر هنا أنّ الإلغاء القضائي للقرار الإداري يؤدي إلى إعدام القرار ليس

بالنسبة للمستقبل فقط، وإنما للماضي أيضًا، بحيث يصبح القرار الإداري كأنه لم يوجد إطلاقًا، إذ يعلق تنفيذ القرار إثناء رفع الدعوى لارتباطه بنتيجة الحكم على الدعوى، فحكم القاضي بالإلغاء بمثابة شهادة بعدم مشروعية هذا القرار منذ نشأته، أي من تاريخ صدور القرار، وإعدام القرار الإداري وكل أثر تولد عن القرار الملغي في الماضي وكل قرار ربطته بالقرار الملغي صلة، ويكون القرار الملغي والتبعي جزءًا من عملية قانونية واحدة وهذه الرجعية التي تعدم القرار تسمى الرجعية الهادمة[1]، ويترتب على صدور حكم من القضاء الإداري بإلغاء قرار إداري غير مشروع، إذ يعتبر هذا القرار معدومًا من يوم صدوره لا من يوم الحكم بإلغائه ويصبح كأن لم يكن، ومن ثم تلتزم الإدارة بتصحيح الأوضاع الخاطئة التي ترتبت على القرار الملغي، وإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل صدور القرار، وهو ما يقتضي إعادة النظر في الأثار التي تولدت عن القرار الملغي، وفي القرارات التي يمكن أنْ تكون قد صدرت استناداً إليه، وتحتاج الإدارة في سبيل ذلك إلى إصدار قرارات إدارية تسري بأثر رجعي، أي من تاريخ صدور القرار المحكوم بإلغائه، فالإدارة ملزمة بالقيام بكل ما يقتضيه تنفيذ الحكم القضائي الصادر بالإلغاء ومن ذلك إعادة النظر في جميع الأثار التي ترتبت في الماضي والتي تستند إلى القرار الملغي، وللإدارة في هذا السبيل إصدار قرارات ذات أثر رجعي؛ لأنّ هذه الرجعية تعد ضرورية لتنفيذ الحكم الصادر بالإلغاء وبالتالي فهي ضرورية لتحقيق مصلحة المرفق العام وضمان سيره بانتظام واطراد[2].

ثالثًا: القرارات التي تتضمن بالضرورة أثرًا رجعيًا

فهنالك طائفة من القرارات تتضمن لظروف تحيط بها أثارًا رجعية ومنها :

1- الرجعية بسبب طبيعة الاختصاص: قد يخول المشرع السلطة المختصة أحيانًا إصدار قرارات إدارية خلال فترة زمنية معينة دون أنْ يلزمها بإصدار تلك القرارات قبل بداية الفترة المحددة، فإنّ قيام جهة الإدارة بإصدارها

(1) الزعبي، خالد سمارة، مرجع سابق، ص210.
(2) بطيخ، رمضام محمد، مرجع سابق، ص178.

في تاريخ سابق للفترة المحددة أو بعد انتهائها لا يجعلها باطلة، بل تسري من بداية الفترة أو بعد انتهائها فتكون بالضرورة ذات أثر رجعي تسري من تاريخ سابق لصدور القرار، والغاية من هذه الرجعية هي لتحقيق المصلحة العامة التي يكون أحد ضمانات تحقيقها للمجتمع، هو إداء المرفق العام الذي يمتاز بمساواة المنتفعين به، حيث يسري القرار الإداري بحكم اختصاص الإدارة بأثر سبقًا لتاريخ صدوره، ويكون لأجل ضمان انتفاع المستفيدين من القرار على قدم المساواة، في الحالات السابقة لصدور القرار والقرارات اللاحقة له، كتحديد أجور عمال الحصاد في موسم الحصاد لقصب السكر، حيث تصدر الإدارة المختصة قرارها في هذا الشأن خلال الموسم، ولا يسري قرارها المذكور من يوم صدوره، بل من أول الموسم حتى نهايته[1].

2-**الرجعية بسبب مقتضيات سير المرافق العامة:** إن المرافق العامة بما تضطلع به من القيام بتقديم الخدمات الهامة للأفراد والتي لا يستطيعون الاستغناء عنها ولو لوقت معلوم لا يسمح بوضع العراقيل في طريق سيرها بانتظام واطراد؛ لإشباع الحاجات الضرورية للأفراد والمتجددة والمستمرة باستمرار الحياة، ولاشك أنّ قاعدة عدم الرجعية إذا تعارضت مع مقتضيات سير المرفق العام، فهي تشكل إحدى المعرقلات التي تهدد استمرار هذه المرافق في أداء مهامها على الوجه المطلوب، وأمام أهمية هذه المرافق تقرر مبدأ سير المرافق العامة بانتظام وإطراد، دون أنْ تحتاج إلى سند دستوري أو قانوني يقره، وعلى هذا الأساس فإنّ قاعدة عدم الرجعية إذا تعارضت مع هذا المبدأ فإنّ إقرار رجعية القرارات المتعلقة به ليست بحاجة إلى سند دستوري أو قانوني؛ ولهذا قرر القضاء الإداري الفرنسي على استبعاد تطبيق قاعدة عدم الرجعية بالنسبة للقرارات التي تتراخى الإدارة في إصدارها؛ مما يتسبب إن هي نفذت بأثر مباشر ومن وقت إصدارها في إحداث الاضطراب داخل هذه المرافق مما ينعكس سلبًا على سيرها بانتظام وإطراد[2].

3- **رجعية القرارات المؤكدة والمفسرة:** الرجعية في هذه الحالة هي رجعية ظاهرية وغير حقيقية، فالقرار المؤكد يفترض وجود قرار سابق له، وإن المركز القانوني للفرد قد تغير بالفعل بالقرار الأول وذلك سواءً تعلق الأمر بقرار منشئ لحقوق لا تقبل المساس أو قرار منشئ لحقوق مؤقته، فالقرار المؤكد بمثابة قرار صامت أو ساكن، فهو يكشف عن حقيقة مركز قانوني سبق أنْ تحددت وتكاملت مقوماته فهو لا يحدث بذاته أثرًا

(1) أبو العينين، محمد ماهر، دعوى الإلغاء وفقًا لأحكام وفتاوى مجلس الدولة، الكتاب الثاني، دار الكتب المصرية، القاهرة، بدون سنة نشر، ص488-ص489.

(2) كنعان، نواف، مرجع سابق، ص225.

قانونيًا، وكل مهمته مجرد ترديد الأحكام التي وردت بقرار سابق، لمجرد إظهار نية الإدارة في التمسك بالقرار الأول، أو لتنبيه الأفراد إلى واجباتهم التي نص عليها في القرار الأول، وبهذا المعنى لا يضيف القرار المؤكد شيئاً إلى الوضع القانوني الذي تخلف عن القرار الأول، ومن ثم فإنّ القرار المؤكد أو المفسر؛ لأّنه يشير إلى أثار تحققت في الماضي، ينطوي على رجعية ظاهرية[1].

أما القرارات المفسرة، فهي أيضًا لا تخلق بذاتها جديدًا وإنما يقتصر دورها على إزالة الغموض والإبهام الذي يحوم حول القرارات الأولى، دون أنْ تضيف إليها أحكامًا جديدة، أو يقتضي من تلك الأحكام حيث لا يعدو القرار التفسيري أنْ يكون متممًا للقرار المفسر وليس معدلاً له، ويسري القرار التفسيري بأثر رجعي يرتد لتاريخ صدور القرار محل التفسير شريطة ألّا ينطوي ذلك القرار على تعديل للأحكام، وإلا اعتبر ذلك التعديل قرارًا إداريًا جديدًا يسري بأثر فوري[2].

4- رجعية القرار الإداري الساحب: تملك الإدارة سلطة سحب قراراتها الإدارية كليًا أو جزئيًا خاصة إذا كانت هذه القرارات غير مشروعة، ويتم السحب بقرار من الجهة الإدارية التي أصدرت القرار المطلوب سحبه، أو من السلطة الرئاسية لها ويطلق على القرار الصادر بالسحب اصطلاح القرار الساحب، ويترتب على السحب إزالة الآثار التي أحدثها القرار المسحوب بأثر رجعي، أي من تاريخ صدوره؛ وعلى ذلك يشكل القرار الساحب استثناء من مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية، فالقاعدة في سحب القرار الإداري، أنه لا يجوز سحب القرار الإداري أو إلغاؤه الا أنه أجيز استثناء من تلك القاعدة سحب القرار الإداري المشروع والذي لا ينشئ حقًا أو مركزًا أو أوضاعًا قانونية بالنسبة للغير.

ذلك إنّ سحب هذا القرار أو إلغاءه لا يتضمن مساسًا بالحقوق المكتسبة للغير، فسحب القرار الإداري أداة قانونية تمكن الجهة الإدارية من إعادة النظر في القرار الذي أصدرته بالنسبة للماضي والمستقبل بأثر رجعي، بمعنى رجوع الجهة الإدارية في قرار أصدرته مخالفًا للقانون، ويكون السحب هنا بأثر رجعي والإدارة تتمتع دائمًا بالسلطة التقديرية، وهذه السلطة تمنحها الحق في تقدير ملائمة القرار الإداري مع شروط صحته؛ ولذلك فلها الحق في سحبه استناداً إلى مبدأ قابلية

(1) أبو العينين، محمد ماهر، مرجع سابق، ص490.
(2) الطماوي، سليمان محمد، مرجع سابق، ص589.

المرفق العام للتعديل والتطوير فكل عمل للإدارة إما يرتبط بالضبط الإداري أو يرتبط بالمرفق العام فما دام القرار مرتبطًا بالمرفق العام للإدارة سحبه أو إلغاؤه بما يتوافق مع مصلحة المرفق العام ومتطلبات وجوده وديمومته[1].

إذْ إن مبدأ المشروعية ومبدأ استقرار الأوضاع القانونية ومبدأ الأمن القانوني من المبادئ الضرورية التي ينبغي على القضاء الإداري والإدارة مراعاتها وتغليب إحداها إنْ اقتضت الضرورة ذلك بما يحقق المصلحة العامة؛ لأنّ الإخلال بالعلاقات القانونية المستقرة سيؤدي إلى المساس بالحقوق المكتسبة للأفراد.

المطلب الثاني: عدم سحب القرار الإداري المشروع كضمانة لحماية الحقوق المكتسبة

يعترف القانون الإداري للإدارة العامة بسلطة تقديرية، أو بقدر من حرية التصرف في مباشرة معظم اختصاصاتها ومسؤولياتها القانونية باعتبارها الأمينة على المصلحة العامة، وتطبيقًا من المشرع لهذه السلطة التقديرية التي منحها للإدارة، فقد أعطاها الحق في سحب بعض ما تصدره من قرارات، في حالة إذا كانت هذه القرارات غير مشروعة قانونًا، أو قرارات غير ملائمة، ومن المعروف أنّ المشرع لم يمنح الجهة الإدارية الحق في سحب ما تصدره من قرارات، إلا من أجل منحها فرصة لتصحيح الأوضاع المخالفة للقانون، ورد تصرفاتها إلى نطاق المشروعية وتحقيق المصلحة العامة، حيث يعتبر عدم سحب القرارات الإدارية المشروعة وسحب القرارات الإدارية غير المشروعة ضمانة للحقوق المكتسبة، وعلى ذلك سيتم من خلال هذا المطلب البحث في هذا الموضوع في الفروع التالية:

الفرع الأول: عدم سحب القرارات الإدارية المشروعة وأثره في حماية الحقوق المكتسبة

إنّ السحب هو وسيلة لإنهاء القرارات الإدارية التي اكتنفها الغموض، والأخطاء المادية والقانونية المتعلقة بالمشروعية، وبالتالي لا يسمح بسحب القرار عند خلوه من العيوب والأخطاء وإلا عد القرار الساحب مخالفًا للقانون، وفي العراق لم يجز القضاء للإدارة سحب القرار الإداري السليم المولد للحقوق، ففي قرار لمحكمة التمييز العراقية جاء فيه: "إن إعطاء إجازة البناء إلى المميز هو قرار إداري صحيح وملزمًا فلا يجوز المساس به إن تعلق به حق للمميز"[2]، وأما فيما يتعلق بالقرارات غير المنشئة للحقوق فلم يتبلور موقف واضح من قبل القضاء العراقي .

(1) أبو العينين، محمد ماهر، المرجع نفسه ، ص492.

(2) محكمة التمييز العراقية قرار رقم 654/ إداري، صدر بتاريخ 23-12-2011، تم الإشارة إلى الحكم لدى: الجبوري، ماهر صالح علاوي، مبادئ القانون الإداري، جامعة الموصل، العراق، 1999، ص216.

وهنالك فرق بين سحب القرار الإداري و إلغاء القرار الإداري، إذ يتحقق الإلغاء الإداري من تاريخ الإلغاء ومن ثم يتجرد القرار الإداري من قوته القانونية بالنسبة للمستقبل دون أن ينصرف ذلك للماضي أي منذ صدور القرار، أما السحب فإنّ أثره يتحقق من وقت صدور القرار لا من وقت سحبه ومن ثم يتجرد القرار من قوته القانونية بالنسبة للماضي وللمستقبل كذلك، أي يقصد بالسحب تجريد القرار الإداري من قوته بأثر رجعي من وقت صدوره واعتبار القرار كأنه لم يكن، كذلك سلطة الإدارة في سحب القرارات الإدارية التنظيمية أوسع وأشمل من سحب القرارات الإدارية الفردية؛ لأنّ القرارات الفردية تعالج حالة فردية محددة بذاتها، بينما القرارات التنظيمية فإنّها تتضمن قواعد عامة ملزمة تطبق على عدد غير محدود من الأفراد.

أما القضاء الأردني فهو كذلك أكد على هذه القاعدة في حكم للمحكمة الإدارية العليا "...وحيث إنّ الجهة المستدعى ضدها (الطاعنة) وبعد مرور سنة ونصف على قرارها رقم (2018/1374) قامت بتعديله بقرار لاحق (القرار المشكو منه) وحيث إنّه وإن كان من حقها سحب قرارها أو تعديله؛ إلا أنّ ذلك يجب أن يكون خلال مدة الطعن وهي (60) يومًا؛ وذلك لغايات استقرار المراكز القانونية والحقوق المكتسبة فيكون القرار الطعين مخالفًا للقانون مما يتعين إلغاؤه..."[(1)]، فالقاعدة المسلم بها هي عدم جواز سحب القرارات الإدارية المشروعة المولدة للحقوق، وهي ما سيتم شرحه على النحو التالي:

أولًا: عدم سحب القرار التنظيمي المشروع المكسب للحقوق

لم يمنح القضاء العراقي الحق للإدارة في سحب القرارات التنظيمية طالما صدرت بصورة سليمة استنادًا إلى مبدأ عدم الرجعية واحتراما للحقوق المكتسبة عند تطبيق هذه القرارات، وهذا الموقف كان واضحًا في العديد من الأحكام التي صدرت عن القضاء العراقي، من أهمها موقف ديوان التدوين القانوني العراقي بقوله: "إن الترقيات والمراتب العلمية التي توفرت شروطها تحت ظل قانون جامعة بغداد الملغي وتقررت لأصحابها وفقاً للأصول، تبقى معتبرة ويتمتع بها أصحابها كل حسب مرتبته التي رقي إليها باعتبارها من حقوقهم المكتسبة بالرغم من نفاذ قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم

(1) حكم المحكمة الإدارية العليا في الأردن رقم 149 في 15-7-2020 موقع قرارك.

(40) لسنة 1988"[1]، كما أنّ مجلس الانضباط العام ذهب في حكم له أكثر حداثة فقد أشار إلى أنّ: "إلغاء القرارات التنظيمية لا يعني سحبها وبالتالي تمس الحقوق المكتسبة"[2] .

أمّا القضاء الأردني فذهب بالاتجاه الصائب عكس القضاء العراقي حيث أقر إلى التفرقة بين القرارات الإدارية التنظيمية والقرارات الإدارية الفردية من حيث جواز السحب، فأطلق يد الجهة الإدارية في سحب الأولى في أي وقت، ومن ذلك قضت محكمة العدل العليا في الأردن في أنه: "أستقر الفقه والقضاء الإداريين على أنّ للإدارة سحب القرارات التنظيمية العامة سواءً بالإلغاء، أو التعديل في أي وقت حسبما تقتضيه المصلحة العامة"[3]، إذ إنّ جانب من الفقه[4] أشار إلى أنه في نطاق القرارات التنظيمية يرى أنها عرضة للتبديل أو التعديل فتكون في هذه الحالة ميدانًا واسعًا لإساءة استعمال السلطة والانحراف بها مما يسبب اضطراب في الرأي العام؛ وضرورة أن تتحاشى الإدارة سحب القرارات التنظيمية إلا لأسباب واضحة، وهذا الاتجاه منتقد من اتجاه فقهي[5] يرى أنّ هذا الرأي غير متماسك؛ لأنّ التعديل والتغيير وارد للمصلحة العامة في كل وقت وهو غير السحب، ويُرى أنّ سحب القرار التنظيمي لا يجوز في حالة التطبيق العملي؛ وذلك لوجود حقوق يفترض عدم المساس بها[6]، وإن القضاء العراقي سواءً كان القضـــاء العادي أو القضاء الإداري بـعد استحداثه لم يتصد لمسألة سحب الأنظمة الإدارية، الأمر الذي لا يسمح بتقدير موقف قضائي واضح ومستقر بهذا الشأن[7].

ثانيًا: عدم سحب القرار الإداري الفردي المشروع المكسب للحقوق

القرارات الإدارية الفردية المشروعة والمكسبة للحقوق سواء كانت شخصية أو منشئة حقوقاً للأفراد، لا يجوز إلغاؤها، إلا أنواع خاصة منها مثل القرارات الولائية وهي التي تخول الفرد مجرد رخصة أو تسامح وكذلك القرارات الوقتية

(1) قرار ديوان التدوين القانوني العراقي رقم1992/54، أشار للقرار: مهدي، صالح معمر، مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2000، ص171.

(2) قرار مجلس الانضباط العراقي العام رقم11/323 في 11-7-1981، أشار له: الزبيدي، محمود عبد علي، مدى سلطة الإدارة في سحب قراراتها المشروعة، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2014، ص111.

(3) حكم محكمة العدل العليا الأردنية رقم 11، صادر بتاريخ 11-9-1991، موقع قرارك .

(4) أبو العينين، محمد ماهر، مرجع سابق، ص490.

(5) مختار، مهند، مرجع سابق، ص43.

(6) الكبيسي، رحيم سليمان، حرية الإدارة في سحب قراراتها والتعويض عنها، أطروحة دكتوراه كلية القانون، جامعة القاهرة، مصر، 2000. ص169.

(7) العاني، وسام صبار، الاختصاص التشريعي للإدارة في الظروف الاعتيادية، دار البناء للنشر، بغداد، 2013، ص25.

التي لا تنشئ إلا وضعاً مؤقتاً، وتملك الإدارة الحق في سحب القرارات التي تصدر عنها، ولكن المشكلة هنا عن أي نوع من القرارات تملك الإدارة سحبها، إذ إنّ القرارات التي تصدر من الجهة الإدارية ليست كلها من طبيعة واحدة فهناك القرارات الإدارية السليمة، وهي القرارات المتفقة مع أحكام القانون، وهناك القرارات الإدارية المعيبة، وهي التي أصابها عيب من عيوب عدم المشروعية التي تصيب القرار الإداري، فهل تملك الإدارة سحب كل ما يصدر منها من قرارات أم هناك قرارات لا تملك الإدارة سلطة سحبها خاصة في ظل ما ترتبه من حقوق مكتسبة[1].

وتعد القاعدة المسلم بها هي عدم جواز سحب القرارات الإدارية المشروعة المولدة للحقوق، وهي ما سيتم شرحه على النحو التالي:

أولاً: عدم سحب القرار التنظيمي المشروع

لم يعتمد القضاء الإداري اتجاه واحد في جواز سحب القرارات التنظيمية المشروعة، فالقضاء الفرنسي لم يجيز للإدارة سحب القرارات التنظيمية في حالة صدورها سليمة ذلك استناداً إلى مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية واحتراماً للحقوق المكتسبة إلا إذا نص القانون على جواز الرجعية[2]، وكذلك القضاء العراقي لم يمنح الإدارة الحق في سحب القرارات التنظيمية طالما صدرت بصورة سليمة استناداً إلى مبدأ عدم الرجعية واحتراماً للحقوق المكتسبة عند تطبيق هذه القرارات، وهذا الموقف كان واضحاً في العديد من الأحكام التي صدرت عن القضاء العراقي، من أهمها موقف ديوان التدوين القانوني العراقي بقوله: "إن الترقيات والمراتب العلمية التي توفرت شروطها تحت ظل قانون جامعة بغداد الملغي وتقررت لأصحابها وفقاً للأصول، تبقى معتبرة ويتمتع بها أصحابها كل حسب مرتبته التي رّقي إليها باعتبارها من حقوقهم المكتسبة بالرغم من نفاذ قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (40) لسنة 1988"[3]، كما أنّ مجلس الانضباط العام ذهب في حكم له أكثر حداثة فقد أشار إلى أن: "إلغاء القرارات التنظيمية لا يعني سحبها وبالتالي تمس الحقوق المكتسبة"[4].

(1) الكبيسي، رحيم سليمان، حرية الإدارة في سحب قراراتها والتعويض عنها، اطروحة دكتوراه– كلية القانون، جامعة القاهرة، 2000، ص110.

(2) الحلو، ماجد راغب، مرجع سابق، ص550.

(3) قرار ديوان التدوين القانوني العراقي رقم1992/54، أشار للقرار: مهدي، صالح معمر، مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2000، ص171.

(4) قرار مجلس الانضباط العراقي العام رقم11/323 في 11–7–1981، أشار له: الزبيدي، محمود عبد علي، مدى سلطة الإدارة في سحب قراراتها المشروعة، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2014، ص111.

أما القضاء الأردني فذهب عكس القضاء العراقي حيث أقر القضاء الإداري الأردني إلى التفرقة بين القرارات الإدارية التنظيمية والقرارات الإدارية الفردية من حيث جواز السحب، فأطلق يد الجهة الإدارية في سحب الأولى في أي وقت، ومن ذلك قضت محكمة العدل العليا الأردنية في أنه: "استقر الفقه والقضاء الإداريين على أن للإدارة سحب القرارات التنظيمية العامة سواءً بالإلغاء، أو التعديل في أي وقت حسبما تقتضيه المصلحة العامة، وعليه فإنّ مجلس الوزراء الذي له سلطة إصدار الإذن بتطبيق قانون التقسيم رقم 11 لسنة 1968 ضمن مناطق البلديات له أيضاً إلغاء الإذن بالتطبيق بأثر رجعي إذا تبين له أن تطبيقه في منطقة معينة لن يحقق الغايات التي استهدفها المشرع عن وضعه ولا يحد من سلطته هذه إلا قيد التعسف في استعمال السلطة"[1].

لكن نجد جانباً من الفقه[2] أشار إلى أنه في نطاق القرارات التنظيمية يرى أنها عرضة للتبديل أو التعديل فتكون في هذه الحالة ميداناً واسعاً لإساءة السلطة والانحراف بها مما يسبب اضطراب في الرأي العام؛ ولذلك يرى ضرورة أن تتحاشى الإدارة سحب القرارات التنظيمية إلا لأسباب واضحة، وهذا الاتجاه منتقد من اتجاه فقهي[3] يرى أنّ هذا الرأي غير متماسك؛ لأنّ التعديل والتغيير وراد للمصلحة العامة في كل وقت وهو غير السحب ويرى أنّ سحب القرار التنظيمي لا يجوز في حالة التطبيق العملي وذلك لوجود حقوق يفترض عدم المساس بها[4]، والجدير بالذكر هنا أنّ القضاء العراقي سواءً كان القضاء العادي أو الإداري بعد استحداثه لم يتصد لمسألة سحب الأنظمة الإدارية، الأمر الذي لا يسمح بتقدير موقف قضائي واضح ومستقر بهذا الشأن[5].

ثانياً: عدم سحب القرار الإداري الفردي المشروع

إنّ القاعدة المقررة بهذا الصدد أنّه لا يجوز إلغاء قرار فردي مشروع متى أنشأ حقاً مكتسباً لفرد من الأفراد، والقرار الفردي هو الذي يخاطب فرد أو أفراد محددين بذواتهم لا بصفاتهم، وأنّ المراكز التي تنشأ عن القرارات الفردية هي مراكز ذاتية، وبالتالي يصبح حق مكتسب لصاحب الشأن، وكل محاولة لسحبه من قبل الإدارة يوصف تصرفها بإساءة استعمال

(1) عدل عليا أردنية رقم 91/11، صادر بتاريخ 1991/9/1، مجلة نقابة المحامين، السنة الأربعون، 1992، العددان (11/10)، ص1916.

(2) أبو العينين، محمد ماهر، مرجع سابق، ص490.

(3) مختار، مهند، مرجع سابق، ص43.

(4) الكبيسي، رحيم سليمان، مرجع سابق، ص169.

(5) العاني، وسام صبار، الاختصاص التشريعي للإدارة في الظروف الاعتيادية، دار البناء للنشر، بغداد، 2013، ص25.

السلطة[1]، والقاعدة المستقرة في الفقه والقضاء الإداري لا يجوز سحبها، ومن باب أولى إلغاؤها إلا وفقاً للشروط وطبقاً للإجراءات المنصوص عليها بمقتضى القانون؛ لأنّ في هذه الحالة سيكون للقرار الساحب أثر رجعي من ناحية، ومن ناحية أخرى القرارات الإدارية الفردية السليمة يترتب عليها حقوق للأفراد، فإذا أجزنا سحبها سيترتب على ذلك المساس بالحقوق المكتسبة لهؤلاء الأفراد[2].

إلا أنّ هذه القاعدة لا يمكن الأخذ بها على إطلاقها ويجب التفرقة بين القرارات الفردية التي تولد حقوقاً، وتلك القرارات غير المولدة للحقوق، فإنّ قاعدة عدم جواز السحب ينطبق على الطائفة الأولى من القرارات الفردية؛ لأنّها تكسب الأفراد حقوقاً بمجرد صدورها بصورة صحيحة؛ وذلك استناداً لمبدأ احترام الحقوق المكتسبة ومبدأ المشروعية، إذ إنّ اتحاد مشروعية القرار والحقوق التي تترتب عليها في حال تحقق هذان الأمران يجعلان القرار محصناً من السحب، أما الطائفة الثانية من القرارات الفردية المشروعة فإنّ للإدارة حق سحبها كونها لا تولد حقوق في أي وقت، إذ لا يؤدي سحب القرار غير المولد للحقوق في هذه الحالة إلى المساس بقاعدة عدم رجعية القرارات الإدارية لعدم وجود حق مكتسب أو مركز قانوني يؤدي إلى قرار السحب إلى المساس به[3].

الفرع الثاني: سحب القرارات الإدارية غير المشروعة كضمانة للحقوق المكتسبة

القرار الإداري غير المشروع هو القرار المشوب بأحد العيوب القانونية كعيب عدم الاختصاص أو عيب الشكل والإجراءات أو إساءة استعمال السلطة أو مخالفة القانون أو عيب السبب، وهذه القرارات يجوز سحبها ليس بالنسبة إلى المستقبل فحسب بل وبالنسبة إلى الماضي، وأساس هذه القاعدة مردوده من ناحية لا تستطيع أن تنشئ حقوقاً للأفراد، ومن ناحية أخرى فإن السحب للقرارات غير المشروعة هو جزاء لعدم مشروعيتها[4]، والحكمة من ذلك تكمن في أنه يجب التوفيق بين حق الإدارة في تلافي ما انطوى عليه قرارها من عيوب، وبين تحقيق الاستقرار القانوني للقرار بصورة تنأى به عن كل تغيير وتعصمه من التعديل حتى لا تبقى المراكز القانونية معلقة لأمد طويل بحجة مشروعية القرار الإداري الذي أوجد هذه المراكز؛ لذلك فقد استقر الفقه والقضاء الفرنسي والمصري على تقييد جهة الإدارة التي أصدرت القرار في سحب

(1) المفرجي، زياد خالد، مرجع سابق، ص255.

(2) مختار، مهند، مرجع سابق، ص 316.

(3) المفرجي، زياد خالد، مرجع سابق، ص256.

(4) رفعت، عيد سيد: القرارات الناشئة عن سكوت الإدارة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص145.

القرارات الإدارية المشروعة بميعاد الطعن القضائي وهو (60) يومًا من تاريخ صدور القرار المطعون بحيث لا يجوز سحبها إلا ضمن هذه المدة[1] .

كما أن الفقه والقضاء الإداريين في الأردن والعراق قد أجمع على إن هناك حالات يجوز لجهة الإدارة فيها سحب قراراتها غير المشروعة في أي وقت دون مراعاة لمواعيد الطعن القضائي، وهي حالة القرار الإداري المنعدم؛ لكونه معيبًا بعيب جسيم كما في حالات عيب اغتصاب السلطة التنفيذية لاختصاصات السلطة التشريعية، وحالة ما إذا كان القرار صادرًا استناداً لغش أو تدليس ممن صدر بحقه القرار، وحالة ما إذا كان القرار صادرًا عن سلطة مقيدة لجهة الإدارة، وحالة التسويات الخاطئة للمرتبات وما في حكمها، وأخيراً حالة ما إذا كان سحب القرار تنفيذًا لحكم القانون، ففي هذه الحالات يكون من حق جهة الإدارة سحب قرارها دون تقيد بالمواعيد[2] .

وعلى ذلك فإن الإدارة تملك سلطة سحب القرار الفردي المكسب للحقوق في حالات محددة وهي: "1- إذا لم ينشئ حق مكتسب للأفراد. 2- القرارات الإدارية ذات الطابع المؤقت أو بنص القانون. 3- صدور قرار إداري مضاد"[3].

وعلى الرغم من الأصل عدم جواز سحب القرار الفردي المشروع المكسب للحقوق إلا أن هناك استثناءات يمكن للإدارة سحب القرار الإداري الفردي السليم، وهذه الاستثناءات، هي:

1- الرجوع في القرار السليم بناء على نص القانون وهذا ما أكده الدستور العراقي 2005 وتحديداً المادة (19/ 9) التي نصت على أنه: "ليس للقوانين أثراً رجعياً ما لم ينص على خلاف ذلك".
2- الرجوع في القرار السليم لفقدان الأساس القانوني (قرار فصل الموظفين) فالإدارة لها الحق في سحب قرارات فصل الموظف دون التقيد بموعد نهائي بسبب اعتبارات تتعلق بالإنسانية والعدالة والمنطق وعدم المساس

(1) راجع: حكم محكمة القضاء الإداري المصري رقم (308) الصادر بتاريخ 19-5-1953.

(2) أشار له: بدير، علي محمد، والبر زنجي، عصام عبد الوهاب، والسلامي، مهدي ياسين، مبادئ وأحكام القانون الإداري، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، 2008، ص235.

(3) ويعرف القرار الإداري المضاد بأنه "القرار الذي يصدر بموجب نص قانوني ويسعى إلى تعديل أو إلغاء قرار فردي سليم ونهائي للمستقبل" أما في العراق فقد عرف بأنه: "القرار المضاد وسيلة الإدارة لإنهاء قرارها السليم أو الذي اعتبر سليماً بصورة كاملة أو جزئية طبقاً لضوابط قانونية واتباعاً لضمانات إجرائية وذلك بالنسبة للمستقبل"، للمزيد انظر: الكبيسي، رحيم سليمان، مرجع سابق، ص50-54.

بالحقوق المكتسبة للموظف الذي عين بصورة مشروعة وهذا المبدأ يعزز ثقة الأفراد بالإدارة وسير المرافق العامة بانتظام من اجل المصلحة العامة [1].

3- الرجوع في التراخيص السليمة، فالتراخيص عبارة عن قرارات تصدر بصفة وقتية عن السلطة الإدارة بما لها من امتيازات لها ممنوحة لها بموجب القانون العام، وبالتالي فهي تخضع لما تخضع لها القرارات الإدارية من حيث جواز السحب وعند صدور هذه التراخيص سليمة لا يجوز سحبها أو تعديلها، إلا لأسباب تتعلق بمقتضيات المصلحة العامة وحماية النظام العام وفي كل وقت. فسحب التراخيص يضع الإدارة في مواجهة مع صاحب العلاقة المستفيد من قرار الترخيص الصادر لمصلحته، وبذلك يكون قد حصل على حق أو ميزة اكتسبها من القرار، لذلك فالتراخيص السليمة لا يمكن سحبها إلا لأسباب محددة وهي:

أ- في حال عدم تنفيذ الشروط الواردة في التراخيص.

ب- إذا اقتصت المصلحة العامة وحماية النظام العام، وبعد ذلك فإنّ كلّ سحب تقوم به الإدارة للتراخيص خارج هذه الأسباب يوصف عملها بأنّه إساءة استعمال السلطة[2].

4- الرجوع في القرار السليم نتيجة تنازل من تولدت له حقوق بموجب القرار ويقصد بذلك أنْ يتنازل صاحب الشأن عن الحق المكتسب به بإرادته المنفردة، أنّ أثر التنازل عن الحقوق التي يكسبها القرار يجعل من ذلك القرار غير منشئ لحق، فالتنازل عن الحق بالقرار لا يعني بالتأكيد إزالة وإنهاء القرار ما لم تتدخل الإدارة بإرادتها وتنهي القرار استناداً إلى ذلك التنازل، وإذا تضمن القرار الحقوق لأكثر من فرد فإن المتنازل لا يستطيع بتنازله أن ينهي القرار إذ يبقى سارياً بالنسبة للآخرين الذيم لم يتنازلوا عن حقوقهم[3].

5- القرارات التي تفرض عقوبات إدارية :- يمكن التراجع عنها وإلغاؤها ، وهو ما أشار إليه صراحة قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (14) لسنة 1991 بالمادة (13) "للوزير أنْ يلغي أي من العقوبات المفروضة على الموظف المنصوص عليها في الفقرات (أولا/لفت النظر ، ثانياً/الإنذار ، ثالثاً/قطع الراتب، رابعاً/التوبيخ) من المادة

(1) المفرجي، زياد خالد، مرجع سابق، ص255.

(2) عدنان، عمرو، مبادئ القانون الإداري: نشاط الإدارة ووسائلها، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2013، ص137.

(3) محمد، حسين عثمان، أصول القانون الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2016، ص673.

(8) من هذا القانون عند توافر الشروط الآتية :(أ- مضي سنة واحدة على فرض العقوبة ، ب- قيامه بإعماله بصورة متميزة عن أقرانه ، ج- عدم معاقبته بأي عقوبة خلال المدة المنصوص عليها في البند (أ) من هذه الفقرة "

وبناءً على ذلك يجد الباحثان أن للسلطة الإدارة المختصة الحق في سحب القرار الفردي المشروع غير المكسب للحقوق في أي وقت، سواء كان ذلك بسبب عدم شرعيته أو عدم كفايته وهذه القاعدة مطلقة حيث يتم تطبيقها على كل الأعمال الإدارية الفردية غير المكسبة للحقوق، فغياب فكرة الحقوق المكتسبة يجعل الإدارة حرة في سحب القرار الإداري غير المنشئ للحقوق في أي وقت، وهذا الحق الممنوح للإدارة في سبيل الحفاظ على المصلحة العامة للأفراد، وذلك من خلال جعل قراراتها متوافقة مع الظروف والواقع وهذا الحق لا يمس مبدأ عدم الرجعية في القرارات الإدارية وبالتالي لا يترك أثر سلبي على العلاقات القانونية.

الخاتمة

وفي خاتمة هذا البحث يتضح لنا من خلالها أنّ مبدأ احترام الحقوق المكتسبة حظي باهتمام العديد من الفقه والقضاء الإداريين، إذ أصبح مبدأ قانونيّاً عاماً، لما تشكله هذه الحقوق من أهمية كبيرة في مجال الوظيفة العامة والقرارات التي تصدرها الإدارة محاولةً المساس بهذه الحقوق؛ لأنّ الإدارة في حالات كثيرة لا تميز بين المراكز القانونية التي تولد حقوقاً مكتسبة، وبين المراكز القانونية التي لا تولد حقوقاً مكتسبة؛ وذلك من خلال المقارنة بين التشريع الأردني والعراقي للتوصل إلى نقاط الاختلاف والالتقاء بينهما، وفي نهاية هذا البحث توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها:

اولاً: النتائج

1- الحقوق المكتسبة ترتكز على مبادئ العدالة واستقرار المراكز القانونية، وكذلك النص عليها في الدساتير والقوانين.

2- إنّ سحب القرار الإداري هو إجراء يخفف عن كاهل القضاء، والذي قد يلجأ المتضرر من القرار الإداري المعيب إلى التظلم منه، كما أنّ القرار الإداريّ غير المشروع يعتبر نوعاً من الجزاء الذي توقعه الإدارة على نفسها نتيجة لإصدارها قرارها غير المشروع.

3- إنّ المشرع العراقي لم يضع قواعد نظرية واضحة بالنسبة لسحب القرارات الإدارية وهذا الأمر يؤدي إلى الخلط بين السحب والمصطلحات المشابهة.

4- المساس بالحقوق المكتسبة إمّا أنْ يكون بصورة مباشرة أو صورة غير مباشرة.

5- يعتبر إقرار مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية وعدم سحب القرارات الإدارية المشروعة من الضمانات الحقيقية والفعالة لحماية الحقوق المكتسبة؛ فالإدارة لها الحق بسحب القرارات الإدارية غير المشروعة أو القرارات الإدارية التي لا تتناسب مع المصلحة العامة وسير المرفق العام، لكن يشترط في ذلك بأنْ لا يتعارض مع الحقوق المكتسبة التي أكتسبها الأفراد من جراء هذه القرارات.

ثانيًا: التوصيات

1- على الإدارة ضرورة تحقيق التوازن بين مبدأ المشروعية، وحماية الحقوق المكتسبة للأفراد، وعدم التعسف في إصدار القرارات الإدارية التي تمس حقوق الأفراد؛ حفاظاً على مراكزهم القانونية.

2- ضرورة قيام المشرع العراقي بوضع مدة قانونية للطعن بالقرارات غير المشروعة وذلك لاستقرار الأوضاع القانونية المكتسبة.

3- نأمل من المشرع العراقي عدم منح الإدارة سلطة إصدار قرارات بأثر رجعي مهما كان المبرر، فإن ذلك قد يشكل خطورة على الحقوق المكتسبة للأفراد في حال تجاوزت الإدارة في استعمال هذا الحق وتأثيرها على المراكز القانونية للأفراد.

4- يتمنى الباحثان على المشرع الأردني والعراقي النص على عدم الرجعية في القرار الإداري إلا بالحالات أو الظروف الطارئة؛ لأنّ مخالفة هذه المبادئ قد ينجم عنها المساس بالحقوق المكتسبة للأفراد.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

اولا: الكتب

- إسماعيل، عصام نعمة، الطبيعة القانونية للقرار الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009.

- أبو العينين، محمد ماهر، دعوى الإلغاء وفقًا لأحكام وفتاوى مجلس الدولة، الكتاب الثاني، دار الكتب المصرية، القاهرة، بدون سنة نشر.

- بدير، علي محمد، وعبد الوهاب، عصام، والسلامي، مهدي ياسين، مبادئ وأحكام القانون الإداري، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، 2008.

- بدير، علي محمد، والبر زنجي، عصام عبد الوهاب، والسلامي، مهدي ياسين، مبادئ وأحكام القانون الإداري، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، 2008.

- البرزنجي، عصام عبد الوهاب وآخرون، مبادئ وأحكام القانون الإداري، دار السنهوري للنشر، بيروت، 2015.

- بطيخ، رمضان محمد، نفاذ وتنفيذ القرارات الإدارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

- جمال الدين، سامي، أصول القانون الإداري، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004.

- الحلو، ماجد راغب، القانون الإداري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2011.

- خليفه، عبد العزيز عبد المنعم، الأسس العامة للقرارات الإدارية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012.

- رفعت، عيد سيد : القرارات الناشئة عن سكوت الإدارة ، دار النهضة العربية ،القاهرة ، 2006.

- الزعبي، خالد سمارة، القرار الإداري بين النظرية والتطبيق– دراسة مقارنة، دار الثقافة للتوزيع والنشر، عمان، 2011.

- الزبيدي، محمود عبد علي، مدى سلطة الإدارة في سحب قراراتها المشروعة، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2014.

- الطماوي، سليمان محمد، النظرية العامة للقرارات الادارية– دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1984.

- الطماوي، سليمان محمد، القضاء الإداري: الكتاب الثاني، قضاء التعويض و طرق الطعن في الأحكام دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة.

- عويس، حمدي أبو النور، مبدا احترام الحقوق المكتسبة في القانون الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.

- العاني، وسام صبار، الاختصاص التشريعي للإدارة في الظروف الاعتيادية، دار البناء للنشر، بغداد، 2013.

- عكاشة، حمدي ياسين، موسوعة القرار الإداري في قضاء مجلس الدولة، ج2، مطبعة المعارف الإسكندرية، 2010.

- علاوي، ماهر صالح ، مبادئ القانون الإداري، بغداد، مطبوعات جامعة بغداد،1998

- كنعان، نواف، القانون الإداري، الكتاب الثاني، دار الثقافة، عمان 2005 .

ثانيا: الرسائل الجامعية

- الكبيسي، رحيم سليمان، حرية الإدارة في سحب قراراتها والتعويض عنها، أطروحة دكتوراه كلية القانون، جامعة القاهرة، مصر، 2000.

- مهدي، صالح معمر، مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2000.

- الحلفي، هشام محمد حمود، نفاذ القرارات الإدارية في مواجهة الأفراد، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة المستنصرية ، 2010.

ثالثاً: الابحاث

– اديوماباً، سحب القرارات الإدارية غير القانونية المنشئة لحقوق، بحث منشور في مجلة القانون العام، العدد السادس، 2007، ترجمة: د. محمد عرب، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

– العبادي، محمد وليد حامد، معايير التمييز بين القرار الإداري الباطل والمنعدم، دراسة مقارنة، بحث منشور، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، جامعة آل البيت، مجلد 11، عدد4، 2005.

– مختار، مهند، الحقوق المكتسبة في القانون العام، بحث منشور في الموسوعة القانونية المتخصصة، مجلد3، ط1، دمشق 2010..

– مدانات، نفيس، مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارِيّة: أسبابه، ومبرراته، وحدوده، بحث منشور في مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، العدد10، المجلد 6، 2002.

– المفرجي، زياد خالد، الحق المكتسب في القانون الإداري، بحث منشور في مجلة الحقوق، كلية القانون، الجامعة المستنصرية، المجلد 4، 2012.

المراجع الأجنبية:

First: Books.

- Owais, Hamdi Abu Al-Nour. The Principle of Respect for Acquired Rights in Administrative Law, Dar Al-Fikr Al-Jamiah, Alexandria, 2011.
- Al-Barzanji, Issam Abdel-Wahhab and et al. Principles and Provisions of Administrative Law, Dar Al-Sanhoury for Publishing, Beirut, 2015.
- Bateekh, Ramadan Muhammad, Enforcement and Implementation of Administrative Decisions, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2005.
- Gamal El-Din, Sami. The Origins of Administrative Law, Mansha'at Al-Maaref, Alexandria, 2004.
- Khalifa, Abdel Aziz Abdel Moneim. General Principles of Administrative Decisions, Modern University Office, Alexandria, 2012.

- Al-Tamawi, Suleiman Muhammad. Administrative Judiciary: Part Two, Compensation Judgments, and Methods of Appealing Judgments, A Comparative Study, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo.

- Ismail, Essam Nehme. The Legal Nature of the Administrative Decision, Al-Halabi Human Rights Publications, Beirut, 2009.

- Badir, Ali Muhammad, Abd al-Wahhab, Essam, and al-Salami, Mahdi Yassin. Principles and Provisions of Administrative Law, Atek for the book industry, Cairo, 2008.

- Kanaan, Nawaf, Administrative Law, Part Two, House of Culture for Distribution and Publishing, Amman, 2005.

- Al-Zoubi, Khaled Samara, Administrative Decision between Theory and Practice - A Comparative Study. House of Culture for Distribution and Publishing, Amman, 2011.

- El-Helou, Majed Ragheb. Administrative Law, University Press, Alexandria, 2011.

- Okasha, Hamdi Yassin, Encyclopedia of Administrative Decision in the State Council Judgments, Volume 2, Alexandria Knowledge Press, 2010.

- Al-Tamawi, Suleiman Muhammad, The General Theory of Administrative Decisions - A Comparative Study, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 1984.

- Abul-Enein, Muhammad Maher. The cancellation suit according to the provisions and fatwas of the State Council, Part Two, Egyptian Book House, Cairo. e.d.

- Al-Zubaidi, Mahmoud Abd Ali. The extent of the administration’s authority to withdraw its legitimate decisions, Al-Mustansiriya University, Baghdad, 2014.

- Al-Ani, WissamSabbar. The Legislative Competence of Administration in Ordinary Circumstances, Dar Al-Binaa for Publishing, Baghdad, 2013.

- Refaat, Eid Sayed: Decisions arising from the silence of the administration, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2006.

- Badir, Ali Muhammad, and Al-Bar Zanji, Essam Abdel-Wahhab, and Al-Salami, Mahdi Yassin, Principles and Provisions of Administrative Law, Al-Atak for the Book Industry, Cairo, 2008.

- Allawi, Maher Salih. Principles of Administrative Law, Baghdad, Baghdad University Press. 1998.

Second: Dissertations and theses:

- Al-Kubaisi, Rahim Suleiman, The Administration's Authority to Withdraw its Decisions and Compensate for it, Ph.D Dissertation, Faculty of Law, Cairo University, Egypt, 2000.

- Mahdi, Saleh Muammar. The Principle of Non-Retroactivity of Administrative Decisions, Master Thesis, University of Baghdad, 2000.

Third: Published Research:

- Al-Mafraji, Ziyad Khaled. The Acquired Right in Administrative Law. Journal of Law, Faculty of Law, Al-Mustansiriya University, Volume 4, 2012.

- Mukhtar, Muhannad, Acquired Rights in Public Law, Specialized Legal Encyclopedia, Volume 3, 1st Edition, Damascus 2010.

- Al-Abadi, Muhammad Walid Hamid, Criteria for distinguishing between invalid and non-existent administrative decisions, a comparative study. Al-Manara Journal for Research and Studies, Al al-Bayt University, Volume 11, Issue 4. 2005.

- Mdanat, Nafis. The principle of non-retroactivity of administrative decisions: its reasons, justifications, and limits. Journal of the Faculty of Law, Al-Nahrain University, , Volume 6, Issue 10. 2002.

- Adeumaba. Withdrawing illegal administrative decisions that create rights. Journal of Public Law, No. 6, 2007, translated by: Dr. Muhammad Arab, University Foundation for Studies, Publishing and Distribution (Majd). Beirut.

مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث ، مجلة علمية محكّمة تصدر عن عمادة البحث العلميّ والدّراسات العليا، ISSN 2519-7436

المجلد (9) العدد (3) لعام 2023 م

درجة استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية في مدارس محافظة الكرك من وجهة نظر المدرسين

سناء عدنان صلاح الحوامده

خوله كريشان

وزارة التربية والتعليم

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية في مدارس محافظة الكرك من وجهة نظر المدرسين، ولتحقيق ذلك طور الباحث استبانة مكونة من (20) فقرة، وتم التحقق من صدقها، ودرجة ثباتها والتي بلغت (0.85%). تكونت عينة الدراسة من (70) معلماً ومعلمة وقد استخدم المنهج الوصفي المسحي من أجل تحقيق أهداف الدراسة وللإجابة عن أسئلة الدراسة استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي واختبار شيفيه. وأظهرت النتائج أن تقديرات المدرسين الأكثر أهمية لمدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية في مدارس محافظة الكرك من وجهة نظر المدرسين كانت على الترتيب التنازلي الآتي: أسباب ضعف استخدام التعليم الإلكترونيّ، مدى توافر التعليم الإلكترونيّ، القدرة على اختيار طرق التعليم الإلكترونيّ المناسبة، واقع استخدام التعليم الإلكترونيّ، بينما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس والمؤهل العلمي ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الخبرة العملية ولصالح فئة أكثر من (14) سنة في مجال أسباب ضعف استخدام التعليم الإلكترونيّ وأوصت الدراسة بضرورة عقد ورشات تدريبية للمعلمين الجدد، توفير البنية التحتية اللازمة في مجال التعليم الإلكترونيّ في جميع المدارس.

الكلمات المفتاحية: *التعليم الإلكترونيّ، منهاج التربية المهنية، مدارس محافظة الكرك، معلمو محافظة الكرك.*

The degree of using e-learning in teaching the vocational education curriculum in the schools of Karak Governorate from the teachers' point of view

Abstract

This study aimed to reveal the extent of the use of e-learning in teaching the vocational education curriculum in the schools of Karak Governorate from the teachers' point of view. The study sample consisted of (70) male and female teachers. The descriptive survey method was used in order to achieve the objectives of the study and to answer the study questions. Aarithmetic means, standard deviations, one-way analysis of variance and Scheffe test were extracted. The results showed that the most important teachers' estimates of the extent of the use of e-learning in teaching the vocational education curriculum in the schools of Karak governorate from the teachers' point of view were in the following descending order: the reasons for the weak use of e-learning, the availability of e-learning, the ability to choose appropriate e-learning methods, the reality of the use of e-learning. The results also showed that there were no statistically significant differences due to the variable of gender and educational qualification, and the presence of statistically significant differences due to the variable of practical experience and in favor of a group of more than (14) years in the field of reasons for poor use of e-learning. The study recommended the necessity of creating training workshops for new teachers to provide them with the necessary infrastructure in the field of e-learning in all schools.

Keywords: *e-learning, vocational education curriculum, Karak governorate schools, Karak governorate teachers.*

خلفية الدارسة

شهد القرن الحالي ثورات معلوماتية في عدد من الميادين والمجالات الحياتية المختلفة، الجانبين النظري منها والجانب التطبيقي سواء كان في وسائل الاتصال أو الحاسب الآلي والبرمجيات التابعة له، أو ما يعرف بالذكاء الصناعي. وهذه الثورة التكنولوجية والتطور التقني لم يكن بمعزل عن الأنظمة التربوية التعليمية عامة وفي تدريس مادة الجغرافيا

خاصة، حيث أخذت التربية القسط الوافر في تطوير ودعم أنظمتها، وفي إكساب الطالب مهارات عمليات التعلم ومهارات التفكير العلمي، والتفكير الناقد والابتكاري، مستفيدة من برمجيات الحاسب الآلي المنظور (الشراري،2014).

فقد تغير دور المعلم بصورة واضحة للتعبير عن مهامه الجديدة، كما وتغير دور المتعلم نتيجة لظهور تكنولوجيا التعليم، فلم يعد المتعلم متلقياً سلبياً، فقد استلزم أنْ يكون نشطاً في أثناء الموقف التعليمي ومتفاعلاً ومقوماً لنفسه، وقد تقويمها تأثرت المناهج ومحتواها وأنشطتها وطرق عرضها وأساليب، كما أصبح إكساب التلاميذ مهارات التعليم الذاتي وتفريد التعليم، وأصبح الإتقان هو المعيار الأول لنظم التعليم وتكافؤ الفرص (البغدادي،2015) . وأدى توظيف تكنولوجيا التعليم إلى تطور مذهل وسريع في العملية التعليمية، وأثر ذلك في طريقة أداء المعلم والمتعلم، إذ أثرت التعليم الإلكترونيّ في الحياة والعمل، لأنها لا تتعامل مع معلومات فقط، بل تتعامل مع صورة وصوت وخرائط وفيديو، تعرض جميعها أمام أعين التلاميذ، فأصبحت بذلك أدوات للبحث والاكتشاف، والاتصال مع المدارس، ومراكز الأبحاث والمكتبات وغيرها، وساهمت في حفظ المعلومات، ونشرها ونقلها، وحولت التعليم من الطرق التقليدية إلى الطرق الإلكترونيّة الفردية، وحققت تطوير التفكير الخلاق والإبداعي، وتنمية استراتيجيات حل المشاكل وتنمية مهارات التفكير العلمي، وتحقيق التعلم طويل الأمد (الراضي، 2010).

ونظراً للتطورات العلمية الحديثة التي يشهدها العالم أصبح من الضروري التغيير والتنويع في الأساليب والاستراتيجيات المتبعة في العملية التدريس من أجل مواكبة التطورات الحديثة، ويمكن تصنيف التعليم الإلكترونيّ المستخدمة حالياً في إصلاح النظام التعليمي إلى نوعين وهما: تكنولوجيا تقليدية: مثل أجهزة العرض الضوئية، واللوحات، والنماذج، والمجسمات، والإذاعة التعليمية. أما النوع الثاني فهو تكنولوجيا حديثة: مثل الكمبيوتر وتطبيقاته، وما يرتبط به من الشبكات المحلية والعالمية مثل :الإنترنت، والبريد الإلكترونيّ (Al-Gamalan, 2004) .

وقد أوضح عدد من التربويين أهمية التعليم الإلكترونيّ، من حيث الاتصال بين التلاميذ، والتلاميذ والمعلم، ويسهم في تحقيق المساواة، ويوفر المناهج طوال اليوم وفي كل أيام الأسبوع (الموسى ومبارك،2005).

فيما يؤكد بعض التربويين أهمية التعليم الإلكترونيّ بأنه يسهم في توفير بيئة تعليمية غنية ومتعددة المصادر، ويشجع التواصل بين أطراف المنظومة التعليمية، ويسهم في نمذجة التعليم، كما يسهم في إعداد جيل من المدرسين والمتعلمين قادرين على التعامل مع التقنية الحديثة ومتسلحين بمهارات العصر (Tudry, 2004).

يتبين أن التوظيف المناسب للتعلم الإلكترونيّ ينعكس بالفائدة على عناصر العملية التعليمية التعلمية بعامة وعلى المدرسين والمتعلمين بخاصة، ويكون هذا التوظيف للتعلم الإلكترونيّ مرتبط بتصورات المدرسين نحوها؛ إذ يمكن اعتبارها من أهم المحاور التي تؤثر بشكل مباشر في دائرة التطوير التربوي الذي تنشده وزارة التربية والتعليم في الأردن (الطوالبة وآخرون،2009).

ومن أشهر البرامج التي ركزت عليها الوزارة، برنامج الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب (ICDL) بهدف زيادة قدرات المدرسين على توظيف أدوات تكنولوجيا في العملية التعليمية(بني عطا،2009).

لذا اهتمت وزارة التربية والتعليم الأردنية بمشروع التعليم الإلكترونيّ، من خلال إنشاء بوابة وزارة التربية والتعليم لنظام المعلومات التربوي الإيميس وربطها المدارس في الوزارة مع بعضها البعض، وتفعيل المنهج الإلكترونيّ من خلال توفير التقنيات والمواد التعليمية المتطورة والمتعددة في العملية التربوية والتعليمية،

وتعتبر منهاج التربية المهنية من المواد المهمة، لذا عملت وزارة التربية والتعليم الأردنية على الاهتمام بمباحث التربية المهنية وتحديثها، واعتبارها من المواد المهمة للطلبة في مرحلة التعليم الأساسية والعمل على تطوير الأساليب والاستراتيجيات التدريس المستخدمة من أجل بلوغ وتحقيق أهداف المنهاج (Budget, 2013).

وتوظف وزارة التربية والتعليم في الأردن كتب التربية المهنية للمساهمة في اكتساب التلاميذ الخبرات المعاصرة حيث تعد كتب التربية المهنية في الأردن ذات دور فعّال في تنمية الوعي لدى التلاميذ لما تحويه من مخزون جيد من الخبرات العلمية والعملية المتنوعة المترجمة في كتب التربية المهنية والتي تساهم في غرس القيم والاتجاهات الإيجابية نحو هذه الخبرات بحيث تصبح سلوك وقيم ونهج يسير عليه الطالب مدى الحياة مما ينعكس عليه وعلى المجتمع ورقيه وتقدمه وازدهاره (أحمد،2014).

التربية المهنية

وتعرف بأنه: المبحث الذي يقدم للطالب خلال المرحلة الأساسية وتحديداً من الصف الأول إلى العاشر وهي جزء من التعليم العام؛ إذ تهدف إلى تهيئة الطالب وتوعيته وإعداده لاكتساب المهارات العملية والمفاهيم المرتبطة بها في جوانب متعددة تخدم برامج إعداد التلاميذ؛ ليكونوا أفراداً منتجين، لديهم قاعدة عريضة من المهارات تساعدهم على التكيف مع الحياة ومتطلباتها (Badrakhan, 2006).

أهمية التربية المهنية

وأشارت (وزارة التربية،2015) إلى أن أهمية التربية المهنية تهدف إلى:

- إكساب التلاميذ القدرة على الاتصال من خلال الرسومات والرموز والمصطلحات.
- تزويد التلاميذ بالمعارف والمهارات التي تجعلهم قادرين على التعامل مع معطيات التعليم الإلكترونيّ.
- توعية التلاميذ لمتطلبات الحياة الأسرية السليمة وأبعادها الصحية والاقتصادية والاجتماعية.

أنماط التربية المهنية

يمكن الحديث عن مفهوم التربية المهنية وفق مجموعة من الأنماط الأكثر شيوعاً لدى الأنظمة التربوية المختلفة وفيما يلي سنوضح هذه الأنماط الثلاثة:

1- النمط التكاملي: يعتمد النمط التكاملي على أن لكل منهاج دراسية بعدين رئيسيين هما :

*البعد النظري: الذي يعنى بالحقائق والمفاهيم والمعارف والمهارات التي تشتمل عليه المنهاج العلمية

*البعد العملي: أو ما يعرف بالبعد التجريبي أو التطبيقي أو الأدائي والذي يعنى بالمهارات الأدائية والأنشطة العلمية.

٢- النمط المستقل: يعتمد هذا النمط على حقيقة أن التربية المهنية مبحثاً منفصلاً إلى أبعد الحدود عن المباحث الأخرى، وليس بالضرورة أنْ تعكس الأبعاد التطبيقية للمباحث الأخرى ولكن لا يمنع من وجود ارتباط بين ما يشتمل عليه منهاج التربية المهنية كمبحث مستقل وما تشتمل عليه المناهج الأخرى.

3- نمط النشاطات اللاصفية :يعتمد هذا النمط تحقيق أهداف التربية المهنية من خلال النشاطات اللاصفية والتي تكون في مدارسنا على شكل اللجان الدينية والعلمية وغيرها من اللجان، أو الزيارات العلمية (الطويس، 2005)

مفهوم التعليم الإلكترونيّ

يعرف التعلم الإلكترونيّ: بأنه تقديم محتوى تعليمي إلكترونيّ عبر الوسائط المعتمدة على الكمبيوتر إلى المتعلم بشكل يتيح له إمكانية التفاعل النشط مع هذا المحتوى ومع المعلم ومع أقرانه سواء أكان ذلك بصورة متزامنة أم غير متزامنة، فضلاً عن إمكانية إدارة هذا التعليم أيضاً من خلال تلك الوسائط (زيتون،2004).

ويعرف أيضاً: بأنه طريقة للتعليم باستخدام آليات الاتصال الحديثة من حاسب و شبكاته، و وسائطه المتعددة من صوت وصورة، ورسومات، وكذلك استخدام شبكات الإنترنت من اجل إيصال المعلومة للمتعلم بأقصر وقت و أقل جهد و أكبر فائدة (الموسى ومبارك،2005).

أنواع التعليم الإلكترونيّ

يحدد (تركي،2003) أنواع التعليم الإلكترونيّ فيما يلي:

1- التعليم الإلكترونيّ بالتحكم الذاتي: يتحكم الدارس في وقت تشغيل وإنهاء الدرس مثل استخدام مواد تعليمية مخزنة على أقراص مدمجة.

2- التعليم الإلكترونيّ بالبث المباشر من الموقع التعليمي على شبكة الإنترنت: يشبه التعليم التقليدي لكن عن طريق البث الإلكترونيّ المباشر وبدون ضرورة وجود المدرس مع الدارسين في نفس القاعة أو الفصل.

أهداف التعليم الإلكترونيّ:

ذكر(إستيتية،السرحان،2007) أهداف التعليم الإلكترونيّ التي تحقق العديد من الأهداف على مستوى الفرد والمجتمع منها.

- تحسين مستوى فاعلية المعلمين وزيادة الخبرة لديهم في إعداد المواد التعليمية.

- الوصول إلى مصادر المعلومات والحصول على الصور والفيديو وأوراق البحث عن طريق شبكة الإنترنت واستخدامها في شرح وإيضاح العملية التعليمية.
- توفير المادة التعليمية بصورتها الإلكترونيّة للطالب والمعلم.
- إمكانية توفير دروس الأساتذة مميزين، إذ إنّ النقص في الكوادر التعليمية المميزة يجعلهم حكراً على مدارس معينة ويستفيد منهم جزء محدود من الطلاب كما يمكن تعويض النقص في الكوادر الأكاديمية والتربية في بعض القطاعات التعليمية عن طريق الصفوف الافتراضية.
- دعم عملية التفاعل بين الطلاب والمعلمين والمساعدين من خلال تبادل الخبرات التربوية والآراء والمناقشات والحوارات الهادفة لتبادل الآراء بالاستعانة بقنوات الاتصال المختلفة.
- إكساب المعلمين المهارات التقنية لاستخدام التقنيات التعليمية الحديثة.

أهمية التعليم الإلكترونيّ

إنّ من أهم العوامل التي تساهم في زيادة استخدام تقنية التعليم الإلكترونيّ حول العالم:

1- استمرار الحاجة الدائمة للتعليم والتدريب بسبب التطور في مختلف المجالات المعرفية.

2- الحاجة للتعليم والتدريب في الوقت المناسب والمكان المناسب للمتعلم.

3- تعد التعليم الإلكترونيّ من الأساليب الحديثة في مجال التعليم والتدريب في الشركات المرتفعة (عريفي، 2003: 2-3).

مشكلة الدراسة وأسئلتها

إن صعوبة المادة التعليمية التي تدرس للطلاب لها أثر في زيادة التحديات لدى الطلاب في مراجعة واستيعاب المقرر الدراسي الذي بين أيديهم. كما أنها تعتبر تحديات أمام المعلم في توصيل المادة العلمية بأقل جهد وقت ممكن. علاوة على ذلك فهي تعتبر عثرة لكي يحقق المعلم الأهداف المطلوب الوصول إليها. خاصة أنّ الدراسات العلمية أثبتت درجة عالية من الصعوبة لذلك المقرر الدراسي. حيث أصبح تطبيق التعليم الإلكترونيّ في التعليم أحد الاستراتيجيات والأدوات المهمة وتوجه مهم لتحسين الجودة والأداء على جميع الجوانب الذي يؤدي بدوره إلى تحقيق الأهداف المنشودة.

تعتبر مشكلة استخدم التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية من المشاكل الهامة التي تواجه القائمين على العملية التعليمية ولخطورة تلك المشكلة بذلت كل الجهود لمواجهتها بوضع الاستراتيجيات الكفيلة لحل تلك المشكلة لما لهذه المشكلة من انعكاسات سلبية على الطلاب والمجتمع، وبالرغم من اهتمام وزارة التربية والتعليم باستخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية إلا أنّ تنفيذه يعاني العديد من المشاكل في تنفيذه على أرض الواقع، وللتغلب على ظاهرة مقاومة التلاميذ لمنهاج التربية المهنية وزيادة تحصيلهم لابد للمعلمين من استخدام أسلوب التعلم المبرمج بحسب نتائج كثير من الدراسات والأبحاث ومنها على سبيل المثال: دراسة المحاسنة (2015). ولشعور الباحث بوجود مشكلة جاءت هذه الدراسة للكشف عن مدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية في مدارس محافظة الكرك من وجهة نظر المدرسين.

وعليه تتمحور مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

السؤال الأول ما مدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية في مدارس محافظة الكرك من وجهة نظر المدرسين؟

السؤال الثاني – هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية مدارس محافظة الكرك من وجهة نظر المدرسين تعزى لمتغير الجنس، المؤهل العلمي الخبرة العملية؟

أهداف الدارسة

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الأمور الآتية:

1- معرفة مدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية مدارس محافظة الكرك من وجهة نظر المدرسين.

2- معرفة إن كان هناك فروقاً في مدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية مدارس محافظة الكرك من وجهة نظر المدرسين تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي، والخبرة العملية).

أهمية الدراسة

- قد توفر للمعلمين معلومات عن. مدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية.
- قد توفر للموجهين معلومات للوقوف على أهمية استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية.
- قد تساعد المدرسين على استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية.

محددات الدراسة

اقتصرت حدود الدراسة على الجوانب التالية:

1-حدود مكانية :أجريت الدراسة على مدارس (لواء عي، لواء المزار الجنوبي، لواء القصر، قصبة الكرك) في محافظة الكرك.

2-حدود زمانية: تمّ تطبيق هذه الدراسة الفصل الأول من العام الدراسي 2022/2021.

3-حدود بشرية: معلمو مدارس (لواء عي، لواء المزار الجنوبي، لواء القصر، قصبة الكرك) في محافظة الكرك.

4-حدود موضوعية: تتحدد نتائج هذه الدراسة على الخصائص السيكو مترية لأدوات الدراسة.

مصطلحات الدراسة

- **التعليم الإلكترونيّ:** وسائل لعرض وتقديم منهاج التربية المهنية بصورة متكاملة من خلال إيجاد بيئة تعليمية مناسبة تساعد المعلم والمتعلم على استخدام الحاسوب والمواقع الإلكترونيّة للوصول إلى المعلومات والمعارف والمهارات بأقل جهد وخلال فترة محددة وتقاس بأداة الاستبانة المكونة من (4) مجالات و(20) فقرة.
- **منهاج التربية المهنية:** مجموعة من المعارف والمهارات والقيم والخبرات المحددة، التي تم إعدادها من قبل وزارة التربية والتعليم من الصف الرابع وحتى الصف العاشر.
- مدارس محافظة الكرك: المدارس النظامية التي تقوم بتزويد الطلاب بالعلم والتربية في محافظة الكرك.
- معلمو محافظة الكرك: هم جميع المدرسين الذين يقومون بالتدريس في مدارس محافظة الكرك (لواء عي، لواء المزار الجنوبي، لواء القصر، قصبة الكرك) للفصل الأول من العام الدراسي 2022/202.

الدراسات السابقة

بعد مراجعة الأدب النظري والدراسات السابقة لم يجد الباحث دراسات لها ارتباط مباشر بعنوان الدراسة الحالية في حدود علم الباحث، وفيما يلي أهم الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، وقد قام الباحث بعرضها على النحو الآتي:

تناولت دراسة ديتريتش (Dittrich, 1999) أثر استخدام الحاسوب والطريقة التقليدية في دافعية الطلبة للتعلم. هدفت إلى معرفة أثر استخدام الحاسوب والطريقة التقليدية في دافعية الطلبة للتعلم. تكونت عينة الدراسة من(183) طالبًا من الصف الخامس من مدرسة سبرينا في تكساس. وقد تم تقسيمهم إلى مجموعتين؛ درست المجموعة الأولى باستخدام الحاسوب بواقع (52) ساعة في مباحث، وهي :القراءة، والرياضيات، والعلوم، والدراسات الاجتماعية، أما المجموعة الثانية فدرست بالطريقة التقليدية. وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في دافعية الطلبة نحو التعلم تعزى لطريقة التدريس المتبعة.

أجرى اليوسف (2001) دراسة بعنوان أثر استخدام برمجية تعليمية عن وحدة الحديث النبوي الشريف على تحصيل طلبة الصف العاشر الأساسي في الأردن. هدفت الدراسة إلى معرفة أثر استخدام برمجية تعليمية في وحدة الحديث الشريف على تحصيل طلبة الصف العاشر الأساسي في الأردن، وتكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة الصف العاشر الأساسي في المدرسة النموذجية في جامعة اليرموك، وتكونت عينة الدراسة من (80) طالبًا وطالبة، وتم تقسيمهم إلى مجموعتين: تجريبية وضابطة، وتم إعداد اختبار تحصيلي من قبل الباحث لقياس مدى تحصيل التلاميذ، وقد أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لطريقة التدريس ولصالح استخدام البرمجية التعليمية.

وقام كونا(Conna,2007) بدراسة بعنوان دمج المساقات الإلكترونيّة (المباشرة)في منهاج في مدارس الثانوية.وهدفت للتعرف على المعوقات في استخدام المساقات الإلكترونيّة في مدارس الثانوية. وتألفت عينة الدراسة من (270) مديراً من مديري في مدارس الثانوية في أيوا، ميسوري، ونبراسكا. وأظهرت النتائج أن أكثر المعوقات هي المعيقات المالية، ثم جاءت بعدها المعوقات في مجال التعليم الإلكترونيّ، أما المعوقات التي جاءت بدرجة عادية هي اعتقادات هيئة التدريس حول نوعية التعلم الإلكترونيّ واهتماماتهم بدافعية الطالب.

وأجرى الطوالبة والمشاعله (2009) دراسة بعنوان تصورات معلمي التربية المهنية للتعّلم الإلكترونيّ. هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء تصورات معلمي التربية المهنية للتعلم الإلكترونيّ. وقد جمعت المعلومات من خلال المقابلات شبه المفتوحة مع (22) معلمًا ومعلمة ممن يدرسون موضوعات التربية المهنية. وبعد تحليل البيانات، تم تصنيف استجابات المدرسين نحو التعلم الإلكترونيّ في خمس فئات رئيسة انبثق منها عدد من الفئات الفرعية تضمنت كل فئة منها تصورات معينة تمحورت حول التعلم الإلكترونيّ من حيث أهميته لكل من المعلم والطالب، ومعوقات استخدامه، وجدوى برامج التدريب الخاصة به، وملائمة هذا النوع من التعلم لمناهج التربية المهنية، توصلت الدراسة إلى نتائج ومن أهمها: توفير برامج تدريب على التعلم الإلكترونيّ خاصة بمعلمي التربية المهنية.

ودراسة هرش، مفلح (2010) بعنوان معوقات استخدام منظومة التعلم الإلكترونيّ من وجهة نظر معلمي المرحلة الثانوية في لواء الكورة. هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن معوقات استخدام منظومة التعلم الإلكترونيّ من وجهة نظر معلمي المرحلة الثانوية في لواء الكورة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانه من (36) فقرة، موزعه على أربعة مجالات. تكونت عينة الدراسة من (105) معلمين ومعلمات تم اختيارهم بالطريقة العشوائية خلال الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي (2009/2008). وخلصت نتائج الدراسة إلى أن المعوقات المتعلقة بالمدرسين جاءت بالمرتبة الأولى، تلتها المعوقات المتعلقة بالإدارة، ثم المعوقات المتعلقة بالبنية التحتية والتجهيزات الأساسية، وجاءت المعوقات المتعلقة بالتلاميذ في المرتبة الأخيرة. كما أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للجنس في مجال المعوقات المتعلقة بالبنية التحتية والتجهيزات الأساسية لصالح الذكور، كما بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمؤهل العلمي في مجال المعوقات المتعلقة بالتلاميذ لصالح حملة الماجستير فأعلى، بينما لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر الدورات التدريبية في جميع المجالات، وأوصى الباحثون بإعادة النظر بالدورات التدريبية التي تقدمها وزارة التربية والتعليم، وتحسين البنية التحتية وتجهيزاتها الفنية والتكنولوجية في المدارس.

وأجرى سليمان (2014) دراسة هدفت إلى تعّرف استخدامات شبكة الإنترنت في العملية التعليمية والبحث العلمي، لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت، ودرجة أهميتها وتوظيفها، تكونت عينة الدراسة من (335) عضو هيئة تدريس بجامعة الكويت، حيث اتبعت الدراسة المنهج الوصفي مستخدمة أداة الاستبانة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن جميع أعضاء

هيئة التدريس بجامعة الكويت لديهم تصورات إيجابية وبدرجة مرتفعة نحو توظيف شبكة الإنترنت في العملية التعليمية والبحث العلمي.

ودراسة مراد (2014) بعنوان واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وعوائق استخدامها في التدريس لدى معلمي ومعلمات مدارس تربية لواء الشوبك/الأردن. هدفت للتعرف على مدى معرفة عينة من معلمي ومعلمات مديرية التربية والتعليم في لواء عي للتطبيقات والبرمجيات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، ومدى استخدامهم وتوظيفهم لها في المواد التي يدرسونها، وكذلك التعرف على العوائق التي تحول دون استخدامهم لها. تكونت عينة الدراسة من (101) من المدرسين والمعلمات، تم اختيارهم عشوائياً من مدارس مديرية التربية والتعليم المنتشرة في جميع مناطق لواء عي. أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية أفراد العينة يمارسون التطبيقات والبرمجيات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال بصورة كافية، ولكن استخدامهم وتوظيفهم لها في أغراض التدريس كان متدنياً، كما أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للجنس في العوائق التي تعيق استخدامهم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التدريس ولصالح الذكور، كما بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمؤهل العلمي والخبرة العملية في العوائق التي تعيق استخدامهم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التدريس. أوصت الدراسة ببعض التوصيات كان من أهمها: توفير جميع مستلزمات البيئة التعليمية اللازمة لتنفيذ استراتيجيات التعليم الإلكترونيّ، تدريب الطلاب والمدرسين على استخدام الحاسوب.

أجرى محاسنه (2015) دراسة بعنوان أثر استخدام التعلم المبرمج على تحصيل طلبة الصف الخامس الأساسي في منهاج التربية المهنية. هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر استخدام التعلم المبرمج على تحصيل طلبة الصف الخامس الأساسي في منهاج التربية المهنية مقارنة بالأسلوب التقليدي. وللإجابة عن سؤال الدارسة واختبار فرضيتها تكونت عينة الدارسة من(43) طالباً من طلاب الصف الخامس الأساسي في إحدى مدارس التعليم الخاص في العاصمة عمان، حيث تم أخذ الشعبتين الموجودتين في المدرسة واختيرت إحداهما عشوائياً لتكون مجموعة تجريبية ودرست باستخدام التعلم المبرمج والأخرى كمجموعة ضابطة ودرست باستخدام الأسلوب التقليدي وقد خضعت كلتا المجموعتين إلى اختبار تحصيلي قبلي وبعدي، وقد تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين المشترك(ANCOVA)،

وأظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في التحصيل لدى الطلاب تعزى لأسلوب التدريس (التعلم المبرمج) ولصالح المجموعة التجريبية.

وأجرت قرارة (2017) دراسة هدفت إلى تعّرف دور تكنولوجيا التعليم في تطوير كفاءات المتعلمين في مرحلة التعليم المتوسط، تكون مجتمع الدارسة من (172) أستاذ تعليم متوسط، وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة تكونت من (100)أستاذ، حيث اتبعت الدراسة المنهج الوصفي مستخدمة أداة الاستبانة، وقد أظهرت نتائج الدارسة أن طرق التدريس التكنولوجية والوسائل التعليمية لها دور كبير في تطوير الكفاءات المعرفية والسلوكية للمتعلمين، كما أظهرت بأن التقويم التربوي بالأساليب التكنولوجية لا يطور الكفاءة الاجتماعية وذلك لأن أساليب التقويم لا تزال تقليدية.

التعقيب على الدراسات السابقة

يتبين مما عرض من دراسات سابقة اتفاق الباحثين بمختلف التخصصات والمراحل الدراسية مع الدراسة الحالية من حيث أهمية استخدام التعليم الإلكترونيّ في العملية التدريسية حيث أظهرت معظم الدراسات مجموعة من النتائج حول مدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس بما يتوافق مع ما ذهبت إليه الدراسة الحالية، كما أظهرت نتائج بعض الدراسات أن أهم الأسباب التي تؤدي إلى تقليل دافعية التلاميذ للتعلم وهو عدم استخدام الأساليب الحديثة والمتطورة في التدريس وأظهرت نتائج بعض الدراسات أن استخدام البرمجيات التعليمية يزيد من تحصيل التلاميذ في المواد الدراسية وكما أظهرت نتائج بعض الدراسات أن أهم العوامل المؤدية إلى تدني استخدام التعليم الإلكترونيّ يعود إلى عوامل مادية وتكنولوجية. وخلصت نتائج بعض الدراسات إلى بضرورة توفير فرص التدريب والتأهيل للمعلمين في مجال استخدام التعليم الإلكترونيّ. وأشارت نتائج بعض الدراسات بإعادة النظر بالدورات التدريبية التي تقدمها وزارة التربية والتعليم، وتحسين البنية التحتية وتجهيزاتها الفنية والتكنولوجية في المدارس. وخلصت بعض الدراسات إلى توفير جميع مستلزمات البيئة التعليمية اللازمة لتنفيذ استراتيجيات التعليم الإلكترونيّ وتدريب الطلاب والمدرسين على استخدام الحاسوب. اتفقت الدراسة مع عدد من الدراسات السابقة ومنها: دراسة(Dittrich, 1999) ، دراسة يوسف (2001)، دراسة (Conna,2007)، دراسة السفياني (2008)، دراسة طوالبة واالمحاسنة (2009)، دراسة هرش ومفلح الدهون (2010)، دراسة مراد (2014)، دراسة محاسنة (2015).

إن أهم ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة أنها تناولت مدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية، بخلاف الدراسات السابقة التي لم تتطرق لدراسة هذا الموضوع على حد علم الباحث، وتختلف هذه الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في اختيارها بيئة لم تطبق فيها مثل هذه الدراسات، فالمدارس في محافظة الكرك لم يطبق فيها مثل هذه الدراسة على مستوى معلمي التربية المهنية، ويمكن أن تكون هذه الدراسة نواة لدراسات أخرى تبحث في مدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية.

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي المسحي، حيثُ تهدف الدراسة إلى الكشف عن مدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية في مدارس محافظة الكرك من وجهة نظر المدرسين.

مجتمع الدراسة

تكونَ مجتمع الدراسة من جميع معلمي ومعلمات التربية المهنية في مدارس لواء عي وقصبة الكرك، والمزار الجنوبي والبالغ عددهم (144) معلماً ومعلمة منهم (51) معلماً، و(93) معلمة خلال العام الدراسي (2022/2020).

عينة الدراسة

بلغت عينة الدراسة (70) معلماً ومعلمة وقسمت إلى (30) معلماً و(40) معلمة تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، وتم توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغيرات الدراسة كما هو موضح في الجدول (1).

لجدول (1): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس والتخصص والخبرة العملية.

المتغيرات المستقلة	مستويات المتغيرات	التكرار		النسبة المئوية	
		الفرعية	الكلية	الفرعية	الكلية
الجنس	ذكر	30	70	%43	%100
	أنثى	40		%57	
المؤهل العلمي	بكالوريوس	45	70	%64	%100
	غير ذلك	25		%36	
الخبرة العملية	أقل من 5 سنوات	12	70	%17.2	%100
	من 5- 9 سنوات	22		%31.4	
	من 10-14 سنة	15		%21.4	
	أكثر من 14 سنة	21		%30	

متغيرات الدراسة:

الجنس: (ذكر، أنثى).

المؤهل العلمي: (بكالوريوس، غير ذلك).

الخبرة العملية: اقل من (5) سنوات، (5–9) سنوات، (10–14) سنة، أكثر من (14) سنة.

أداة الدراسة

تكونت أداة الدراسة من استبانة قام الباحث بتطويرها، وذلك من خلال الرجوع إلى المتخصصين وأصحاب الخبرة في مجال القياس والتقويم، ومطالعة الأدب السابق المتعلق بموضوع الدراسة كدارسة (هرش مفلح،2010). وقد تكونت أداة الدراسة من جزأين:

الجزء الأول: تضمن معلومات عامة حول متغيرات الدراسة المستقلة من حيث: الجنس، المؤهل العلمي، والخبرة العملية في التدريس.

الجزء الثاني: تكون من (20) فقرة تم تدريجها حسب مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، معارض، معارض بشدة) متضمنة معلومات حول مدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية في مدارس مجتمع الدراسة، حيث ضمّ هذا الجزء أربع مجالات رئيسة وهي: القدرة على اختيار طرق التعليم الإلكترونيّ المناسبة واشتملت على(4) فقرات، أسباب ضعف استخدام التعليم الإلكترونيّ واشتملت على(5) فقرات، واقع استخدام التعليم الإلكترونيّ واشتملت على(5) فقرات، مدى توافر التعليم الإلكترونيّ واشتملت على(6) فقرات.

صدق الأداة:

للتحقق من صدق الأداة اتبعت عدة طرق تمثلت فيما يلي:

أ- الصدق الظاهري: يعتبر الصدق من الخصائص الهامة، فهو يشير إلى تلك الدرجة التي يقيس بها المقياس السمة التي وضع لقياسها، وأن المقياس صادق بالنسبة للأهداف التي يتوقع تحقيقها في الدراسة أو البحث،

ويعتبر الصدق الظاهري من أنواع الصدق التي يتم التأكد فيها من أن فقرات المقياس المشمولة فيه تعبر عن السمة المراد قياسها، وهو يشير إلى تفحص فقرات المقياس ظاهرياً من قبل أشخاص متخصصين في مجال موضوع المقياس من حيث مدى ملائمة الفقرات للمقياس أو للأبعاد المتضمنة فيه، من حيث الصياغة اللغوية أو التعبير عن محتوى الفقرة إذا كانت تنتمي للبعد الذي تقيسه في المقياس (الحمداني، قنديلجي، بني هاني، وأبو زينة، 2007). وللتحقق من مدى ملائمة أداة الدراسة لجمع البيانات تم عرضها بصورتها الأولية على مشرفة الدراسة مراراً وتكراراً، ثم عرضها على مجموعة من المحكمين ذوي الاختصاص في الجامعات الأردنية، يبين المحكمين لأداة الدراسة، حيث تم الطلب منهم تحديد مدى ملائمة فقرات الاستبانة من حيث انتماء الفقرات للأبعاد، ومدى جودة صياغة الفقرات في الاستبانة، وبعد عرض أداة الدراسة على لجنة المحكمين تم إجراء التعديلات التي أوصى بها المحكمون، حيث تضمنت ملاحظاتهم بعض التعديلات اللغوية على بعض فقرات الاستبانة.

ب- الصدق البناء: للتحقق من دلالات صدق البناء الفرضي للأداة تم تطبيقها على عينة استطلاعية قوامها (35) معلماً ومعلمة ومن خارج عينتها، واستخرجت معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية من جهة، وبين كل فقرة وارتباطها بالمجال التي تنتمي إليه من جهة أخرى، وقد تراوحت معاملات ارتباط الفقرات مع المجال ما بين (0.59 – 0.92)، ومع الأداة ككل بين (0.61 – 0.95) والجدول (2) يبين ذلك.

الجدول (2) قيم معاملات الارتباط بين الفقرات والبعد الذي تنتمي إليه وبين العلامة الكلية لأداة الدراسة.

رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الأداة
1	0.60	0.61
2	0.70	0.77
3	0.68	0.72
4	0.72	0.82
5	0.59	0.66
6	0.80	0.81
7	0.79	0.70
8	0.70	0.71
9	0.71	0.70
10	0.84	0.80
11	0.82	0.87

رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الأداة
12	0.90	0.95
13	0.85	0.87
14	0.88	0.90
15	0.85	0.86
16	0.84	0.87
17	0.92	0.90
18	0.91	0.90
19	0.80	0.84
20	0.87	0.89

يتبين من الجدول (2) أن جميع معاملات الارتباط كانت ذات درجات مقبولة ودالة إحصائياً، ولذلك لم يتم حذف أي من هذه الفقرات.

ثبات الأداة

للتحقق من معامل ثبات الأداة فقد تم توزيعها على عينة استطلاعية مكونة من (35) معلماً ومعلمة من خارج عينة الدراسة وبفاصل زمني مقداره ثلاثة أسابيع واستردادها كاملة، وتم حساب معامل الثبات للاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) وبلغ معامل الثبات الكلي (0.86%)، كما تم حساب معامل الثبات للاتساق الداخلي لمجالات مدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية في مدارس محافظة الكرك من وجهة نظر المدرسين كما في الجدول (3).

الجدول (3): قيمة كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي لمجالات مدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية في مدارس محافظة الكرك من وجهة نظر المدرسين وللأداة ككل

المجال	قيمة الثبات	الفقرات
1- أسباب ضعف استخدام التعليم الإلكترونيّ.	0.87	5
2- مدى توافر التعليم الإلكترونيّ.	0.86	6
3- القدرة على اختيار طرق التعليم الإلكترونيّ المناسبة.	0.85	4
4- واقع استخدام التعليم الإلكترونيّ.	0.85	5
الكلي	0.86	20

المعالجة الإحصائية:

للإجابة على أسئلة الدراسة تم استخدام المعالجات الإحصائية التالية:

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

- اختبار تحليل التباين الأحادي واختبار شيفيه.

معيار الحكم على النتائج

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي على النحو الآتي :(موافق بشدة موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، وتم إعطاء التقديرات الرقمية (1،2،3،4،5) على الترتيب لأسباب تدني مستوى التحصيل الدراسي في منهاج التربية المهنية لدى طلبة مدارس محافظة الكرك من وجهة نظر المدرسين، كما تم استخدام التدريج الإحصائي الآتي لتوزيع المتوسطات الحسابية:

المدى = التدريج الأعلى – التدريج الأدنى = 5−1=4

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{المدى}}{\text{عدد الدرجات}} = \frac{4}{3} = 1.33$$

الجدول (4) معيار الحكم على مدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية في مدارس محافظة الكرك من وجهة نظر المدرسين

الدرجة	فئة المتوسطات الحسابية
متدنية	من 1 – 2.33
متوسطة	من 2.34 – 3.66
مرتفعة	من 3.67 – 4.99

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

نتائج السؤال الأول: ما مدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية في مدارس محافظة الكرك من وجهة نظر المدرسين؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقدير كل مجال من المجالات.

الجدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات مدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية في مدارس محافظة الكرك من وجهة نظر المدرسين وللأداة ككل حسب المتوسطات الحسابية.

المجال	رتبة الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1- أسباب ضعف استخدام التعليم الإلكترونيّ .	1	4.40	1.78	مرتفعة
2- مدى توافر التعليم الإلكترونيّ.	2	4.10	1.47	مرتفعة
3- القدرة على اختيار طرق التعليم الإلكترونيّ المناسبة.	3	4.00	1.55	مرتفعة
4- واقع استخدام التعليم الإلكترونيّ.	4	3.90	1.13	مرتفعة
المجموع الكلي		4.06	1.48	مرتفعة

* (N=70)

يتضح من جدول (5) أنّ تقدير المدرسين لمدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية لجميع المجالات كانت مرتفعة تراوحت متوسطاتها (3.9-4.3) حيث حصل مجال أسباب ضعف استخدام التعليم الإلكترونيّ على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يساوي (4.25) بينما حصل مجال واقع استخدام التعليم الإلكترونيّ على المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي يساوي (3.90).

يتضح من الجداول السابقة (6،7،8،9) أن الأسباب الخمسة الأكثر الأهمية لمدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في منهاج التربية المهنية تبعًا لتقديرات المدرسين كانت على الترتيب التنازلي الآتي: قلة الدورات التدريبية الخاصة بالتعليم الإلكترونيّ، القناعة بأن المنهاج التي أقوم بتدريسها لا تحتاج لأدوات تكنولوجيه للتعليم، تحرص المدرسة على توفير الادوات كأجهزة الحاسوب المناسبة لإعداد التلاميذ، وجود البرمجيات التعليمية التي تخدم منهاج التربية المهنية، عدم وجود توافق بين المنهاج والتعليم الإلكترونيّ، فقد تراوح المتوسط الحسابي على هذه البنود ما بين (4،40-4،00)، نالت هذه فقرات على درجة امتلاك مرتفعة. وقد يعزى الباحث السبب إلى قلة الدورات والبرامج التدريبية الخاصة بالتعليم الإلكترونيّ والتي تنعكس على منهاج التربية المهنية وقد يعزى السبب إلى قلة توفر البنية التحتية في معظم المدارس. بينما بينت النتائج أن الأسباب الست الأدنى أهمية لمدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في منهاج التربية المهنية تبعاً لتقديرات المدرسين كانت على الترتيب التصاعدي الآتي: استخدام التعليم الإلكترونيّ في الحصة الصفية غير مجدٍ، استخدام المعلم التعليم الإلكترونيّ في الصف يؤدي إلى تشتت انتباه الطالب عن الأهداف الرئيسة للدرس، استخدام التعليم الإلكترونيّ يؤخرني في تنفيذ المواقف التعليمية، لا يمنح المعلم فرصة لاختيار الاداة التكنولوجية المناسبة لتدريس منهاج التربية المهنية، توفر شبكة خاصة في المدرسة للتقليل من انقطاع الإنترنت اختار الطريقة الإلكترونيّة المناسبة للغرفة الصفية فقد تراوح المتوسط

الحسابي على هذه البنود ما بين (2.95–3،54)، نالت هذه فقرات على درجة امتلاك متوسطة. بينما كانت تقديرات المدرسين لمدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في منهاج التربية المهنية بدرجة مرتفعة على البنود (9،8،19،20،1،16،4،10،12) على الترتيب التنازلي حيث تراوحت المتوسطات الحسابية على هذه البنود ما بين (3،67–3,98). وقد يعزى الباحث ذلك إلى أن الاتجاهات السلبية نحو استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية وعدم القناعة بإدخال وتوظيف التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية، من أهم العوامل التي تؤدي إلى تدني استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية.

اتفقت هذه الدراسة مع دراسة كل من مراد (2014) التي أظهرت نتاجها أن عدم توافر التجهيزات والبنية التحتية اللازمة وضعف التدريب في كيفية توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التدريس من أهم العوامل التي تقلل من استخدام التعليم الإلكترونيّ، دراسة المحاسنة (2015) التي أظهرت نتائجها أن أسباب تدني تحصيل التلاميذ في التربية المهنية يعود إلى أساليب وطرق التدريس المستخدمة.

فيما يلي عرض النتائج ومناقشتها في ضوء كل مجال من حيث الفقرات التي اشتمل عليها:

أولاً: أسباب ضعف استخدام التعليم الإلكترونيّ

يبين الجدول (6) النتائج المتعلقة بمدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية لمجال (أسباب ضعف استخدام التعليم الإلكترونيّ).

الجدول (6): النتائج المتعلقة بمدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية في مدارس محافظة الكرك من وجهة نظر المدرسين.

رقم الفقرة	رتبة الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
5	1	قلة الدورات التدريبية الخاصة بالتعليم الإلكترونيّ.	4.40	0.91	مرتفعة
6	2	القناعة بأن المنهاج التي أقوم بتدريسها لا تحتاج للتعليم الإلكترونيّ.	4.30	1.88	مرتفعة
7	3	عدم وجود توافق بين المنهاج والتعليم الإلكترونيّ.	4.00	1.97	مرتفعة
8	4	تكليف المعلم بأعمال إضافية كالمناوبة وتربية الصف.	3.91	2.01	مرتفعة
9	5	اكتظاظ الصف الدراسي يقلل من استخدام التعليم الإلكترونيّ.	3.98	2.22	مرتفعة

جاء هذا المجال في المرتبة الأولى من حيث مدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية بين المجالات الأربعة حيثُ تكون من خمس فقرات وهي الفقرات من (1– 5) نالت جميع فقرات هذا المجال على درجة مرتفعة إذ تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (3.91–4.40).

ثانياً: مدى توافر التعليم الإلكترونيّ

يبين الجدول (7) النتائج المتعلقة بمدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية لمجال (مدى توافر التعليم الإلكترونيّ).

الجدول (7): النتائج المتعلقة بمدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية في مدارس محافظة الكرك من وجهة نظر المدرسين.

رقم الفقرة	رتبة الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
15	1	تحرص المدرسة على توفير أجهزة الحاسوب المناسبة لإعداد التلاميذ.	4.25	1.17	مرتفعة
16	5	توجد أماكن مخصصة في المدرسة لصيانة أجهزة الحاسوب.	3.77	0.94	مرتفعة
17	2	وجود البرمجيات التعليمية التي تخدم منهاج التربية المهنية.	4.10	1.15	مرتفعة
18	6	توفر شبكة خاصة في المدرسة للتقليل من انقطاع الإنترنت.	3.51	1.89	متوسطة
19	3	وجود دخل ثابت في المدرسة خاص بالتعليم الإلكترونيّ.	3.90	1.62	مرتفعة
20	4	توفر البيئة الصفية المناسبة للتعليم الإلكترونيّ.	3.82	1.88	مرتفعة

جاء هذا المجال في المرتبة الثانية من حيث مدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية بين المجالات الأربعة حيثُ تكون من (6) فقرات وهي الفقرات من (15–20) إذ تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (3.50–4.25).

ثالثاً: القدرة على اختيار طرق التعليم الإلكترونيّ المناسبة.

يبين الجدول (8) النتائج المتعلقة بمدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية لمجال (القدرة على اختيار طرق التعليم الإلكترونيّ المناسبة).

الجدول (8): النتائج المتعلقة بمدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية في مدارس محافظة الكرك من وجهة نظر المدرسين.

رقم الفقرة	رتبة الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	1	اختار الطريقة الإلكترونيّة المناسبة للموقف التعليمي.	3.80	1.89	مرتفعة
2	4	لا يمنح المعلم فرصة لاختيار الطريقة الإلكترونيّة المناسبة لتدريس منهاج التربية المهنية.	3.50	1.98	متوسطة
3	3	اختار الطريقة الإلكترونيّة المناسبة للغرفة الصفية.	3.54	1.88	متوسطة
4	2	أقوم بالتخطيط المسبق قبل اختيار الطريقة الإلكترونيّة.	3.69	1.77	مرتفعة

جاء هذا المجال في المرتبة الثالثة من حيث مدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية بين المجالات الأربعة حيثُ تكون من (4) فقرات وهي الفقرات من (1-4) إذ تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (3.50-3.80).

رابعاً: واقع استخدام التعليم الإلكترونيّ.

يبين الجدول (9) النتائج المتعلقة بمدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية لمجال(واقع استخدام التعليم الإلكترونيّ)

الجدول(9): النتائج المتعلقة بمدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية في مدارس محافظة الكرك من وجهة نظر المدرسين.

رقم الفقرة	رتبة الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
10	1	استخدم طرق التعليم الإلكترونيّ المختلفة.	3.68	1.78	مرتفعة
11	2	استخدام التعليم الإلكترونيّ في الحصة الصفية غير مجدٍ.	3.95	1.79	مرتفعة
12	3	استخدام التعليم الإلكترونيّ يشجع التلاميذ على عملية التعليم والتعلم.	3.67	1.80	مرتفعة
13	4	استخدام التعليم الإلكترونيّ يؤخرني في تنفيذ المواقف التعليمية.	3.19	1.90	متوسطة
14	5	استخدام المعلم التعليم الإلكترونيّ في الصف يؤدي إلى تشتت انتباه الطالب عن الأهداف الرئيسة للدرس.	3.10	1.92	متوسطة

جاء هذا المجال في المرتبة الأخيرة من حيث مدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية حيثُ تكون من (5) فقرات وهي الفقرات من (10-14) حصلت الفقرتان (10،12) على درجة مرتفعة بمتوسطات حسابية (3.66،3.68) على الترتيب بينما حصلت الفقرات (11،14،13) على درجة متوسطة بمتوسطات حسابية (3.19،3.10،2.95) على الترتيب.

نتائج السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية في مدارس محافظة الكرك من وجهة نظر المدرسين تعزى لمتغير الجنس؟

الجدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية في مدارس محافظة الكرك من وجهة نظر المدرسين تبعاً لمتغير الجنس.

الرقم	المجال	ذكر (n=30)		أنثى (n=40)		قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
1	أسباب ضعف استخدام التعليم الإلكترونيّ.	4.30	0.45	4.10	0.40	1.050	0.417
2	مدى توافر التعليم الإلكترونيّ.	4.06	0.50	4.05	0.44	1.510	0.180
3	القدرة على اختيار طرق التعليم الإلكترونيّ المناسبة.	3.80	0.60	3.66	0.62	1.700	0.189
4	واقع استخدام التعليم الإلكترونيّ.	3.70	0.66	3.65	0.80	3.150	0.380
	الأداة ككل	**3.97**	**0.55**	**3.87**	**0.57**	**1.852**	**0.291**

يتبين من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لأثر متغير الجنس في جميع المجالات والأداة ككل، وهذا يدل على انه لا يوجد فرق بين المدرسين على اختلاف أجناسهم لمدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية.

يلاحظ من جدول رقم (10) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى إلى متغير الجنس في تقدير مدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية وقد يعزى السبب إلى أنّ كلا الجنسين يخضعان لبرامج تدريبية وورش توفرها وزارة التربية لجميع موظفيها على اختلاف أجناسهم وقد يعزى السبب إلى توفر شبكة الانترنت في المنزل نتيجة للتكلفة المادية القليلة مما يعزز استخدام التعليم الإلكترونيّ في التعليم من قبل

المدرسين على اختلاف أجناسهم. اختلفت هذه الدراسة مع دراسة كل من هرش ومفلح (2010)، مراد (2014)التي توصلت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس.

يلاحظ من جدول رقم (11) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى إلى متغير المؤهل العلمي في تقدير مدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية وقد يعزى السبب إلى أن المدرسين على اختلاف درجاتهم العلمية لديهم نفس القدرة لدمج التعليم الإلكترونيّ في التعليم بغض النظر عن المؤهل العلمي. وهذا يتفق مع دراسة مراد (2014) التي توصلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمؤهل العلمي. واختلفت مع دراسة هرش ومفلح (2010) التي توصلت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

يلاحظ من جدول رقم (12) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى إلى متغير الخبرة العملية في تقدير مدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية وقد يعزى الباحث السبب إلى أن المعلم الذي يمتلك عدد سنوات تدريسية أكثر تكون لديه خبرة في دمج التعليم الإلكترونيّ في التعليم حيثُ يكون المعلم خلال هذه الفترة قد خضع إلى دورات وورش تدريبية تكسبه الخبرة في التعامل معهم أكثر من المدرسين الأقل خبرة، وقد يعزى الباحث السبب إلى أن المدرسين أصحاب الخبرة لديهم القدرة على استخدام الأساليب والطرق الجذابة التي تساعد في توظيف التعليم الإلكترونيّ بشكل اكبر أكثر من المدرسين الأقل خبرة. اختلفت هذه الدراسة مع دراسة كل من السفياني (2008)، دراسة مراد (2014) التي توصلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الخبرة العملية.

نتائج السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية في مدارس محافظة الكرك من وجهة نظر المدرسين تعزى لمتغير المؤهل العلمي؟

الجدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية في مدارس محافظة الكرك من وجهة نظر المدرسين تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

الرقم	المجال	بكالوريوس (n=45)		غير ذلك (n=25)		قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
1	أسباب ضعف استخدام التعليم الإلكترونيّ.	4.50	0.38	4.34	0.42	0.810	0.370
2	مدى توافر التعليم الإلكترونيّ.	4.01	0.43	4.22	0.44	3.014	0.422

3	القدرة على اختيار طرق التعليم الإلكترونيّ المناسبة.	3.70	0.49	3.70	0.51	0.878	0.132
4	واقع استخدام التعليم الإلكترونيّ.	3.45	0.55	4.10	0.57	2.520	0.070
	الأداة ككل	**3.91**	**0.46**	**4.09**	**0.49**	**1.805**	**0.248**

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لأثر متغير المؤهل العلمي في جميع المجالات والأداة ككل، وهذا يدل على أنه لا يوجد فرق بين المدرسين على اختلاف مؤهلاتهم الدراسية لمدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية.

نتائج السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) في مدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية في مدارس محافظة الكرك من وجهة نظر المدرسين تعزى لمتغير الخبرة العملية؟

الجدول (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية في مدارس محافظة الكرك من وجهة نظر المدرسين تبعاً لمتغير الخبرة العملية.

المجال	أقل من5 (n=12)		من5-9(n=22)		من10-14(n=15)		أكثر من 14(n=21)		قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
أسباب ضعف استخدام التعليم الإلكترونيّ.	4.10	0.31	4.00	0.42	4.06	0.66	3.95	0.40	1.98	0.016
مدى توافر التعليم الإلكترونيّ.	4.05	0.34	4.01	0.44	3.88	0.65	3.90	0.40	1.70	0.155
القدرة على اختيار طرق التعليم الإلكترونيّ المناسبة.	3.88	0.52	3.50	0.79	3.80	0.50	3.88	0.55	1.45	0.168
واقع استخدام التعليم الإلكترونيّ.	3.70	0.57	3.70	0.60	3.67	0.58	3.80	0.60	1.30	0.222
الأداة ككل	**3.93**	**0.43**	**3.80**	**0.56**	**3.85**	**0.60**	**3.88**	**0.49**	**1.61**	**0.140**

*دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتبين من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لأثر متغير الخبرة العملية في جميع المجالات والأداة ككل، باستثناء مجال أسباب ضعف استخدام التعليم الإلكترونيّ، ولبيان الفروق الزوجية للدالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة "شيفيه" (Scheffé) لأثر متغير الخبرة العملية إلى مجال أسباب ضعف استخدام التعليم الإلكترونيّ، كما في الجدول رقم (13).

الجدول (13) المقارنات البعدية بطريقة "شيفيه" لأثر متغير الخبرة العملية على مجال أسباب ضعف استخدام التعليم الإلكترونيّ.

أسباب ضعف استخدام التعليم الإلكترونيّ		اقل من 5	9-5	14-10	أكثر من 14
	اقل من 5				
	9-5	0.10			
	14-10	0.05	0.07		
	أكثر من 14	0.08	0.06*	0.11	

*دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتبين من جدول رقم (13) وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين الصف وغيره من الصفوف في سنوات الخبرة بين فئة (5-9)،وبين فئة أكثر من (14) ولصالح فئة أكثر من (14) سنوات من الخبرة العملية في مجال أسباب ضعف استخدام التعليم الإلكترونيّ.

التوصيات:

- العمل على تطوير اساليب تدريس التربية المهنية وتفعيل استخدام التعليم الإلكترونيّ الحديثة الرقمية وأنظمة المعلومات وتطبيقاتها وعدم الاقتصار على الطريقة العادية.
- توفير دورات تدريبية وورش عمل للمعلمين حول استخدام التعليم الإلكترونيّ الحديثة وزيادة إدراكهم بأهميتها في تدريس مادة التربية المهنية وأثرها في رفع تحصيل التلاميذ.
- الاستفادة من الخبراء المتخصصين في تطوير مقرر التربية المهنية وتوظيف الأدوات التكنولوجية الحديثة لتخفيف درجة الصعوبة وجعل المنهاج أكثر قابلية للتعلم.
- تشجيع التلاميذ على استخدام التقنيات الحديثة وتنمية مهاراتهم في البحث عن المعلومات.
- توفير البنية التحتية اللازمة في مجال التعليم الإلكترونيّ في جميع المدارس.
- زيادة الاهتمام بالدورات التدريبية الخاصة بالتعليم الإلكترونيّ في مجال تدريس التربية المهنية من قبل وزارة التربية والتعليم.
- إجراء المزيد من الدراسات والبحوث الخاصة بمدى استخدام التعليم الإلكترونيّ في تدريس منهاج التربية المهنية على نطاق واسع.
- توفير مخصصات مالية خاصة لتوفير الأدوات التكنولوجية في كل مدرسة.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- أحمد، ريم سليمان (2014). ***درجة إدراج المفاهيم الغذائية والصحية في كتب التعليم المهني للصفوف الثلاثة الأولى في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة***، جامعة الحسين، الكرك، الأردن.

- بدرخان، سوسة. (2006). مناهج وطرق تدريس التربية المهنية، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ط 1.

- البغدادي، زكي أبو نصر (2015)، ***توظيف تكنولوجيا الوسائط المتعددة في التعلم عن بعد للغة العربية***، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر 9. DAI، (1) 59، 4061.

- بني عطا زايد صالح (2009). ***مقياس بناء مواقف المعلم تجاه "الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر***". مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة البحرين، 10 (14)، 118–144.ترجمة Google للأعمال: مجموعة أدوات المترجم

- التركية، صالح (2003): ***التعلم الإلكترونيّ وأهميته وفوائده***، ورقة عمل مقدمة لندوة التعلم الإلكترونيّ خلال الفترة 21–23 أبريل، مدارس الملك فيصل، الرياض، ص.

- توردي، عوض حسين محمد (2004). ***المدرسة الإلكترونيّة والأدوار الحديثة للمعلم***، مكتبة الراشد، جدة، المملكة العربية السعودية.

- جميلان معين (2004). ***واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات والتعليم في مراكز مصادر التعلم في مدارس مملكة البحرين من وجهة نظر متخصصي مراكز مصادر التعلم***، مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة البحرين، (1).

- الحريش، عايد والمفلح، محمد ودسام، مأمون (2010). ***معوقات استخدام نظام التعلم الإلكترونيّ من وجهة نظر معلمي المرحلة الثانوية في قضاء الكورة***، المجلة الأردنية للعلوم التربوية، المجلد 6، العدد 1-27، جامعة اليرموك، الأردن.

- دلال إستيتية وعمر سرحان،(2007)0 ***تكنولوجيا التعليم والتعليم الإلكترونيّ***،ط1،دار وائل للنشر، عمان، الأردن

- ديتريش، سي إي (1999). ***مقارنة بين الدافع الجوهري الأكاديمي***

- الراضي، أحمد (2010). ***التعلم الإلكترونيّ***. عمان: دار أسامة للنشر.

- زيتون، كمال عبد الحميد (2004): ***تكنولوجيا المعلومات في عصر المعلومات والاتصالات***، كتاب العلوم، القاهرة، مصر، ط (2). (2004). - ***استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) وعوائقها في التدريس من قبل المعلمين والمعلمين في مدارس التربية لواء الشوبك***، الأردن، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، الأردن، المجلد. (17) رقم (1) وتوزيعه عمان الاردن ط.

- السفياني، مها (2008). ***أهمية التعلم الإلكترونيّ واستخدامه في تدريس الرياضيات بالمرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمين والمشرفين التربويين***، رسالة ماجستير منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

- سليمان، أحمد سليمان (2014)، ***استخدام الإنترنت من قبل أعضاء هيئة التدريس في العملية التعليمية والبحث العلمي في جامعة الكويت***، مجلة التربية - الكويت. 28 (110)، 99، 140

- شراري، سلامة (2014). ***أثر برنامج تعليمي قائم على استخدام برنامج Google Earth في تنمية القدرات المكانية والتحصيل الجغرافي لدى طلاب السنة الأولى الثانوية واتجاهاتهم نحوها في المملكة العربية السعودية بالأردن. رسالة دكتوراه منشور***ة. كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية. الأردن.

- طوالبة، محمد والمشالح، مجدي (2009). ***تصورات معلمي التعليم المهني عن التعلم الإلكترونيّ***. مجلة دراسات العلوم التربوية، الأردن، المجلد. (36) العدد (2).

- الطويسي، أحمد (2005). ***أساسيات التعليم المهني***، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، T2، 51-48.

- العريفي، يوسف عبد الله (2003). ***التعلم الإلكترونيّ أسلوب واعد ورائد***، ورقة عمل مقدمة لندوة التعلم الإلكترونيّ خلال الفترة من 21 إلى 29 أبريل، مدارس الملك فيصل، الرياض، ص 2-3.

- القرارة، حورية (2017)، ***تكنولوجيا التعليم ودورها في تنمية كفاءات المتعلمين***، دراسة ميدانية لعينة من معلمي المرحلة الإعدادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

- محسنة، عمر (2013). ***تكنولوجيا التعليم الاحترافي وإنتاج البرمجيات التعليمية***، دار العالم الطاقة للنشر

- الموسى وعبد الله والمبارك أحمد (2005). الأصول والتطبيقات، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية.

- وزارة التربية والتعليم (2015). ***منهج التعليم المهني ومخططاته في مرحلة التعليم الأساسي***. المديرية العامة لتقنيات المناهج والتعليم، عمان، الأردن.

- يوسف محمد. (2001). ***أثر استخدام البرامج التربوية في وحدة الحديث على تحصيل طلاب الصف العاشر في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة***، جامعة اليرموك، الأردن.

المراجع الأجنبية:

-Ahmed, Reem Suleiman (2014). ***The degree of inclusion of nutritional and health concepts in vocational education books for the first three grades in Jordan***. Unpublished Master's Thesis, Al-Hussein University, Karak, Jordan

- Al-Baghdadi, Zaki Abu Nasr (2015), ***Employing Multimedia Technology in Distance Learning Arabic, Journal of H***uman Sciences, Algeria, 9.of Gifted and Non-Giffed Fifth Grader Though Using Computer Simulations and Traditional Teaching Methods**. DAI**, 59(1), 4061.

- Al-Harish, Ayed and Al-Mufleh, Muhammad and Dassam, Mamoun (2010). ***Obstacles to using the e-learning system from the point of view of secondary school teachers in***

Koura District, The Jordanian Journal of Educational Sciences, Volume 6, Issue 1-27, Yarmouk University, Jordan.

- Al-Mousa, Abdullah and Al-Mubarak Ahmed (2005). ***Fundamentals and Applications***, Obeikan Library, Riyadh, Saudi Arabia.

- Al-Radi, Ahmed (2010). ***E-Learning. Amman***: Osama Publishing House.

- Arifi, Yousef Abdullah (2003). ***E-Learning is a promising technique and a pioneering method***, a working paper presented to the e-learning seminar during the period from 21 to 29 April, King Faisal Schools, Riyadh, pp. 2-3.

- Badrakhan, Sousse. (2006***). Curricula and Methods of Teaching Professional Education***, Jarir Publishing and Distribution House, Amman, 1st Edition.

- Bani Atta Zayed Saleh (2009). ***Scale for building teacher attitudes towards the ICDL***. Journal of Educational and Psychological Sciences, University of Bahrain, 10 (14), 118-144.

- Conna, B. (2007). ***An Investigation of Incorporating online Courses in public high school curricula***. Retrieved from: http://www.proquset.umi.com.

- Dalal Malhas Istitieh and Omar Musa Sarhan, (2007) 0 ***Education Technology and E-Learning***, 1st Edition, Wael Publishing House, Amman, Jordan

- Dittrich, C. E. (1999). ***A Comparison of the Academic Intrinsic Motivation***Effect of the use of programmed learning on the achievement of the fifth grade students in the curriculum of professional education. Studies Series (University of Jordan) Educational Sciences, Jordan, Volume 42, No.(2) Google Translate for Business:Translator Toolkit

- Jamilan Moein (2004). ***The reality of the use of information technology and education in learning resource centers in the schools of the Kingdom of Bahrain from the point of view of learning resource centers specialists***, Journal of Educational and Psychological Sciences, University of Bahrain, (1.(

- Ministry of Education (2015). ***Vocational education curriculum and its outlines in the basic education stage.*** General Directorate of Curricula and Instructional Technologies, Amman, Jordan.

- Mohsina, Omar (2013). ***Professional education technology and educational software production,*** Al-Alam Al-Taqqa Publishing House

- Qarara, Houria (2017), ***Educational technology and its role in developing learners***' competencies, a field study of a sample of middle school teachers, a thesis Unpublished MA, Ziane Achour University, Djelfa, Algeria.

- Safayani, Maha (2008). ***The importance and use of e-learning in the teaching of mathematics in the secondary stage from the point of view of teachers and educational supervisors***, Master thesis published, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia.

- Sharari, Salama (2014). ***The effect of an educational program based on the use of Google Earth in developing spatial abilities and achievement in geography among first-year secondary students and their attitudes towards it in the Kingdom of Saudi Arabia***, Jordan. Published PhD thesis. College of Graduate Studies, University of Jordan. Jordan.

- Suleiman, Ahmed Suleiman (2014), ***The use of the Internet by faculty members in the educational process and scientific*** research at Kuwait University, the magazine Educational - Kuwait, . 28(110), 99, 140

- Tawalbeh, Muhammad and Al-Mashaaleh, Magdy (2009). ***Professional education teachers'*** perceptions of e-learning. Journal of Educational Sciences Studies, Jordan, Vol. (36) Issue (2).

- Tordi, Awad Hussein Mohammed (2004). ***Electronic school and the modern roles of the teacher***, Al-Rashed Library, Jeddah, Saudi Arabia.

- Turkish, Saleh (2003): ***E-Learning, its importance and benefits***, a working paper presented to the e-Learning Symposium during the period 21-23 April, King Faisal Schools, Riyadh, p.

- Tweissi, Ahmed (2005). ***Basics of Vocational Education***, Dar Al-Shorouk for Publishing and Distribution, Amman, T2, 48-51.

- Yousef Mohammed. (2001). ***The effect of using educational programs on the unity of the hadith on the achievement*** of tenth grade students in Jordan. Unpublished Master's Thesis, Yarmouk University, Jordan.

- Zeitoun, Kamal Abdel Hamid (2004): ***Information technology in the era of information and communication,*** Book of Science, Cairo, Egypt, i (2 .(2004).(- The Use of Information and Communication Technologies (ICT) and its Impediments to Teaching by Teachers and Teachers of the Schools of Education of Al-Shobak Brigade, Jordan, Al-Balqa Research and Studies Journal, Jordan, Vol. (17), No . .(1)and distribution, Amman, Jordan, i.

مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث ، مجلة علمية محكّمة تصدر عن عمادة البحث العلميّ والدّراسات العليا، ISSN 2519-7436

المجلد (9) العدد (3) لعام 2023 م

مستوى التفكير الإيجابيّ لدى طلبة الصف العاشر الأساسي وعلاقته بمفهوم الذات

اياد نايف الحوارنة

جامعة مؤتة

الملخص

هدفت الدراسة للتعرف إلى مستوى التفكير الإيجابيّ لدى طلبة الصف العاشر الأساسي وعلاقته بمفهوم الذات، فقد تكونت عينة الدراسة من (154) طالباً وطالبة من طلبة الصف العاشر في لواء المزار الجنوبي، ولتحقيقِ أهداف الدراسة تم استخدام مقياسي التفكير الإيجابيّ، ومفهوم الذات، بعد التأكد من خصائصهما السيكومترية.

وأشارت النتائج أن متوسط التفكير الإيجابيّ ومفهوم الذات لدى طلبة الصف العاشر الأساسي قد جاء متوسطاً، وأن هناك علاقة إرتباطية طردية بين مستوى التفكير الإيجابيّ ومفهوم الذات لدى طلبة الصف العاشر الأساسي، كما أظهرت النتائج أنه ليس هناك فروقاً ذات دلالة إحصائيّة بين الذكور والإناث في مستوى التفكير الإيجابيّ ومفهوم الذات. وأوصت الدراسة بضرورة إعداد برامج إرشادية للطلبة، تتضمن جوانب تدريبية لزيادة الوعي على مهارات التفكير الإيجابيّ وتحسين مفهوم الذات.

الكلمات الدالة: *التفكير الإيجابيّ، مفهوم الذات، طلبة الصف العاشر الأساسي.*

The Level Of Positive Thinking Among The Students Of The Tenth Grade And Its Relationship With Self-Concept

Abstract

This study aimed at identifying the level of positive thinking among the students of the tenth grade and its relationship with self-concept. The study sample consisted of (154) male and female students from the tenth grade in the district of Al-Mazar Al-Janoubi. In order to achieve the study objectives, the researcher used the scale of positive thinking and the scale of self-concept; their validity and reliability were verified.

The results showed that the level of positive thinking and self-concept among the students of the tenth grade was medium. The results revealed that there is a positive correlation relationship between the level of positive thinking and self-concept among the tenth grade students. The results also revealed that there are no statistically significant differences between males and females in the level of positive thinking and self-concept.

In the light of the results, the study recommended the necessity of preparing counselling programs for students. Those programs should include training aspects to promote awareness concerning the skills of positive thinking and improve self-concept.

Key words: *positive thinking, self-concept, the students of the tenth grade.*

المقدمة والإطار النظري:

تبرز أهمية التفكير الإيجابيّ في هذا العصر، ذلك التفكير الذي ينتقل بالإنسان من حالة التوتر والألم ويدعوه إلى التفاؤل والأمل، ليصل به إلى حالة السلام مع الذات؛ حيث يساعد الإنسان في متابعة مسيرة حياته ومواجهة التحديات بأنواعها (AS four, 2016). فالتفكير الإيجابيّ يعمل على تقدم حياة الفرد وحل كثير من المشكلات وتجاوز كثير من الصعوبات، ومن خلاله يمكن للإنسان من التعامل في عدد من المواقف وتسييرها لصالحه (Al-Seouf et al., 2022). ويشير كل من (Zauszniewski& Bekhet, 2013) أنّ التفكير الإيجابيّ هو عملية معرفية تتضمن إنتاج وتطور مجموعة من الصور والأفكار الإيجابيّة، والعمل للوصول لحلول مناسبة للعديد من الصعوبات، واتخاذ قرارات مناسبة بشأن

المشكلات الموجودة، وكذلك تتضمن هذه العملية إيجاد نظرة مشرقة شاملة للحياة، وبين وليمز (Williams, 2011) إلى أن التفكير يساعد الشخص للوصول للأهداف التي يضعها لنفسه، فالعقلية الإيجابيّة تساعد على المثابرة في إيجاد الحلول الفعالة، والتفكير الإيجابيّ يؤدي للوصول للنجاح في الحياة والعمل، وتأكيداً لأهمية التفكير الإيجابيّ فقد اتجهت عدد من الدارسات لتطويره لدى الطلبة في مراحل التعليم المختلفة، فقد أكدت دارسة (Paxton, 2008) أنّ التفكير الإيجابيّ لدى الطلبة يؤثر على توقعاتهم الإيجابيّة نحو المدرسة ، ويرتبط باتجاهاتهم نحو بعض الظواهر الاجتماعية السلبية.

وفي المقابل يشكل مفهوم الذات أهمية كبيرة في شخصية الإنسان؛ فهو من السمات التي تشير إلى توافق الشخص مع عدم توافقه، فإذا كان مفهوم الذات يتطابق مع واقعه يكون الشخص متوافقاُ، وفي حال كان مبالغاً به أدى إلى عدم التوافق مع الآخر (Ali, 2015) . فامتلاك الشخص لمفهوم ذات إيجابيّ يؤدي للارتباط بأفكار متعددة، والعمل على استخدام المهارات في إنتاج الأفكار والتنظيم الإدراكي، واستثمار الجهد المبذول في التفكير الإيجابيّ.(Eilah et al, 2016)

يرى الباحث أنّ التفكير الإيجابيّ له درجة من الأهمية بوصول الإنسان إلى حالة من النضج، واستثمار قدراته، والإقبال على الحياة بسعادة، ومواجهة التحديات المختلفة، وبالتالي ينعكس ذلك على ذاته بشكل إيجابيّ، ممّا يسهم في الدور الهام لمفهوم الذات، وتأتي الدراسة الحالية لتعطينا تصوراً لمستوى التفكير الإيجابيّ ومفهوم الذات، ومعرفة العلاقة بين هذين الموضوعين على طلبة الصف العاشر الأساسي.

التفكير الإيجابيّ Thinking Positive: يعد نورمان فنست (Norman Vincet) أول من تنبأ بأهمية بالتفكير الإيجابيّ وقدرته على تغيير المواقف التي تكون سلبية، فهو من صور التفكير الذي يؤدي إلى أفضل النتائج في الأوقات الصعبة (Vincent,2003). ويعرف التفكير الإيجابيّ بأنه التفكير بطريقة تفاؤلية، من خلال معالجة الفرد للأفكار والمعتقدات الإيجابيّة، ويشير إلى قدرات الفرد، وكيفية التعامل معها لمواجهة الصعوبات في مراحل الحياة . (Seligman, 2005) ويرى فردريكسون (Fredrichson, 2013) بأنه نشاط عقلي يتعمق فيه الفرد في التفكير، والتصورات التي تؤدي للتطور والنجاح. ويشير ايمونس وجرمبل (Emmons& Grumple ,2000) إلى أن التفكير الإيجابيّ يساعد على اتخاذ القرارات بأسلوب مخطط؛ لأنّه يخلص الفرد من التردد والضيق، ويساعد على التكيف مع العديد من المواقف، بحيث ينظر إلى الجانب المضيء من حياته . ويرى الباحث أنّ التفكير الإيجابيّ

طريقة من طرق التفكير، يرتقي بالفرد، ويساعده على استثمار قدراته ومشاعره، وتطوير أسلوب حياته نحو الأفضل، فكلما كان التفكير بشكل إيجابيّ، كان الفرد أكثر قدرة على التعامل مع مواقف الحياة المختلفة.

وتتمثل جوانب التفكير الإيجابيّ في التوقعات الإيجابيّة؛ وذلك بالوصول إلى المستوى المناسب من التفاؤل، وما يتوقعه من نتائج إيجابيّة في الحياة الشخصية والاجتماعية والصحية والمهنية، والانفتاح المعرفي المتمثل في الإيجابيّة نحو إمكانات التغير، وحب التعلم لما هو جديد وملائم، للوصول إلى الصحة النفسية، وكذلك التقبل الإيجابيّ للاختلاف عن الآخرين، أي الوصول إلى أفكار ومواقف اجتماعية تدل على احترام وتفهم الاختلاف بين أفراد المجتمع، وأخيراً السماح في إنتاج الأفكار التي تظهر التسامح، والتي تعبر عن خبرات الفرد الماضية (AbdelSattar,2011).

كما أن التفكير الإيجابيّ يؤدي إلى حالة من الثقة لدى الفرد، فالشخصية الناجحة تقبل على التغيير، وتدرك أن التغير أمر واقعي لا يستطيع أي إنسان أنْ يتجنّبه، لذلك فهو يضع الأهداف المناسبة، ويعمل على التخطيط لها بشكل جيد، ومن ثم التنفيذ، مع إيجاد عدد من البدائل، ويؤدي بالفرد إلى مساعدة الآخرين والرغبة في خدمة المجتمع (Haidt,2000). ويشير (Froh,2014) أنّه القدرة في استخدام مهارات التفكير، ومساعدة الطالب في اكتساب ثقته بذاته، واعتماده على نفسه، ومتوافقاً في حياته الاجتماعية، مع امتلاكه نظرة إيجابيّة نحو المستقبل.

ويسهم مفهوم الذات في توجيه السلوك وتحديده، فالطالب الذي يمتلك فكرة عن نفسه بأنه موهوب ومجتهد، يذهب في الغالب إلى سلوكيات وفقاً لهذه الفكرة، فمفهوم الذات بهذه الطريقة يعمل كقوة دافعة، وعليه فإنّ الطريقة التي يعي بها الفرد ذاته تؤثر في الأسلوب الذي يسلكه أو أن سلوكه يؤثر في الطريقة التي يعي فيها ذاته، فالذات هنا تعني الوعي بكينونة الفرد، حيث تتكون كنتيجة للتفاعل مع البيئة، وتتطور نتيجة النضج والتعلم (Al-Mutairi, 2020). ويرى (BaniJaber et al.,2002) مفهوم الذات بأنه: تقييم للفرد ككل، وذلك من خلال مظهره وقدراته واتجاهاته ومشاعره، بحيث يكون مفهوم الذات موجهاً للسلوك عندما تصل هذه الأمور ذروتها.

ويرى الباحث أهمية تقبل وفهم الشخص لذاته، وبالتالي يكون على درجة من الوعي بأفكاره وتصرفاته، ويصبح لديه إدراكاً أفضل، فكلما كان مفهوم الذات إيجابيّاً كلما أدى إلى حياة نفسية أفضل وتحقيق الأهداف بطرق فعالة، وبالتالي الوصول إلى الشخصية المتوازنة.

النظريات المفسرة للبحث:

- تعددت النظريات التي تناولت التفكير الإيجابيّ، ومن أبرز تلك النظريات:

أولا: نظرية التحليل النفسي، فرويد: يشير إلى أن إشباع الحاجات في الخمس سنوات الأولى في حياة الفرد، والمرور السليم في مراحل النمو يؤدي بالفرد إلى التفكير الإيجابيّ، والسعي في الحياة للتفكير في المستقبل بصورة إيجابيّة Eilah (et al.,2016)

ثانيا: نظرية علم نفس الفرد: ويرى اَدلر بأنّه من أجل الوصول للتفكير الإيجابيّ علينا أنْ نحدد الأهداف بطريقة إيجابيّة وواقعية، فالشخص تقع عليه مسؤولية أي موقف في حياته، وفي حالة مرور الشخص بخبرة فاشلة، فعليه الاستفادة من هذه الخبرة، وعدم تكرارها في المستقبل، وعدم الوقوع في اليأس والقلق، وعدم الثقة بالنفس، ويشير إدلر إلى قدرة الفرد على التعامل مع مشكلاته، وضرورة التعلم من الأشخاص الإيجابيّين ذوي الاهتمامات العالية (BaniJaber et al.,2002)

ثالثا: النظرية المعرفية السلوكية، آرون بيك (Beck) : ويرى أن لكل فرد أفكاراً وتوقعات وافتراضات عن الذات، وعن الآخرين، وعن العالم المحيط به، وكذلك إنّ هناك ردود أفعال انفعالية، لا تكن استجابة مباشرة للمثيرات الخارجية، وإنما يتم العمل بتفسير هذه المثيرات من خلال الإدراك للعمليات المعرفية، فالتفكير الإيجابيّ يقوم على إعادة تفسير المشكلة، والوصول للأفكار السلبية، والتعامل معها، واستبدالها بأفكار إيجابيّة وواقعية (AbdelSalam, 2011).

رابعا: نظرية أسلوب التفسير المتفائل، سليجمان (Seilgman) يرى أن للتفاؤل دوراً هاماً في الشخصية التي تفكر بإيجابيّة، فهو يشير إلى التوقعات الإيجابيّة، ومن الممكن للفرد تعلم التفاؤل أو التشاؤم، اعتماداً على الخبرات وأسلوب التنشئة، وما يتعلق بها من حب واهتمام وتعزيز، أو إهمال واستبداد وعدم ثقة، وبالرغم أن هذا الأسلوب التفاؤل أو التشاؤم في أسلوب التفكير متعلم، فمن الممكن العمل على إعادة تعليمه، واستبداله من خلال برامج أو طرق تدريبية (Seilgman,2005)، وتعددت النظريات التي تناولت مفهوم الذات، ومنها:

أولا: نظرية الذات، روجرز(Rogers): ويشير ان التفكير الإيجابيّ للذات يتم من خلال التوافق بين المجال الظاهري للخبرة وكيفية تصور الفرد لذاته، الأمر الذي يساعد الفرد على تحقيق ذاته (Zahran,2002).

ثانيا: نظرية روزنبرج (Rosenberg): التي أشارت إلى دراسة الفرد وتطور سلوك تقييمه لذاته، وذلك عن طريق العوامل المتعددة، التي تشير إلى الدور الاقتصادي والاجتماعي، والديانة، وبيئة التنشئة الأسرية، ووضع روزنبرج للذات ثلاثة أنواع، هي: الذات الحالية، وهي كما يرى الفرد ذاته وينفعل بها، والذات المرغوبة: وهي الذات التي يجب أن يكون عليها الفرد، والذات المقدمة: وهي صور الذات التي يحاول الفرد أن يعرفها للآخرين (Issawy,2005)

ثالثا: نظرية إبشتاين(Epstein) تشير هذه النظرية أن كل شخص يضع تفسير للذات، اعتماداً على قدرتها بشكل غير مقصود وفقاً لخبراته بأنواعها، ويعتبر الجزء الأكبر من هذا التفسير احتراماً كاملاً للذات بمقدار الخبرات التي لها علاقة بالإنجاز، وبزيادة تقدم الشخص فإن نظريته تزداد تعقيداً، وبالرغم من ذلك يستمر متمسكاً بمبادئها الأساسية (AlShennawi,2001).

مشكلة الدراسة

يعتبر الصف العاشر الأساسي من الصفوف الهامة في حياة الطالب في نهاية التعليم الأساسي، فهم في فترة حرجة من حياتهم، ولهم خصائص تميزهم عن غيرهم من الطلبة وخصوصاً فيما يتعلق بنمو مفهوم الذات المتوافق مع النمو النفسي والجسمي، وكذلك هم في مرحلة المراهقة، وهذه المرحلة يحدث فيها تغيرات معرفية وفسيولوجية قد تؤثر على التفكير ومفهوم الذات لديهم.

فالتفكير الإيجابيّ يتضمن قدرة الفرد على مواجهة المشكلات، وقدرته على إقامة علاقات مع الآخرين، والرضا عن نفسه، وعن الحياة، وامتلاكه للعديد من المهارات التي تنعكس على مفهوم الذات لديه، كون الذات إدراكات معرفية تصبح معتقدات ثابتة عند الشخص عن كل ما يخص ذاته، وقد تم الإشارة إلى العلاقة بين التفكير الإيجابيّ ومفهوم الذات في دراسة (Laskowska, Jankowski & Miciuk, 2018) التي أشارت إلى أن التوجه الإيجابيّ عامل مهم ومتنبئ قوي بالسمات التكيفية لمفهوم الذات. ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة كون الباحث لم يجد أي دراسة محلية أو عربية ربطت بين المتغيرين، بالإضافة إلى دراسة (Imam, 2019) التي أظهرت أنّ طلبة الصف الأول الثانوي لديهم قصور في عدد من مهارات التفكير الإيجابيّ، وتقدير للذات منخفض، ودراسة (Al-Maaytah, 2019) التي أوصت بالحاجة إلى إجراء دراسات عن مستوى التفكير الإيجابيّ وعلاقته في بعض المتغيرات لدى الطلبة.

من هنا جاءت مشكلة هذه الدراسة لمعرفة مستوى التفكير الإيجابيّ وعلاقته بمفهوم الذات، كونهما يعكسان شخصية الطالب، ويؤثران على سلوكه، ولكي يتمكن الطالب من النجاح، والوصول إلى عدد من أهدافه في الحياة؛ لا بد أن يتمكن من التفكير بطريقة إيجابيّة، ويعمل على فهم وتطوير ذاته، وأن يكون لديه القدرة على التعامل مع المشكلات من خلال الوعي بالتفكير الإيجابيّ، وتحسين مفهوم الذات لديه، ومن هنا جاءت الدراسة الحالية للبحث في العلاقة بين التفكير الإيجابيّ ومفهوم الذات لدى طلبة الصف العاشر من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- ما مستوى التفكير الإيجابيّ لدى طلبة الصف العاشر الأساسي؟

2- ما مستوى مفهوم الذات لدى طلبة الصف العاشر الأساسي؟

3- هل هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) بين مستوى التفكير الإيجابيّ لدى طلبة الصف العاشر الأساسي ومفهوم الذات لديهم؟

4- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) في مستوى التفكير الإيجابيّ ومفهوم الذات لدى طلبة الصف العاشر الأساسي، تعزى لمتغير الجنس (ذكور إناث)؟

أهداف الدراسة :تهدف الدراسة الحالية إلى ما يلي:

ا. التعرف إلى مستوى التفكير الإيجابيّ ومفهوم الذات لدى طلبة الصف العاشر الأساسي.

ب. التعرف إلى العلاقة الارتباطية واتجاهها بين مستوى التفكير الإيجابيّ لدى طلبة الصف العاشر الأساسي ومفهوم الذات لديهم.

ج. الكشف عن الفروق في مستوى التفكير الإيجابيّ ومفهوم الذات لدى طلبة الصف العاشر الأساسي تبعاً لمتغير الجنس.

أهمية الدراسة:

أ. الجانب النظري:

- دراسة متغيري التفكير الإيجابيّ ومفهوم الذات لدى طلبة الصف العاشر الأساسي والعلاقة بينهما، ولأهمية هذه المتغيرات في بناء شخصية الطالب، وتنمية طموحه، وبناء مستقبله.

- يساعد الوعي بمهارات التفكير الإيجابيّ ومفهوم الذات لدى الطلبة على تقبل وفهم ذواتهم وتحسين قدراتهم، ممّا ينعكس إيجاباً امتلاكهم للعديد من المهارات، والتمتع بالسلوكيات الإيجابيّة.
- توفير إطاراً نظريّاً حول متغيري التفكير الإيجابيّ ومفهوم الذات الذي يساعد في إثراء المكتبة العلمية بإطار نظري حول التفكير الإيجابيّ ومفهوم الذات.
- إنّ الاهتمام بمهارات التفكير الإيجابيّ قد يسهم في تطوير نظرة الطالب لذاته، وينعكس ذلك إيجاباً على أفكاره وأفعاله، وبالتالي الثقة بالنفس، وتطوير شخصية الطالب بالمستوى المطلوب.

ب. الجانب التطبيقي:

- يمكن أن تسهم هذه الدراسة بفتح المجال لأجراء العديد من الدراسات المستقبلية لدعم مستوى التفكير الإيجابيّ ومفهوم الذات لدى طلبة الصف العاشر الأساسي؛ مما يساهم في تطوير الطلبة ويحقق مزيد من التوافق لديهم.
- يمكن أن تسهم هذه الدراسة في توفير بعض البيانات الضرورية التي ربما يستخدمها صناع القرار، في الجامعات ووزارة التربية والتعليم للارتقاء بنوعية الخدمات الإرشادية.
- تمكين التربويين من بناء وإعداد برامج إرشادية لهذه الفئة لتطوير مستوى التفكير الإيجابيّ.

التعريفات المفاهيمية والإجرائيّة: تضمنت الدراسة الحالية المصطلحات الآتية:

التفكير الإيجابيّ (Thinking Positive): " تبني مجموعة من الأفكار العقلانية وامتداد نشاطات وأهداف الفرد نحو اكتساب مهارات تمكنه من الممارسة الإيجابيّة الموجهة نحو العيش بفاعلية وسعادة ورضا"(Abdel Sattar, 2011) **ويعرف إجرائياً** بالدرجة التي يحصل عليها الطالب على مقياس التفكير الإيجابيّ المستخدم في هذه الدراسة.

مفهوم الذات Concept – Self:" بأنه تكوين معرفي منظم ومتعلم للمدركات الشعورية والتصورات والتقييمات الخاصة ببلورة الذات للفرد، ويتكون من أفكار الفرد المنظمة المحددة، ومن العناصر المختلفة لمكوناته الداخلية أو الخارجية"(Zahren،2003). **ويعرف إجرائياً** بالدرجة التي يحصل عليها الطالب في مقياس مفهوم الذات المستخدم في هذه الدراسة.

حدود الدراسة: تقتصر الدراسة على الحدود الآتية:

الحدود البشرية: تقتصر الدراسة على عينة من طلبة الصف العاشر الأساسي من الذكور، والإناث.

الحدود الرمانية والمكانية: تم تطبيق الدراسة في الفصل الدراسي الأول من العام 2021/ 2022 في المدارس الحكومية في محافظة الكرك /لواء المزار الجنوبي للعام الدراسي.

الحدود الموضوعية: جدّية أفراد العينة في الإجابة على المقاييس المستخدمة وكذلك الخصائص السيكومترية للمقياسين والمنهج المستخدم.

الدراسات السابقة:

تم الرجوع إلى مجموعة من الدراسات السابقة ذات العلاقة موزعة حسب متغيرات الدراسة الدراسات التي تناولت متغير التفكير الإيجابيّ:

قامت (Sharif, 2021) بدراسة هدفت إلى تحديد العلاقة بين التفكير الإيجابيّ وأبعاد السعادة النفسية لدى عينة من طالبات كلية الاقتصاد المنزلي، وتحديد العلاقة بين التفكير الإيجابيّ وتأكيد الذات لدى عينة البحث، وتكونت العينة من (173) طالبة، وأظهرت النتائج إلى وجود علاقة دالة إحصائيّا بين مستوى التفكير الإيجابيّ وتأكيد الذات.

قامت (Muhammad, 2020) بدراسة هدفت إلى معرفة العلاقة بين التفكير الإيجابيّ وتقدير الذات والرضا عن الحياة لدى طالبات كلية التربية بجامعة جدة، وكذلك معرفة مستوى التفكير الإيجابيّ لديهن، وإمكانية التنبؤ بالتفكير الإيجابيّ من خلال تقدير الذات والرضا عن الحياة. تكونت عينة الدراسة من (248) طالبة، وأشارت النتائج إلى: أن متوسط التفكير الإيجابيّ جاء مرتفعاً لدى الطالبات، كما أشارت النتائج أنّه يمكن التنبؤ بالتفكير الإيجابيّ من خلال متغير الرضا عن الحياة.

أجرى (Al-Maaytah, 2019) دراسة هدفت إلى التعرف على مستوى التفكير الإيجابيّ لدى طلبة الصف الأول الثانوي العلمي في منطقة الكرك، والتعرف إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائيّة في التفكير الإيجابيّ تعزى إلى متغير الجنس، تكونت العينة من (195) طالباً وطالبة، وتوصلت النتائج إلى: أن متوسط التفكير الإيجابيّ لدى طلبة الصف الأول الثانوي العلمي، جاء بمستوى مرتفع، وأشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة في مستوى التفكير الإيجابيّ تعزى إلى الجنس.

كما أجرى (Sahib & ahmad, 2014). دراسة هدفت إلى معرفة العلاقة بين التفكير الإيجابيّ والدافعية الأكاديمية الذاتية، طبقت الدراسة على عينة بلغ عددها (344) طالباً وطالبة من كليات التربية في جامعتي بغداد والمستنصرية، وأشارت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطيه موجبة ودالة إحصائيّاً بين التفكير الإيجابيّ والدافعية الأكاديمية.

قام (Al-Gamdi, 2016)، بدراسة هدفت إلى التعرف على درجة التفكير الإيجابيّ وفاعلية الذات والعلاقة بينهما لدى عينة من المراهقين، تكونت العينة من (370) طالباً من طلبة المرحلة الثانوية في الباحة، وأشارت النتائج إلى وجود درجة مرتفعة من التفكير الإيجابيّ، وفاعلية الذات، إضافة إلى وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائيّة في كل من التفكير الإيجابيّ وفاعلية الذات لدى المراهقين.

أجرى (Jung et al., 2007) دراسة طولية هدفت إلى معرفة جوانب التفكير الإيجابيّ في الشخصية، طبقت الدراسة على عينة تتكون من (17056) فرداً منهم (6332) ذكوراً و (10724) إناث من المملكة المتحدة عبر فترة ثلاث سنوات (2005-2002). وتوصلت النتائج إلى زيادة عدد من الأمور الإيجابيّة في الشخصية مع تقدم العمر، مثل: حب الاستطلاع وحب التعلم وتقدير الجمال والانفتاح العقلي والتواضع، في المقابل يقل الميل للدعابة مع تقدم العمر، كما أشارت النتائج إلى فروق ذات دلالة بين الذكور والإناث لصالح الإناث في التعاطف والقدرة على الحب والذكاء الاجتماعي.

الدراسات التي تناولت مفهوم الذات:

أجرى (Al-Ghamdi, 2011) دراسة هدفت إلى التعرف على العلاقة بين التفكير العقلاني والتفكير غير العقلاني ومفهوم الذات لدى عينة من المراهقين المتفوقين والعاديين في مكة المكرمة وجدة، ومعرفة الفروق بين العقلانيين وغير العقلانيين على مقياس مفهوم الذات. تكونت العينة من (400) طالب من طلاب المرحلة الثانوية. توصلت إلى عدد من النتائج منها: توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائيّة بين التفكير ومفهوم الذات لدى المتفوقين ولدى العينة الكلية، وأشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة في الدرجة الكلية على مقياس مفهوم الذات بين العقلانيين وغير العقلانيين لصالح العقلانيين.

هدفت دراسة (Barakat, 2008) إلى معرفة علاقة مفهوم الذات بمستوى الطموح لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة في ضوء متغيرات الجنس، التخصص، والتحصيل الدراسي، تكونت العينة من (378) طالباً وطالبةً، وأشارت النتائج على أن متوسط مفهوم الذات ومستوى الطموح جاء متوسطاً، كما أشارت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة تبعا لمتغير الجنس والتخصص.

أما دراسة (Laskowska, Jankowski, & Miciuk, 2018) بعنوان (التوجه الإيجابيّ كمتنبئ في العافية ودور مفهوم الذات كمتغير وسيط)، وقد طبقت الدراسة على عينة بلغت (200) مشارك في بولندا، وتوصلت الدراسة إلى أن التوجه الإيجابيّ عامل مهم ومتنبئ قوي بالسمات التكيفية لمفهوم الذات، كما أشارت أن التوجه الإيجابيّ يتنبأ فقط بمفهوم الذات؛ لأنّه يرتبط بتقدير الذات والاجترار كعوامل وسيطيه في معرفة الذات.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يتضح مما سبق أنّ عدد من الدراسات السابقة درست التفكير الإيجابيّ مع متغيرات مثل: تقدير الذات، فاعلية الذات، الدافعية الأكاديمية الذاتية، السعادة النفسية، الرضا عن الحياة، إلا أنّ دراسة واحدة لم تتطرق إلى متغيري الدراسة، مستوى التفكير الإيجابيّ ومستوى ومفهوم الذات، والعلاقة بينهما، وفي حدود علم الباحث لا توجد دراسة على المستويين المحلي والعربي، حاولت التعرف إلى علاقة التفكير الإيجابيّ بمفهوم الذات لدى طلبة الصف العاشر، وفي ظل هذا النقص ظهرت الحاجة إلى مثل هذه الدراسة.

كما تناولت العديد من الدراسات استخدام عينة من طلبة الجامعات منها: دراسة (Shokhmgar, 2016) Sahib (&ahmad, 2014)، (Muhammad, 2020)، (Sharif,2021)، أمّا الدراسة الحالية فقد تميزت عن بقية الدراسات بالعينة، وهم طلبة المرحلة الأساسية العليا، طلبة الصف العاشر الأساسي. كما استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في منهجية الدراسة، وتطوير أداتي الدراسة، وفي مناقشة النتائج.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي لمناسبته للإجابة عن أسئلتها وتحقيق أهدافها.

مجتمع الدراسة: تكوّن مجتمع الدراسة من جميع طلبة الصف العاشر الأساسي في المدارس الحكومية التابعة لمديرية التربية والتعليم لواء المزار الجنوبي، خلال العام (2022/2021)، وعددهم (1542) طالبا وطالبة، منهم (752)

طالبا و(790) طالبة وفقاً لإحصائيّات مديرية التربية والتعليم للواء المزار الجنوبي، والجدول (1) يبين توزيع مجتمع الدراسة حسب الجنس:

جدول (1): توزيع مجتمع الدراسة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكور	752	%48.8
إناث	790	%51.2
المجموع	**1542**	**%100.0**

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة طبقية عشوائية على أساس الشعبة من المدرسة (شعب الذكور والاناث) وبنسبة (10%) من مجتمع الدراسة، بلغ حجمها (154) طالباً وطالبة، منهم (75) طالبٍ و (79) طالبةٍ، وزع الباحث الاستبانة على عينة الدراسة من قبله مباشرة، وتم استعادتها جميعاً وخضعت للتحليل الإحصائيّ، والجدول (2) يبين توزيع عينة الدراسة حسب الجنس:

جدول (2): توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكور	**75**	**48.7%**
إناث	**79**	**51.3%**
المجموع	**154**	**100.0**

أداتا الدراسة:

1-مقياس التفكير الإيجابيّ:

لتحقيق أهداف الدراسة استخدم مقياس (Ingram & Wisnicki,2005) والمعرب في دراسة (Alwaqad, 2012) لوضوح عباراته ومناسبته للفئة العمرية لعينة الدراسة، وتكون المقياس بصورته النهائية من (30) فقرة، وجميع الفقرات مصاغة باتجاه إيجابيّ.

صدق المقياس:

تم التحقق من صدق المقياس باستخدام الطريقتين الآتيتين:

صدق المحكمين: تم عرض المقياس على (6) محكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال الإرشاد النفسي والقياس والتقويم من أعضاء هيئة تدريس في جامعة مؤتة، لبيان مدى دقة العبارات وسلامة صياغتها اللغوية، ومناسبتها لقياس ما بنيت لقياسه، وتم الأخذ في بآرائهم وإجراء التعديلات المقترحة، وبنسبة اتفاق (80%)، ولم يتم حذف أي فقرة من المقياس وبقي المقياس (30) فقرة.

صدق البناء الداخلي:

لغاية هذه الدراسة تم التحقق من صدق البناء الداخلي للمقياس، من خلال تطبيقه على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة وخارج عينتها، بلغ حجمها (30) طالباً وطالبة، وتم حساب معاملات ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية، والجدول (3) يعرض نتائج التحليل.

الجدول (3): نتائج معاملات ارتباط بيرسون (Pearson Coefficients) بين الفقرة والدرجة الكلية

رقم الفقرة	ارتباط الفقرة مع الدرجة الكلية		رقم الفقرة	ارتباط الفقرة مع الدرجة الكلية	
	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائيّة		معامل الارتباط	الدلالة الإحصائيّة
1	**0.52	0.003	16	**0.90	0.000
2	**0.53	0.003	17	0.38*	0.046
3	**0.86	0.000	18	0.39*	0.033
4	**0.56	0.001	19	0.59**	0.001
5	**0.66	0.000	20	0.55*	0.002
6	**0.47	0.009	21	0.62**	0.000
7	**0.86	0.000	22	0.91**	0.000
8	**0.76	0.000	23	0.57**	0.001
9	**0.49	0.006	24	0.48*	0.007
10	*0.43	0.017	25	0.87**	0.000
11	**0.89	0.000	26	0.76**	0.000
12	**0.51	0.003	27	0.47**	0.008
13	**0.88	0.000	28	0.63**	0.000
14	*0.42	0.022	29	0.51**	0.004
15	**0.58	0.001	30	0.68**	0.000

*دالة إحصائيّاً عند مستوى الدلالة (α≤0.05). **دالة إحصائيّا عند مستوى الدلالة (α≤0.01).

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (3)، أن معاملات الارتباط بين الفقرة الدرجة الكلية تراوحت ما بين (0.38–0.91)؛ وجميعها دالة إحصائيّاً عند مستوى الدلالة (α≤0.01) و (α≤0.05)، وهذا يشير إلى صدق المقياس ومناسبته لإجراء الدراسة.

ثبات المقياس:

تم التحقق من ثبات المقياس بمفهوم الاتساق الداخلي، باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وذلك بعد تطبيق المقياس على عينة استطلاعية بلغ حجمها (30) طالبا وطالبة، وقد بلغ معامل الثبات (0.93) وهي درجة مرتفعة، وتدل على ثبات المقياس ومناسبته لإجراء الدراسة.

تصحيح المقياس وتفسيره

تم توزيع استجابة أفراد العينة على المقياس، وفقا لتدريج ليكرت الخماسي، فقد أعطيت الاستجابة موافق تمام (5) درجات، موافق (4) درجات، موافق الى حد ما (3) درجات، غير موافق (2) درجتان، غير موافق ابداً (1) درجة، وتم صياغة جميع الفقرات باتجاه إيجابيّ، فأعلى درجة يحصل عليها المبحوث (150) وأقل درجة (30). ولتفسير تقديرات أفراد العينة على الفقرات والدرجة الكلية لمقياس التفكير الإيجابيّ تم استخدام المتوسطات الحسابية وفقا لمعادلة المدى، حيث إنّ المدى= اعلى درجة استجابة – أقل درجة استجابة مقسوماً على 3 فئات، 5–1=4، 4/3= 1.33، وبناء على ذلك فإنّ المتوسط الذي يقع ما بين:

- أقل من 2.33 يشير إلى مستوى منخفض من التفكير الإيجابيّ.
- 2.33 – 3.66 يشير إلى مستوى متوسط من التفكير الإيجابيّ.
- 3.67 – 5 إلى مستوى مرتفع من التفكير الإيجابيّ.

2–مقياس مفهوم الذات

تم استخدام مقياس مفهوم الذات والمستخدم في دراسة (Al–Mutairi, 2020)، لكونه من المقاييس التي تناسب المرحلة العمرية لعينة الدراسة، ويتصف بوضوح عباراته، وشموليتها فهي تقيس جميع جوانب مفهوم الذات، وتكون المقياس بصورته النهائية من (74) فقرة.

صدق المقياس:

لغاية هذه الدراسة تم التحقق من صدق المقياس باستخدام الطريقتين الآتيتين:

صدق المحكمين: تم عرض المقياس على (6) محكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال الإرشاد النفسي والقياس والتقويم من أعضاء هيئة تدريس في جامعة مؤتة، لبيان مدى دقة العبارات وسلامة صياغتها اللغوية، ومناسبتها

لقياس ما بنيت لقياسه، وتم الأخذ في بآرائهم وإجراء التعديلات المقترحة، وبنسبة اتفاق (80%)، ولم يتم حذف أي فقرة من المقياس وبقيت عدد فقرات المقياس (74) فقرة.

صدق البناء الداخلي:

قام الباحث من التحقق من صدق البناء الداخلي للمقياس، من خلال تطبيقه على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة وخارج عينتها، بلغ حجمها (30) طالباً وطالبة، ومن ثم حساب معاملات ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية، والجدول (4) يعرض نتائج التحليل.

الجدول (4): نتائج معاملات ارتباط بيرسون (Pearson Coefficients) بين الفقرة والدرجة الكلية

رقم الفقرة	ارتباط الفقرة مع الدرجة الكلية		رقم الفقرة	ارتباط الفقرة مع الدرجة الكلية	
	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائيّة		معامل الارتباط	الدلالة الإحصائيّة
1	**0.51	0.004	38	**0.72	0.000
2	**0.62	0.000	39	**0.56	0.001
3	*0.44	0.015	40	**0.84	0.000
4	**0.62	0.000	41	**0.70	0.000
5	**0.71	0.000	42	**0.55	0.002
6	**0.60	0.000	43	**0.69	0.000
7	**0.72	0.000	44	**0.60	0.000
8	**0.76	0.000	45	**0.61	0.000
9	**0.86	0.000	46	**0.58	0.001
10	*0.46	0.011	47	**0.60	0.000
11	**0.93	0.000	48	**0.48	0.008
12	**0.95	0.000	49	**0.61	0.000
13	**0.66	0.000	50	**0.71	0.000
14	**0.89	0.000	51	**0.60	0.000
15	**0.69	0.000	52	**0.79	0.000
16	**0.51	0.004	53	**0.57	0.001
17	**0.90	0.000	54	**0.84	0.000
18	**0.64	0.000	55	**0.91	0.000
19	**0.92	0.000	56	**0.88	0.000
20	*0.45	0.013	57	**0.64	0.000
21	**0.72	0.000	58	*0.44	0.015
22	**0.60	0.000	59	**0.93	0.000
23	**0.84	0.000	60	**0.69	0.000
24	**0.65	0.000	61	**0.89	0.000
25	*0.40	0.029	62	**0.77	0.000
26	**0.81	0.000	63	**0.64	0.000

0.000	**0.90	**64**	0.000	**0.70	**27**
0.000	**0.71	**65**	0.002	**0.55	**28**
0.010	*0.46	**66**	0.000	**0.69	**29**
0.000	**0.68	**67**	0.000	**0.69	**30**
0.034	*0.39	**68**	0.008	**0.48	**31**
0.000	**0.88	**69**	0.000	**0.85	**32**
0.000	**0.64	**70**	0.000	**0.60	**33**
0.001	**0.57	**71**	0.000	**0.75	**34**
0.000	**0.67	**72**	0.000	**0.62	**35**
0.027	*0.40	**73**	0.000	**0.70	**36**
0.005	**0.50	**74**	0.000	**0.62	**37**

***دالة إحصائيّاً عند مستوى الدلالة (α≤0.05).** ****دالة إحصائيّاً عند مستوى الدلالة (α≤0.01).**

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (4)، أنّ معاملات الارتباط بين الفقرة الدرجة الكلية تراوحت ما بين (0.39-0.95)؛ وجميعها دالة إحصائيّاً عند مستوى الدلالة (α≤0.01) و (α≤0.05)، وهذا يشير إلى صدق المقياس ومناسبته لإجراء الدراسة.

ثبات المقياس:

تحقق الباحث من ثبات المقياس بمفهوم الاتساق الداخلي، باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وذلك بعد تطبيق المقياس على عينة استطلاعية بلغ حجمها (30) طالباً وطالبة، وقد بلغ معامل الثبات (0.97)، وهي درجة مرتفعة وتدلل على ثبات المقياس ومناسبته لإجراء الدراسة.

تصحيح المقياس وتفسيره

تم صياغة فقرات المقياس باتجاهين إيجابيّ وسلبي، فقد أعطيت الاستجابة دائماً (5) درجات، غالباً (4) درجات، أحياناً (3) ونادراً (2) وأبداً (1)، وتعكس الدرجات في الفقرات السلبية الآتية (2,3,5,6,7,10,13,19,21,22,23,25,28,29,31,34,37,40,42,43,44,46,49,52,54,55,57,58,59,60,6 1,63,66,69,71,72,73) فأعلى درجة عليها المبحوث (370) واقل درجة (74).

ولتفسير تقديرات أفراد العينة على الفقرات والدرجة الكلية في هذه الدراسة، تم استخدام المتوسطات الحسابية، وفقاً لمعادلة المدى، حيث إنّ المدى= اعلى درجة استجابة-أقل درجة استجابة مقسوماً على 3 فئات، 5-1=4، 4/3= 1.33، وبناء على ذلك فإنّ المتوسط الذي يقع ما بين:

– أقل من 2.33 يشير إلى مفهوم ذات منخفض.

– 2.33 – 3.66 يشير إلى مفهوم ذات متوسط.

–3.67 – 5 إلى مفهوم ذات مرتفع.

إجراءات تنفيذ الدراسة:

اتبع الباحث الإجراءات الآتية في تطبيق الدراسة:

1. بناء إطار نظري للدراسة، والرجوع إلى العديد من الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة.
2. اختيار أدوات الدراسة بحيث تناسب المرحلة العمرية لعينة الدراسة وتتصف بالشمولية والوضوح وببساطة عباراتها.
3. التحقق من صدق الأدوات وثباتها.
4. تحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة. .
5. أخذ الموافقات الرسمية للسير بتطبيق أدوات الدراسة.
6. تطبيق أدوات الدراسة على العينة الدراسة خلال الفصل الثاني للعام الدراسي 2021/2022.
7. إدخال البيانات على الحاسوب باستخدام برنامج التحليل الإحصائيّ (SPSS) لتحليلها واستخراج النتائج.
8. مناقشة النتائج والتوصيات.

الأساليب الإحصائيّة المستخدمة في الدراسة:

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائيّة للعلوم الاجتماعية لتحليل بيانات الدراسة، حيث تم استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson coefficient) وكرونباخ الفا (Alpha Cronbach) للتحقق من صدق أداة الدراسة وثباتها، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة عن سؤالي الدراسة الأول، والثاني، ومعامل ارتباط بيرسون (Pearson coefficient) للإجابة عن سؤال الدراسة الثالث، واختبار (ت) للعينات المستقلة للإجابة عن سؤال الدراسة الرابع.

عرض ومناقشة نتائج الدراسة:

<u>النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول: ما مستوى التفكير الإيجابيّ لدى طلبة الصف العاشر الأساسي؟</u>

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والترتيب والمستوى للفقرات والدرجة الكلية، والجدول (5) يعرض النتائج:

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والترتيب والمستوى لفقرات التفكير الإيجابيّ لدى طلبة الصف العاشر الأساسي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	أعتقد أنّ الغد أفضل من اليوم	4.21	0.981	1	مرتفع
11	لا أفكر كثيراً في الأشياء المؤلمة التي حدثت وانتهت	4.08	0.893	2	مرتفع
6	من الممكن أنْ أغير في أفكار الآخرين نحوي	3.88	1.177	3	مرتفع
13	التفكير في الأمور الماضية أسوأ من الأمور ذاتها	3.86	1.199	4	مرتفع
22	أتصرف بعد تفكير وتأمل في العواقب	3.86	0.477	4	مرتفع
15	حياتي مهمة حتى ولو لم أحقق كل طموحاتي	3.60	1.141	5	متوسط
19	في العمل عادة ما يطلب مني أداء الأعمال القيادية والتي تتطلب الشرح والتوضيح	3.60	1.141	5	متوسط
8	نادراً ما أتصرف باندفاع ودون حساب للعواقب	3.55	.849	6	متوسط
10	أميل إلى القول السائد بأنّ اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية	3.55	1.299	6	متوسط
3	أشعر بالطمأنينة عندما أتخيل حياتي بعد 10 أعوام	3.41	1.082	7	متوسط
2	أملي كبير بالمستقبل	3.34	0.887	8	متوسط
24	أحب الأعمال الواضحة المألوفة	3.30	1.243	9	متوسط
5	ببعض الجهد سأجعل المستقبل أفضل من الحاضر	3.29	1.240	10	متوسط
4	أعتقد أن أموري تسير إلى الأفضل	3.26	1.246	11	متوسط
27	عندما تواجهني مشكلة ما أفضل أن أواجهها، وأحاول أنْ أجد لها الحل	3.25	1.291	12	متوسط
17	أنجزت وسأنجز كثيراً من الأشياء القيمة	3.24	1.633	13	متوسط
12	التجارب المؤلمة علمتنني الصبر والحكمة	3.19	1.268	14	متوسط
14	تصرفاتي مع الناس تتسم بالاحترام والتفهم	3.14	1.280	15	متوسط
16	لا يزعجني أنْ يجدني البعض قليل / قليلة الجاذبية	3.14	1.309	15	متوسط
30	ليس بالضرورة أن أنجح في كل ما افعل	3.12	1.275	16	متوسط
26	عادة ما أسير وفق القول السائد إننا جميعاً مسؤولون عن إنجاز العمل وإكماله	3.10	1.232	17	متوسط
20	عندما تواجهني مشكلة ما أواجهها وأحاول أن أجد لها الحل	2.88	.609	18	متوسط
28	لدي القدرة في معرفة حقوقي وواجباتي	2.82	1.355	19	متوسط
25	يتحقق النجاح في الحياة بالمثابرة والجهد الشخصي حتى إذا لم أحقق ما أريد فوراً	2.77	1.007	20	متوسط
9	إذا فشلت مرة سأنجح في المرة القادمة	2.74	1.352	21	متوسط
29	من حقي أن أفكر في مصلحتي الخاصة	2.73	1.411	22	متوسط
18	عادة ما أتقبل نفسي حتى لو تعرضت لنقد الآخرين	2.70	1.194	23	متوسط
21	توجد لدى دائما أكثر من طريقة لإنجاز الأمور	2.64	1.298	24	متوسط
23	أتصرف بما هو مناسب حتى لو النتيجة غير جيدة	2.58	1.053	25	متوسط
7	لدي القدرة في ضبط نفسي عند الغضب	2.42	1.418	26	متوسط
	الدرجة الكلية (التفكير الإيجابيّ)	**3.24**	**0.409**	–	**متوسط**

تظهر النتائج الواردة في الجدول (5) أنّ المتوسط العام لإجابات عينة الدراسة على مقياس التفكير الإيجابيّ قد بلغ (3.24) بانحراف معياري (0.409) وهذا يمثل مستوى تقدير متوسط، واحتلت الفقرة رقم (1) التي نصها" أعتقد أن الغد أفضل من اليوم " المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.21) وانحراف معياري (0.981) وبمستوى مرتفع، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (11) التي نصها" لا أفكر كثيراً في الأشياء المؤلمة التي حدثت وانتهت " بمتوسط حسابي (4.08) وانحراف معياري (0.893) وبمستوى مرتفع، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (6) التي نصها" من الممكن أنْ أغير في أفكار الآخرين نحوي " بمتوسط حسابي (3.88) وانحراف معياري (1.177)، وبمستوى مرتفع، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (7) التي نصها" لدي القدرة في ضبط نفسي عند الغضب " بمتوسط حسابي بلغ (2.42) وانحراف معياري (1.418) وبمستوى متوسط، وتراوح المستوى للفقرات بين المرتفع والمتوسط.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى الحاجة للوصول إلى المستوى المناسب من الوعي بأهمية التفكير الإيجابيّ لدى الطلبة، وضرورة المزيد من الدعم النفسي من الوالدين لأبنائهم، وذلك من خلال استخدام أساليب التنشئة السليمة، والمرور بالعديد من الخبرات من خلال الوالدين أو في المدرسة، والحاجة إلى البرامج الإرشادية التي تعمل على تعليم وتدريب الطلبة التفكير الإيجابيّ، وهذا يتفق مع ما أكده سليجمان (Seilgman)، الذي أشار إلى أنّ الفرد يتعلم التفاؤل من خلال أسلوب التنشئة والمرور بالخبرات، ومن الممكن تعليم أو تدريب أسلوب التفكير من خلال البرامج التدريبية. ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى المرحلة العمرية التي يمر بها طلبة الصف العاشر، والتي تتناول عدد من التغيرات المعرفية والنفسية، والسعي لتشكيل هوية مستقلة، إضافة إلى أنّ التفكير الإيجابيّ يتأثر ببيئة الطالب، وعلاقاته مع الآخرين، وشعوره بالحاجة إلى الاستقلالية.

ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى عدم وجود المحفزات الكافية التي تقدم للطلبة وتؤدي إلى تطوير مهارات التفكير الإيجابيّ لديهم، وكذلك ممارسة الأنشطة والهوايات المختلفة، وإطلاق إبداعات الطلبة بالطريقة المناسبة.

واختلفت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (المعايطة،2019)، التي أشارت أن متوسط التفكير الإيجابيّ لدى طلبة الصف الأول الثانوي العلمي، جاء بمستوى مرتفع، ومع نتيجة دراسة (mohammad,2020) التي توصلت أنّ التفكير الإيجابيّ يتسم بالارتفاع لدى طلبة الجامعة؛ وربما يفسر هذا الارتفاع لاختلاف العينة.

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني: ما مستوى مفهوم الذات لدى طلبة الصف العاشر الأساسي؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والترتيب والمستوى للفقرات والدرجة الكلية، والجدول (6) يعرض النتائج:

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والترتيب والمستوى لفقرات مفهوم الذات لدى طلبة الصف العاشر الأساسي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
23	أنا بطي في إنهاء واجباتي الدراسية	4.71	0.781	1	مرتفع
12	أنا السبب في الأخطاء التي أقع فيها	4.08	0.893	2	مرتفع
57	عندما أقوم بعمل ما، أتعثر كثيراً ولا يحالفني التوفيق	4.08	0.893	2	مرتفع
59	أنا غير رشيق في حركاتي	3.87	1.192	3	مرتفع
14	أنا شخص قوي	3.86	1.199	4	مرتفع
56	يبعث وجهي السرور لدى الآخرين	3.74	1.021	5	مرتفع
32	أطيع أوامر أهلي	3.73	0.750	6	مرتفع
1	أنا إنسان سعيد	3.62	0.776	7	متوسط
16	أنا عضو مهم في عائلتي	3.61	1.134	8	متوسط
20	أعل واجباتي الدراسية بشكل جيد	3.61	1.122	8	متوسط
30	يظهر أصدقائي ميلاً نحو أفكاري	3.61	1.162	8	متوسط
61	أنسى ما أتعلمه	3.58	1.136	9	متوسط
11	سلوكي في المدرسة جيد	3.56	1.283	10	متوسط
24	أنا طالب هام في نظر زملائي	3.56	1.120	10	متوسط
71	أنا مختلف عن الناس الآخرين	3.50	0.992	11	متوسط
65	أقرأ وأطالع بعض الكتب اللامنهجية	3.42	1.159	12	متوسط
33	أنا إنسان محظوظ.	3.40	1.479	13	متوسط
25	أنا عصبي	3.31	1.238	14	متوسط
26	عيوني جميلة	3.31	0.972	14	متوسط
68	أتمتع بمظهر وشكل جيدان	3.31	1.238	14	متوسط
39	غالباً ما أتطوّع بأعمال دراسية إضافية	3.29	1.235	15	متوسط
28	غالباً ما أسرح أو أحلم بأشياء خارج الحصة	3.26	1.287	16	متوسط
42	أكرة الدراسة	3.26	1.287	16	متوسط
13	أسبب المتاعب لعائلتي	3.21	1.257	17	متوسط
58	ينتقدني أفراد عائلتي في البيت	3.20	1.265	18	متوسط
54	ينتقدني الناس كثيراً	3.19	0.790	19	متوسط
15	لدي أفكار جيدة	3.16	1.279	20	متوسط
60	ينحصر دوري بالألعاب والرياضة، بالمشاهدة وليس بالمشاركة	3.15	1.277	21	متوسط
62	يجد الناس سهولة في التعامل معي	3.15	1.297	21	متوسط
17	أفضل أسلوبي الخاص في أي عمل أقوم به	3.14	1.309	22	متوسط
31	غالباً ما أقع في مشكلة	3.14	1.263	22	متوسط

74	أنا شخص جيد	3.14	1.263	22	متوسط
45	يعتقد زملائي أنّ لدي أفكار جيدة	3.13	1.272	23	متوسط
70	أنا مخلص في عملي وعلاقاتي وأستحق ثقة الناس على ذلك	3.12	1.220	24	متوسط
27	أستطيع تقديم تقرير جيد أمام الطلاب	3.11	1.229	25	متوسط
41	أنام جيداً في الليل	3.11	1.229	25	متوسط
4	أنا إنسان ذكي	3.06	1.748	26	متوسط
35	يتوقع أهلي عمل أشياء كثيرة مني	3.06	1.748	26	متوسط
73	أبكي بسهولة	3.04	0.757	27	متوسط
36	أحب نفسي كما هي	3.02	0.836	28	متوسط
18	أتقن عمل الأشياء التي أنجزها بيدي	2.99	1.384	29	متوسط
66	أفضل العمل وحدي على العمل مع الجماعة	2.99	0.936	29	متوسط
69	غالباً ما أكون خائفاً.	2.91	0.803	30	متوسط
55	لقد خاب رجاء عائلتي بي	2.88	0.704	31	متوسط
67	أحب أخوتي وأخواتي	2.88	0.938	31	متوسط
64	أتمتع بشهرة بين الطلبة	2.85	0.765	32	متوسط
29	أوجه النقد لإخواني وأخواتي	2.83	1.347	33	متوسط
43	أمرض كثيراً	2.83	1.347	33	متوسط
72	تخطر على بالي أفكار سيئة	2.82	1.353	34	متوسط
37	أشعر أنّني مستثني ومستبعد من بعض المواقف	2.80	1.185	35	متوسط
6	أرتبك عندما يسألني المعلم في الصف	2.79	1.193	36	متوسط
40	أتمنى لو كانت شخصيتي غير ما هي عليه	2.79	0.996	36	متوسط
51	لدي كثير من الطاقة للنشاط والحركة	2.79	1.193	36	متوسط
63	أفقد أعصابي بسهولة	2.77	0.995	37	متوسط
19	أستسلم وأضعف في متابعة الأمور	2.73	1.190	38	متوسط
52	غالباً ما أقحم نفسي في المشاجرات مع الآخرين	2.68	1.181	39	متوسط
7	يسبب شكلي الإزعاج لي	2.67	1.188	40	متوسط
38	شعري جميل	2.67	1.188	41	متوسط
22	أتصرف بطريقة غير مقبولة في البيت	2.65	1.291	42	متوسط
47	أصدقائي كثيرون	2.64	1.204	43	متوسط
2	يصعب علي تكوين الأصدقاء	2.63	1.204	44	متوسط
5	أنا خجول	2.60	1.174	45	متوسط
50	مظهري أنيق وجميل	2.60	1.174	45	متوسط
9	أشعر بالقلق عندما يكون لدي امتحانات	2.49	1.349	46	متوسط
44	غالباً ما أكون قاسياً مع الناس	2.45	1.205	47	متوسط
8	سأكون إنساناً مهماً عندما أكبر	2.44	1.423	48	متوسط
53	أتمتع بشعبية بين الطلبة	2.44	1.414	49	متوسط
34	أنزعج كثيراً	2.36	1.159	50	متوسط
48	أنا مرح وبشوش	2.36	1.164	51	متوسط
3	أنا غالباً حزين	2.35	1.163	52	متوسط

10	لست إنساناً معروفاً كثيراً بين الناس	2.21	1.120	53	منخفض
49	أنا لا أعرف كثيراً من الأشياء	2.11	1.141	54	منخفض
21	أعمل أشياء سيئة كثيرة	1.89	1.064	55	منخفض
46	أنا غير سعيد	1.73	1.122	56	منخفض
	الدرجة الكلية (مفهوم الذات)	**3.04**	**0.460**	–	**متوسط**

تظهر النتائج الواردة في الجدول (6) أن المتوسط الحسابي العام لإجابات عينة الدراسة على مقياس مفهوم الذات قد بلغ (3.04)، بانحراف معياري (0.460)، وهذا يمثل مستوى تقدير متوسط، جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (23) التي نصها" أنا بطيء في إنهاء واجباتي الدراسية" بمتوسط حسابي قد بلغ (471) وانحراف معياري (0.781) وبمستوى مرتفع، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (12) و(57) اللتان تنصان على" أنا السبب في الأخطاء التي أقع فيها، وعندما أقوم بعمل ما أتعثر كثيراً ولا يحالفني التوفيق " بمتوسط حسابي (4.08) على التوالي وانحراف معياري (0.893) وبمستوى مرتفع ، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة رقم (59) ونصها" أنا غير رشيق في حركاتي " بمتوسط حسابي (3.87) وانحراف عياري (1.192) وبمستوى مرتفع، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (46) التي نصها" أنا غير سعيد" بمتوسط حسابي (1.73) وانحراف معياري (1.122) وبمستوى منخفض، وتراوح مستوى الفقرات بين المرتفع والمتوسط والمنخفض.

يمكن تفسير هذه النتيجة إحصائيّاً بشعور عدد من الطلبة بعدم الرضا عن أنفسهم، وعن الآخرين، وعن علاقاتهم الاجتماعية، ونقص في القدرة للوصول إحصائيّاً لتحقيق أهدافهم. كما يمكن تفسير هذه النتيجة إلى أن محاولات الفرد التعرف على ذاته وتحديد معالمها تبدأ في مرحلة المراهقة وتستمر طوال حياته، لذلك فإنّ الدور الأسري الذي يقدم لطلبة الصف العاشر لم يكن في المستوى المطلوب، وأنّ عدد من الطلبة لم يتعرضوا إحصائيّاً خبرات ومواقف بشكل كاف في مجالات متعددة من حياتهم؛ ممّا انعكس ذلك إلى أن مستوى مفهوم الذات لدى طلبة الصف العاشر الأساسي جاء بمستوى متوسطاً، فمفهوم الذات له دور هام في شخصية الإنسان وسلوكه وتصرفاته، كما أن ذلك الدور الأسري له الأثر في فهم وتقبل الطلبة ذواتهم، وفي تطوير ثقتهم بأنفسهم. ويمكن أنْ يكون لضعف الثقة بالذات وتقدير الذات دو أساسي في تفسير هذه النتيجة، هذا بالإضافة إحصائيّاً نقص الوعي لدى الطلبة بموضوع مفهوم الذات.

كما يمكن تفسير هذه النتيجة إحصائيّاً أنّ عدد من الطلبة لا يركزون على تنظيم ذاتهم ووعيهم الذاتي ومهاراتهم الاجتماعية، وهذا يمنع من الوصول إلى مستوى مرتفع من مفهوم الذات، بالإضافة إلى إن عدد من الطلبة يقومون بتجاهل

المواقف الإيجابيّة والتركيز على المواقف السلبية، كما تعزى هذه النتيجة إلى أن طلبة الصف العاشر يعانون كثير من الضغوط والمشاكل النفسية لعدة أسباب، منها: الامتحانات، قلق الدراسة، العلاقات مع الأصدقاء؛ مما يسبب لهم الشعور بمشاعر سلبية تجاه أنفسهم والآخرين.

وتتفق هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (Barakat, 2008) التي أشارت أن متوسط مفهوم الذات لدى طلبة الجامعة جاء متوسطًا.

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثالث: هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة (α≤0.05) بين التفكير الإيجابيّ وبين مفهوم الذات لدى طلبة الصف العاشر؟

للإجابة على هذا السؤال الثاني تم استخراج معامل ارتباط بيرسون ((Pearson coefficient والجدول (7) يبين نتائج الاختبار.

جدول (7): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson coefficient) لبيان دلالة العلاقة بين التفكير الإيجابيّ ومفهوم الذات لدى طلبة الصف العاشر في الأساسي

المتغير	معامل الارتباط	التفكير الإيجابيّ	مفهوم الذات
التفكير الإيجابيّ	معامل الارتباط		**0.844
	العدد	-	0.000
	الدلالة الإحصائيّة		154
مفهوم الذات	معامل الارتباط	**0.844	
	الدلالة الإحصائيّة	0.000	-
	العدد	154	

تظهر النتائج الواردة في الجدول (7) وجود علاقة موجبة دالة إحصائيّاً، اعتماداً على قيمة معامل الارتباط المحسوب والبالغ (0.844) عند مستوى الدلالة (α=0.05).

يمكن تفسير هذه العلاقة إلى أنّ التفكير الإيجابيّ ومفهوم الذات هما بناء متكامل كل منهما يؤدي دوراً إلى آخر، وعلى هذا توصلت الدراسة أن هناك علاقة بينهما. ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى أن التفكير الإيجابيّ يسهم في إيجاد الأدوات الإيجابيّة لدى طلبة الصف العاشر الأساسي، مما يؤثر في مفهوم الذات، وهذا من شأنه بأن يساهم التفكير الإيجابيّ في أن يجعلهم متوافقين مع أنفسهم بشكل أفضل، ولديهم الفعالية، كما يمكنهم من بناء علاقات اجتماعية دافئة في حال توفر الظروف المناسبة. كما يعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن التفكير الإيجابيّ يسهم في إيجاد الصفات

الشخصية الفعالة، والمهارات الاجتماعية، والتعامل مع الانفعالات بإيجابيّة، وسهولة التعبير عن المشاعر، مما يساعد الطلبة في تحسين تفكيرهم؛ وبالتالي يؤثر إيجاباً في مستوى مفهوم الذات لديهم، كما أنّه يمكن من خلال هذه العلاقة أن نشير أن التفكير الإيجابيّ ومفهوم الذات الموجهان الرئيسان لكثير من السلوكيات أو التصرفات لدى الفرد، وهما يعملان في مواجهة ضغوط الحياة وأحداثها. وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (Sharif,2021) التي أشارت إلى وجود علاقة دالة إحصائيّاً بين مستوى التفكير الإيجابيّ وتأكيد الذات، ودراسة(Muhammad, 2020) التي أشارت أنّه يمكن التنبؤ بالتفكير الإيجابيّ من خلال متغير الرضا عن الحياة، ودراسة (Al-Gamdi, 2016)، التي أشارت إلى وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائيّة بين التفكير الإيجابيّ وفاعلية الذات، ودراسة (Sahib & ahmad, 2014) التي أشارت إلى وجود علاقة ارتباطيه موجبة ودالة إحصائيّا بين التفكير الإيجابيّ والدافعية الأكاديمية، ودراسة (Al-Ghamdi, 2011) التي أشارت إلى وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائيّة بين التفكير ومفهوم الذات لدى المتفوقين ولدى العينة الكلية، وتتفق مع دراسة (Laskowska, Jankowski, & Miciuk, 2018) التي توصلت إلى أن التوجه الإيجابيّ يتنبأ بقوة أبعاد التكيف لمفهوم الذات، ولم تختلف هذه النتيجة مع نتائج أيا من الدراسات السابقة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة (α≤0.05) في مستوى التفكير الإيجابيّ ومفهوم الذات لدى طلبة الصف العاشر الأساسي، تعزى لمتغير الجنس (ذكور، إناث)؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة (t-test for independent Sample) والجدول (8) يبين نتائج الاختبار.

جدول (8): نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة (t-test) لبيان دلالة الفروق في مستوى التفكير الإيجابيّ ومفهوم الذات تعزى لمتغير الجنس

المقياس	مستويات المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجات الحرية	الدلالة الإحصائيّة
التفكير الإيجابيّ	ذكور	75	3.20	0.399	1.238	152	0.218
	اناث	79	3.28	0.417			
مفهوم الذات	ذكور	75	3.01	0.441	0.728	152	0.468
	اناث	79	3.07	0.479			

* ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة (α≤0.05). **ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة (α≤0.01).

تبين نتائج الجدول (8) الآتي:

1-عدم وجود فروق في مستوى التفكير الإيجابيّ لدى طلبة الصف العاشر الأساسي تعزى للجنس، اعتماداً على قيمة (ت) المحسوبة البالغة (1.238) عند مستوى دلالة (α=0.218) وهي غير دالة إحصائيّاً عند مستوى الدلالة (α≤0.05).

2-عدم وجود فروق في مستوى مفهوم الذات لدى طلبة الصف العاشر الأساسي تعزى للجنس، اعتماداً على قيمة (ت) المحسوبة البالغة (0.728) عند مستوى دلالة (α=0.468) وهي غير دالة إحصائيّاً عند مستوى الدلالة (α≤0.05).

يمكن تفسير هذه النتيجة أنّ البيئة الأسرية في التعامل مع الذكور والإناث دون تمييز، واستخدام أساليب التنشئة الأسرية بنفس المستوى لكل منهما، والخبرات التي مر بها كل من الذكور والإناث سواء في البيت أو المدرسة، وكذلك التحديات المختلفة التي تواجه كل من الذكور والإناث، ومحاولة كل من هما التكيف مع المواقف المختلفة، مما انعكس إلى عدم وجود فروق بينهما، كما يمكن تفسير هذه النتيجة إلى العلاقات الإيجابيّة الدافئة بين أبناء المجتمع، والالتزام بالتعاليم الدينية، والتمسك بالقيم والعادات الاجتماعية، مما انعكس إيجابا على التعامل مع الأبناء بعدالة، وبالتالي جاء إدراك كل من الذكور والإناث مشتركاً للعديد من المواقف والأحداث، مما كان له الأثر في مستوى التفكير الإيجابيّ. وربما تفسر هذه النتيجة إلى تشابه الظروف التي يمر بها الطلبة، في عدد من المجالات منها: الأسرية، التعليمية، الاقتصادية، الاجتماعية. ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى تحمل كل من الذكور والإناث عدد من المسؤوليات المشابهة، ومحاولة مل منهما استغلال قدراته ومهاراته، مما انعكس على مستوى التفكير الإيجابيّ ومفهوم الذات لكل منهما بنفس المستوى.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Al-Maaytah, 2019) ودراسة (Barakat, 2008)، حيث أشارت كل منهما إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة في مستوى التفكير الإيجابيّ تعزى إلى الجنس، وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Jung, et al, 2007)، التي أشارت إلى جوانب التفكير الإيجابيّ في الشخصية ولصالح الإناث، مثل: التعاطف، القدرة على الحب، الذكاء الاجتماعي.

التوصيات:

بناء على النتائج التي توصلت لها الدراسة فان الباحث يوصي بما يلي:

1. توعية المرشدين بشؤون طلبة الصف العاشر الأساسي، وخاصة في مهارات التفكير الإيجابيّ، وتحسين مفهوم الذات، والعمل على تنميتها وتعزيزها.
2. ضرورة توفير البيئة المناسبة لطلبة الصف العاشر الأساسي، من أجل تحسين مستوى التفكير الإيجابيّ، وتحسين مستوى مفهوم الذات.
3. ضرورة أن يقوم المعلمين بتوعية الطلبة بأهمية التفكير الإيجابيّ؛ مما ينعكس ذلك على مفهوم الذات لديهم.
4. عمل برامج إرشادية للطلبة تتضمن: جوانب تدريبية لزيادة الوعي على مهارات التفكير الإيجابيّ، وزيادة الوعي لموضوع مفهوم الذات.
5. ضرورة بث البرامج الإعلامية لزيادة الوعي حول أهمية موضوع التفكير الإيجابيّ، وموضوع مفهوم الذات.
6. إجراء مزيد من الدراسات والبحوث في استقصاء العلاقة بين التفكير الإيجابيّ ومتغيرات أخرى، مثل: الفاعلية الذاتية، الثقة بالنفس، اتخاذ القرار المهني.

المصادر والمراجع

المراجع الأجنبيـة:

- Abdel Salam, K. (2011). **Positive Education and Learning Difficulties: A Contemporary Educational Psychological Vision**, World of Books, Cairo.

- Abdel Sattar, I. (2011) **Eye of the Mind - A Psychotherapist's Guide to Positive Cognitive Therapy**, Anglo-Egyptian Library, Cairo.

- Ali, Z. (2015). Self-concept of slow learners. **Journal of Educational and Psychological Research**, (44), 412-441.

- Al-Ghamdi, Badr. (2016). **Positive thinking and its relationship to self-efficacy among a sample of adolescents**. Unpublished Master's Thesis, Al Baha University, Saudi Arabia

- Al-Ghamdi, Garamallah. (2011). Rational thinking, irrational thinking and self-concept among a sample of academically superior and ordinary adolescents in the cities of Makkah and Jeddah, **Arab Studies in Education and Psychology**, Vol. 5, 1 _105) . .(145

- Al-Maaytah, Mutasim. 2019). The level of positive thinking among students of the first scientific secondary grade in the Directorate of Education for the Karak region (field study), **Tishreen University Journal, Arts and Humanities**, Volume 41, 5, (72).

- Al-Mutairi, O. (2020). **The vitality of conscience and its relationship to self-concept and academic procrastination among Kuwait University students**, an unpublished master's thesis, Mutah University.

- Al-Seouf, A., AbouHelou, S. & Majdalawia, S. (2020). Positive Thinking Strategies for Diploma Students of the Faculty of Educational Sciences at the University of Jordan from their point of view, **Journal of the Islamic University of Educational and Psychological Studies**, 28(3), 472-496.

- Al-Shennawi, M. (2001). **Counseling and psychotherapy theories**, Dar Gharib, Cairo.

- Asfour, I. (2016). **Activation of mental immunity. Strengthening Positive Thinking, Egyptian Distribution Office**, Cairo.

- Barakat, Ziad. (2008). The relationship of self-concept to the level of ambition among students of Al-Quds Open University in the light of some variables, **The Palestinian Journal of Open Distance Education**, Volume 1, 2.(355 -219) .

- BaniJaber, j., aleizah, s. & Al-Maaytah, A. (2002) **Introduction to Psychology and House of Culture for Publishing and Distribution**, Amman.

- Bekhet, A. & Zauszniewski, J. (2013). Measuring Use of Positive**. Western Journal of Nursing Research**, 35 (8), 1074 –1093.

- Eilah, e. & Bouzad, N. (2016). Positive thinking among university students, a field study in al aqwat , **Journal of Educational and Psychological Sciences**, 3 (2), 124-149.

- Emmons, R. & Crumple, C. (2000).Gratitude as a human strength: Appraising the evidence, **Journal of Social & Clinical Psychology**, 19(1), 56-69.

- Fredrickson, B. (2013). Updated thinking on positivity ratios. **American Psychologist**, 68(9), 814-822.

- Froh, J. (2014). Nice Thinking an Educational Intervention That Teaches Children to Think Gratefully. **School Psychology Review**, 43(2), 132-152.

- Haidt, J. (2000). The positive emotion of elevation, Prevention& Treatment, Department of Psychology, **American Psychological Association**, 3(3).

- Imam, Shaima, Muhammad, Magda, and Zaidan, Muhammad. (2019). the relationship between positive thinking and self-esteem among secondary school students, **Journal of the Educational Society for Social Studies**, 88-118.

- Issawy, A. (2005). **Personality theories**, University Knowledge House, Cairo.

- Japer, A. (2021, August 22). **How do I make my thinking positive**? Retrieved from https://mawdoo3.com.

- Jung, J. & Med, Y. (2007). Positive thinking and life satisfaction amongst Koreans**. Yenisei Medical Journal**, 48(3), 371-378.

- Laskowska, A., Jankowski, T. &Miciuk, L. (2018). Positive Orientation as a Predictor of Hedonic Wellbeing: Mediating Role of the Self- Concept. **Health Psychology Report**, 6 (3), 261- 272.

- Muhammad, M. (2020). The relationship between positive thinking, self-esteem and life satisfaction among female students of the College of Education at the University of Jeddah, **Arab Studies in Education and Psychology**, Association of Arab Educators, (119), 71-94.

- Pallister ;(2014). The Efficacy of the Enhanced Aussie Optimism Positive Thinking Skills Program in Improving Social and Emotional Learning in Middle Childhood, **Front Psychology Journal** ,5.

- Paxton, m (2008). **The Role of Positive Future Thinking in Adolescent Suicide risk.** DAI the Catholic University of United States.

- Sahib, M. & Ahmed, S. (2014). Positive thinking and its relationship to academic self-motivation and attitude towards the teaching profession among students of faculties of education", **Journal of Educational and Psychological Research**, (41), 113-142.

- Seligman, M, Steen, T., A., Park, N. & Peterson, C. (2005). Positive psychology progress. **American psychologist**, 60(5), 410-421.

- Sharif, S. (2021). Positive thinking and its relationship to psychological happiness and self-affirmation among female students of the Faculty of Home Economics, Al-Azhar University, **Arab Research Journal, Arab Educators Association**, (21), 13-34.

- Shomkhmgar, Z. (2016). Effectiveness of Positive Thinking Skills in to Team Approach to Mental Health and Self-esteem of Students Torbat-e Jam City. Electronic **Journal of Biology**.12 (3), 208-211.

- Vincent, N, (2003). **Amazing Results of Positive Thinking**, Simon & Schuster.

- Williams. (2011). **The Power of Positive Thinking- Think good and Feel Good**. Retrieved From: http: //Ezine Articles.com? Expert Paula-M- Williams.

- Zahran, Hamed (2002). **Psychological guidance and counseling**, World of Books, Cairo.

- Zahran, Hameed. (2003). **Studies in Mental Health and Psychological Counseling**, World of Books, Cairo.

مؤسسات المُجتمع المدني ودورها في تعزيز المُشاركة السياسية في مدينة معان

محمد ذياب احمد النسعه
جامعة الحسين بن طلال

د. تهاني صفا رمضان مصطفى
جامعة مؤته

الْمُلَخَصُ

هدفت هذه الدراسة إلى التعرُف على دور مؤسسات المُجتمع المدني في تعزيز المُشاركة السياسيّة في مدينة معان، من خلال إجراء دراسة مسحية ميدانية على عيّنة من أبناء المدينة، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الأسلوب الكمي، حيث استخدم الباحثان (الاستبيان) كأداة لجمع المعلومات، وقد تم الاعتماد على أسلوب العينة العشوائية العنقودية من مُجتمع الدراسة، حيث بلغ حجم العينة خمسمائة مفردة (500)، وقد تكون مُجتمع الدراسة من السكان المحليين في مدينة معان من الفئة العُمرية (18 سنة فأكثر).

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن المُستوى الكُلي لوجهة نظر المبحوثين لواقع مؤسسات المُجتمع المدني ومؤسسيتها السياسية في مدينة معان جاء بمستوى متوسط، كما جاء دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز المُشاركة السياسية في مدينة معان بمُستوى مُتوسط، كما بينت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين واقع مؤسسات المُجتمع المدني ومؤسسيتها السياسية وبين دور مؤسسات المُجتمع المدني في تعزيز المُشاركة السياسية.

وتطرّقت الدراسة لعدة توصيات منها: قيام مؤسسات المُجتمع المدني بعقد ندوات وورش عمل بشكل مستمر من أجل تعزيز المشاركة السياسية، وزيادة استقطاب هذه المؤسسات للقطاع الشبابي وتعزيز حُرية التعبير لديهم لما له من دور فاعل والاستفادة من خبراتهم وتوجيهها نحو بناء الوطن.

الكلمات الدالة: *مؤسسات المُجتمع المدني، المُشاركة السياسية، مدينة معان.*

The Role of Civil Society Institutions in Enhancing Political Participation in Ma'an

Abstract

This study aimed to identify the role of civil society institutions in enhancing political participation in the city of Ma'an, by conducting a field survey on a sample of the city's residents. The study relied on the use of the descriptive and analytical approach using the quantitative method, where the two researchers used (the questionnaire) as a tool to collect the data. The information was based on the method of cluster random sampling from the study population, as the sample size reached five hundred individuals (500), and the study population may be from the local population in the city in Ma'an of the age group (18) years and over.

The study found reached results which are: The total level of the respondents' point of view of the reality of civil society institutions and their political institutions in the city of Ma'an came at a medium level, and the role of civil society institutions in enhancing political participation in the city of Ma'an was at a medium level. The results of the study showed a positive relationship between the reality of civil society institutions and their political institution and the role of civil society institutions in enhancing political participation.

The study addressed several recommendations, including: That civil society institutions hold seminars and workshops on an ongoing basis in order to enhance political participation, increase the attraction of these institutions to the youth sector and enhance their freedom of expression.

Key words: *Civil Society Institutions, Political Participation, The City of Ma'an*

مقدمة

يُعتبر وجود مؤسسات المُجتمع المدني في المُجتمعات المُتحضرة والمُتمدنة في دول العالم من الخُطوات الإيجابية المُهمة، والتي يُفترض أن تقوم بدورها في تكامُل الأدوار بين المؤسسات الحُكومية المختلفة ومؤسسات المُجتمع المدني، والتي لها دورها المُهم وخاصة فيما يتعلق بتعزيز المُشاركة السياسية والديمُقراطية.

ويُعتبر مفهوم مؤسسات المُجتمع المدني من المفاهيم التي يتم تداولها في المُجتمعات الغربية والتي يختلف وتختلف وجهات نظرها للحياة السياسية بشكل مُتفاوت فكلُ واحدةٍ منها لها أهدافها ورؤيتها وقُدرتها على توجيه الرأي العام تجاه قضيةٍ مُعينةٍ سواء كانت سلباً او ايجاباً، مُستفيدةً بذلك من التطور التُكنولوجي ووسائل التواصل الاجتماعي المُختلفة، بالإضافة إلى الوسائل التقليدية الأُخرى مثل إقامة الندوات والمُؤتمرات واللقاءات الحوارية والاحتفالات وغيرها.

وتتضمن المُشاركة السياسية أيضاً الاهتمام السياسي وتفعيل دور الشباب وتنشيطهُ، لأن المُشاركة هي جزء لا يتجزأ من سلوك الشخص، وبالتالي يُمكن ملاحظتهُ وتحليلهُ ودراستهُ لأنها أحد آليات الديمُقراطية والتي تعملُ على التأثير في عمليات صُنع القرار بالدولة، والتي يُفترض أن تُبنى على تساوي الحقوق والواجبات للرجال والنساء على حدٍ سواء.

وفي الأُردن فإن واقع بعض مؤسسات المجتمع المدني كما هو الحال بالنسبة لبعض البلدان العربية وغيرها، يقتصر دورها ونشاطها على الأعمال التقليدية لأبناء المُجتمع المحلي ، والذي تتواجد فيه هذه المُؤسسات، والتي من المُفترض أن يكون لها فعاليات ومُساهمات أُخرى على المُجتمعات بما في ذلك تعزيز مفاهيم المُشاركة السياسية بكافة مستوياتها، وذلك للعمل على التوجيهات الملكية السامية الرامية للنُهوض بالواقع السياسي من خلال تعزيز المُشاركة السياسية بالمُجتمع وخاصةً من فئة الشباب، وذلك عبر صياغة برامج وأنشطة أكثر فعالية ومُلائمة لتحفيزهم وتوعيتهم بأهمية المُشاركة حتى يتم الوصول لتجربة ناضجة تعمل على خدمة القطاعات الشبابية على وجه الخصوص والمُجتمع بشكل عام.

وقد جاءت هذه الدراسة للبحث في معرفة واقع مؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان، وقياس مؤسسية هذه المؤسسات ودورها في تعزيز المُشاركة السياسية في مدينة معان، وبالتالي معرفة وتحليل العلاقة بين مُؤسسية هذه المؤسسات ودورها في تعزيز المُشاركة السياسية في مدينة معان.

أهمية الدراسة:

تنبُع أهمية هذه الدراسة من جانبين: أحدُهما علميّ والآخر عملي، أما الجانب العلمي فقد جاء في كون الدراسة تبحث بموضوع مُهم في مدينة معان وهو دور مؤسسات المُجتمع في تعزيز المُشاركة السياسية في مدينة معان، خاصةً أن المدينة تحتضن عدداً من مؤسسات المُجتمع المدني ، والتي يعمل جُزء منها في المجال السياسي ، وإضافة جُهد علمي متواضع لباقي الجُهود المبذولة في مجال مؤسسات المُجتمع المدني وأثرها في تعزيز مُستوى المُشاركة السياسية نتيجة نقص الدراسات الميدانية والتي تخُص مدينة معان بهذا الخصوص على حد عِلم الباحثان، والعمل على إثراء المكتبة الوطنية

الأردنية بدراساتٍ ميدانيةٍ حديثةٍ في دراسات النُظم السياسية، وبشكلٍ خاص الدراسات المُتعلقة بالمُجتمع المدني والمُشاركة السياسية، أما الأهمية العملية فتكمُن أهمية هذه الدراسة في الخروج بمؤشراتٍ ونتائج وتقديم دراسة علمية لصانع القرار، لرسم خُطط توعوية لذلك، بحيث تعمل على تعزيز دور مُؤسسات المُجتمع المدني في زيادة مُستوى المُشاركة السياسية لديهم، واعتبار النتائج لهذه الدراسة مُؤشر علمي يُبنى عليه للدراسات التي ستُجرى لاحقاً عن مدينة معان.

هدف الدراسة

أضحى مفهوم مؤسسات المُجتمع المدني من المفاهيم التي يتم تكرارها في الخطابات على جميع المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، وقد أصبحت هذه المؤسسات الطوعيّة والتي تسعى لتحقيق أهدافها وأهداف أفرادها مُنتشرةً بشكلٍ كبير خاصةً في الدول التي يتمتع أفرادها بحُرية الرأي وانتشار الديمُقراطية والمُشاركة السياسية وحقوق الإنسان ، ومن هُنا فقد جاءت هذه الدراسة بهدف التعرُف على الأمور التالية :

- معرفة واقع مُؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان والمؤسسية السياسية لها.
- معرفة دور مؤسسات المُجتمع المدني في تعزيز المُشاركة السياسية في مدينة معان.
- معرفة العلاقة بين مؤسسية مؤسسات المُجتمع المدني ودورها في تعزيز المُشاركة السياسية في مدينة معان.

مُشكلة الدراسة وأسئلتها:

تُعد مؤسسات المُجتمع المدني في المملكة الأردنية الهاشمية أحد مكونات النظام السياسي الأردني الغير رسمية ومنها (الأحزاب السياسية، النقابات المهنية، الاتحادات والجمعيات الخيرية، الهيئات الثقافية، الأندية الرياضية)، وبالتالي فإن مُشكلة هذه الدراسة تكمُن في البحث عن دور مؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان، وقياس مُؤسسية مؤسسات المُجتمع المدني في تعزيز المُشاركة السياسية في مدينة معان، حيث أن غياب برامج وأنشطة مؤسسات المُجتمع المدني يعمل على حرمان المواطنين وخاصةً فئة الشباب من ممارسة المُشاركة السياسية بشكلٍ فاعل، ومن هُنا فقد جاءت مُشكلة الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية :

- ما واقع مؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان وما هي المؤسسية السياسية لهذه المؤسسات؟
- ما دور مؤسسات المُجتمع المدني في تعزيز المُشاركة السياسية في مدينة معان؟

- هل يوجد علاقة بين درجة مؤسسية مؤسسات المُجتمع المدني وبين دورها في تعزيز المُشاركة السياسية في مدينة معان؟

فرضيّات الدراسة

قامت هذه الدراسة على عدة فرضيّات أساسية مفادها:

1- هُنالك مُستوى متدني من المؤسسية السياسية لمؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان.

2 – هُناك مُستوى مُتدني لدور مؤسسات المُجتمع المدني في تعزيز المُشاركة السياسية في مدينة معان.

3- تُّوجد علاقة إيجابية بين مؤسسات المُجتمع المدني وبين تعزيز دورها في المُشاركة السياسية في مدينة معان.

الإطار النظري والدراسات السابقة

لم يكن الاهتمام المُتزايد بالمُجتمع المدني وليد الصُدفة، بل جاء ضمن سياق عالمي ارتبط بالتحولات التي عرفتها عملية صنع القرار، نتيجة التحولات السريعة والتي شهدها المُجتمع العالمي، وذلك بقيادة المُجتمعات المتقدمة، (مهيدات،2017). ويُعرّف (هيغل) المُجتمع المدني بأنه مجموعة من الأفراد الذين لا يسعون سوى لتحقيق مصالحهم الخاصة بما فيها المصالح المادية من خلال تعامل هؤلاء الأفراد مع بعضهم البعض، (هيجل، 1996: 504-505). بينما يُعرّف المُفكر الإسلامي (فهمي هويدي) المُجتمع المدني بأنه: "المُجتمع المُتعدد التنظيمات الطوعيّة، والتي تشمل الأحزاب، النقابات، الاتحادات، والروابط والأندية، وجماعات المصالح، وجماعات الضغط وغير ذلك من المؤسسات غير الحكومية التي تُمثل أفراد المجتمع في السلطة" (النوايّشة، 7:2011).

وحتى تقوم مؤسسات المُجتمع المدني بدورها الصحيح، لا بُد أن يكون لها القُدرة على الوصول إلى كافة شرائح المُجتمع والعمل على تعزيز أواصر الثقة فيما بينها وبين أفراد المُجتمع (القُرعان والدباس، 2010: 163).

وقد اهتم (صموئيُل هنتغتون) رائد المنهج المؤسسي بدراسة المؤسسات وأبعادها وأنماطها وآثارها، ووضع أربعة مقاييس تعتمد على مؤشرات مُعينة لتحديد تلك المستويات وهي: التكيُّف ويُقاس من خلال العمر الجيلي والعُمر الزمني، والتعقيد ويُقاس من خلال مؤشرين اثنين هُما: درجة تعدُد وحدات المؤسسة وتنوعها ودرجة تعدُد وظائف المؤسسة وتنوعها، أما الاستقلالية فتُقاس من خلال الاستقلال المالي والاستقلال في شغل المناصب، والتماسُك وتُقاس بمدى رضا الأعضاء

بالمؤسسة (سليمان ،2017). وقد ارتبط نُشوء مُؤسسات المُجتمع المدني في الأُردن مُنذ تأسيس إمارة شرق الأردن عام 1921 م، بقيادة الأمير عبدالله الأول بن الحُسين (النوايّشة،2011: 17). وتشتمل مُؤسسات المُجتمع المدني على الأحزاب السياسية، والنقابات المهنية، والاتحادات والجمعيات الخيرية والهيئات الثقافية والأندية الرياضية في مُختلف المجالات، حيث تعمل بكفاءة في المُجتمع الذي تتواجد فيه كُلما اتسع الهامش الديمقراطي للدولة (العايد، والعويمر، 2009: 18).

ومُؤسسات المُجتمع المدني: هي تلك المؤسسات الطوعيّة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الموجودة بالمُجتمع، والتي تقوم بعدة أعمال مُختلفة، كالمُساهمة في عمليات صُنع القرار والمُشاركة فيه (أبو عدوان، 2013: 7). ويُعرّف البنك الدولي مُؤسسات المُجتمع المدني بأنها مؤسسات ينطوي تحتها مجموعة من المُؤسسات والجماعات لها أهداف إنسانية أو خيرية أو تعاونية أكثر من كونها أهداف تجارية، وهي مُستقلة إلى حدٍ كبير عن الحكومة، وهي كيانات غير هادفة للربح (حجازي، 77:2018).

وتُشير المادة رقم (16) من الدُستور الأردني إلى أنه " للأردنيين حق تأليف الجمعيات والأحزاب السياسيّة على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلميّة وذات نُظم لا تُخالف أحكام الدُستور، وأن يُنظم القانون طريقة تأليف الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية ومراقبة مواردها" (دُستور المملكة الأُردنية الهاشمية، الموقع الرسمي لرئاسة الوزراء). وقد أكد جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين على أهمية تفعيل عمل مؤسسات المُجتمع المدني والشبابي في مدينة معان ودعم ومُساندة جميع المُؤسسات والتي تُعنى بالشباب وتطلُعاتهم (الموقع الرسمي لجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين ،2004).

أما المُشاركة السياسية فهي تلك النشاطات الطوعيّة والتي يُشارك فيها أفراد المُجتمع، والصورة الأكثر فاعلية فيها هي الانضمام بشكل رسمي إلى الأحزاب والمُنافسة على وظيفة حزبية والانتخاب أيضاً، بالإضافة إلى اختيار القادة والمُساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر بتشكيل السياسة العامة وتتضمن التصويت والبحث عن المعلومات، الكتابة، المناقشة، وأخيراً حُضور الاجتماعات والمُساهمة المادية والتواصل مع النُواب (صالح، 2015: 18).

ويُعتبر مفهوم المُشاركة السياسيّة أوروبي النشأة، لأن المُتعارف عليه أن أوروبا كانت تعيش عصر الظلام والاضطهاد السياسي والفكري والاستبداد الذي كانت تمارسه الكنيسة والإقطاع والنُبلاء والمُلوك والأباطرة، (الخلايلة، 2012: 7). ويُعرّف (فيربا) المُشاركة السياسيّة هي كيفية التأثير في القرارات وصناعتها وهي أعمال وأنشطة مشروعة تستهدف اختيار الحُكام بالدولة (القُرعان، وأبو كركي،2019: 350).

وبالتالي فإن عملية المُشاركة السياسية تمرُ بأربعة مراحل هي : مرحلة الاهتمام السياسي، مرحلة المعرفة السياسية، مرحلة التصويت السياسي، ومرحلة المطالب السياسية (الغنميين، محمد، وآخرون، 2018: 259). وتُقسم المُشاركة السياسية إلى عدة مستويات مُهمة يُمكن حصرها في أربعة مُستويات وهي: مُستوى مُمارسة النشاط السياسي، مُستوى المُهتمين بالنشاط السياسي، مُستوى الهامشيين في العمل السياسي، ومُستوى المُتطرفين سياسياً (الشيخ علي، 2010: 32).

وقد قام الباحثان بتحديد مفهومي مُؤسسات المُجتمع المدني ومفهوم المُشاركة السياسية من خلال الجمع بين بعض التعريفات ، حيثُ يران أن مُؤسسات المُجتمع المدني: هي تلك المُؤسسات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، والتي يعمل على إقامتها عدد من المُواطنين بشكل طوعيّ، و تعمل على تقديم خدماتها ونشاطاتها مجاناً للمواطنين والمُنتسبين لها على وجه الخُصوص ، بينما يرى الباحثان المُشاركة السياسية: بأنها مُستوى مُشاركة المواطن الأردني في مدينة معان في العملية السياسية بكافة أشكالها ومستوياتها بما في ذلك المُشاركة في الانتخابات البرلمانية أو انتخابات مجالس المُحافظات (اللامركزية) أو مجالس البلديات وهي المُمارسات التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات عبر اتخاذ وصناعة قرار مُعين تجاه قضية مُعينة، وهي تبادُل للآراء ووجهات النظر ايضاً بهدف الحُصول على هدف وغاية مُعينة.

الدراسات السابقة

ان المُتتبع لتحليل هاتين الظاهرتين يجد مجموعة من الدراسات التي تم تناولها وبطُرق مُختلفة ، ومن الدراسات التي تناولت مُؤسسات المُجتمع المدني ومؤسساته بما فيها الأحزاب السياسية والنقابات المهنية كدراسة اخو رشيدة ، والعيسى (2018)، والتي جاءت بهدف معرفة اتجاهات أعضاء مُنظمات المُجتمع المدني نحو فاعلية دورها في عملية الاصلاح السياسي في الأردن ، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود اتجاهات ايجابية لدى أعضاء مُنظمات المُجتمع المدني في ضوء علاقتها بالحُكومات المُتعاقبة نحو واقع عمل مُنظمات المُجتمع المدني، ودراسة ملكاوي (2016) ، والتي جاءت بهدف معرفة دور الأنشطة الاتصالية للأحزاب السياسية الأردنية في تشجيع الشباب على المُشاركة السياسية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : أن أكثر الأنشطة الاتصالية استخداماً من الأحزاب السياسية لتشجيع الشباب على المُشاركة السياسية هي نشر بيانات ومعلومات في وسائل الإعلام المختلفة، ثم التعريف بأهمية المُشاركة السياسية ، ومن الدراسات كذلك دراسة أبو عدوان (2013) ، والتي جاءت بهدف إلقاء الضوء على واقع مُنظمات المُجتمع المدني الفلسطينية، والتعرّف على العلاقة بين مُنظمات المُجتمع المدني الفلسطيني والتنمية البشرية ، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

أن مُنظمات المُجتمع المدني الفلسطيني لم تصل للمُستوى الذي يطمح إليه أفراد الشعب الفلسطيني ، والحاجة إلى تعزيز دور هذه المُنظمات في عملية التنمية بشكلٍ عام والتنمية البشرية بشكلٍ خاص، وكذلك دراسة النوايّشة (2011) ، والتي هدفت إلى معرفة وبيان دور مُؤسسات المُجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الأردن للفترة الواقعة بين عام (1989-2009م)، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها : أنّ هُناك ضعفاً في الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والذي أدى إلى ضُعف دورها في عملية التحول الديمقراطي، حيث أنها لم تكن قريبة من مطالب الشعب الأردني وطموحاته .

وبخصوص المُشاركة السياسية فقد جاءت دراسة القُرعان، وأبو كركي (2019) ، فقد هدفت إلى الكشف عن طبيعة العلاقة التي تربُط بين ثقافة العمل التطوعي وبين مُستوى المُشاركة السياسية لدى طلبة جامعة الحُسين بن طلال، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن المُشاركة السياسية لطلبة الجامعة بشكل عام، ومستوى المُشاركة في النشاطات غير المشروعة ومستوى المُشاركة التقليدية كانت قليلة ، بالإضافة إلى أن مُستوى المُشاركة لطلبة الجامعة في النشاطات المشروعة جاء بدرجة متوسطة، وأن مُستوى ثقافة العمل التطوعي لدى طلبة الجامعة كان بدرجة متوسطة أيضاً ، وكذلك دراسة السويلميين (2016) ، بهدف قياس مستوى تأثير التنشئة المُجتمعية على المُشاركة السياسية في الأُردن من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية خلال الفترة (1989-2015)، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : وجود درجة متوسطة من الموافقة لدى القيادات الحزبية في الأُردن على واقع التنشئة المجتمعية، ووجود درجة متوسطة من الموافقة لدى القيادات الحزبية الأردنية عن واقع المُشاركة السياسية في الأُردن، ومن الدراسات كذلك دراسة الشويحات والخوالدة (2013) ، والتي جاءت بهدف التعرّف على اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو المُشاركة السياسية في الأردن من وجهة نظر طلبة الجامعات أنفسهم، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها : أن المتوسط الحسابي لدرجة فهم طلبة الجامعات الأردنية لمفهوم المُشاركة السياسية جاء بدرجة متوسطة ، وأن المُتوسط الحسابي العام لتقييم درجة مُشاركة الشباب الأردني سياسياً كان بدرجة متوسطة، وأن المُتوسط الحسابي لتوقعات أفراد العينة لمُشاركتهم السياسية مستقبلاً كان أيضاً بدرجة متوسطة.

أما بخصوص الدراسات التي تناولت موضوع دور مُؤسسات المُجتمع المدني في تعزيز المُشاركة السياسية ، فقد تناولت دراسة بني عامر (2014) ، والتي جاءت بهدف معرفة دور النقابات المهنية في تعزيز المُشاركة السياسية في الأردن: دراسة ميدانية، وقد أظهرت الدراسة في نتائجها أنّ للنقابات المهنية دوراً في التأثير على القيادات السياسية في الأردن من خلال استخدام وسائل الضغط على الحُكومة لتحقيق أهدافها، وكذلك دراسة عدوي (2008) ، والتي جاءت بهدف معرفة دور

مُنظمات المُجتمع المدني في تعزيز المُشاركة السياسية في مُحافظة بيت لحم، وقد أظهرت الدراسة عدة نتائج كان أهمها : أن الدرجة الكُلية لوجهة نظر المبحوثين حول دور مُنظمات المُجتمع المدني في تعزيز المُشاركة السياسية كانت بدرجة متوسطة.

اختلاف الدراسة عن الدراسات السابقة:

مثلت الدراسات السابقة نوعين اثنين أحدهما تناولت مُؤسسات المُجتمع المدني ومؤسساته بما فيها الأحزاب السياسية والنقابات المهنية، في حين كانت بعض الدراسات تقيس وتُحلل المُشاركة السياسية في مُجتمعات وعيّنات مُختلفة، وقد تناولت جميع الدراسات السابقة مُؤسسات المُجتمع المدني ومؤسساته والمُشاركة السياسية في الأردن بما فيها الدراسات من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية ، بينما تناولت بعض الدراسات مُؤسسات المُجتمع المدني في فلسطين ، وقد جاءت هذه الدراسة لتضيف جُهداً علمياً لبقية الجُهود والدراسات السابقة ، وإن أهم ما يُميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها اختلفت بمُجتمع الدراسة بتناولها شريحة مهمة في مدينة معان ممن هم بعمر (18سنة فأكثر) ، وأنها الأولى في مدينة معان بهذا الخُصوص على حد علم الباحثان ، وأنّ جميع الدراسات السابقة تناولت قياس مدى المُشاركة بالنسبة لطلبة الجامعات ولأعضاء مُؤسسات المُجتمع المدني أنفسهم، أما هذه الدراسة فقد تناولت المُشاركة السياسية والمُجتمع المدني وحاولت أن تربط بين مؤسسيّة مُؤسسات المُجتمع المدني ودورها في تعزيز المُشاركة السياسية بالنسبة للمواطنين في مدينة معان وباختلاف شرائحهم.

المنهج والإجراءات المنهاجية

لقد استخدم الباحث منهج علمي بالدراسة من خلال خُطوات الملاحظة، وفرض الفُروض واختبارها، وجمع البيانات والعمل على تحليلها، وبالتالي التوصل للنتائج ولضروريات الدراسة وأهميتها استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي وباستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) كون هذا المنهج هو الأنسب لتحقيق أهداف الدراسة، وتُعد هذه الدراسة من الدراسات الميدانية التحليلية التي تسعى إلى إبراز الحقائق لتحديد أبعادها ومحاولة الوصول إلى نتائج قد تُسهم في فهم طبيعة المُشاركة السياسية لدى الأفراد في المجتمع الأردني.

وقد تم استخدام العينة العُنقودية (المساحية) كون مُجتمع مدينة معان كبير جداً، وبهذا يكون العدد الإجمالي للاستبانات الخاضعة للتحليل (450) استبانة، تُشكل (90.0 %) من عدد الاستبانات الموزعة، وتُشكل ما نسبته (1.42%) من مُجتمع الدراسة الكُلي والبالغ (31791) ناخب وناخبة ممن يحق لهم الانتخاب (بيانات الهيئة المُستقلة للانتخابات لعام

2020م)، وهي نسب مُناسبة لأغراض تحقيق أهداف هذه الدراسة نظراً للحجم الكبير لمُجتمع الدراسة، وتباعُده مكانياً، ومحدودية الوقت المُتاح للتطبيق.

مُجتمع وعيّنة الدراسة

تكون مُجتمع الدراسة من جميع السُكان المحليين في مدينة معان بكافة سُكانها وأحيائها من الفئة العُمرية (18 سنة فأكثر) وهو السن القانوني والذي يُتيح لهم حق الاقتراع بالمجالس النيابية والبلدية ومجالس المُحافظات (اللامركزية)، وهي فئة القادرين عن التعبير عن آرائهم حول موضوع الدراسة، والبالغ عددهُم نحو (31791) ناخب وناخبة ممن يحق لهُم الانتخاب، حيثُ بلغ عدد الذكور منهم (15167)، بينما بلغ عددُ الإناث (16624)، (بيانات الهيئة المستقلة للانتخابات،2020). علماً بأن تعداد سُكان مدينة معان هو (46110) حسب تعداد دائرة الإحصاءات العامة لنهاية عام 2019م (دائرة الإحصاءات العامة، 2019: 5).

ولأغراض هذه الدراسة، ونظراً لضخامة مُجتمع الدراسة، وتباعد مفرداته مكانياً، فقد تمَّ اختيار العينة الدراسية بأسلوب العينة العشوائية العنقودية (المساحية)، وعندما يكون بالإمكان تقسيم هذا المُجتمع إلى مجموعات صغيرة (عناقيد)، فإننا نختار عينة عشوائية من هذه العناقيد (الزعبي، وطلافحة،2003: 6). وهُم الأشخاص الذين وقع عليهم الاختيار ودخلوا في الدراسة من خلال اجابتهم على أسئلة الاستبانة، فقد تم أولاً تقسيم المدينة إلى مناطقها الرئيسية، واختيار ثلاثة أحياء من كُل منطقة، واختيار عينة الدراسة من الأُسر بالأحياء السكانية ضمن المناطق المأهولة في هذه الأحياء، وقد تمَّ توزيع ما مجموعه (500) استبانة تُمثل ما نسبته 2.00 % تقريباً من حجم المجتمع الإحصائي المُستهدف، وبعد إجراء عملية التطبيق، تم استرجاع (469) استبانة من الميدان بعد تعبئتها من العينة المستهدفة من أصل (500) استبانة تم توزيعها ، وبفقد (31) استبانة لم يتم تحصيلها ، وبعد مراجعة الاستبانات المُستردة تبين بأن (19) استبانة أيضاً لم تكن مُكتملة للبيانات المطلوبة، لذلك تم استبعادها لعدم صلاحيتها للتحليل ، وبهذا يكون العدد الإجمالي للاستبيانات الخاضعة للتحليل (450) استبانة، بحيث تشكل (90.0 %) من عدد الاستبيانات الموزعة ، وبما نسبته (1.42%) من مجتمع الدراسة الكلي ، وهي نسب مناسبة لأغراض تحقيق أهداف هذه الدراسة نظراً للحجم الكبير لمُجتمع الدراسة، وتباعده مكانياً، ومحدودية الوقت المتاح للتطبيق، ولصعوبة توفر الإمكانيات البحثية المتاحة للباحث لاختيار عينة أكبر من المجتمع الإحصائي .

أداة الدراسة

تم استخدام استبانة جرى تصميمها خصيصاً لأغراض الدراسة، بالإضافة للاستعانة بدراسة عدوي (2008) ، وقد تضمنت ثلاثة أقسام، تضمَّن القسم الأول البيانات والخصائص النوعية، بما في ذلك المعلومات الأساسية عن أفراد عينة الدراسة، والتي تشمل: الجنس، العمر، المُؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، طبيعة العمل، الحالة الاجتماعية، فيما تضمن القسم الثاني من فقرات الاستبانة وقد اشتملت على (32) فقرة توزعت المحاور التالية، هي:

1- المحور الأول: يتضمَّن (17) فقرة تهدف إلى قياس واقع مُؤسسات المجتمع المدني ومؤسسيتها السياسية في مدينة معان.

2- المحور الثاني: يتضمَّن (15) فقرة تهدف إلى قياس دور مُؤسسات المُجتمع المدني في تعزيز المُشاركة السياسية في مدينة معان.

صدق وثبات الأداة

تم التأكُد من صدق الأداة الظاهري ، من حيث إخضاعها لعملية التحكيم، عبر عرض الاستبانة على مجموعة من المُحكمين من ذوي الاختصاص (مُحكمين لُغويين ومُتخصصين في المجال المعني بالدراسة)، للتأكُد من تغطيتها لكافة جوانب الموضوع ، ومن ثُم تم إجراء بعض التعديلات على الاستبانة لتُصبح أكثر وضوحاً وصدقاً في قياس موضوع الدراسة ، واعتمادها بشكلها النهائي بعد أخذ مُلاحظات المُحكمين بعين الاعتبار، ولحساب ثبات الأداة فقد تم حساب معامل (كرونباخ ألفا) ، حيث بلغ معامل الثبات لقياس واقع مؤسسات المُجتمع المدني ومؤسسيتها السياسية في مدينة معان (0.878)، في حين بلغ مُعامل الثبات لقياس دور مُؤسسات المُجتمع المدني في تعزيز المُشاركة السياسية في مدينة معان (**0.862**) ، واعتُبرت هذه القيمة مُناسبة لغايات هذه الدراسة .

تحليل واختبار فرضيات وتساؤلات الدراسة

للتعرُف على خصائص أفراد عينة الدراسة الديموغرافية والأُسرية تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية، والموضحة في الجدول (1).

يُوضح جدول (1) الخصائص الديمُغرافية والأُسرية لأفراد عيّنة الدراسة

المتغير	الفئة	العدد (ك)	النسبة المئوية (%)
الجنس	ذكر	254	56.44
	أنثى	196	43.56
	المجموع	**450**	**100**
العمر "سنة"	18 –40	213	47.33
	41 –60	164	36.44
	أكثر من 60	73	16.22
	المجموع	**450**	**100**
المؤهل العلمي	ثانوي فأقل	49	10.89
	دبلوم متوسط	87	19.33
	بكالوريوس	241	53.56
	دراسات عُليا	73	16.22
	المجموع	**450**	**100**
طبيعة المهنة	قطاع حكومي	215	47.78
	قطاع خاص	105	23.33
	عاطل عن العمل	84	18.67
	مُتقاعد	46	10.22
	المجموع	**450**	**100**
مُستوى دخل الأسرة الشهري "دينار أردني"	أقل من 300	68	15.11
	300–700	279	62.00
	أكثر من 700	103	22.89
	المجموع	**450**	**100**
الحالة الاجتماعية	مُتزوج	338	75.11
	أعزب	112	24.89
	المجموع	**450**	**100**

من خلال بيانات الجدول (1) والمُتعلقة بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب خصائصهم الديموغرافية والأُسرية يُلاحظ على مُستوى كُل متغير ما يلي:

بالنسبة لتوزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمُتغير الجنس فتبيّن أن الذُكور من عيّنة الدراسة شكلوا ما نسبته 56.44 % من أفراد العينة، فيما تُشكل الإناث ما نسبته 43.56 %، أما حول مُتغير العُمر فإن ما نسبته 47.33 % من أفراد العينة هُم من الفئة العُمرية (18 –40) سنة، فيما بلغت نسبة عينة الدراسة من الفئة العُمرية (41–60) سنة ما نسبته 36.44 %، ويُلاحظ بأن أفراد عيّنة الدراسة من الفئة العُمرية (أكثر من 60) سنة لتصل إلى 16.22 % من إجمالي العيّنة، وفيما يتعلق بالتوزيع حسب المؤهل العلمي لأفراد العينة نجد أن 10.89% من أفراد العيّنة من فئة التعليم " الثانوي فأقل "،

و19.33 % منهم من المؤهل العلمي " دبلوم متوسط"، و53.56 % من المؤهل العلمي "بكالوريوس"، بينما شكل أفراد عيّنة الدراسة من " دراسات عُليا" ما نسبته 16.22 %.

وفيما يتعلق بالتوزيع حسب مُتغير المهنة فيتضح أن عيّنة الدراسة من العاملين في القطاع الحُكومي قد شكلوا النسبة الأكبر والتي بلغت نحو 47.78% ومن العاملين في القطاع الخاص بنسبة 23.33%، ومن العاطلين عن العمل بنسبة 18.67 % وأخيراً من المُتقاعدين بنسبة 10.22%، وفيما يتعلق بالتوزيع حسب مُستوى دخل الأُسرة الشهري فيتضح أن النسبة الأكبر لصالح فئة الدخل (300 – 700) دينار وبنسبة 62.00%، ومن فئة الدخل (أقل من 300) دينار بنسبة 15.11%، ومن فئة الدخل (أكثر من 700) دينار بنسبة 22.89%، وفيما يتعلق بالتوزيع حسب الحالة الاجتماعية فيتضح أن النسبة الأكبر لصالح المتزوجين وبنسبة 75.11 %، ومن فئة العزاب بنسبة 24.89%.

وبعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة، تم التحقق من صدق البناء لأداة الدراسة، حيث تم تطبيق الاستبانة على عيّنة الدراسة الاستطلاعية، وبعد استعادتها تم التحقُّق من صدق البناء وذلك بحساب مُعامل الارتباط Pearson بين الفقرات في كل محور والدرجة الكُلية للمحور، جدول (2).

جدول (2) مُعاملات الارتباط بين كل فقرات محاور أداة الدراسة والدرجة الكُلية للمحور

واقع مؤسسات المُجتمع المدني ومُؤسسيتها السياسية في مدينة معان				دور مؤسسات المُجتمع المدني في تعزيز المُشاركة السياسية في مدينة معان			
رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	**0.59	11	**0.62	1	**0.58	11	**0.47
2	**0.55	12	**0.60	2	**0.54	12	**0.55
3	**0.69	13	**0.53	3	**0.60	13	**0.60
4	**0.54	14	**0.59	4	**0.62	14	**0.41
5	**0.53	15	**0.66	5	**0.61	15	**0.63
6	**0.59	16	**0.51	6	**0.58	–	–
7	**0.55	17	**0.64	7	**0.55	–	–
8	**0.60	–	–	8	**0.49	–	–
9	**0.61	–	–	9	**0.53	–	–
10	**0.48	–	–	10	**0.52	–	–

** دالة إحصائياً عند مُستوى دلالة (0.01)

يتضح من النتائج أن مُعاملات الارتباط الواردة في الجداول (2) بين درجات كُل فقرة من فقرات محور الدراسة الأول والمُتعلق بقياس **واقع مؤسسات المُجتمع المدني ومؤسسيتها السياسية في مدينة معان** مع الدرجة الكُلية للمحور تتراوح بين (0.48 و0.69)، وللمحور الثاني والمُتعلق بقياس **دور مؤسسات المُجتمع المدني في تعزيز المُشاركة السياسية في مدينة معان** (0.63 و0.41). مما يُشير بشكل عام إلى التجانس الداخلي لفقرات محاور أداة الدراسة.

وقد تم التحقُق من ثبات أداة الدراسة باستخدام طريقة مُعامل كرونباخ الفا ("Cronbach Alpha "a)، وبعد تطبيق هذا الاختبار على عيّنة الدراسة الاستطلاعية جاءت قيمة مُعاملات الثبات لمحاور الدراسة وللأداة ككُل كما هو مبين في الجدول (3).

جدول (3) مُعامل الثبات (كرونباخ الفا) لمحاور أداة الدراسة وللأداة ككُل

المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات (كرونباخ ألفا)
المحور الأول: واقع مُؤسسات المُجتمع المدني ومؤسسيتها السياسية في مدينة معان	17	0.878
المحور الثاني: دور مؤسسات المُجتمع المدني في تعزيز المُشاركة السياسية في مدينة معان	15	0.862
مُعامل ثبات الأداة ككل	32	0.913

يتضح من خلال حساب ثبات أداة الدراسة باستخدام طريقة كرونباخ الفا في الجدول (3) تمتُّع أداة الدراسة بدرجة مُرتفعة من الثبات، حيث بلغ مُعامل كرونباخ ألفا للأداة ككُل (0.913). ويتضح أن مُعامل الثبات للمحور الأول والمُتعلق بقياس واقع مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسيتها السياسية في مدينة معان قد بلغت 0.878، وللمحور الثاني والمُتعلق بقياس **دور مؤسسات المُجتمع المدني في تعزيز المُشاركة السياسية في مدينة معان** حيث بلغت قيمة مُعامل الثبات له 0.862، مما يعني تمتُّع محاور أداة الدراسة بدرجة عالية من الثبات.

وبناءً على ما تقدم من نتائج الصدق والثبات وصدق المُحكمين نستخلص أن أداة الدراسة (الاستبيان) تتمتع بإمكانية تطبيقها والاعتماد عليها والوثُوق من النتائج التي ستُسفر عنها.

وقد تم في هذا الجُزء من الدراسة الإجابة عن تساؤلات الدراسة وفقاً لما أظهرته النتائج الإحصائية الوصفية والتحليلية لمُستوى استجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات أداة الدراسة، وبالشكل الاتي:

النتائج المُتعلقة بالإجابة عن التساؤل الأول: ما واقع مُؤسسات المُجتمع المدني ومؤسسيتها السياسية في مدينة معان؟

أولاً: للإجابة عن التساؤل الأول للدراسة، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والترتيب النسبي حسب الأهمية لإجابات أفراد عينة الدراسة من السُكان المحليين في مدينة معان نحو فقرات المحور الأول من أداة الدراسة والمتضمن التعرُف على واقع مؤسسات المُجتمع المدني ومؤسسيتها السياسية في مدينة معان، علماً بأن المحور الأول في أداة الدراسة يتضمن (17) فقرة، ويوضح الجدول (4) النتائج.

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والمُستوى لإجابات عيّنة الدراسة نحو واقع مُؤسسات المُجتمع المدني ومؤسسيتها السياسية في مدينة معان

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المُستوى
2	تعاقُب عدة أجيال على قيادة مؤسسات المجتمع المدني في مدينة معان يزيد من قُدرتها على الاستمرار.	3.765	0.99	75.30	مُرتفع
7	يُعتبر استقلال مؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان من ناحية التمويل أحد عناصر استمراريتها.	3.723	0.94	74.46	مُرتفع
14	تتمكن مُؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان من حلّ مشاكلها بالطُرق السلمية.	3.696	0.99	73.91	مُرتفع
19	تنخرط مؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان بقضايا المُجتمع المُختلفة.	3.693	0.94	73.87	مُرتفع
13	تتقبل مؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان الرأي والرأي الآخر بكل احترام.	3.686	0.95	73.71	مرتفع
1	تقوم مؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان بوظائفها بشكل فاعل ومؤثر.	3.476	1.06	69.51	متوسط
17	يُعتبر طول العُمر الزمني لوجود مؤسسات المجتمع المدني في مدينة معان أحد عوامل قوتها	3.462	0.99	69.24	متوسط
6	تقوم مؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان بالالتزام بأنظمة وقوانين الدولة الأردنية المُطبقة والتقيُد بها.	3.457	1.02	69.13	متوسط
15	تعمل مؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان على تطوير نفسها بشكل يتلاءم مع المُتغيرات السياسية.	3.420	0.97	68.40	متوسط
12	تُساهم مؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان في عملية بناء الاقتصاد الوطني.	3.411	0.99	68.22	متوسط
5	من أسباب قوة مؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان عدم خُضوعها لغيرها من الجماعات والمؤسسات والسيطرة عليها.	3.409	1.03	68.18	متوسط
8	زيادة عدد الوحدات الفرعية بمؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان زادت من قُدرتها على تحقيق الأهداف التي أُنشئت من أجلها.	3.402	0.97	68.04	متوسط
3	تُعد مؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان قادرة على الاستمرار لفترة اطول نتيجة قُدرتها على حلّ مشاكلها سلمياً.	3.391	0.92	67.82	متوسط
18	تمتاز مؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان بقُدرتها على تغيير مهامها الأساسية دون مشاكل وفق البيئة التي تعمل بها	3.371	1.00	67.42	متوسط

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المُستوى
4	قُدرة مؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان على تعديل أنشطتها التي تقوم بها طبقاً للظروف المُستجدة يدل على قوتها.	3.369	0.97	67.38	متوسط
16	تُعتبر قلة الشكاوى القانونية والإدارية في مؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان داخلياً وخارجياً دليلاً على قوتها	3.317	1.03	66.33	متوسط
9	تقوم مؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان بالعمل باستقلالية عن الحُكومة وهو أحد اسباب قوتها.	3.264	131.	65.29	متوسط
–	المُستوى العام لواقع مؤسسات المُجتمع المدني ومؤسسيتها السياسية في مدينة معان	3.489	0.70	69.78	متوسط

أظهرت النتائج في الجدول (4) أن المُستوى الكُلي لواقع مؤسسات المُجتمع المدني ومؤسسيتها السياسية في مدينة معان جاء بمستوى متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات عيّنة الدراسة على جميع الفقرات (3.489) بأهمية نسبية (69.78%)، بانحراف معياري (0.70).

ويُلاحظ من الجدول (4) بأن الانحرافات المعيارية لإجابات عيّنة الدراسة نحو فقرات محور واقع مؤسسات المُجتمع المدني ومؤسسيتها السياسية في مدينة معان قد تراوحت بين (0.92–1.11) مما يُشير إلى تقارب إجابات عيّنة الدراسة نحو فقرات هذا المحور واعتبارها مُتجانسة نوعاً ما.

ومن هنا فإن الباحثان يرفضان الفرضية التي تدعي تدني مستوى مؤسسية مؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان، حيث جاءت النتيجة بمُستوى (متوسط)، وبالتالي فإنه لا بد من تفعيل ودعم مؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان حتى تستطيع القيام بعملها بشكل مُتفاني لتعزيز مُجتمع ديمقراطي مدني وفعال في مدينة معان.

ثانياً: النتائج المُتعلقة بالإجابة عن التساؤل الثاني: ما دور مؤسسات المُجتمع المدني في تعزيز المُشاركة السياسية في مدينة معان؟

للإجابة عن السؤال الثاني للدراسة، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والترتيب النسبي حسب الأهمية لإجابات أفراد عينة الدراسة من السُكان المحليين في مدينة معان نحو فقرات المحور الثاني من أداة الدراسة والمُتضمن التعرُف على دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز المُشاركة السياسية في مدينة معان، علماً بأن المحور الثاني في أداة الدراسة يتضمن (15) فقرة، ويوضح الجدول (5) النتائج.

جدول (5) المُتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والمستوى لإجابات عيّنة الدراسة نحو دور مؤسسات المُجتمع المدني في تعزيز المُشاركة السياسية في مدينة معان

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المُستوى
1	وجهت مُؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان الرأي العام نحو القضايا الوطنية.	3.696	061.	73.92	مُرتفع
2	تحثّ مؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان المواطنين على المُشاركة الانتخابية بكافة أشكالها.	3.686	0.96	73.71	مُرتفع
3	ساهمت مؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان بالتعريف بالمُرشحين للانتخابات النيابية.	3.491	1.03	69.82	مُتوسط
4	انتسابي لمؤسسات المُجتمع المدني حفزني للمُشاركة السياسية بالانتخابات اللامركزية بفاعلية.	3.452	1.06	69.04	مُتوسط
5	انتسابي لمؤسسات المُجتمع المدني حفزني للمُشاركة السياسية بالانتخابات النيابية بفاعلية.	3.414	1.10	68.28	متوسط
6	وجهت مؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان الرأي العام نحو القضايا الإقليمية.	3.398	02.1	67.96	متوسط
7	عملت مؤسسات المُجتمع المدني على ترسيخ حُرية التعبير عن الرأي لدى أبناء مدينة معان.	3.393	0.98	67.87	متوسط
8	تُساهم مؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان في عمليات الاستطلاع التي تقوم بها مُؤسسات الدولة المُختلفة في القضايا السياسية.	3.324	1.02	66.49	متوسط
9	ساهمت مؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان في خلق حالة من الوعي السياسي للأفراد.	3.309	031.	66.18	متوسط
10	يُعتبر الصُعود للمناصب العُليا بالدولة الأردنية من خلال مؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان أحد أسباب الانضمام إليها	3.304	141.	66.09	متوسط
11	انتسابي لمؤسسات المُجتمع المدني حفزني للمُشاركة السياسية بالانتخابات البلدية بفاعلية.	3.278	051.	65.56	متوسط
12	تقوم مؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان بورش عمل توعوية لحث المواطنين على المُشاركة السياسية.	3.242	1.01	64.84	متوسط
13	عززت مؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان من قُدرتي على التعبير عن رأييّ بشكل واضح في المُناقشات العامة.	3.239	071.	64.77	متوسط
14	وجهت مؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان الرأي العام نحو القضايا الدولية.	3.160	041.	63.20	متوسط
15	تعزز مؤسسات المُجتمع المدني من قيام الأفراد بالمُشاركة بالمسيرات السياسية السلمية.	3.158	071.	63.16	متوسط
–	المُستوى العام لدور مؤسسات المُجتمع المدني في تعزيز المُشاركة السياسية في مدينة معان	3.370	079	67.39	متوسط

أظهرت النتائج في الجدول (5) أن المُستوى الكُلي لدور مؤسسات المُجتمع المدني في تعزيز المُشاركة السياسية في مدينة معان جاء متوسطاً، حيث بلغ المُتوسط الحسابي لإجابات عيّنة الدراسة على جميع الفقرات (3.370) بأهمية نسبية (67.392%)، بانحراف معياري (0.73).

وتكشف استجابات عيّنة الدراسة عن فقرات هذا المحور على أن مُستوى الإجابة لفقرتين من فقرات هذا المجال جاءت بمُستوى مُرتفع، حيث تمثلت الأولى في الفقرة رقم (1) والتي حققت الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية بمتوسط حسابي (3.71) بأهمية نسبية (74.20%)، يليها في الترتيب الثاني وبمُستوى مُرتفع الفقرة التي تنص على "تحثّ مؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان المواطنين على المُشاركة الانتخابية بكافة أشكالها". وبلغ المُتوسط الحسابي لإجابات عيّنة الدراسة على هذه الفقرة (3.686) وبأهمية نسبية (73.12%).

أما الفقرات التي جاءت بمُستوى إجابة مُتوسطة فبلغ عددها (13) فقرة ، ومن هُنا فإننا نرفُض الفرضية التي تدعي تدني دور مؤسسات المُجتمع المدني في تعزيز المُشاركة السياسية في مدينة معان، حيث جاءت بمستوى (متوسط) وليس بمُستوى (مُتدني)، وبالتالي فإنه لابُد من دعم مؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان من أجل الإسهام في تحقيق التنمية ونشر الوعي الثقافي للمُشاركة السياسية وأهميتها، والمساهمة في رسم السياسات العامة بالمُجتمع، من أجل تحقيق التسامح والاحترام المُتبادل حتى تقوم هذه المؤسسات بدورها بالشكل الصحيح وعبر الوصول إلى كافة فئات المُجتمع في مدينة معان.

ويعتقد الباحثان أن دور مُؤسسات المُجتمع المدني في تعزيز المُشاركة السياسية في مدينة معان جاء بمستوى متوسط، قد يكون نتيجة عدم قناعة أبناء المُجتمع بالعمل السياسي والحزبي، والتخوف الأمني منه، ووجود قناعة لديهم بعدم جدوى العمل الحزبي، بالإضافة لعدم وجود وقت كافي نظراً للانشغال بأعمال أخرى، وتدني دور مؤسسات التنشئة السياسية في الدولة، والتي تلعب دوراً مهما في تعزيز المشاركة السياسية وخاصة الأسرة والتي تعتبر الأداة الأولى للتنشئة، بالإضافة الى المدرسة والجامعة أيضًا.

ثالثاً: النتائج المُتعلقة بالتساؤل الثالث: هل توجد علاقة عند مُستوى دلالة ($\alpha<0.05$) بين "واقع مؤسسات المُجتمع المدني ومؤسسيتها السياسية" وبين "دورها في تعزيز المُشاركة السياسية" في مدينة معان؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب معامل ارتباط بيرسون Person Correlation بين المُستوى الكُلي لإجابات عيّنة الدراسة نحو واقع مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسيتها السياسية وبين إجاباتهم نحو دور مؤسسات المُجتمع المدني في تعزيز المُشاركة السياسية في الجدول (6).

الجدول (6) نتائج اختبار ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين واقع مؤسسات المُجتمع المدني ومؤسسيتها السياسية وبين إجاباتهم نحو دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز المُشاركة السياسية

المحاور	دور مؤسسات المُجتمع المدني في تعزيز المُشاركة السياسية	
	مُعامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
واقع مؤسسات المُجتمع المدني ومؤسسيتها السياسية	**0.558	0.00

** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01).

يتضح من النتائج في الجدول (6) وجود علاقة طردية بين واقع مُؤسسات المُجتمع المدني ومؤسسيتها السياسية ودور مؤسسات المُجتمع المدني في تعزيز المُشاركة السياسية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.558) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مُستوى دلالة (0.01). وللتعُرف على أثر واقع مؤسسات المُجتمع المدني ومؤسسيتها السياسية في دورها في تعزيز المُشاركة السياسية ومقدار ما تُفسرة إحصائياً، تم إجراء اختبار تحليل الانحدار Regression Analysis في الجدول (7).

جدول (7) نتائج تحليل الانحدار لتحديد أثر مؤسسات المُجتمع المدني ومؤسسيتها السياسية في تعزيز المُشاركة السياسية في مدينة معان

المتغير	B بيتا	قيمة (T) المحسوبة	دلالة قيمة (T)	R2 معامل التحديد	(F) المحسوبة	مُستوى الدلالة
مؤسسات المُجتمع المدني ومؤسسيتها السياسية	0.558	*23.1	0.00	0.311	*31.87	0.00

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α<0.05).

يتضح من نتائج نموذج تحليل الانحدار في الجدول (7)، أن قيمة (F) المحسوبة قد بلغت (31.87) عند درجات حرية (1، 488) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مُستوى دلالة (α<0.05)، ويظهر من النتائج في الجدول (7) أن واقع مؤسسات المُجتمع المدني ومؤسسيتها السياسية قد فسرت (31.1%) من التباين الكُلي في دورها في تعزيز المُشاركة السياسية، وتؤكد هذه النتيجة الأهمية المُتوسطة لدور مُؤسسات المُجتمع المدني في تعزيز المُشاركة السياسية لدى أفراد المُجتمع في مدينة معان، حيث أن ما مقداره (68.9%) من التباين في تعزيز المُشاركة السياسية لدى الأفراد في مدينة معان يعود لعوامل أخرى لم تشملها الدراسة، ويتضح من النتائج الواردة في الجدول (7) ومن متابعة قيم (T) أن مؤسسات المُجتمع المدني

ومؤسسيتها السياسية لها أثر ذو دلالة إحصائية عند مُستوى الدلالة ($\alpha<0.05$) في تفسير المُشاركة السياسية لدى أفراد المُجتمع في مدينة معان.

ومن هُنا وبناءً على ما سبق فإن الباحثان يتفقان مع فرضية الدراسة والتي تدعي وجود علاقة بين فعالية ومؤسسية مؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان وبين دور هذه المؤسسات في تعزيز المُشاركة السياسية في مدينة معان، حيث بين (صموئيل هنتغتون) رائد المنهج المؤسسي بأنه كلما ازدادت قُدرة المؤسسة على التكيّف والاستقلال والتعقيد والتجانس، كلما ازدادت مؤسسيتها، وبالتالي تزداد فعالية دورها في المُشاركة السياسية (سليمان،2017).

النتائج

من خلال عرض نتائج الدراسة الميدانية تبين أن دور مؤسسات المُجتمع المدني في مجال تعزيز المُشاركة السياسية في مدينة معان جاء بمُستوى متوسط، وقد اعتمدت الدراسة على جُزئين الأول نظري من الأدبيات والدراسات السابقة والمُتعلقة في الدراسة، أما الجُزء الثاني فهو ميداني باستخدام أداة البحث (الاستبيان)، وقد تم تصميمه بمقاييس مُعينة وذلك للإجابة على أسئلة الدراسة بشكل علمي وممنهج، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1- أظهرت الدراسة أن المُستوى الكُلي لوجهة نظر المبحوثين لواقع مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسيتها السياسية في مدينة معان جاء بمُستوى مُتوسط وبنسبة (69.78%).

2- وأظهرت الدراسة أن دور مؤسسات المُجتمع المدني في تعزيز المُشاركة السياسية في مدينة معان جاء أيضاً بمُستوى متوسط وبنسبة (67.39%).

3- كما أظهرت الدراسة وجُود علاقة طردية بين واقع مؤسسات المُجتمع المدني ومؤسسيتها السياسية ودور مؤسسات المُجتمع المدني في تعزيز المُشاركة السياسية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.558) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مُستوى دلالة (0.01).

4- وأكدت الدراسة أن استقلال مؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان من ناحية التمويل أحد عناصر استمراريتها، وأن تعاقُب عدة أجيال على قيادة هذه المؤسسات زاد من قُدرتها على الاستمرار وقد جاءت بنسبة مُرتفعة وهو ما يُؤكد اهتمام المبحوثين بها.

5- وأظهرت الدراسة أن مؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان تتمكن من حلّ مشاكلها بالطرق السلمية، وأنها تنخرط بقضايا المُجتمع المُختلفة، وتتقبل الرأي والرأي الآخر بكُل احترام جاءت بنسبة مُرتفعة أيضاً وهو ما يُؤكد اهتمام عيّنة الدراسة بها.

6- ومن وجهة نظر عيّنة الدراسة وجهت مؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان الرأي العام نحو القضايا الوطنية، بالإضافة إلى أن هذه المؤسسات تحُث المواطنين على المُشاركة الانتخابية بكافة أشكالها، وقد جاءت بنسبة مرتفعة وهو ما يُؤكد اهتمام المبحوثين بها.

7- وأظهرت الدراسة بشكلها الكُلي على أن هُنالك دور (متوسط) لمؤسسات المُجتمع المدني في تعزيز المُشاركة السياسية في مدينة معان، من خلال قياس وجهات نظر العينة المبحوثة والتي تم توزيعها في المدينة.

التوصيات

بعدما تم عرض الإطار النظري والدراسات السابقة، وعرض نتائج الدراسة الميدانية والتي تم التوصل لها سابقاً فإن الباحثان يُقدمان مجموعة من التوصيات:

1- قيام مؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان، بزيادة استقطاب للقطاع الشبابي وتعزيز حُرية التعبير لديهم لما له من دور فاعل والاستفادة من خبراتهم وتوجيهها نحو بناء الوطن، والعمل على تطوير نفسها بما يتلاءم مع المُتغيرات السياسية، لتقوم بأدوارها بشكل فاعل ومُؤثر طبقاً للظروف المُستجدة، والعمل على رفع مُستوى مؤسسيتها السياسية.

2- رفع مؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان من قدراتها في مجال تعزيز المُشاركة السياسية، من خلال عقد ندوات وورش عمل بشكل مستمر من أجل تعزيز المشاركة السياسية، وبما يتفق مع أهدافها وتماشياً مع حاجات أبناء المدينة

3- ضرورة دعم مؤسسات المُجتمع المدني ومؤسسيتها السياسية من اجل تعزيز دورها في مجال المُشاركة السياسية في مدينة معان.

4- العمل على دعم استقلال مؤسسات المُجتمع المدني في المدينة من ناحية التمويل وضرورة إقامة مشاريع تُدر عليها دخلاً مادياً لتغطية تلك الأنشطة، بالإضافة لضرورة دعم المؤسسات الموجودة منذ فترات طويلة وتعاقُب عدة رؤساء عليها مُنذ بداية تأسيسها.

5- ضرورة قيام مؤسسات المُجتمع المدني في المدينة بالاستمرار في حل خلافاتها وبالطُرق السلمية، والعمل على التفاعل مع قضايا المُجتمع المُختلفة والعمل على تقريب وجهات النظر بها، وسماع النقد المُوجه لهذه المؤسسات وتقبُله بشكل مُحترم ولبق.

6- استمرار مؤسسات المُجتمع المدني بتوجيه الرأي العام في المدينة نحو القضايا الوطنية والعمل على إدامة التواصُل والتنسيق والتعاون بين الجهات الحُكومية ومؤسسات المُجتمع المدني في مدينة معان، مع ضرورة حث المواطنين على المُشاركة السياسية بما فيها الانتخابات بكافة أشكالها.

7- العمل على دعم مؤسسات المُجتمع المدني وتعزيز دورها في مجال المُشاركة السياسية، ودعم طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأُردنية للقيام بعمل دراسات حول دور مؤسسات المُجتمع المدني في تعزيز المُشاركة السياسية في محافظات المملكة المُختلفة لرصد دور هذه المؤسسات وتحفيزه.

المصادر والمراجع

المراجع الأجنبية:

- Jordanian Department of Statistics ,annual report by the end of 2019, Residents of the city of Ma'an.

- The official website of His Majesty King Abdullah Bin Al Hussein II, The Constitution of the Hashemite Kingdom of Jordan, Available at the link: http://www.pm.gov.jo/content/140578665

- Al-Ayid,A . Al-Owaimer, w.(2009)، National Education. Dar Zaid for Publishing and Distribution, First Edition, Amman, Jordan.

- Independent Election Commission data (2020), Available at the link:https://www.iec.jo/sites/default/files/2020-10

- Ali Sheikh,N (2010) The role of Civil Society Organizations in Promoting Political Participation in Palestine. The Palestinian Center for Studies and Dialogue of Civilizations, Jerusalem, Palestine

- The official website of His Majesty King Abdullah Bin Al Hussein II, 2004, available via the link: https://kingabdullah.jo/ar/news.

- AKhw Rashida, H, Al-Issa, M (2018), Attitudes of members of civil society organizations towards the effectiveness of their role in the political reform process in Jordan, Humanities and Social Sciences, Vol. 45, No. 1, Jordan

- Alqurean, S, aldabaas, K,(2010), The Impact of the Culture of Civil society among Yarmouk University Students Towards Jordanian Civil Society Institutions, Yarmouk University, Irbid, Jordan.

- Hegel, j ,(1996), The Origins of the Philosophy of Truth, translated by Imam Abdel Fattah, Madbouly Edition, Cairo, Egypt.

- Abu Edwan, S, (2013), The role of Palestinian Civil Society Organizations in Enhancing Human Development (the West Bank as a case study), an unpublished MA thesis, Faculty of Graduate Studies at An-Najah National University in Nablus, Palestine.

- Bani Amer, Ali M,(2014), The Role of Vocational Unions in Enhancing Political participation in Jordan, an unpublished master's thesis, Yarmouk University, Faculty of Arts, Irbid, Jordan.

- Al-Khalayla, H, (2012), The Impact of Political Reform on the Process of Political Participation in the Hashemite Kingdom of Jordan, (1999-2012), an unpublished MA thesis, Middle East University, Amman.

- Alsuwilamiiyn, A,(2016), The Impact of Social Upbringing on Political Participation in Jordan During the Period (1989-2015), an unpublished master's thesis, Middle East University, Amman.

- Adawi, N ,(2008), The Role of Civil Society Organizations in Enhancing Political Participation in Bethlehem Governorate, Unpublished Master's Thesis, Al-Quds University, Palestine.

-Malkawi, A,(2016), The Role of Communication Activities of Jordanian Political Parties in Encouraging Youth to Political Participation, Unpublished Master's Thesis, Mutah University, Karak, Jordan.

- Alnawayisha, A , (2010-2011), The Role of Civil Society Organizations in the Process of Democratic Transition in Jordan (1989-2009), an unpublished master's thesis, Middle East University, Amman, Jordan.

-Hijazi, A, (2018), Civil Society Organizations and the Protection of Human Rights: Field Social Research, Journal of the Faculty of Arts, Ain Shams University, Volume 46, January-March issue, Egypt.

- Alshuwayhat, S, alkhawalida, M, (2013), Attitudes of University Students Towards Political Participation in Jordan, Journal of the Deanship of Scientific Research, University of Jordan, Volume 40, Appendix 2, Jordan

- Alghanamiayn , M , et al (2018), The Reality of Political participation among Students of the University of Jordan from their Point of View, Journal of Studies, Educational Sciences, Volume 45, Number 4, Supplement 7, Jordan.

- Mahaidat, M (2017), Civil Society Institutions. for a Sound Democracy and Enhancing Political Participation, Ammon News Agency, available at: https://www.ammonnews.net/article/334137

- Yemeni, S, (2017), The Institutional Structure of the Muslim Brotherhood: An Analytical Approach, The Egyptian Institute for Studies, available at: https://eipss-eg.org

- Alqurean, S, Abu Karaki, M, (2009), The Culture of Voluntary Work among the Students of Al-Hussein Bin Talal University and its Effect at the Level of their Political participation, Al-Hussein Bin Talal University Research Journal, Issue 2, Volume 5, Al-Hussein Bin Talal University,Ma'an, Jordan

- Al-Zoubi, M, Al-Talafha, A (2003), SPSS Statistical System, Wael Publishing House, first edition, Amman, Jordan.

Impact of Electronic Document Management System on the Quality of Services during Covid-19

الدكتورة عفاف عطية ابو سرحان

جامعة الحسين بن طلال

afaf@ahu.edu.jo

***Article classification:** Research paper.

*** This ResearchI Supported By The Deanship of Scientific Research at Al Hussein Bin Talal University**

Abstract

Objective: The aim of the study is to identify the effects of using a document management system on the quality of services provided to administrators during the pandemic at Al-Hussein Bin Talal University.

Methodology: The study recruited 80 participants with purposive sampling from various administrative departments of Al-Hussein Bin Talal University in 2023. A survey was performed to collect the data.

Results: The study outcomes indicated that the arithmetic means of the recorded responses did not exhibit statistically significant variability as the significance level for all elements was less than 0.05. The results of the study show that the use of a system of documentation and management based on electronic approaches exerts a significant statistically correlated influence on the quality of services provided to administrators (level of significance $0.05 \geqslant \alpha$).

Originality: Most of the previous studies have been directed to investigate and administrate the impact of integrated technological tools in the education and health sectors. There is a lack of studies measuring the control of the online system of documents and management of service quality of the host institution. Therefore, this study investigates the impact of using online document management systems on service quality.

Keywords: Covid-19 Pandemic, Electronic document System, Employees, Protection, Quality of Service, University.

Introduction

Due to the enforced isolation induced by the pandemic corona virus (Covid-19) and the consequence of the virus development of remote workstations, the use of electronic systems has become an urgent necessity at all institutions(Dwivedi, 2020). For instance, in the medical field electronic document management system enables the clinical notes of users to be scanned onto electronic documents, which can then be accessed by authorized users on organizational computers (Kain and Koshy, 2013). In offices and business institutes electronic document management systems are cost-effective as they save working hours, reduce storage costs, and reduce the time and effort required to prepare store, index, search for, and retrieve necessary files (Sutton, 2001).They also provide an improvisation on the services for better quality to users by facilitating the retrieval of required documents and providing access to documents online. In government sectors, this makes the direct presence of beneficiaries and phone calls redundant. They also enhance the quality of the stored data and reduce errors resulting from paperwork-based storage systems. Moreover, they promote teamwork and improve connectivity and communication between individuals through the Internet which is the reason why it has been highly promoted in educational fields. A key feature of this technology is the inclusion of messages, group documents, and group management, which fulfil the diverse needs of users and motivate the entire team. These systems are also useful in libraries for protecting and securing information by instituting appropriate authorities at the document level, where access to data, or the right to share it, can be limited to authorized personnel use of digital signatures, encryption, and firewalls (Cheswick, 2003).

Cuiet al.(2003) defined quality of service as compatible services that fulfil customer expectations. This is related to the comparison between the actual performance of a service and the corresponding expectation on the customer's part for assessing the quality. The quality of electronic services can be measured in terms of certain basic requirements of service providers—rapid access, ease of use, sufficiency, and comprehensiveness of information, appropriate design for the service system, reliability, and safety (Ladhari, 2010). The alignment of the electronic system of documentation and management with the aforementioned dimensions of quality of electronic services is clarified below:

- Electronic document management systems provide rapid access by extending the required services instantaneously whenever required.
- Electronic document management systems ensure ease of use for employees by supporting the implementation and performance of administrative operations and providing services to beneficiaries.
- Electronic document management systems provide users with access to accurate, integrated, and credible information, reflecting their adequacy and comprehensiveness.

Disbursal of services from a system with a design that is appropriate to the parent institution’s structure benefits employees and saves time and effort for all parties involved. In particular, the most important dimension during Covid-19 is the safety of users and the prevention of direct contact. The marketing climate in the service sector is driven by three forces—increasing competition from private players, evolution and development of technology, and constant changes in the regulatory environment, resulting in increased consumer sophistication. In recent years, customers have become more aware of their needs and are more active in seeking high-quality standards. Moreover, their attitudes and preferences are evolving continually, necessitating successful assessment and resource management on the part of service providers to meet these demands.

The aim is to improve service quality by focusing on the effective management of customer service. Allocating resource consistency preferred to the priorities of customers increases the efficiency of operational services (Sachdev and Verma, 2004).(Hambali, 2020) has examined the impact of electronic tax filing facilities on taxpayers during the pandemic. Similarly, (Putri and Saputra, 2022) conducted their study in Indonesia to determine the

prevalence of the pandemic and significant practices of the e-filing system. The study revealed that e-filing systems were more popular and promising in the country.

Customers are satisfied when they receive the best services and proper follow-ups that are conducted to ascertain their requirements. Increasing and improving employee confidence and performance have a significant positive impact on service quality and contribute to an organizational culture focused on customer service. Therefore, the present study aims to extend the use of electronic systems and identify the impact of using an automated document management system on the quality of services provided to students, faculty members, and administrators at Al-Hussein Bin Talal University during the Covid-19 pandemic.

Literature review

Before COVID-19 e-learning and e-management were not prompted on a large scale which resulted in less research on the matter. However, electronic management evolved soon after the pandemic as the institutes were forced to imply work-from-home services. A lot of research was conducted to encourage the use of e-learning and e-management in education and other fields.

Alashhab et al. (2021) emphasized the work-from-home mechanism for employees during the COVID-19 pandemic by using cloud computing (CC) applications. The study describes the cloud computing system as a reliable source of maintaining data consecutively consisting of fast-paced quality service to the end user. This paper highlighted the challenges faced by the user while working in a cloud computing environment which concerns data and the availability of cloud computing applications (Alashhab et al., 2021). Zalat et al. (2021) elaborated on the wide scope of e-learning and data management during the COVID-19 pandemic and its progressive application as compared to the pre-COVID years. The study gathered the perception of university medical staff, their experience, barriers and challenges they recognized during the application of e-learning and the most influencing factor for the acceptance and the use of e-learning as a tool for teaching in the field of education. Technology Acceptance Model (TAM) was used for data collection and investigated the factors affecting the application and use of e-learning by the medical staff as a teaching tool. The results revealed that the participants strongly agreed that the e-learning system gave a boost to the online courses which increase the educational experience and service and

management quality of the staff. The study highlighted that an unstable internet connection serves as the highest-rated barrier in data production and management(Zalat et al., 2021).Mohammadi et al. (2021) emphasized the implementation of learning management systems (LMSs) during COVID-19 for students acquiring higher education. The study employed a qualitative sampling approach to acquire information by conducting semi-structured interviews with selective 100 participants which includes management, lecturers and students. The study employed thematic analysis to evaluate and speculate the challenges and barriers that may occur for the Higher Education Learning Management System (HELMS) (Mohammadi et al., 2021).

Camilleri (2021) presents a systematic review of the quality of service in higher education along with the barriers that hinder educational services during COVID-19. The study employed theories with inductive reasoning to obtain, analyse and produce the findings from academic and non-academic resources. The data was extracted from Scopus-indexed journals, non-governmental and intergovernmental policy documents, and university grading sites and league tables. The study suggests HEIs use various performance indicators and merits to assess their quality of service about resources, highly impacting research, students' constructive education, and engagement of stakeholders (Camilleri, 2021).Siriwardhana et al. (2020) in their study during COVID-19 asserted the use of 5G and the Internet of Things (IoT) to be implied in schools, universities, hospitals and industries for a seamless flow of their operation. These technologies provide innovative solutions in the area of education, e-government/ remote office/ information sharing, retail and supply chain management etc. They speculated that the proposed work will be cooperative for construction structures for the functioning of projects that have been affected by the COVID-19 pandemic. These technologies provide the best data management services and the storage and data loss issues could also be chattered by the adoption of these technologies (Siriwardhana et al., 2020).Pham et al. (2019) evaluate the e-learning service quality for education in evolving countries to shed light on the most critical hindrances faced by emerging countries while adopting advanced technology. The study gathered the data from 1232 collages by exploratory factor analysis, then taking it to the next step they employed confirmatory factor analysis, and to analyze and evaluate results structural equation modelling was employed. The results put forward three factors, system quality of e-learning, instructor of e-learning and

quality of course materials, and e-learning administrative and support service quality, comprised of e-learning service quality. The results indicated satisfactory responses from the students for the adoption of such advanced and innovative methods for data management and security (Pham et al., 2019). Another study by (Tolyet al., 2021) asserted that due to the pandemic, it became easier for tax filers to use online systems. (Tolyet al., 2021) examined the level of success achieved by these online systems and unveiled that system quality and service quality were the two critical success factors that influence the tendency of users to use online systems. To date, no study has examined the effectiveness of electronic documentation and management systems on the quality of service. Moreover, the quality of services relies on the cooperation of workers and is associated with improved performance of technical and administrative processes.

Methods and Materials

Setting and Design of Study

The study adopted the descriptive-analytical model for the identification of impacts, using a document management system on services and quality delivered during the global pandemic. An online questionnaire survey approach was used and distributed to 80 administrators from various colleges and units of Al Hussein Bin Talal University in 2023 (see Appendix – 1*). The responses of the questionnaire took a time bracket of five months to return from February 2023 to June 2023.

Sampling Technique

The study utilizes a sampling technique to gather the study participants. Such kind of sampling techniques is used for the large pool availability of the population that cannot be induced in the study. Thus, the random sampling approach determines the presentation of a population dynamics sample that targets the study population.

To further increase the prospective response for data interpretation, the administrators were individually contacted via emails, phone calls, and online applications to set up meetings. Self-administration and interactive communication sessions with the participants increase the probability of the questionnaire in the study. Besides this before the execution of the research study data integration, a consent form was given to the participants to assured data confidentiality among participants.

Study Instrument

An online questionnaire survey was constructed for the data integration outcomes. The questionnaire was examined and administered by the experts. Furthermore, an accessible link was formulated to connect the participants with the survey form on Google. Their responses to the questions presented in the Likert scale ranged on a five-point from strongly disagree (low) to strongly agree (high). The level of responses was categorized as follows:

- Level (Low): when the mean (arithmetic)was in the range(1, 2.33)
- Level (Moderate): when the mean (arithmetic)was in the range (of 2.34, 3.67)
- Level (Higher): when the mean (arithmetic)was in the range (of 3.68, 5)

Data Analysis

Statistical software SPSS was used for the data interpretation of the study. The data integration evaluates the stability of variables and scales internally. Moreover, the data integration also assesses the multi-dimensionality of the scales and variables. The impact of electronic document management was analysed using the simple regression analysis and ANOVA test of significance. Besides this the online questionnaire was formulated and administered by two experts, to examine the proficiency and facial validity of the questionnaire survey. Afterwards, the modifications were determined to remove the errors and the questionnaire was finalized to be distributed among the participants.

Reliability and Validity

The method of Cronbach's alpha was applied for the evaluation of the consistency of internal paragraphs to ascertain the validity of the questionnaire as a survey tool and determine its degree of validity. The value determined by Cronbach was (0.985) which was more than (0.7), which indicates that the online questionnaire was the correct approach for data collection.

Table 1: Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.985	18

Ethical Consideration

The participants were required to submit a written statement for ethical consideration. The participants were made well aware of the research objective. They were assured about the confidentiality of their identity and the data that was gathered from them. No physical or physiological harm was allowed during the data extraction process. The researcher has followed ethical practices of academic writing and acknowledged all sources of the data and information collected for this research.

Results

The fundamental approach of the study is based on the hypothesis of using electronic document management systems statistically indicates a significant effect on quality services provided to university employees (at the level of significance $0.05 \geqslant \alpha$). To confirm the validity of the study hypothesis, a simple linear regression analysis of the independent variability on other dependent variables test procedure was applied to illustrate the outcome.

The respondents were requested to include their demographic details such as their gender, years of experience, and age. It was indicated by the distribution frequency table that male administrators (55%) were more than female administrators (45%) with 10-15 years of experience (40.8%) in their particular field laying in the age group 35-45years (38.4%) (Table 2).

Table 2: Demographic details of the participants.

Items	Components	Frequency	Percent
Gender	male	44	55.0
	female	36	45.0
Years of Experience	5-10 yrs	16	12.8
	10-15 yrs	51	40.8
	5-10 yrs	13	10.4
Age	35-45 yrs	48	38.4
	45-55 yrs	25	31.3
	>55	7	5.6

The explanation of the mean score, approval degree, and standard deviation of responses to each question obtained from participants in this study is shown in (Table 3). The table shows a higher rate of approval for all the constructs.

Table 3: Mean, SD, and Degree of Approval.

Paragraph	Arithmetic Average	Approval Degree
The electronic document management system facilitates and speeds up the procedures followed in preparing and submitting formal transactions at the university.	4.50	Higher
The use of electronic document management systems increases the level of accuracy of data entries, which makes them more transparent and objective.	4.52	Higher
The usage of the electronic document management system in compliance with basic quality requirements, contributes to providing electronic services at the university.	4.57	Higher
The electronic document management system contributes to reducing the costs of traditional paperwork at the university while maintaining better and increase quality services ahead.	4.42	Higher
The electronic system of documentation and management eliminates the requirement for paper copies of records by scanning and archiving them in the database.	4.52	Higher
The electronic document management system services provide many options and tools for employees and make their systems more efficient through their ability to respond automatically.	4.02	Higher
The electronic document management system services contribute to reducing the waiting pressures resulting from the use of traditional direct facilities.	4.47	Higher
The electronic document management system services are being developed to meet the needs of the university to keep up speed with rapid changes in delivery services and the establishment quality.	4.45	Higher
The use of management and documentation electronic systems serves the requirements to meet the largest number of employees and beneficiaries, helping to reduce the error rate in their dealings to achieve a higher quality level of services.	4.42	Higher
Electronic services enable the completion of jobs and benefit from the electronic services without the need to move around and wait for documents to be obtained at the university.	4.33	Higher
The electronic document management system is a means of direct communication across time and space among employees.	4.41	Higher
The electronic groups are considered a collaborative tool to link the goals of the university, which contributes to reaching the appropriate level of quality services.	4.24	Higher

Electronic document management systems are an effective way to coordinate between employees in providing services, which makes them easier and faster.	4.25	Higher
Electronic document management systems play an important role in reducing problems caused by traditional systems and make system outputs and inputs vulnerable to scrutiny and oversight.	4.27	Higher
Electronic document management systems are an independent and integrated system for linking all parties: employees among themselves, and between them and beneficiaries to provide them with the necessary quality of services.	4.20	Higher
The quality of services is an important standard for measuring and evaluating the level of achieving expectations, which called for the formation of such electronic systems and services.	4.28	Higher
The usage of electronic document management system services plays a major role in decreasing the spread of Coronavirus more than traditional direct services.	4.50	Higher
The electronic document management system services contribute to the protection and safety of all system dealers from Coronavirus.	4.60	Higher
Total arithmetic average, standard deviation, and approval degree	4.37	Higher

The extracted mono-variance values (ANOVA) revealed that the responses of the study participants exhibited no significant variability in terms of arithmetic mean as the significance levels for all elements were less than (0.05) (Table 4). Thus, the results rejected the main fundamental approach of the hypothesis by providing a level of $0.05 \geqslant \alpha$ at a significant point. Therefore, the alternate hypothesis was acknowledged, i.e., statistically the use of electronic document management systems indicates a significant and major effect on service quality (at $0.05 \geqslant \alpha$ level).

Table 4: Significance of variance ANOVA table.

Items	df	Mean Square	F	Sig.
Q1	2	.030	.047	.044
Q2	2	.797	1.222	.030
Q3	2	1.122	1.555	.022
Q4	2	1.856	2.538	.056
Q5	2	1.561	2.500	.039
Q6	2	.415	.640	.050
Q7	2	1.007	1.565	.047

Q8	2	.264	.362	.034
Q9	2	.341	.511	.042
Q10	2	1.271	2.033	.038
Q11	2	1.258	1.057	.043
Q12	2	.646	1.060	.051
Q13	2	.079	.112	.054
Q14	2	.000	.000	.050
Q15	2	.231	.294	.053
Q16	2	.158	.219	.054
Q17	2	.055	.080	.040
Q18	2	2.416	4.315	.017

For the main aim of the study regression analysis was performed to check the impact of electronic document management which was evaluated to be 56.7 % described by the quality of service from the administrators (Table 5). Further, the standard error of the estimate indicates that the value observed lay0.767units from the original regression line.

Table 5: Regression model table.

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. The error in the Estimate
1	.516	.567	.050	.767

Discussion

The results revealed that the management system of electronic documents improved service quality, by achieving high efficiency and protecting them from Covid-19 by promoting social isolation. A similar study (Cavoukian,2003)evaluated the part of electronic document management systems in empowering individuals to access information in government institutions in Ontario. The author based their research on case studies at two governmental institutions. Their results demonstrated the effectiveness of using electronic document management systems to empower individuals to access government service sites. Thus, electronic document management systems have the potential to replace traditional paperwork-based systems to enable digital services that are fast and unconstrained by distance. However, the widespread adoption of electronic document management systems is believed to require adequate planning, resources, and infrastructure. Another study (Bond, 2006)identified methods for digitizing maps in old Washington, saving them as groups, preparing practical databases for information, and evaluating the actual cost of organizing,

managing, and preserving them. Research tools, options, and projects that support open access to documents were also tested. Their results revealed the experiences categorization and contribution of insights and ideas to need to improve and develop the access in the digital documentation. The background approach of the model is based on the pre-planning and improvisation of the digital community as this contributed to the classification of data.

The findings of this study are incongruent with the study of (Mukred and Yusof,2017) who have found that quality services of systems and information affect the consideration of organizations to adopt online document management systems. In contrast with the conventional online systems, another study by (Ekblawet al.,2016) proposed an easy-to-access online system that was built with block chain-based technology so that patients could also access their records at the hospital. However, this study has not addressed the aspect of the authentication of the online document. Unlike the present study, (Huda, 2021) has recommended building online record management systems that are enabled to detect forgery and forged documentation online.

The present study revealed the significant impact of electronic document management systems on service quality. In a previous study, (Johnston and Bowen,2005)discussed electronic management systems based on case studies from different perspectives and determined the benefits accomplished by the implementation of electronic document management systems.

Their results revealed obvious quantitative benefits if an electronic management system is implemented by considering its suitability concerning the practices of the institution. The document managers are beneficial to instruct, assisting, and guide users. Moreover, the document manager implements document-integrated models to avoid keeping separate records and life cycles. Apart from these benefits, information management problems cannot be resolved using a single universally accepted solution—their solution requires customized methodologies.

Kain and Koshy (2013)identified the benefits and drawbacks of using an electronic document management system to archive medical documents in a British hospital, which used such a system instead of traditional paperwork-based archiving since 2008. Their results demonstrated that the advantages of such a system exceeded the disadvantages. Electronic

document management systems for medical institutions are still undergoing constant development and improvement and are further seeking ways to improvements and quality services for patients and administrators by enabling treatment irrespective of spatial proximity. Another study by (Yatinet al.,2015) verified the efficiency of document management and system based on the principles of electronic approaches Malaysian General Office of Environmental Affairs.

Their study also examined the model explained by the researchers Dillon and McLean about system dependency, the effective model used to determine factors affecting the use and efficiency of the document management system in government institutions (Mukred and Yusof, 2017). Moreover, quality services and information provided by using the document management system as a unit of administrative planning and modernization in Malaysia were evaluated to identify the extent of satisfaction of citizens with the electronic services provided. The results revealed that using an electronic document management system inherently enhances worker performance, reduces the number of required employees, enhances the quality of service, reduces the required storage space, and reduces the replication of similar work by various governmental offices. However, its implementation in governmental offices is not easy.

Conclusions

Electronic management systems enable educational institutions to become more sensitive and responsive to the needs of their students. The adoption of an electronic document management system is demonstrated to affect service quality as well as the satisfaction of beneficiaries and service providers. This study recommends that universities should provide the necessary infrastructure to establish effective document management systems. Traditional document management systems should be replaced with electronic systems to protect documents from damage and loss.

It is believed that developing an electronic document management system can satisfy the requirements of the largest number of employees consistently, ensure adaptation to technological developments, and achieve the global goal of protecting individuals from infectious diseases. The study outcomes are significant enough to correlate future research in the domain of public policy and administration. However, the study has not addressed the

aspects of the online systems and investigated their efficacy in terms of the authentication of the available online documents. Therefore, future research can address this aspect to prevent forgery of the online documents.

Competing Interest

The author declares no competing interest.

Funding

This research is supported by the Deanship of Scientific Research at Al Hussein Bin Talal University

Acknowledgement

The author acknowledge all associated personnel who, in any reference, contributed to the completion of this study.

The author would like to thank Editage (www.editage.com) for English language editing.

References

Alashhab, Z.R., Anbar, M., Singh, M.M., Leau, Y.B., Al-Sai, Z.A. and Alhayja'a, S.A. (2021), "Impact of coronavirus pandemic crisis on technologies and cloud computing applications". *Journal of Electronic Science and Technology*, Vol. 19 No. 1, pp. 100059. https://doi.org/10.1016/j.jnlest.2020.100059

Bond, T.J. (2006), "Sustaining a digital collection after the grants: the Early Washington Maps Project". *OCLC Systems & Services: International digital library perspectives*, Vol. 22 No. 1, pp.56–66. https://doi.org/10.1108/10650750610640810

Camilleri, M.A., 2021. Evaluating service quality and performance of higher education institutions: a systematic review and a post-COVID-19 outlook. *International Journal of Quality and Service Sciences*, *13*(2), pp.268-281. https://doi.org/10.1108/IJQSS-03-2020-0034

Cavoukian, A. (2003), "Electronic records and document management systems: a new tool for enhancing the public's right to access government-held information". *Informationand Privacy Commissioner Ontario*. Available at https://www.ipc.on.ca/wp-content/uploads/resources/up-erdms_e.pdf

Cheswick, W.R. (2003), "Firewalls And Internet Security: Repelling The Wily Hacker, 2/E". *Pearson Education India.*

Cui, C.C., Lewis, B.R. and Park, W. (2003), "Service quality measurement in the banking sector in South Korea'. *International Journal of Bank Marketing*, Vol. 21 No. 4, pp.191–201. https://doi.org/10.1108/02652320310479187

Dwivedi, Y.K., Hughes, D.L., Coombs, C., Constantino, I., Duan, Y., Edwards, J.S., Gupta, B., Lal, B., Misra, S., Prashant, P. and Raman, R. (2020), "Impact of COVID-19 pandemic on information management research and practice: Transforming education, work, and life". *International journal of information management*, Vol. 55, p. 102211. https://doi.org/10.1016/j.ijinfomgt.2020.102211

Ekblaw, A., Azaria, A.,Halamka, J.D. and Lippman, A. (2016), "A Case Study for Blockchain in Healthcare: "MedRec" prototype for electronic health records and medical research data".*In Proceedings ofIEEE Open & big data conference*, Vol. 13, p.13.

Hambali, A.J.H. (2020), "The success of e-filing adoption during Covid-19 pandemic: the role of collaborative quality, user intention, and user satisfaction", *Journal ofEconomics, Business, & Accountancy Ventura*, Vol. 23 No.1, pp.57-68. https://doi.org/10.14414/jebav.v23i1.2233

Huda, M. (2022), "Empowering professional and ethical balance in digital record management". *Organizational Cybersecurity Journal: Practice, Process, and People*, Vol. 2 No. 1, pp.60–73. https://doi.org/10.1108/ocj-06-2021-0016

Johnston, G.P. and Bowen, D.V. (2005), "The benefits of electronic records management systems: a general review of published and some unpublished cases".*Records Management Journal*, Vol. 15 No. 3, pp.131–140. https://doi.org/10.1108/09565690510632319

Kain, N. and Koshy, O. (2013), "Electronic document management systems: benefits and pitfalls". *British Journal of Healthcare Management*, Vol. 19 No. 4, pp.173-177. https://doi.org/10.12968/bjhc.2013.19.4.173

Ladhari, R. (2010), "Developing e-service quality scales: a literature review". *Journal of Retailing and consumer services*, Vol. 17 No. 6, pp.464-477. https://doi.org/10.1016/j.jretconser.2010.06.003

Mohammadi, M.K., Mohibbi, A.A. and Hedayati, M.H. (2021), "Investigating the challenges and factors influencing the use of the learning management system during the Covid-19 pandemic in Afghanistan". *Education and Information Technologies*, Vol. 26, pp. 5165-5198. https://doi.org/10.1007/s10639-021-10517-z

Mukred, M. and Yusof, Z.M. (2017), "The DeLone–McLean information system success model for electronic records management system adoption in higher professional education institutions of Yemen".*In International Conference of Reliable Information and Communication Technology*, pp.812-823. Springer, Cham.

Pham, L., Limbu, Y.B., Bui, T.K., Nguyen, H.T. and Pham, H.T. (2019). "Does e-learning service quality influence e-learning student satisfaction and loyalty? Evidence from Vietnam". *International Journal of Educational Technology in Higher Education*, Vol. 16 No. 1, pp. 1-26. https://doi.org/10.1186/s41239-019-0136-3

Putri, P.Y.A. and Saputra, K.A.K. (2022), "Use of the E-Filing System by MSME Actors during the COVID-19 Pandemic". *Journal of Economics, Finance and Management Studies*, Vol. 5 No. 7, pp.1975-1982. https://doi.org/10.47191/jefms/v5-i7-16

Sachdev, S.B. and Verma, H.V. (2004), "The relative importance of service quality dimensions: a multisectoral study".*Journal of services research*, Vol. 4 No. 1.

Siriwardhana, Y., De Alwis, C., Gür, G., Ylianttila, M. and Liyanage, M. (2020). "The fight against the COVID-19 pandemic with 5G technologies". *IEEE Engineering Management Review*, Vol. 48 No. 3, pp. 72-84. https://doi.org/10.1109/EMR.2020.3017451

Sutton, D.C. (2001), "What is knowledge and can it be managed?". *European Journal of Information Systems*, Vol. 10 No. 2, pp.80-88. https://doi.org/10.1057/palgrave.ejis.3000397.

Toly, A.A. (2021), "Factors of Successful Adoption of E-Filing during The Covid-19 Pandemic".

Yatin, S.F.M. (2015), "Electronic Document Management System: Malaysian Experience". *Australian Journal of Basic and Applied Sciences*, Vol. 9 No. 3, pp.82-89.

Zalat, M.M., Hamed, M.S. and Bolbol, S.A. (2021), "The experiences, challenges, and acceptance of e-learning as a tool for teaching during the COVID-19 pandemic among university medical staff". *PloS one*, Vol. 16 No. 3, pp. e0248758. https://doi.org/10.1371/journal.pone.0248758

***Appendix -- 1**

Demographic Questions

1. **Age**: What is your age?
    - 30-39 Years
    - 40-49 Years
    - 50 Years and above

2. **Gender**: What is your gender?
    - Male
    - Female
    - Transgender
    - Other
    - Prefer not to respond

3. **Education:** What is your educational level?
    - Bachelors
    - Masters
    - Ph.D

4. The electronic document management system facilitates and accelerates procedures followed for the preparation and submission of formal transactions at the university.

(1) Strongly disagree; (2) Disagree; (3) Neither agree nor disagree; (4) Agree; (5) Strongly agree.

5. The use of an electronic document management system increases the level of accuracy of data entries, which makes them more transparent and objective.

(1) Strongly disagree; (2) Disagree; (3) Neither agree nor disagree; (4) Agree; (5) Strongly agree.

6. The use of the electronic document management system in compliance with basic quality requirements contributes to the disbursal of electronic services at the university.

(1) Strongly disagree; (2) Disagree; (3) Neither agree nor disagree; (4) Agree; (5) Strongly agree.

7. The electronic document management system reduces the costs of traditional paperwork at the university while maintaining a high quality of service.

(1) Strongly disagree; (2) Disagree; (3) Neither agree nor disagree; (4) Agree; (5) Strongly agree.

8. The electronic document management system eliminates the requirement of paper copies of records by scanning and archiving them in the database.

(1) Strongly disagree; (2) Disagree; (3) Neither agree nor disagree; (4) Agree; (5) Strongly agree.

9. The electronic document management system services provide multiple options and tools for employees and make their systems more efficient by enabling automatic response.

(1) Strongly disagree; (2) Disagree; (3) Neither agree nor disagree; (4) Agree; (5) Strongly agree.

10. The electronic document management system services reduce the waiting time compared to traditional direct services.

(1) Strongly disagree; (2) Disagree; (3) Neither agree nor disagree; (4) Agree; (5) Strongly agree.

11. The electronic document management system services are being developed to satisfy the needs of the university in order to keep pace with rapid changes in the quality of services provided and delivered.

(1) Strongly disagree; (2) Disagree; (3) Neither agree nor disagree; (4) Agree; (5) Strongly agree.

12. The use of electronic document management system services satisfies the requirements of the largest number of employees and beneficiaries and helps reduce the error rate in their interactions to achieve and enable high-quality electronic services.

(1) Strongly disagree; (2) Disagree; (3) Neither agree nor disagree; (4) Agree; (5) Strongly agree.

13. electronic services enable the completion of jobs and make a physical presence and waiting for processes redundant.

(1) Strongly disagree; (2) Disagree; (3) Neither agree nor disagree; (4) Agree; (5) Strongly agree.

14. The electronic document management system provides a means of direct communication across time and space among employees.

(1) Strongly disagree; (2) Disagree; (3) Neither agree nor disagree; (4) Agree; (5) Strongly agree.

15. The electronic groups are considered a collaborative tool to link the goals of the university, facilitating the attainment of an appropriate level of service quality.

(1) Strongly disagree; (2) Disagree; (3) Neither agree nor disagree; (4) Agree; (5) Strongly agree.

16. Electronic document management systems are an effective tool to coordinate between employees during the provision of services, making them both easier and faster.

(1) Strongly disagree; (2) Disagree; (3) Neither agree nor disagree; (4) Agree; (5) Strongly agree.

17. Electronic document management systems play an important role in reducing problems caused by traditional systems and enable scrutiny and oversight over system outputs and inputs.

(1) Strongly disagree; (2) Disagree; (3) Neither agree nor disagree; (4) Agree; (5) Strongly agree.

18. Electronic document management systems are independent and integrated systems that link all parties—employees and beneficiaries—to provide them with service of the necessary quality.

(1) Strongly disagree; (2) Disagree; (3) Neither agree nor disagree; (4) Agree; (5) Strongly agree.

19. The quality of service is an important standard for measuring and evaluating the level to which expectations are met, and the development of an electronic document management system enhances it.

(1) Strongly disagree; (2) Disagree; (3) Neither agree nor disagree; (4) Agree; (5) Strongly agree.

20. The use of electronic document management systems plays a major role in decreasing the transmission of Covid-19 than traditional direct services.

(1) Strongly disagree; (2) Disagree; (3) Neither agree nor disagree; (4) Agree; (5) Strongly agree.

21. Electronic document management services contribute to the protection and safety of all users concerning Covid-19.

(1) Strongly disagree; (2) Disagree; (3) Neither agree nor disagree; (4) Agree; (5) Strongly agree.

مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث ، مجلة علمية محكّمة تصدر عن عمادة البحث العلميّ والدّراسات العليا، ISSN 2519-7436

المجلد (9) العدد (3) لعام 2023 م

المرأة الأردنيّة والمشاركة السياسيّة "دراسة ميدانيّة لعينة من محافظة معان"

الدكتور ناصر عبدالله ابو زيتون

جامعة الحسين بن طلال

ملخص

هدفت الدراسة إلى الكشف عن المشاركة السياسيّة للمرأة الأردنيّة في محافظة معان من حيث المشاركة في: العمل الانتخابيّ، المظاهرات السلميّة، الحوارات السياسيّة، التوجه نحو النظام السياسيّ، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفيّ التحليليّ الكمّيّ ، تمّ استخدام الاستبانة، طُبقت على (501) امرأة تم اختيارهن بالاعتماد على العينة المتيسرة .

أبرز النتائج: إنّ الدرجة الكليّة للمشاركة السياسيّة المرأة الأردنيّة متوسطة (3.48) وعلى مستوى المحاور: جاء العمل الانتخابيّ (التصويت والحملات الانتخابيّة) بدرجة متوسطة، ودرجة مشاركة المرأة الأردنيّة في المظاهرات السلمية متوسطة، حصل التوجه نحو النظام السياسيّ بالولاء والانتماء على درجة عالية (3.94).

الفروق الإحصائيّة ذات الدلالة في مجالات المشاركة السياسيّة للمرأة الأردنيّة في محافظة معان تبعاً لمتغير الإقامة جاءت لصالح مدينة معان. أوصت الدراسة بأهمية دعم انخراط المرأة الأردنيّة في الأحزاب السياسيّة والاهتمام بعقد الدورات والورش لبناء قدراتها في مجال العمل السياسيّ.

الكلمات الدالة: المشاركة السياسيّة ، المرأة الأردنيّة، محافظة معان.

مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث ، مجلة علمية محكّمة تصدر عن عمادة البحث العلميّ والدّراسات العليا، ISSN 2519-7436

المجلد (9) العدد (3) لعام 2023 م

Jordanian Women and Political Participation: A Field Study of a Sample from Ma'an Governorate

Abstract

This study explores the political participation of Jordanian women in Ma'an Governorate concerning their involvement in electoral activities, peaceful demonstrations, political dialogues, and their orientation towards the political system. The study employed a descriptive-analytical quantitative approach by using a questionnaire to collect data. The sample of the study consisted of 501 women selected through convenience sampling. The results revealed that the overall level of political participation among Jordanian women was moderate (3.48). At the sub-level, participation in electoral activities (voting and election campaigns) was rated as moderate. The level of participation of Jordanian women in peaceful demonstrations was also moderate. Loyalty and affiliation with the political system received a high rating3.94) .(The results revealed statistically significant differences in the areas of political participation among Jordanian women in Ma'an Governorate based on the variable of residency in favor of Ma'an City. The study recommended supporting the engagement of Jordanian women in political parties and emphasized the significance of conducting training sessions and workshops to enhance their capacities in the field of political work.

Keywords: Jordanian women, Ma'an Governorate, Political participation

المقدمة

تعد المشاركة السياسيّة للمرأة من أهم مؤشرات التنمية والتّقدم في أي مجتمع، وتتطلب هذه المشاركة المساواة في الحقوق والواجبات بين فئات المجتمع المختلفة، حيث لا يمكن أن تتم التنمية السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة دون مشاركة المرأة في خطط التنمية ومشاريعها من خلال قنوات المشاركة ومستويات جميعها. كما أنّ مشاركة المرأة في أيّ مجتمع من المجتمعات هي نتاج منطقيّ طبيعيّ لحصاد التّساند والتفاعل بين مكونات النسق الاجتماعيّ كافة. وقد كرست عديد من المواثيق والاتفاقيات الدوليّة ومختلف الدساتير والقوانين الداخلية حقّ مشاركة المرآة في الحياة العامة على أساس مساواتها مع الرجل.

وتعدّ مشاركة المرأة وتمكينها سياسيّاً قضية متكاملة تتصل بكلّ المستويات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة والثقافيّة والقانونيّة وغيرها، إضافة إلى أنّها حقّ إنسانيّ، وضرورة مجتمعية، ويتطلب تفعيل المشاركة السياسيّة للمرأة تغيرات

مختلفة في القوانين والسياسات إضافة إلى الخطط والأنشطة والمشروعات وتغيير ثقافة المجتمع، وتحسين الصورة الذهنيّة حول أهميّة المشاركة السياسيّة للمرأة. كما أنّ مشاركة المرأة ذات صلة بالتكيف الاجتماعيّ والتطور السياسيّ، إذْ إنّ هذه المشاركة ترتبط بالجماعات والقيم وذلك بهدف تحقيق أهداف النسق.

تعدّ المشاركة السياسيّة واجباً مدنياً على المواطنين، وكلما زادت المشاركة، كان ذلك دليلاً على صحة المناخ السياسيّ وسلامته، فضلاً عن أنّ المشاركة تُعدّ أفضل وسيلة لحماية المصالح الفرديّة.

تتضافر عديد من العوامل الاجتماعيّة والاقتصاديّة والمعرفيّة والثقافيّة والسياسيّة والأخلاقيّة في تشكيل المشاركة السياسيّة للمرأة من خلال تحديد بنية المجتمع ونظامه السياسيّ وإضافة إلى تحديد نمط العلاقات الاجتماعيّة والسياسيّة ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة باعتباره من أهم معالم المجتمعات المدنية الحديثة، وذلك أنّ المشاركة السياسيّة مبدأ ديمقراطيّ من أهم مبادئ الدولة الوطنيّة الحديثة (بيبرس، 2015، 4).

فيما يشير تقرير الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن(2020–2025) أنّ المشاركة السياسيّة للمرأة الأردنيّة ومشاركتها في مواقع صنع القرار شهدت تقدماً ملموساً في العقدين الماضيين. وعلى الرغم من الدور الإيجابي الذي أداه نظام الكوتا في رفع مشاركة المرأة السياسيّة في المجالس المنتخبة جميعها، إلاّ أنّه لا يزال دون طموح هدف الاستراتيجيّة الوطنيّة للمرأة الأردنيّة (2013 – 2017) برفع نسبة تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة إلى 30% كحد أدنى[1]. ففي الانتخابات البرلمانية لعام 2016، حصلت النساء على 15.4% من المقاعد مُقارنة بـ 6.4% قبل 10 سنوات. إلا أنهنّ يواجهن صعوبة في الوصول للمواقع القيادة في اللجان المنتخبة في مجلس النواب. في المجالس البلدية والمحلية، وصل تمثيل المرأة إلى 41.7% و1.7% على التوالي عام 2017؛ ونسبة الفائزات بمجالس المحافظات 13% من إجمالي عددِ المقاعد الخاصة بالتنافس، وفازت 32 سيدة عن طريقِ المقاعدِ المخصصةِ للنساء، كما بلغ عدد السيدات اللواتي ترأسن مجالس محلية 51 سيدة. ولا زالت طبيعة النظرة المجتمعية السائدة حول دور المرأة في العمل العام تؤثر في آلية العمل واتخاذ القرار في مجالس المحافظات والمجالس البلدية والمحلية؛ لأنّ أن كلمة الرجال مسموعة أكثر من كلمة النساء بسبب طبيعة نظرة بعض الأعضاء الذكور لآلية وصول النساء إلى المجالس عمومًا والنظرة حول مشاركة المرأة في الحياة العامة بشكل خاص، كما أنّ فرص السفر والمشاركة في التدريبات والنشاطات خارج المحافظة أو الأردن متوفرة

(1) جمعية النساء العربيات في الأردن، تقرير الظل المقدم إلى لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، 2017

أكثر للأعضاء الذكور. فيما أولت الحكومة الأردنيّة في إطار مخرجات منظومة التحديث السياسيّ 2023 تمخضت عنها مشروع جديد للانتخاب ومشروع جديد للأحزاب السياسيّة ومقترحات لتعديلات دستورية وتوصيات لتطوير التشريعات الناظمة للإدارة المحلية تعمل على توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرار وتهيئة البيئة التشريعية والسياسيّة الضامنة لدور الشباب والمرأة في الحياة العامة.

ولا تقف مشاركة المرأة في صنع القرار السياسيّ عند حد مشاركتها في المجالس النيابية أو المحلية، إنما تنسحب أيضاً على اسهامها الفاعل في نشاط المنظمات التي تسهم في تشكيل المجتمع كالأحزاب، النقابات، وسائر تكوينات المجتمع المدني(الحسن ، 2010، 22).

مشكلة الدراسة:

اهتمت الدولة الأردنيّة بمشاركة المرأة في كافة القطاعات سواء بالتصويت أو الترشيح أو التعيين في مواقع صنع القرار، والمناصب القضائية العليا، كما اهتمت بمشاركتها في السلطة التشريعية سواء في الانتخابات النيابية، أو مجالس البلديات أو الأحزاب، إضافة إلى إتاحة الفرص لها للمشاركة في الحوارات السياسيّة، والاهتمام بتوعيتها وتدريبها في هذا المجال. وشكل نظام الحصص "الكوتا" شكلا من أشكال التدخل الايجابي لتمكين المرأة من ممارسة حقوقها السياسيّة، وذلك بفرض نسب معينة خاصة بها في كل قائمة ترشيحات.

الا أن الواقع السياسيّ للمرأة الأردنيّة والممارسة الفعلية في المجال السياسيّ يوصف بالمحدودية مقارنة بتقدمها في مجال التعليم والصحة وعلى مستوى المجتمع، حيث تنخفض نسبة تمثيلها في النقابات والأحزاب السياسيّة. لا سيما وأن المرأة الأردنيّة باتت متمكنة وتحمل الكثير من العلم والخبرة في العمل العام والسياسة والقانون، ما يؤهل لوجودها مساحة أكبر ونسب تمثيل أكثر للنساء في جميع المجالس. وتأتي الدراسة خاصة بعد التحولات السياسيّة التي شهدها الأردن خلال العقدين الماضيين التي تأتي ضمن اهتمامات وتوجهات الحكومة لرصد مشاركة المرأة الأردنيّة، فيما عكست مخرجات منظومة التحديث السياسيّ 2023 التي أوصت بتعديلات دستورية وتشريعات ناظمة للحياة السياسيّة توسع مساهمة المرأة الأردنيّة في الحياة السياسيّة لتعزيز مكانتها ومشاركتها السياسيّة. فيما يشير تقرير الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن(2020–2025) في محافظات جنوب الأردن تتواضع مشاركة النساء في الحياة العامة والوصول إلى مواقع صنع القرار في مختلف المجالات. بالإضافة إلى عزوف النساء عن المشاركة السياسيّة والانخراط في الأحزاب. إذْ لا تتوفر أرقام

تفصيلية حول مشاركة المرأة في محافظة معان في المجال السياسيّ والمدني؛ لذا تتحدد إشكالية الدراسة في تساؤل رئيس: ما درجة المشاركة السياسيّة للمرأة الأردنيّة في محافظة معان؟

تساؤلات الدراسة:

السؤال الأول: هل تشارك المرأة الأردنيّة في التصويت والحملات الانتخابيّة في محافظة معان؟

السؤال الثاني: هل تحرص المرأة الأردنيّة على التوجه نحو النظام السياسيّ بالولاء والانتماء في محافظة معان ؟

السؤال الثالث: هل تشارك المرأة الأردنيّة في الاحتجاجات والمظاهرات السلمية في محافظة معان؟

السؤال الرابع: هل تتصل المرأة الأردنيّة مع المسؤولين لبحث قضايا عامة في محافظة معان؟

السؤال الخامس: هل تشارك المرأة الأردنيّة بالحوارات السياسيّة مع الآخرين دون تعصب في محافظة معان ؟

السؤال السادس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة الإحصائيّة ($0.05\geq\alpha$) في درجة المشاركة السياسيّة للمرأة الأردنيّة في محافظة معان تعزى لمتغير مكان الاقامة؟

أهداف الدراسة:

1. كشف درجة المشاركة السياسيّة للمرأة الأردنيّة في محافظة معان.
2. التعرف إلى مشاركة المرأة الأردنيّة بالعمل الانتخابيّ في محافظة معان.
3. التعرف إلى مشاركة المرأة الأردنيّة بالحوارات السياسيّة في محافظة معان.
4. بيان مشاركة المرأة الأردنيّة بالتوجه نحو النظام السياسيّ بالولاء والانتماء في محافظة معان.
5. الكشف عن درجة انخراط المرأة الأردنيّة في بحث القضايا العامة في محافظة معان.
6. التعرف إلى الفروق ذات الدلالة الإحصائيّة عند مستوى ($0.05\geq\alpha$) في درجة المشاركة السياسيّة للمرأة الأردنيّة في محافظة معان تعزى لمتغير مكان الإقامة.

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية الدراسة الحاليّة من أهمية الشريحة الاجتماعيّة التي تهتم بدراستها، المتمثلة بالمرأة، إذْ تشكّل المرأة ضمن سكان المجتمع الأردنيّ ما نسبته 47.4% حسب تقديرات دائرة الإحصاءات العامة لعام 2021م ، إضافة إلى أنّ خطة تطوير وتقدم الدولة الأردنيّة للعشر سنوات القادمة يركز على دور المرأة في عملية التقدم والتنمية الذي تُرجم بمخرجات منظومة الإصلاح السياسيّ التي شملت تعديلات تشريعية تعزز من أهمية مشاركة المرأة السياسيّة، وبالتالي تقدم هذه الدراسة معلومات وبيانات تتعلق بدرجة المشاركة السياسيّة للمرأة الأردنيّة في محافظة معان.

فيما تتمثل الأهمية التطبيقية برصد المشاركة السياسيّة للمرأة الأردنيّة في محافظة معان، بما يعزز من مشاركتها السياسيّة في الفضاء العام لتحديد مواقع القوة والضعف في مجال المشاركة السياسيّة للمرأة، بما يضمن رفع مكانة المرأة وتمكينها في المجال السياسيّ. وللاستفادة من هذه النتائج في تصميم برامج وورش تدريب تهدف إلى زيادة الوعي السياسيّ، وبناء قدراتها السياسيّة كذلك تقديم دراسة علمية لصانع القرار السياسيّ، يعتمد عليها في تحسين ودعم وضع المرأة سياسيّاً، كما يسهم في تعزيز خيارات المرأة في المشاركة في الشأن السياسيّ العام.

مفاهيم الدراسة:

المشاركة السياسيّة:

المشاركة السياسيّة هي قدرة المواطنين على التعبير العلني والتأثير في اتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين يفعلون ذلك"(كامل ، 2000، 119).

"المشاركة السياسيّة على أنّها:" ذلك النشاط (**J–Nelsson**) و" جون نيلسون **S–Hantegton**)) وقد عرف "صموئيل هنتغتون الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومة. سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصلاً أم منقطعاً، سليماً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال(هلال وآخرون، 1999، 25).

المشاركة السياسيّة إجرائيًا " مشاركة المرأة في انتخابات المجالس النيابية، أو الأحزاب أو البلديات سواء بالتصويت أو الترشيح، والاحتجاجات والمظاهرات، والحوارات السياسيّة والتعبير عن موقفها من النظام السياسيّ.

الإطار النظري للدراسة:

نظرية الفعل الاجتماعيّ

يتكون الفعل الاجتماعيّ وفقا لـ(بارسونز) من أبنية وعمليات يقوم الأفراد من خلالها بتكوين مقاصد ذات مغزى في المستوى الرمزي أو الثقافيّ. (الحوات، 1990، 180)

أوضح **Parsons** أن الفِعل الاجتماعيّ، ما هو إلا نتاج تفاعل ثلاثة أنساق رئيسة، هي: النسق الاجتماعيّ، والنسق الثقافيّ، ونسق الشخصية. وتتمثل الجوانب الإيجابية لنظرية الفعل الاجتماعيّ في عدة أبعاد تتمثل في؛ الإقرار

بالوكالة الفردية والدوافع للتغيير والتأثير على المجتمع، كما أنّها لا ترى الفرد ككيان سلبيّ، يُنظر إلى الفرد على أنّه عضو نشط ومشكل للمجتمع. إضافة إلى أنها تساعد في تتبع التغييرات بالنظر في المعاني الكامنة وراء الإجراءات الاجتماعيّة.

يقرر (بارسونز) أن بواعث وأهداف الأفعال الاجتماعيّة لا تحددها الأسباب المادية، بل تحددها سيكولوجية الأفراد ، تحددها القيم التي يعدّونها مطلقة وأبدية؛ لأنّ مصدرها هو مجال غير حسي أي: إنّه الله، ويرى بارسونز أن السلطة ممثلة لإرادة الله.(نعيم، 1985م، 210)

وأكد بارسونز على أنّ الفعل الاجتماعيّ يتكون من بنية تضم الفاعل بخصائصه وسماته، وموقفاً يحيط بالفاعل ويتبادل معه التأثير، إضافة إلى موجهات قيمية وأخلاقية تجعل الفاعل يميل إلى ممارسة هذا الفعل او ذاك.

وقد صنف بارسونز الفعل الاجتماعيّ إلى :

- الفعل الاجتماعيّ الوسيلي الموجه لتحقيق غاية ويرتبط بمستوى إدراك الفاعل.
- الفعل الاجتماعيّ التعبيري: بما يتضمن من تعبير عن حالات الرضا والاعتبار.
- الفعل الاجتماعيّ القيمي: وهو الذي يرتبط بالمعايير والقيم لدى الجماعة.(Besnik Fetahu , 2010)

ومن خلال تحليل نظرية الفعل الاجتماعيّ يتضح أنّ الأفعال التي يقوم بها الفاعل لا تتحدد إلاّ عن طريق أهدافه، وتكون لدى الفاعل بعض المعايير والقيم التي تحكم اختياره للأهداف وتنظيمه لها، كما تكون لدى الفاعل بعض الأفكار التي تتعلق بطبيعة أهدافه وإمكانية تحقيقها، ويؤكد (بارسونز) أنّ الفعل الاجتماعيّ ينطوي على : (الحوات ، 1998، 136)

أنّ الموقف الذي يتم فيه الفعل الاجتماعيّ يتكون من فاعلين أو أكثر، وكل طرف من أطراف الفعل له فاعلية يؤثر بها في سلوك الفاعل بطريقة أو أخرى، وتشارك الأطراف المعنية التي تُسهم في الفعل الاجتماعيّ في أنساق معينة تمكنها من ترقب توقعات وفق ما زودت به من قيم ومعتقدات ومعايير ورموز، بفضل المشاركة والتوقعات والتأثير المتبادل تصبح تلك المواقف الاجتماعيّة متماثلة. فالفاعل ليس مطلقاً، بل عليه قيود الأول هو الموقف الاجتماعيّ وهذا الموقف يتأتى من مكونين هما؛ الظروف الموضوعية، الجانب الذاتي للفاعل. كما تنطوي منظومة الفعل على القيم والأخلاق والمبادئ العامة التي توحد تنوعات المنظومة الاجتماعيّة، ومنها يستقي الأفراد المعاني والدلالات التي تنطوي عليها

الأفعال، ومن خلالها يستطيع المرء أنْ يميز أشكال الفعل، ويحكم على صلاحيتها بالنسبة إلى ثقافته وحضارته **(Hans H. Gerth, 1997, pp. 673-684)**.

ويميز بارسونز بين أربعة أنساق فرعية للمجتمع: **(André Akoun, 1999,p520)**

* النسق الفرعي الأول: وهو ما يعبر عنه النسق الفرعي البيولوجي وهو الذي يعنى بتهيئة الأفراد للتكيف مع واقعهم.
* النسق الفرعي الثاني: وهو ما يطلق عليه النسق الفرعي النفسي وهو الذي يعنى بتحديد أهداف الفعل ومتابعة مدى تحقق هذه الأهداف.
* النسق الفرعي الثالث: وهو ما يطلق عليه النسق الفرعي الاجتماعيّ وهو الذي يعنى بإدماج الفاعلين في الجماعة الاجتماعيّة والمجتمع.
* النسق الفرعي الرابع: وهو ما يطلق عليه بالنسق الفرعي الثقافيّ وهو الذي يعنى بالحفاظ على النموذج الثقافيّ المسيطر في المجتمع عن طريق منظومة القيم والمعايير والأفكار.

إنّ الواقع الاجتماعيّ في النسق المفاهيمي البارسونزي يتوزع على نسقين فرعيين رئيسين متميزين هما: النسق الفرعي الثقافيّ والنسق الفرعي الاجتماعيّ. هذا الأخير يتكون بدوره من أربعة أنساق فرعية أخرى وظيفتها التكيف، تحديد ومتابعة الأهداف المرجو تحقيقها من طرف النسق الفرعي، الاندماج والتنشئة. (Ritzer, George. 2005. p 117-150)

وفي هذا السياق يشير بارسونز أنّه لكي يحافظ النسق على بقائه وفعاليته فإنّ عليه الاستجابة لنوعين من الاحتياجات. أي أنْ يكون ضمنياً قادراً على تنظيم النشاط الضروري ودفعه في اتجاه الإشباع.(Parsons & others ., 21.1953, p)

ويمتلك نسق للفعل مخزوناً من وحدات الأفعال التي يمكن أنْ تؤدي فاعليتها في إطار أي من الوظائف أو الأبعاد الأربعة لنسق الفعل، هذه الأخيرة يمكن تحديدها في ما يلي: (Françoise Bloess 1997, p 179)

- التكيف: ويقصد به تلك الوظيفة التي من خلالها يتم تدبير الموارد البشرية والمادية لتحقيق أهداف النسق (علي ليلة. مرجع سبق ذكره، ص 608) .

- تحقيق الأهداف وهي تلك الوظيفة التي من خلالها يتم استغلال كل الإمكانات التنظيمية من أجل تحقيق أهداف النسق. (Sklaire, Leslie, 1970, p 37)
- تحقيق التكامل: ويقصد تحقيق تكامل وترابط العلاقات التي تضمن تحقيق أعلى مستوى من التضامن و التماسك و تحقيق الاستقرار داخل النسق (الحوات،1990 ، 137).
- وظيفة الحفاظ على النمط: ويتمثل في تدعيم النمط، حل مشكلات التوتر فيقصد به إيجاد دافعية كافية لدى الفرد لكي يستطيع أداء مهام تنظيمية.

ومن خلال نظرية الفعل الاجتماعيّ فإنّ المشاركة السياسيّة للمرأة تتم نتاج النسق الاجتماعيّ، والنسق الثقافيّ، وشخصية المرأة. حيث إنّ المرأة عضو نشط ومشكل للمجتمع. إذْ إنّ الفعل أو المشاركة السياسيّة تتكون من بنية المرأة بخصائصها وسماتها، والبيئة والتشريعات والقرارات التي تحيط بالمرأة، والقيم التي توجه مشاركة المرأة. كما تؤكد النظرية على أنّ الأفعال (المشاركة) التي تقوم بها المرأة لا تتحدد إلاّ عن طريق أهدافها، وتتحدد المشاركة وفق المعايير والقيم التي تحكم اختيارها لنوع المشاركة، وتنظمها. كما تؤكد النظرية على أنّ المرأة تشارك وفق ظروف موضوعيّة، والجانب الذاتي للمرأة، والمعايير والقيم والإجراءات المحددة للمشاركة.

الدراسات السابقة ذات الصلة:

محلياً حاولت دراسة شحادة وآخرين(2022) **تحليل "توجهات المواطنين الأردنيّين نحو المشاركة السياسيّة للمرأة الأردنيّة"** من خلال مجموعة من العبارات التي تقيس المشاركة السياسيّة للمرأة الأردنيّة، بالإضافة إلى توجهات الأفراد حول مدى تفضيلهم بأنْ تتولى المرأة الأردنيّة مناصب قيادية في قطاعات مختلفة. استخدمت الدراسة منهج المسح بالعينة، واعتمدت الدراسة على الاستبانة في جمع البيانات. وقد بلغ حجم العينة (3000) فرد، يمثلون مختلف مراحل الدراسة كافة، خلصت الدراسة إلى أنّ الأفراد في المجتمع الأردنيّ أخذوا يستشعرون هموم المرأة وقضاياها، ويؤيدون وصولها إلى مناصب قيادية في قطاعات معينة دون غيرها. بالإضافة إلى دعمهم تغيير بعض القوانين لضمان حقوق أكثر للمرأة.

ورصدت دراسة الشديفات(2021) "**مشاركة المرأة الأردنيّة في الانتخابات النيابية 2020: محافظة إربد**"، أثر كل من العوامل الاجتماعيّة والثقافيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والإعلامية على مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية2020. واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وكانت عينة الدراسة من (384) من سكان قصبة اربد بواقع (181) ذكراً و(203)

أنثى، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، وقامت الباحثة باستخدام الاستبانة كأداة لجمع المعلومات. وأظهرت نتائج الدراسة أنّ (العوامل السياسيّة والتشريعية) جاءت بالمرتبة الأولى وبدرجة مرتفعة، وتلاها (العوامل الاقتصاديّة) بالمرتبة الثانية، (العوامل الاجتماعيّة) بالمرتبة الثالثة، و(العوامل الثقافيّة) بالمرتبة الرابعة، ثم (الإعلام) بدرجة متوسطة بالمرتبة الخامسة والأخيرة.

فيما تناولت دراسة(النعيمات 2021)" **واقع مشاركة المرأة السياسيّة في الأردن من الفترة الممتدة من 1954 وحتى عام 2020**" ، بهدف الكشف عن المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة الأردنيّة في الحياة السياسيّة، وقد استخدمت المنهج التاريخي والاستقرائي كذلك استخدمت الباحثة إضافة إلى المناهج المذكورة سابقاً أسلوب المقابلة عن بعد بطرح أسئلة على 20 مبحوثاً بعينة قصدية من النساء والرجال، وتوصلت الدراسة إلى أنّ المعوقات القانونيّة كانت أقل أثراً في إعاقة المرأة الأردنيّة عن المشاركة السياسيّة من الموروث الثقافيّ الاجتماعيّ ومن تأثير المناهج الدراسية التي تعكس صورتها كتابع للرجل، كذلك كان تأثير الإرث الديني الانتقائي المتناقل من جيل إلى آخر بتفسيرات دون تمحيص بمدى صحته وبما يتناسب مع النظرة الاجتماعيّة الدونية للمرأة أحد أهم المعوقات أمام مشاركة المرأة سياسيّاً ووجودها في مواقع صنع القرار.

أما دراسة الصبيحات (2021) "**قانون الانتخاب الأردنيّ وأثره على المشاركة السياسيّة للمرأة الأردنيّة**" التي هدفت التعرف الى مساهمة المرأة الأردنيّة في الانتخابات النيابية لمجلس النواب التاسع عشر لعام 2020م، ومعرفة أثر نظام الانتخاب بالقائمة والكوتا النسائية في قانون انتخاب مجلس النواب رقم (6) لسنة 2016م وتعديله على اشتراك المرأة في الانتخابات النيابية لذلك المجلس, واستخدمت الدراسة المنهج القانونيّ، وقد توصلت الدراسة إلى أنّ هذا القانون عمل على تخصيص مقاعد إضافية للمرأة بمقدار خمسة عشر مقعداً، وأنّ المرأة الأردنيّة شاركت في هذه الانتخابات بطريقة مقبولة ، وقد بلغ العدد الإجمالي للفائزات (15) امرأة ، وبذلك لوحظ أنّ نظام الانتخاب بالقائمة النسبية والكوتا النسائية في قانون الانتخاب وتعديله أثرت على زيادة مشاركة المرأة الأردنيّة في الانتخابات النيابية لعام 2020م.

وعربياً قامت العياشي (2021) بدراستها" **المرأة والمشاركة السياسيّة في الجزائر**" برصد طبيعة العلاقة بين الرجال والنساء في مجال الممارسة السياسيّة لاسيما في سياق بنية سوسيو ثقافيّة محافظة، ورصد مظاهر الهيمنة الذكورية في المجال السياسيّ وهدفت الدراسة إلى تحليل وضعية المرأة من خلال البحث في طبيعة وفعالية المشاركة السياسيّة

النسائية ودراسة مسارات التحول من الفعل الجمعيّ والتعاوني إلى الفعل السياسيّ في بعده الانتخابيّ. وتوصلت الدراسة أن ضعف المشاركة في الحياة السياسيّة يعتبر للمرأة أمرًا واقعاً بالمشهد السياسيّ وطنياً ومحلياً، فحضورها وفعاليتها في المجتمع المدني لا يعكسه حضورها في المجال السياسيّ، حيت تبقى المرأة مهمشة ومعزولاً عن التأثير الإيجابي فيه، وتبدو في كثير من المناطق كأنها مواطنة دون سلطة فعلية. لآن حضورها في المجال السياسيّ مازال دون سقف التوقعات ويظل ضعيفاً مقارنة بحضور الرجل وهيمنته.

وتناولت دراسة عبد الحميد وآخرين(2021) "**أثر البعد الثقافيّ على المشاركة السياسيّة للمرأة في مصر والولايات المتحدة الأمريكية دراسة مقارنة**". حيث أصبحت قضية المشاركة السياسيّة للمرأة موضع اهتمام عديدين علي المستوي المحلي أو المستوي الدولي، إذْ تأتي أهمية المشاركة السياسيّة للمرأة انطلاقاً من كون المرأة جزءاً لا يتجزأ من المجتمع، وبدورها تكتمل جميع الأدوار المجتمعية، حيث إنّ قضية المشاركة السياسيّة للمرأة هي قضية مجتمعية وليس(قضية نسوية) تخص النساء فقط، ومن ثم فإنّ مشاركة المرأة في الحياة السياسيّة هي مسؤولية جميع أفراد المجتمع وليست مسؤولية المرأة نفسها، فوضع المرأة في مكانها المناسب والاعتراف بدورها المهم في الحياة السياسيّة هو أحد مفاتيح الإصلاح لأي مجتمع. وتوصلت الدراسة إلى تعدد المعوقات الثقافيّة والسياسيّة والاقتصاديّة التي تؤثر على المشاركة السياسيّة للمرأة، ومنها ضعف الوعي بأهمية وآليات المشاركة السياسيّة، وعدم اهتمام الأحزاب السياسيّة بدعم وتدريب المرأة على المشاركة السياسيّة.

ومن الدراسات الأجنبية جاءت دراسة علي و يارا **Ali Fakih1 and Yara Sleiman (2021)**"**التفاوتات بين الجنسين في المشاركة السياسيّة في 10 دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**" باستخدام البيانات المأخوذة من " مسح القيم العالمية (2010–2014) يتم التمييز بين نوعين مختلفين من المشاركة سواء مؤسسية وغير مؤسسية. باستخدام نموذج لوغاريتمي منظم لتقييم ما إذا كانت هناك فجوة بين الجنسين وذلك خلال الضوابط الديموغرافية والسلوكية، وتقييم ما إذا كانت المتغيرات تؤثر على مشاركة الرجال والنساء بشكل مختلف. وتوصلت الدراسة الى إن التحليل يكشف عن فجوة مستمرة بين الجنسين يمكن تعميمها على كامل نطاق المشاركة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع فجوات أكبر للأشكال غير المؤسسية.

دراسة علي ونوح **(Ali,. and Noah, 2022)** حول "**أثر الثقافة على مشاركة المرأة في القيادة السياسيّة في مقديشو، جمهورية الصومال الفيدرالية**" من خلال تأثير الثقافة على حق المرأة في المشاركة السياسيّة في مقديشو، جمهورية الصومال الفيدرالية. وقد استرشدت الورقة بدراسة تأثير السياسات العشائرية على حقوق المرأة في المشاركة السياسيّة، وتأثير زواج الفتيات الصغيرات المبكر على حقوق المرأة في المشاركة السياسيّة في مقديشو، استخدمت الورقة المنهج النوعي والكمي على عينة مكونة من 103 مستجيبين، تم جمع البيانات باستخدام أداة الاستبيان ودليل المقابلة وتوصلت الدراسة إلى أنّ النظام العشائري يعيق مشاركة المرأة في السياسة في مقديشو، كما أنّ زواج الفتيات المبكر وهو جزء من ثقافة الشعب الصومالي يؤثر سلباً على مشاركة المرأة في الحياة السياسيّة في مقديشو. إضافة إلى أنّ معظم الآباء في مقديشو يفضلون الطفل الذكر على الطفلة ويكونون أكثر حرصاً على تعليمه مقارنة بالفتاة، وبما أنّ معظم المناصب السياسيّة تتطلب مستويات معينة من التعليم، فإنّ فرص المرأة، مقارنة بالرجل في شغل منصب سياسيّ في مقديشو كانت أقل.

الطريقة والإجراءات:

مجتمع الدراسة:

يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع الإناث في محافظة معان في الفئة العمرية من(18–65) سنة.

منهجية الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية بهدف الوصول إلى وصف دقيق للظاهرة المدروسة، فهو يعد عنصراً أساسيّاً ضمن المناهج الدراسية التي يعتمد عليها في البحث العلمي، وتعتمد الدراسة على منهج المسح الاجتماعيّ بالعينة مطبقة على النساء.

عينة الدراسة:

تكونَت عينة الدراسة من (501) امرأة من أفراد مجتمع الدراسة، تم اختيارهن بالاعتماد على العينة المتيسرة من مجتمع الدراسة . والجدول (1) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم(1) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لخصائص العينة

المتغير		التكرار	النسبة
الحالة الاجتماعيّة	عزباء	243	49%
	متزوجة	228	44%
	أرملة	18	4%
	مطلقة	12	2%
الفئة العمرية	20 – أقل من 30	255	51%
	30 – أقل من 40	121	24%
	40–أقل من 50	89	18%
	50 – أقل من 60	36	7%
	60 سنة فأكثر	0	0
المستوى التعليمي	تقرأ وتكتب	23	5%
	أساسي	24	5%
	ثانوي	30	6%
	دبلوم متوسط	12	2%
	بكالوريوس	333	67%
	ماجستير	46	9%
	دكتوراه	33	6%
الدخل الشهري للأسرة	أقل من 300 دينار	125	25%
	301– 400دينار	115	23%
	401–600 دينار	147	29%
	601 دينار فأكثر	114	23%
العمل	قطاع عام	219	44%
	قطاع خاص	57	11%
	ربة بيت	225	45%
مكان الإقامة	معان	308	61%
	الشوبك	78	16%
	البادية	78	16%
	البتراء	37	7%

يوضح الجدول (1) خصائص العينة حيث كانت نسبة النساء العازبات 49% والمتزوجات 44%، فيما كانت الفئة العمرية من 20– أقل من 30 سنة هي الأعلى 51% تليها الفئة من 30– أقل من 40 سنة 24% وأقل فئة لمن هن 50– 60 سنة 7% . يتضح من خصائص العينة ارتفاع نسبة التعليم حيث إنّ 67% منهن يحملن درجة البكالوريوس ونسبة الحاصلات على الدراسات العليا 15% ونسبة من لديهن تحصيل أساسي أو يقرأنَ ويكتبن 5%، أما فيما يتعلق بالدخل الشهري فإن معظم أفراد العينة يقع دخلهن بين 401– 600 49% أمّا اللواتي لديهن دخل بين 301– 400 فنسبة

25%، وهناك 23% دخلهن أقل من 300 دينار، معظم أفراد العينة هن ربات بيوت 45% وقريب من هذه النسبة يعملن في القطاع العام 44% ونسبة العاملات في القطاع الخاص 11%، أما بالنسبة لمحل الإقامة فإنّ معظم أفراد العينة 61% يُقمن في مدينة معان، الشوبك والبادية 16% وفي البترا 7%.

حدود الدراسة:

(أ) الحدود البشرية: ويتمثل في المرأة الأردنيّة في محافظة معان بخصائصها الديمغرافية.

(ب) الحدود الزمنية: أُجريت الدراسة في الفترة من 6/1 إلى 2023/10/30

(ج) الحدود المكانية: تم دراسة المشاركة السياسيّة للمرأة الأردنيّة في محافظة معان وفقاً للتقسيمات الإدارية الرئيسة.

أداة الدراسة:

صُمّمت الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات التي تتعلق بالمشاركة السياسيّة للمرأة الأردنيّة في محافظة معان. وتتمثل محاور الاستبيان في المحور الأول: البيانات الأساسية المحور الثاني: (العمل الانتخابيّ) المحور الثالث: مشاركة المرأة الأردنيّة في الاحتجاجات والمظاهرات السلمية المحور الرابع: توجه المرأة الأردنيّة نحو النظام السياسيّ بالولاء والانتماء المحور الخامس: اتصالات المبادرة مع المسؤولين ،المحور السادس: مشاركة المرأة الأردنيّة في الحوارات السياسيّة، يجاب عليها وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي. لاستجابات عينة الدراسة على محاور الدراسة معتمدين على تقسيم درجة المشاركة حسب المستويات الآتية (1–2.33) درجة متدنية (2.34–3.67) درجة متوسطة (3.68–5) درجة عالية.

إجراءات الصدق والثبات:

صدق المحكمين:

للتحقق من صدق المحكمين لأداة الدراسة فقد عُرِضت بصورتها الأولية على مجموعة من المحكمين البالغ عددهم (10) محكمين متخصصين في مجالات علم الاجتماع والقياس والتقويم والعلوم السياسيّة. وذلك من أجل التعرف إلى مدى صدق الأداة في قياس أهداف الدراسة، ومدى ارتباطها بموضوع الدراسة، وصلاحيتها للتطبيق،وكانت نسبة اتفاق المحكمين 0.84. وهو ما يؤكد على نسبة اتفاق مرتفعة، وهو ما يؤكد على صدق الأداة.

صدق الاتساق الداخلي:

تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبيان بتطبيقه على عينة استطلاعية مكونه من(30) امرأة، من خارج افراد عينة الدراسة، وتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل بعد من أبعاد الاستبيان والدرجة الكلية للاستبيان والجدول التالية يوضح ذلك:

جدول رقم(2)

معامل ارتباط كل بعد من أبعاد الاستبيان مع الدرجة الكلية

البعد	معامل الارتباط
تصويت المرأة الأردنيّة في الانتخابات(العمل الانتخابيّ)	**0.56***
مشاركة المرأة الأردنيّة في الاحتجاجات والمظاهرات	**0.57***
توجه المرأة الأردنيّة نحو النظام السياسيّ	**0.77***
اتصالات المبادرة مع المسؤولين	**0.63***
مشاركة المرأة الأردنيّة في الحوارات السياسيّة	**0.72***

* **معامل الارتباط دال عند (α=0.01)**

يتضح من الجدول (2) أنّ الأبعاد ترتبط بالدرجة الكلية ارتباطاً ذا دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة (α=0.01) وهذا يؤكد أنّ الاستبيان يتمتع بدرجة عالية والاتساق الداخلي.

كذلك تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات الاستبيان والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه الفقرة وتبين أنّ جميع الفقرات ترتبط بالدرجة الكلية للبعد ارتباطاً ذا دلالة إحصائيّة مما يدل على صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (3) معامل ارتباط كل فقرة من الأداة مع البعد والدرجة الكلية للبعد

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	0.85**	13	0.47**	25	0.85**
2	0.86**	14	0.49**	26	0.90**
3	0.54**	15	0.52**	27	0.62**
4	0.76**	16	0.57**	28	0.81**
5	0.80**	17	062**	29	0.76**
6	0.84**	18	0.67**	30	0.74**
7	0.80**	19	0.74**	31	0.55**
8	0.48**	20	0.53**	32	0.64**
9	0.80**	21	0.42*	33	0.46*

10	0.64**	0.40*	22	0.65**	34	0.51**
11	0.47**	0.50**	23	0.67**		
12	0.72**	0.76**	24	0.67**		

* دلالة إحصائيّة عند $\alpha \leq 0.05$ ** دلالة إحصائيّة عند $\alpha \leq 0.01$

يتضح من الجدول السابق أن جميع الفقرات ترتبط بالدرجة الكلية للبعد وبالدرجة الكلية ارتباطًا ذا دلالة إحصائيّة، وبذلك يمكن القول إنّ المقياس يتمتع بدرجة من صدق الاتساق الداخلي.

ثبات المقياس:

تم التحقق من ثبات المقياس عن طريق طريقة إعادة الاختبار وتم حساب ثبات المقياس عن طريق تطبيق الاختبار على عينة مكونة من (20) مفردة من النساء ثم أعيد تطبيق المقياس بفاصل زمني أسبوعين على نفس العينة وتم حساب معاملات الارتباط بين التطبيق الأول والتطبيق الثاني. وقد بلغ معامل الارتباط بين التطبيق الأول والتطبيق الثاني (0.82) وهو معامل ثبات مرتفع مما يدل على ثبات قوي للمقياس.

المعالجة الإحصائيّة:

تم التحليل الإحصائيّ للبيانات بواسطة محلل إحصائيّ باستخدام الحزم الإحصائيّة للعلوم الاجتماعيّة (SPSS) حيث أُجري ما يلي:

- حساب النسب المئوية وحساب الدلالة الإحصائيّة لهذه النسب، تصميم الجداول المركبة Cross Tabulations لوصف الاستجابات.
- استخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) لفحص دلالة الفروق بين متغيرات الدراسة.

نتائج الدراسة:

السؤال الأول: هل تشارك المرأة الأردنيّة في التصويت والحملات الانتخابيّة؟

جدول رقم(4) مشاركة المرأة الأردنيّة في التصويت والحملات الانتخابيّة

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	أحرص على المشاركة بالتصويت في الانتخابات النيابية	3.61	1.50
2	أشارك بالتصويت في انتخابات مجالس المحافظات والبلديات	3.42	1.46
3	من حق المرأة المشاركة في الانتخابات كناخبة أو مرشحة	4.22	1.20
4	لن أتردد في المشاركة في الحملة الانتخابيّة للمرأة	3.53	1.41
5	أصوت للمرشح بناء على برنامجه الانتخابيّ	3.33	1.35
6	أهتم بالتصويت لصالح المرأة في الانتخابات العامة	3.39	1.41
7	أقوم بالتصويت للمرشح الذي يستحق سواء رجل أو امرأة	4.26	1.13
		3.68	1.44

يتضح من الجدول (4) أنّ المتوسط الكلي لدرجة مشاركة المرأة الأردنيّة في محافظة معان في التصويت والحملات الانتخابيّة جاء بدرجة متوسط (3.68) بدرجة متوسطة وانحراف معياري (1.44). وعلى مستوى الفقرات جاءت فقرة "أقوم بالتصويت للمرشح الذي يستحق سواء رجل أو امرأة بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي 4.26. وهو ما يعكس وعي المرأة بمعايير اختيار المرشح، سواء كانت معايير تتعلق بشخصية المرشح أو برنامجه الانتخابيّ. ثم الفقرة "من حق المرأة المشاركة في الانتخابات كناخبة أو مرشحة" بمتوسط حسابي4.22 وهو ما يؤكد على الوعي بالحقوق السياسيّة للمرأة، وهو ما يمكن أنْ يؤثر إيجابياً على السلوكيات السياسيّة للمرأة.

وتؤكد البيانات حرص المرأة الأردنيّة في محافظة معان على المشاركة في التصويت بالانتخابات النيابية جاءت بدرجة متوسطة (3.61) ، كذلك لن تتردد المرأة الأردنيّة المشاركة في الحملات الانتخابيّة للمرأة بمتوسط (3،53) ، وجاءت أخيراً الفقرة أصوت للمرشح بناء على برنامجه الانتخابيّ بمتوسط حسابي 3.33

السؤال الثاني: هل تشارك المرأة الأردنيّة في الاحتجاجات والمظاهرات السلمية ؟

جدول رقم(5) مشاركة المرأة الأردنيّة في الاحتجاجات والمظاهرات السلمية

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	إذا طلب مني المشاركة في الاحتجاجات السلمية لن أتردد	2.75	1.57
2	الاحتجاجات والمظاهرات مطلب قانونيّ	3.02	1.47
3	من حق المرأة المشاركة في المظاهرات السلمية	3.05	1.56
4	المشاركة في الاحتجاجات والمظاهرات السياسيّة من اختصاص الرجال	3.30	1.61
5	أطالب بحقي بأي طريقة احتجاجية سلمية	3.46	1.35
6	المظاهرات سلوك حضاري إذا كانت سلمية	3.63	1.33
		3.20	1.62

يتضح من الجدول (5) أنّ درجة مشاركة المرأة الأردنيّة في الاحتجاجات والمظاهرات السلمية جاء بدرجة متوسطة حيث كان المتوسط الكلي (3.20) بدرجة متوسطة والانحراف المعياري (1.62). وجاءت جميع العبارات بدرجة متوسطة مثل "المظاهرات سلوك حضاري إذا كانت سلمية" بمتوسط 3.63 وهو ما يوضح مدى وعي المرأة بطبيعة وأهمية المظاهرات السلمية كأحد مظاهر المشاركة السياسيّة. ثم "أطالب بحقي بأي طريقة احتجاجية سلمية" بمتوسط 3.46 وهو ما يوضح أهمية الاحتجاجات السياسيّة في المطالبة بحقوق المرأة. وترى بعض النساء أنّ المشاركة في الاحتجاجات

والمظاهرات السياسيّة من اختصاص الرجال بمتوسط 3.30 وهو ما يعكس رؤية المرأة لتوزيع الأنشطة السياسيّة، وأنّ الاحتجاجات والمظاهرات من اختصاص الرجال باعتبارها أنشطة قد تواجه مشكلات للمرأة.

ومن "حق المرأة المشاركة في المظاهرات السلمية" بمتوسط حسابي 3.05 ولا شكّ أنّ وعي المرأة بحقوقها في المشاركة في المظاهرات السلمية يؤكد رؤيتها لأهمية هذا الأسلوب في المشاركة السياسيّة. كما ترى النساء "أنّ الاحتجاجات والمظاهرات مطلب قانونيّ" بمتوسط حسابي 3.02 تعكس هذه الاستجابة على الوعي القانونيّ بالحقوق السياسيّة. والفقرة " إذا طلب مني المشاركة في الاحتجاجات السلمية لن أتردد" بمتوسط 2.75 .

السؤال الثالث: هل تحرص المرأة الأردنيّة على التوجه نحو النظام السياسيّ بالولاء والانتماء؟

جدول رقم(6) حرص المرأة الأردنيّة على التوجه نحو النظام السياسيّ بالولاء والانتماء

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	مكافحة الواسطة	3.63	1.29
2	حماية الحريات العامة	3.89	1.02
3	نشر التعليم بالعدالة	4.17	1.04
4	مكافحة العنف	4.18	0.99
5	غرس قيم التعاون	4.23	0.96
6	ضمان حقوق المرأة	4.04	1.04
7	محاربة الروتين	3.43	1.21
الكلي		3.94	3.94

يتضح من الجدول السابق أنّ درجة حرص المرأة الأردنيّة على التوجه نحو النظام السياسيّ بالولاء والانتماء جاء بدرجة عالية حيث كان المتوسط الكلي (3.94) بدرجة عالية والانحراف المعياري (1.13).

ويوضح الجدول (6) تعدد الفقرات التي تؤكد على حرص المرأة الأردنيّة على التوجه نحو النظام السياسيّ بالولاء والانتماء. وجاءت بعض العبارات بدرجة عالية وجاء في مقدمتها؛ غرس قيم التعاون بمتوسط4.23، وذلك إنّ قيم التعاون والمشاركة وجهان لعملة واحدة، والتعاون في مجال المشاركة السياسيّة يساعد على الحفاظ على المجتمع ويعكس مدى الانتماء والولاء. ثم مكافحة العنف بمتوسط 4.18، حيث إنّ مكافحة العنف أحد أساليب المحافظة على استقرار النظام السياسيّ، والمحافظة على أمن المجتمع. ثم نشر التعليم بالعدالة بمتوسط4.17 حيث إنّ العدالة تساعد على القضاء على الظلم الاجتماعيّ والسياسيّ، وهو ما يساعد على الحصول على الحقوق. وضمان حقوق المرأة بمتوسط4.04، حيث إنّ

ضمان حقوق المرأة أحد العوامل التي تساعد على الولاء والانتماء. ثم حماية الحريات العامة بمتوسط3.89، وهناك عبارتان جاءتا بدرجة متوسطة وهما؛ مكافحة الواسطة بمتوسط3.63 إذْ تؤثر الواسطة على العدالة الاجتماعيّة؛ لذا فمن الأهمية مكافحة الواسطة باعتبارها إحدى صور الفساد والظلم الاجتماعيّ التي تؤثر سلباً على الانتماء للنظام السياسيّ. ومحاربة الروتين بمتوسط 3.43 .

السؤال الرابع: هل تتواصل المرأة الأردنيّة مع المسؤولين لبحث قضايا عامة؟

جدول رقم(7) تواصل المرأة الأردنيّة مع المسؤولين لبحث قضايا عامة

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	إسناد المناصب السياسيّة للمرأة	2.95	1.44
2	الحصول على وظيفة معينة	3.33	1.43
3	فتح شارع في منطقتي	3.05	1.53
4	فتح مستشفى في منطقتي	3.01	1.53
5	العدالة في توزيع الفرص	3.02	1.61
6	تأسيس أندية رياضية	2.84	1.47
الكلي		3.03	1.51

يتضح من الجدول (7) أنّ درجة تواصل المرأة الأردنيّة مع المسؤولين لبحث قضايا عامة جاء بدرجة متوسطة إذْ كان المتوسط الكلي (3.03) بدرجة متوسطة والانحراف المعياري (1.51). وتتعدد أغراض تواصل المرأة الأردنيّة مع المسئولين وتتمثل في الحصول على وظيفة معينة بمتوسط 3.33 ، ويمثل الحصول على وظائف معينة أحد صور قيام المرأة بخدمة الآخرين. ثم "فتح شارع في منطقتي بمتوسط 3.05. والعدالة في توزيع الفرص بمتوسط 3.02 تمثل العدالة في توزيع الفرص أحد أساليب تحقيق العدالة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة، وهو ما يدعم الاستقرار الاجتماعيّ والسياسيّ. ثم فتح مستشفى في منطقتي بمتوسط 3.01 . ويأتي بعد ذلك "إسناد المناصب السياسيّة للمرأة" بمتوسط 2.95. والمطالبة بتأسيس أندية رياضية بمتوسط 2.84 .

السؤال الخامس: هل تشارك المرأة الأردنيّة بالحوارات السياسيّة مع الآخرين دون تعصب؟

جدول رقم(8) مشاركة المرأة الأردنيّة بالحوارات السياسيّة مع الاخرين دون تعصب

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	أشارك في مناقشة القضايا السياسيّة مع العائلة	3.48	1.43
2	أشارك في مناقشة القضايا السياسيّة مع الاصدقاء	2.87	1.26
3	أهتم بتمثيل المرأة في الحوارات السياسيّة	2.93	1.35
4	تبدأ حريتي عندما تنتهي حرية الآخرين	3.32	1.43
5	حضور الندوات السياسيّة مطلب وطني	2.90	1.17
6	أحرص على احترام الرأي والرأي الآخر	4.49	0.82
7	الاحترام والتقدير هما أساس النقاش والحوار	4.75	0.65
الكلي		3.54	0.67

يتضح من الجدول (8) أنّ درجة مشاركة المرأة الأردنيّة بالحوارات السياسيّة مع الآخرين دون تعصب جاء بدرجة متوسطة حيث كان المتوسط الكلي (3.54) بدرجة متوسطة والانحراف المعياري (0.67).

وتعددت الفقرات التي تشير إلى درجة مشاركة المرأة الأردنيّة بالحوارات السياسيّة مع الآخرين دون تعصب بدرجة عالية مثل: الاحترام والتقدير هما أساس النقاش والحوار بمتوسط 4.75 أحرص على احترام الرأي والرأي الآخر بمتوسط 4.49 وهو ما يعكس الوعي بأسس الحوار الجيد. ثم "أشارك في مناقشة القضايا السياسيّة مع العائلة" بمتوسط 3.48. "تبدأ حريتي عندما تنتهي حرية الآخرين" بمتوسط 3.32 ولاشك أنّ الوعي بحدود الحرية يساعد على إقامة حوارات إيجابية تراعي حقوق الآخرين. "أهتم بتمثيل المرأة في الحوارات السياسيّة" بمتوسط 2.93 وهو ما يعكس الوعي بقضايا المرأة، و"حضور الندوات السياسيّة مطلب وطني" بمتوسط 2.90 حيث إنّ حضور هذه الندوات تساعد على التعرف على قضايا المرأة والمجتمع الأردنيّ ومناقشتها. ثم "أشارك في مناقشة القضايا السياسيّة مع الأصدقاء" بمتوسط2.87.

السؤال السادس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة الإحصائيّة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة المشاركة السياسيّة للمرأة الأردنيّة في محافظة معان تعزى لمتغير مكان الإقامة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة المشاركة السياسيّة للمرأة الأردنيّة تبعاً لمتغير الإقامة كما في الجدول (9).

جدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة المشاركة السياسيّة للمرأة الأردنيّة تبعاً لمتغير مكان الإقامة

المتغير	المستويات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
متغير الاقامة	معان	3.55	1.16
	الشوبك	2.82	1.24
	البادية	3.64	1.14
	البتراء	3.44	0.96

يلاحظ من الجدول (9) وجود فروق ظاهرية بسيطة بين المتوسطات الحسابية لدرجة المشاركة السياسيّة للمرأة الأردنيّة تبعاً لمتغير الإقامة وللتحقق من دلالة الفروق استخدام تحليل التباين الأحادي كما في الجدول (10).

جدول رقم (10)

تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) لفحص دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لفقرات أداة الدراسة تبعاً لمتغير مكان الإقامة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة sig
بين المجموعات	54488.33	4	13622.09	37.99	0.00
داخل المجموعات	177851.94	496	358.57		
الكلي	232340.28	500			

يتضح من الجدول(10) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة في درجة المشاركة السياسيّة للمرأة الأردنيّة تعزى لمتغير الإقامة ولمعرفة دلالة الفروق تم الاعتماد على اختبار شافيه للمقارنات البعدية والجدول (11) يوضح ذلك

جدول رقم(11) مكان الإقامة

مكان الإقامة	معان	الشوبك	البادية	البتراء
معان		0.72*	0.09*	0.11
الشوبك			0.82*	0.62-*
البادية				0.2-*

يتضح من الجدول(11) أنّ الفروق كانت لصالح الاقامة في مدينة معان مقارنة مع الشوبك والبادية، ولصالح الشوبك مقارنة مع البادية ولصالح البتراء مقارنة بالشوبك ولصالح البتراء مقارنة بالبادية

مناقشة نتائج الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى كشف درجة المشاركة السياسيّة للمرأة في محافظة معان وقد توصلت الدراسة إلى أنّ الدرجة الكلية للمشاركة السياسيّة جاءت متوسطة حيث كان المتوسط الكلي (3.48) بدرجة متوسطة والانحراف المعياري

(1.56). وهذه درجة جيده ومقبولة ومثيرة للاهتمام تعكس مستوى الوعي السياسيّ العام للمرأة الأردنيّة في محافظة معان، وهذا لا يعني أنّ هناك تغييراً في الاتجاهات النمطية نحو المشاركة السياسيّة للمرأة بقدر ما يعني مشاركتها في العمل الانتخابيّ لصالح الرجل ودعماً انتخابيّاً له.

إنّ المجتمع الأردنيّ مجتمع ذكوري تحكمه أنماط من العلاقات تحدد موقع المرأة اجتماعيّاً وما هو مناسب وغير مناسب وبالتالي يؤثر في واقع المرأة في الشأن السياسيّ، والاعتقاد السائد لدى الغالبية العظمى من أفراد المجتمع أنّ العمل السياسيّ لا يناسب طبيعة المرأة في ظل موروث اجتماعيّ ثقافيّ مركب تكون فيه تابعة للرجل. وهذا يتفق مع دراسة النعيمات (2021) "أنّ المعوقات القانونيّة كانت أقل أثراً في إعاقة المرأة الأردنيّة عن المشاركة السياسيّة من الموروث الثقافيّ الاجتماعيّ". ويتفق مع دراسة علي ونوح (Ali,. and Noah, 2022) أنّ النظام العشائري يعيق مشاركة المرأة في السياسة في مقديشو.

وقد كانت صور المشاركة المرتفعة حسب النتائج في مجال التصويت والحملات الانتخابيّة على أساس أنْ يستحق المرشح سواء كان رجلاً أو امرأة وأيضاً أن المشاركة هي حق من حقوق المرأة كناخبة أو مرشحة، وهناك حرص على المشاركة بالتصويت في الانتخابات النيابية، مع توفر الدعم في المشاركة في الحملة الانتخابيّة للمرأة، والمشاركة في انتخابات مجالس المحافظات والبلديات .وهذا يتفق مع دراسة الصبيحات (2021) أنّ نظام الانتخاب بالقائمة النسبية والكوتا النسائية في قانون الانتخاب في هذا القانون وتعديله أثرت على زيادة مشاركة المرأة الأردنيّة في الانتخابات النيابية لعام 2020م. ويفسر في إطار نظرية الفعل الاجتماعيّ أنّ الفعل أو المشاركة السياسيّة تتكون من بنية المرأة بخصائصها وسماتها، والبيئة والتشريعات والقرارات التي تحيط بالمرأة، والقيم التي توجه المرأة نحو المشاركة.

أمّا فيما يتعلق بمشاركة المرأة في محافظة معان في الاحتجاجات والمظاهرات السلمية كصورة من صور المشاركة السياسيّة، فقد أظهرت النتائج أنّ درجة مشاركة المرأة الأردنيّة في الاحتجاجات والمظاهرات السلمية جاء بدرجة متوسطة، وجاءت بعض العبارات بدرجة متوسطة مثل؛ المظاهرات سلوك حضاري إذا كانت سلمية. ثم أطالب بحقي بأي طريقة احتجاجية سلمية، وأنّ المشاركة في الاحتجاجات والمظاهرات السياسيّة من اختصاص الرجال، ومن حق المرأة المشاركة في المظاهرات السلمية. كما ترى النساء أنّ الاحتجاجات والمظاهرات مطلب قانونيّ، وإذا طلب مني المشاركة في

الاحتجاجات السلمية لن أتردد. وتفسر نظرية الفعل الاجتماعيّ أنّ الأفعال (المشاركة) التي تقوم بها المرأة تتحدد وفق المعايير والقيم التي تحكم اختيارها لنوع المشاركة وتنظمها.

وقد بينت النتائج أنّ هناك حرصاً عالياً عند المرأة الأردنيّة في محافظة معان نحو النظام السياسيّ بالولاء والانتماء وهذا يفسر أنّ النسق الثقافيّ يعزز من الاتجاهات الإيجابية (الولاء والانتماء) للنظام السياسيّ، وجاءت بعض العبارات بدرجة عالية وجاء في مقدمتها؛ غرس قيم التعاون، ثم مكافحة العنف، نشر التعليم بالعدالة، ضمان حقوق المرأة، حماية الحريات العامة. ثم جاءت عبارتان بدرجة متوسطة وهما؛ مكافحة الواسطة ومحاربة الروتين. وهذا يتفق مع دراسة الشديفات(2021) إلى أثر كلّ من العوامل السياسيّة والتشريعية والاقتصاديّة والعوامل الاجتماعيّة الثقافيّة على مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية.

أمّا فيما يتعلق بمشاركة المرأة الأردنيّة في الحوار والنقاش حول القضايا العامة، فقد أظهرت النتائج درجة متوسطة لهذا الشكل من أشكال الممارسة السياسيّة على سبيل المثال السعي للحصول على الخدمات العامة. وأنّ درجة تواصل المرأة الأردنيّة مع المسؤولين لبحث قضايا عامة جاء بدرجة متوسطة وتعددت أغراض تواصل المرأة الأردنيّة مع المسؤولين وتمثلت في الحصول على وظيفة معينة. ثم فتح شارع في منطقتي، والعدالة في توزيع الفرص، ثم فتح مستشفى في منطقتي، وإسناد المناصب السياسيّة للمرأة، والمطالبة بتأسيس أندية رياضية. وهذا يتفق مع دراسة عبد الحميد وآخرين(2021) وأنّ وضع المرأة في مكانها المناسب والاعتراف بدورها المهم في الحياة السياسيّة هو أحد مفاتيح الإصلاح. وهذا يفسر في إطار نظرية الفعل الاجتماعيّ أنّه يتم تحقيق الأهداف من خلال استغلال كل الإمكانات التنظيمية من أجل تحقيق أهداف النسق، ومن هذه الإمكانيات التنظيمية التواصل مع المسؤولين بهدف حل المشكلات ومواجهة التوترات بما يسهم في تدعيم النسق.

كما بينت النتائج أنّ المرأة الأردنيّة في محافظة معان تشارك بالحوارات السياسيّة مع الآخرين دون تعصب على أساس قيم التقدير واحترام الرأي والرأي الآخر، كذلك المشاركة في مناقشة القضايا السياسيّة مع العائلة، الاهتمام بتمثيل المرأة في الحوارات السياسيّة، وحضور الندوات السياسيّة مطلب وطني، وهذا يتفق مع دراسة شحادة وآخرين(2022) أنّ الأفراد في المجتمع الأردنيّ أخذوا يستشعرون هموم المرأة وقضاياها، ويؤيدون وصولها إلى مناصب قيادية في قطاعات معينة دون غيرها. بالإضافة إلى دعمهم وتغيير بعض القوانين لضمان حقوق أكثر للمرأة.

فيما عكست نتائج الدراسة وجود فروق ظاهرية بسيطة بين المتوسطات الحسابية لدرجة المشاركة السياسيّة للمرأة الأردنيّة تبعاً لمتغير الإقامة. بأنّ الفروق كانت لصالح الإقامة في محافظة معان مقارنة مع الشوبك والبادية، ولصالح الشوبك مقارنة مع البادية ولصالح البتراء مقارنة بالشوبك ولصالح البتراء مقارنة بالبادية. وهذا يفسر في أطار أنّ المدينة يتوفر فيها مرونة أعلى ومساحة أكبر في مشاركة المرأة نظراً لوجود مؤسسات المجتمع المدني والتنوع في الأفكار والاتجاهات مقارنة مع منطقة البادية.

توصيات الدراسة:

- ضرورة إعادة رسم الصورة النمطية للمرأة في المجتمع الأردني سواء في الخطاب الإعلامي ومناهج وزارة التربية والتعليم لخلق جيل يؤمن بقضايا المرأة وأهمية المشاركة في الشأن العام.
- زيادة فرص التدريب للمرأة، وإقامة الندوات والورش للتوعية والتثقيف، وخلق قنوات للحوار حول أهمية وآليات المشاركة السياسيّة للمرأة الأردنيّة .
- العمل على تشجيع المرأة في محافظة معان الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني وبخاصّة الأحزاب السياسيّة.
- عقد دورات تدريبية للنساء للتوعية من الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني لتعريف النساء بحقوقهن السياسيّة التي كفلها الدستور الأردنيّ.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- أحمد سمير.(1985). النظرية في علم الاجتماع (دراسة نقدية)، دار المعارف، الطبعة الخامسة، القاهرة.

- بيبرس، إيمان.(2015). المشاركة السياسيّة للمرأة في الوطن العربي، المجلس القومي لحقوق المرأة: القاهرة.

- توتو، فيصل.(2022)المشاركة السياسيّة للمرأة في السودان: المعوقات وآليات التفعيل: دراسة تحليلية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط ، مجلة العلوم وآفاق المعرفة 2 (1) 112-135.

- ثامر كامل محمد. (2000). إشكاليتا الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 251، بيروت.

- جمال ، هاجر و الأميرة ماهر و الشاذلي ، احمد (2021) أثر البعد الثقافيّ على المشاركة السياسيّة للمرأة: دراسة مقارنة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية 2014-2019، آفاق سياسيّة،70 ، 5-36.

- الحسن ، ريا . (22-24 مارس 2010) . التمكين السياسيّ للمرأة في مجال تحقيق أهداف التنمية، بحث مقدم في المؤتمر الدولي التاسع حول المرأة والشباب في التنمية العربية، القاهرة.

- الحوات ، علي .(1998) . النظرية الاجتماعيّة. اتجاهات أساسية. منشورات ELGA، مالطا.

- الحوات ، علي .(1990) . مبادئ علم الاجتماع : منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا.

- شحادة ، يحيى و موسى ، عبد الله و مشعل ، خلود والزواهرة ، عبد الله .(2022) . توجهات الأردنيّين نحو المشاركة السياسيّة للمرأة الأردنيّة. دراسة استطلاعية، مجلة العلوم الاجتماعيّة، الكويت 50، 1، 85-115

-الشديفات، رائده. (2021). مشاركة المرأة الأردنيّة في الانتخابات النيابية: محافظة إربد دراسة حالة، رسالة ماجستير غير منشوره ، جامعة آل البيت، الأردن .

- الصبيحات، فصل. (2021) .قانون الانتخاب الأردنيّ وأثره على المشاركة السياسيّة للمرأة الأردنيّة: مجلس النواب التاسع عشر حالة دراسية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت،الأردن .

- صقر، غادة موسى إبراهيم السيد .(2022) .أثر الديموقراطية في الانتخابات الرئاسية المصرية الأخيرة علي المشاركة السياسيّة للمرأة: دراسة مقارنة، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، 78، 167-189.

- الفرفار، العياشي. (2021). المرأة والمشاركة السياسيّة: دراسة سوسيولوجية لأنماط الهيمنة الذكورية وإعادة الإنتاج السياسيّ، مجلة العلوم الإنسانيّة،5، 1 234-267.

- ليلة ، علي.(1981). النظرية الاجتماعيّة لمعاصرة. دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع. دار المعارف. القاهرة، مصر.

-مهداوي، محمد .(2022) المشاركة السياسيّة للمرأة المغربية وتمكينها من صناعة القرار السياسيّ، مجلة قراءات علمية في الأبحاث والدراسات القانونيّة والإدارية، 9، 122-142.

- المعيني، محمد.(2015). "دور النظام الانتخابيّ في تفعيل المشاركة السياسيّة للمرآة في الجزائر: دراسة نظرية وقانونيّة"، مجلة المفكر، الجزائر ع 12.

- النعيمات، رشا. (2021). مشاركة المرأة الأردنيّة في الحياة السياسيّة ودراسة المعوقات وسبل معالجتها (1954-2020) رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الشرق الأوسط. الأردن.

- هلال ، علي ومغيزل ،جوزيف والدوري، عبد العزيز والناصر، خالد وعيسى، حسام عصفور ، محمد .(1999). الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت .

المراجع الأجنبية:

- Al Maaitah,R and others. (2009). Arab Women and Political Development , *Journal of International Women's Studies , 12* - 3.
- Ali, S.A. and Noah, S. (2022). The Effect of Culture on Women'sParticipation in Political Leadership in Mogadishu, Federal Republic of Somalia. *Open Access Library Journal*, 9, 1-14.
- André Akoun et autre. (1999). dictionnaire de sociologie, Ed, Robert/Seuil, Paris,
- Besnik F, .(2010). The social system according to Talcott Parson, Munich, GRIN Verlag, https://www.grin.com/document/161389
- Françoise Bloess, Jean-Pierre Noreck, Jean-Pierre Roux.

- Dictionnaire de Sociologie. (1997). Les Notions, les mécanismes et les auteurs. Éd, HATIER, Paris, 2ed
- Fakih ,A and Sleiman,Y. (2021 . 1504,November). The gender gap in political participation: evidence from the mena region, The Economic Research Forum
- Hans H. , Michael W. Hughey, R. (1997) On Talcott Parsons' *"The Social System",International Journal of Politics, Culture, and Society*,. *10*, 4 . 673-684
- Ritzer, G. (2005) Contemporary Sociological theory Translated by Muhsen Salas. Tehran. Elmi press,
- Sindhuja,P ،- Murugan,R. (2017). Factors Impeding Women's Political Participation- A Literature Review, *International Journal ofAppliedResearch*,https://www.researchgate.net/publication/348742465.
- Sklaire, L. (1970). the fate of the functional requisities in parsonian sociologie. *British journal of sociologie*, 21, 1 SocialActionTheory,https://www.studysmarter.co.uk/explanations/social-studies/theories-and-methods/social-action-theory/
- Talcott, P & others .(1953.)Working papers in the theory of action, free press,